



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود وتمويل

الأستاذ المشرف:

الأستاذ الدكتور موسى رحماني

إعداد الطالبة:

مجدولين دهينة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة محمد خيضر - بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. حدة رايس
مقررا	جامعة محمد خيضر - بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. موسى رحماني
ممتحنا	جامعة الحاج لخضر - باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عمار زيتوني
ممتحنا	جامعة محمد خيضر - بسكرة	أستاذ محاضر أ	د. فاطمة الزهراء طاهري
ممتحنا	جامعة حمة لخضر - الوادي	أستاذ محاضر أ	د. محمد ناصر حميداتو
ممتحنا	جامعة الحاج لخضر - باتنة	أستاذ محاضر أ	د. رشيد عدوان

السنة الجامعية: 2016/2017

"فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ
غَفَّارًا (10) يُرْسِلِ السَّمَاءَ
عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا (11) وَيُمْدِدْكُمْ
بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ
جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا (12)"
سورة نوح

إهداء...

إلى أقرب الناس من قلبي و أولاهم بحبي ...

من وسعتني رحمتهما صغيرا، وأسعدتني صحبتهما كبيرا ...

إلى والدي الكرمين

ثم إلى جمع أحبتي : زوجي، إبني ، أخواتي وأبناؤهم وأزواجهم ،

أقاربي، صديقاتي.. و إلى جميع أساتذتي..

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله وحده تتحقق جلائل المهمات، وعليه

وحده الاتكال في جميع الملمات، وبعد:

انطلاقاً من العرفان بالجميل فإنه ليسرني ويثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف على هذه الأطروحة الأستاذ الدكتور موسى رحمانى، الذي مدني من منابع علمه بالكثير والذي ما توانى يوماً عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات، وحمداً لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يحفظه ويبارك في عمره ليبقى نبراساً متألئناً في نور العلم والعلماء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، على ما تكبدوه من عناء في قراءة أطروحتي وإغنائها بملاحظاتهم القيمة.

ولم ولن أنس شكر كل من قدم لي يد المساعدة أو حتى اقترح علي المساعدة، وكل من شجعني واهتم لأمرى في مسيرتي العلمية.

استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

ملخص:

يحظى القطاع الزراعي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، وفي هذا الإطار يلعب تدخل الدولة في أداء الأسواق الزراعية والغذائية دورا كبيرا بهدف تحقيق وضمان الأمن الغذائي وضبط المنافسة على المنتجات الزراعية وحماية مداخيل الفلاحين. لذا تقوم هذه الدول بتجنيد موارد مالية يتصدرها الدعم الزراعي بأشكاله المختلفة (المشوهة وغير المشوهة لتجارة المنتجات الزراعية) وفقا لمدى ضرورة تحقيق الأمن الغذائي وأهمية المنتجات المستهلكة.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة للنهوض بالقطاع الزراعي، نظرا لإمكانياته المتنوعة وأهميته في تحقيق التنمية الشاملة كأحد أهم موارد الدخل الوطني ، وقد قامت بتخصيص صناديق دعم متنوعة تم برمجتها وفقا لأهداف مخططات التنمية الفلاحية منذ سنة 2000، لكن تفعيل هذه الموارد المالية لم يلق النتيجة المرجوة وذلك بفعل معوقات استغلال التمويل الزراعي بشتى أنواعها، فالجزائر اليوم تحتل المراتب الأولى ضمن الدول المستوردة للقمح في العالم.

لذا جاءت هذه الدراسة للبحث في إمكانية ضبط استراتيجية تمويل للقطاع الزراعي، والتي يجب على الجزائر أن تنتهجها للحصول على الموارد المالية اللازمة وزيادة تعبتها من جميع المصادر الذاتية و الخارجية، مع حسن التوقيت لضمان زيادة مداخيل الفلاحين ومكافحة الفقر والسعي لوصول المنتجات الوطنية للأسواق العالمية في ظل الأحكام التي تفرضها منظمة التجارة العالمية التي تسعى للانضمام إليها ، وعدم استقرار الموارد المالية المتأتية من صادرات المحروقات.

واعتمدنا في ذلك على مدخل التمويل عن طريق سلسلة القيمة، باختيار تتبع مراحل تمويل القمح كفرع استراتيجي استفاد من جميع أوجه الدعم في الجزائر (دعم مستلزمات الإنتاج، الدعم السعري، التسويق، دعم البنية التحتية)، إضافة لكونه يتميز بمنافسة عالمية شديدة تتطلب مراعاة ضوابط السوق العالمية خاصة في حالة تخلي الدولة عن الدعم سواء بسبب متطلبات OMC أو بسبب تراجع الموارد المالية للخزينة. وخلصنا لنتيجة مفادها وجوب النظر مليا في تفعيل صيغ التمويل الاسلامي والتعاوني لما تحققه من مواءمة مع خصائص المجتمع الريفي الجزائري وسلوكياته، وتجاوب مع طبيعة الحيازات الفلاحية فيه بدمج هذه الصيغ ضمن جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية دون إهمال عنصر المرافقة.

كلمات مفتاحية: استراتيجية التمويل - منظمة التجارة العالمية- سوق القمح - سلسلة القيمة الزراعية - القطاع الزراعي في الجزائر.

Les stratégies du financement du secteur agricole en Algérie sous l'ombre de l'adhésion à l'OMC.

Résumé.

Partout dans le monde, le secteur agricole se réjouit d'une importance grandissante. De ce fait, l'intervention de l'Etat joue un rôle très prépondérant dans la performance des marchés agroalimentaires dans le but de garantir une assurance alimentaire, réguler la concurrence sur les produits agricoles et sauvegarder les revenus des agriculteurs.

A l'instar d'autres pays, l'Algérie s'efforce de développer son secteur agricole en raison des capacités diverses qu'il possède, sa contribution dans le développement global et son rôle en tant que source importante de revenu national. Par conséquent, l'Etat a pu consacrer des fonds divers de soutien qui ont été envisagés en fonction des objectifs des plans de développement agricole depuis l'an 2000. Malheureusement, leur mise en route n'a pas abouti à ses fins du fait de nombreux obstacles qui se voient en rapport avec le financement agricole. L'Algérie se trouve aujourd'hui parmi les premiers pays importateurs du blé dans le monde.

L'objet de cette recherche s'inscrit dans l'étude des possibilités permettant d'assurer une stratégie appropriée pour le financement du secteur agricole en Algérie. Le but étant toujours de collecter et de diversifier les ressources financières nécessaires pour promouvoir le secteur agricole. Il est important aussi de rendre ces ressources financières disponibles au moment opportun afin de contribuer à l'amélioration des revenus des agriculteurs, à la lutte contre la pauvreté et à l'accès des produits nationaux aux marchés mondiaux, tout en tenant en compte des lois de l'OMC à laquelle l'Algérie cherche son intégration et aussi l'instabilité des ressources financières résultant des exportations des hydrocarbures.

Nous nous sommes basés ainsi sur l'approche du financement à travers la chaîne de valeur en optant pour le suivi des étapes de financement du blé en tant que filière stratégique. Cette dernière a bénéficié de toutes les formes de soutien financier en Algérie (des moyens de production, soutien des prix et des tarifications, du marketing et des infrastructures). En plus, le commerce du blé fait face à une concurrence internationale atroce qui exige bel et bien une prise en compte des dispositifs du marché international, notamment dans le cas d'un retrait de l'Etat de son financement. Ce retrait peut se traduire comme une des exigences de l'OMC ou comme le résultat d'une régression dans les ressources financières de la trésorerie.

Nous concluons finalement qu'il faut s'orienter vers les formes de financement islamique et coopératif qui conviennent aux mieux aux caractéristiques et comportements de la société rurale en Algérie, sans omettre bien sûr l'importance de leur accompagnement dans toutes les étapes de la chaîne agricole de valeur.

Mots clés. Stratégie de financement, marché du blé, OMC, concurrence internationale, Chaîne de valeur. L'agriculture algérienne.

الفهرس العام

فهرس المحتويات

I	إهداء
II	شكر وعرفان
IV - III	ملخص
V	الفهرس العام
VI	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
XIX	فهرس الأشكال
أ	المقدمة العامة

01	الباب الأول التمويل الزراعي والمنافسة الدولية في تجارة المنتجات الزراعية
----	-----------------------------------------------------------------------------

02	مقدمة الباب الأول
----	-------------------

03	المعالم الرئيسية لإستراتيجية التمويل الزراعي	الفصل الأول
04	مقدمة الفصل الأول	
05	التمويل الزراعي، أسس ومفاهيم	المبحث الأول
05	التمويل الزراعي، مفهومه وأهميته	المطلب الأول
05	مفهوم التمويل الزراعي	الفرع الأول
06	أهمية التمويل الزراعي	الفرع الثاني
08	تصنيفات القروض الزراعية	المطلب الثاني
08	تصنيف القروض حسب استعمالاتها، آجالها والجهات المستفيدة	الفرع الأول
09	التصنيف حسب إنتاجية القرض ونوع الضمان	الفرع الثاني
10	تصنيف القروض حسب حجم القرض أو حجم الحيازة	الفرع الثالث
10	التمويل الزراعي والتدخل المباشر للدولة	المطلب الثالث
11	مفهوم الدعم الدعم الزراعي	الفرع الأول
12	أشكال الدعم الزراعي	الفرع الثاني
15	الدعم الزراعي كممارسة غير عادلة في التجارة الخارجية	الفرع الثالث
19	الادخار والتمويل الزراعي الذاتي	المطلب الرابع
19	الادخار	الفرع الأول

20	التمويل الذاتي والتمويل غير الرسمي	الفرع الثاني
22	إطار عمل إستراتيجية التمويل الزراعي	المبحث الثاني
22	ماهي استراتيجية التمويل الزراعي؟	المطلب الأول
23	خصوصيات التمويل الزراعي	الفرع الأول
25	أهداف استراتيجية التمويل الزراعي	الفرع الثاني
26	الإطار التنظيمي لإستراتيجية التمويل الزراعي	الفرع الثالث
29	التمويل الزراعي وتفعيل سلاسل القيمة	المطلب الثاني
30	تعريف سلسلة القيمة	الفرع الأول
32	أهمية سلسلة القيمة	الفرع الثاني
33	تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي	الفرع الثالث
37	نقاط الاختلاف بين التمويل التقليدي ومقاربة التمويل عن طريق سلسلة القيمة	الفرع الرابع
40	مخاطر (تهديدات) التمويل الزراعي	المبحث الثالث
42	المخاطر النظامية	المطلب الأول
42	الأسواق والأسعار	الفرع الأول
43	الإنتاج	الفرع الثاني
44	المخاطر المؤسسية والتنظيمية	الفرع الثالث
44	المخاطر المالية	المطلب الثاني
45	عدم تماثل المعلومات والخطر الأخلاقي	الفرع الأول
45	خطر الضمانات	الفرع الثاني
45	عدم القدرة على تقييم الجدارة الائتمانية والقدرة على السداد	الفرع الثالث
46	مخاطر متعلقة بتنوع المحفظة المالية وتنوع الاستثمار للمتقرض	الفرع الرابع
46	مخاطر متعلقة بإدارة الأصول والخصوم	الفرع الخامس
47	مخاطر مرتبطة بتدخل الدولة عن طريق سياسات إقراض غير ملائمة	الفرع السادس
48	مزايا و صعوبات التأمين في المخاطر الزراعية	المطلب الثالث
48	النتائج الايجابية لتأمين المخاطر الزراعية	الفرع الأول
49	الصعوبات التي يواجهها تطبيق التأمين الزراعي	الفرع الثاني
51	مخاطر التجارة الخارجية	المطلب الرابع
53	خلاصة الفصل الأول	
54	الدعم الزراعي والضوابط الدولية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية	الفصل الثاني
55	مقدمة الفصل الثاني	

56	أطراف التفاوض والصراع حول دعم المنتجات الزراعية	المبحث الأول
56	السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة والحماية المركزة	المطلب الأول
57	السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة	الفرع الأول
58	أهداف السياسة الزراعية المشتركة	الفرع الثاني
60	إصلاح " ماك شاري" للسياسات الزراعية الأوروبية 1992	الفرع الثالث
61	الولايات المتحدة الأمريكية بين سياسة الدعم وحماية المداخل الزراعية	المطلب الثاني
62	أهمية التجارة في المنتجات الزراعية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي	الفرع الأول
62	تطور مضامين السياسة الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية	الفرع الثاني
65	موقف مجموعة الكيرنز، الدول الاسكندنافية واليابان حول الدعم الزراعي	المطلب الثالث
67	الأحداث الرئيسية التي قادت إلى الاتفاق بشأن الزراعة	المطلب الرابع
69	أحكام الاتفاق بشأن الزراعة وتجارة المنتجات الزراعية	المبحث الثاني
69	تحسين النفاذ إلى الأسواق	المطلب الأول
69	إلغاء القيود غير التعريفية (الترفة)	الفرع الأول
70	تخفيض معدلات التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية	الفرع الثاني
71	ربط جميع التعريفات الجمركية الزراعية	الفرع الثالث
71	تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية	المطلب الثاني
71	أقسام تدابير الدعم المحلي	الفرع الأول
72	نسب التخفيض للدعم المحلي	الفرع الثاني
73	آلية تنفيذ التعهدات بتخفيض تدابير الدعم المحلي	الفرع الثالث
74	تدابير الدعم المعفاة من الخضوع للتخفيض	الفرع الرابع
74	الحد من دعم الصادرات الزراعية	المطلب الثالث
74	أنواع الدعم الخاضعة للتخفيضات	الفرع الثاني
75	أنواع التعهدات بخفض الدعم	الفرع الثالث
76	تقييم اتفاق الزراعة	المطلب الرابع
77	دور أحكام النفاذ للأسواق في تحرير تجارة المنتجات الزراعية	الفرع الأول
79	دور تخفيض الدعم المحلي في تحرير تجارة المنتجات الزراعية	الفرع الثاني
80	دور الحد من دعم الصادرات في تحرير تجارة المنتجات الزراعية	الفرع الثالث
81	تطور ضوابط الدعم الزراعي في إطار المنظمة العالمية للتجارة	المطلب الخامس
81	الملف الزراعي في مؤتمر سياتل 1999	الفرع الأول
83	الملف الزراعي في مؤتمر الدوحة 2001	الفرع الثاني

87	الملف الزراعي في مؤتمر كانكون 2003	الفرع الثالث
90	الملف الزراعي في مؤتمر هونغ كونغ 2005	الفرع الرابع
92	الملف الزراعي في مؤتمر جنيف 2008	الفرع الخامس
95	الملف الزراعي في مؤتمر بالي بأندونيسيا 2013	الفرع السادس
98	خلاصة الفصل الثاني	

99	الآليات المالية المبتكرة لتفعيل تمويل القطاع الزراعي	الفصل الثالث
100	مقدمة الفصل الثالث	
101	أدوات تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي	المبحث الأول
102	التمويل المصغر والإقراض متناهي الصغر	المطلب الأول
102	الإقراض متناهي الصغر	الفرع الأول
103	المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر	الفرع الثاني
104	رهن الأصول العينية كضمان للدين	المطلب الثاني
105	الضمان عن طرق إيصالات المستودع	الفرع الأول
108	الضمان عن طريق اتفاقيات إعادة الشراء	الفرع الثاني
109	عقد التأجير التمويلي	الفرع الثالث
111	منتجات تخفيف المخاطر	المطلب الثالث
113	صناديق ضمان القروض المصرفية	المطلب الرابع
115	التمويل الزراعي التعاوني والزراعة التعاقدية	المبحث الثاني
115	التمويل الزراعي التعاوني	المطلب الأول
115	أهمية النشاط التعاوني	الفرع الأول
119	مصادر التمويل الزراعي التعاوني	الفرع الثاني
121	شروط نجاح سياسة التمويل بواسطة التعاونيات الائتمانية	الفرع الثالث
122	الزراعة التعاقدية وبرامج مساعدة صغار المزارعين	المطلب الثاني
123	تعريف الزراعة التعاقدية	الفرع الأول
125	أنواع الزراعة التعاقدية	الفرع الثاني
125	أهمية الزراعة التعاقدية في تمويل سلاسل القيمة الزراعية	الفرع الثالث
127	تحديات الزراعة التعاقدية	الفرع الرابع
129	أدوات التمويل الزراعي الإسلامية وتمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي	المبحث الثالث
129	صيغ التمويل ذات العلاقة غير المباشرة مع القطاع الزراعي	المطلب الأول

129	المرابحة	الفرع الأول
131	المشاركة	الفرع الثاني
133	المضاربة	الفرع الثالث
134	الإجارة	الفرع الرابع
136	الاستصناع	الفرع الخامس
137	السلم	الفرع السادس
137	صيغ التمويل الاسلامي ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الزراعي	المطلب الثاني
137	المزارعة	الفرع الأول
139	المساقاة	الفرع الثاني
140	المغارسة	الفرع الثالث
142	خلاصة الفصل الثالث	
143	خلاصة الباب الأول	

144	الباب الثاني	
	إمكانيات تطوير تمويل القطاع الفلاحي الجزائري بين خصائصه القائمة وضغط المتغيرات التجارية الدولية	

145	مقدمة الباب الثاني	
-----	--------------------	--

146	سياسات التمويل الفلاحي في الجزائر في إطار برامج التنمية الفلاحية المتعاقبة	الفصل الرابع
147	مقدمة الفصل الرابع	
148	سياسات التمويل الزراعي في الجزائر قبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA	المبحث الأول
148	التمويل الزراعي في المرحلة الاستعمارية (قبل 1962)	المطلب الأول
152	التمويل الزراعي في الفترة 1962-1999	المطلب الثاني
152	التمويل الزراعي في الفترة 1962-1980	الفرع الأول
156	التمويل الزراعي في الفترة 1981-1990	الفرع الثاني
159	التمويل الزراعي في الفترة 1990 – 1999	الفرع الثالث
161	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرامج التجديد الفلاحي والريفي (2000-2014)	المبحث الثاني
161	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA	المطلب الأول
162	أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	الفرع الأول

162	محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	الفرع الثاني
163	طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	الفرع الثالث
164	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR	المطلب الثاني
164	أهمية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR	الفرع الأول
165	أسباب التوجه إلى برامج التنمية الريفية	الفرع الثاني
165	أسس ومحاور استراتيجية التنمية الريفية	الفرع الثالث
168	قانون التوجيه الفلاحي 2008	المطلب الثالث
168	الأهداف الأساسية لقانون التوجيه الفلاحي 2008	الفرع الأول
169	آليات تحقيق أهداف قانون التوجيه الفلاحي	الفرع الثاني
171	برنامج التجديد الزراعي الريفي	المطلب الرابع
173	التجديد الزراعي	الفرع الأول
174	التجديد الريفي	الفرع الثاني
175	برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية PRCHAT	الفرع الثالث
178	مصادر ومؤسسات التمويل الزراعي في الجزائر	المبحث الثالث
180	التمويل الزراعي غير المؤسسي	المطلب الأول
181	التمويل عن طريق صناديق التنمية الزراعية	المطلب الثاني
182	صناديق الدعم الفلاحي للفترة 1980-1999	الفرع الأول
185	صناديق الدعم الفلاحي للفترة 2000-2009	الفرع الثاني
188	صناديق الدعم الفلاحي للفترة 2010 – 2014	الفرع الثالث
191	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	المطلب الثالث
192	التمويل عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	المطلب الرابع
192	أشكال تدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي	الفرع الأول
195	القروض البنكية (RFIG, ETTAHADI, LEASING)	الفرع الثاني
199	التمويل بتدخل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	الفرع الثالث
202	التمويل بتدخل الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة CNAC	الفرع الرابع
203	التمويل بتدخل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ENSEJ	الفرع الخامس
206	خلاصة الفصل الرابع	

208	الجزائر والأحكام الدولية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية	الفصل الخامس
209	مقدمة الفصل الخامس	
210	مقومات وإمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر	المبحث الأول
210	الأراضي الزراعية	المطلب الأول

210	التوزيع الجغرافي للمساحة الصالحة للزراعة في الجزائر	الفرع الأول
211	تحليل تطور المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر	الفرع الثاني
217	الموارد المائية	المطلب الثاني
217	الموارد المائية في الشمال	الفرع الأول
219	الموارد المائية في الجنوب	الفرع الثاني
219	تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة	الفرع الثالث
220	استخدام المياه في الزراعة	الفرع الرابع
221	الموارد البشرية	المطلب الرابع
221	اليد العاملة الزراعية	الفرع الأول
223	الإرشاد الزراعي	الفرع الثاني
228	الموارد المالية	المطلب الرابع
228	الموارد المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي	الفرع الأول
233	مخصصات دعم برامج التنمية الفلاحية للفترة 2000-2014	الفرع الثاني
238	التأمين الزراعي	الفرع الثالث
239	الحوافز الجبائية	الفرع الرابع
242	القروض البنكية	الفرع الرابع
246	أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري	المبحث الثاني
246	مساهمة الزراعي في الناتج المحلي الخام	المطلب الأول
249	مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب شغل	المطلب الثاني
250	المساهمة في تلبية الاحتياجات الغذائية	المطلب الثالث
251	تطور إنتاج الحبوب	الفرع الأول
252	تطور إنتاج الخضر وأشجار الفاكهة	الفرع الثاني
254	تطور إنتاج اللحوم والحليب	الفرع الثالث
257	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية لأهم المنتجات الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	الفرع الرابع
259	مساهمة القطاع الزراعي في ترقية وتنويع التجارة الخارجية	المطلب الرابع
260	تحليل تطور الواردات من المنتجات الزراعية للفترة 2000-2014	الفرع الأول
262	تحليل تطور صادرات المنتجات الزراعية للفترة 2000-2014	الفرع الثاني
265	مسار الملف الزراعي للجزائر في المنظمة العالمية للتجارة	المبحث الثالث
265	الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	المطلب الأول
266	إنعاش الاقتصاد الوطني	الفرع الأول

266	تحفيز وتشجيع الاستثمارات	الفرع الثاني
266	مسايرة التجارة الدولية والاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية	الفرع الثالث
267	ملامح عامة حول الإصلاحات الزراعية التي قامت بها الجزائر قبل الدخول في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	المطلب الثاني
268	مراحل مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية	المطلب الثالث
273	الجزائر والملف الزراعي في مفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	المطلب الرابع
273	جولة أفريل 1998	الفرع الأول
274	جولة أفريل 2002	الفرع الثاني
275	جولة ماي 2002	الفرع الثالث
276	جولة فيفري 2005	الفرع الرابع
277	الشراكة الأوروبية جزائرية والاستعداد للنفاذ إلى الأسواق الزراعية	المبحث الرابع
277	مشروع الشراكة الأوروبية جزائرية	المطلب الأول
278	أهداف الشراكة الأوروبية جزائرية	الفرع الأول
279	مكانة القطاع الزراعي في اتفاقية الشراكة الأوروبية جزائرية	الفرع الثاني
281	مخطط التفكيك الجمركي على المنتجات الزراعية	الفرع الثالث
287	آثار الشراكة الأوروبية جزائرية على القطاع الزراعي في الجزائر	المطلب الثاني
290	التحديات التي يمكن أن يواجهها القطاع الزراعي في حالة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	المبحث الخامس
290	نقاط القوة ومكامن الخلل في القطاع الزراعي	المطلب الأول
290	نقاط قوة القطاع الزراعي الجزائري	الفرع الأول
291	مكامن الخلل في القطاع الزراعي الجزائري	الفرع الثاني
292	الفرص والتهديدات التي يفرضها تحرير التجارة الخارجية على القطاع الزراعي في الجزائر	المطلب الثاني
292	الفرص المتاحة أمام القطاع الزراعي في الجزائر	الفرع الأول
292	التهديدات التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر	الفرع الثاني
297	خلاصة الفصل الخامس	

299	خيارات وسيناريوهات الاستراتيجيات البديلة لتمويل القطاع الزراعي في الجزائر - فرع القمح نموذجاً -	الفصل السادس
300	مقدمة الفصل السادس	
301	ضوابط تمويل القمح في الأسواق الدولية	المبحث الأول
301	آليات عمل السوق العالمي للقمح	المطلب الأول

302	العرض العالمي للقمح واحتكار المصدرين	الفرع الأول
311	الطلب العالمي على القمح وتزايد الواردات في الدول النامية	الفرع الثاني
315	أسباب اختلال توازن السوق العالمي للقمح	المطلب الثاني
315	كوابح الطلب على القمح	الفرع الأول
318	عوامل زيادة الطلب على القمح	الفرع الثاني
321	الأسعار العالمية للقمح واضطراب الأسواق	الفرع الثالث
329	سياسات تمويل القمح في الدول المصدرة للقمح	المطلب الثاني
329	سياسات تمويل القمح في الولايات المتحدة الأمريكية	الفرع الأول
331	سياسات تمويل القمح في الاتحاد الأوروبي	الفرع الثاني
332	سياسات تمويل القمح في كندا	الفرع الثالث
333	سياسات تمويل القمح في أستراليا	الفرع الرابع
333	سياسات تمويل القمح في الأرجنتين	الفرع الخامس
334	اتجاهات دعم القمح عالميا في ظل تنفيذ اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة	المطلب الثالث
336	السياسات الزراعية والمتغيرات الاقتصادية المرتبطة بتمويل القمح في الجزائر	المبحث الثاني
336	تطور سياسات توجيه القمح في الجزائر	المطلب الأول
336	مرحلة الاحتكار العمومي 1965-1982	الفرع الأول
338	مرحلة اللامركزية والانسحاب التدريجي للدولة (1983-1996)	الفرع الثاني
339	تزايد تدخل القطاع الخاص في التصنيع الغذائي للحبوب (1997-2014)	الفرع الثالث
341	سياسات دعم القمح في الجزائر	المطلب الثاني
342	أنواع الدعم الموجه للقمح في الجزائر	الفرع الأول
350	سياسة دعم مستلزمات عملية الانتاج والخدمات الزراعية	الفرع الثاني
363	سياسة التسعير وحماية مداخل الفلاحين	الفرع الثالث
368	سياسة دعم التخزين الاستراتيجي والنقل	الفرع الرابع
374	سياسة دعم المستهلك	الفرع الخامس
377	أهمية القروض الموجهة لمنهج القمح في الجزائر	المطلب الثالث
381	تأثير الأسعار الدولية على دعم وحماية القمح في الجزائر	المطلب الرابع
384	الأثار الاقتصادية لسياسة دعم القمح في الجزائر.	المبحث الثالث
384	الأثار على إنتاج القمح	المطلب الأول
384	الأثار على المساحة المزروعة	الفرع الأول
389	الأثار على كمية الانتاج ومردودية إنتاج القمح	الفرع الثاني

396	الأثار على تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح	المطلب الثاني
403	توافق السياسات المرتبطة بدعم القمح في الجزائر مع الاتفاق بشأن الزراعي في منظمة التجارة العالمية	المطلب الرابع
403	السياسات المتوافقة مع شروط المنظمة العالمية للتجارة	الفرع الأول
404	السياسات غير المتوافقة بشروط	الفرع الثاني
406	السياسات غير المتوافقة	الفرع الثالث
408	أولويات التدخل لحل مشاكل التمويل الزراعي والسيناريوهات المقترحة	المبحث الرابع
408	تحديد أولويات مجالات التدخل لحل مشاكل فرع القمح في الجزائر	المطلب الأول
408	تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف	الفرع الأول
409	الفرص والتحديات التي تواجه فرع القمح	الفرع الثاني
412	السيناريوهات البديلة المقترحة لتمويل فرع القمح	المطلب الثاني
413	حالة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة مع الاستمرار بتقديم الدعم الزراعي.	الفرع الأول
415	حالة عدم الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة مع تراجع الوفورات المالية للدولة	الفرع الثالث
417	آليات التمويل المقترحة في ظل وجود أو إلغاء الدعم الزراعي	المطلب الثالث
418	تطوير آليات عمل التعاونيات الفلاحية لمساعدة الفلاحين وحتم على الادخار	الفرع الأول
420	العمل على فرض نظام جبائي زراعي عادل وفعال	الفرع الثاني
420	دمج تمويل القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي	الفرع الثالث
421	الاعتماد على صيغ التمويل الزراعية الاسلامية في جميع مراحل سلسلة قيمة المنتج	الفرع الرابع
433	خلاصة الفصل السادس	
435	خلاصة الباب الثاني	

436	الخاتمة العامة	
441	الملاحق	

447	قائمة المراجع	
-----	---------------	--

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
37	نقاط الاختلاف بين التمويل التقليدي والتمويل عن طريق سلسلة القيمة	1 - 1
41	أنواع وخصائص المخاطر الزراعية	2 - 1
66	المقترحات الرسمية لدول التفاوض بشأن الزراعة سنة 1990	1 - 2
70	الالتزام بتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية	2 - 2
72	أنواع الدعم المحلي	3 - 2
84	تطور إجمالي الدعم المحلي في دول منظمة OCDE	4 - 2
107	فوائد وتحديات تمويل المخزون وإيصالات المستودع	1 - 3
111	الاعتبارات التي تتخلل عقد التأجير التمويلي	2 - 3
112	منتجات تخفيف مخاطر التمويل في سلسلة القيمة الزراعية	3 - 3
173	برامج التجديد الفلاحي	1 - 4
175	برنامج التجديد الريفي	2 - 4
176	برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية PRCHAT	3 - 4
180	خصائص التمويل الزراعي غير الرسمي في الجزائر	4 - 4
197	شروط منح قرض الرفيق	5 - 4
198	شروط منح قرض التحدي	6 - 4
200	شروط الاستفادة من تمويل بواسطة ANGEM	7 - 4
201	حصيلة القروض بدون فوائد موزعة حسب قطاعات النشاط وحسب جنس المستفيد (2005 - 2014)	8 - 4
202	شروط التمويل الزراعي بواسطة CNAC	9 - 4
203	تطور عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC في الفترة (2004-2011)	10 - 4
204	التمويل الثلاثي لجهاز ANSEJ	11 - 4
204	التمويل المزدوج لجهاز ANSEJ	12 - 4
205	تطور إجمالي مشاريع ENSEJ منذ نشأة الوكالة إلى غاية 2013	13 - 4
213	توزيع الأراضي المستغلة في القطاع الزراعي وتطورها خلال الفترة 1988-2011	1 - 5
142	تطور توزيع الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 1988-2011	2 - 5
521	تطور نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة خلال الفترة 1988-2011	3 - 5
621	توزيع المستثمرات الزراعية ومساحتها وعدد العمال فيها حسب النوع للموسم 2008-2009	4 - 5
220	تطور المساحات الزراعية المطرية والمسقية في الجزائر	5 - 5

222	تطور القوة العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة الكلية 2006-2013	6-5
229	المبالغ المالية المخصصة لأقسام برنامج الإنعاش الاقتصادي	7-5
230	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004)	8-5
231	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	9-5
232	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	10-5
233	تطور مخصصات صناديق دعم القطاع الفلاحي للفترة 2000-2004	11-5
235	تطور مخصصات صناديق دعم القطاع الفلاحي للفترة 2005-2009	12-5
239	رقم أعمال قطاع التأمين الزراعي في الجزائر مقارنة بالتأمين الاجمالي على المخاطر (2002-2013)	13-5
242	تطور إجمالي القروض الزراعية للفترة 2006-2013	14-5
244	أقسام القروض المدعمة	15-5
245	تطور ملفات ومبالغ القروض الزراعية المدعمة عن طريق FGA (2011-2014)	16-5
246	تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الخام بالجزائر (2000-2014)	17-5
247	القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر 2000-2014	18-5
249	توزيع العمالة الكلية حسب قطاعات الاقتصاد الوطني	19-5
251	تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	20-5
257	تطور كمية الإنتاج للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للمجموعات الزراعية الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	21-5
259	تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة 2000-2011	22-5
261	تطور الواردات من المنتجات الغذائية الرئيسية للفترة 2010-2014	23-5
282	توزيع رزنامة التفكيك الجمركي حسب اتفاق الشراكة الأوروبية جزائرية	24-5
282	توزيع التعريفات الجمركية	25-5
284	الامتيازات الجمركية المقررت لصادرات الاتحاد الأوروبي	26-5
285	مخطط الامتيازات التعريفية الفورية الممنوحة للمنتجات الزراعية المحولة ذات المنشأ الأوروبي	27-5
286	مخطط الأفضلية الممنوحة للمنتجات الزراعية الأخرى ذات المنشأ الأوروبي	28-5
294	مقارنة الدعم الزراعي بين مجموعة من الدول	29-5
303	ترتيب أكبر الدول المنتجة للقمح في العالم. الوحدة	1-6
306	تطور صادرات أكبر مصدري القمح في العالم (2000-2013)	2-6
312	المكونات التغذوية للقمح اللين والصلب (ل 100 غرام من القمح)	3-6
314	تطور واردات أهم الدول المستوردة للقمح للفترة 2002-2014	4-6
325	الشركات الكبرى لتصدير القمح في العالم	5-6
343	توزيع المساحات الزراعية والمروية في الجزائر حسب المساحة	6-6

344	تقسيم الأراضي الزراعية وفقا لعمليات الإنتاج وتساقط الأمطار في الجزائر	7-6
348	أشكال الدعم الزراعي لفرع القمح في الجزائر	8-6
350	المبالغ الداعمة لكل مدخلات عملية إنتاج القمح في الجزائر	9-6
356	مقدار الأسمدة اللازمة لإنتاج القمح وفقا للمناطق المطرية	10-6
358	تطور أسعار مختلف أنواع الأسمدة بالدينار الجزائري للفترة 1981 – 2004	11-6
365	تطور أسعار إنتاج القمح في الجزائر	12-6
376	تطور أسعار دعم المستهلك للقمح (1996-2014)	13-6
377	تطور قرض الرفيق لقطاع الحبوب في الفترة 2008-2011	14-6
378	نسبة قرض رفیق الموجهة للحبوب مقارنة بباقي القطاعات	15-6
379	نسبة قرض التحدي الموجهة لقطاع الحبوب مقارنة بباقي القطاعات	16-6
380	تطور القروض الممنوحة في إطار الرفيق والتحدي حسب المنطقة لسنة 2014	17-6
386	تطور المساحة المزروعة والمحصولة قمحا للفترة 1990-2013	18-6
389	نسبة مساحة وإنتاج وإنتاجية القمح إلى إجمالي الحبوب 1988-2014	19-6
393	تكاليف إنتاج الهكتار الواحد من القمح الصلب واللين الموجه للاستهلاك	20-6
397	مكانة الجزائر في الواردات العالمية للقمح سنة 2011	21-6
397	تطور الميزان السلعي للقمح في الجزائر (1988 - 2013)	22-6
404	نسبة الدعم الموجه لفرع القمح مقارنة بإجمالي الناتج الزراعي للفترة 2000-2010	23-6
417	أثر ضعف الحصول على التمويل اللازم في سلسلة القيمة الزراعية	24-6

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	سلسلة قيمة نمطية	1 - 1
32	مخطط لسلسلة قيمة زراعية	2 - 1
34	تمويل سلسلة القيمة الزراعية	3 - 1
36	التدفقات المالية في سلسلة القيمة	4 - 1
77	أثر اتفاق الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي	1 - 2
101	ميكانيزمات تناسق أدوات التمويل المبتكرة فلسلسلة القيمة	1 - 3
106	العلاقات بين مختلف أطراف نظام الضمان بإيصال المستودع	2 - 3
110	عقد التأجير التمويلي	3 - 3
114	علاقة صناديق الضمان بالتمويل	4 - 3
118	هيكل التمويل الزراعي المتكامل لرابو بنك	5 - 3
124	الزراعة التعاقدية	6 - 3
154	تمويل المستثمرات المسيرة ذاتيا في ظل الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي	1 - 4
172	مصفوفة التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014	2 - 4
179	مصادر تمويل القطاع الزراعي في الجزائر	3 - 4
182	تطور صناديق الدعم الفلاحي للفترة 1980 - 1999	4 - 4
185	تطور صناديق الدعم الفلاحي للفترة 2000-2009	5 - 4
188	تطور صناديق الدعم الفلاحي للفترة 2010 - 2014	6 - 4
194	المحاور التي يركز عليها BADR في تحقيق أهدافه	7 - 4
212	تقسيم الأراضي الزراعية في الجزائر	1 - 5
223	توزيع المستثمرين الفلاحيين في الجزائر حسب السن	2 - 5
225	طريقة عمل نظام اتخاذ القرارات من أجل التنمية الريفية المستدامة SNADDR	3 - 5
227	تطور مشاريع التنمية الريفية الجوارية PPDR 2009-2012	4 - 5
237	توزيع السجل المالي لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي المخطط للفترة 2010 - 2014	5 - 5
256	الأقطاب الفلاحية في الجزائر سنة 2014	6 - 5
307	أثر إنتاج الايثانول على إنتاج وتصدير الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية	1 - 6
318	تطور الإنتاج، الاستهلاك والمخزون العالمي للقمح للفترة 2000-2013	2 - 6
322	تطور السعر العالمي للقمح للفترة 1980-2014	3 - 6

340	أجهزة تنظيم وتوزيع القمح في الجزائر	4 - 6
341	بنية سلسلة قيمة القمح في الجزائر	5 - 6
348	تطور الاعانات الموجهة لفرع القمح في الجزائر (2000 - 2010)	6 - 6
351	تطور عدد الجرارات في حظيرة العتاد الفلاحي للفترة 1980-2014	7 - 6
353	كمية البذور الموزعة على الفلاحين للفترة 2004-2014	8 - 6
355	تطور البذور المنتقاة المستلمة من طرف الفلاحين للفترة 2010-2014	9 - 6
357	تطور استعمال الأسمدة الزراعية في الجزائر (1981 - 2014)	10 - 6
361	الزراعة التعاقدية وتمويل سلسلة القيمة الزراعية للقمح في الجزائر	11 - 6
364	ميكانيزمات تدخل الدولة في تسعير القمح في الجزائر	12 - 6
367	تطور معامل الحماية الاسمي لمنتوج القمح في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2013	13 - 6
369	شبكة تخزين وتوزيع ونقل الحبوب في الجزائر	14 - 6
371	تطور عدد الحاصدات للفترة 1980-2014	15 - 6
372	مسار 01 طن من القمح من بلد مصدر (فرنسا) إلى المستهلك الجزائري	16 - 6
380	توزيع اجمالي قروض الرفيق والتحدي حسب المنطقة لسنة 2014	17 - 6
382	تطور الأسعار العالمية للقمح والأسعار العالمية للبتترول	18 - 6
385	تطور المساحات المحصودة من القمح في الجزائر (1988 - 2014)	19 - 6
399	تطور قيمة وكمية واردات القمح في الجزائر (1988-2013)	20 - 6
400	أهم موردي القمح للجزائر لسنة 2011	21 - 6
401	تطور صادرات القمح الفرنسي للسوق الجزائري مقارنة بغيرها من الدول	22 - 6
413	السيناريوهات البديلة لتمويل القمح في الجزائر	23 - 6
423	صيغة المزارعة للتمويل الزراعي	24 - 6
424	التمويل بصيغة المساقاة	25 - 6
426	التمويل من خلال المغارسة	26 - 6
427	التمويل من خلال المشاركة	27 - 6
429	التمويل الزراعي بصيغة المضاربة	28 - 6
430	التمويل بصيغة السلم	29 - 6

مقدمة عامة

يعتبر التمويل في أي عملية إنتاجية عاملاً أساسياً يشكل توفره مفتاحاً لنجاحها وتحقيق أهدافها، فالأنشطة الاقتصادية باختلاف طبيعتها تحتاج إلى عمليات تنظيمية من حيث توفير وتجديد الموارد الاقتصادية، خاصة الموارد المالية، وتجديد المصادر الأساسية لتحقيق التنمية سواء كانت آنية أو مستقبلية لاستمرار النشاط الاقتصادي.

ويحظى التمويل الزراعي بأهمية بالغة الشدة في اقتصاديات الدول عالمياً، لما توليه من اهتمام للقطاع الزراعي والنظر في طرق تدخلها لتمويله من أجل ضمان نفاذ منتجاتها الزراعية إلى الأسواق العالمية، والقدرة على المنافسة في ظل الصراعات الدولية حول الاتفاقيات بشأن دعم الزراعة التي لاتزال تشكل حجر عثر أمام أهم الدول المسيطرة على تجارة المنتجات الزراعية في العالم.

إذ كان من أثر تنامي القوى السياسية والاقتصادية لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، أن استغرقت جولة الأورغواي وعلى خلاف جولات السبع التي سبقها والتي عقدت في رحاب الجات، ما يقارب ثماني سنوات من الصراع في نطاق السعي إلى اقتسام المغنم، ومن ثم تعظيم المصالح.

وإذا كانت أمريكا قد نجحت في تحرير المنتجات الزراعية لمواجهة الحرص الشديد لدول الجماعة الأوروبية على إقصاء تجارة المنتجات الزراعية من مبادئ الجات، وكذلك إتباعها من خلال تمويل السياسة الزراعية المشتركة وكل ما من شأنه التعارض مع مبادئ الجات فيما يخص التجارة العالمية للمنتجات الزراعية؛ فإن دول المجموعة الأوروبية قد نجحت في أن تصمم اتفاقية تحرير المنتجات الزراعية بأقل قدر ممكن من التعارض مع سياساتها الزراعية المشتركة، كما استطاعت أن تدفع أمريكا إلى الموافقة على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وهو الحلم الذي حالت أمريكا دون تحقيقه لما يقرب من نصف قرن من الزمن.

أما الدول النامية فقد استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في الترويج لفكرة تحرير المنتجات الزراعية، واستخدمتها المجموعة الأوروبية لإنجاح فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتجاهلتهما كل منهما فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية بما تضمنته هاتان الاتفاقيتان من منافسة غير متكافئة مع الدول المتقدمة.

وفي ظل هذه الصراعات وجدت الدول النامية نفسها مضطرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يقضي بضرورة تغيير استراتيجياتها التنموية ومن ثم سياساتها الاقتصادية وبصفة خاصة سياساتها التمويلية، إذ تعتبر الموارد المالية شرطاً أولياً لتنمية أي قطاع باعتبار المال قوام الأعمال، لذا فإن وجود سياسة تمويل واضحة ومحددة وطرق تمويل متكيفة مع طبيعة كل قطاع تشكل شرطاً مكملاً وضرورياً لنجاح عمليات التنمية.

ولما كانت الجزائر في ظل انتهاجها لاستراتيجيات متتالية للتنمية الفلاحية- منذ مطلع الألفية الثالثة- وما اتبعته في سبيل تنفيذها من سياسات تمويلية، تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مسيرة بذلك

معظم شروطها لتقبل بذلك تحرير تجارة المنتجات الزراعية ومواجهتها للتنافس الحاد والضاربين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فإن هذا الأمر يثير تساؤلات عديدة تمثل إشكالية هذا البحث وهي :
ما هي استراتيجيات تمويل القطاع الزراعي في الجزائر بالنظر لخصائصه القائمة والآثار

المحتملة في حالة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ؟

وعلى ضوء ما يتضح من طبيعة تلك الآثار يثار التساؤل عن إمكانيات تعظيم ما قد ينشأ من آثار ايجابية، وتدنية ما قد ينشأ من آثار سلبية، وهو الأمر الذي يقتضي التساؤل عن ماهية المتغيرات الكامنة وراء تلك الآثار هل هي الخصائص الإنتاجية والتسويقية القائمة بقطاع الزراعة ؟ أم تدخلات الدولة من خلال سياسات التمويل والدعم التي تطبقها على جميع فروع هذا القطاع؟ أم انعكاسات مبادئ وشروط المنظمة العالمية للتجارة والمتغيرات الاقتصادية الدولية على إمكانيات الجزائر في تصميم استراتيجيات تمويل تتواءم مع خصائص الفلاح الجزائري لمواجهة تلك الآثار؟

وللإجابة على هذه التساؤلات استندنا إلى وضع خمس فرضيات مفادها ما يلي:

1. تبين التجارب العالمية أن تمويل القطاع الزراعي يبرمج حسب خصوصيات المزرعة والفلاح، لذلك نفترض أن سياسات التمويل المتبعة في الجزائر تمثل أهم عراقيل التنمية الفلاحية العصرية التي تهدف الجزائر إلى تحقيقها.

2. إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل الخصائص الإنتاجية والتسويقية القائمة بقطاع الزراعة انطلقا من السياسات التمويلية المطبقة سوف يؤدي إلى آثار سلبية صافية في ظل السباق غير المتكافئ في التجارة الدولية.

3. يعاني التمويل الزراعي في الجزائر من مشكل توجيه، ومن ضعف الكفاءة في استغلاله وفقا للموارد المتاحة بما يغطي حاجة السوق المحلية.

4. يتوقف مستقبل تمويل القطاع الزراعي في الجزائر على درجة الحماية التي تمنح له وتكتسب وفقا للمتغيرات الاقتصادية الدولية

5. إن الإمكانيات التي يحتويها القطاع الفلاحي بالجزائر يمكن أن تكون مقومات فعالة لبناء استراتيجيات متكاملة قادرة على تمويله ذاتيا

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية للبحث في الميدان الزراعي والوقوف على مقوماته التنموية في الجزائر.
- محاولة تقديم تصورات بديلة ومكملة للسياسات القائمة من حيث طرق التمويل الفعالة التي تتلاءم مع خصائص ومميزات القطاع الفلاحي في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- التعرف على أهمية النهوض بالقطاع الفلاحي والمحافظة عليه في ظل المبادلات التجارية الدولية.
- تتبع آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وآثارها على القطاع الزراعي .
- البحث عن بدائل للتمويل الزراعي ومن ثم التنمية الفلاحية تراعي المعايير العالمية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في تشخيص وتحليل واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، وتسييل الضوء على التدخل المستمر والمتزايد للدولة من خلال تسيير برامج فلاحية مدعومة ماليا، من أجل توفير ظروف مناسبة لاستغلال الامكانيات المتاحة للقطاع الزراعي وتحسين مداخيل الفلاحين، وبما أن لهذا الدعم آثار غير مرغوبة على تجارة المنتجات الزراعية عالميا واستخدامه مقنن وفقا لأحكام منظمة التجارة العالمية، ولما كان الانضمام للمنظمة العالمية قد بات أمرا واقعا، والجزائر من الدول القليلة التي لم تنضم بعد، وقد قطعت شوطا كبيرا جدا في مفاوضاتها حول الانضمام (95%)، فإننا نحاول من خلال هذا البحث تقديم طرح علمي متواضع يتسم بالموضوعية في بناء تصورات للاستراتيجيات التي يمكن صياغتها وانتهجها في ظل الآثار المحتملة التي قد تنتج بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحديدًا على القطاع الفلاحي، وتبيان دور هذه الاستراتيجيات في تعظيم المنافع وتقليل خسائر الانضمام لها. الأمر الذي يمثل بعدا اقتصاديا مهما.

أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الدور الذي يلعبه التمويل الزراعي في التنمية الزراعية.
- إظهار أهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر، لإحداث نقلة نوعية في تنمية القطاع الزراعي؛
- التطرق إلى أهم الابتكارات المالية الزراعية على الصعيد العالمي، والإستراتيجيات التي تنتهجها الجزائر لتحفيز الإستثمارات والتنمية الزراعية.
- التطرق إلى أشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية بعد التسعينات، ومدى توافقها مع أشكال الدعم غير المحظور في إتفاقية الزراعة؛
- إبراز أهم عناصر الإتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وأهم الإلتزامات والحقوق التي توفرها هذه الإتفاقيات للدول النامية ومنها الجزائر.
- تقييم وصياغة وتحديد دور سياسات التمويل الفلاحي في إعادة تخصيص وتحقيق كفاءة استخدام الموارد داخل القطاع الزراعي بالجزائر وما يرتبط به من صناعات، بما يجعله أكثر قدرة على التجاوب مع شروط ومستحدثات المنظمة العالمية للتجارة وتجنب الآثار السلبية المصاحبة لأحكام المنظمة العالمية للتجارة.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

نظرا لمتطلبات البحث وطبيعة المعلومات التي يتناولها، تم اعتماد مجموعة مختلفة من المناهج

تخدم طبيعة الموضوع، تتمثل في :

المنهج التاريخي:

نستخدمه من أجل تتبع ملف مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. إضافة إلى تطور سياسات التمويل المنتهجة في الجزائر.

المنهج الوصفي والتحليلي: تبرز أهمية استخدام هذا النوع من المناهج في طرح المفاهيم المتعلقة باستراتيجيات تمويل القطاع الزراعي، والابتكارات المالية المصاغة لتحقيق الغايات المرجوة من ضخ الأموال وترشيد استخدامها، انطلاقاً من تجارب دولية، والنظر في مجموع سياسات تمويل القطاع الفلاحي التي برمجتها الدولة وتحليل مدى فعاليتها في ظل ما تفرضه المتغيرات الاقتصادية الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، من خلال مجموع أحكامها، ومن ثم تحليل آثارها على القطاع الفلاحي بالجزائر.

المنهج الاستقرائي: تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الاستقرائي لدراسة صيغ التمويل الزراعي المدعمة لقطاع الحبوب، وفرع القمح تحديداً كبدية موضوعية للانتقال إلى تحليل أثر هذه الصيغ على تطور الإنتاج الزراعي في جميع مراحل سلسلة القيمة من المصب إلى المنبع.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة لجمع المعلومات، فقد تم اللجوء إلى الكتب و العديد من التقارير الدولية والوطنية الخاصة بالتنمية الزراعية وتمويل القطاع الزراعي، إضافة إلى رسائل و أطروحات الدكتوراه، وكذلك بعض المقابلات مع الفاعلين في الميدان على المستوى الوطني (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، الغرفة الفلاحية، وبعض التعاونيات الفلاحية)، كما تم من خلال هذه الجهات الاحتكاك بالعديد من الفلاحين والاستماع للمشاكل التي يعانون منها واستقراء الكثير من التي يتسببون فيها.

موقع البحث من الدراسات السابقة:

اهتمت الدراسات السابقة في هذا الموضوع بدراسة التمويل من ناحية أهميته، والمؤسسات المختصة بالتمويل الفلاحي وجهازها المصرفي، ورغم تناول بعضها لمخاطر القروض الفلاحية إلا أن تركيزها لم يكن إلا في الجانب التقليدي للتمويل، من الجهاز المصرفي دون الانتباه لأحد أهم أطراف عملية التمويل وهو المستفيد أي الفلاح، والنظر في المشاكل التي تعيق الاستفادة من التمويل ومن استغلاله في العملية الإنتاجية الفلاحية خلال جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية.

كما أن الالتفات لأحكام المنظمة العالمية للتجارة بصفة عامة، لم يمس سوى الجانب التجاري، وان كانت الدراسات في ذلك تخص قطاعاً معيناً فمما لم تربطها بسياسات التمويل الخاصة به.

لذا تتميز هذه الدراسة بتسليطها الضوء على تحديد الآثار الحقيقية لنتائج الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة كأحد أهم المتغيرات الاقتصادية الدولية المفروضة على المنتجات الزراعية بأحكامها، وتبيان دور سياسات واستراتيجيات التمويل في تعظيم منافع وتقليل سلبيات الانضمام لها والاستعداد لنفاذ المنتجات المحلية للأسواق الأجنبية، واستقبال المنتجات الزراعية المنافسة، بالبحث في صيغ مالية مبتكرة لأساليب

التمويل تمكن من ذلك، وفي هذا الإطار تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات ذات الأهمية المباشرة لدراسة جزئيات هذا البحث وهي :

● **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة،** أطروحة دكتوراه، من إعداد الباحث غردي محمد، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011-2012. درس الباحث من خلالها دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والإمكانيات المتاحة له في الجزائر، وكذلك الدعم الزراعي في إطار السياسات الزراعية الدولية والسياسة الزراعية في الجزائر، كما تطرق إلى انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي، لكنه لم يقدم تصورا للآليات والطرق التي ينبغي أن تتدخل بها الدولة والخواص في الحدود التي تتلاءم مع ضوابط وأحكام منظمة التجارة العالمية.

● **إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر،** أطروحة دكتوراه، من إعداد الباحث عزاوي أمير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر سنة 2005، تناولت الدراسة إستراتيجية التنمية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية، وأهم النظريات والنماذج والآراء الفكرية للتنمية الزراعية ومكانة التنمية الزراعية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية، كما تناولت الدراسة أثر التغيرات الاقتصادية العالمية على التنمية ال زراعية في الجزائر وإستراتيجية التنمية الزراعية بعد الثمانينات خاصة بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي، وأفاق التنمية الزراعية بتحليل تجارب بعض الدول مع إلقاء الضوء على آفاق التنمية الزراعية في الجزائر وزراعة النخيل بها آفاقها المستقبلية كزراعة إستراتيجية نتيجة للميزة التنافسية لمنتجاتها، لكن هذه الدراسة لم تتبع مراحل سلسلة قيمة النخيل وتدفعاتها المالية للوصول للحلقة الأضعف في مراحل السلسلة وإعطاء حلول مستديمة للمحافظة على هذا الفرع الزراعي والوصول بمنتجاته إلى أكبر حصة في الأسواق العالمية.

● **أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر،** رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، من إعداد الباحثة بولحبال نادية، جامعة الجزائر سنة 2003، تناولت في دراستها مكانة الأسعار في النظرية الاقتصادية وأثر سياسة الدعم على أسعار المنتجات الزراعية، ثم تناولت الدعم الزراعي في إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبعض الدول العربية وأثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على سياسات دعم المنتجات الزراعية في البلدان النامية والتطور التاريخي للقطاع الزراعي الجزائري، ثم أهمية الاستثمار والتمويل في القطاع الزراعي، ثم دراسة الأسعار وتطورها وأشكال دعم الأسعار الزراعية في الجزائر. لكن هذه الدراسة ووفقا لتاريخ إنجازها شملت مرحلة سابقة توقفت عند بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ولم تشمل صيغ التمويل المستحدثة في إطار برامج برامج التجديد الفلاحي والريفي. كما أنها شخصت نقاط القوة والضعف للقطاع الزراعي ولم تقدم الحلول التمويلية الواجب تطبيقها لمواجهة مشكل الدعم وتغيرات الأسعار.

محددات البحث:

تركز محددات هذه الدراسة في ما يلي :

1. الالمام النظري بموضوع استراتيجيات التمويل الزراعي، ومحاولة التعرف على أنواع مداخل التمويل الزراعي المعتمدة عالميا.
2. دراسة أهم ضوابط وأحكام منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالقطاع الزراعي، وأثارها المتوقعة على القطاع الزراعي الجزائري.
3. دراسة واقع القطاع الجزائري وفعالية التمويل الزراعي لتنفيذ برامج التنمية الفلاحية بالتركيز على الفترة 2000-2014 ، ومن أجل التشخيص الجيد تم الاستعانة بتاريخ القطاع الزراعي منذ سنة 1962 لما لها من تداعيات على واقع القطاع الزراعي في الفترة المدروسة.

هيكل البحث:

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في البحث وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة، بنيت الدراسة من باين يضم كل منهما ثلاث فصول، ليكون مجموع الفصول في الأطروحة ست فصول، إضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة. مقسمة كالآتي:

الباب الأول ويحمل عنوان التمويل الزراعي والمنافسة الدولية في تجارة المنتجات الزراعية، مقسم إلى ثلاث فصول هي:

⊙ الفصل الأول: المعالم الرئيسية لاستراتيجية التمويل الزراعي

من خلال هذا الفصل يتم طرح مجموعة من المفاهيم والأسس حول تمويل القطاع الزراعي، لنوضح بعدها مفهوم استراتيجية التمويل الزراعي موضوع بحثنا والنظر في الاختلاف بينها وبين خطط وسياسات التمويل، لنكتشف أهمية سلسلة القيمة كأحد مداخل هذه الاستراتيجية، بعدها نقوم بتحديد مجموعة المخاطر التي ينبغي أن يواجهها التمويل الزراعي على طول مراحل سلسلة القيمة الزراعية لنجاح هذه الاستراتيجية وتحقيقها لأهدافها.

⊙ الفصل الثاني: التمويل الزراعي والضوابط الدولية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية

من خلاله يتم استعراض الممارسات غير عادلة في تجارة المنتجات الزراعية التي فعلت الصراع حول تجارة المنتجات الزراعية دولية، والأطراف الفاعلين فيها ، وأهم أحكام منظمة التجارة العالمية بشأن الاتفاق حول الزراعة وضوابط الدعم الزراعي وفقا لأحكامها ومصالح أم أطراف التفاوض فيها وموقع الدول النامية عموما ضمن أهم الجولات التي عقت إنشاء منظمة التجارة العالمية.

⊙ الفصل الثالث: الآليات المبتكرة لتفعيل تمويل القطاع الزراعي

من خلال هذا الفصل يتم طرح أهم الأدوات التمويلية المستخدمة والمبتكرة لهوض و تفوق القطاع الزراعي في العديد من الدول ، أهمها الدول التي تعتمد على الحيازات الزراعية الصغيرة، لما تمثله هذه النوعية من الأراضي من أغلبية ساحقة على المستوى العالمي، ونظرا للتعقيدات التي تخص تنميتها. وهنا تظهر مجموعة من الوسائل أهمها البنوك التعاونية والتمويل المصغر وكذلك أدوات الاستثمار الزراعي الاسلامي في شكل صيغ تمويل.

أما الباب الثاني فهو: *إمكانيات تطوير تمويل القطاع الزراعي في الجزائر بين خصائصه القائمة وضغط المتغيرات التجارية الدولية* وقسم إلى ثلاث فصول كما يلي:

❶ *الفصل الرابع: سياسات التمويل الفلاحي في الجزائر في إطار برامج التنمية الفلاحية المتعاقبة.*

هذا الفصل يخص دراسة سياسات التمويل الزراعي المنتهجة في الجزائر على مدى حقب من الزمن ، ترجع لما قبل الفترة الاستعمارية وتتوقف عند سنة 2014 لمتطلبات حدود الدراسة، وفيه فصلنا حول أهم برامج وسياسات التنمية الفلاحية المتبعة وصيغ وأشكال التمويل المرافقة وأهم مصادرها ومدى مطابقتها لما هو جار على الساحة الاقتصادية الدولية في مجال التمويل الزراعي.

❷ *الفصل الخامس: الجزائر وأحكام المنظمة العالمية للتجارة الهادفة لتحرير تجارة المنتجات*

الزراعية

يتم فيه التطرق لأهم مقومات النهوض بالقطاع الزراعي من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية ، والنظر في مختلف نقاط ضعفها والتحديات التي تواجهها، كما يتم عرض مسار انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية ومدى استعدادها للنفوذ إلى الأسواق العالمية من خلال عرض تجربة الشراكة الأوروجزائرية ، ثم نقوم بتبيان أهم التحديات التي قد تواجه الجزائر وفقا لما تمتلكه من مقومات ووفقا لأهمية القطاع الزراعي في النهوض بالاقتصاد .

❸ *الفصل السادس: خيارات وسيناريوهات الاستراتيجيات البديلة لتمويل القطاع الزراعي في*

الجزائر - فرع القمح نموذجا -

نظرا لدقة تحديد استراتيجية التمويل الزراعي وفقا لخصائص كل فرع زراعي ، تم اعتماد سلسلة القيمة كأداة لتقييم التمويل الزراعي في الجزائر، وبذلك اخترنا فرع القمح كنموذج للدراسة، حيث تطرقنا للسياق الدولي لإنتاج القمح من أجل معرفة مكانة آليات تمويله محليا ضمن ما هو معمول به دوليا ومدى الخطورة التي يمكن أن تشكلها سيطرة الأسواق العالمية على السوق المحلية، ، ثم السياق الوطني من خلال التفصيل في بنية سلسلة قيمة القمح في الجزائر وتمويلها ، ثم قمنا بتحليل سوق القمح في الجزائر، لنصل إلى تقييم عام لتمويل سلسلة القيمة له، وبالتالي تحديد أولويات التدخل لحل مشاكل القطاع الذي يضم هذا المنتج وتقديم آليات تمويل كإقتراح يمكن من حل مشاكل التمويل في قطاع الحبوب، ومشاكل تمويل الزراعة في الجزائر.

الرباع الأول

التمويل الزراعي

والمنافسة الدولية في تجارة المنتجات الزراعية

تعتبر التجارة في المنتجات الزراعية أحد أهم مصادر الدخل في كثير من دول العالم، خاصة الدول النامية التي تعتمد القطاع الزراعي مصدراً لتحسين مستوى المعيشة فيها؛ لذلك تظهر السياسات التي تتبعها هذه الدول كموجه للنشاط الزراعي، بما تتضمنه من سياسات وطرق التمويل المرتبطة بها. وفي هذا السياق تتباين السياسات الزراعية في مختلف دول العالم من حيث مضامينها بين دول متقدمة متحيزة لصالح قطاعها الزراعي ودول نامية تتميز بالتبعية المطلقة حتى لما ينجم من آثار تشويهية للصادرات الزراعية.

لذلك أصبح إخضاع القطاع الزراعي لأحكام وضوابط تزيد من قدرة الدول الضعيفة على المنافسة العادلة في السوق العالمية جزءاً لا يتجزأ من مطالبها تحت ظل ما تبناه منظمة التجارة العالمية باعتبارها الجهة المسؤولة عن تحقيق العدالة التجارية بين دول العالم.

وتعد التدابير الخاصة بالدعم المحلي ودعم التصدير الذي تمنحه الدول المتقدمة خاصة منها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لقطاعها الزراعي أحد أهم أخطر السياسات التي تعمل على إغراق السوق العالمي بفائض إنتاجها من سلع مستفيدة من الدعم وهو ما يسهم في خفض الأسعار العالمية لتلك السلع، الأمر الذي يمكن الدول المانحة للدعم من اكتساب أكبر حصص في السوق العالمية على حساب الدول النامية. ورغم إخضاع الدعم الزراعي لمجموعة من التخفيضات الكمية التي فرضتها مفاوضات منظمة التجارة العالمية وفقاً لاتفاق الزراعة، إلا أن أرقام الدعم تتجه إلى التصاعد، مما أدى بالكثير من الدول إلى النظر في مناهج التمويل الملائمة التي تضمن مواجهة الدعم المشوه للتجارة وأخذ الحيطة في حال تم التحايل على قواعد منظمة التجارة العالمية من خلال سياسات تسمح بتحويل بعض بنود الدعم المشوه للتجارة إلى برامج دعم مستثناة من التخفيضات.

لذا فإنه من أجل تغطية ما هو موجود من نقص في الموارد الغذائية في مختلف دول العالم – خاصة النامية - وزيادة مداخيلها، تبرز أهمية تنمية الموارد الذاتية الزراعية خاصة المالية والحاجة إلى وضع استراتيجية طويلة المدى لتمويل جميع مراحل عمليات الإنتاج الزراعي، والتي سنتطرق لها من خلال هذا الباب المعنون با لتمويل الزراعي والمنافسة الدولية في تجارة المنتجات الزراعية، و تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول:

☉ الفصل الأول: المعالم الرئيسية لإستراتيجية التمويل الزراعي

☉ الفصل الثاني: الدعم الزراعي والضوابط الدولية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية

☉ الفصل الثالث: الآليات المالية المبتكرة لتفعيل تمويل القطاع الزراعي

الفصل الأول

المعالم الرئيسية لإستراتيجية التمويل الزراعي

مقدمة الفصل الأول:

يعتبر التمويل الزراعي من المكونات الأساسية لدعم سبل المعيشة والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، في وقت تزداد فيه أعداد من يرزحون تحت وطأة الفقر والحرمان، في ظل الآثار الواضحة والمباشرة للأزمات المالية العالمية على التمويل الريفي والزراعي، وبرامج الأمن الغذائي، خاصة في الأرياف.

إن قطاع الزراعة في البلدان النامية يصنف على رأس الأولويات التنموية، بغية تمكين هذه الدول من تحقيق الأهداف التنموية، خاصة منها تخفيض أعداد الفقراء بعد أن تضاءلت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتأثير ذلك على التنمية المستدامة، وهو هدف مرحلي حدده البنك الدولي لخفض نسبة الفقر إلى 09% في عام 2020 ، وهو إذا ما تحقق ستكون أول مرة تتراجع فيها نسبة الفقر إلى أقل من 10%. وتستند هذه الخطوة التي تمثل معلما رئيسيا إلى دراسة تحليلية اقتصادية للبنك الدولي عن اتجاهات الفقر العالمي نحو بلوغ هدف إنهاء الفقر المدقع عام 2030. وقد تم تعريف الفقر المدقع بأنه مستوى العيش بأقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم.

ويواجه القطاع الزراعي العديد من التحديات أهمها تراجع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتضاؤل نسبة العاملين بها إلى نسب ضعيفة جدا مقارنة بإجمالي القوى العاملة. لذا وجب لزاما على الدول من أجل مواجهة هذه التحديات إعادة الاعتبار للتمويل الزراعي والريفي، بالتخطيط له واعتماده كأداة حيوية في التنمية الزراعية، وتوفير فرص واسعة لتبادل الخبرات والمعرفة حول أدوات وآليات التمويل المبتكرة، وإشراك المجتمعات المحلية والتعاونيات في تطوير آليات التمويل الزراعي والريفي، وتحفيز آليات الادخار.

كما يجابه التخطيط للتمويل في القطاع الزراعي بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية - التي هي أصلا خصائص النشاط الزراعي- والتي تؤثر في أسلوب التخطيط وتميزه عن غيره من الأساليب المستخدمة في القطاعات الأخرى .

من خلال هذا الفصل المعنون بالمعالم الرئيسية لإستراتيجية تمويل زراعي نوضح التمويل الزراعي، أسسه، مفاهيمه، وأنواعه، كتقديم لاستعراض الجوانب النظرية لإستراتيجية التمويل الزراعي ثم نعرض خصوصيات التمويل الزراعي والإطار الذي تنظم فيه الاستراتيجيات الخاصة به، ليكون تأسيسا منهجيا لفهم الأهمية والضرورة التي تقتضي وضع إستراتيجية تمويل زراعي في أي دولة زراعية، بدلا من المخططات والسياسات التي تفتقد المرونة بتغيرها وفقا لتغير الأنظمة الاقتصادية، وذلك بهدف النهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

المبحث الأول

التمويل الزراعي ،أسس ومفاهيم

يتناول موضوع التمويل الزراعي الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الزراعي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل الطرق لاستعماله في الانتاج والتسويق الزراعي

المطلب الأول : التمويل الزراعي: مفهومه ، أهميته وأهدافه

يستعمل مصطلح الإقراض الزراعي مرادفاً لكلمة التمويل الزراعي، وهنا لابد من التوضيح أن كلمة التمويل تعني المال اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره، إن كان من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار السندات.¹

الفرع الأول: مفهوم التمويل الزراعي

إن مصطلح التمويل الزراعي يعني توفير استخدام الأموال اللازمة وتحسين مداخل الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم. وهو الأسلوب أو الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال الزراعي، إضافة إلى السبل الكفيلة بتحقيق أفضل توظيف لرأس المال للمستخدم، وغالباً ما يكون على هيئة مواد عينية كالأسمدة والأعلاف وغيرها.²

وفي أدبيات الإقراض الزراعي تستعمل ألفاظ "التمويل الزراعي"، "الإقراض الزراعي"، "الائتمان الزراعي"، "التسليف الزراعي" كألفاظ مترادفة لمفهوم واحد.

إلا أن مفهوم التمويل الزراعي ينطوي على معنى أكثر شمولاً من "الإقراض"، بل يشكل الإقراض جزءاً منه، أما الائتمان فيعني المقدرة على الاقتراض ومما يعزز هذه المقدرة الثقة ما بين المقرض والمقترض المبنية على مقدار ممتلكات المقرض وكفاءته وسمعته، أي على جدارته الائتمانية.

فقد يتوفر للمزارع قدرة ائتمانية، وقد يستخدم هذه القدرة في أخذ قرض، وقد لا يستخدمها لعدم حاجته للاقتراض بالرغم من قدرته الائتمانية.

¹ رولا رضوان محارب المعاينة، "دراسة اقتصادية لمديونية القطاع الزراعي في الأردن"، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2000، ص: 28.

² سوزان وفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 08.

ولعل ما يمكن استنتاجه من المفاهيم السابقة هو ان هناك جانبين متكاملين لمصطلح التمويل الزراعي هما:¹

1. التمويل على المستوى الكلي : يرتبط بتوفير الأموال لقطاع الزراعة في إطار تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة، ويتجسد ذلك في استثمارات القطاع العام والقطاع الخاص في مشاريع الري واستصلاح الأراضي وزراعة الأشجار المثمرة، وتقديم الخدمات الفنية والإرشادية وتحسين وسائل التسويق والعناية بالثروة الحيوانية والزراعة المحمية والتوسع في استعمال الأسمدة والآلات الزراعية.

2. التمويل على المستوى الجزئي (الفردي) : يرتبط بتوفير الأموال لتطوير الانتاج الزراعي على مستوى المنتج الفرد على شكل قروض عينية ونقدية وذلك من مصادر مختلفة للتمويل.

الفرع الثاني: أهمية التمويل الزراعي

تختلف أهداف التمويل الزراعي من بلد لآخر وفقاً لعدة عوامل أهمها المرحلة الاقتصادية التي تمر بها الزراعة من مرحلة الزراعة البدائية إلى مرحلة الزراعة التجارية، كما تختلف وفقاً لطبيعة نظام الملكيات العقارية وتنظيم حقوق الحيازات الزراعية ، ودور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وغير الاقتصادي.

و يعتبر التمويل الزراعي من أهم عوامل النهوض بالإنتاج الزراعي وتحسين وسائله ورفع مستوى المجتمعات الريفية التي يخدمها، ويكاد يكون العامل الأول والأساس في ذلك. وتتوقف كفايته وطريقة تقديمه على طبيعة المذاهب الاقتصادية والسياسية التي تسود المجتمع. فهناك مجتمعات تهتم بالضمان والفائدة وقوة المقترض المالية، ولا تهتم بالغرض من القرض واستعمالاته. بينما في الدول النامية لا يمكن السماح بذلك لترابط الأهداف الفردية والجماعية بأهداف المجتمع والدولة ككل، وتحتاج عملية الإقراض في الدول النامية إلى رعاية الدولة وتدخلها وضمانها، لكي يكون الائتمان والتسليف قليل الكلفة سهل المنال وتناسب مع طبيعة النشاط الزراعي وظروفه ومخاطره.²

وتتجلى الأهمية الاقتصادية للإقراض الزراعي في النقاط الآتية:³

1. يوفر الإقراض الزراعي ويحافظ على حجم كاف من المخرجات (الانتاج)، حيث تنخفض تكاليف المزرعة كلما ازداد حجم العمل المزرعي فيها، فالإقراض الزراعي يمكن أن يستعمل لتوسيع العمل المزرعي

¹ رشا محمد سعيد، " تمويل القطاع الزراعي في الأردن"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 1999.ص:13.

² علي محمود فارس، أسس الإقراض والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، 2005، ص:21.

³ علي محمود فارس، المرجع نفسه، ص ص: 22، 23.

للحصول على فائدة اقتصاديات الحجم، ويمكن أن يلعب الإقراض دورا هاما في الحصول على الموجودات الرأسمالية مثل الآلات والأدوات المطلوبة لزيادة العمل وكذلك في المحافظة على حجم كبير من المخرجات (الانتاج) من خلال شراء المدخلات التشغيلية مثل العلف والبذور والسماد والمبيدات.

2. زيادة الكفاءة، فالتمويل يجعل من الممكن تعويض مصدر بمصدر كأن تعوض الآلة اليد العاملة كوسيلة لتخفيض التكاليف ، كما يمكن للإقراض أن يحسن ويزيد من كفاءة العمل المزرعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الانتاج المتاحة وذات الجودة العالية .

3. يساعد التمويل الزراعي على إمكانية التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة ، فالمتغيرات التقنية وظروف التسويق الحديثة قد تستدعي إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة.

4. مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات وذلك بضرورة شراء مدخلات الانتاج في فترة معينة من السنة، كما يجب أن يباع الانتاج في وقت معين أيضا، لهذا فالتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة لا تحصل في نفس الوقت، وهنا يكون للقروض دور في تسوية هذه التقلبات حتى يكون العمل أكثر كفاءة.

5. الحماية من الظروف المعاكسة، مثل الطقس والأمراض وتقلبات الأسعار كلها أمور يكتنفها الغموض في الزراعة، وعلى الرغم من كل الإمكانيات المتاحة إداريا الممكن استعمالها لتخفيض المخاطرة، إلا أنه من غير الممكن عمليا إزالة كل المخاطر في الزراعة. ويمكن أن يلعب الإقراض دورا رئيسيا في حماية العمل من الفشل المالي أو التصفية في حالة وجود مثل هذه الظروف المعاكسة.

6. منح الاستمرارية، حيث أن انتقال العمل المزرعي من شخص لآخر يقتضي كميات كبيرة من الأموال، وبدون الإقراض لا يمكن أن تتم تصفية الكثير من مشكلات عملية النقل، لأن الورثة غير العاملين في الزراعة غالبا ما يرغبون في الحصول على ارثهم كقند سائل وليس كحصة من الملكية في الأموال غير المنقولة من المزرعة ومن باقي الموجودات، فالإقراض في معظم الحالات ضروري من أجل الانتقال الناجح للملكية بين الأجيال، لأن المطالبة بضريبة الملكية والمطالبة بإيرادات المزرعة من طرف الورثة غير العاملين في الزراعة قد يستنفدان السيولة التي هي قاعدة رأس المال المملوك. ففي هذه الحالة إما أن تباع الموجودات أو أن يستعمل الإقراض ليحل محل الملكية الضائعة في عملية النقل.

ولابد من الإشارة إلى أن مجرد منح القروض لا يمكن أن يحقق النتائج المرجوة منها ، بل إن الأمر يقضي وضع سياسة واضحة للإقراض تتفق وطبيعة الريف والمجتمع والدولة، وتتسم بالمرونة مع مراعاة التأكد من أن ما يمنح من القروض سيؤدي حتما إلى تحقيق النتائج التي تهدف إليها سياسة الإقراض، وتسعى إلى تحقيقها . و أن القروض هي أداة ذات حدين، فإن استخدمت بصورة صحيحة وسليمة في العمليات الإنتاجية، أدت إلى حل الكثير من المشاكل الزراعية والعكس صحيح، وهو ما يستدعي أن تقوم المؤسسات الإرشادية بدور فعال في إرشاد المستفيدين من القرض بكيفية استعماله جيدا.

المطلب الثاني: تصنيفات القروض الزراعية

من أجل توفير معلومات وبيانات تعكس طبيعة عمل ونشاط المؤسسة المقرضة بصورة منظمة تم تصنيف القروض الزراعية بما يسهل معرفة توجهات عملية الإقراض ومسار عملية تحصيل القروض وإظهار مواطن الضعف والقوة فيهما وهذا يشكل بدوره أداة فعالة لاتخاذ القرار الصائب وأساسا ثابتا للتخطيط السليم لأعمال المؤسسة المقرضة على المدى القريب والبعيد.

الفرع الأول: تصنيف القروض حسب استعمالاتها ، آجالها و الجهات المستفيدةأولاً: تصنيف القروض حسب استعمالاتها

تصنف القروض الزراعية حسب استعمالاتها إلى:¹

1. القروض الإنتاجية: وهي قروض لزيادة التكوين الرأسمالي المزرعي (مثل شراء الأدوات والآلات والبذور والأسمدة واستصلاح الأراضي وزراعة الأشجار المثمرة واقتناء الحيوانات المنتجة)
2. القروض العقارية: وهي قروض تستخدم بغرض شراء المزرعة أو الأراضي الإضافية للمزرعة وشراء المباني والإنفاق على مشروعات الري والصرف، وعادة ما تكون هذه القروض طويلة الأجل .
3. القروض الاستهلاكية: وهي قروض تقدم للفلاح من أجل إمكانية حصوله على السلع الاستهلاكية والخدمات لاستعمال الأسرة، سواء ما استخدم منها في البت أو خارج المزرعة والبيت كالتعليم، والتعليم والعلاج.

ثانياً: التصنيف حسب آجال القروض

يعتبر هذا التصنيف من أكثر التصنيفات شيوعاً واستعمالاً، وفيه تقسم القروض حسب آجالها أي حسب الفترة الزمنية التي تفصل بين تاريخ صرف القرض وبين تاريخ آخر استحقاق للقرض، وتقسم القروض حسب هذا التصنيف إلى ثلاثة أنواع:²

1. القروض قصيرة الأجل: هي القروض التي تمنح للمزارعين لسد احتياجاتهم الزراعية الموسمية كالبيذور والأسمدة والعلاجات والشتلات ودفع أجور العمال والحرق والحصاد والري وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية إضافة إلى القروض للأغراض المعيشية الضرورية، ويتراوح الأجل في هذه القروض من سنة إلى سنتين.

¹ رشا محمد سعيد، مرجع سابق، ص: 30.

² علي محمود فارس، مرجع سابق، ص: 87-88.

2. *القروض متوسطة الأجل*: تصرف هذه القروض عادة لتمكين المزارع من الحصول على الآلات والمواشي وإجراء تحسينات على المزرعة لحفر آبار ولزراعة الأشجار المثمرة، وتتراوح الآجال فيها في الغالب من سنة إلى خمس سنوات.

3. *القروض طويلة الأجل*: تمنح هذه القروض في آجال طويلة نسبياً تمتد إلى عن عشرون سنة في بعض الحالات، وتصرف هذه القروض لتنفيذ مشاريع تقتضي طبيعة الاستثمار فيها استرداد ما انفق عليها خلال فترة طويلة الأجل، ومثال ذلك شراء الأراضي وإقامة المنشآت والمباني والمعامل والمعامل، وحفر الآبار ومشاريع الاستصلاح الكبيرة ومشاريع الري والصرف الكبرى.

ثالثاً: تصنيف القروض حسب الجهات المستفيدة

يشمل هذا التصنيف القروض حسب الجهات المستفيدة والمتمثلة في قروض الأفراد، قروض التعاونيات، قروض الشركات وقروض القطاع العام.¹

الفرع الثاني: تصنيف القروض حسب إنتاجية القرض ونوع الضمان

أولاً. تصنيف القروض حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض

تقسم القروض وفقاً للإنتاجية المتوقعة من القرض إلى قروض ايجابية وقروض سلبية وأخرى محايدة، نوضحها كما يلي:²

1. *القروض الايجابية*: هي القروض التي تمكن المزارعين من الحصول على فائض صافي، أي حصول المقترض على دخل يمكنه من إيفاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي .

2. *القروض السلبية*: هي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فهي تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

3. *القروض المحايدة*: هي قروض تشمل شكلين، الأول هو الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة، والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجرى تجديدها بسبب عدم الالتزام بتسديدها في الوقت المحدد لها لسبب أو لآخر، ويترتب على استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق أي فائض ولهذا يطلق عليها أحياناً القروض الحدية. وتقدم هذ

¹ علي محمود فارس، مرجع سابق: ص: 95.

² إبراهيم عبد الرحمن، محمد رشراش، *إدارة القروض الزراعية*، منشورات الاتحاد الإقليمي للاتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال افريقيا، عمان، 1983. ص: 40.

القروض عادة لتمكين المزارعين من مواجهة الظروف الطارئة غير المواتية أو أوقات الكساد، وهي بذلك تساعد المزارع على الاستمرار في عمله والمحافظة على مركزه المالي ولكنها لا تحقق له إضافة صافية في الدخل.

ثانياً: تصنيف القروض الزراعية حسب نوع الضمانات

تقسم القروض في هذا التصنيف وفقاً لأنواع الضمانات التي يقدمها المقترض تأميناً للقروض وضماناً لتسديده وذلك كما يلي:¹

1. **قروض غير مضمونة:** هي قروض غير مضمونة بضمان ملموس، ولكنها قد تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.
2. **قروض مضمونة بأموال منقولة:** يختص هذا النوع بالقروض التي تكون مضمونة برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل والجرارات والحيوانات أو الذهب وغير ذلك.
3. **قروض مضمونة بأموال غير منقولة:** تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات، مما يدعو إلى تسمية هذه القروض بالقروض العقارية أحياناً.

الفرع الثالث: تصنيف القروض حسب حجم القرض أو حجم الحيازة

يختلف التصنيف حسب حجم القرض من بلد لآخر وفي البلد نفسه أيضاً، ويتحكم في ذلك عوامل عديدة أهمها قوة العملة وتقلبات أسعار الصرف، ويساعد هذا التصنيف على معرفة المعدل العام للقرض وتحديد حجم القروض لكل فئة من فئات المقترضين إن كانوا من صغار الفلاحين أو المتوسطين أو الكبار منهم، كما يمكن للقروض الزراعية أن تمنح حسب المساحات الزراعية المملوكة من طرف المزارعين أو المستفيدين منها سواء كانوا من كبار المزارعين أو من صغارهم.

المطلب الثالث: التمويل الزراعي والتدخل المباشر للدولة

تتبع الكثير من الحكومات في مختلف الاقتصاديات (المتقدمة منها والنامية على حد سواء) سياسة الدعم بأشكاله المختلفة للإنتاج الزراعي. وهي ظاهرة اقتصادية برزت بسبب تدخل الدول في النشاط الاقتصادي نتيجة للأزمات الاقتصادية التي تمر بها.

و يأخذ الدعم أشكالاً مختلفة ويطبق بوسائل متعددة، كأن يكون دعماً للإنتاج الزراعي يهدف إلى تمكين المشاريع المدعومة من مواجهة المنافسة الأجنبية، أو منافسة مشاريع وقطاعات أخرى، أو جعله أكثر جذبا لليد العاملة. وقد يستهدف الدعم تحفيز الإنتاج بطريقة غير مباشرة، عن طريق تشجيع الصادرات

¹ ابراهيم عبد الرحمن، محمد رشراش، إدارة القروض الزراعية، مرجع سابق، ص: 42.

باستخدام وسائل متعددة مثل الإعفاء من الرسوم التصديرية، أو ضرائب الإنتاج، بل إنه قد يصل الأمر أحيانا إلى دفع إعانات للمصدرين لتمكينهم من تصدير سلعهم بأسعار أقل؛ أي بتكلفة أقل من تلك المنافسة في الأسواق الخارجية، بغية تحصيل عملات أجنبية لدعم الميزان التجاري.

ومن الناحية الاقتصادية يعتبر الدعم تدخلا في قوى السوق وانحرافا للتوازن الذي يمكن أن ينتج عند التقاء العرض بالطلب، وما يتبعه من تحديد الأسعار والإنتاج. حيث يعني الدعم تخصيص مبالغ من الخزينة العامة، أو حرمان هذه الخزينة من مبالغ كان يمكن أن تحصل عليها قبل الدعم. وترجو الحكومة من تدخلها في قوى السوق تحديد الأولويات الاقتصادية التي تعتقد بأهميتها، وكذلك إقامة قاعدة زراعية وطنية قادرة على المنافسة الأجنبية نسبيا.

الفرع الأول: مفهوم الدعم الزراعي

يعرف على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها، يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول.¹

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة، والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاج بغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية.² وهو ما يعني أن الحكومة تتنازل عن الإيرادات المستحقة لها أو تمتنع عن تحصيلها.

¹ محمد غردي، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012، ص: 111.

² محمد علي محمد، مؤشرات الدعم الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سوريا، آب 2008، ص ص: 1-2.

أما المنظمة العالمية للتجارة فقد عرفت الدعم الزراعي على أنه مساهمة مالية من الحكومة تشمل الدفعات المباشرة و الإعانات الضريبية.¹ لكن هذا التعريف استثنى الاجراءات التنظيمية والسياسات الأخرى مثل الحماية الحدودية، حيث لم تعتبرها من قبيل التحويلات من المصادر الحكومية.

مما سبق يمكننا تعريف الدعم على أنه تخصيص مبالغ من الخزينة العامة للدولة وتدخلها في قوى السوق من أجل أولويات اقتصادية تعتقد بأهميتها، أو أنه حرمان هذه الخزينة من مبالغ كان يمكن أن تحصل عليها قبل الدعم .

الفرع الثاني: أشكال الدعم الزراعي

تقوم الدول بعمليات الدعم الموجه للقطاع الزراعي بغية تطوير هذا القطاع، وتمكين المستهلكين من الحصول على المنتجات الزراعية بأسعار معقولة، ويكون ذلك في أغلب الحالات بالاعتماد على نوعين من أشكال الدعم: الأول يتمثل في دعم أسعار المنتجات النهائية، أي دعم الأسعار عند دعم الاستهلاك، والثاني دعم أسعار مدخلات الإنتاج أي دعم الإنتاج.

أولاً: دعم أسعار المنتجات الزراعية على مستوى الاستهلاك

يمثل هذا الدعم إنفاقاً حقيقياً من ميزانية الدولة، كما يأخذ أكبر قيمة من قيم أشكال الدعم، ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار تقل عن أسعارها العالمية، وكذلك بيع السلع المنتجة محلياً بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها²، لذلك تعتبر سياسة دعم الأسعار عند الاستهلاك سياسة مكلفة للدولة وفي نفس الوقت لا تخدم مصالحها، كما انه ينتج عنها تعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية لأن هذا النوع من الدعم يعود بالفائدة أكثر على الفئة ذات الدخل المتوسط وهذا على حساب الفئة ذات الدخل المحدود.

كما أن دعم الأسعار عند الاستهلاك يتم تمويله بواسطة وسائل تضخمية تدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع وهو ما يؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطن. و من ناحية أخرى نجد أن توفير بعض المواد الغذائية بأسعار مدعمة يجعل المستهلكين يتمادون في استهلاك هذه المواد إلى حد تبذيرها وهو ما يعتبر هدراً لموارد الدولة. لهذا أوصى خبراء البنك العالمي الدول النامية بضرورة التخلي عن انتهاز هذه السياسة

¹ World trade organization. *The legal texts , the result of the uruguay round of multilateral trade negotiations*, cambridge university press.1999. p : 34.

² ندى عبد الحسين كنعان، "تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج واستهلاك الشعير في العراق"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، 1998، ص:20.

والتوجه إلى دعم المنتج وتحفيزه وتشجيعه لرفع الإنتاج وزيادة الإنتاجية لأن هذا الأخير سيساهم في رفع الدخل القومي وخلق مناصب شغل وتقليص الواردات اتجاه العالم الخارجي.¹

ثانياً: دعم أسعار المنتجات الزراعية على مستوى الإنتاج

إن سياسة الدعم المنتهجة عند الإنتاج تجعل خزينة الدولة تتحمل أعباء كبيرة إلا أنها تحقق منافع مستقبلية بفعل تشجيع المستثمرين، والمنتجين في مجال هذا القطاع الفعال الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتوفير الثروة والموارد المالية بعد زوال النفط.

هذه السياسة طبقت في مختلف دول العالم، وذلك بأن تتحمل الدولة جزءاً من تكاليف الإنتاج والتصدير، من طرف موازنة الدولة، وهذا الدعم يهدف إلى عرض المنتجات بأسعار منخفضة في السوق المحلي أو في السوق في الدولي.

إن توجيه الدعم للإنتاج مكلف للغاية لموازنة الدولة، وهو يلزم أصحاب القرار توجيه الإعانات بدقة نحو الأشخاص والهيئات التي تكون في حاجة أكثر إليها ولن يتم ذلك إلا بمراعاة العلاقة بين المزايا والتكاليف الناجمة عن سياسة الدعم.²

أما سياسة تحرير المنتجات الزراعية وإلغاء الدعم بشكل جزئي أو كلي، فهي سياسة ينتج عنها توفير مبالغ لخيرينة الدولة، وتقليص الإنفاق العام ولكن سيتأثر المواطن على مستوى الاستهلاك وذلك بارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وتنخفض القدرة الشرائية لأغلبية الأفراد ويتقلص الادخار الذي ينتج عنه ضياع فرص الاستثمار أو انخفاضه.

ثالثاً: الآثار المترتبة عن دعم المنتجات الزراعية ودعم مستلزماتها

تعتبر سياسة دعم المنتجات الزراعية من أسهل الطرق لمواجهة ارتفاع الأسعار وحماية المستهلكين من مخاطر الجوع والفقر، لكنها لا تخلو أيضاً من المخاطر والانتقادات. وفيما يتعلق بالفوائد فقد اتفق عدد من المختصين على أن سياسة دعم المنتجات الزراعية تقدم الفوائد الآتية:³

¹ جميل محمد جميل الدباغ، *اقتصاديات التسويق الزراعي*، الجزء الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، 2008، ص: 227 – 229.

² عمر شعبان، "السياسة السعرية وأثارها على تطور الإنتاج الفلاحي"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص: 43.

³ محمد حسن رشتم العتيبي، "تحليل بعض الآثار الاقتصادية لسياسة دعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق (1997-1996)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999، ص: 24.

1. أن الأسعار المرتفعة بسبب سياسة دعم الأسعار تؤدي إلى تشجيع التوسع في زراعة المحاصيل المدعمة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين الوضع المعيشي للمنتجين.
2. إن زيادة الإنتاج تسهل مهمة الدولة في تأمين احتياجات السكان الغذائية وتحقق سياسة تخزين مستقرة بما يعوض عن الاستيراد من السوق العالمية، والتخلص من التبعية الاقتصادية.
3. تؤدي سياسة دعم الأسعار إلى توفير معدل التراكم المطلوب لتطوير الزراعة، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى شراء المنتجين الآلات الجديدة واستعمال تقنيات حديثة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإنتاج.

أما الانتقادات التي وجهت إلى هذه السياسة فهي:¹

1. انخفاض أسعار المنتجات الاستهلاكية المدعومة من طرف الدولة يؤدي في ظل توافرها بالكميات الكافية في الأسواق المحلية، إلى تشجيع الاستهلاك المحلي من تلك المواد.
2. إضعاف الحافز لدى المنتجين المحليين على إنتاج هذه المنتجات التي أصبحت أسعارها الداخلية منخفضة، الأمر الذي يترتب عنه انخفاض مستوى الإنتاج المحلي من المنتجات المدعمة.
3. إحجام المنتجين عن إنتاج سلع أسعارها منخفضة يؤدي بالضرورة إلى تزايد الكميات المستوردة، الأمر الذي يستوجب من الدولة تدبير الموارد المالية الكافية لتغطية تكاليف الدعم.

وفيما يخص سياسة دعم مستلزمات الإنتاج فتتمثل فوائدها في الآتي:

1. يتم إتباع هذه السياسة بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية ومن ثم الإنتاج الزراعي من خلال تكثيف عناصر الإنتاج في وحدة المساحة باعتبار أن ما يحققه الإنتاج المكثف في الزراعة يغطي الخسارة الناجمة عن خفض أسعار وسائل الإنتاج، كما يحفز المزارعين على استعمال الميكنة الحديثة والأسمدة والمبيدات وغيرها من المستلزمات التي تؤدي إلى تطوير الزراعة وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض التكلفة النهائية التي تنعكس بدورها على أسعار المستهلك لتلك المنتجات الزراعية.
2. يعد تأثير هذه السياسة على تكثيف الإنتاج وتطويره أكثر فاعلية من تأثير سياسة رفع أسعار الناتج النهائي في هذا المجال وخاصة في الدول النامية.

أما الانتقادات التي وجهت إلى هذه السياسة فهي :

1. إن تخفيض أسعار المدخلات لا يمكن من تحفيز إنتاج محصول معين إذ أن هناك صعوبات في حصر المستلزمات المدعمة في إنتاج المحصول المعني، فقد يحدث تسرب بتحويل أحد المستلزمات المدعمة من غرضها الأصلي إلى إنتاج محصول آخر لوجود فرصة أكثر ربحا.

¹ محمد رفيع أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، الجامعة الأردنية. دار وائل للطباعة والنشر. الطبعة ، ص: 252.

2. إن الدعم المفرط لمستلزمات الإنتاج يشجع على استعمال الموارد بشكل مسرف وخاطئ مما يؤدي إلى آثار سلبية على غلة الأرض بدلا من الآثار الايجابية المرجوة.

الفرع الثالث: الدعم الزراعي كممارسة غير عادلة في التجارة الخارجية

تكمن فكرة اعتبار الدعم من الممارسات غير العادلة التي تقدم عليها الحكومات، من خلال أن هذا الإجراء سيدمر الأوضاع التنافسية والإمكانات التنافسية لدولة مصدرة أخرى لا يمكنها الدخول إلى السوق الذي يجري به الدعم، والتي كان من الممكن أن تصدر منتجها في حال عدم وجود دعم في دولة الاستيراد. وقد حظي دعم الاستيراد باهتمام وجدية أكبر مقارنة بدعم الإنتاج المحلي.

ولكي ينظر إلى تدبير معين على أنه من قبيل الدعم، يكون من الضروري أن يحقق هذا التدبير بعض المنافع، أما إذا لم تكن هناك منفعة يمكن أن يحققها هذا التدبير، فإنه لا يمكن اعتباره دعما وفقا للمعنى الوارد باتفاقية الدعم، حتى لو اتخذ المظهر الخارجي للدعم وفقا لوجهة النظر العامة.¹

وعلاوة على ذلك يجب أن تتطابق شروط الدعم مع المعنى المستوحى من المادة رقم -16 - من اتفاقية الجات 1994، والتي تقسم الدعم إلى ثلاث أنواع:²

أولا: الدعم المسموح به (غير القابل لاتخاذ إجراء ضده)

هناك أنواع من الدعم غير قابلة لاتخاذ إجراء ضدها، أي أنها دعم مسموح به، وهي عادة أنواع من الدعم لها طبيعة عامة تطبق على كل الصناعات، ولا تقتصر على صناعة معينة، أو مشروع معين، أو مجموعة من الصناعات والمشاريع، مثل: دعم الصناعات الصغيرة بصفة عامة، فهو عادة ما يكون غير قابل لاتخاذ إجراء ضده.

وهناك أنواع من الدعم المسموح بها، رغم أنها تقتصر على صناعة معينة أو على مشروع معين، وذلك إذا كانت من الأنواع الآتية:³

¹ بهاجيراس لال داس- تعريب: أحمد يوسف الشحات، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص: 87.

² Groupe de travail . *politiques agricoles et sécurité alimentaire. Politiques agricoles et engagement à l'omc*. Note pasa. 1995.

³ محمد هزاع الكوري، الدعم والتدابير التعويضية سياسة الدفاع التجاري بموجب اتفاقات التجارة العالمية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، الجزء الخامس، 09-11 ماي 2004، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص ص: 2153-2154.

1. المساعدة في الأنشطة البحثية التي تجريبها المشروعات مباشرة، أو من خلال التعاقد لصالح مؤسسات التعليم العالي أو البحث، إذا كانت المساعدة تغطي ما لا يزيد عن 75 % من نفقات البحوث الصناعية، أو 50 % من نفقات نشاط التطوير الذي يسبق التنافس، وذلك بشرط أن تقتصر هذه المساعدة على نفقات العاملين، والأدوات ، والمعدات ، والأراضي والمباني المستخدمة خصوصا في النشاط البحثي، والاستشارات وما يماثلها من خدمات ، والنفقات الجارية الأخرى مثل نفقات المواد والإمدادات.
 2. أن تكون المساعدات مقدمة إلى المناطق المحرومة أو غير المميزة داخل الدولة، ويشترط لذلك أن تعطى المساعدة وفقا لإطار عام للتنمية الإقليمية، وتكون داخل إقليم الدولة، وذات طبيعة عامة بمعنى أن لا تكون مقتصرة على مشروع معين أو صناعة معينة.
 3. أن تكون المعايير التي تم وفقا لها تصنيف المنطقة غير مميزة، محايدة وموضوعية. ويتعين أن يكون من بين العناصر المهمة لهذه المعايير عدم تجاوز متوسط نصيب الفرد في الناتج الإجمالي 85 % من متوسط دخل الفرد في الدولة، وأن لا يتجاوز معدل البطالة 110 % من متوسط القوة العاملة في الدولة وذلك وفقا لما تم قياسه في الثلاث سنوات السابقة.
 4. أن يكون الدعم المقدم لبرامج متطلبات البيئة، بشكل مساعدة لتشجيع المشروعات على التكيف مع التسهيلات الموجودة لمتطلبات بيئية جديدة التي تفرضها الحكومة بواسطة قانون أو لائحة أو نظام إداري والتي تضيف قيود مكبلة وأعباء مالية على المشروعات وبشرط أن تكون هذه المساعدة لمرة واحدة بدون تكرار، وأن تكون مقتصرة على 20 % من تكاليف التكيف، كما يشترط أن لا تكون المساعدة موجهة لتغطية تكاليف استبدال الاستثمارات المدعومة أو تشغيلها، أو تغطية تلك التكاليف التي ينبغي أن تتحملها المشروعات بالكامل.
- كما يشترط أن تكون المساعدة مرتبطة ارتباطا مباشرا بخطة المشروع، وأن تكون متناسبة معها لخفض التلوث البيئي، ولا تدخل في تغطية ما يكلفه المشروع في سبيل خفض نفقات الإنتاج فيه. هذا إضافة إلى قدرة المشاريع نفسها على استخدام المعدات الحديثة وأساليب عمليات الإنتاج الجديدة المتطورة.

ثانيا: الدعم المحظور

هناك نوعان محظوران من الدعم وهما دعم التصدير، ودعم إحلال الواردات، ويسى هذان النوعين أيضا بالخط الأحمر نظرا لأثارهما السلبية على مصالح الدول الأخرى.

1. الدعم الذي يرتبط بالأداء التصديري

هو الدعم الذي يرتبط بشكل قانوني أو فعلي بمستوى الأداء التصديري، وقد وردت عنه أمثلة في أحكام الملحق رقم 01 من اتفاق الدعم والتدابير التعويضية في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، تتمثل في الآتي¹:

- أ. الدعم المباشر المقدم من الحكومة لمشروع أو لصناعة محلية تعتمد على الأداء التصديري.
- ب. برامج الاحتفاظ بالعملات الأجنبية أو أية ممارسات مشابهة لها ، والتي تتضمن تقديم منح للتصدير، بشكل مكافأة للتصدير.
- ج. تكاليف النقل والشحن الخاصة بتكاليف التصدير والتي تحددها الحكومة أو تعرضها بشروط أفضل من تلك المفروضة على النقل والشحن المحليين.
- د. الدعم المقدم من الحكومة أو وكالاتها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال برامج حكومية لتوفير منتجات مستوردة أو محلية أو خدمات للاستخدام في إنتاج سلع للتصدير، وذلك بشروط أفضل منها في حالة الاستخدام في إنتاج سلع للاستهلاك المحلي، إذا ما كانت مثل هذه الشروط أفضل من تلك الشروط المتاحة تجارياً للمصدرين في الأسواق العالمية.
- هـ. الإعفاء أو التأجيل سواء كان كاملاً أو جزئياً؛ المرتبط بشكل محدد بالصادرات، وذلك من الضرائب المباشرة أو من تكاليف الرعاية الاجتماعية التي يتوجب دفعها من جانب المشروعات الصناعية أو التجارية.
- و. منح تخفيضات خاصة مرتبطة بصورة مباشرة بالصادرات أو بالأداء التصديري وذلك بمقدار أكبر من تلك الممنوحة لإنتاج سلع للاستهلاك المحلي، وذلك عند حساب الأساس الذي تفرض بناء عليه الضرائب المباشرة.
- ز. الإعفاء من الضرائب المباشرة الخاصة بإنتاج وتوزيع المنتجات المصدرة، وذلك بما يجاوز ما هو مقرر لإنتاج وتوزيع منتجات متشابهة عندما تباع في السوق المحلية للاستهلاك المحلي.
- ح. الإعفاء من الضرائب المباشرة، أو ردها أو تأجيلها، بالنسبة للسلع المستخدمة في إنتاج منتجات بقصد التصدير، بما يجاوز ما هو مفروض على السلع المستخدمة في إنتاج منتجات مشابهة مخصصة للاستهلاك المحلي.
- ط. الإعفاء، أو رد الرسوم الجمركية، وغيرها من الرسوم الأخرى المفروضة على السلع المستوردة بما يجاوز ما هو مفروض على مستلزمات الإنتاج المستوردة التي تستخدم في إنتاج منتجات من أجل التصدير.
- ي. تقديم ضمانات ائتمانية، أو للتأمين على الصادرات من قبل الحكومة، أو تقديم برامج تأمين أو ضمان ضد أية زيادة في تكاليف المنتجات المصدرة، أو برامج ضمان ضد مخاطر أسعار الصرف للنقد الأجنبي وذلك بمعدلات أقساط لا تكفي لتغطية نفقات التشغيل في الأجل الطويل لمثل هذه البرامج.

¹ أحمد جامع، *اتفاقات التجارة العالمية*، ج 1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص ص: 298-299.

ك. تقديم الحكومات منح لا ائتمان تصدير بمعدلات أسعار فائدة أدنى من أسعار الفائدة الواجب دفعها للأموال المستخدمة في هذا الغرض، أو قيام الحكومات أو الهيئات بدفع التكاليف المالية، التي تحملها المصدرون أو المؤسسات المالية للحصول على ائتمان التصدير.

ل. أي أعباء مالية أخرى يتحملها الحساب العام، أي أشخاص القانون العام وتكون دعماً للصادرات وفقاً لأحكام المادة 16 من اتفاقية GATT 1994.

2. الدعم الممنوع بشرط استخدام مستلزمات الإنتاج المحلية

وهو الدعم الممنوع بشرط استخدام المنتجات المحلية بالترتيب على المنتجات المستوردة، ويسمى أيضاً دعم إحلال الواردات، حيث يقدم للصناعة المحلية لاستخدام المواد الخام أو المنتجات الوسيطة المحلية وتفضيلها على المستوردة.¹

إن أنواع حظر الدعم المشار إليها سابقاً، والمتعلقة بدعم التصدير لا تطبق على الدول الأعضاء الأقل نمواً ولا على بعض الدول النامية التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن 1000 دولار في السنة، ومع ذلك إذا بلغ نصيب أي بلد من هذه البلدان في صادرات منتج معين 3.25% من الصادرات العالمية لهذا المنتج لمدة سنتين متتاليتين، تعين عليه إنهاء دعم الصادرات لهذا المنتج خلال ثماني سنوات.

أما بالنسبة لحظر الدعم المقرر لإحلال الواردات، فإنه لا ينطبق على البلدان الأعضاء الأقل نمواً لمدة ثماني سنوات، ولا على البلدان النامية الأعضاء الأخرى لمدة خمس سنوات من تاريخ نفاذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وبالنسبة للأعضاء الذين يمرون بمرحلة التحول من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق أو اقتصاد المشروع الحر، فقد تقرر لهم حكم خاص يرخص لهم إمكانية إنهاء هذا الدعم المحظور خلال فترة سبع سنوات من تاريخ نفاذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: الدعم القابل لاتخاذ إجراء ضده

هو الدعم المسموح باستخدامه وفقاً لاتفاقية الدعم والتدابير التعويضية، في حدود معينة وبشروط معينة، ولكن إذا تسبب بآثار سلبية على مصالح الأعضاء الآخرين، يمكن اتخاذ إجراء في مواجهة العضو الداعم، ويقصد بالآثار السلبية الأضرار الخطيرة لمصالح عضو آخر، أو تهديد بالأضرار الخطيرة.

¹ بهاجيراس لال داس، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 91-92.

وحسب المادة 05 من اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية حددت الآثار السلبية المؤثرة على مصالح الأعضاء بثلاثة أنواع تتمثل في:

1. إلحاق ضرر بالصناعة المحلية لعضو آخر

يعد إلحاق الضرر بالصناعة المحلية لعضو آخر أساسا قويا للتقاضي، ومبررا لاتخاذ إجراء ضده إذا ما وجدت العلاقة السببية بينه- أي الضرر - وبين الواردات المدعومة. ثانيا: إبطال أو إضعاف المزايا أو الفوائد المباشرة وغير المباشرة التي حصل عليها العضو الآخر بموجب اتفاقية GATT 1994.

2. إجحاف أو إضرار خطير بمصالح عضو آخر

وفقا لذلك يكون فإن الدعم المسموح به يكون مبررا للتقاضي وقابلا لاتخاذ إجراء ضده إذا ما أدى استخدامه إلى وجود ضرر كبير أو إجحاف خطير. ويعتبر الضرر الخطير قائما ما إذا أدى الدعم إلى إحلال أو إعاقة استيراد منتج مشابه من عضو آخر إلى سوق العضو الدائم، أو أن يؤدي الدعم إلى تقييد تصدير منتج مشابه لعضو مصدر آخر في سوق بلد ثالث، كما يعتبر الضرر خطيرا في حالة ما حدث انخفاض أو كبت في الأسعار، أو انخفاض في قيمة العملة بسبب الدعم.

المطلب الرابع: الادخار والتمويل الزراعي الذاتي

الفرع الأول: الادخار

تعتبر المدخرات الفردية أداة هامة لتمويل الاستثمار، وتبرز الحاجة في ذلك إلى اتخاذ التدابير اللازمة والكفيلة برفع مستوى الادخار الفردي، وتوجيه مدخراته إلى المجالات التي تتمتع بمرتبة عالية في أولويات الاستثمار، كما هو شأن الاستثمار في القطاع الزراعي. فالمزارعون يلجئون إلى الاعتماد على مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية في مراحل معينة من مراحل الإنتاج - خاصة الأولى منها- اذ من الصعب في كثير من الأحيان الحصول على مصادر التمويل الخارجي إضافة إلى رغبة المزارعين أنفسهم في عدم اللجوء إلى تلك المصادر الخارجية للمحافظة على استقلاليتهم المالية.

يأخذ هذا النوع من الادخار صورا عديدة منها الاستثمار المباشر، وهو يشكل جانبا مهما من الادخار في الريف، وذلك عندما يقوم المزارعون بإصلاح مزارعهم واقتناء التجهيزات الزراعية وبناء المساكن، ويتميز هذا النوع بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر.

يتكون دخل الأفراد خلال مدة زمنية معينة من العمل في شكل أجور ومرتبات، نتيجة لمشاركة الأفراد في العملية الإنتاجية، أو تملكهم لرأس المال في شكل أرباح، وهذا الدخل لا ينفق في معظم الأحيان على السلع والخدمات الاستهلاكية، فالجزء المتبقي عن الإنفاق الاستهلاكي هو الادخار، و تتشكل أهم المدخرات

الفردية من التأمينات الاجتماعية، وادخار العاملين الذي يأخذ مساره في البنك في شكل ودائع، والمدخرات المتمثلة في الأصول المالية السائلة كالنقود والأوراق المالية وشهادات الاستثمار¹.

فالادخار في القطاع العائلي يتمثل في الفرق بين مجموع مداخيل الأفراد الممكن التعرف عليها من ناحية، والإنفاق الخاص على الاستهلاك من ناحية أخرى. ويشمل ادخار القطاع العائلي أرصدة الودائع الادخارية في الجهاز المصرفي وصناديق توفير البريد، والسندات وبوالص التأمين على الحياة فضلا عن الأصول النقدية السائلة. كما تشمل أيضا الإستثمار المباشر، كقيام الأفراد ببناء مساكنهم الخاصة أو إصلاح الأراضي الزراعية المملوكة لهم. ويتسم الادخار العائلي بانخفاض المستوى في الدول المتخلفة، ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى انخفاض مستوى الدخل في هذه الدول، فضلا عن ارتفاع الميل للاستهلاك. كما يتسم هذا النوع من الادخار بسوء استخدام المدخرات المحققة، حيث يوجه جانب كبير من هذه المدخرات إلى مجالات غير منتجة والتي يطلق عليها الاستثمارات السلبية، وتتمثل في اكتناز الذهب وتشييد المباني الفاخرة، فضلا عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي بفعل أثر التقليد والمحاكاة للطبقات ذات الدخل المرتفع².

ويؤكد البعض بأن المداخيل العالية تقترن عادة بمعدلات عالية من الادخار لكن البعض الآخر يرد بالقول أن الفئات الغنية لا توفر أموالا بالقدر الذي يتناسب مع إمكانياتها فالعوامل الأساسية التي تحكم معدل الادخار ليست مستوى دخل هذا الفرد وإنما نمط توزيع هذا الدخل ونسبة الدخل من الملكية إلى الدخل القومي، حيث يرتفع مستوى الادخار كلما كان التفاوت في توزيع الدخل أكبر. إلا أن البعض يلاحظ بأنه في البلدان النامية لا يعتبر هذا التفاوت في صالح الادخار، إذ تذهب النسبة الكبرى من مداخيل الملاك والتجار والسماصرة نحو الاستهلاك³.

الفرع الثاني: التمويل الذاتي والتمويل غير الرسمي

يشمل التمويل الذاتي تلك الأرباح أو جزء منها والتي حققتها المزرعة من مختلف نشاطاتها، والتي تبقى لديها بصفة دائمة أو لفترة طويلة، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل المستخدمة، فوجوده يعبر عن قدرة المنتج أو المزرعة على تمويل نموها، وهو ما يكسبها القدرة على الاستمرارية مع

¹ الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص: 58.

² هشام حنضل عبد الباقي، تقدير الحجم الأمثل للمنح والمعونات الخارجية للاقتصاد القومي بالتطبيق على مملكة البحرين، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2007، ص: 38.

³ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص: 191.

تحقيق الأرباح، وضعف هذا المصدر قد يمثل أحد العوائق أمام الحصول على القروض من المصادر الأخرى.

أما التمويل غير الرسمي فهو يمثل أحد مصادر التمويل الخارجي للمزارعين، ويلجأ إليه بسبب وجود صعوبات او عراقيل يواجهها المزارعون للحصول على التمويل من الجهات الرسمية (فساد إداري بيروقراطية، تكاليف مرتفعة، آجال سداد قصيرة...)، أو نتيجة التحفظات الدينية في التعامل مع البنوك التجارية الربوية.

ومن الصعب رسم خط فاصل دقيق بين القطاعين الماليين الرسمي وغير الرسمي، حيث يمثل الاثنان نهايتين متقابلتين لطيف مستمر ويحصران بينهما منطقة رمادية، والطريقة المعتادة للتمييز بينهما تتم عن طريق درجة تدخل الحكومة عبر إجراءاتها في هذا المجال. ففي القطاع الرسمي تميل الإجراءات الحكومية لتكون مكثفة بينما تكون هذه الإجراءات غائبة أو محدودة في القطاع غير الرسمي.¹

ويعرف التمويل غير الرسمي بأنه عقود أو اتفاقيات تمت من غير معرفين، أو التجاء للنظام القانوني لصرف النقود في الوقت الحالي على وعد الحصول عليه في المستقبل.²

¹ حامد أسامة، التمويل غير الرسمي ومؤسسات الإقراض غير الربحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس، 1998، ص:12.

² Marc Schreiner, " **Informel finance and the desing of the finance**", Development in practice, volume 11, number 05, november 2001, p : 637.

المبحث الثاني

إطار عمل إستراتيجية التمويل الزراعي

إن السعي لتحقيق أهداف كبرى تتسم بالجرأة والتحدي، وإحداث تغييرات إستراتيجية وأساسية خاصة في القطاع الزراعي، يتطلب تنفيذ العديد من الخطط الطويلة والقصيرة والبرامج المختلفة، حيث يوفر التخطيط الاستراتيجي الإطار العام الذي يتم بموجبه تحقيق التكامل والتناسق والترابط بين الأهداف والسياسات (الطويلة والمتوسطة والقصيرة والمتناهية الصغر) بما يضمن أن كافة الأهداف والأنشطة المتناثرة هنا وهناك تصب جميعها نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية المسطرة.

وقد يبدو فهم وتحليل عملية اختيار إستراتيجية التمويل الملائمة أمراً معقداً، فطبيعة التحدي والطموح المطلوب انجازه من خلال إستراتيجية التمويل يعني مواجهة مجموعة من الظروف والتعقيدات البيئية، وبالتالي تكون الحاجة لإجراء تغييرات لهيئة الظروف والأوضاع المطلوبة لتحقيق غايات وأهداف الإستراتيجية المنشودة، وهذا يتطلب فترة زمنية طويلة نسبياً، فكلما زاد الطموح زادت التعقيدات المطلوب مواجهتها وبالتالي يزيد عمر الإستراتيجية المتبناة.

المطلب الأول: ما هي إستراتيجية التمويل الزراعي؟

كثيراً ما تعالج اصلاحات السياسات الزراعية مشكلة واحدة في وقت واحد، رغم أن لكل قضية زراعية تداعياتها في العديد من المجالات، وبذلك تكون فعاليتها ضعيفة إلا في حالة ما إذا تم تصميم هذه السياسات بشكل متكامل يمس القطاع بأكمله، وهو ما تقوم به الاستراتيجية¹.

فالإستراتيجية تقوم على عنصرين أساسيين هما الرؤية؛ وهي صورة القطاع في المستقبل، والنشاط أو العمل؛ وهو كيفية تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس. ويكون ذلك انطلاقاً من التحديات القائمة التي يواجهها القطاع والتي تكون متجذرة في تاريخ المنطقة الزراعية، و الاستناد إلى تقييم إمكانياتها². وقد يكون الدافع وراء وضع استراتيجية هو أزمة اقتصادية أو قطاعية، أو غيرها من المشاكل التي تحفز اتخاذ قرار لإجراء تغييرات جذرية. ويعتمد نجاح الاستراتيجية بشكل كبير على انضمام أهم

¹ Roger D. Norton. *Politique de développement agricole : concept et experiences*. Organisation Des Nations Pour L'alimentation Et L'agriculture. Rome. 2005. P : 15.

² Ibid.

الفاعلين في القطاع الزراعي والمزارعين. كما قد تكون هناك العديد من الرؤى الاستراتيجية لمراقبي أداء القطاع الزراعي، والتي تختلف في اتجاهاتها بين من *ولمن تعد الاستراتيجية؟*¹

عند إعداد الاستراتيجية يلتزم قادة القطاع بإصلاحات محددة، ويكون تدخل الحكومة في ذلك شرطا مسبقا، وتكون الاستراتيجية قابلة للاستمرار أكثر بمراعاة الأهداف المالية، وكلما كانت نابعة عن جهد جماعي من مختلف المؤسسات والجماعات المختلفة في المجتمع كلما كانت ناجحة أكثر. لذلك ينبغي مراعاة الواقعية فيها وأن تستند رؤيتها على نقاط القوة والفرص المتاحة أمام القطاع، كما يجب أن يتحدد بوضوح العقبان التي يجب التغلب عليها لتحقيق الفرص، فالاستراتيجية التي لا تقدم رؤية لمستقبل أفضل والتي لا تعتمد من طرف سياسات حقيقية تحول الرؤية إلى واقع ملموس تفشل في تحفيز سكان الأرياف على المشاركة في تنفيذها، وكلما كانت واقعية وتقوم على التحليل الجيد كلما كانت فرصها أكبر لتحقيق أهدافها.²

هنا يمكن القول أن إستراتيجية التمويل هي مجموعة من الخطط التي يجب إتباعها من أجل تحقيق أهداف مالية للبرامج التنموية الزراعية في الأوساط الريفية، للحد من الخسائر وتعظيم الأرباح. وهي تقوم على وضع المزارعين وصغار المنتجين الزراعيين في بؤرة الاهتمام باعتبارهم العصب الأساسي للنمو، وطاقمة مكنونة لتحقيق التنمية الزراعية من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إيمانا بأهميتها في دعم التنمية الاقتصادية الشاملة عبر حزمة من البرامج لدعم هذه المشاريع ولتعزيز قدراتها بتوفير الوسائل الانتاجية اللازمة والمحفزة لجعلها أكثر فاعلية ولتمكينها من المنافسة على المستوى المحلي والدولي.³

الفرع الأول: خصوصيات التمويل في القطاع الزراعي

للعالم الزراعي والريفي عدد من الخصوصيات نجدها تتجلى جغرافيا وإقليميا من خلال انخفاض الكثافة السكانية وبعده عن المناطق الحضرية واعتماده الزراعة فقط كنشاط رئيسي فيه، وهو ما يجعل التمويل فيه صعبا ومحفوفا بالمخاطر وذلك من خلال:⁴

¹ Roger D. Norton. Op.cit . p : 16.

² Ibid. p : 16.

³ Conférence sur la recherche et la finance rural- transformation des résultats en politiques et actions, rome. Fao. Fondation FORD et FIDA. 19-21 mars 2007

⁴ cécle LAPENU, *Evolutions récentes dans l'offre et les stratégies de financement du secteur rural :Echanges d'expériences et synthèse bibliographique*; rapport préparé par le réseau français de la micro- finance sous-commission n°03, , CERISE, Janvier 2008. P : 07-08.

1. التشتت الجغرافي والبعد المكاني وعدم التجانس السكاني، وضعف البنية التحتية (نقل واتصالات) تجعل الحصول على الخدمات المالية وتطوير الشبكة الإقليمية في المناطق الريفية مكلفا، خاصة في ظل العزلة وانخفاض الكثافة السكانية.
 2. المخاطر المناخية الزراعية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأنشطة الزراعية والريفية ذات الطابع الموسمي والربحية المنخفضة، والتي تتسم بالتقارب في تخصصاتها واشتراكها بنفس عنصر الخطر، تفضي غالبا إلى الحصول على مستوى مداخيل منخفض وربحية متدنية تجعل من معدلات الديون صعبة السداد، خاصة تلك التي تتقاضاها مشاريع التمويل المصغر. كما أنها تقلل من قدرة الأسر الريفية – الفقيرة – على التعامل مع مخاطر التمويل.
 3. ضعف الموارد البشرية، مثل انخفاض مستوى التدريب وقلة الحوافز بالنسبة للأشخاص المتدربين على العمل في المناطق الريفية، يزيد من تعقيدات العرض المحلي للخدمات المالية.
 4. يسيطر على القطاع الزراعي القطاع الخاص، وذلك من حيث الملكية، والجانب الأكبر من الاستثمارات، والقرارات الإنتاجية. ومن ثم فلا بد مع التعامل مع هذا الواقع لتحقيق أهداف خطة التنمية الزراعية التي تؤدي إلى نجاح تنفيذ الخطة، ليس فقط في اختيار السياسات اللازمة ولكن أيضا في نقلها إلى الواقع بما يمكنها من تأدية الدور المنوط بها (كالسياسة الإنتاجية، السياسة السعرية، السياسة الائتمانية، التسويقية، وغيرها من السياسات)
 5. عدم وجود ضمانات مناسبة، إضافة إلى الأطر التنظيمية القانونية والسياسية التي تضعف المعاملات المالية، خاصة منها ما يتعلق بالموثوقية القانونية واثبات ملكية الأراضي الزراعية.
 6. ثقافة الائتمان، حيث يخلط الكثير من المزارعين وسكان الأرياف بين القروض والهبات، نتيجة للأنظمة القائمة في بعض البلدان (أنظمة سياسية في مرحلة انتخابات مثلا)، مما يعقد من عمليات سداد القرض.
- فالأسواق المالية والريفية إذن تلقى قيودا بارتفاع تكاليف المعاملات، وعن طريق مختلف المخاطر التي تعيق تطوير الخدمات المالية.
- ولوحظ في أغلب الأحيان وجود مخاطر وقيود في القطاع الزراعي والريفي، في حين أن فيه عددا قليلا من الفرص يجب الاهتمام بها، والتي تستند إليها المؤسسات المالية في عرض خدماتها المالية الريفية منها:¹
- أ. التماسك الاجتماعي القوي الذي لا يزال قائما في العديد من الأوساط الريفية، والمتمثل غالبا في المساعدات المتبادلة في العمل الزراعي والتضامن بين العائلات.

¹ cécile LAPENU, Evolutions récentes dans l'offre et les stratégies de financement du secteur rural :Echanges d'expériences et synthèse bibliographique. Op.cit.

- ب. وجود منافسة أقل حول عرض الخدمات المالية، أي مخاطر أقل من أنظمة الائتمان الاستهلاكي التي تدفع الأسر في أحيان كثيرة إلى كثرة الديون.
- ج. الأثر المتدني للمشاكل والأزمات العمرانية، والتي توفر للمناطق الريفية أكبر قدر من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق أهداف التمويل والتنمية.
- د. إمكانية إقامة تحالفات بين الأسر الريفية نظرا لتنوع الجهات الفاعلة التي تأخذ بعين الاعتبار القيود التي تواجه الأسر الريفية للاستفادة من الخدمات المالية: مثل منظمات المنتجين، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة للتنمية المحلية.

وعلاوة على كل ذلك، فإن القطاع الزراعي في الآونة الأخيرة وعلى المستوى الدولي أصبح أكثر ملائمة لاعتماده كمنشأ رئيسي في بلدان عديدة، خاصة في ظل ارتفاع أسعار المواد الأولية والاتجاه نحو إنتاج وتطوير منتجات الطاقة الحيوية بدلا من الطاقات الزائلة.

الفرع الثاني: أهداف إستراتيجية التمويل الزراعي

تهدف إستراتيجية التمويل الزراعي إلى ما يلي :

1. السعي إلى الحصول على الموارد المالية اللازمة وزيادة تعبيتها من جميع المصادر الذاتية والخارجية، ومواصلة توفير الدعم لبرامج التنمية الزراعية من خلال الموارد العادية، مع حسن التوقيت .
 2. زيادة المداخل في الأوساط الريفية.
 3. مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي
 4. وصول المنتجات إلى الأسواق العالمية في ظل التجارة العادلة.
 5. المساواة بين الجنسين في توزيع المداخل الزراعية
- ولضمان تحقيق ذلك فإن إستراتيجية التمويل الزراعي يجب أن تتسم بميزات مهمة هي القدرة على البقاء والاستمرار أن تكون مقبولة من طرف الممولين، أسلوب الحكم والإدارة السليمة، والقدرة على المنافسة.¹
- يوجد مدخلين لتمويل القطاع الزراعي ، التمويل عن طريق القطاع المالي ، والتمويل عن طريق سلسلة القيمة الزراعية:²

¹ Conférence sur la recherche et la finance rural- transformation des résultats en politiques et actions, rome. Fao. Fondation ford et fida. 19-21 mars 2007.

² Cécile Lapenu, **Evolution récentes dans l'offre et les stratégies de financement de l'agriculture**, comité d'épargne de réflexion et d'information sur les système d'épargne- crédit (CERISE), décembre 2007, p : 04.

النهج الأول هو القطاع المالي، وهو يمثل نقطة الانطلاق في عملية التمويل، حيث يؤكد على أهمية دور المؤسسات المالية لتسهيل الوصول المنتظم والمستدام لمجموعة واسعة من الخدمات، وكذلك تسهيل الوصول للموارد الخارجية، والهدف منه هو بناء القدرات المالية على المدى الطويل وإيجاد حوافز للمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية للقطاع الزراعي والريفي.

النهج الثاني: يركز على سلسلة القيمة وهو يحلل التمويل المحتمل طلبه في جميع مراحل القطاع (مثل طلبات موردي المدخلات، المصنعين، الوسطاء، المشترين)، ومن خلاله يمكن الجمع بين الخدمات المالية مع أنشطة التسويق. وتستند هذه المخططات على العلاقات القائمة بين أطراف السلسلة وتسهيل تبادل المعلومات وتعزيز الثقة بينهم، كما تستند على آليات السداد " المتكاملة"، وفي بعض الأحيان تقديم مساعدات تقنية للمنتجين.

إلا أن هناك من يعتبر أن الجهات الفاعلة في السلسلة قد لا تكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية، وهي لا تقدم إلا قروضا قصيرة الأجل تركز على مرحلة الإنتاج في السلسلة " القطاع"، ناهيك عن مخاطر الاحتكار التي يمكن أن تواجهها، وبالتالي يمكن تواجه مشكلة سيولة أو عدم كفاءة الأطر التنظيمية مما يمنع وجود ضمانات ذات طبيعة غير تقليدية.

الفرع الثالث: الإطار التنظيمي لإستراتيجية التمويل الزراعي

تبنى استراتيجيات التمويل الزراعي على برامج مقترنة بتوفير النصح والإرشاد للمزارعين خاصة الصغار منهم، من أجل ضمان المواءمة بين عرض و احتياجات التمويل في الشؤون الزراعية والمعيشية، وفقا لخطة وموازنة يجري إعدادها للبيت والمزرعة¹ ونوضح ذلك في الآتي:

أولاً: المستفيدون من برامج التمويل

يستفيد من التمويل الزراعي كل من:

1. المزارعون بمختلف فئاتهم، الكبار منهم والصغار الذين تنقصهم الكفاءة الاقتصادية والمقدرة الفنية والإدارية.
2. فئة المزارعين الذين لا يستطيعون الحصول على الخدمات، والذين لا تتوفر عندهم القدرة على تقديم الضمانات للحصول على الخدمات من مصادرها المختلفة.
3. المزارعون الذين لا يستطيعون تقديم ضمانات للحصول على القروض الزراعية.

¹ Conférence sur la recherche et la finance rural- transformation des résultats en politiques et actions, rome. Fao. Fondation ford et fida. 19-21 mars 2007

4. تطبق برامج التمويل المسطرة بصورة انتقالية وليست دائما على نفس المزارعين.

ثانيا: المبادئ الأساسية لبرامج التمويل الزراعي

غالبا ما تعنى برامج التمويل الزراعي المقترنة بتوفير النصح والإرشاد بفئة صغار المزارعين، من أجل رفع مستوياتهم الاقتصادية و الاجتماعية، وفقا لمبادئ أساسية هي كفاية التمويل و الإرشاد والتعليم، إضافة إلى المرونة في التخطيط نوضحها فيما يلي:¹

1. التمويل الكافي: وهو أن تصرف الأموال على أساس تحليل دقيق لحاجات المزارع الفعلية اللازمة للأغراض الإنتاجية وللأغراض المعيشية ضمن قدرته على التسديد.
2. الإرشاد والتعليم: وذلك بتوفير الخدمات الإرشادية، والمساعدة الفنية للمزارعين وتوجيههم إلى استعمال أحدث وأنجع الأساليب والوسائل الزراعية (بذور، أسمدة محسنة، آلات زراعية ...)، إضافة إلى العمل على تقليل النفقات من أجل زيادة مداخيل المزارعين.
3. التخطيط المرن: يكون التخطيط مرنا بوضع خطة واقعية مدروسة لمنح التمويل وتطبيق برامج الإرشاد لسنة أو أكثر قابلة للتغيير وفقا لمتطلبات المحيط الاقتصادي.

ثالثا: خطوات تنفيذ برامج التمويل

- أكدت تجارب العديد من البلدان في مجال التمويل الزراعي ضرورة إجراء دراسات أولية لاختيار الأسلوب الذي يتناسب وأوضاع البلد المعني، وفقا للخطوات الآتية:²
1. تطبيق البرنامج بشكل تجريبي في منطقة مختارة، تعين بعد القيام بدراسة ومسح اقتصادي واجتماعي لعدد من المناطق التي يحتمل أن يطبق بها البرنامج.
 2. يتم اختيار فئة من المزارعين الذين لديهم القدرة على الإنتاج بما يتناسب مع أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية.
 3. عند التطبيق تعطى الأولوية للاهتمام بالعنصر الاقتصادي بهدف زيادة الدخل.
 4. بعد نجاح المرحلة التجريبية يتم التعميم على مراحل يراعى فيها المناطق المستهدفة.
 5. يجرى تقييم دوري لنتائج المتحصل عليها.
 6. توفير فرص لتدريب موظفي الميدان والقيادات الزراعية، على أهداف البرنامج وأساليبه ووسائله.

¹ علي محمود فارس، مرجع سابق، ص: 330.

² المرجع نفسه، ص: 338.

رابعاً: تكاليف البرنامج

لكي يحصل البرنامج على أفضل النتائج لابد من أن تكون الخدمات الإرشادية والرقابية مركزة وكافية، بحيث يفضل أن يكون عدد المزارعين الذين يخضعون لإشراف مرشد زراعي واحد أقل من 50 مزارعاً. ومن العقبات التي تحول دون توسع عمل البرنامج ، أن تصل تكاليف البرنامج إلى 40 % من قيمة القرض الزراعي، وعدم توفر العدد الكافي من الموظفين الأكفاء المدربين القادرين على أداء العمل على نطاق واسع.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي والبرازيل وفنزويلا من الدول التي قامت بتطبيق مثل هذا البرنامج، ففي هذه الدول مثلاً تم تطبيق البرنامج بطريقة سمحت بما يلي:¹

1. تعليم صغار المزارعين وزوجاتهم وعائلاتهم الأساليب الزراعية الحديثة وتبني الأصناف المحسنة.
2. إتاحة القروض الزراعية الكافية للمزارعين حسب مقدرتهم على الإنتاج لا حسب الضمانات المقدمة.
3. مساعدة المزارعين على اختيار التجهيزات والمتطلبات الزراعية.
4. تنمية ودعم الجمعيات التعاونية الزراعية على اختلاف أنواعها.
5. المساعدة على إعادة توزيع الأراضي بتنظيم عقود الإيجار والتوسع فيها وإقراض المزارعين لزيادة حيازتهم من الأراضي واستصلاحها والتوطن فيها.

خامساً: من يمول ؟

تتعدد مصادر التمويل الزراعي والمؤسسات المعنية بذلك ومن ثم أشكاله، فهناك البنوك، ومؤسسات التمويل المصغر، ومنظمات المنتجين الزراعيين، والمؤسسات غير الحكومية، والمزارعون أنفسهم. وتقسم على النحو الآتي:²

1. **مصادر غير منتظمة :** تضم الأفراد والتجار والوسطاء وملاك الأراضي والأقارب والأصدقاء والشركات الزراعية، ومن مزايا هذه المصادر:

أ. أن إجراءاتها تكون مختصرة، وبسيطة ومرنة مما يمكن المزارع من الحصول على احتياجاته بسهولة دون تأخير أو تعقيد.

¹ Bernard A. wolfer, *Agriculture paysanne du monde : monde en mouvement, politiques en transition*, édition QUAE, Paris , 2010, p : 121.

² رشا محمد سعيد، مرجع سابق، ص : 18-19.

- ب. أنها تتساهل في الضمانات المطلوبة في بعض الأحيان.
ج. لا تشترط طرق أو أهداف معينة لاستعمالات القروض.

أما المآخذ التي تؤخذ علمها، فهي كالتالي:

- ⊖ ارتفاع تكلفة الاقتراض من هذه المصادر لارتفاع الفوائد (باستثناء الأقارب والأصدقاء)، ويترتب على ذلك أن اجراءات استرداد القروض تكون صارمة وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى بيع موجودات المقترض وتجريده من مصدر رزقه.
- ⊖ إن هدفها الرئيسي هو تحقيق أقصى ربح للمقرض دون اعتبار كبير لمصلحة المقترض، وبالتالي فإن المقرض هو الذي يملئ شروطه بينما المقترض يكون عاجزا عن المساومة.
- ⊖ أن معظمها لا يهتم بتقديم النصح للمزارع أو إرشاده لما فيه خير له وتطوير زراعته وزيادة دخله وبالتالي لا تبالي بكيفية التصرف في القروض أو تراقبها.

2. مصادر منتظمة (متخصصة)

تتمثل في التمويل الزراعي الحكومي ، التمويل الزراعي التعاوني، والتمويل الزراعي المراقب، وهي تمثل أهم مصدر لتمويل الزراعة في الدول النامية، والدول التي تتدخل فيها الدولة في النظام الاقتصادي بدرجة كبيرة، أما في الدول الرأسمالية فإن هذا النوع من التمويل يلعب دورا هاما في تمويل المزارعين الذين يصعب عليهم الحصول من مصادر أخرى، وعليه يوجه هذا المصدر لخدمة الطبقات الزراعية ذات المداخيل المحدودة نسبيا.

المطلب الثاني: التمويل الزراعي وتفعيل سلاسل القيمة

تعتبر التنمية الزراعية في الريفية من أسرع الطرق للحد من الفقر، لأن زيادة الناتج الزراعي للفرد الواحد والقيمة المضافة تميلان إلى التأثير ايجابيا على مدخول أشد الناس فقرا، مما يجعل الزراعة والتنمية الريفية أساسيتين للنمو المناسب للفقراء، حيث لا يزال العديد من أصحاب المزارع الصغيرة، يكافحون من أجل توفير أدنى مستويات العيش الكريم. لذلك يتطلب الاهتمام بالحاجات الغذائية الأساسية وجود خطة فعالة لزيادة الناتج الزراعي بطريقة مستدامة بيئيا واقتصاديا واجتماعيا. وهنا فإن المزارعين يأتون في صلب الحل لأنهم هم من يدير المزارع ويزرع الأراضي ويحافظ على التنوع الحيوي.

كما تقوم استراتيجيات تمويل الزراعة على وضع المزارعين وصغار المنتجين الزراعيين في بؤرة الاهتمام باعتبارهم العصب الأساسي للنمو وطاقته كبيرة مكنونة لتحقيق التنمية الزراعية، من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة إيماننا بأهميتها في دعم التنمية الاقتصادية الشاملة، وذلك عبر حزمة من البرامج

لدعم هذه المشاريع ولتعزيز قدراتها بتوفير الوسائل الإنتاجية اللازمة والمحفزة لجعلها أكثر فاعلية ولتمكينها من التنافس على المستوى المحلي والدولي، ومن ذلك ما يعرف بسلاسل القيمة.

الفرع الأول: تعريف سلسلة القيمة

استخدم مصطلح سلسلة القيمة من قبل "مايكل بورتر" في كتابه الميزة التنافسية، إنشاء ودعم الأداء الراقى 1985، وتحليل سلسلة القيمة هو وصف للأنشطة داخل وحول المنظمة وما يتصل بها من تحليل مناطق الضعف والقوة التنافسية، أي تقييم قيمة كل نشاط من الأنشطة والذي يضيف إلى منتجات أو خدمات المنظمة أو الجهة المنتجة قيمة إضافية؛ والأصل في طرح هذه الفكرة هو أن المنظمة ليست مجرد تجميع عشوائي للألات والمعدات والأفراد والأموال فقط، بل هي مجموعة متناسقة ومتكاملة من هذه العناصر مرتبة في شكل نظام بصورة علمية ومنهجية من خلالها يتم إنتاج مميز للعملاء تجعلهم على استعداد لدفع الثمن المطلوب للمنتج، مما يؤكد أهمية الأداء الجيد للأنشطة المرتبطة بمنتج معين، ثم الإدارة الفاعلة والروابط بين هذه الأنشطة بصورة تشكل مصدرا للميزة التنافسية.¹

اختلف الباحثون حول مصطلح سلسلة القيمة وسلسلة الإمداد، حيث تعرف سلسلة الإمداد على أنها شبكة من كيانات الأعمال المستقلة أو شبه المستقلة، مسنولة بشكل جماعي عن أنشطة تأمين الاحتياجات والتصنيع والتوزيع المتعلقة بعائلة أو أكثر من المنتجات المترابطة²، وانتقد تعريف Porter على أنه اتسم بإهمال العلاقات مع الموردين والمستهلكين. وهو ما أضافه Shank بتعريف سلسلة القيمة على أنها عبارة عن جميع الأنشطة المولدة للقيمة بدءاً من مصادر الحصول على المواد الخام وحتى تسليم المنتج النهائي.³

إن سلسلة القيمة هي الخطوات المتعاقبة في عمليات الإنتاج أو الأنشطة التي تضيف القيمة إلى منتج معين حتى يصل إلى المستعمل النهائي، ومفتاح مفهوم سلسلة القيمة هو أن إضافة القيمة تحدث عند كل مرحلة من المراحل. ويمكن قياس إضافة القيمة وتحليل توزيعها على طول السلسلة، بحيث تبين ما هي

¹ بثينة محمد علي المحتسب ، طالب محمد عوض، التنافسية والتنمية، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، 2010، ص:56-57.

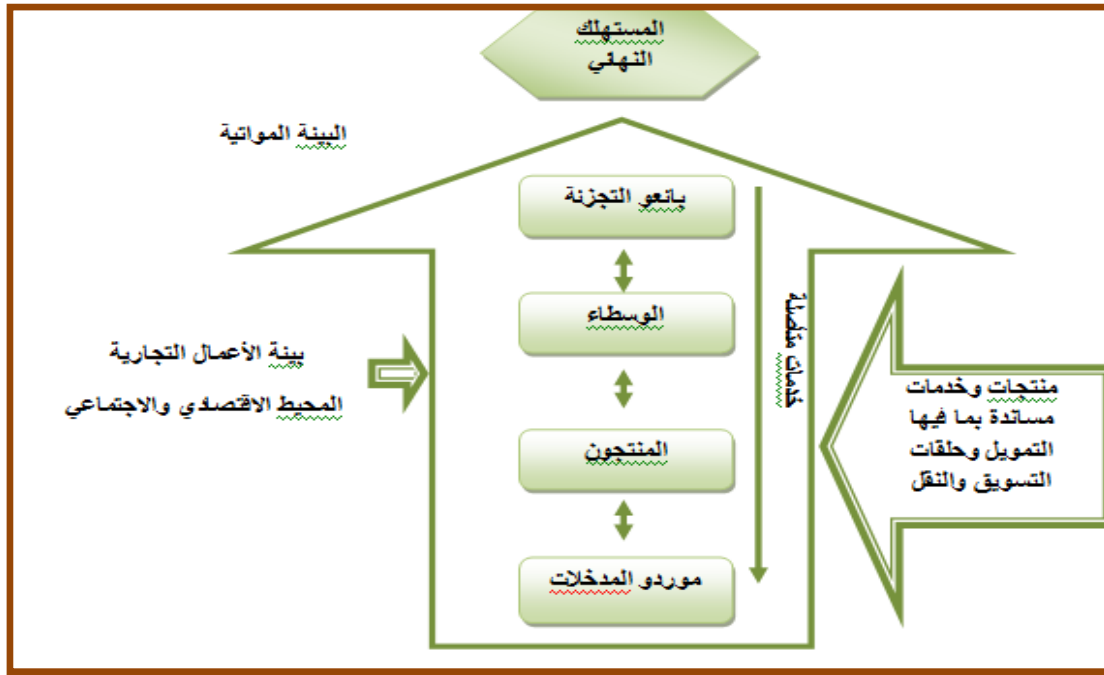
² ساوس الشيخ، أثر تطبيق الإدارة البيئية في إطار سلسلة الإمداد على الأداء – دراسة تطبيقية على عينة من شركات الصناعات الغذائية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص:96.

³ المرجع نفسه، ص:103.

حلقات السلسلة التي توجد داخل حدودها ومدى ربحية هذه الحلقات القائمة والإمكانات المتاحة لإدخال حلقات إضافية¹.

وسلسلة القيمة "value Chain" مصطلح يستخدم في مجال إدارة الأعمال ومنها الأعمال المزرعية وهي سلسلة النشاطات الضرورية التي تمكن من عرض المنتج و تساهم في رفع قيمته، حيث تمر كل المنتجات عادة من خلال سلسلة القيمة التي تبدأ بالبحث والتطوير والهندسة وتنتقل إلى التصنيع ثم تنتقل إلى الزبون أو يتم التخلص منها، وبمرور المنتجات في هذه السلسلة ينشأ ما يسمى بعملية إدارة جميع التكاليف المتعلقة بسلسلة القيمة؛ وتكون العملية الإنتاجية ناجحة إذا كانت القيمة المضافة لكل نشاط تتجاوز تكلفة الأداء في كل مرحلة.

شكل رقم (1-1) : سلسلة قيمة نمطية



المصدر: كالفن ميلر، ليندا جونز، تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي - أدوات ودروس، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، ماي 2013، ص: 118.

مما سبق يبدو أن سلسلة القيمة هي إطار العمل الذي يمكن من خلاله تشخيص جميع النشاطات وتحليل كيفية تأثيرها على العملية الإنتاجية والجهة المنتجة، وعلى القيمة المقدمة إلى المستهلك النهائي، ويشمل ذلك النشاطات الأولية والنشاطات الداعمة.

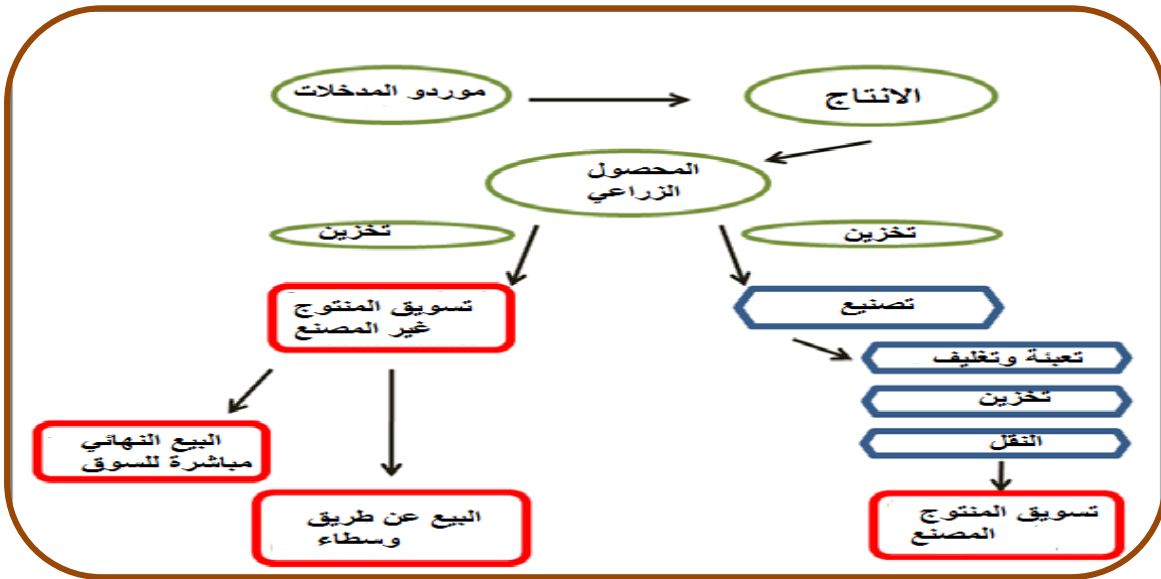
¹ Jermy coon, anita campion, *Financing agriculture value chains in central America*, technical notes N° IDB- TN- 146, June 2010, p : 09.

لذلك فإنه بتقسيم السلسلة إلى مكوناتها، أي التصميم والتوريد والإنتاج والتوزيع ، يمكن تحسين فهم بنيتها وكيفية عملها، وبالتالي تقدير فرصتها التنافسية داخليا وخارجيا، ولذلك من المهم جدا تحليل سلسلة القيمة، حتى تصبح وسيلة فعالة لتصور الأشكال التي يتخذها التكامل الوظيفي في عملية الإنتاج، لأنه ينقل التركيز من الإنتاج وحده إلى مجموعة الأنشطة المتنوعة التي تكون السلسلة.

الفرع الثاني: أهمية سلسلة القيمة الزراعية

تنبع أهمية سلسلة القيمة كأداة هامة من خلال تحليل العلاقة ما بين المنتجين من أجل تصميم حلول للنمو الاقتصادي والتي تقلل من نسب الفقر عبر رفع الوضع التنافسي على مستوى المنتجين عموما ومحاربة الفقر من خلال التنمية الاقتصادية. وتمكن سلسلة القيمة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من التنافس على المستوى المحلي والعالمي، حيث يتطلب ذلك مواجهة التحديات واستغلال الفرص التي تمنحها البيئة التي تعمل بها تلك المشاريع في ظل تكاتف جهود القطاع الخاص والتعاونيات والمجتمع المدني والحكومات من أجل ضمان مستقبل أفضل للأسواق المحلية، إضافة إلى دور مقدمي خدمات التنمية من دعم لتوسيع وتنظيم آليات تقديم الخدمات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.¹

شكل رقم (1 - 2): مخطط لسلسلة قيمة زراعية



المصدر: <http://www.chemonics.com>

¹ David Kingsburg, *Questions de fond relatives aux chaines de valeur ; aux opportunités et à la croissance : Roles des projets finances conjointement par le FIDA*, Atelier régional sur l'exécution des projets en Afrique de l'ouest et du centre, 08-11 novembre 2010, Sénégal, p : 01.

إن أهمية تطوير سلسلة القيمة تظهر في دعم الشركاء ومزودي خدمات تنمية الأعمال، و الذين لديهم المقدرة على تحليل احتياجات السوق ومتطلباتها، إضافة إلى تقييم تنمية الأسواق من خلال مؤشرات ملموسة حول تطوير أسواق الخدمات بما يشمل أسواق الخدمات الاستشارية والتدريبية واستخدام وسائل الإعلام لتعريف بالبرامج التدريبية والإرشادية، من أجل تحسين أوضاع المؤسسات الإنتاجية وإجراءات التصدير لتمكينها من الوصول إلى أسواق عالمية

تعتبر سلسلة القيمة عن كل من الموردين والمصنعين والناقلين والموزعين وتجار التجزئة والعملاء، وعليه فإنه من الضروري والمفيد جدا للمزارعين وصغار المنتجين التكتل في منظمات جماعية وتعاونيات إنتاجية، ثم التعاون بغرض تحقيق أهداف معينة في السوق على المدى الطويل ولغرض المنفعة المتبادلة لجميع حلقات السلسلة، حيث يتطلب نجاح المشاركة في سلسلة القيمة الابتعاد عن المواجهة وعن العلاقات العدائية بين المشاركين في العملية الإنتاجية أفرادا ومنظمات، أي التحرك إلى أعلى سلسلة القيمة بالبيع المباشر إلى شركات التجهيز وليس إلى تجار الجملة، أو تجهيز المحاصيل داخل المزارع وبيع المنتجات الجاهزة ؛ كأن يدرب المزارعون على تجفيف منتج الطماطم مثلا وبيعه بسعر أعلى للكيلوغرام الواحد بدلا من سعر منخفض للكيلوغرام الواحد من الطماطم الطازجة.

إن سلسلة القيمة وبصفتها أداة تحليلية، يمكنها أن تعطي نظرة دقيقة لأداء العناصر المكونة لها، والمساعدة على تحديد مختلف العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تعزيز القدرة التنافسية أو في تقليلها. كما يمكن استخدام خرائط السلاسل لفهم مشاكل اقتصادية معينة، مثل سوء مكافأة عاملين معينين أو ما يظهر من عدم المساواة في توزيع الأرباح والفوائد على مختلف الجهات الفاعلة في السلسلة.

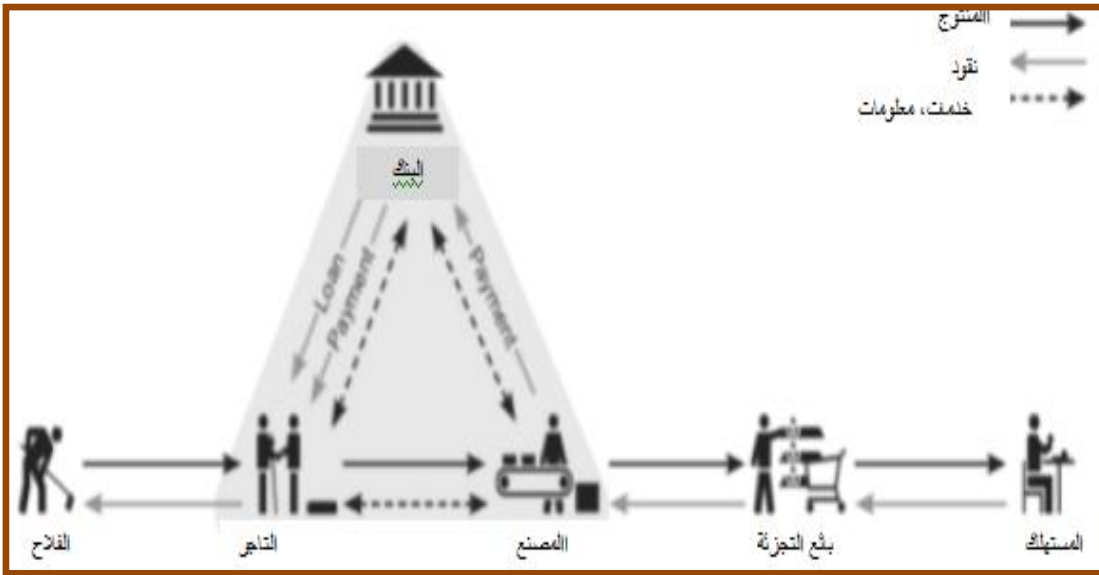
الفرع الثالث: تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي

يشمل مفهوم سلسلة القيمة في القطاع الزراعي مجموعة متكاملة من النشاطات والمشاركين في نقل المنتجات الزراعية، من موردي المدخلات إلى حقول المزارعين وصولا إلى مائدة المستهلك. وكل مشاركة أو عملية قيمة في هذه السلسلة لها حلقة تربطها بما يلها، بحيث تشكل سلسلة متكاملة وقابلة للنجاح. فيتم في كل مرحلة عملية تحويل أو تعزيز إضافية للمنتج، وعليه فإن سلسلة القيمة الزراعية تعرف بأنها تعاقب عدد من الأنشطة لإضافة القيمة تمتد من الإنتاج إلى الاستهلاك، مروراً بالتصنيع والاستغلال التجاري، ويكون داخل كل وحدة من وحدات السلسلة حلقة أو أكثر تتحرك إلى الخلف أو إلى الأمام، كما

ان قوة السلسلة لا تزيد عن قوة أضعف حلقة فيها، فكلما ازدادت قوة الحلقات أصبح تدفق المنتجات والخدمات ضمن السلسلة أكثر أمنا.¹

إن العملية المتكاملة لتحرك المنتج "من الحقل إلى المائدة" في سلسلة معينة، قد ترفع الكفاءة والقيمة من خلال خفض كمية الفاقد وضمان الأمن الغذائي والمحافظة على الجودة وتخفيض أسعار المستهلك وتحسين أسعار دخول المزارعين. وفي العادة، تحد سلاسل القيمة ذات الكفاءة من استخدام الوسطاء في السلسلة، كما تعزز أنشطة القيمة المضافة بفضل التكنولوجيا ومدخلات محسنة ومشتريات من بوابة المزرعة، وبنية تحتية محسنة، وأسعار أفضل بفعل الإنتاج الذي يحدده الطلب، بالإضافة إلى تقديم مشتريات مضمونة تستخدم في تصنيع المواد الغذائية وتصديرها.

شكل رقم (1-3): تمويل سلسلة القيمة الزراعية



المصدر: Lamou Rutten, Isolina Bote, *Révolutionner le Financement des chaînes de valeur*

agricole, une série de réunions sur les questions de développement ACP-EU, Briefings de Bruxelles sur le développement rural, Bruxelles, 05 mars 2014, p : 10. <http://bruxellesbriefings.net> consulté le : 14.10.2014

يشكل تدفق الأموال والترتيبات المالية سواء الداخلية أو الخارجية بين مختلف حلقات السلسلة ما يعرف بتمويل سلسلة القيمة، أي أنه أحد أو مجموع الخدمات المالية والمنتجات والخدمات المساندة التي تتوفر لسلسلة القيمة أو لغيرها، وقد يكون هذا التمويل تمويلًا داخليًا مباشرًا يقدمه أحد الفاعلين

¹ Mumbi Kimathi, Calvin Miler et autres, *Financement de la chaîne de valeur Agricole de l'Afrique*, rapport de synthèse, 3^{ème} Forum des banques Agricole de l'AFRACA, FAO et AFRACA, Avril 2008, p : 16.

ضمن سلسلة القيمة إلى فاعل آخر، أو خارجيا تقدمه مؤسسة مالية أو مستثمر معين بناء على علاقات ونشاطات السلسلة من جانب المقترض.¹

يتمثل دور التمويل لسلسلة القيمة في سد احتياجات العاملين فيها والحد من القيود التي يواجهونها، وغالبا ما يتجسد ذلك في الحاجة إلى التمويل، لكنه يستعمل أيضا كوسيلة لضمان المبيعات وتمويل للسلسلة شراء المنتجات وتخفيف المخاطر لرفع الكفاءة ضمن السلسلة، لذلك فإن طبيعة التمويل للسلسلة الشاملة تحتم فهم طبيعة كل سلسلة وكل العاملين فيها ومصالحهم. وقد طبقت ذلك بعض المؤسسات المالية الناجحة أثناء عمليات الإقراض، علما أن الترتيبات المالية متعددة الأطراف في المجال الزراعي قليلة الاستعمال من طرف المؤسسات المالية، وهي أكثر استعمالا بين المنتجين والموردين وبائعي الجملة ضمن عملية التمويل لسلسلة مشاريع القيمة المضافة.

وتعود أهمية ضبط الإطار النظري لتمويل سلسلة القيمة على اعتبار تمويل السلسلة بمثابة مقارنة للتمويل، وفي نفس الوقت هو مجموعة أدوات مالية تستخدم لتوسيع الخدمات المالية وتحسينها لسد احتياجات العاملين في سلسلة القيمة، والعديد من هذه الأدوات ليس جديدا، وإنما يستخدم على نطاق أوسع بالاشتراك مع آخرين، والأهم من ذلك هو أن طريقة التمويل تعترف بكامل السلسلة والقوى التي تحركها وتستجيب بناء عليه لمتطلبات محددة لتمويل المنتجين والتجار والمصنعين وآخرين ضمن السلسلة الخاصة. وبالإمكان استخدام هذه الأدوات المالية للأغراض الآتية:

1. تمويل المنتجات والمحاصيل الزراعية

2. شراء المدخلات والمنتجات أو تمويل اليد العاملة.

3. توفير السحب على المكشوف أو خطوط الائتمان.

4. استثمار الأموال.

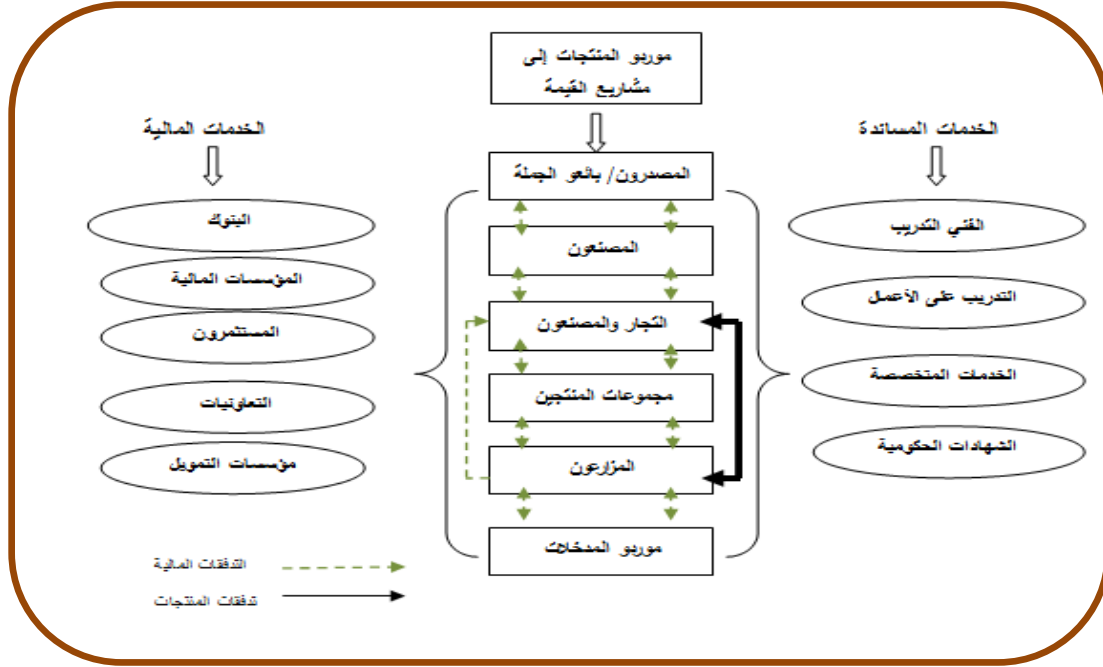
5. تخفيف المخاطر ومواجهتها.

والشكل (4-1) يوضح إطارا مبسطا لفهم التدفقات المالية في سلسلة القيمة ، ويبين مصادر التمويل الموجودة ضمن السلسلة نفسها، وكذلك الكيانات المؤسسية المالية التي تمول السلسلة، حيث تسير المنتجات في اتجاه واحد عبر السلسلة، مع تفاوت في مقادير القيمة المضافة من مستوى لآخر. أما التمويل فيتدفق داخل السلسلة في اتجاهين استنادا إلى سلسلة القيمة ، و الإقليم مع ديناميات الشركات والمشاركين ذوي العلاقة. فمثلا يقوم كبار بائعي الأرز بالجملة بتمويل التجار الذين بدورهم يقدمون سلفا

¹ Jermy coon, anita campion, **Financing agriculture value chains in central America**, technical notes N° IDB- TN- 146, June 2010, p : 11.

تمويلا إلى المنتجين، وفي الوقت نفسه تزود مجموعات المنتجين والمزارعين العديد من المصنعين بكميات من الأرز وبيعه. في هذه الحالة يكون المزارعون هم الممولين لأصحاب طواحين الأرز الذين يتعاملون معهم

شكل رقم (1-4): التدفقات المالية في سلسلة القيمة



المصدر: كالفن ميلر، ليندا جونز، تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي – أدوات ودروس ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، ماي 2013، ص:10.

إن العاملين في السلسلة بإمكانهم أن يكونوا إما متلقين للتمويل أو مقدمين له، فكثيرا ما يتلقى مورد المدخلات تمويلا لشراء المخزونات ، وبيع المدخلات بالدين ، ويمكن للمزارعين أيضا أن يشتروا المدخلات بالدين، كما يمكنهم أن يقترضوا من المصنعين مباشرة أو بواسطة جمعياتهم، أو أن يقوموا بالتمويل العيني، كبيع منتجاتهم لقاء دفعات مؤجلة يلتزم بها أصحاب الطواحين أو أصحاب المحلات أو حتى المخازن الكبيرة.

والأرجحية في منح القروض تذهب للمزارعين الذين يرتبط نشاطهم بمشترين قابلين للنجاح و متمكنون من دخول السوق، حيث إن معظم شركات الأعمال التجارية والمؤسسات التمويلية لا تملك مقدرة الانتشار في العالم بقوة، إلا بوجود روابط قوية بين الشركاء وبمتابعة تدفق المنتجات والأموال فيكون بإمكانها تحقيق الوعي والمراقبة اللازمين لتخفيف المخاطر إلى أدنى حد وامتلاك الكفاءة التنافسية في تمويل سلسلة القيمة. ففي الماضي لم يكن هذا الترابط متوفرا، لذلك كانت طلبات القروض التي يتقدم بها المزارعون وصغار المصنعين ترفض فورا، فيخسرون فرصة تمويل أعمالهم واغتنام الفرص في السوق.

إن معرفة الفاعلين في سلسلة معينة لبعضهم البعض، يشجع على تحسين وتطوير الترتيبات التي تسهل التمويل بطريقة فعالة، فالغاية الأساسية هي مشاركة مختلف الفاعلين في إدارة المخاطر، ونقل مخاطر محددة إلى الجهات الأكثر أهلية لإدارتها وخفض التكاليف ما أمكن بواسطة العلاقات فيما بينهم والدفع المباشر¹.

الفرع الرابع: نقاط الاختلاف بين التمويل الزراعي التقليدي ومقاربة التمويل عن طريق سلسلة القيمة

هناك مجموعة من الفروقات بين منهج التمويل الزراعي التقليدي، ومنهج التمويل عن طريق سلسلة القيمة، حيث تعتبر مقاربة التمويل عن طريق سلسلة القيمة أكثر واقعية وأكثر قدرة على إدارة المخاطر، والجدول الآتي (1-1) يبين بعض نقاط الاختلاف.

جدول رقم (1 – 1): نقاط الاختلاف بين التمويل التقليدي والتمويل عن طريق سلسلة القيمة

التمويل عن طريق سلسلة القيمة	التمويل التقليدي
يرتكز على:	يرتكز على:
• تدفقات السلع	• الميزانية
• قدرة أداء المقترض	• القدرة الائتمانية للمقترض
• ضمانات قروض مبتكرة (اتفاقيات، تعهدات، أرباح مستقبلية ...)	• تدفقات الأموال
	• ضمانات القروض التقليدية (الادخار، الأصول التقليدية ...)

المصدر:

USAID, Utilisation de la chaîne de valeur en financement de l'agriculture, Atelier sur le financement du secteur agricole, 22-23 juillet 2011. Consulté le : 18/12/2014. http://www.chemonics.com/OurWork/OurProjects/Documents/FS Share Final Report/Links/PIR 2/DRC_Value Chain in Financing Agriculture_FR.pptx

إن مجموعة تمويل سلسلة القيمة تبدأ من قروض صغيرة للمدخلات نحو قروض أكثر تعقيدا، حسب القوة الدافعة للتنافسية وتطوير سلسلة القيمة، تحت ظل ثلاث ركائز هي: تخفيض التكاليف، إدارة

¹ PROMODEV et CTA, *Le financement des chaînes de valeurs un opportunité pour le développement économique d'Haïti*, Briefing n°05 sur le développement en Haïti, 27 février 2014, Haïti, <http://bruxellesbriefings.net>, consulté le : 14.10.2014.

المخاطر، وبناء الثقة. وبما أن التمويل لسلسلة القيمة لا يبني على الروابط المادية فقط وإنما على تكامل المعارف أيضا، فإن أحد عوامل نجاح المؤسسة المالية هو فهم طريقة العمل، والذين يتمكنون من الفهم الجيد لجميع مراحل العمل هم الأشخاص والشركات الذين يمكنهم المشاركة في السلسلة بفعالية.

إن مقارنة التمويل لسلسلة القيمة هي عملية بناء المعرفة واستخدامها لتحديد مختلف التدخلات و الخدمات المالية، ويتم التمويل الفعلي إما من مشارك إلى مشارك آخر مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة من قبل مؤسسة مالية كطرف ثالث، أو قد يكون عبر ما يسمى "بالطريقة الشلالية" أو التسلسلية، وهو ما يعني دخول التمويل إلى السلسلة عبر تقديمه إلى الشركاء على عدة مستويات بناء على الأنشطة القائمة في السلسلة.¹

وفي حين يعتمد التمويل التقليدي اعتمادا كبيرا على مقدرة العملاء والشركات التجارية على تسديد الائتمان، فإن التمويل عن طريق سلسلة القيمة يركز أكثر على المبالغ التي توفرها الأنشطة ذات القيمة المضافة في السلسلة، مثل الإنتاج، وهذا يسمح للأطراف الذين لا يملكون ضمانات كافية ولديهم تدفق - يمكن التنبؤ به- للبيضاء، الوصول إلى التمويل مع وجود شركاء أقوياء لهم داخل السلسلة، وبذلك يمكن في العديد من الحالات هيكله المعاملات بحيث يتم تسديد أقساط أي قرض تلقائيا عن طريق خصمها من إيرادات المعاملات. فيقلل هذا النمط المباشر من مخاطر تسديد القروض كما يقلل من تكاليف معاملات السداد.

وتختلف قدرة كل مشارك في سلسلة مشاريع القيمة على الحصول على التمويل بسهولة وبشروط ملائمة مع عدم التركيز على المصدر، سواء كان مصرفا أو موردا أو تاجرا، فإذا كان بإمكان تاجر كبير الحصول على تمويل ومن ثم إعطاء سلفة مالية إلى أطراف أخرى في السلسلة بتكلفة إجمالية أقل، فيعود ذلك بالفائدة على الجميع.

إن الالتزام بمقاربة سلسلة القيمة يستدعي تحليل القرض الخاص بمقتضى معين، تحليلا يتضمن دراسة شاملة لأوجه وعمليات السلسلة لمعرفة من يحوز على أفضل منزلة داخلها تؤهله لأن يكون المقترض، وما هي تدفقات الأموال ومصادر تدفقها. وفي هذا المجال تقول Kariuki* أنه في تمويل سلسلة القيمة ينبغي على البنك الزراعي التعاوني أن يأخذ بعين الاعتبار مايلي:

1. قوة سلسلة القيمة الزراعية وفرصها وتحدياتها.

¹ F.hartwich, j. Devlin . *Unleashing Agriculture in Nigeria through the value chain financing*. Working paper prepared by Agribusiness Development United. UNIDO. CBN. BOI. November 2010.

* Rahab Kariuki: خبيرة في التأمين الزراعي، موظف رئيسي تخصص زراعة ومخاطر المناخ على المؤسسات الزراعية، كينيا.

2. المخاطر

3. الدعم المقدم والخدمات التقنية والتجارية والمالية.

4. الإطار الاقتصادي الذي يتلاءم ويتكيف مع تمويل سلسلة القيمة.

وتشمل هذه العملية في جوهرها تقييم سلسلة القيمة، والتقييم المالي وتقييم اتفاقيات التأمين، وفيما يلي أهم الخطوات التي يمكن تتبعها لتحقيق ذلك:

أ. فهم سلسلة القيمة من خلال تحديد :

• البيئة الملائمة ، وهي مجموعة المؤسسات والسياسات والخدمات الداعمة التي تحدد المحيط الذي تعمل به مشاريع سلسلة القيمة (التشريعات القانونية، وتدخل القطاع العام ، وأوضاع البنية التحتية والأنظمة التي تؤثر على الأعمال التجارية والأوضاع الاجتماعية ، و تمثل معايير الجودة وسلامة المنتجات أحد مكونات البيئة الملائمة، أو الحافز الرئيسي لتكامل سلاسل القيمة الزراعية، والتزام مشتري المنتجات الزراعية والغذائية بالتقيد بها، فأصبح ترابط السلسلة في الأنظمة الحديثة للأغذية الزراعية مطلباً لكثير من القطاعات، وذلك بسبب إصرار المستهلك على مقاييس أعلى للجودة الغذائية والسلامة وتوفيرها على مدار السنة، والسلاسل غير المنظمة لا تستطيع الوفاء بهذه المطالب.

• العلاقات العمودية والأفقية والترابط بين مختلف مستويات السلسلة والمنافسين، والترابط مع من هم على نفس المستوى في النشاط، ومع مصالحتهم والتزاماتهم.

• الأسواق والخدمات الداعمة، الخدمات المالية وغير المالية ، وأسواق توريد المدخلات.

• السوق النهائية ؛ من خلال معرفة إمكانيات السوق وطلب المستهلك وتحديد مخاطر السلسلة.

ب. ضبط عناصر سلسلة القيمة الزراعية القائمة، والتعريف بالعاملين الرئيسيين بها ، ونماذج الأعمال التي تنشأ فيها، لتحديد إستراتيجية استدامتها.

ج. تحديد نقاط التمويل الحقيقية ، ونقاط التمويل الصعبة والحرحة، وذلك بضبط مصادر التدفقات المالية الحالية أولاً، ثم الاحتياجات المالية ومتى تكون.

د. تحديد البدائل المالية ومقارنتها من حيث قوتها والمخاطر التي قد تتعرض لها، وتكاليف التمويل لكل مستوى من مستويات المشاركين في السلسلة.

هـ. تصميم التمويل وفقاً لأفضل الاختيارات التي تلائم السلسلة، ثم الترتيب لإعداد الاتفاقيات بين أطراف التمويل.

المبحث الثالثمخاطر (تهديدات) التمويل الزراعي

ينظر إلى الزراعة على نطاق واسع على أن مخاطرها أكثر من مخاطر الصناعة والتجارة، لذلك فليس من الغرابة في شيء إن كان هناك ضعف في أداء السداد بمشروعات الإقراض الزراعي. فالأحوال الجوية والآفات والأمراض والكوارث الطبيعية الأخرى تؤثر على المحاصيل الزراعية تأثيرا كبيرا في الحالات الشديدة، ويتفاوت مستوى مخاطر التمويل الزراعي حسب مجموعة من العوامل أهمها حجم النشاط وحجم التمويل الموجه له، كما تتزايد إلى مستويات أعلى بالنسبة للمزارعين الذين يعتمدون على زراعة محصول واحد له حساسية خاصة للاستخدام الصحيح لمستلزمات زراعية ذات نوعية عالية، أو لتوقيت الحصاد. كما يمكن إرجاع مصادر مخاطر الزراعة إلى المزارعين الذين يسعون إلى زيادة مداخيلهم عن طريق استراتيجيات عالية المخاطر عالية العائد تتعلق بزراعة المحاصيل.

تختلف المخاطر الزراعية ومصادرها اختلافا خاصا يمكن من تصنيفها بعدة طرق، ومن بين هذه التصنيفات ما وضعته المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية OCDE ، والذي من خلاله نميز بين المخاطر العامة التي يشترك فيها القطاع الزراعي مع غيره من القطاعات الأخرى (مخاطر متعلقة بوضعية الأسر، الصحة، حوادث شخصية، ومخاطر مرتبطة بالمحيط الاقتصادي الكلي)، والمخاطر المتعلقة بالقطاع الزراعي بشكل خاص: منها مخاطر الإنتاج (الظروف المناخية، الأمراض والآفات الزراعية، التغيرات التكنولوجية)، المخاطر البيئية (التلوث، التغيرات المناخية، تسيير الموارد الطبيعية مثل المياه)، مخاطر السوق (تغيرات أسعار المنتجات و المدخلات، متطلبات الجودة والسلامة، المنتجات الجديدة ، من طرف الجهات الأخرى الفاعلة في السلسلة الغذائية)، وأخيرا المخاطر التنظيمية والمؤسسية (السياسات الزراعية، اللوائح التنظيمية التي تضمن سلامة الغذاء، والتشريعات البيئية)

ويصنف كل من **Huirne** و **Hardaker** المخاطر الزراعية إلى مجموعتين: الأولى هي مخاطر المستثمرات ، والتي تضم مخاطر الإنتاج ، السوق، مخاطر مؤسسية ومخاطر بشرية. أما المجموعة الثانية فهي المخاطر المالية، التي تنتج من مختلف أساليب وطرق تمويل أنشطة المستثمرات الزراعية، فاستخدام الأموال المقترضة يعني أنه على المستثمر أن يضبط التزاماته المالية قبل طلبه للأموال، وإلا قد يسفر عن خطر المديونية، بالإضافة إلى أن هناك خطرا ماليا ينتج عن ارتفاع معدلات الفائدة أو غياب القروض المتاحة¹.

¹ *Gestion des risques dans l'agriculture : une approche holistique*, OCDE, 2009, p : 23.

كما يمكن طرح تصنيف المخاطر الزراعية من خلال الجمع بين أنواع المخاطر البيئية، الصحية، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والتميز بين مختلف تأثيراتها على مستوى الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد القطاعي والاقتصاد الكلي.

جدول (1 - 2): أنواع وخصائص المخاطر الزراعية

نوع الخطر	على مستوى الاقتصاد الجزئي (مخاطر تؤثر على الفرد أو على الأسرة الزراعية)	على مستوى الاقتصاد القطاعي (مخاطر تؤثر على مجموعة من الأفراد والمجموعات معا)	على مستوى الاقتصاد الكلي (مخاطر تؤثر على منطقة أو دولة)
الأسواق / الأسعار	تغيرات في أسعار الأراضي الزراعية. شروط ومتطلبات جديدة في القطاع الزراعي الغذائي	التغيرات في أسعار المدخلات، منتجات تحت تأثير صدمة سياسات تجارية، أو أسواق جديدة، أو تقلبات داخلية.	
الإنتاج	البرد، الصقيع، الأمراض غير المعدية مخاطر شخصية (مرض، وفاة)	الأمطار، انهيار التربة، التلوث	الفياضانات، الجفاف، الأمراض المعدية، التكنولوجيا.
التمويل	تنوع مصادر الدخل من مصادر أخرى غير زراعية		التغيرات في أسعار الفائدة، وفي قيم الأصول المالية صعوبة التحصل على قروض
مؤسسي / قانوني	خطر المسؤولية	تعديلات أو تغيرات في السياسات وفي الأنظمة المحلية	تغيرات في السياسات والأنظمة الإقليمية أو الوطنية. تغيرات في التشريعات البيئية والمخصصات المالية الزراعية

المصدر: أمانة المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE. 2001 .

إن مجموع التصنيفات السابقة يفضي بنا إلى استنتاج تصنيف شامل يجمع ويحلل مختلف التصنيفات السابقة في شكل مخاطر نظامية ، ومخاطر مالية ، وهو ما نوضحه في الآتي:

المطلب الأول: المخاطر النظامية

وهي المخاطر التي تتعلق بالأسواق والأسعار، الإنتاج، ومجموعة مختلفة من السياسات والأنظمة:

الفرع الأول: الأسواق والأسعار

تعد الأسواق والأسعار من المخاطر الإضافية المصاحبة للزراعة، فعدد من الأسواق الزراعية هي أسواق منافسة غير كاملة، إذ تفتقر إلى البنية الأساسية الخاصة بالمعلومات والاتصالات، كما أن الأسعار التي ستباع بها المحاصيل غير معروفة وقت زراعتها، وهي تتنوع حسب مستويات الإنتاج (المحلي والعالمي)، وحسب الطلب وقت البيع. إضافة إلى أن الأسعار تتأثر بإمكانية الوصول إلى الأسواق، وبينما تخرج منظمات التسويق المملوكة للدولة تدريجيا من المجال الزراعي، يتعرض صغار المزارعين للمزيد من مخاطر الأسعار في كثير من البلدان .

ويتسبب الطلب غير المرن على كثير من المنتجات الزراعية في زيادات صغيرة في الإنتاج تنتج عنها حالات تذبذب كبيرة في الأسعار. وما يزيد الأمر تعقيدا هو أن عملية اتخاذ القرار في المجال الزراعي هي علم غير دقيق المعايير؛ فهي تعتمد على متغيرات عديدة تتبدل من سنة إلى أخرى وتخرج عن نطاق سيطرة المزارعين.

فالمزارعون ليست لديهم وسيلة حقيقية تمكنهم من معرفة عدد غيرهم ممن يزرعون محصولا معيناً أو متوسطاً ما ينتج من المحصول في أي سنة من السنين. وكثيراً ما يحفز السعر الجيد في سنة العديد من المزارعين لزراعة نفس المحصول في العام الذي يليه، فيزيد هذا التحول في الإنتاج مقابل طلب ثابت فتتخفض الأسعار وتقل جاذبية المحصول كثيراً في العام الموالي.

وبواجه المزارعون أيضاً مخاطر مرتبطة بتكاليف المدخلات الناتجة عن التغيرات في تكاليف الوقود أو الأسمدة مثلاً، أو تكاليف الأعلاف في حالة المزارعين المربون للمواشي، وكلما كانت المنتجات ذات معايير عالمية، كلما ازدادت التكاليف والمخاطر التي سيتقاسمها أكثر المتنافسين في الدول النامية.¹

كما يمكن للمخاطر المتعلقة بالأسواق والأسعار أن تتفاقم من جراء حالة الأسواق العالمية والقرارات المتعلقة بالسياسات العامة والتي يمكن أن تقود إلى مخاطر سياسية. إذ يمكن أن يؤدي وضع أو رفع حواجز التعريف الجمركية في البلدان التي تباع فيها السلع في نهاية المطافها إلى تغيير هائل في الأسعار المحلية، كما يمكن للإعانات الزراعية التي تمنحها الحكومة بتغيير في الأسعار مما ينتج عنه في عائدات أنشطة معينة.

¹ Jesús Antón, Shingo Kimura, Roger Martini, *La gestion des risques agricoles au Canada*, OCDE, 2011, p : 11.

وبدخول أطراف فاعلة جديدة للسوق يمكن أن يؤدي ازدياد حدة المنافسة في الأسواق الدولية إلى تغيير جذري في القدرة التنافسية لإحدى الصناعات المحلية،

الفرع الثاني: الإنتاج

قد تتعرض المزارع لمخاطر مناخية سيئة، فتكون المنتجات الزراعية ضحية لظروف مناخية غير ملائمة (نقص تساقط الأمطار، درجة حرارة غير مناسبة،) أو كوارث طبيعية (عواصف، جفاف، فيضانات، ...)، أو مشاكل صحية كالتي تواجه مربي الحيوانات (الأوبئة، الحمى القلاعية، جنون البقر، ..) فتباين المردود يعتبر أمرا ملازما للنشاط الزراعي، كما أن عدد الحوادث التي يمكن أن تصيب الإنتاج معتبر، والنتائج المالية المترتبة عليها كذلك، وغالبا ما يعنى بالخطر الإنتاجي جميع عوامل الإنتاج المتعلقة بأنشطة الزراعة وتربية الحيوانات، مع كل الاستثمارات المرتبطة بها¹، ويؤثر الخطر في هذه العوامل على مستويين هما المردود والتنوعية :

أولا: المردود الزراعي

يقصد بالمردود الزراعي، الكمية المنتجة من طرف وحدة إنتاجية (مثل: عدد أطنان الحبوب في الهكتار)، ويعتبر الإنتاج أحد المخاطر التي تعنى بها الزراعة كون خسارة الكميات فيه تؤدي إلى تقليص رقم الأعمال، وعادة لا يكون أي منتج زراعي بمنأى عن هذا النوع من المخاطر، فقد يحدث عطل في جهاز تهوية مداجن الطيور مثلا، فيؤدي في ظرف عدد من الساعات إلى إبادة المنتج، أو أن تتعرض المواشي إلى أزمة صحية قد تؤدي إلى ذبح القطيع ككل (الحمى القلاعية)، كما يمكن للصقيع والبرد أن يتلف منتجات موسم بأكمله من الفواكه، فالخسارة في المنتج مهما كانت كبيرة أو متواضعة، إذا ما أصابت المنتج تؤثر مباشرة على الوضعية المالية للمستثمرة الزراعية.²

ثانيا: التنوعية

يتميز كل منتج زراعي بنوعية معيارية مرجعية، حيث يرتبط سعر المنتج بسعر السوق وفرق النوعية، وكلما كانت النوعية أقل فإن المنتج يباع بسعر أقل، مما يؤثر على المردود ومن ثم على رقم أعمال المزرعة.³

¹ Frank Hollinger, *Financement des investissements agricoles à terme*, Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), Rome, 2012, p : 16.

² طاهري فاطمة الزهراء، "تسيير المخاطر الزراعية: حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011، ص: 57.

³ المرجع نفسه.

الفرع الثالث: المخاطر المؤسسية والتنظيمية

يمكن للمخاطر المؤسسية أن تنتج من مختلف السياسات والقوانين التي تخص القطاع الزراعي ككل، وهذا النوع من المخاطر يمكن أن يترجم في شكل قيود إنتاجية، صحية أو بيئية، والتي لا يمكن للمزارعين توقع حدوثها مسبقا. وبسبب تزايدها المستمر أصبح هذا النوع من المخاطر يشكل انشغالا أساسيا للمزارعين، فالتعديلات المتعددة للسياسات، وتطور المعايير البيئية والصحة في السنوات الأخيرة يؤدي إلى تغيرات كبيرة في مستويات وأحجام المداخل الزراعية، فمثلا فرض معايير بيئية جديدة يقلص من عدد التقنيات الإنتاجية المستعملة، ويفرض اللجوء إلى غرامات مالية كبيرة، تؤثر مباشرة على دخل المزارع. كما أن الأزمة الغذائية في السنوات الأخيرة (2008) أدت إلى مراجعة كبيرة للقوانين التي تخص سلامة المنتجات الغذائية، هذه القواعد الجديدة أدت إلى إضافة تكاليف تتمثل في تكاليف الالتزام بمعايير جديدة أو مختلفة، تكاليف إدارية، وتكاليف الغرامات المالية .

إن تطور التشريعات والتنظيمات وتطلعات المجتمع يساهم في بروز مخاطر من نوع جديد، فالمخاطر البيئية والصحية التي قد تسبب بها العملية الإنتاجية تأخذ في يومنا هذا أهمية كبيرة ، قد يكون المزارع ضحية لها أو مسؤولا عنها، وإذا كان مسؤولا عنها فهو ملزم بتحمل النتائج في ظل المراقبة المدنية والإجراءات العقابية¹.

المطلب الثاني: المخاطر المالية (متعلقة بالمتقترض، وقدرة المؤسسات المالية)

تعتبر الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطرة، وتتعاظم هذه المخاطر وتتغير طبيعتها من بنك لآخر و من نشاط لآخر وحسب حجم التمويل أيضا.

ومن المخاطر المصرفية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الزراعية هي مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ، وعدم كفاية رأس المال وغيرها، وهي مخاطر متشابكة وليس من السهولة فصل بعضها عن بعض. ويمكن لهذه المخاطر أن تواجه أي بنك تجاري أو زراعي، وقد تحدث نتيجة سوء تخصيص الأموال وقصور العمل وإدارة العمليات وعدم توفريته ملائمة للعمل، وضعف في برامج التدريب، وسوء عمليات الائتمان، والتقلبات في الأسعار.

¹ طاهري فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص: 59.

الفرع الأول: عدم تماثل المعلومات و الخطر الأخلاقي " alea moral "

من بين المخاطر التي تسعى البنوك الزراعية لمواجهتها هو ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض، حيث يقدم المقترض على منح معلومات ناقصة عن مزرعته، أو غير كافية للجهة المقرضة مما لا يمكنها من تحديد جدوى ربحية الاستثمار فيها.¹

وإضافة إلى ظاهرة التجميع غير المتوازن للمعلومات يظهر الخطر الأخلاقي عند انتهاج المقترض لسلوك ضار بالجهة المقرضة بعد عقد الاتفاق والحصول على الأموال في عدة صور من بينها: الاختلاس و تلاعب المقترض في تنفيذ البرامج لتحقيق الأهداف التي يطمح البنك لتحقيقها بعدم استخدام الأموال في محلها، أو العمد إلى التماطل في تسديد الأموال.²

الفرع الثاني : خطر الضمانات

قد لا يتمكن البنك من الاستحواذ على الضمانات في حالة عدم التسديد لأن صاحب الضمانة يستند إلى قوة اجتماعية أو سياسية، وحتى في حالة الاستحواذ على الضمانة قد لا يتمكن البنك من تسيلها نتيجة لعدم وجود مشتريين إما خوفا من المدين أو تعاطفا معه، هذا إضافة إلى أن البنوك لزراعية تتردد في كثير من الأحوال للجوء إلى إجراءات تسيل الدين بسبب الإجراءات القضائية الطويلة، أو خوفا على سمعتها لدى جمهور المقترضين. كما أن هناك الكثير من الضمانات غير المنقولة في كثير من البلدان التي لا يوجد لكثير من الأراضي فيها سند ملكية، لأنها أراضي لم يتم مسحها وتسجيلها بشكل رسمي.

الفرع الثالث: عدم القدرة على تقييم الجدارة الائتمانية: والقدرة على السداد

هو خطر لا يقل أهمية عن خطر الضمانات، والمؤسسة الناجحة في أسلوبها يجب أن تعتمد دراسات تقييم الجدارة الائتمانية وكذلك القدرة على السداد كخط دفاع أول لتحصيل ديونها، بتحديد أهلية المقترض للحصول على القرض من خلال دراسة ميزانية وحساب الدخل الزراعي لعدد سابق من السنوات لمعرفة الاتجاه الذي يسير فيه العمل المزرعي؛ إن كان نحو الأفضل أو الأسوأ، لكن الشائع عموما أن هذا النوع من المخاطر يحدث لأن البنوك لا تقوم بموازنة التدفق النقدي الذي يتحدد من خلاله حجم

¹ Frank Hollinger, op .cit, p : 21.

² Arnaud Bertheuil, " *Les mécanismes de protection du revenue en agriculture : L'assurance revenu et les dispositifs d'épargne*". Thèse pour le Doctorat en droit, faculté de droit et des sciences sociales, université de Poitiers, décembre 2008. P : 27.

القرض وموعد صرفه وجدولة تسديده في شكل دراسات فردية، بل تكون دراسات معيارية يتم الأخذ بها في إقراض منطقة معينة أو محصول معين أو محصول معين أو هدف معين.

وحتى في حالة إجراء مثل هذه الدراسات فمن النادر أن تعطى لها الأهمية اللازمة وذلك لعدة أسباب، ففي دراسات تقريبية قد لا تعكس الوضع الصحيح والمؤكد للمقترض لأنه لا يتوفر لدى الأغلبية الساحقة من طالبي القروض سجلات محاسبية دقيقة، ولذلك تعتمد هذه الدراسات على المعلومات التي يتم الحصول عليها من المقترض وعلى خبرة المحلل ومعرفته بأحوال المنطقة التي يعمل بها.

وقد يكون سبب هذا الخطر الإغفال شبه التام للوضع المعيشي لطالب القرض في دراسات البنك، فلا تؤخذ نفقات طالب القرض، ومداخيله من خارج المزرعة بعين الاعتبار، إذ تبدو العديد من المشاريع ذات تدفق نقدي موجب لكن أصحابها لا يسددون ديونهم لأن نفقات الأسرة تستنفذ هذه التدفقات.

الفرع الرابع: مخاطر متعلقة بتنوع المحفظة المالية، وتنوع نواحي الاستثمار للمقترض

يشكل عدم تنوع المحفظة المالية للبنوك الزراعية في حالات عديدة خطراً عليها في حالة حدوث خسائر تتأتى من عمليات الإقراض، فلا تستطيع أن تغطيها من أرباح القطاع الزراعي فقط. كما أن الإقراض للمزارعين الذين لديهم زراعات متعددة ليس مثل القروض الموجهة لمزارعين يمارسون نوعاً محدداً من العمل الزراعي فلا تكون لديهم فرص التسديد وتكون مخاطر إقراضهم عالية.¹

الفرع الخامس: مخاطر متعلقة بإدارة الأصول والخصوم

إن أي مؤسسة مالية زراعية تمنح قروض لأجال معينة مجبرة على إدارة المخاطر باختلاف الظروف المنشئة لها (مثل المبالغ، الأجال، التكاليف) التي تحكم القروض الممنوحة وديونها، وتسمح إدارة الأصول والخصوم المعتمدة على المخاطر لإدارة المصرف أن تأخذ بزمام المبادرة من خلال التنبؤ بالمتغيرات واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة بدلاً من انتظار حدوثها. وهنا نميز بين ثلاث أنواع من المخاطر تندرج ضمنها هي:

أولاً: مخاطر السيولة

تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، وعندما لا يستطيع المصرف الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل يكون ذلك بداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه.

ثانياً: مخاطر التغير في أسعار الفائدة

¹ Frank Hollinger, op.cit. p : 26.

تنشأ هذه المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار الفائدة والتي قد تؤدي إلى تحقيق خسائر في حالة عدم اتساق آجال تسعير كل من الالتزامات والأصول الحساسة لأسعار الفائدة (أي عدم تطابق تاريخ استحقاق عمليات الإقراض مع تاريخ استحقاق عمليات الاقتراض)، فمثلا، لو تعاقد البنك مع أحد العملاء على أساس سعر فائدة معين وحدث ارتفاع في أسعار الفوائد السائدة في السوق، فإن البنك يكون قد دخل في استثمار ذو دخل منخفض، وهو بطبيعة الحال يقل عن العائد السائد في السوق.

ثالثا: مخاطر تغيرات أسعار الصرف

هي المخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في مراكز العملات التي يتم الاحتفاظ بها، فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملة معينة أكثر من المطلوبات من نفس العملة، فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، وإذا كان العكس أي أن البنك يحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكثر من الموجودات فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة.

الفرع السادس: مخاطر مرتبطة بتدخل الدولة عن طريق سياسات إقراض غير ملائمة

تتلاءم الأسواق المالية الريفية بصفة عامة مع برامج الحكومة وأعمالها، بحيث تقوم بوضع معايير تنقيد من خلالها عمليات الإقراض، أو تلغى تماما، مما يشكك جديا في ثقافة الائتمان في المناطق الريفية، ويؤثر على إرادة المقترض الحقيقية في احترام التزامات سداد القرض. كما يمكن أن تنشأ مشاكل في المناطق التي تقوم فيها مستثمرات زراعية رئيسية بممارسة ضغط للاستفادة من تدابير إلغاء الديون لقروض يستحيل تحصيل ضماناتها. كما يمكن أن تحدث الإعفاءات من تسديد القروض بحجج سياسية مثل الانتخابات، مما يسبب انخفاضا في توفير التمويل في المدى الطويل.

ومن بين مصادر أخطار التمويل نذكر أيضا سوء التصميم والصياغة لبرامج قروض تكون مدعومة من طرف الدولة ، أو بعض الجهات المانحة، وهذا النوع من القروض يستخدم كأداة مالية لتشجيع إنتاج منتجات معينة لصالح أنواع محددة من الاستثمار، كما قد تسمح بتحويلات مقنعة للمداخيل لفئات مستهدفة نادرا ما تقوم بعمليات السداد.

إن التشارك بين معايير سوء التصميم وسوء التنفيذ يؤدي في النهاية إلى ظهور مشكل عدم الصرامة في تنفيذ الالتزامات، مما يحدث ارتباكا بين المقترضين فيؤثر على ثقافة الائتمان الزراعي.

المطلب الثالث: مزايا و صعوبات التأمين في المخاطر الزراعية

التأمين الزراعي هو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين، وهو لا يقتصر على المحاصيل الزراعية فقط، بل يشمل المواشي، الخيل، الغابات، الاستزراع المائي و البيوت البلاستيكية.¹

ويعتبر التأمين من الأساليب المعمول لمواجهة المخاطر بأنواعها المختلفة، ويهدف إلى حماية المؤمن عليه من الخسائر المحتملة. وتنطوي فلسفة التأمين على تجمع عدد من المخاطر الصغيرة التي لا يمكن التنبؤ بها بحيث يمكن التنبؤ بالخسائر السنوية للمجموعة بأكملها إحصائياً، وكلما زاد عدد الحالات المؤمنة مالت النتائج الحقيقية إلى التساوي مع النتائج المتوقعة، وتكون المخاطرة قليلة للتأمين كلما كان التنبؤ باحتمال حدوثها وتقدير تكلفتها ممكناً. ويقوم المؤمن عليه بدفع قسط معين للجهة المؤمنة ضد المخاطر التي يريد التأمين ضدها، ويغطي هذا القسط عادة جزءاً من خسائر المجموعة كلها بالإضافة إلى جزء آخر من نفقات إدارة الجهة المؤمنة.

التأمين الزراعي يحظى باهتمام واسع في مختلف بلدان العالم، خاصة المتقدمة منها، ويأتي هذا الاهتمام كون أن الزراعة نشاط يعنى بأهم احتياجات الإنسان والمتعلقة بحياته وبقائه، وإزاء طبيعة الأخطار التي تتعرض لها العملية الزراعية وحجمها الكارثي في أحيان كثيرة، فإن توفير حماية واسعة لهذا النشاط من هذه الأخطار يعتبر أحد أساليب مواجهة المشكلة، وفي حالة تبني برنامج تأمين زراعي مناسب قابل للتطبيق يقبل به المزارعون وله فرص كبيرة للنجاح في الإقليم فإن ذلك يؤدي إلى الكثير من النتائج الايجابية، كما أنه تطبيقه السليم قد يواجه مجموعة من الصعوبات.

الفرع الأول: النتائج الايجابية لتأمين المخاطر الزراعي

- تخفيف الخسائر التي يتكبدها المزارع في المواسم الرديئة وهذا يساعد على استقرار دخل المزارع مما ينعكس ايجابيا على قطاع الزراعة وعلى الاقتصاد ككل، كما يعمل على تثبيت صغار المزارعين في قراهم ومزارعهم.
- يسهل وصول صغار المزارعين للمؤسسات المقرضة لأنه يصلح كضمان لقروضهم كبديل عن الضمانات التقليدية التي ربما لا يملكونها.
- تشجيع الاستثمار في الزراعة والتراكم الرأسمالي وولوج عدد أكبر من المزارعين والمستثمرين لهذا القطاع.

¹ Ramiro Lturrioz, *Assurance agricole*, 2009 La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement. Banque Mondiale 2009 . siteresources.worldbank.org/.../Resources/Issue12_French_AssuranceAgricole.pdf.

- تعزيز استدامة مؤسسات الإقراض الزراعي عبر تقوية المقدرة التسيديدية للمقترضين المؤمن على مزرعاتهم وممتلكاتهم.
- إعطاء ثقة أكبر للمزارعين بتبني أساليب تكنولوجية حديثة تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج.
- المساعدة في استبدال المعونات المتفرقة والعشوائية التي تجد الحكومات نفسها مدعوة لأدائها في حالات الطوارئ بنظام ينطوي على قدر أكبر من المؤسسية المنظمة مع توفر العدالة في تحمل الأعباء والحصول على التعويضات.
- يعتبر الدعم المقدم من الحكومات لقطاع التأمين دعما مقبولا عالميا من خلال موافقة منظمة التجارة العالمية، مما يحسن من القدرة التنافسية للمنتج الزراعي المحلي في مواجهة المستورد من البلدان التي تقدم دعما كبيرا لمزارعيها من خلال التأمين.
- يعمل على تكريس ظاهرة الاحتفاظ بسجلات مزرعية على مستوى المزارع وسجلات زراعية على مستوى الدولة وشركات التأمين، مما يشكل قاعدة بيانات دقيقة ومفيدة من أجل توسيع قاعدة المؤمن والمحاصيل المؤمنة وتحسين أو تطبيق أساليب متقدمة في التأمين.

الفرع الثاني: الصعوبات التي يواجهها تطبيق التأمين الزراعي

من الصعوبات التي يمكن أن يواجهها التطبيق السليم والمجدي لبرامج التأمين الزراعي نجد:¹

أولا: الخطر الأخلاقي

هو من أهم المخاطر التي تواجه التأمين الزراعي بمختلف أنواعه، إذ يقوم المؤمن له بعدم تفادي المخاطر، أو عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية محصوله من المؤثرات المناخية، أو حماية حيواناته من الأمراض، لأنه يرى أن التعويض أكثر إغراء له، كما قد يقوم أحيانا بالمطالبة بتعويضات لا يستحقها ويغش في موقع أرضه أو في المحاصيل التي زرعها، أو أن يتأخر في التبليغ لخداع لجنة تقدير التعويضات وغيرها.

ثانيا: الاختيار العكسي

يعني أن يدخل في التأمين أصحاب المخاطر العالية ويتحاشاه ذوو المخاطر القليلة، وهذا يعني حصول شركة التأمين على أقساط قليلة وتكبدها لتعويضات كبيرة، مما يؤدي إلى افلاس شركة التأمين.

ثالثا: استعمال تعويضات التأمين لتسيديد القروض الفاشلة وغير المسددة

¹ عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2013، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، يومي: 23-24 نوفمبر 2014، ص: 09.

يحدث ذلك للدول النامية بصورة أكبر، عند ربط التأمين بمؤسسة الإقراض، إذ يمكن لذوي النفوذ وكبار السياسيين والمقترضين من الحصول على تعويضات قد لا يستحقونها نتيجة لنفوذهم وتأثيرهم على مؤسسة التأمين، ويستعملونها في تسديد قروضهم التي لم تسدد لسنوات عديدة من مداخيلهم الأخرى.*

رابعاً: انخفاض مستوى النضج الثقافي والاجتماعي والسياسي وعدم توفريئة قانونية مناسبة لتطبيق برامج التأمين

إن نجاح أي برنامج تأمين يقتضي توفر قدر كاف من النضج السياسي والثقافي والقانوني من أجل استيعاب وفهم مبادئ ومتطلبات نجاح وأهمية التأمين، وأهمها تسديد الالتزامات المطلوبة في انتظار التعويضات ، وأن تتوفر لدى جميع المعنيين الإحساس بالمسؤولية والشعور بأن نجاح مؤسسة التأمين لا يكون بمدى ما يحصلون عليه من تعويضات وإنما هو رهن بمدى تعاونهم ودعمهم لها.

خامساً: ضعف المعلومات الإحصائية عن الإنتاجية والمناخ

يتطلب نجاح أي برنامج للتأمين توفر سلسلة من الإحصائيات عن المناخ والإنتاجية للمحاصيل المختلفة وقاعدة شاملة للبيانات عن كل ما يتعلق بالعملية الإنتاجية الزراعية.

سادساً: ضعف القدرات الإدارية والتقنية وغياب التجربة التأمينية

إن نجاح التأمين مرهون بقدرة الجهات المسؤولة على العمل وفق مبادئ الإدارة الرشيدة والمصادقية والعدل في التطبيق والتنفيذ.

سابعاً: تحصيل أقساط التأمين

هي من أصعب وأخطر المشاكل التي تواجه شركات التأمين الزراعي، وخاصة عندما يكون التأمين إجبارياً لجميع المزارعين، فتحصيل الأقساط يحتاج إلى متابعة مستمرة تنطوي على تكاليف إدارية عالية، وقد تكون هناك مماطلة من البعض أحياناً وعزوفاً عن دفع الأقساط أحياناً أخرى ، مما يؤدي بوجود شركة التأمين للخطر. وقد تكون هناك بعض الأساليب لتحصيل الأقساط إذا كان المزارع مقترضاً من بنك زراعي، إذ يمكن أن تضاف قيمة الأقساط إلى قرضه أو قد تكون هناك ترتيبات محددة لتسليم المحصول إلى مؤسسات رسمية، إذ يمكن أن يتم تحصيل الأقساط من خلالها. أما إذا لم تتوفر مثل هذه الوسائل فإن تحصيل الأقساط يعتبر من أكثر الأمور صعوبة في أي معادلة تأمينية وخاصة إذا كانت مؤسسة التأمين حكومية وينظر إليها كما ينظر إلى القروض الزراعية بأنها مال عام يمكن إساءة استعماله.

* يستخدم ذوي النفوذ وكبار السياسيين قوتهم في الحصول على تعويضات لا يستحقونها ، فيؤثرون بتصرفهم هذا على الوضع المالي لشركة التأمين وافلاسها. ومن الأمثلة على ذلك انهيار مؤسسة التأمين الزراعي في المكسيك في التسعينات من القرن الماضي نتيجة لهذا السلوك.

المطلب الرابع: مخاطر التجارة الخارجية والالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية

يمكن أن تكون التجارة مصدرا للمنافع بإتاحتها الفرصة للبلدان لكي تستغل ميزات النسبية، مما يمكنها من جني فوائد اقتصادية، وتحقيق المنافسة والتنوع الكبير في المنتجات، وفرصا أكثر للأسواق وأسعارا مستقرة.

وبالرغم من الفوائد الاقتصادية المؤكدة للتبادل الدولي في مجال تجارة المنتجات الزراعية دوليا، إلا أن هناك مجموعة من التكاليف والفوائد التي لا بد من تحديدها ومعرفتها نوردتها في الآتي¹:

1. لا بد أن تكون عوائد التبادل التجاري أعلى من تكاليفه، إلا في حالات محددة حيث تكون الأهداف المرجوة سياسية بحتة.
2. إن المزارعين أحيانا يتحملون تكاليف أعلى من اللازم إذا كانت السياسات الحكومية ضد تصدير أي منتجات زراعية للبلدان الأخرى ويكون هذا التحمل من خلال إجبار المزارعين على بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة لإنتاج سياسات اقتصادية أو اجتماعية في أوقات وظروف محددة المعالم.
3. قد يتحمل المستهلكون تكاليف أعلى عند شرائهم بعض المنتجات الزراعية نتيجة اتباع الحكومات لسياسات مؤداها تشجيع تصدير مواد زراعية هدفها الحصول على أسعار أعلى وعملات أجنبية. لذلك لا بد من تحليل تكاليف وعوائد الإنتاج الزراعي لبلد ما قبل تقرير العمل بهذه السياسة الحكومية أو تلك.
4. تؤثر التجارة الخارجية عموما وتجارة المنتجات الزراعية الدولية خاصة على نمط توزيع الدخل داخل البلد، وغالبا ما يطرح التساؤل حول إمكانية توزيع عائدات التجارة بصورة عادلة، وما إذا كان جميع المتعاملين سيكسب أو على الأقل لن يخسر أحد.

ومن البديهي أن يكون العمال والمقاولون والمستثمرون ومالكو الموارد الطبيعية (أي أصحاب العوامل المنتجة)، المنخرطون في صناعة المنتجات الموجهة للتصدير، في وضع يؤهلهم للكسب من تزايد التبادل التجاري، إذ أن نشاطاتهم تتطور بتوسع صناعة الصادرات. وعلى العكس من ذلك يعتبر أصحاب العوامل المنخرطة في صناعة منتجات محلية -وجب عليها منافسة المنتجات المستوردة-، في وضع يكونون فيه عرضة للخسارة جراء التوسع في التجارة. ويعتمد نمط توزيع المكاسب والخسائر الناشئة من التجارة بين أصحاب عاصر الإنتاج على الأوضاع في الأسواق المعنية. غير أن العوامل التي توظف بصورة مكثفة في صناعة ما، مثل العمالة في صناعة المنسوجات أو الأرض في الزراعة الانتشارية*، تكون -على وجه العموم

¹ محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص ص: 235-236.

* الزراعة الانتشارية: هي الزراعة التي تعتمد على توسيع المساحة المزروعة

– معرضة لأن تكسب أو تخسر أكثر من تلك التي لا تستخدم بصورة مكثفة. وبنفس القدر يكون أصحاب العوامل الإنتاجية التي تختص إلى حد ما، بصناعة معينة، وبالتالي ثابتة نسبيا (مثل تقليم الأشجار في الزراعة)، أو أصحاب الأراضي التي تلائم نوعا من المحاصيل، فهم معرضون للكسب أو الخسارة أكثر من أصحاب العوامل الأكثر قابلية للحركة.

وعليه إذا لم تكن هناك صناعات محلية تنتج البضائع المستوردة (أو بديلا قريبا منها)، فإن المستهلكين (أو المنتجين الذين يستخدمونها كمدخلات) سيستفيدون من التجارة، دون أن يكون هناك خاسر. وعموما فإن للصناعات التي تتداول منتجاتها تجاريا بين منتجات بديلة تأثيرات سالبة أقل على الصناعات المحلية الخاضعة لمنافسة المنتج المستورد، عكس تلك التأثيرات التي تسببها الصناعات القائمة على التخصص والتي يمكن أن تؤدي لتحطيم الصناعة الخاضعة لمنافسة المستورد كليا.

ونظرا للمحدودية النسبية لحركية عوامل الإنتاج وتفاضل المنتجات في القطاع الزراعي، مقارنة مع الصناعات الأخرى، فإن هذا القطاع مكشوف بشكل خاص أمام تأثيرات التجارة، ذلك أن هناك صعوبة في إبدال استخدام الأرض الزراعية وتحويلها إلى استخدام المدن أو لغرض خدمي كرد فعل على منافسة الواردات، أو أن تجد العمالة الزراعية توظيفا من نوع آخر إذ أن ذلك يتطلب في العادة إعادة تأهيلها، وقد يعني في أحيان كثيرة الهجرة إلى مكان آخر. وحتى لو استطاع المزارعون تغيير المحاصيل التي يزرعونها تجاوبا مع المنافسة الدولية، يمكن أن تدخل عوامل أخرى مثل الطقس والتربة والمهارة الفنية وغيرها من العوامل التي تعرض للخطر. كذلك يتطلب الانتقال من الزراعة أو تربية الحيوان إلى أنواع أخرى من الأنشطة الزراعية تكاليف عالية ووقتا، وهو ما جعل الحكومات تميل تقليديا إلى حماية المزارعين من تأثيرات المنافسة الدولية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال محتويات هذا الفصل تم استنتاج ما يلي :

- ⊖ الإقراض الزراعي مهم وضروري في كل الأعمال المزرعية التي تعمل على أساس تجاري، فهو مصدر فريد في كونه يمنح الفرصة لاستعمال مدخلات إنتاج إضافية وبنود رأسمالية في الوقت الحاضر، أما التقدم بطلب القروض وإعطاء ضمانات كافية مقابل ذلك، دون أن يتحقق تطور في دخل المزرعة يعني تآكل رأس المال مستقبلا وبالتالي فشل المشروع الزراعي.
- ⊖ تتميز الأوساط الريفية بخصائص تجعل من منح القروض عملية لا يمكن أن تحقق النتائج المرجوة منها، دون وضع سياسة واضحة للإقراض تتفق وطبيعة الريف والمجتمع والدولة، وتتسم بالمرونة مع مراعاة التأكد من أن ما يمنح من القروض سيؤدي حتما إلى تحقيق النتائج التي تهدف إليها سياسة الإقراض، وتسعى إلى تحقيقها .
- ⊖ إن القروض هي أداة ذات حدين، فإن استخدمت بصورة صحيحة وسليمة في العمليات الإنتاجية أدت إلى حل الكثير من المشاكل الزراعية والعكس صحيح، وهو ما يستدعي أن تقوم المؤسسات الإرشادية بدور فعال في إرشاد المستفيدين من القرض بكيفية استعماله جيدا.
- ⊖ الدعم هو أحد أنواع التمويل، وتقوم الدول بعمليات الدعم الموجه للقطاع الزراعي بغية تطوير هذا القطاع، وتمكين المستهلكين من الحصول على المنتجات الزراعية بأسعار معقولة، ويكون ذلك في أغلب الحالات بالاعتماد على نوعين من أشكال الدعم: الأول يتمثل في دعم أسعار المنتجات النهائية، أي دعم الأسعار عند دعم الاستهلاك، والثاني دعم أسعار مدخلات الإنتاج أي دعم الإنتاج.
- ⊖ إن سلسلة القيمة وبصفتها أداة تحليلية، يمكنها أن تعطي نظرة دقيقة لأداء العناصر المكونة لها والمساعدة على تحديد مختلف العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية أو في تقليلها. كما يمكن استخدام خرائط السلاسل لفهم مشاكل اقتصادية معينة تحول دون تحقيق التنمية الزراعية المستدام، مثل سوء مكافأة عاملين معينين أو ما يظهر من عدم المساواة في توزيع الأرباح والفوائد على مختلف الجهات الفاعلة في السلسلة.
- ⊖ من الضروري عند صياغة إستراتيجية للتمويل الزراعي النظر لجميع مراحل سلسلة القيمة وتقييمها حتى يتسنى معرفة الحلقة الأضعف فيها، لأنه كلما ازدادت قوة الحلقات أصبح تدفق المنتجات والخدمات ضمن السلسلة أكثر أمانا.

الفصل الثاني

الدعم الزراعي والضوابط الدولية لتحرير تجارة
المنتجات الزراعية

مقدمة الفصل الثاني:

لقد كان للزراعة تاريخ صعب في تعاقب جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بحيث لم تشملها ضوابط الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة - GATT - على التجارة إلا عند عقد جولة أورغواي في عام 1994. فحتى ذلك الحين كانت الزراعة تخضع لعدد من الاستثناءات من قواعد الجات، وكان أعضاء الجات خاصة منهم الأعضاء الذين تمكنهم مواردهم المالية من ذلك يستخدمون هذه الاستثناءات لمنح إعانات الصادرات ولفرض قيود كمية على الواردات ترافقا مع سياساتهم المحلية للدعم الزراعي مما أدى إلى حالة فوضى في الأسواق الغذائية العالمية، وهي الحالة التي سعت بعد ذلك المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، بدءا بجولة أورغواي، إلى معالجتها. فقد حدد إعلان بونتا دل إستي، الذي أطلقت من خلاله الجولة في عام 1986، جدول أعمال يرمي إلى خفض حواجز الواردات والحد من الإعانات التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على التجارة الزراعية. وتمخض عن إدراج تلك الفئة الأخيرة إدخال مجموعة متنوعة من تدابير الدعم المحلية في الصورة، ولكن ممانعة بعض البلدان في تقديم تنازلات عامة أدت إلى تأخير الاتفاق الخاص بالزراعة الذي تم التوصل إليه في نهاية المطاف في جولة أورغواي المنتهية، ولكن حتى هذا الاتفاق مازال يسمح باستخدام مستويات كبيرة من الإعانات المحلية والتصديرية.

وتضمن أيضا اتفاق جولة أورغواي بشأن الزراعة التزاما بمعاودة المبادرة إلى إجراء مفاوضات من أجل تحقيق مزيد من التخفيضات في الحماية الزراعية وفي الدعم الذي يشوه التجارة، ونتيجة لذلك أبقى على الزراعة كمكون محوري من مكونات الجولات التي عقبتها.

نستعرض من خلال هذا الفصل، أطراف الصراع والتفاوض حول دعم المنتجات الزراعية. و نتطرق لأهم الأحداث التي قادت إلى الاتفاق بشأن الزراعة، لنبين أحكام الاتفاق بشأن الزراعة المدرجة ضمن قوانين المنظمة العالمية للتجارة وتطور الضوابط التي تحكم الدعم الزراعي في المؤتمرات التي عقبت جولة أورغواي 1994 باعتباره النقطة الحساسة التي كانت محور الجدل والصراع بين الدول المتفاوضة ونبين موقف الدول النامية أمام الدول المتقدمة .

المبحث الأول

أطراف التفاوض والصراع حول دعم المنتجات الزراعية

تولي جميع الدول التي لها اهتمام بالزراعة والمزارعين، أهمية خاصة للدعم الزراعي سواء تعلق الأمر بدعم أسعار المنتجات الزراعية، أو بمدخيل المزارعين، وتتفاوت درجة هذا الاهتمام من دولة لأخرى نتيجة لأسباب مختلفة أهمها وزن القطاع الزراعي داخل اقتصاد كل دولة.

بصورة عامة، تسيطر البلدان الصناعية على التجارة في المنتجات الزراعية، حيث لا ينتمي إلى البلدان النامية، من بين البلدان العشرة الأولى المصدرة للسلع الزراعية، إلا البرازيل. أما البلدان التسعة الأخرى فهي بلدان صناعية تنتمي ستة منها إلى الاتحاد الأوروبي. وبنفس القدر فإن كل البلدان الرئيسية المستوردة للسلع الزراعية هي أيضا بلدان صناعية.

تبعا لذلك يبدو واضحا أن معظم التجارة في المنتجات الزراعية تتم بين بلدان صناعية، حيث يتم جزء رئيسي منها داخل الاتحاد الأوروبي وذلك بحوالي خمس التجارة الزراعية العالمية،

وترجع أهمية القطاع الزراعي في الدول الصناعية إلى الدعم الكبير الذي يحظى به هذا القطاع، وإلى جانب ذلك فإن أهمية الزراعة تعود لكونها تستوعب قطاعا عريضا من الطبقة العاملة، وبالتالي فاتخاذ أي قرار بشأنها من قبل السياسيين قد يؤدي إلى المساس بهذه الطبقة الواسعة من اليد العاملة، لذلك حرصت العديد من الدول على حماية القطاع الزراعي من خلال مجموعة من البرامج المحلية لتقديم الدعم للقطاع الزراعي .

ومن الواضح أن عدم إكمال الجولات السابقة لجولة أورغواي أنها لم تستطع إحراز أي تقدم في مجال تحرير تجارة المنتجات الزراعية، حيث أنه ولمدة سنة كاملة لم يتم تحقيق تحرير التجارة إلا في المنتجات الصناعية فقط. إلا أنه في عام 1987 شرع في التفاوض بشأن قطاع الزراعة وظهرت أثناء المفاوضات أربعة مواقف رئيسية تشمل الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، مجموعة كيرنز، وموقف الدول الاسكندنافية واليابان.

المطلب الأول: السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة والحماية المركزة

اعتبر الموقف الأوروبي دائما الأكثر حساسية عن غيره، حيث وجدت بعض الاختلافات في وجهات النظر في مسيرة المجموعة الأوروبية. ففرنسا اتخذت موقفا متشددا في مجال دعم منتجاتها الزراعية وعدم إلغائها، كونها تواجه ضغوطا داخلية من قبل المزارعين الذين يطالبون بعدم تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بدعم الصادرات من الحبوب، ويؤيد فرنسا في موقفها كل من اسبانيا وبلجيكا وإيرلندا، في انه

يجب اتخاذ إجراءات مماثلة في مواجهة الصادرات الأمريكية ، بينما نجد كل من بريطانيا وألمانيا تسعى لحل يرضي جميع الأطراف عن طريق التفاوض بشأن قطاع الزراعة¹.

الفرع الأول: السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة

إن ظهور السياسة الزراعية المشتركة كان بشكل بطيء بسبب معارضة تقليدية لتغيير السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي حيث أنها نشأت منذ أكثر من خمسون سنة، إذ ترجع فكرة تأسيسها إلى الخمسينيات من القرن الماضي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث كان موضوع الأمن الغذائي من أهم المواضيع في تلك الفترة لأن الحرب ألحقت الضرر بالمجتمعات الأوروبية لسنوات وشلت القطاع الزراعي مما أدى إلى عدم ضمان إمدادات المؤن الغذائية، وفي تلك الفترة كانت مقدرة أوروبا على إنتاج حاجياتها الغذائية من أهم أولوياتها لذلك عكست السياسات الزراعية العامة في بداياتها الحاجة لتحقيق وزيادة الإنتاج الغذائي فتحررت بذلك وفق ثلاث اتجاهات²:

1. اعتماد دعم الدخل بشكل متزايد على دفعات مباشرة مع تركيز أقل على تدخلات السوق.
 2. انفتاح الزراعة الأوروبية على المنافسة الخارجية أكثر من الماضي على الرغم من أن بعض أشكال الحماية لبعض المنتجات بقيت مرتفعة نوعاً ما .
 3. دعم المزرعة الأوروبية كونه أكثر اعتماداً على التوافق مع الطلب الاجتماعي الحديث المتعلق بالتنوع والأمن الغذائي والمخاوف البيئية.
- وتتمثل السياسة الزراعية المشتركة في جملة من الإجراءات تتضمنها لوائحها مقرراتها وتنظيماتها، فإلى جانب أشكال الدعم المختلفة للإنتاج والتصدير والإجراءات الحمائية للسوق الأوروبية من الواردات الزراعية المنافسة، تضمنت هذه السياسة طائفة من الإجراءات الاجتماعية والهيكلية الهادفة إلى عصنة القطاع الزراعي .

ظهر هذا النمط من السياسات الزراعية في الاتحاد الأوروبي بعد أن اتفقت ست دول في روما سنة 1957 على إنشاء سوق أوروبية مشتركة تتعاون فيما بينها اقتصادياً* ، انضم إليها في مطلع السبعينات ثلاث دول أخرى وفي عقد الثمانينات أصبح عددها اثنتي عشرة دولة. وقبل بداية تطبيق السياسة الزراعية المشتركة على مستوى الأقطار الأوروبية الموقعة على اتفاقية روما ، قدر عدد العاملين بالزراعة فيها بنحو 15 مليون نسمة ، ويمثل هذا العدد نحو 20 % من القوة العاملة في

¹ نيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، داربي مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ط3، ص: 109.

² Colette alsaraz. L'Europe, *la politique agricole commune et le monde*. les notes d'analyse du CIHEAM N°65. Avril 2012. P: 02.

* اقترح ما يسمى بتقرير "سيالك" على وزراء خارجية الدول الستة الأصلية في الاتحاد وهي: فرنسا، ألمانيا الغربية ، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، بوكسمبورغ، وتم بذلك منح معاملة خاصة للزراعة.

تلك الدول. كما قدر عدد المزارع التي تضمها تلك الأقطار بنحو 5.6 مليون مزرعة معظمها ذات مساحات صغيرة متباعدة جغرافياً، وحسبت المداخل الزراعية بنحو نصف مثيلاتها في القطاعات الأخرى.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الزراعية المشتركة

حددت المادة 39 من اتفاقية روما خمسة أهداف أساسية للسياسة الزراعية المشتركة هي:¹

1. زيادة الإنتاج الزراعي بتشجيع التقدم التقني والاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج ولاسيما العمالة.
2. ضمان مستوى مقبول من المعيشة للعاملين في القطاع الزراعي بزيادة دخل الفرد.
3. ضمان استقرار السوق.
4. ضمان استمرار إمدادات كافية من الغذاء.
5. ضمان وصول إمدادات الغذاء إلى المستهلك بأسعار معقولة.

وفي مؤتمر ستريزا STRESSA عام 1958 وضع الأساس لإنشاء السياسات الزراعية العامة حيث أكد الوزراء أهمية الاستقرار الاجتماعي للمزارعين وتم الاقرار بشكل جماعي بأن المزرعة العائلية هي الأداة لتحقيق هذا الاستقرار وتم تبرير المعاملة الخاصة للنشاط الزراعي بالأسباب التالية:²

- أ. ينتج المزارع السلع الأساسية لحياة الأفراد.
- ب. يساهم المزارع في الاستقرار الاجتماعي من خلال عمله المتعب وبناء المجتمع الريفي .
- ج. يتعرض المزارع لتقلب الظروف المناخية أثناء الانتاج.
- د. الفوارق الإقليمية التي يجب على المجتمع أن يتجاوزها.
- هـ. تطور إصلاحات السياسات الزراعية العامة

تعود الحاجة إلى الإصلاح الزراعي إلى التحديات الجديدة التي نتجت عن انفتاح السوق الأوروبية للتجارة الدولية وبسبب التغيرات المناخية أيضاً، وتطلعات المواطنين الأوروبيين إلى حماية البيئة وكذلك إلى نوعية الأغذية.

اقترحت ثلاث مراحل لتحقيق السياسة الزراعية المشتركة، ففي المرحلة الأولى منها تم وضع السياسات الزراعية والاتفاق عليها في غضون 03 سنوات. وتم في المرحلة الثانية تطبيق السياسات التي كان تبنيها تدريجياً في غضون 09 سنوات حتى عام 1969، وأما المرحلة الثالثة فهي التطبيق الكامل للسياسة في سوق موحدة ابتداء من عام 1970. ويعد التدرج الزمني من أهم ميزات تنفيذ السياسة الزراعية المشتركة حيث استطاع أعضاء السوق تحقيق أهم أهداف السياسة السعرية، وهو السعر الموحد للسلع الزراعية داخل المجموعة، وذلك في سنة 1967، قبل عامين من الموعد المحدد.

هذه الإصلاحات هدفت من خلال اقتراحات المفوضية الزراعية الأوروبية أن تجد حلاً لمشاكل رئيسة هي:

¹ La Politique Agricole Commune. La PAC : Une déjà longue histoire. Les dossier de la PAC. Novembre 1997.

² محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي، مذكرة سياسات رقم 18، المركز الوطني للسياسات الزراعية، منظمة الزراعة والأغذية العالمية، سوريا، 2006.

- الفوائض الكبيرة للإنتاج، حيث كان المزارعون ينتجون أكثر من طاقة السوق على التصريف مما أدى إلى عدم وجود قنوات للتصريف.
 - انخفاض نمو الدخل في القطاع الزراعي مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، بالموازاة مع زيادة الانفاق على الزراعة بشكل كبير.
 - عدم كفاءة المزارع الأوروبية لإنتاج الغذاء بما يتوافق مع متطلبات الأسواق العالمية والقدرة على المنافسة، مما يتطلب سياسات تدخل للدولة تكون أكثر مرونة.
 - التدهور الريفي ونقص حماية البيئة مما يقلل القدرة من الإنتاج في المناطق الريفية، وذلك ما يستوجب تدخل الدولة بسياسات تنمية ريفية.
- وفي عام 1972 حدث التغيير عندما تم إدخال إصلاحات هيكلية هدفت إلى تحديث الزراعة الأوروبية، لكن مشكلة فائض الانتاج استمرت حيث لم يكن هناك توازن بين العرض والطلب على المنتجات الغذائية، وكنتيجة لذلك ظهرت أزمة النموذج المرتبط في الثمانينات وتجلت في النقاط الآتية:
- استمرار فوائض الانتاج، بل وتزايدها مقابل تناقص حاد في الطلب بسبب أزمة النفط الثانية والكساد العالمي سنة 1979، مما أدى إلى تراكم المخزون بشكل ضخم استدعى الصحف العالمية لأن تكتب عن جبال الزبدة واللحوم وبحيرات الخمور.
 - تزايد الإنفاق على الدعم الزراعي حيث انفق عليه 70% من ميزانية الاتحاد.
 - تعرض الزراعة الأوروبية للنقد بسبب تأثيرها السلبي على البيئة لاستخدامها المفرط للمبيدات والأسمدة.
 - التشوهات التجارية التي أحدثتها المنتجات الزراعية الأوروبية بسبب تضمين أسعارها للدعم الممنوح من طرف الدولة مما أحدث نزاعات تجارية بين القوى الاقتصادية المسيطرة على اسواق المنتجات الزراعية.
- في عام 1983 اقترحت المفوضية الزراعية الأوروبية إصلاحا جوهريا، وكنتيجة للاقتراح المقدم تم تأسيس كوتا الحليب ثم نشر الورقة الخضراء عام 1985 وهي مجموعة من الآراء حول السياسات الزراعية العامة تهدف لإنهاء المشكلة المستمرة في فوائض الانتاج من خلال العمل على توازن العرض والطلب عن طريق ضبط الآليات الخاصة بالسياسات الزراعية دون الحاجة للدعم، وتحليل الحلول البديلة لمستقبل السياسات الزراعية باعتبار الزراعة أيضا موردا خاما مهما للصناعة.
- هذا إضافة إلى التأكيد على الدور الجوهري للزراعة في صيانة البيئة وأنه على المزارعين الاهتمام أكثر بذلك.
- وكنتيجة للورقة الخضراء وافق المجلس الزراعي الأوروبي على مجموعة من الإصلاحات تتضمن توجيه الإنفاق الزراعي الأوروبي الذي خفض النسبة الممكن إنفاقها على السياسات الزراعية كجزء من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: إصلاح "ماك شاري" للسياسات الزراعية الأوروبية 1992

تحت إشراف المفوض الزراعي ماك شاري عام 1992، تبنى الاتحاد الأوروبي سلسلة من الإصلاحات كمحاولة لتخفيض الأسعار الزراعية وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الداخلية والعالمية، كما هيأت هذه الإصلاحات للعمل من أجل اتفاقية الزراعة في جولة الأورغواي من خلال العمل على تحقيق مجموعة من الأهداف هي:¹

1. ضمان تنافسية الزراعة الأوروبية على الساحة الدولية، من خلال الاقتراب من الأسعار العالمية.
2. استرجاع أفساط من السوق الأوروبية خاصة في مجال الأعلاف الحيوانية المنتجة انطلاقاً من الحبوب الأوروبية.
3. التحكم في الإنفاق على السياسة الزراعية المشتركة والتقليل من الفوارق في توزيع الدعم الزراعي بين البلدان.

4. إعادة توجيه المخطط الزراعي العام بما يتلاءم والبيئة، المحيط وتهيئة الأقاليم.

تعتبر إصلاحات ماك شاري بمثابة حل وسط بين الرغبة في تحرير تجارة المنتجات الزراعية وفقاً للأسس التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية والدول المصدرة للحبوب والتي تبلورت في اقتراح دنكيل، وبين حرص الجماعة الأوروبية على الحفاظ على الملامح الأساسية للسياسة الزراعية المشتركة.

تضمنت هذه الإصلاحات تقديم دعم الانتاج المحلي في صورة إعانات نقدية لتعويض المنتجين عن انخفاض الأسعار نتيجة خفض التعريف والقيود الكمية؛ أي الاعتماد على السياسة الاتفاقية بدلا من السياسة السعرية في الحفاظ على دخول المنتجين الزراعيين، وهو ما يجنب تشويه الأسواق داخليا ويزيد من إمكانية نفاذ منتجات الدول الأخرى لأسواق دول الجماعة الأوروبية، مما يعني استمرار تشويه الأسعار عالميا.

إن خطة ماك شاري اعتمدت على انخفاض مرونة الطلب السعرية داخل أسواق أوروبا؛ فخفض أسعار المنتجات الزراعية داخليا لن يزيد الطلب كثيرا على صادرات الدول الأخرى، أما خفض أسعار صادراتها عالميا سوف يمكنها من النفاذ إلى أسواق الدول النامية المستوردة للغذاء والاستيلاء على نصيب الدول النامية المصدرة للمنتجات الزراعية، علاوة على الحد من توسع تجارة المنتجات الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام 1992 وللمحد من شدة الخلافات بين قطبي النزاع عقد اجتماع بليز هاوس للوصول إلى بعض التوفيقات فيما يتعلق باقتراح دنكيل المعبر عن التوجهات الأمريكية وخطة ماك شاري التي طرحتها الجماعة الأوروبية.²

¹ عزالدين بن تركي، مرجع سابق، ص ص: 105، 104.

² محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 62.

وقد أقرت المفوضية الأوروبية إنشاء صندوق لتمويل السياسة الزراعية وتقديم الدعم لسياسات الإصلاح الهيكلي وتمويل الخدمات التسويقية مثل وسائل التخزين والتعبئة وغيرها وكل الخدمات الأخرى عبر الهيكل التسويقي. ويسمى هذا الصندوق "صندوق التوجيه والضمان الزراعي"¹، إذ يتم تمويل هذا الصندوق من حصيلة نظام الرسوم على الواردات الزراعية من خارج دول السوق إضافة إلى الاشتراكات المالية التي تدفعها الدول الأعضاء.²

ومع الصعوبات الكثيرة والانتقادات الحادة لمسار تطبيق السياسة الزراعية المشتركة، فقد تم تحقيق الكثير من إنجازات التكامل، منها:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من معظم السلع الغذائية ومنها الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان.
- تحقيق درجة عالية من التخصص في الإنتاج وفقا للمزايا النسبية وتقسيم العمل.
- التنسيق والتعاون في مجالات البحث العلمي والتطور التقني.
- إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء واستبدالها بتعرفة جمركية موحدة في التعامل مع العالم الخارجي.
- استطاعت دول السوق الأوروبية المشتركة عن طريق صندوق التوجيه والضمان الزراعي تحديث الزراعة وتجميعها في وحدات إنتاجية كبيرة.
- أصبحت دول السوق الأوروبية المشتركة مفاوضا رئيسا في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضات الجات التي تتركز محادثاتها على تخفيض دعم المنتجات الزراعية وتأمين حرية التجارة الدولية بالسلع الزراعية.

المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية بين سياسة الدعم و حماية المداخل

الزراعية

كان للولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا في التجارة الزراعية العالمية باعتبارها من الدول التي تحتل مكانة كبيرة في تصدير واستيراد الغذاء، لهذا احتلت مكانة هامة في مفاوضات الزراعة في جولة أورغواي والجولات السابقة للمفاوضات، وهو ما أدى إلى التعثر في الوصول إلى اتفاق الزراعة، حيث مارست ضغوطها في جولة كيندي من اجل الحفاظ على أسواق صادراتها الزراعية ومواجهة القيود التجارية التي تفرضها دول المجموعة الأوروبية .

ويمثل الإمام بالفرق بين طريقة تناول موضوع الزراعة وموضوع التجارة في الصناعات ضمن اتفاقيات الجات عنصرا رئيسيا في فهم الدور الخاص بالزراعة في الجات، ولا بد لذلك من استيعاب مناخ السياسات الزراعية لكل بلد.

¹ FEOGA : Fond Européen d'Orientation et de Garantie Agricole.

² Thierry Madies. *La PAC : Description, fonctionnement et effet*. Fribourg. 29 juillet 2008. P : 10.

الفرع الأول: أهمية التجارة في المنتجات الزراعية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي منذ سنوات طويلة أول الدول المصدرة والمستوردة للغذاء والمنتجات الزراعية، ومن بين أول الداعمة للزراعة. فبالرغم أن الزراعة في الولايات المتحدة لا تشغل سوى 1.7% من القوى العاملة، وهي تحتل 0.9% من الناتج الوطني الخام، إلا أن الصادرات الزراعية تلعب دورا مهما في اقتصادها¹؛ فالحكومة الأمريكية تدرك منذ زمن بعيد المنافع التي يجلبها الاقتصاد الأمريكي من تجارة المنتجات الزراعية، فقد شهدت العديد من الأحداث التي برهنت أن الزراعة في قلب المصير الأمريكي وليس أدل على ذلك من أن حرب الاستقلال سنة 1770 كانت بسبب رفض دفع الحقوق على زراعة الشاي للخزينة الأمريكية، كما أن الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1864) كان من أهم مواضعها زراعة القطن، وفي سنة 1862 صادق الرئيس الأمريكي A. lincoln على قانون Morill والذي بموجبه تقوم الإدارة الفدرالية بمنح الولايات المتحدة الأمريكية قطع أراضي كبيرة المساحة بما يكفي لبناء جامعات شرط أن تضم بين مرافقها كليات ومراكز أبحاث في المجال الزراعي، وهكذا وخلال سنوات أعقبت إصدار هذا القرار تم إنشاء حوالي خمسون معهدا متخصصا في الزراعة، حيث صيغت أهم القوانين الزراعية والتي بلغت العشرين قانونا تضمنتها البرامج الزراعية تتجدد كل خمس سنوات، وتعتبر هذه البرامج القاعدة التي قامت على أساسها الزراعة الأمريكية.

كان الرئيس الأمريكي F. Roosevelt أول من انتهج سياسة زراعية متكاملة في سياق سياسته الاقتصادية الجديدة New Deal، والتي أطلق عليها Agriculture Adjustment Act (A.A.A)، أي سياسة الإصلاح الزراعي، وكان ذلك عام 1933. وهدفت تلك السياسة إلى إعادة التوازن للأسعار الزراعية بما يحفظ لها قدرتها التبادلية كما كانت قبل فترة الكساد العظيم.²

وعلى مستوى التجارة العالمية، وخلافا لعديد الدول، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية مبكرا برامج دعم قوية لمساندة تجارة السلع الزراعية على الصعيد العالمي، فقد تمت المصادقة على القانون Public Law 480، سنة 1954، وهو قانون يعتمد مبدأ إعادة تنمية ومساعدة التجارة والزراعة، حيث يسمح هذا القانون لبعض البلدان النامية بشراء السلع الأمريكية، كالقمح مثلا، دون أن تكون هذه الدول ملزمة بسداد الصفقات بالدولار الأمريكي. وإنما يتعين عليها الدفع بواسطة عملاتها الوطنية. وتدخل هذه الموارد من العملات المختلفة في تشكيل صندوق خاص بالمعاملات الثقافية، أو لتمويل بعض البعثات العلمية أو لأغراض أخرى ذات صلة بالعلاقات التجارية البينية بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه البلدان.

الفرع الثاني: تطور مضامين السياسة الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية

¹ Sophie devienne, agriculture et politiques agricoles aux états-unis, politique agricole américaine, académie d'agriculture de France, séance du 12 mars 2008.

² عز الدين بن تربي، مرجع سابق، ص: 124.

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية السياسة التدخلية في الاقتصاد عموماً منذ أزمة الكساد العظيم 1929، وسعت إلى رفع الإنتاج الزراعي علمياً وتقنياً ورفع العوائد الزراعية، وحافظت على الأسعار وتوفير الإعانات لوقود الجرارات والأسمدة، كما وفرت إعانات لتدعيم المزارع الصغيرة لتتضامن مع في مزارع كبيرة، وتحسين الأبنية والبيوت الزراعية، وحددت إنتاج المحاصيل الزراعية بوضع قيود على المساحات المزروعة. حيث عملت الحكومات المتتالية منذ عام 1933 على دعم أسعار المحاصيل الزراعية وبشكل عام فقد كان المزارعون مدعومين من خلال ما يسمى دفعات العجز ولم يكن التصدير ممكناً من دون ذلك الدعم؛ فاعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية برامج زراعية تمنح من خلالها اعتمادات مسبقة لدعم أسعار المحاصيل الزراعية Loan rate ، وهي اعتمادات يمكن للمزارعين تسديدها عينياً في حالة ما إذا كان السعر السائد في السوق أقل من سعر الدعم.

وفي الستينات تم تخفيض الأسعار المدعومة ورافقت ذلك زيادة كبيرة في نسب حجم المدفوعات المباشرة للمزارعين. ومع بداية السبعينات أقر البرنامج الجديد مبدأ منح المساعدات المباشرة للمحاصيل الكبرى خاصة الحبوب، حيث يمنح للمزارعين مبالغ المساعدات والتي تمثل الفرق بين السعر المستهدف TATGET PRICE وسعر السوق. كما أقر هذا البرنامج منحاً على التخزين بهدف ضبط السوق على حساب التغيرات الحاصلة في أسعار المنتجات ، كما أضافت الإدارة الأمريكية لهتين الآليتين للدعم إجراءات تقييد العرض الزراعي من خلال توقيف جزء من المساحات الزراعية عن النشاط الإنتاجي.

أما برنامج 1985 فقد أدرج مبدأ الفصل بين الدعم الممنوح للمزارعين وقرارات الإنتاج، بحيث يتم تحديد قيمة الدعم استناداً إلى معدل معروف مسبقاً للمزارعين وليس على أساس الكمية المنتجة للسنة الجارية. فيما حدد برنامج 1990 وتميز عن سابقه لكونه اعتمد أساس حساب قيمة المساعدات المباشرة على قاعدة مساحة محددة عن كل مزرعة بالنسبة لمنتجات بعينها والتي تحظى بالدعم الحكومي خاصة الحبوب ، القطن ، الأرز والنباتات الزيتية .

لقد حافظ قانون عام 1985 وقانون 1990 على الجمع بين دعم الأسعار، التحكم بالإنتاج و مدفوعات عجز الدخل، ومع ذلك فقد تم إدخال بعض التعديلات عليها مثل تخفيض دعم الأسعار وزيادة مرونة التخطيط. وزادت تلك التعديلات من توجه المزارعين نحو السوق وطورت فرص تصدير المنتجات الزراعية.

خلال مرحلة التسعينيات وخاصة بعد جولة أوروغواي ، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض مزيد من الانضباط على سياستها الزراعية حتى تتوافق مع لوائح وأحكام منظمة التجارة العالمية ، ففي سنة 1996 أزال القانون الاتحادي لتطوير وإصلاح الزراعة (FAIR) الارتباط بين مدفوعات دعم الدخل والأسعار الزراعية من خلال تأمين سبع دفعات سنوية ثابتة ولكنها متناقصة سميت باسم مدفوعات عقود مرونة الإنتاج، حيث يستلم المزارعون مدفوعات الحكومة المستقلة بشكل كبير عن الأسعار وهذا يعكس ما كان سائداً في الماضي بينما كانت " مدفوعات العجز " مرتبطة بشكل كبير مع أسعار المنتجات الزراعية

وبمعدلات الأسعار ومع توزيع الأرض على مختلف المحاصيل. ونتيجة لذلك اعتمد المزارعون بشكل متزايد على إشارات السوق كمرشد في اتخاذ قرارات الإنتاج ومن ناحية أخرى فقد تعرض دخل المزارعين لمزيد من المخاطر حيث كانت المدفوعات ثابتة وغير مرتبطة بأسعار السوق، مما اضطر الكونغرس الأمريكي للتدخل بالمصادقة على للمصادقة على نفقات دعم دخول المزارعين.

تمت في أبريل 2002 المصادقة على قانون "الأمن الزراعي والاستثمار الريفي" من أجل أن ينظم البرامج الاتحادية للزراعة خلال الفترة 2002-2007، كما يعدل برنامج المدفوعات الزراعية ويقدم برنامج المدفوعات المقابلة لدعم الدخل ويوسع برامج الحفاظ على الأرض الزراعية ويؤكد على تبني الممارسات الزراعية "صديقة البيئة"، ويحسن قواعد الحصول على القروض ليزيد قدرة المزارعين على الحصول على مساعدات التمويل ويحافظ على قدرة المهاجرين الشرعيين على الحصول على البطاقة التموينية*؛ وقد تضمن هذا البرنامج أشكال الدعم السابقة وفق ثلاث مراحل هي:¹

أ. الإبقاء على نظام الدعم التسويقي **Marketing Loan** وخاصة بالنسبة للحبوب والمحاصيل الزيتية.
ب. الإبقاء على التسديدات المباشرة والمقررة في قانون 1996 والتي كانت تشمل الحبوب والقطن وأصبحت بموجب القانون الجديد تشمل المحاصيل الزيتية، أما قاعدة منح هذه التسديدات فتقوم على مساحة زراعية محددة تاريخياً والتي قد يتغير تقديرها بحسب مستوى المردودية والحاجة للتوسع.
ج. المساعدات التعاقدية الدورية والتي تعتمد السعر الهدف كمقياس لتقديم المساعدات إذا قل السعر الحقيقي على أساس السعر السائد في السوق وحجم المساعدات المباشرة.

من جهة أخرى، تم التأكيد في هذا القانون على مبدأ وضع سقف الدعم حيث تصل المساعدات المباشرة القصوى التي تقدم لكل مزارع إلى 36 ألف دولار سنوياً، كما نص هذا القانون على:²

- إقامة نظام تسديدات تعاقدية دورية لصالح منتج الحليب.
- إقرار زيادات معتبرة في النفقات لصالح الإجراءات البيئية الزراعية. والهدف من ذلك هو المحافظة على الموارد الطبيعية المهددة بالاندثار بسبب الاستغلال المتواصل والمكثف لها.

إن هذا القانون وعلى الرغم من التعديلات التي أدخلت عليه، ظل يواجه انتقادات حادة من طرف أعضاء كثيرين في المنظمة العالمية للتجارة، وذلك ما ظهر فعلاً من خلال مختلف المؤتمرات الوزارية التي عقبت تأسيس منظمة التجارة العالمية خاصة مؤتمر الدوحة 2001، ومؤتمر كانكون 2003.

* يهدف نظام البطاقة التموينية إلى توفير الدعم للفقراء لشراء المواد الغذائية.

¹ عزالدين بن تركي، مرجع سابق، ص: 137.

² المرجع نفسه، ص: 138.

المطلب الثالث: موقف مجموعة الكيرنز، الدول الاسكندنافية واليابان حول الدعمالزراعي

على صعيد التجارة العالمية للمنتجات الزراعية، تعتبر مجموعة دول الكيرنز أقل الدول تدخلا في دعم القطاع الزراعي.¹ هذه المجموعة أنشئت في كيرنز بأستراليا في 27 أوت 1986، قبل شهر من انطلاق جولة أورغواي وحضر 14 بلدا، بما في ذلك مزيج من البلدان المتقدمة (أستراليا ونيوزيلندا وكندا)، والبلدان النامية في أمريكا الجنوبية (الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وأورغواي) ودول من آسيا (اندونيسيا، ماليزيا والفيليبين وتايلاندا) ودول شرق أوروبية هنغاريا، وعضوا ليس من الجات هو جزر الفيجي.²

طلبت مجموعة كيرنز بإجراء تخفيضات في مستوى الدعم الزراعي الذي تقدمه غيرها من الدول خاصة الاتحاد الأوروبي - وهي بذلك تشبه الولايات المتحدة في موقفها-، بحيث يكون هذا التخفيض على عدة مراحل إلى غاية سنة 2000، وأن يكون دعم الصادرات مصحوبا بخفض دعم الأسعار داخليا مع العمل على تقليص الحواجز أمام واردات تلك الدول من المحاصيل والمنتجات الزراعية، وتجدر الإشارة أن المواقف التي اتخذتها المجموعة الأوروبية أدت إلى زيادة نصيبها من صادرات المحاصيل والمنتجات الزراعية خلال الفترة (1970 - 1988) من 24% إلى 36% من إجمالي الصادرات العالمية، وقد كان ذلك على حساب صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة كيرنز، التي انخفضت إلى 38% من إجمالي الصادرات العالمية من المحاصيل الزراعية.

أما الدول الاسكندنافية واليابان إضافة إلى سويسرا، فقد اتخذت موقفا متميزا نوعا ما، حيث نادى إلى تخفيض دعم الصادرات الزراعية بنسبة 30% عن مستواها عام 1986، وذلك خلال فترة عشرة سنوات، باعتباره سوف يؤدي إلى خفض الفجوة بين الأسعار المحلية والعالمية، كذلك عرض المقترح الياباني دعم فكرة المقياس الكلي للدعم.³

غير أنه مع تباين المواقف واحتدام الخلافات خاصة بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لم تؤدي الاجتماعات إلى أي اتفاق وبقيت المفاوضات مفتوحة إلى أن جاء اجتماع مراجعة نصف المدة الذي انعقد على المستوى الوزاري في مدينة مونتريال الكندية من 05 إلى 08 ديسمبر 1988، باقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية كحل سريع للاقتراح الصفري الذي تم تقديمه من قبل في مجال الزراعة، إلى جانب رفض أي مقترح آخر من شأنه أن يعيق الوصول إلى هذا الاختيار، بالرغم من حضور جميع الدول الأعضاء، إلا أن الخلافات بقيت مستمرة بين الدول نتيجة لتمسك الولايات المتحدة الأمريكية بموقفها، في

¹ Philippe verhille, Les échanges internationaux, Ellipes, Paris, 1994, p : 113.

² www.cairnesgroup.org/pages/wto_negociations.aspx

³ طواهر محمد تهايمي، عبيرات مقدم، موقع الزراعة العالمية في إطار جولة أورغواي والاتفاق المتوصل إليه في الجوانب الزراعية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2002، ص: 143.

حين قدمت المجموعة الأوروبية مقترحا يقضي بتجميد مستويات الدعم وتخفيضها بصفة تدريجية بنسب قليلة. مما أدى إلى عقد اجتماع آخر في أبريل 1989 بجنيف، بغية التوصل إلى صيغة يتفق بشأنها الجميع، وتتلخص مقترحات مختلف الأطراف في الجدول الآتي:

جدول رقم (2-1): المقترحات الرسمية لدول التفاوض بشأن الزراعة سنة 1990

مجال التخفيضات	مقترح الو.م.أ	مقترح دول السوق الأوروبية المشتركة	مقترح اليابان	مقترح هيلستروم (السويد)*
الدعم الداخلي	75% (2000-90)	30% (96-86)	30% (96-86)	30% (95-90)
قيود الاستيراد	75% (2000-90)	تقديم مشروط للتعريفات، ولا تعهد منفصل للسماح بإعادة التوازن	لا فتح لأسواق الأرز	30% (95-90) % 05 نفاذ إجباري كحد أدنى
دعم الصادرات	90% (2000-90)	لا توجد تنازلات	إلغاء شكلي	30% (1995-90)

المصدر: عبيرات مقدم، "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2002، ص: 109.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية متحمسة لإعطاء دفعة اكبر لتحرير التجارة الزراعية، وحريصة على خفض الحمائية و الإجراءات المساندة الممنوحة للمنتجين في دول المجموعة الأوروبية. أما دول المجموعة الأوروبية كانت أقل تقبلا لإجراءات تحرير واسعة النطاق، لكنها كانت حريصة على التوصل إلى تسوية عملية يمكن تضمينها في اتفاقية الجات بغرض تقليل الاحتكاكات التجارية المستقبلية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحد الأدنى. وقد عارضت دول المجموعة الأوروبية بشدة الإصلاحات الشاملة وسعت للتفاوض على تنازلات تتناول السلع منفردة.

وفيما يخص مجموعة بلدان الكيرنز بوصفها مصدرا صافيا للسلع الغذائية بصورة عامة، فقد تقاسمت اهتماما مشتركا بقدر أكبر من حرية التجارة الزراعية، وقد أيدت هذه البلدان بقوة خفض إجراءات الحمائية المساندة في البلدان الصناعية. حيث حرصت اليابان وكوريا التين تفرض كل منهما إجراءات حمائية مشددة على القطاع الزراعي، وبخاصة على أسواق الأرز، واللتين تتواجد فيهما معارضة محلية قوية لإصلاح هذا القطاع، وبالتالي حرصتا على حماية مزارعهم من المنافسة الدولية خاصة في قطاع الأرز الذي سعيا ونالا حماية خاصة له.

لقد كانت للبلدان خارج مجموعة الكيرنز أيضا اهتمام كبير بالمفاوضات، على الرغم من أن تأثيرها على سير المفاوضات كان محدود نسبيا، حيث أبدت مجموعة من الدول النامية التي تعتبر مستوردة للغذاء قلقها من التأثيرات السلبية المحتملة لعمليات الإصلاح على فواتير وارداتها الغذائية. وقد أثمرت جهودها

* هيلستروم: وزير زراعة سويدي.

بأن اشتملت جولة أوروغواي على قرار وزاري لصالحها (مع البلدان الأقل نمواً)، يعالج بعض آليات الاستجابة للتأثيرات السلبية المحتملة.

أما بقية البلدان النامية وكذلك المجموعة السابقة فقد تطلعت إلى فرص نفاذ (وصول) أكبر لأسواق الدول الصناعية، وأيدت بذلك إصلاحات فرص النفاذ إلى الأسواق، كذلك سعت هذه البلدان للحصول على معاملة خاصة وتفضيلية، مشددة على الدور المهم والكبير الذي تلعبه الزراعة في تنميتها الاقتصادية، وبأن قواعد وضوابط الجات الجديدة يجب أن لا تعيق نمو الزراعة بفرض قيود مفرطة على السياسات الحكومية المساندة لها.

المطلب الرابع: الأحداث الرئيسية التي قادت إلى الاتفاق بشأن الزراعة

كانت الخطوة الهامة الأولى التي تبعت تدشين جولة المفاوضات الجديدة عام 1986، هي مراجعة نصف الدورة والتي تمت في مونتريال في نهاية عام 1988. ورغم مضي سنتين من المفاوضات، بقيت وجهات نظر الأطراف المشاركة في مجموعة الزراعة متباعدة كما كانت من قبل، وفشلت في الاتفاق على نص مؤقت تدور حوله المناقشات. وفي الوقت نفسه رفضت مجموعة كيرنز الموافقة على النصوص المقترحة حتى يكون هناك نص خاص بالزراعة.

وقد تم كسر الجمود في المفاوضات عند استئناف مراجعة نصف الدورة في أبريل 1989، وتوج ذلك باتفاق جنيف الذي شهد إسقاط مفاوضات الولايات المتحدة الأمريكية بخيار الصفرة للصفرة، الأمر الذي قاد إلى تبني إجراءات قصيرة المدى تضمن تجميدا للمستويات السائدة في المساندة المحلية، ودعم الصادرات والحماية الحدودية. وقد اقترحت الأطراف المفاوضة مواصلة المفاوضات من خلال السعي للتوصل إلى التزامات منفصلة في كل مجال من هذه المجالات.

غير أن الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان الأخرى أبدت ممانعة في تبني مثل هذه الطريقة، حيث عارض الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، إجراء تخفيضات معتبرة على دعم الصادرات لديه. وتواصلت المفاوضات على أمل التوصل إلى اتفاقية بحلول شهر ديسمبر لعام 1990، الذي كان الموعد الأصلي الأخير للاختتام جولة أوروغواي، إلا أن الاتحاد الأوروبي رفض النص الذي تم إعداده حينها، ومر الموعد الأخير دون التوصل إلى اتفاق، وقد استمر الأمر حتى عام 1991 ليتوصل المفاوضون أخيراً لاتفاق توافق البلدان بموجبه على تقديم تنازلات في كل واحد من المجالات الثلاثة - المذكورة سابقاً - . وقد كانت الخطوة التالية بعد الموافقة على هذا المبدأ هي تحديد مستويات معينة للتنازلات، وقد استغرق ذلك عامين آخرين من المفاوضات العسيرة.

في ديسمبر 1991 قام المدير العام للجات في ذلك الوقت بتقديم مسودة شاملة لقانون ختامي، تعرف أيضاً بمسودة دنكل على أمل تقريب الجولة من إكمال أعمالها، وقد غطت المسودة الزراعة وكذلك مجالات تفاوضية أخرى، واحتوت على أول نص مكتمل حول الزراعة، يتضمن مقترحات كمية فيما يتعلق بالتنازلات في كل واحد من المجالات الزراعية الثلاثة.

غير أن الاتحاد الأوروبي رفض المسودة بعد ثلاثة أيام من تقديمها مطالباً بإعادة التفاوض في بعض أجزائها. في المقابل كان تبني الاتحاد الأوروبي لإصلاحات السياسة الزراعية المشتركة في ماي 1992 تطوراً رئيسياً أسهم في تيسير المفاوضات، وقد قرب هذا الإصلاح كثيراً بين سياسة الاتحاد الأوروبي الزراعية والأهداف التي حددتها مقترحات دنكل. الذي كان أهم عناصر الإصلاح فيه إبدال الدفعات المباشرة للمنتجين الزراعيين محل قدر معين من إجراءات المساندة للسعر المحلي.

ورغم ذلك بقيت هناك مسألتين معلقتان في أجواء المفاوضات، فالاتحاد الأوروبي لا يزال يمانع في إجراء خفض معتبر في دعم الصادرات، كما ظل التساؤل قائماً حول ما إذا كانت الدفعات المباشرة في ظل السياسة الزراعية المشتركة الجديدة تخضع للالتزامات تخفيض إجراءات الدعم المحلي.

كانت تلك هي الخلفية التي عقد في ظلها مفاوضو الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي سلسلة من المفاوضات الثنائية التي قادت في آخر الأمر إلى اتفاقية تعرف باتفاقية بليرهاوس. وقد ركزت تلك اللقاءات على إجراء تعديلات مناسبة على مسودة دنكل، وشملت تلك التعديلات التي يتضمنها القانون الختامي ما يلي:

1. خفض حجم دعم الصادرات المسموح به إلى 21 % بدلا من 24 % التي جاءت في الاقتراح الأصلي.
2. حددت فترة الأساس التي تستخدم لحساب الحجم القاعدي الذي يبدأ منه اقتطاع دعم الصادرات، بصورة أكثر مرونة، وكان الأثر المبدئي لذلك هو رفع مستوى دعم الصادرات المسموح به.
3. استثنيت الدفعات المباشرة للمداخيل في ظل برامج خفض الإنتاج، مثل مشروع الاتحاد الأوروبي في ظل السياسة الزراعية المشتركة المعدلة، ومدفوعات تغطية العجز في الولايات المتحدة الأمريكية. من التزامات خفض إجراءات الدعم المحلية.
4. الالتزام بتقليل إجمالي الدعم المحلي للقطاع الزراعي بدلا عن الالتزامات بتقليل الدعم المحلي على أساس كل سلعة على حده.

ومن خلال اتفاق بليرهاوس تم كسر الجمود في مسار مجموعة المفاوضات الزراعية واختتمت في ديسمبر 1993 مع اختتام جولة أورغواي، التي خلصت إلى الاتفاقية الخاصة بالزراعة متضمنة في القانون الختامي الذي جسد نتائج جولة أورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وبذلك وبعد 46 عاما اقتربت التجارة الزراعية كثيراً من مناهج اتفاقيات الجات ولم تطابق مناهجها، لأن الاتفاقية لا زالت تسمح باستخدام الدعم المحلي ودعم الصادرات.

المبحث الثاني**أحكام الاتفاق بشأن الزراعة و تجارة المنتجات الزراعية**

أسفرت نتائج المباحثات حول الزراعة عن وضع إطار للإصلاح طويل الأجل للتجارة في المنتجات الزراعية يستهدف إنشاء نظاماً منصفاً للتجارة في المنتجات الزراعية ويستند إلى قوى السوق، وأنه من الضروري الشروع في عملية إصلاح من خلال التفاوض حول الالتزامات المتعلقة بالدعم والحماية من خلال وضع قواعد وأنظمة أكثر فعالية للجات، وأوضحت ديباجة اتفاق الزراعة أن الهدف منه على المدى الطويل هو إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية يتم من خلاله التوصل إلى تخفيضات تدريجية كبيرة في الدعم والحماية الزراعية تتواصل على مرفقة زمنية يتفق عليها، مما يسفر عن تصحيح الاغوجاج ومنع التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية. وذلك من خلال إطار عام يشمل مجموعة من الالتزامات تفرض على جميع الدول الأعضاء ، حيث أدرج اتفاق الزراعة في ثلاثون صفحة من الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي، ويتكون من ديباجة وواحد وعشرون مادة وخمس ملاحق. ولتنفيذ الالتزامات المفروضة فيه على الدول الأعضاء تم التوصل إلى تعهدات محددة في ثلاث مجالات هي : النفاذ إلى الأسواق، الدعم المحلي، والمنافسة في التصدير بالنسبة للمنتجات الزراعية.

المطلب الأول : تحسين النفاذ إلى الأسواق

قبل جولة أوروغواي وجدت عدة عوامل ساهمت فيما بينها في الحد من نفاذ المنتجات الزراعية للدول إلى أسواق الدول الأخرى، أي في تقييد التجارة الدولية الزراعية، وقد تمثلت هذه العوامل في وجود العديد من القيود غير التعريفية، وكذلك ارتفاع معدل التعريفية الزراعية على بعض المنتجات، بالإضافة إلى محدودية التعريفات الزراعية المربوطة.

وقد عالجت أحكام اتفاق الزراعة هذه المشكلات بهدف تحسين النفاذ إلى الأسواق من خلال:

الفرع الأول: إلغاء القيود غير التعريفية (التعرفة)

تعني التعرفة أن تستبدل القيود غير التعريفية على الواردات من منتجات معينة، بقيود تعريفية توفر حماية تجارية معادلة أو مكافئة للحماية التي كانت تقدمها القيود غير التعريفية للمنتجات المحلية المشابهة.¹ وقد التزمت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بإلغاء القيود غير التعريفية على وارداتها من المنتجات الزراعية وأن تستبدل بها تعريفية معادلة أو مكافئة، أو حصة تعريفية وذلك بموجب الحكم

¹ عادل السن، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة: الفرص والتحديات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة، الفرص والتحديات أمام الدول العربية، سوريا، 2008، ص: 151.

الوارد في المادة 02 من اتفاق الزراعة، إذ تقضي تلك الفقرة بأنه لا يجوز للبلدان الأعضاء أن تحتفظ أو تلجأ إلى أية إجراءات أو تدابير من النوع المطلوب تحويله إلى تعريفات جمركية عادية، إلا ما تم النص عليه خلافاً لذلك بالمادة 05 من اتفاق الزراعة.

ومن أمثلة الإجراءات أو التدابير التي التزمت الدول بتحويلها إلى تعريفات جمركية عادية: القيود الكمية على الواردات، والتعريفات المتغيرة على الواردات، الحدود الدنيا لأسعار الواردات، تراخيص الاستيراد، التدابير غير التعريفية التي تحتفظ بها مؤسسات التجارة المملوكة للدولة، القيود الاختيارية على الصادرات، التدابير الحدودية المماثلة بخلاف التعريفات الجمركية العادية.

الفرع الثاني: تخفيض معدلات التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية

تقضي الفقرة الأولى من المادة رقم 04 من الاتفاق بشأن الزراعة، بأن التنازلات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق على ربط التعريفات الجمركية وتخفيضها، بالإضافة إلى التعهدات الأخرى الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق الأخرى الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق. ولتنفيذ هذا الاتفاق تمت التفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، والدول الأقل نمواً.

جدول رقم (2-2): الالتزام بتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية

الأجال	الحد الأدنى للتخفيض	التخفيض الاجمالي	
2000 - 1995	15 %	36 %	الدول المتقدمة
2004 - 1995	10 %	24 %	الدول النامية
-	-	-	الدول الأقل نمواً

المصدر: الاتفاق بشأن الزراعة، أنظر الملحق المنشور على موقع منظمة التجارة العالمية،

https://www.wto.org/french/tratop_f/agric_f/ag_access_f.htm#schedule. تاريخ الزيارة: 11.02.2013.

فالدول المتقدمة تلتزم بتخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على وارداتها من المنتجات الزراعية وذلك بنسبة 36 %، على أن يتم التخفيض على أقساط سنوية متساوية على مدى 06 سنوات، أي بواقع 06 % سنوياً وعلى أن لا تقل نسبة التخفيض في كل خط تعريفي عن 15 % من معدل التعريفات.

أما الدول النامية فتلتزم بتخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على وارداتها من المنتجات الزراعية وذلك بنسبة 24 % على أن يتم التخفيض على أقساط سنوية متساوية على مدى عشر سنوات، أي بواقع 2.4 % سنوياً، وعلى أن لا تقل نسبة التخفيض في كل خط تعريفي عن 10 % من معدل التعريفات.

أما بالنسبة للدول الأقل نمواً: فإن الاتفاق لم يلزمها بإجراء أية تخفيضات في تعريفاتها الجمركية على وارداتها من المنتجات الزراعية.¹

¹ Daniel Van Der Steen et autres, L'organisation Mondiale du Commerce et L'agriculture, La souveraineté alimentaire menacé par les accords commerciaux, collectif stratégies alimentaires, Novembre 1999, p : 35.

الفرع الثالث: ربط جميع التعريفات الجمركية الزراعية

يعني مصطلح ربط التعريفات الجمركية، تحديد حد أقصى للتعريفات التي يمكن تطبيقها على المنتج الزراعي المستورد، مما يؤدي إلى تحقيق الاطمئنان والشفافية في تجارة المنتجات الزراعية، خاصة في ظل عدم وجود قيود أو حواجز غير تعريفية على تجارة هذه المنتجات. وطبقا للفقرة رقم 01 من المادة الرابعة من اتفاق الزراعة، تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بربط جميع تعريفاتها الجمركية، أي يتم ربط 100 % من هذه التعريفات، ويعني الالتزام بالربط، الالتزام بعدم زيادة هذه التعريفات عن المعدلات التي تم ربطها عليها.

هنا تجدر الإشارة أنه قبل جولة أوروغواي كانت نسبة 58% فقط من بنود التعريفات الزراعية مربوطة في الدول المتقدمة، 17 % فقط من بنود التعريفات الزراعية مربوطة في الدول النامية.¹

أما بالنسبة لتنفيذ عملية ربط التعريفات الجمركية بالنسبة للمنتجات الزراعية المفروض عليها تعريفات جمركية غير مربوطة، فقد سمح اتفاق الزراعة للدول النامية بربط تعريفاتها الزراعية عند المستويات التي تراها مناسبة وبما يحقق الحماية لمنتجاتها وإنتاجها الزراعي من المنافسة غير العادلة من الواردات من الدول الأخرى، حتى ولو كانت مستويات الربط أعلى من المستويات التي كانت مطبقة قبل جولة أوروغواي، وهو ما يسمى بالمرونة في تحديد أسقف الربط، وهنا يمكن الإشارة إلى أن ربط التعريفات الزراعية إنما يعطي الفرصة للوصول إلى مزيد من تحرير التعريفات في المفاوضات المتعلقة بالزراعة.

المطلب الثاني: تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية

تضمن اتفاق الزراعة الذي أسفرت عنه جولة أوروغواي أحكاما مفصلة وواضحة بشأن الدعم الذي يمنح للمنتجين الزراعيين، وقد وافقت الدول الأعضاء بموجب هذه الأحكام على تقديم تعهدات قانونية محددة بشأن تخفيض الدعم المحلي، تم إثباتها في جداول التنازلات التي قدمتها هذه الدول، كما حددت تلك الأحكام برامج الدعم المحلي المسموح بها، وضوابط تنفيذها بما يؤدي إلى إصلاح التجارة الدولية الزراعية.

وتجدر الإشارة أن أحكام قواعد دعم المنتجات الزراعية الواردة باتفاق الزراعة تختلف عن أحكام اتفاق الدعم والرسوم التعويضية، فاتفاق الزراعة لم يلغ دعم الإنتاج المحلي كليا، بل أوجد صيغا محددة لتخفيض هذا الدعم وبالتالي فهو يسمح بمستوى معين من الدعم للمنتجات الزراعية، بينما يحظر اتفاق الدعم أنواعا معينة من الدعم حظرا مطلقا وعلى وجه التحديد دعم التصدير.

الفرع الأول: أقسام تدابير الدعم المحلي

صنفت اتفاقية الزراعة تدابير الدعم المحلي للمنتجات الزراعية إلى قسمين، أولهما تدابير دعم لا تسبب اعوجاجا في التجارة الزراعية ويطلق عليها سياسات العلبة الخضراء، وهي تدابير لا يسري عليها

¹ أحمد جامع، مرجع سابق، ص: 321.

أي تعهد بالتخفيض، وإلى جانب هذه التدابير تدابير أخرى وردت على سبيل الحصر معفاة أيضا من التخفيض من بينها تدبير دعم يطلق عليه سياسات العلبه الزرقاء.

أما القسم الثاني، فيتمثل في تدابير دعم تسبب اعوجاجا للتجارة الدولية الزراعية، وهي التدابير التي تعرف بسياسات العلبه الصفراء.

جدول رقم (2-3): أنواع الدعم المحلي

العلبة الصفراء	العلبة الزرقاء	العلبة الخضراء
تستثنى المدفوعات المباشرة الواردة تحت برامج الإنتاج المحددة، من التزامات التخصيص إذا كانت هذه المدفوعات: تحدد على أساس المساحة أو كعائد، أو تحدد على أساس 85% أو أقل من مستوى الإنتاج، أو تحدد على أساس رقم محدد من الرؤوس في حالة الثروة الحيوانية	تمثل حالة خاصة من فئة المدفوعات المباشرة، ولا تصنف هذه الفئات تحت الفئات المستثناة في الصندوق الأخضر لكونها مدفوعات مرتبطة بمنتج معين، وتستثنى هذه المدفوعات من التخفيض كونها تقع ضمن برامج الإنتاج المحدد.	البحوث والتطوير والاستشارات والتدريب، والمدفوعات غير المرتبطة بالإنتاج، المساعدات الغذائية.

المصدر: من إعداد اباحثة بالاعتماد على https://www.wto.org/french/docs_f/legal_f/legal_f.htm#ag ، تاريخ الزيارة: 06.06.2014.

الفرع الثاني: نسب التخفيض للدعم المحلي

اتفقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية والمسبب لإحداث اعوجاج في تجارة المنتجات الزراعية، وقد تم التمييز في ذلك بين الدول المتقدمة والدول النامية والدول الأقل نموا.

فالدول المتقدمة تعهدت بتخفيض الدعم بنسبة 20% من مستوى ذلك الدعم في فترة الأساس (1986 – 1988)، على أن يتم تنفيذ هذا التخفيض خلال مدة قدرها 06 سنوات تبدأ من أول جانفي 1995، بأقساط سنوية متساوية تقارب قيمة كل منها 3.3%. أما الدول النامية، فتعهدت بتخفيض الدعم بنسبة 13.3% من مستوى الدعم في فترة الأساس، على أن تنفذ خلال مدة قدرها 10 سنوات تبدأ من أول جانفي 1995، وبأقساط متساوية تقارب قيمة كل منها 1.3%. أما الدول الأقل نموا، فلا توجد عليها تعهدات بتخفيض الدعم المحلي¹.

¹ Kofi Nove, John Staaz et autres. *Promouvoir les échanges commerciaux pour réduire la pauvreté : Les accords de l'OMC et l'agriculture en Afrique de l'ouest*. Un rapport de l'accord de coopération N °2 sur la sécurité alimentaire. MSU working paper. Michigan State University. USA. 2002. P : 19.

الفرع الثالث: آلية تنفيذ التعهدات بتخفيض تدابير الدعم المحلي

تتعهد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتخفيض جميع أنواع الدعم المحلي التي تقدمها لصالح المنتجين الزراعيين، والتي تسبب اعوجاجا في التجارة الزراعية، وبالنسب المقررة خلال مدة تنفيذ الاتفاق، باستثناء التدابير المحلية غير الخاضعة للتخفيض بموجب المعايير الواردة في الاتفاق. ويصطلح عن الحجم الإجمالي للدعم ب: قياس الدعم الكلي (AMS)*، أو مبلغ الدعم الكلي، وهو يعني مستوى الدعم السنوي محسوبا بالقيمة النقدية، الذي يقدم لأحدى المنتجات الزراعية لصالح منتجي ذلك المنتج الزراعي الأساسي، والدعم غير المرتبط بمنتجات معينة والمنتاح لصالح المنتجين الزراعيين بصفة عامة، باستثناء الدعم الذي يقدم في إطار البرامج المؤهلة للإعفاء من التخفيضات بمقتضى أحكام اتفاق الزراعة¹.

أما مجموع الحجم الإجمالي للدعم **PSE، أو المبلغ الإجمالي، فيقصد به حاصل جمع جميع أنواع الدعم المحلي المقدم لصالح المنتجين الزراعيين بما في ذلك كافة أحجام الدعم المقدم للمنتجات الزراعية الأساسية، والدعم غير المرتبط بمنتجات محددة. وطبقا لأحكام منظمة التجارة العالمية لا يجوز لأي بلد عضو، تقديم دعم لصالح المنتجين الزراعيين يفوق مستويات التعهدات المحددة والواردة بجدول هذا العضو.²

وقد اتبعت قواعد الدعم المحلي أسلوب الربط التقليدي الذي تنتهجه الجات، حيث يتم التعبير عن هذه التعهدات في جدول كل عضو وذلك بإدراج المتوسط السنوي للمبلغ الإجمالي الكلي للدعم في فترة الأساس (1986 – 1988)، ومن هذا المتوسط يتم استخراج مبلغ الدعم المربوط في السنة الأولى من فترة التنفيذ، أي مبلغ الدعم المسموح للعضو بتقديمه للمنتجين الزراعيين عن طريق إنقاص نسبة التخفيض السنوية المشار إليها سابقا. ويسمى مبلغ الدعم المسموح به، مستوى التعهد بالربط السنوي، ثم يتم بعد ذلك استخراج مبلغ الدعم المربوط في السنة الثانية من فترات التنفيذ بعد إنقاص نسبة التخفيض المقررة من مبلغ الدعم المربوط في السنة الأولى وهكذا حتى نصل إلى عام 2000، فيصبح مبلغ الدعم المربوط أي الحد المسموح للدول المتقدمة بتقديمه للمزارعين 80 % من مبلغ الدعم في سنة الأساس، وهذا هو مستوى الدعم المحلي المربوط النهائي، وحتى نصل إلى عام 2004 فيصبح مبلغ الدعم المحلي المربوط أي المسموح للدول النامية بتقديمه للمزارعين 87% مما كان عليه في سنة الأساس.

* AMS : Aggregate Measurement Of Support

¹ منظمة الأغذية والزراعة، مذكرات فنية عن السياسات التجارية في القضايا المتصلة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة، www.fao.org/3/a-j5012a.pdf تاريخ الزيارة: 04.03.2015.

** PSE : Producer Support Estimate

² منظمة الأغذية والزراعة، مذكرات فنية عن السياسات التجارية في القضايا المتصلة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة، مرجع سابق.

الفرع الرابع: تدابير الدعم المعفاة من الخضوع للتخفيض

يستثنى من التزام التخفيض، الدعم المحلي إذا كانت قيمته لا تزيد عن 05% من قيمة الإنتاج الكلي للدولة من المنتج الرئيسي، أو 05% من قيمة الإنتاج الزراعي في السنة نفسها للدول المتقدمة، وتزداد هذه النسبة إلى 10% للدول النامية، كذلك الدعم المحلي في حالة الدول النامية سواء كان دعماً مباشراً أو غير مباشر إذا كان الغرض منه تشجيع التنمية الزراعية والريفية، ويشمل ذلك الدعم الاستثمارات المتاحة لقطاع الزراعة (أي دعم غير موجه لسلعة محددة)، ودعم المدخلات الزراعية التي توفرها الدولة للمنتجين الزراعيين من ذوي الدخل المنخفضة والدعم الموجه إلى تشجيع تنوع المنتجات الزراعية عن طريق إحلال الزراعات المشروعة (المخدرات مثلاً)، كذلك الدعم الذي يعتبر غير ذي أثر يذكر على التجارة حيث يستبعد نهائياً من حساب المقياس الإجمالي للدعم AMS، بشرط أن يكون مقدماً من خلال برنامج حكومي وأن لا يتضمن دعم سعري للمنتجين ومن أهم صور هذا الدعم، الدعم المخصص للأبحاث الزراعية، ومكافحة الآفات والأمراض، وخدمات التدريب العمومي والمتخصص، والدعم المتصل بخدمات التفيتش ومراقبة تطبيق المعايير الصحية وخدمات التسويق والترويج وخدمات البنية الأساسية وبرامج تخزين الغذاء والوفاء بمتطلبات الأمن الغذائي ودعم الغذاء المقدم إلى الفئات السكانية الفقيرة، والدعم المباشر للمنتجين مع الالتزام بالشرطين المذكورين أعلاه، ودعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج والأسعار "decoupled support" ودعم التأمين الزراعي الموجه لإغاثة المنكوبين من الكوارث الطبيعية والدعم المرتبط ببرامج حماية البيئة وتستفيد من هذه الاستثناءات كافة الدول الأعضاء في المنظمة سواء المتقدمة أو النامية وكذلك الأقل نمواً¹.

المطلب الثالث: الحد من دعم الصادرات الزراعية

تخضع أنواع دعم الصادرات وفقاً لاتفاق الزراعة لمجموعة من التعهدات وهو ما نوضحه في الآتي :

الفرع الأول: أنواع الدعم الخاضعة للتخفيضات

تخضع نصوص اتفاقيات الجات 1994 الأنواع التالية من الدعم المالي للصادرات بالالتزامات

بالتخفيض:

1. تقديم الحكومات أو هيئاتها دعماً مالياً مباشراً، بما في ذلك الدعم العيني لشركة أو صناعة أو منتجي أحد المنتجات الزراعية، أو تعاونيات أو جمعيات أخرى من جمعيات هؤلاء المنتجين، أو هيئات التسويق، إذا ارتبط بالأداء التصديري.
2. البيع أو التخلص بغرض التصدير من قبل الحكومات أو هيئاتها من المخزون غير التجاري من المنتجات الزراعية بسعر يقل عن السعر المماثل الذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من المشتريين في الأسواق المحلية.

¹ عبد الواحد العفوري، العولمة والجات: الفرص والتحديات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص ص: 78 – 79.

3. المدفوعات لتصدير أي من المنتجات الزراعية الممولة بمقتضى تدابير حكومية، سواء استتبع ذلك خصم القيمة من الحساب العام أم لا، بما في ذلك المدفوعات الممولة من حصيلة رسم يفرض على المنتج الزراعي المعني أو على منتج زراعي يشتق منه المنتج المصدر.
4. تقديم دعم مالي لتخفيض تكاليف تسويق صادرات المنتجات الزراعية (خلاف خدمات ترويج الصادرات والخدمات الاستشارية المتاحة على نطاق واسع) بما في ذلك تكاليف المناولة والتحسين وتكاليف التجهيز الأخرى، وتكاليف النقل والشحن الدوليين.
5. رسوم النقل والشحن الداخليين على شحنات الصادرات، التي تدفعها أو تفرضها الحكومات بشروط أفضل من الشروط الخاصة بالشحنات المحلية.
6. الدعم المالي للمنتجات الزراعية المرهون بإدخالها في منتجات مصدرة .

الفرع الثاني: أنواع تعهدات تخفيض دعم الصادرات

تنقسم تعهدات خفض دعم الصادرات الزراعية إلى نوعين من التخفيض هما:¹

1. تخفيض قيمة الدعم الإجمالي للصادرات من السلع الزراعية وذلك من خلال خفض المصاريف المخصصة في الموازنة العامة لهذا الدعم.
 2. تخفيض كميات وأحجام الصادرات الزراعية المتلقية لهذا الدعم ، مع التمييز بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- بالنسبة لتعهدات الدول المتقدمة فهي تتمثل في تخفيض المصاريف المخصصة للدعم بنسبة 36% من متوسط قيمة هذه المصاريف في فترة الأساس (1986 – 1990)، على أن يتم تخفيض هذه النسبة خلال 06 سنوات، تبدأ مع بداية تنفيذ الاتفاق في 01 جانفي 1995، في صورة أقساط متساوية وذلك بواقع 06% سنويا، وتخفيض كميات وأحجام الصادرات الزراعية المستفيدة من الدعم بنسبة 21% من متوسط هذه الكميات في فترة الأساس، على أن يتم تخفيض هذه النسبة في صورة أقساط متساوية خلال 06 سنوات أيضا، وذلك بواقع 3.5% سنويا.
- أما تعهدات الدول النامية فتتمثل في تخفيض مبالغ المصاريف المخصصة للدعم بنسبة 24% من متوسط هذه المصاريف في الفترة (1986 – 1990)، على أن يتم تخفيض هذه النسبة خلال 10 سنوات في صورة أقساط متساوية وذلك بواقع 2.4% سنويا، إضافة إلى تخفيض كميات أو أحجام الصادرات الزراعية المستفيدة من الدعم بنسبة 14% من متوسط الكميات في فترة الأساس على أن يتم تخفيض هذه النسبة في صورة أقساط متساوية خلال 10 سنوات وذلك بواقع 1.4% سنويا. وأعفيت الدول الأقل نموا من كل تعهد بالتخفيض.

¹ عادل السن، مرجع سابق، ص: 165.

ومن أجل منع التحايل على الالتزامات المتعلقة بالدعم المالي للصادرات، نصت اتفاقية الجات 1994 على ما يلي¹:

أ. لا يجوز تطبيق أنواع الدعم المحلي للصادرات غير المدرجة في الاتفاقية، مما يؤدي إلى التهرب من الالتزامات المتعلقة بالدعم المالي للصادرات، كما لا يجوز استخدام المعاملات غير التجارية للتهرب من هذه الالتزامات.

ب. تتعهد البلدان الأعضاء بالعمل لوضع ضوابط دولية متفق عليها تنظم ائتمان تصدير أو ضمانات ائتمان تصدير أو برامج تأمين وعدم تقديم ائتمان تصدير أو ضمانات ائتمان تصدير أو برامج تأمين عقب الاتفاق على هذه الأنظمة إلا وفق تلك الضوابط.

ج. يلتزم كل بلد عضو يدعي انه لم يقدم دعماً مالياً لأي حجم من الصادرات تتجاوز مستوى الالتزام بالتخفيض، بإثبات عدم منحه أي من أنواع الدعم المالي، سواء أكانت مدرجة في مواد الاتفاقية أم لا.

د. تلتزم البلدان الأعضاء المانحة للمعونات الغذائية الدولية بضمان:

هـ. أن لا يتم ربط تقديم المعونات الغذائية الدولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالصادرات التجارية من المنتجات الزراعية إلى البلدان المتلقية لتلك المعونات.

و. أن يتم تنفيذ عمليات المعونة الغذائية الدولية، بما في ذلك المعونات الغذائية الثنائية المحولة إلى قيم نقدية، وفقاً لمبادئ التخلص من الفائض والالتزامات الاستشارية، التي وضعتها منظمة الأغذية العالمية والزراعة.

ز. أن يتم تقديم هذه المعونات قدر الإمكان على هيئة منح كاملة أو بشروط لا تقل تيسيراً عن تلك المنصوص عليها في المادة الرابعة من اتفاقية المعونات الغذائية لسنة 1986.

لقد وضعت الجات 1994 قواعد وضوابط على حظر وتقييد التصدير من خلال التزام البلدان التي يفرض عليها حظر أو قيد على التصدير بمراعاة أن يلتزم البلد المعني الذي يفرض عليه القيد على التصدير بدراسة آثار هذا القيد أو الحظر على الأمن الغذائي للبلدان الأعضاء التي تستورد تلك المنتجات. كما يلزم البلد العضو المعني، قبل فرض حظر أو قيد على التصدير، بإرسال إخطار مسبق - قدر الإمكان - إلى لجنة الزراعة يشمل معلومات مثل طبيعة هذا التدبير ومدته سريانه، والتشاور عند الطلب مع أي بلد آخر تكون له مصلحة كبيرة بصفته مستورداً، حول التدابير المعنية. ويلتزم البلد العضو الذي يفرض هذا الحظر أو القيد على التصدير - عند الطلب - بما يلزم من معلومات لذلك البلد العضو.

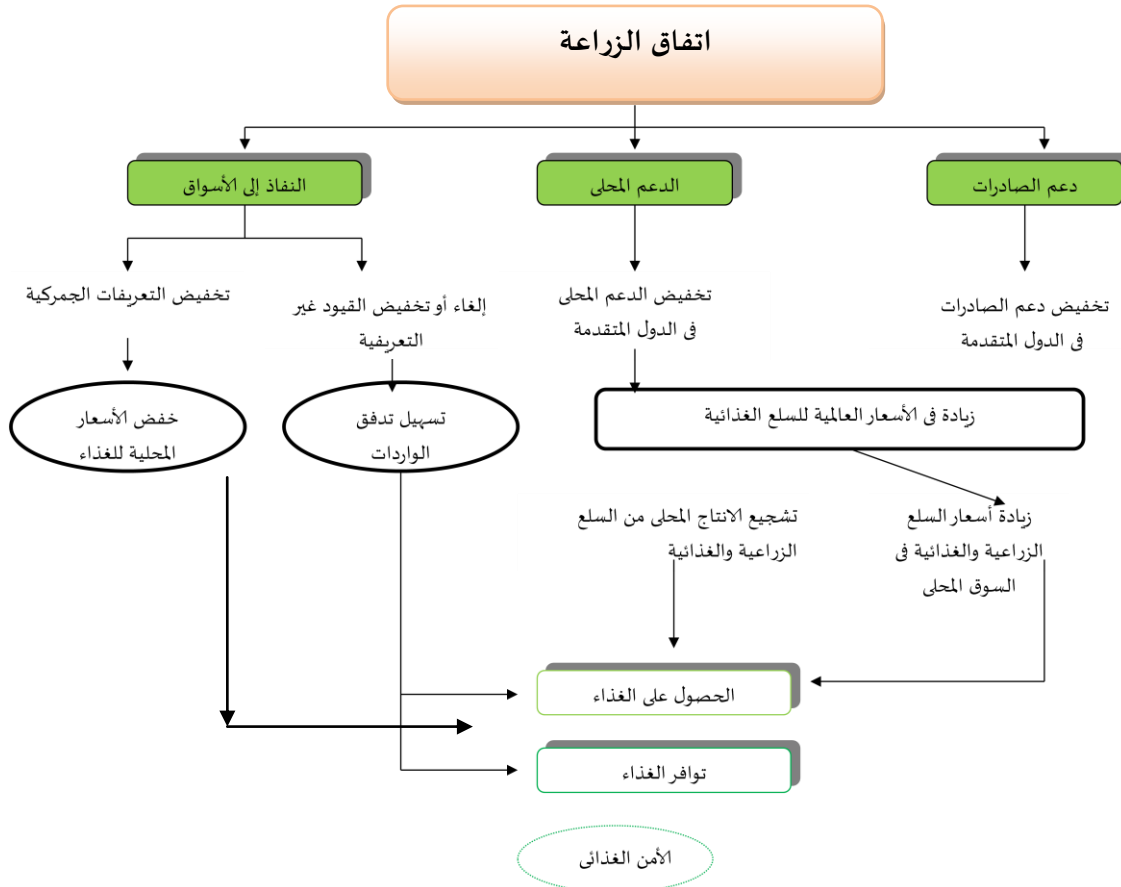
المطلب الرابع: تقييم اتفاق الزراعة

كان الهدف من اتفاق الزراعة حل مشكلة رئيسيتين تواجه التجارة الدولية في المنتجات الزراعية، أولها مشكلة تقييد التجارة الدولية الزراعية، والثانية حل مشكل الاعوجاج في التجارة الدولية

¹ سمير محمد عبد العزيز، *التجارة العالمية وجات 94*، مكتبة الأشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص: 85-86.

والناتجة عن عدم وجود قواعد محددة لتقديم الدعم المحلي ودعم التصدير للمنتجات الزراعية. من أجل ضمان العدالة في التجارة الدولية و التأثير على مستوى الأمن الغذائي خاصة في الأقطار المستوردة .

شكل رقم (2-1): أثر اتفاق الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي



المصدر: جمال الصيام، سلسلة الغذاء والسياسات ذات العلاقة، ورشة عمل تدريبية حول سياسات الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل الأزمات المالية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دمشق، 07-08 مارس 2008.

إن اتفاق الزراعة يمثل خطوة أولى وحاسمة في اتجاه تحرير هذه التجارة، وإقامة نظام تجاري زراعي عادل وموجه بشكل متزايد بقوى السوق، فأحكامه وضعت لتمكين من توفير درجة عالية من الشفافية والواضح في التجارة الزراعية الدولية في إطار الإصلاح طويل الأجل لهذه التجارة.

الفرع الأول: دور أحكام النفاذ للأسواق في تحرير تجارة المنتجات الزراعية

على الرغم من أن تحسين النفاذ إلى الأسواق كان هو الهدف الرئيسي لتحويل القيود غير التعريفية إلى تعريفات مكافئة، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق في الواقع العملي على النحو المطلوب، بل أدت عملية التعرف إلى نتيجة عكسية في بعض الحالات. حيث قامت بعض الدول بالمغالاة في رفع مقدار التعريفية المكافئة الناتجة عن عملية التعرف إلى مستويات غير معقولة وغير عادلة حيث وصلت إلى 400 %

من قيمة السلعة المستوردة أحيانا. ولهذا أطلق البعض على هذه العملية " التعرفة الملوثة" بمعنى أن عملية التحويل من القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية تؤدي في هذه الحالة إلى مستوى حماية أعلى مما كان قائما في ظل القيود التعريفية وقبل تحويلها إلى تعريفات جمركية ، وبذلك فإن عملية التعرفة قد لا يكون لها أثرا واضحا في فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية من الدول النامية، أو حتى من الدول المتقدمة الأخرى.¹

هذا بالإضافة إلى عامل آخر يتمثل في اختيار السنوات من (1986 – 1988) كفترة أساس لإجراء التعرفة، حيث تميزت هذه الفترة بانخفاض كبير في الأسعار الزراعية العالمية، وما يعنيه من ارتفاع مستوى أو شدة القيود غير التعريفية لتحقيق الحماية المطلوبة خلال تلك الفترة، لذلك جاءت معدلات التعريفات الجمركية الزراعية الناتجة عن عملية التعرفة مرتفعة حتى تتعادل هذه المعدلات مع ما كان للقيود غير التعريفية من آثار حمائية خلال فترة الأساس المذكورة. ومع ارتفاع مستويات الأسعار للمنتجات الزراعية في أوائل التسعينيات وما استتبعه من خفض مستويات الحماية المطلوبة ، أصبحت الحماية التي تحققها معدلات التعرفة الناتجة عن التعرفة في بداية تنفيذ الاتفاق في أول جانفي 1995 أعلى من تلك التي كانت قائمة من خلال القيود غير التعريفية قبل تنفيذ الاتفاق مباشرة.²

أما بالنسبة لتخفيض معدلات التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية فيمكن ان يؤدي على المدى الطويل إلى زيادة حجم التبادل التجاري . إلا أن طريقة صياغة قواعد التخفيضات التعريفية تضمنت مرونة كبيرة للدولة في اختيار نسب التخفيض التي ستطبقها على التعريفات الخاصة بالسلع بصفة فردية، أي كل سلعة على حدة، مما يؤثر على فاعلية هذه التخفيضات في بداية تنفيذ الاتفاق على تحرير التجارة، حيث تطلبت أن تكون نسبة التخفيض إجمالية من معدلات التعريفات الجمركية للمنتجات الزراعية ككل، وليس من معدل التعريفات المفروضة لكل سلعة على حدة بشرط أن تكون النسبة الإجمالية للتخفيض 36% من معدل التعريفات وعلى ألا يقل الحد الأدنى للنسبة المئوية للتخفيض عن 15% للدول المتقدمة، و 10% للدول النامية.³

هذه المرونة في اختيار نسب التخفيض ، أدت بالدول المتقدمة إلى إجراء تخفيضات منخفضة على السلع الحساسة ، وتخفيضات كبيرة على المنتجات ذات الأهمية الأقل في تجارتها، ومن ثم الاحتفاظ بمعدلات تعريفية عالية على كثير من السلع ، الأمر الذي لا يتحقق معه تحسن ملموس في فرص النفاذ للأسواق وتحرير التجارة الزراعية بالنسبة لكثير من السلع.

وفيما يتعلق بتنفيذ الدول المتقدمة لتعهداتها بتخفيض معدلات التعريفات الجمركية بنسبة 36% من مستويات فترة الأساس خلال 06 سنوات، فقد استطاعت الدول المتقدمة الوفاء بتعهداتها بالتخفيض

¹ إبراهيم العيسوي، *الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العربية ومستقبل التنمية العربية*، مركز دراسات الوحدة العربية،

ط2، الكويت، 1997، ص: 57.

² أحمد جامع، مرجع سابق، ص: 384-385.

³ إبراهيم العيسوي، المرجع نفسه.

قبل نهاية مدة التنفيذ لها المحددة لها عام 2000، ويرجع السبب في ذلك إلى أن فترة الأساس تم اختيارها لحساب نسبة التخفيض منها كانت (1986 – 1988) وقد تميزت هذه الفترة بانخفاض مستوى الأسعار الزراعية العالمية مما ترتب عنه ارتفاع مستوى الحماية ومعدلات التعريفية ، وبذلك كان معدل التعريفية الذي يتم التخفيض على أساسه مرتفعا، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه الأسعار في أوائل التسعينيات وما تبعه من انخفاض مستويات الحماية ومعدلات التعريفات على المنتجات الزراعية وبالتالي فإن التعهدات بالتخفيض لم تعد تمثل عبئا على الدول المتقدمة لأن التعريفية القائمة بحكم الواقع منخفضة إلى معدلات تكاد تقترب من المعدلات المطلوب التخفيض إليها.¹

وفيما يتعلق بربط جميع التعريفات الجمركية فإن التزام الدول بعدم تطبيق تعريفية جمركية على أي سلعة زراعية أعلى من معدل الرسم المربوط، والوارد في جداولها وما يعنيه من تحديد لأقصى تعريفية على المنتجات الزراعية التي تستوردها. إنما يؤدي إلى اطمئنان المتعاملين في هذه السلعة استيرادا وتصديرا وعدم التخوف من احتمالات زيادة التعريفية الجمركية في المستقبل عن المعدلات التي تم ربطها بالفعل. وفي هذا ما يحقق الشفافية والثقة في العلاقات التجارية. كذلك يؤدي ربط التعريفات والاطمئنان للمستقبل ما بين الدول إلى خلق الفرصة لتحقيق المزيد من التحرير للتعريفات في المفاوضات المستقبلية.

إن هذه الدول رغم ربط تعريفاتها الزراعية عند معدلات مرتفعة إلا أنها في الواقع تطبق معدلات أكثر انخفاضا من المعدلات المربوطة في جداولها ولذلك فإن معدلات الربط العالية للتعريفية لا تمثل سوى الحد الأقصى من التعريفية الجمركية المسموح بها للدولة. ولعل السبب في تطبيق الدول معدلات تعريفية منخفضة عن تلك المربوطة في جدولها هو اتجاه غالبية الدول إلى تحرير التجارة الخارجية الزراعية وغيرها في إطار تحولات في سياستها الاقتصادية بصفة عامة نحو التحرير.

الفرع الثاني: دور تخفيض الدعم المحلي في تحرير تجارة المنتجات الزراعية

رغم ان الدعم المحلي الذي تقدمه الحكومة للمنتجين الزراعيين يعد جزءا من السياسات الزراعية الداخلية للدولة إلا أنه يؤثر بشكل كبير في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية. ولا شك أ الأحكام التي تم التوصل إليها بشأن تخفيض الدعم المحلي سيكون لها أثرا واضحا في زيادة نفاذ المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية. ذلك أن تخفيض هذا الدعم سيؤدي إلى قيام المزارعين المحليين ببيع منتجاتهم في أسواقهم المحلية بأسعار أعلى من أسعار البيع قبل تخفيض الدعم لتعويض مبالغ الدعم التي لم يحصلوا عليها، ومن ثم تنخفض قدرتهم على مواجهة المنافسة الأجنبية من المنتجات الزراعية المشابهة والتي تتمتع بمزايا تنافسية بعد أن أصبح سعرها أقل نسبيا من أسعار المنتجات المحلية بالمقارنة بما كانت عليه قبل التخفيض. و ما يتبع ذلك من زيادة فرص نفاذ المنتجات الأجنبية في الدولة. أما عن تعهدات الدول بهذا التخفيض والتي تقدمت بها في جولة أوروغواي فتم ملاحظة ما يلي:²

¹ عادل السن، مرجع سابق، ص: 173.

² أحمد جامع، مرجع سابق، ص: 392.

1. أن فترة الأساس التي اتخذت لحساب نسبة التخفيض منها هي الفترة (1986 – 1988)، والتي تميزت بانخفاض مستويات الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية بدرجة كبيرة وما تبعه من قيام الدول بتقديم مستويات عالية من الدعم المحلي لمنتجاتها الزراعيين لحمايتهم من المنافسة الأجنبية. وهكذا فإن قيمة الدعم المحلي التي اعتمدت لحساب نسبة التخفيض منها كانت مرتفعة. ومع ارتفاع مستويات الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية في أوائل التسعينيات قامت الدول بتخفيض مستويات الدعم المحلي الذي كانت تقدمه في الثمانينات. الأمر الذي يفرغ هذه التعهدات من مضمونها، إذ أنه بحكم الواقع تقوم الدول بتقديم مستويات للدعم المحلي قد تكون أقل من المستويات التي تعهدت بتخفيضها. ونتيجة لذلك استطاعت الدول المتقدمة الوفاء بتعهداتها بتخفيض الدعم المحلي بالنسبة المقررة مع دخول الاتفاق حيز النفاذ في أول جانفي 1995.

2. تميزت التعهدات بالتخفيض بدرجة كبيرة من المرونة حيث تطلبت هذه التعهدات أن يتم التخفيض من المبلغ الإجمالي الكلي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين وليس من مبلغ الدعم المقدم لكل سلعة على حدة، كما أنه لا يوجد حد أدنى لنسبة التخفيض من كل سلعة بمفردها. ونتيجة لذلك فإنه يمكن للدولة أن تقوم بتخفيض الدعم الممنوح لمنتجاتها بنسبة أكبر من النسبة المقررة مقارنة بالسلع الأقل أهمية، وتخفيضه بنسبة أقل بالنسبة للسلع الأكثر أهمية، ولا شك أن هذه المرونة ستؤثر في دور تخفيض الدعم المحلي.

الفرع الثالث: دور الحد من دعم الصادرات في تحرير تجارة المنتجات الزراعية

تعتبر أحكام الحد من دعم الصادرات الزراعية من أهم الأحكام التي أتت بها اتفاق الزراعة لتقوية منافسة الصادرات الزراعية طبقا لقوى السوق وعلى أساس ما تتمتع به من ميزة نسبية طبيعية في بلاد تصديرها.

ذلك أن تقديم الدولة دعما لصادراتها من المنتجات الزراعية يؤدي إلى انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية وبالتالي منافستها للمنتجات الزراعية المماثلة في دولة أخرى قد تكون أكبر ثمنا لأن حكوماتها لم تقدم لها دعما رغم تمتعها بميزة نسبية في إنتاجها.

وتعتبر المنافسة في هذه الحالة منافسة غير طبيعية وتسبب اعوجاجا في التجارة الدولية الزراعية، حيث أنها لا تستند إلى ما تتمتع به الدولة الأولى من ميزة نسبية في الإنتاج وإنما اعتمدت على ما قدمته من دعم لصادراتها

والواقع أن أحكام تخفيض دعم الصادرات التي أتت بها الاتفاق تمثل تقدما حاسما نحو انتهاز سياسات زراعية لكل الدول تكون موجبة أكثر بقوى السوق، والاتجاه إلى إقامة نظام تجاري عالمي يستند إلى أسس اقتصادية رشيدة وخال من التشوهات التي ميزت التجارة الزراعية لفترة طويلة قبل بدء العمل باتفاقيات التجارة العالمية

إن أحكام الحد من دعم الصادرات الزراعية وضعت ضوابط وقواعد لتقديم الدول لهذا الدعم سواء من حيث المبالغ المقدمة وكميات المنتجات المستفيدة منه بالإضافة إلى تعهدات الدول بتخفيض هذا الدعم بنسب معينة خلال فترة تنفيذ الاتفاق ولا شك أن هذه الضوابط والتعهدات تسهم في زيادة نفاذ المنتجات الزراعية إلى الأسواق، إذ أنها تحقق الوضوح والشفافية من خلال معرفة ما تقدمه أي دولة من دعم لصادراتها في أي وقت، كما أنها توفر رقابة دولية فعالة على حدود الدعم الذي تقدمه الدولة لصادراتها الزراعية على أن لا تتجاوز تعهداتها بالتخفيضات الواردة في جداولها.¹

أما عن التنفيذ الفعلي للتعهدات بتخفيض دعم الصادرات التي وردت بالاتفاق فقد أوفت الدول المتقدمة بتعهداتها بالتخفيض وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، خاصة التعهدات بتخفيض المبالغ المخصصة لدعم الصادرات، حيث يلاحظ أن وفاء الاتحاد الأوروبي بتعهداته بالتخفيض إنما جاء في إطار تنفيذ الاتحاد الأوروبي لخطوات إصلاح سياسته الزراعية المشتركة والتي أسفرت عن انخفاض مستويات الأثمان الزراعية الداخلية مما يمكن من نفاذ صادراته الزراعية إلى أسواق التصدير العالمية دون اللجوء إلى تقديم مبالغ دعم كبيرة لها

المطلب الرابع: تطور ضوابط الدعم الزراعي في إطار المنظمة العالمية للتجارة

ينص اتفاق منظمة التجارة العالمية في أول جانفي 1995 على عقد مؤتمرات وزارية يتم من خلالها بحث القضايا المطروحة على المنظمة، بحيث ينعقد كل مؤتمر وزاري مرة على الأقل كل سنتين، وتعتبر هذه المؤتمرات أعلى سلطة في أجهزة المنظمة وتقوم باتخاذ القرارات الضرورية والهامة التي تستهدف تحقيق المزيد من التحرير للتجارة وضمان قيام المنظمة بدورها الأكمل من خلال تنظيمها وأسلوب إدارتها. ومن بين تلك المؤتمرات تم عقد مؤتمرات ركزت على قضايا القطاع الزراعي، وهي التي سنوضحها من خلال هذا المبحث.

الفرع الأول: الملف الزراعي في مؤتمر سياتل 1999

تأتي اجتماعات قمة سياتل التي عقدت في الفترة من 30 نوفمبر 1999 إلى 02 ديسمبر 1999 في إطار المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة التي تنعقد دوريا، وهي الدورة الثالثة التي سبقتها دورة في سنغافورة، وكان المطلوب من هذه الدورة تحقيق مشاركة كاملة للدول النامية في الاقتصاد العالمي من خلال تحسين شروط التجارة العالمية، ودفع عجلة الاقتصاد العالمي إلى الأمام، من خلال إقرار قوانين تجارة دولية ترعاها المنظمة، وتصل من خلالها بالعالم إلى التغيير المنشود الذي يشارك فيه، ويستفيد منه الجميع، وكان اجتماع سنغافورة عام 1996 قد عالج القضايا المتعلقة بالتعاون الفني من أجل دعم

¹ أحمد جامع، مرجع سابق، ص: 398.

الدور الحيوي الذي ينبغي أن تقوم به المنظمة لتمكين الدول النامية من الوفاء بالتزاماتها الناجمة عن اتفاقية جولة أوروغواي، وتستفيد من الفرص التي توفرها.¹

يعتبر الملف الزراعي في مؤتمر سياتل نقطة مهمة في المفاوضات، ويرجع ذلك إلى عدم تحرير السلع الزراعية تحريرا كاملا، حيث اقتصر الأمر على تخفيض الدعم المسموح لها بنسبة 20%، وتخفيض الزراعات المدعومة بنسبة 36% من حيث القيمة، وبنسبة 21% من حيث الحجم، وتحول كل الحواجز المعيقة للواردات الزراعية إلى رسوم جمركية مع خفضها بنسبة 36% وخفض التعريفات على المنتجات الزراعية الاستوائية بنسبة 40%، وفتح أسواق الأرز في كل من اليابان وكوريا الجنوبية تدريجيا.. هذا الاتفاق لم تلتزم به الدول المتقدمة التي استمرت في وضع العراقيل أمام صادرات الدول النامية الزراعية، لذلك بقي تحرير هذا الموضوع محورا رئيسيا من محاور تحرير التجارة العالمية في جولة سياتل فهو قطاع حيوي في الاقتصادات المتقدمة، ويتمتع بمعدلات دعم بالغة الضخامة في دول الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على قدرته التنافسية في الأسواق العالمية، وإذا كانت أوروبا تقدم ما نسبته 85% من المساعدات التي تقدمها دول العالم للقطاع الزراعي، أو ما يعادل نحو 320 مليار دولار سنويا، فإن واشنطن قدمت ما بين 9.6 مليار دولار كمساعدات لمزارعيها، وفتح الباب أكثر أمام التجارة الدولية للمنتجات الزراعية الذي يمكن أن تستفيد منه الدول النامية، من خلال إتاحة الفرصة أمامها - نظريا على الأقل - للوصول إلى الأسواق الأخرى في حال عدم وضع قيود أخرى غير جمركية (الإغراق - البيئة - المواصفات)، مثل منع الولايات المتحدة الأمريكية استيراد الجمبري الآسيوي، لأن دول آسيا لا تستخدم في اصطياده الشباك الخاصة التي لا تهدد نوعا من السلاحف النادرة. ورغم أن هذه المنتجات مستثناة من اتفاقيات القطاع الزراعي، لكنها ذات دلالة في كيفية التعامل مع صادرات الدول الأخرى.

كما أن أوروبا وهي من الدول المتقدمة تمنع استيراد اللحوم من أمريكا وكندا بسبب استخدام الهرمونات في تربية المواشي، وتمنع كذلك استيراد المنتجات الزراعية التي تستخدم المواد الكيماوية في إنتاجها بدعوى أنها غير صحية، لذلك كان رفض فرنسا شديدا للنص المقترح الذي وضعته مجموعة عمل المنظمة حول الزراعة، بسبب تضمينه ما رأته فرنسا لا يتناسب ومفهومها للزراعة، لاسيما في مجال رفع الدعم، أو فتح حدودها للحوم الأمريكية والكندية. كما رفضت سبع دول منتجة للموز في أمريكا الجنوبية النص بسبب تضمينه نظاما جديدا للاستيراد ويساهم بتكريس الهيمنة الأوروبية والأمريكية من خلال اعتماده على التعرفة الجمركية فقط.

ويرى البعض أنه من الصعب أن يتحقق هذا الجانب التفاوضي في آجال قريبة، لما يشمله من اتساع في هوة الاختلاف في المصالح وتعارضها. وفي هذا الإطار أشارت منظمة الزراعة والأغذية العالمية، أن هناك فائض من الغذاء والمنتجات الزراعية على المستوى العالمي، وأن إنتاج القطاع الزراعي يزيد بنسبة 100

¹ سمير صارم، معركة سياتل: حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000، ص: 54.

% عن احتياجات العالم، لكن هناك سوء توزيع له، وأن المنظمة العالمية للتجارة لم تأخذ على عاتقها تحقيق العدل في هذا المجال.¹

الفرع الثاني: الملف الزراعي في مؤتمر الدوحة 2001

بعد فشل مؤتمر سياتل، ومن أجل تغطية فشله، تم عقد مؤتمر جديد هو مؤتمر الدوحة الذي انعقد بين 09 و 14 نوفمبر 2001، و من أجل ضمان السير الحسن لهذه الجولة الجديدة من المفاوضات، أعلنت منظمة التجارة العالمية عن الأهداف التنموية المسطر لها، وذلك من أجل تفادي أي احتجاجات أو توترات، وقامت بطمأننة الدول النامية التي تشكل نسبة كبيرة من الدول الأعضاء من خلال معاملة خاصة ومعاملة تفضيلية لهذه الدول وإعطائها فترة أطول لتطبيق الاتفاقيات التجارية لمنظمة التجارة العالمية. وقد كانت جولة الدوحة أول جولة تحاول فيها الدول النامية لفت الانتباه إلى المشاكل التي تتعرض لها من جراء تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، خاصة أن تحرير التجارة قد أدى إلى تهميش الدول الصغيرة، وتراجع نصيبها في الأسواق العالمية، ورغم ذلك لم تنجح الدول النامية إلا في تضمين عبارات غامضة عن مراعاة البعد الخاص بالتنمية في المفاوضات التجارية، ولكن يمكن القول أن الدول النامية في إثارتها لهذه القضية كانت تحاول أن تحصل على وضع خاص بها يمكنها من خفض التزاماتها بتحرير التجارة حتى تتمكن من أخذ وقت كاف يمكنها من إحداث التنمية وحماية صناعاتها في ظل بعض القيود على التجارة الخارجية، وخاصة أنها لا ترى أن هناك فائدة تذكر من الامتيازات التجارية التي يقدمها لها شركاؤها في التجارة، كما أن هذه الدول تتحمل تكاليف إضافية لتنفيذ الالتزامات الخاصة بالاتفاقيات الجديدة، مثل حقوق الملكية الفكرية، كما تدرك الدول النامية عدم قدرتها على المنافسة من حيث جودة المنتجات وأسعارها، ولتبرير ذلك تطالب هذه الدول بأن تحصل على نفس الفرص والحريات التي كانت تتمتع بها الدول المتقدمة، في الماضي في ظل عالم أقل عولمة واندماجاً، وهو ما جعلها تصل إلى المستويات الاقتصادية المتقدمة التي أصبحت عليها.

كما تتخوف الدول النامية من أن يؤدي تحرير التجارة وسهولة دخول السلع من الخارج دون قيود، إلى التأثير سلباً على المنتجات المحلية مما يؤدي إلى عدم استمرارية الإنتاج وبالتالي فقدان مناصب العمل، مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي.²

وفيما يتعلق بالملف الزراعي، فإنه ينص بأن الدول الأعضاء - بالاستناد إلى الأعمال التي أنجزت حتى يوم انعقاد المؤتمر - تتعهد بإجراء مفاوضات شاملة تهدف إلى إدخال تحسينات كبيرة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق وخفض كل أشكال الدعم للصادرات (بهدف سحبها نهائياً)، وخفض كبير في الدعم الداخلي الذي يسبب خللاً في المبادلات.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية : من أوجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 373.

² محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص ص: 162-163.

ورفض الاتحاد الأوروبي تضمين الإعلان الوزاري أي إشارة تخص إلغاء الإعانات الزراعية على نحو تدريجي، وهو الرفض الذي لا بد من زواله حتى يتسنى للدول الأعضاء الاتفاق على إطلاق جولة جديدة من مباحثات تحرير التجارة العالمية، فحسب الناطق الأوروبي في مؤتمر الدوحة، أن الاتحاد قد يقبل بتخفيف الإعانات الزراعية، شريطة موافقة الآخرين - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية - على تخفيض المساعدات التي تقدمها للقطاع الزراعي والتي تعيق التجارة في هذا المجال، وأضاف أنه لن يكون هناك تعهدات أوروبية لرفع المساعدات الزراعية قبل بدء المفاوضات المستقبلية على هذه المسألة.

أما الدول النامية فقد طرحت موضوعي الأمن الغذائي والتنمية الريفية، حيث ترى أن الأمن الغذائي أمر حيوي بالنسبة لهذه الدول، لأنها لا تستطيع الاعتماد على الغذاء المستورد لعدم توافر العملات الأجنبية اللازمة لذلك، أما بالنسبة للتنمية الريفية فوجهة نظر الدول النامية أن العمالة الريفية في أغلبها لا تتمتع الزراعة كاستثمار تجاري، بل هي مهنة تقليدية في غياب أي مهنة بديلة مربحة، وبالتالي فإذا واجهتهم منافسة أجنبية سيتضررون. لذا يعتبر أمر حمايتهم ضرورياً، مما يلزم على برنامج العمل تفهم هذه المشاكل وإيجاد حلول لها.¹

وتشير إحصائيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى أن حجم الدعم الكلي في دول المنظمة ارتفع من حوالي 303.7 مليار دولار في عام 1986 - 1987 إلى نحو 349.8 مليار دولار في عام 2003، ويمثل الدعم نحو 48.96% من قيمة الإنتاج الزراعي الإجمالي ونحو 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي. كما يمثل دعم المنتجين الزراعيين نحو 73.5% من حجم الدعم الكلي، كما هو موضح في الجدول (2-4). وأوضح التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية لعام 2003 أن الدعم في الاتحاد الأوروبي يمثل نحو 40% من حجم الدعم في دول المنظمة، ويمثل في الولايات المتحدة الأمريكية نحو 21%، وفي اليابان نحو 30%، وأن الأسعار التي تسلمها المزارعون تزيد بنحو 31% عن الأسعار العالمية في عام 2001.²

جدول رقم (2-4): تطور إجمالي الدعم المحلي في دول منظمة OCDE

2003 - 2001	2003	2002	2001	1988 - 1986	
673.377	714.435	652.526	653.170	596.484	إجمالي الإنتاج الزراعي
238.310	257.285	229.691	227.955	241.077	دعم المنتجين
324.053	349.808	314.309	308.041	303.720	الدعم الكلي
73.54	73.55	73.08	74.00	79.60	دعم المنتجين/ الدعم الكلي (%)
1.20	1.19	1.19	1.22	2.32	الدعم الكلي من الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، 2001.

¹ محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص: 165.

² التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص: 25.

خلال السنة الأولى للمفاوضات بشأن الزراعة في إطار برنامج عمل الدوحة 2002، ظهرت بوادر من دول متقدمة تعطي إشارات في عدم رغبتها في التخفيض. فالاتحاد الأوروبي أعلن في ماي 2002 عن خطط لعمل مراجعة إضافية للسياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي، من أجل تأخير تنفيذ إجراءات تخفيض الدعم كما ورد في بيان الدوحة. كما صدر قانون خاص بالمزارع الأمريكية في ماي 2002 يقدم زيادة في الدعم الزراعي. وخلال المفاوضات جاءت دعوات من الدول المتقدمة مفادها الإبقاء على مناقشة الصناديق الخاصة بتقسيم أنواع الدعم، ودعوات من الدول النامية بضرورة البدء في تنفيذ التخفيض الوارد في اتفاقية الزراعة. وهنا نشير إلى أن الصندوق الأخضر يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الدعم المقدم للزراعة وبلغ نحو 70% من حجم الدعم المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو 25% في الاتحاد الأوروبي، وهو بالطبع معفى من التخفيض. وتشير دراسة أخرى إلى أن أكثر من 60% من الدعم المحلي في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد استثنيت من التزامات التخفيض. وعلى ذلك فإن التخفيض المرتقب في الدعم الكلي سيكون ضئيلاً لأنه يشمل نسبة قليلة من المدفوعات التي يجب تخفيضها.¹

وبتحديد نهاية شهر مارس 2003 كموعدا لتقديم طرق المفاوضات، جاءت مقترحات من الدول النامية والمتقدمة لاستيفاء هذا الميعاد. فالولايات المتحدة الأمريكية اقترحت تخفيض الدعم المشوه للتجارة والوارد في الصندوقين الأزرق والأصفر ليصل حجم الدعم إلى 05% من متوسط قيمة الإنتاج. واقترح الاتحاد الأوروبي أن يتم تخفيض الدعم الوارد في الصندوق الأصفر بنحو 55%، وأن يتم توسيع الصندوق الأزرق بما يسمى بالاعتبارات غير التجارية مثل التنمية الريفية والبيئة. وظهرت تباينات في الآراء من الدول النامية ما بين مؤيد ومعارض.

وقام رئيس الجلسة الخاصة للزراعة بتوزيع مسودة سميت باسمه (مسودة هارينسون) في فيفري 2003، تم تنقيحها ووزعت ثانية في مارس من نفس السنة، وتضمنت أن يتم تخفيض مجموع الدعم الكلي بنسبة 60% على دفعات متساوية خلال فترة 05 سنوات في الدول المتقدمة، وبنسبة 40% وخلال 10 سنوات في الدول النامية. ثم قام الاتحاد الأوروبي بإعداد ورقة مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في أوت 2003 تناولت تحديد المدفوعات المباشرة في إطار الصندوق الأزرق، أو بمعنى أوضح تعديل وتوسيع الصندوق الأزرق. وجاءت هذه الورقة مثيرة للجدل في أواسط المفاوضات، وشجعت الدول النامية على تقديم مقترحات، واستمر الوضع على ذلك حتى جاء مؤتمر كانكون في سبتمبر 2003.

أما فيما يتعلق بدعم الصادرات، فقد أشارت المادة 13 من الإعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة إلى تخفيض الإعانات المخصصة للصادرات بمختلف أشكالها تمهيدا لإلغائها، إلا أن ذلك خلق جدلاً في المفاوضات وظهرت اختلافات أساسية في وجهات النظر. حيث تم فهم ما ورد في بيان الدوحة من طرف العديد من

¹ التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 26.

الدول خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة كيرنز ودول نامية أخرى على أنه تنبؤ بإزالة تامة لدعم الصادرات الزراعية خلال فترة معينة. أما الاتحاد الأوروبي مع مجموعة أخرى من الدول فقد فهم دعم الصادرات الزراعية على أنه هدف نهائي خلال فترة زمنية غير محددة. لذلك أوضح الاتحاد الأوروبي أن إزالة دعم الصادرات أمر ممكن على أن يكون لمنتجات معينة ولها أهمية خاصة لدى الدول النامية. وعلى ذلك كان التركيز على دعم أسعار الصادرات، وهو ما يحدث في الاتحاد الأوروبي، ولاقى ذلك دعماً من اليابان ودول أخرى من الدول النامية التي أوضحت أن هناك حاجة لالتزامات وسياسات أخرى لتأثير "تنافسية الصادرات" والذي لم يكن موضوعاً للمفاوضات في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف، حيث يشمل ائتمان الصادرات والمساعدات الغذائية في شكل تجاري وشركات الاتجار الحكومي.

لم تحقق المفاوضات حول دعم الصادرات الزراعية منذ سنة 2000 وحتى مارس 2003 تقدماً يذكر، فالولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة كيرنز طالبت بإلغاء تام لكافة أشكال دعم الصادرات على فترات زمنية، إلا أن دولاً أخرى خاصة الاتحاد الأوروبي، أوضحت مدى استعدادها للتفاوض بشأن التخفيض التدريجي دون الوصول إلى حد الإلغاء الكامل. كما أن الدول النامية طالبت بمنحها معاملة خاصة وتفضيلية لمواجهة ذلك.

وجاءت مسودة هابنسون في الجزء الخاص بدعم الصادرات لتحديد التخفيض بنحو 50% على الأقل من حدود الالتزام النهائي مالياً لكافة المنتجات الزراعية الخاضعة لدعم الصادرات وذلك طبقاً لصيغة محددة وخلال 05 سنوات بحيث يصل الدعم في نهايتها إلى صفر، وبالنسبة للدول النامية تكون فترة التخفيض 10 سنوات. ويخضع ائتمان الصادرات والضمانات وبرامج التأمين لقواعد محددة يجري بموجبها الالتزام بمنع تقديم أي ائتمان أو مساعدة مالية مباشرة وغير مباشرة للصادرات الزراعية. وتناولت القواعد الخاصة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية والأقل نمواً والدول التي تعتبر مستورداً صافياً للغذاء.

أما النفاذ إلى الأسواق، فلم تحقق المفاوضات حوله أي تقدم، وانقسمت دول المنظمة إلى قسمين: مجموعة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية توافق على استخدام صيغة تعرف بالصيغة السويدية لتخفيض التعريف الجمركية على السلع الزراعية، وتتضمن إجراء تخفيض جذري للتعريفات بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى للتعريف على أي منتج زراعي 25% بعد مرور فترة خمس سنوات. ومجموعة أخرى بقيادة الاتحاد الأوروبي توافق على استخدام صيغة أوروغواي، والتي كانت مستخدمة في جولة أوروغواي، وتقضي بتخفيض التعريف بنحو 36% على متوسط التعريف مع خفض 15% على الأقل لكل منتج خاضع للرسوم.

وتطرق مسودة هابنسون في هذا الشأن لاقتراح يجمع ما بين مقترحي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. فبالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، يقترح تخفيضاً قدره 60% على التعريفات المربوطة وذلك لمعدلات التعريف التي تزيد عن 90%، وتخفيضاً قدره 50% على معدل التعريفات المربوطة التي يصل مداها 90-15%، كما تم اقتراح تخفيض قدره 40% على معدل التعريف المربوطة الذي يصل إلى أقل

من 15%. وبالنسبة للدول النامية يقترح هاربنسون تخفيضاً متوسطاً على التعريفات المربوطة بنحو 40% التي تصل إلى أكثر من 120%، و35% على التعريفات التي يصل مداها إلى 60-120%، و30% على التعريفات التي يصل مداها إلى 20-60%، وتخفيضاً قدره 25% للتعريفات التي يصل معدلها إلى أقل من 20%.

ويعتبر هذا المقترح متوازناً، بحيث يخفض التعريفات بنسبة ضخمة في الدول المتقدمة مما يساهم في النفاذ إلى الأسواق.

أما فيما يخص الحصص التعريفية، طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء التعريفات المفروضة داخل الحصص، إلا أن اليابان عارضت ذلك، وجاءت مقترحات باستبدال الحصص التعريفية بتعريفات مخفضة أو بزيادة حجم الحصص، وجاءت مقترحات هاربنسون بزيادة حجم أوقية الحصص التعريفية النهائية المفروضة، وهي التي تقل عن 10% من حجم الاستهلاك، إلى 10% من حجم الاستهلاك المحلي لكل منتج.

من خلال برنامج عمل الدوحة، لم يتوصل الأطراف في منظمة التجارة العالمية إلى توافق في القضايا الثلاث في الزراعة، وهي الدعم المحلي، دعم الصادرات والنفاذ إلى الأسواق. فإذا ما تم التطرق إلى تخفيض الدعم المحلي، ترفض الدول المتقدمة التي تستخدم هذا الدعم وذلك لأنها تعتبر المزارعين قوة ضغط سياسي لا يمكن الاستهانة بها. وإذا تم تناول قضية دعم الصادرات تظهر آراء متضاربة، وإذا تم التساؤل عن سبب ذلك تكون الإجابة بأنه سوء فهم، فهناك من فسّر إزالة دعم الصادرات على أنه بداية للتخفيض ودون تحديد فترة زمنية معينة. كما أن طرح موضوع النفاذ إلى الأسواق أمر ترفضه الدول المتقدمة، حيث لا يمكنها تخفيض التعريفات الجمركية المرتفعة التي تمثل الحاجز الحديدي على الحدود.¹

الفرع الثالث: الملف الزراعي في مؤتمر كانكون 2003

عقد المؤتمر في سبتمبر 2003 بمدينة كانكون بالمكسيك، وقدم كل من رئيس المجلس العام ومدير عام منظمة التجارة العالمية مسودة إعلان كانكون الوزاري للوزراء في 31 أوت 2003، وقد أكد كل منهما في الرسالة المرفقة أنه لم يتم الاتفاق على أي جزء من هذا الإعلان وأنه لا يحتوي على المقترحات المتعددة للحكومات الأعضاء، وكان من أهم ما جاء بهذا الإعلان وأنه لا يحتوي على المقترحات المتعددة للحكومات الأعضاء، وكان من أهم ما جاء بهذا الإعلان الذي لم يتم الاتفاق عليه، أن موضوع الزراعة ظل يمثل أكثر المواضيع حساسية في المفاوضات التي جرت بموجب جدول أعمال التنمية لمؤتمر الدوحة، وبالرغم من التقدم المهم الذي تم إحرازه منذ مؤتمر الدوحة، إلا أن الجهود لوضع صيغ للالتزامات الأخرى لم تثمر عن أي نتائج ملموسة.

¹ التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص: 30.

وبناء على مبادرات مجموعة من الدول تم تقديم مسودة لاقتراح يسمى "الإطار"، ومن خلال هذا الإطار تأخذ هذه الدول اتجاها معينا في بعض المجالات تمس الدعم المحلي والوصول إلى الأسواق، والمنافسة التصديرية.

واختتم المؤتمر في 14 سبتمبر دون التوصل لاتفاق، وهو ما عكسته كلمة الرئيس المكسيكي الذي أشار فيها إلى أنه برغم التحرك الكبير الذي حدث في المفاوضات، إلا أن الأعضاء لا يزالون يحافظون على مواقفهم، خصوصا فيما يخص مواضيع مؤتمر سنغافورة.^{1*}

وقد انهارت محادثات منظمة التجارة العالمية في المكسيك وسط خلافات حادة بين الدول الغنية والفقيرة انصبت بشكل أساسي على قضية دعم المزارعين، بالإضافة إلى كيفية تعامل الدول مع المستثمرين الأجانب وسياسات المنافسة. ومن أهم الخلافات التي دارت حول الزراعة ما يلي:²

1. عدم موافقة الاتحاد الأوروبي على تخفيض مستويات الدعم المحلي التي تقدمها للمزارعين ورفضهم إزالة دعم صادرات المنتجات الزراعية كما طالبت بذلك الدول النامية التي تضررت كثيرا من هذه السياسات.

2. اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراح دول غرب إفريقيا الخاص بإزالة الدعم الذي تقدمه لمزارعي القطن خلال ثلاث سنوات باعتباره السبب الرئيسي في الانخفاض الحاد لعائدات صادرات هذه الدول والتي تتأتى من القطن والتي تمثل عماد الاقتصاد في هذه الدول الفقيرة.

3. ظهور مجموعة العشرين للدول النامية كمجموعة ضغط تمثل مصالح الدول النامية وإصرارها على الحصول على تنازلات من الدول المتقدمة خاصة في موضوع الدعم الزراعي، ورفضها مقترح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ضمن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

ورغم تباين مواقف دول المجموعة بالنسبة للإلغاء الكامل والفوري لدعم الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة، فالدول النامية ذات القدرة العالية على تصدير المنتجات الزراعية يهملها الإلغاء الكامل لهذا الدعم لما تمثله الصادرات المدعومة من منافسة غير عادلة لمنتجاتها الزراعية خاصة مع عدم قدرتها على تقديم دعم مماثل لمنتجاتها لعدم توافر الموارد لديها لذلك، أما الدول النامية المستوردة للمنتجات الزراعية فيهمها استمرار بعض برامج الدعم لتمكين من الحصول على احتياجاتها بتكلفة منخفضة. ولكن مواقف هذه المجموعة قوية في المطالبة بالمزيد من التسهيلات للوصول إلى أسواق الشمال بمنتجاتها الزراعية وإلغاء دعم الصادرات الزراعية وإلغاء الدعم الداخلي.

* تتعلق مواضيع مؤتمر سنغافورة بالتجارة والاستثمار، التجارة وسياسة المنافسة، الشفافية في إمداد الحكومات بالخدمات والبضائع، التسهيلات التجارية.

¹ محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص: 171.

² بولتجة عائشة، "اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة وأثرها على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006 – 2007، ص: 52.

وفي محاولة لإحياء المفاوضات التجارية بعد فشل مؤتمر كانكون الذي يترجم لأول مرة مدى الاختلافات حول أهداف منظمة التجارة العالمية¹، تم اقتراح تقسيم العملية التفاوضية إلى ثلاث مراحل تفصل الجوانب الاجرائية عن الجوانب الموضوعية للمفاوضات سعياً لبناء الثقة بين المتفاوضين وتحقيق نجاحات جزئية للعملية التفاوضية قبل مواجهة القضايا الخلافية:²

أ. التفاوض أولاً على إطار ومبادئ عامة تحكم العملية التفاوضية، وهذا هو الأساس الذي قام عليه ما يعرف بصفقة يوليو التي تمخضت عن اجتماع مجلس الشؤون العامة في جويلية 2004، بعد أقل من 10 أشهر على فشل مؤتمر كانكون.

ب. التفاوض على آليات ومنهجية العملية التفاوضية.

ج. المفاوضات القطاعية في ضوء الإطار العام والآليات التي سبق الاتفاق عليها.

وقد استمرت الخلافات بين الأطراف التفاوضية في ثلاث قضايا رئيسية هي الزراعة، السلع الصناعية، والموضوعات الجديدة التي طرحت في مؤتمر سنغافورة. في الزراعة تركزت الخلافات بين مجموعة الواحد والعشرين من ناحية، وبين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، وكان الدعم الزراعي هو القاعدة السائدة في الدول الصناعية الكبرى، وذلك على الرغم من كل الضوابط والقيود التي تضمنتها دورة أوروغواي لتحرير التجارة الدولية للسلع والمنتجات الزراعية اعتماداً على القدرة التنافسية والميزة النسبية مما تسبب في إحداث تشوهات سعرية، كما تسبب في قدر كبير من الضرر للقطاع الزراعي في الدول النامية حيث يحرم صادراتها من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

وفيما يتعلق بمطالب الدول النامية بشأن الملف الزراعي فقد تلخصت في النقاط الآتية:

- تحقيق هدف أساسي مفاده التوصل إلى تحرير فعال للسلع الزراعية.
- تأكيد أهمية التوصل إلى اتفاقات لتحرير التجارة العالمية بصورة عادلة تحقق مصالح الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى إزالة التشوهات السعرية والمرتكزة على الدعم المفرط (المباشر وغير المباشر) للزراعة.
- السعي إلى تحقيق درجة أكبر من النفاذ لسلع الدول النامية، الأمر الذي يتطلب تخفيض الرسوم الجمركية العالية على صادراتها والتي تفرض من قبل الدول الصناعية (اليابان مثلاً تفرض رسوماً جمركية على وارداتها من الأرز تصل إلى 490%)، مما يعيق نفاذ الصادرات الزراعية للدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

¹ M. Hubert Testard, L'OMC après Cancun, A partir d'une conférence donnée le 04/12/2003 à l'IGPDE (Institut de la Gestion Publique et du Développement Économique - Minéfi), <http://www.institut.minefi.gouv.fr>

² ياسر علوي، المفاوضات التجارية من الدوحة إلى هونج كونج: معركة الجنوب، ورقة عمل أولية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.liban.attac.org/WTO.htm>، تاريخ الزيارة: 21.03.2015.

وبعكس ما حدث في مؤتمر كانكون، توصلت صفقة يوليو إلى صفقة في الزراعة تلتزم بموجها الدول المتقدمة بخفض الدعم الداخلي ودعم الصادرات الزراعية. ويعزى هذا النجاح للدول المتقدمة في فرض تصورها لطبيعة الصفقة التفاوضية إلى سببين رئيسيين هما¹:

● تبني استراتيجية لتفتيت الدول النامية، سواء من خلال التمييز بين تجمعاتها المختلفة، أو التعامل مع بعضها بشكل ثنائي، أو التفرقة بين الدول النامية والأقل نمواً، واستحداث المفوض التجاري الأوروبي لشريحة جديدة هي الاقتصاديات الضعيفة بدون تحديد المقصود منها.

● فشل الدول النامية في نقل صيغة التحالف الناجح في قطاع الزراعة (مجموعة العشرين)، خارج هذا القطاع، الأمر الذي انعكس في تفاوت أداء التجمعات المختلفة للدول النامية. فبينما نجحت الدول النامية ومجموعة الدول متشابهة التفكير في تحقيق بعض المكاسب التفاوضية في قطاعي الزراعة وموضوعات سنغافورة على التوالي، فشلت المجموعة الأفريقية ومجموعة التسعين والدول النامية بشكل عام في تحقيق مطالبها في قطاع الصناعة وانتهت بقبول نص تفاوضي سبق وأن رفضته في كانكون، ولا يحقق الحد الأدنى من مصالحها.

● دخول الهند والبرازيل منفردتين في مفاوضات مع الدول المتقدمة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واستراليا) حول القطاع الزراعي، مما أسفر عن انتزاع تنازلات تهم الدولتين، وتهميش بعض مطالب الدول النامية الأخرى (مثل مطالب الدول الأفريقية صاحبة مبادرة القطن).

الفرع الرابع: الملف الزراعي في مؤتمر هونغ كونغ 2005

كانت التوقعات بخصوص المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في هونغ كونغ في 13 ديسمبر 2005 متواضعة بشأن موضوع دخول الأسواق في المجالات الثلاثة: الزراعة - البضائع الصناعية - الخدمات.

فقد اعترف أعضاء المنظمة وعددهم 149 في شهر نوفمبر أن مواقفهم التفاوضية ما تزال بعيدة جدا عن الوصول إلى اتفاق في هونغ كونغ يتضمن إطارا تفصيليا للاقتطاعات في التعرفة وفي الدعم الزراعي ودخول الأسواق للسلع غير الزراعية. لذلك فقد وجهت عدة حكومات اهتمامها إلى التوصل إلى حزمة تنموية تتضمن اتفاقات حول مواضيع مثل المساعدات التجارية للدول الأقل نمواً وإعفاء صادراتها من التعرفة والحصص وذلك كوسيلة للخروج بشيء ملموس من الملفات الهامة المتراكمة، ولكن الأعضاء كانوا منقسمين بشكل حاد حول مدى عمق الاقتطاع المطلوب بالنسبة للتعريفة الزراعية وحول عدد المنتجات المستثناة (جزئيا أو كليا) من التخفيضات وكذلك حول كيفية وضع سقف للتعريفات الخاصة بالمنتجات الزراعية.²

¹ محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

² محمود بيبي، المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، مذكرة سياسات رقم 09، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، فيفري 2006، ص: 01.

بدأت الاجتماعات وسط خلافات بشأن ملف الزراعة ، حيث قال المفوض الأوروبي بأنه لن يقدم أي مقترحات جديدة بشأن تحرير قطاع الزراعة العالمي خلال الاجتماع، وذلك ردا على طلب الممثل التجاري الأمريكي بأن يقدم الاتحاد الأوروبي عرضا جديدا حول الملف الزراعي، بينما صرح وزير الخارجية البرازيلي أنه إذا لم يقدم الاتحاد الأوروبي عرضا أفضل حول المنتجات الزراعية فلن يتم إنجاح دورة الدوحة، واتهم الدول الصناعية بإغفال مصالح 70% من مزارعي العالم في الدول النامية من أجل مجموعة صغيرة في مجتمعاتهم، وقد عرض الاتحاد الأوروبي خفض الرسوم الجمركية على الواردات من المنتجات الزراعية ما بين 35% إلى 60%، معدلا بذلك اقتراحا أول بخفض الرسوم بين 20% و 50% لكن ذلك لم يكن كافيا في نظر واشنطن وعددا من الدول النامية.

ومن المواضيع التي طرحت للتفاوض أيضا، إتاحة حرية الدخول بدون رسوم جمركية أو حصص لأسواق أكبر اقتصاديات العالم أمام الصادرات من 49 دولة هي الأكثر فقرا على مستوى العالم، ومما يعطل ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية عطلت السماح للدول الفقيرة بحرية دخول أسواق هامة للدول النامية مثل المنسوجات والسكر والقطن، في حين لا ترغب اليابان ف فتح سوق الأرز.

وشملت الخطة الموضوعية مجموعة إجراءات أخرى منها مضاعفة مبلغ 2.7 مليار دولار مخصص لمنح تعزيز تجارة الدول النامية بحلول عام 2010، وتعددت اليابان بالفعل بتقديم 10 مليار دولار لمساعدة الدول الفقيرة لزيادة قدراتها التصديرية. لكن منظمة أوكسفام التي تكافح الفقر شككت في جدية هذه العروض، وقالت في بيان لها أن أغلب الأموال ستأتي من ميزانيات المساعدات الراهنة مما سيجبر الدول الفقيرة على الاختيار بين التجارة والإنفاق على احتياجات ضرورية مثل الدواء والتعليم، وأضافت أن استبدال المساعدات بالتجارة أمر مطلوب، لكنه لا يجب أن يكون بديلا لإيجاد قواعد تجارية عادلة.¹

وقد تمحورت المفاوضات في القطاع الزراعي حول ثلاث مواضيع رئيسية أساسية هي الدعم المحلي، دعم التصدير، بالإضافة إلى مبادرة القطن التي طرحتها مجموعة من الدول النامية والأقل نموا المنتجة للقطن لتسريع وتيرة التخفيض في مستويات الحماية لدى الدول المتقدمة في هذا القطاع تحديدا. وقد نجحت الدول المتقدمة تخفيض حجم ونوعية تنازلاتها لأقل مستوى ممكن، وذلك على النحو الآتي:²

1. ركزت المفاوضات خلال المؤتمر على دعم التصدير، وتم تهميش موضوع الدعم المحلي الأكبر حجما، حيث يبلغ حجم دعم الصادرات في الاتحاد الأوروبي مثلا ما بين 3 - 4 مليار دولار سنويا، مقابل 27 مليار دولار سنويا دعم داخلي، والمفارقة أن هذا المستوى للدعم المحلي في الاتحاد الأوروبي يزيد بمليار دولار عن المستوى الذي استهدفه الاتحاد الأوروبي لعام 2008 مما يعكس توجهه نحو زيادة الدعم المحلي لا خفضه.

¹ محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص: 180 - 181 .

² ياسر علوي، مرجع سابق.

2. بالنسبة لدعم الصادرات، كان كل ما قدمته الدول المتقدمة هو تعهد مرسل بإزالته بحلول عام 2013، وهو ما سبق الاتفاق عليه بالفعل في مؤتمر الدوحة دون تحديد موعد محدد.
3. أما الدعم المحلي، فكل ما اتفق عليه هو تخفيض هذا الدعم بدون تحديد نسب أو مواعيد هذا التخفيض، وترك ذلك للعملية التفاوضية لا حقا، وبذلك تتمكن من بيع نفس البضاعة عدة مرات وانتزاع ثمن إضافي من الدول النامية في كل مرة، بحيث تقدم الدول النامية تنازلات تارة بمبدأ خفض الدعم المحلي، وتارة مقابل تحديد أفق زمن للخفض، وتارة أخرى مقابل تحديد نسب للتخفيض.
4. بالنسبة للقطن، تم الاتفاق على إلغاء دعم الصادرات عليه، وإلغاء التعريفات والحصص على صادرات الدول الأقل نموا من القطن، وأن يتم تخفيض الدعم المحلي للقطن بنسب أكبر من نسبة خفض الدعم المحلي بشكل عام.
- رغم اتفاق الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة على تحديد طرق للتخفيض والإلغاء التدريجي للدعم، إلا أن ذلك لم يتحقق، وقد ذكر المدير العام لمنظمة التجارة العالمية أنه بالرغم من أن اللجان المشاركة في المفاوضات قد تجاوزت الوقت المحدد لها للتوصل لنتائج ملموسة إلا أن هذا لا يعني أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود، كما أكد أن التقدم الجوهرى والمهم قد تم تحقيقه ولكن ليس بالسرعة المتوقعة واللازمة للوصول إلى اتفاق في نهاية شهر أبريل 2006 الذي تم تحديده في مؤتمر هونغ كونغ. كما ذكر المدير للمنظمة أن لجان المفاوضات بحاجة إلى المزيد من الوقت بالرغم من أن الوقت المتوفر محدود جدا. حيث اعتمدت المنظمة ضمن جدول أعمالها أسبوعا خاصا بالمفاوضات الزراعية دام في الفترة 13 - 18 من شهر أبريل 2006، إلا أنها لم تصل إلى توافق حول طرق تخفيض الدعم أو تحويله.¹

الفرع الخامس: الملف الزراعي في مؤتمر جنيف 2008

مع استمرار التوسع في استخدام مدفوعات الدعم الأزرق والدعم الأخضر، ولاسيما مع تطبيق السياسات الزراعية لأمريكا والاتحاد الأوروبي، تصدرت قضايا الدعم الزراعي مائدة المفاوضات مرة أخرى، وتجسد ذلك في مفاوضات جنيف في جويلية 2008.

افتتحت بجنيف الدورة الوزارية لمنظمة التجارة العالمية بمشاركة وزراء ثلاثين دولة في محاولة لإجراء المفاوضات الأخيرة لإخراج جولة الدوحة من تأزم دام سبع سنوات. وفيما ظهر أن هناك خلافا بين الشمال والجنوب، خصوصا فيما يتعلق بحرص الجنوب على تسوية مشكلة الدعم الزراعي بنوعيه دعم الإنتاج ودعم الصادرات، فيما ظهر أن دول الشمال تصر على مقايضة أية تنازلات بضرورة فتح الأسواق أكثر وتخفيض الرسوم الجمركية فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية والخدمات رغم أن المواقف داخل المجموعات نفسها ليست متجانسة تماما.

¹ بوئلجة عائشة، مرجع سابق، ص: 63.

أما وزير خارجية البرازيل الذي كان يرأس مجموعة العشرين في المفاوضات التجارية، فقد انتقد إستراتيجية الدول الغنية في المفاوضات خصوصاً فيما يتعلق بملف الزراعة الذي كان من المفروض تسويته نهائياً في حين أن هناك الكثير من الأمور التي يجب تسويتها في الملف الزراعي. فيما أعربت المفاوضات الأمريكية عن اعتقادها أن أهم التنازلات يجب أن تتم في مجال المنتجات الصناعية وليس في الملف الزراعي، في إشارة إلى مطالبة الدول الغنية بضرورة خفض الرسوم على المنتجات الصناعية المصدرة للدول النامية مقابل تخفيض الدول الغنية للرسوم والدعم المقدم لمزارعيها وصادراتها الزراعية.

وعلى الرغم من هذه الخلافات فقد تمكنت الوفود المتفاوضة من إقرار إطار عام لتقريب وجهات النظر تمثلت أهم بنوده في:

أولاً: الدعم المحلي

إن تخفيض الدعم الإجمالي المشوه للتجارة يجب أن يتم حسب المستويات الآتية:¹

1. المستوى الأول: إذا تجاوز مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة 60 بليون دولار أمريكي، فإن التخفيض يجب أن يكون 80%.

2. المستوى الثاني: إذا تجاوز مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة 10 بلايين دولار، وكان أقل من أو يساوي 60 بليون دولار أمريكي، فإن التخفيض يجب أن يكون 55%.

3. المستوى الثالث: إذا كان مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة أقل من أو يساوي 10 بلايين دولار أمريكي، فإن التخفيض يجب أن يكون 55%.

ويجب على الدول المتقدمة أن تقوم بالتخفيض على ست مراحل خلال خمسة أعوام كالتالي:

• للدول الواقعة في المستويين الأول والثاني، يجب تخفيض إجمالي الدعم المشوه للتجارة بمقدار الثلث في اليوم الأول للتطبيق. تخفض نسبة الدعم المتبقية على خمس مراحل سنوية.

• للدول الواقعة في المستوى الثالث يجب تخفيض إجمالي الدعم المشوه بنسبة 25% في اليوم الأول للتطبيق وتخفيض نسبة الدعم المتبقية على خمس مراحل سنوية بمقادير متساوية.

• في الدول النامية، يجب أن يتم التخفيض على تسع مراحل خلال ثمانية أعوام، بحيث يخفض إجمالي الدعم المشوه للتجارة بما نسبته 20% في اليوم الأول للتخفيض. ويتم إجراء التخفيض المتبقي عبر ثماني دفعات سنوية متساوية.

وأعفيت كل من الدول النامية التي ليس لها مقياس للدعم الكلي وكذلك الدول المستوردة الصافية للغذاء من إجراء أي تخفيض على مستويات الدعم المشوه للتجارة.

كما يجب أن يخفض المعدل النهائي لمقياس الدعم الكلي المسجل حسب المعادلة المركبة

الآتية:

¹ دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2010. ص: 33.

☉ إذا تجاوز مقدار مقياس الدعم الكلي النهائي المسجل 40 بليون دولار أمريكي فيجب تخفيضه بنسبة 70%.

☉ إذا تجاوز مقدار مقياس الدعم الكلي النهائي المسجل 15 بليوناً، وكان أقل أو يساوي 40 بليون دولار أمريكي أو ما يعادلها، فيجب تخفيضه بنسبة 60%.

☉ إذا كان مقدار مقياس الدعم الكلي النهائي المسجل أقل من أو يساوي 15 بليون دولار أمريكي فيجب تخفيضه بنسبة 45%.

ويجب على الدول المتقدمة أن تلتزم بالتخفيضات على ست مراحل خلال خمسة أعوام كما يلي:

☉ بالنسبة للدول المتقدمة، فإن تخفيض مقياس الدعم الكلي يجب أن يتم على ست مراحل خلال خمسة أعوام.

☉ الدول المتقدمة الواقعة في المستويين الأول والثاني، يجب التخفيض بما نسبته 25% من مقياس الدعم الكلي في اليوم الأول للتطبيق، ومن ثم يتم إجراء باقي التخفيض على خمس دفعات سنوية متساوية.

☉ أما بقية الدول المتقدمة فيجب أن تقوم بالتخفيض على ست دفعات متساوية تبدأ منذ اليوم الأول للتخفيض.

وتحظى الدول النامية بمعاملة خاصة وتفضيلية، بحيث تلتزم هذه الخيرة بتخفيض في مقياس الدعم الكلي يعادل ثلثي التخفيض الذي تطبقه الدول المتقدمة في المستوى الثالث، ويجب أن ينفذ هذا التخفيض على تسع دفعات سنوية متساوية خلال ثمانية أعوام، بحيث يجري التخفيض الأول خلال اليوم الأول للتطبيق، وعلى أية حال فإن الدول النامية التي لا يتجاوز مقياس الدعم الكلي لديها 100 مليون دولار أمريكي يجب ألا يطلب منها إجراء أي تخفيضات. كما لا يطلب أي تخفيض على مستوى الدعم الكلي من الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء.

وبخصوص مقياس الدعم الكلي المتخصص بسلع معينة، فإنه يكون في جميع الدول باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة التي سيؤخذ معدلها وهي 1995 – 2000، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن الفترة التي سيؤخذ معدلها هي 1995 – 2004، أما بالنسبة للدول التي أدخلت برامج دعم حديثة متخصصة بمنتج معين فإن المعدل الجديد لهذا الدعم يجب أن يكون معدل آخر سنتين تم الإبلاغ عنهما.

أما الدول النامية فتستطيع تحديد مقياس الدعم الكلي المتخصص لديها باعتماد إحدى الصيغ الثلاث الآتية:

☉ معدل مقياس الدعم الكلي المتخصص خلال الفترتين 1995 – 2004، أو 1995 – 2000 حسب ما يتناسب مع الدولة المعنية.

● معدل الدعم الأدنى بالفترات أعلاه.

● 20 % من إجمالي مقياس الدعم الكلي في سنة ما خلال جولة مفاوضات الدوحة.

ثانياً: الصادرات

بالنسبة للصادرات فإن لأهم ما تقرر هو وجوب إلغاء الدول المتقدمة دعم الصادرات الوارد في جداول التزاماتها بحلول عام 2013، أما الدول النامية فيجب أن تلغي نهائياً دعم الصادرات بحلول عام 2016.¹

الفرع السادس: الملف الزراعي في مؤتمر بالي بإندونيسيا 2013

عقد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (3-6 ديسمبر 2013) في جزيرة بالي بإندونيسيا، وهو المؤتمر الدوري التاسع الذي يعقد وفقاً لاتفاقية تأسيسها في عام 1995، ويتميز هذا المؤتمر الأخير بأنه يأتي عقب ازمات مالية عصفت بالاقتصاد الدولي خاصة في العالم ومؤخراً في منطقة اليورو، ومحاولات متعددة لإنهاء مفاوضات الدوحة (2001) لم تكلل بالنجاح، بالإضافة إلى تسلم مدير عام جديد للمنظمة والذي يتأخر لجنة المفاوضات التجارية وفقاً لإعلان الدوحة، حيث بذل جهوداً مكثفة منذ توليه منصبه في خريف 2013 بهدف التوصل إلى حزمة جزئية في بعض موضوعات مفاوضات الدوحة. يعتبر المؤتمر الوزاري التاسع (مؤتمر بالي) والذي تضمن في جدول أعماله محاولة التوصل إلى اتفاق جزئي في بعض الموضوعات المتوافق عليها في مفاوضات الدوحة، وهو ما حدث بالفعل حيث صدر عن المؤتمر بخلاف الإعلان الوزاري العام، مجموعة من القرارات الوزارية تتناول بعض موضوعات المفاوضات الجارية منذ عام 2001 في مجالات: تسهيل التجارة، وبعض موضوعات الزراعة، والقطن، وبعض موضوعات التنمية وخاصة للدول الأقل نمواً.

كما تضمن الإعلان الوزاري للمؤتمر في الجزء الثالث والأخير منه تكليف لجنة المفاوضات التجارية ولجان المفاوضات المتخصصة بوضع برنامج عمل (مفاوضات ما بعد بالي) للتوصل إلى توافق في باقي موضوعات المفاوضات خلال 12 شهر، كما أكد الوزراء أنهم في انتظار هذا البرنامج من المدير العام لدفع المفاوضات خلال عام 2014.²

تمحورت المفاوضات التي دارت في بالي بصورة أساسية حول المجالات المتعلقة بالزراعة وتيسير التجارة وحزمة البلدان الأقل نمواً. وقد تلت جولة من المفاوضات المكثفة في جنيف حول بعض القضايا التي كانت قد أطلقت في جولة الدوحة والتي ظلت حتى التنام الاجتماع الوزاري موضع خلاف لا سيما الزراعة وتيسير التجارة. وتجدر الإشارة إلى أن خطة الدوحة الإنمائية (DDA) كانت مفرطة في تطلعاتها بمعنى أنها تضمنت تحرير التجارة في الصناعات والزراعة والخدمات فضلاً عن تخفيض الرسوم التي تفرضها الدول

¹ دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص: 35.

² ديباجة المؤتمر التاسع حول منظمة التجارة العالمية: نتائج المؤتمر الوزاري واهتمامات الدول العربية، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.arado.org.eg/wto2014> ، تاريخ الزيارة 25.03.2015.

النامية على المنتجات الصناعية المستوردة من العالم المتقدم وذلك مقابل تحسين إمكانية وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق الغربية. لكن هذا السيناريو لم يثبت سوى زيفه ، لاسيما أنه لم يتبق للمفاوضات الجادة غير مسألة تيسير التجارة التي تستلزم بدورها مفاوضات إضافية حول تحسين الإجراءات الجمركية من أجل تسهيل تدفق السلع من البلد وإليه. علاوة على ذلك، فشل المتفاوضون خلال الاجتماع الوزاري في تعزيز حزمة البلدان الأقل نمواً التي جرى إضعافها بالفعل قبل انعقاد مؤتمر بالي.

ومن التحديات التي واجهها الاتفاق، أن فرص التوصل إلى اتفاق تجاري متعدد الأطراف في بالي كانت على المحك، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى تضارب المواقف بين الولايات المتحدة والهند إزاء برنامج الأمن الغذائي الذي تعتمده الهند. تشرع الحكومة الهندية في تنفيذ خطة وطنية تقوم على تخزين الغذاء بحيث تتوفر الأغذية المدعومة إلى الفقراء مع الحرص على شراء المحاصيل الغذائية بأسعار عادلة من المزارعين الأشد فقراً. لكن الولايات المتحدة ترى أن هذا البرنامج ، وبعبارة أخرى برنامجها القائم على المعونة الغذائية ، يشوه التجارة ويتضارب مع الإعانات الزراعية التي حددتها منظمة التجارة العالمية للبلدان النامية . علاوة على ذلك، حظي هذا البرنامج الذي يهدف إلى تحقيق مستوى الأمن الغذائي المنشود في الهند بتأييد 46 دولة عضواً من البلدان النامية ، حيث دعمت جميعها إقتراحاً يعرف باقتراح مجموعة الـ 33 حول الأمن الغذائي وناصره كل من الهند والفلبين . يتناول اقتراح مجموعة الـ 33 تغيير قواعد معينة تحكم الاتفاق الزراعي ، بحيث ينبغي رفع القيود عن برامج الغذاء الرامية إلى دعم سبل عيش صغار المزارعين والاستهلاك الغذائي للفقراء لأن المسألة تتعلق بالأمن الغذائي . عوضاً عن ذلك ، جلبت الولايات المتحدة التي رفضت التفاوض حول هذا الاقتراح " شرط السلام " إلى بالي ، الذي يعتبر أن برامج الأمن الغذائي المعمول بها حالياً لا تزال غير شرعية غير أنه لن يلجأ أعضاء منظمة التجارة إلى تسوية النزاعات لفترة أربع سنوات ، حتى يتم التوصل إلى حل دائم خلال المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية..

وكانت نتيجة هذا الاجتماع الوزاري تبنى المجتمعون إعلاناً وزارياً تضمن 5 مشاريع مقررات وزارية وحزمة بالي بوثائقها العشرة . وشملت المقررات الوزارية بصورة رئيسة " الشكاوى المتعلقة بوضع اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (التريبس) وعدم انتهاكها ، وبرامج العمل المتعلقة بالتجارة الالكترونية ، وبرامج العمل في الاقتصاديات الصغيرة ، ومبادرة المعونة لصالح التجارة ، والتجارة في التكنولوجيا ونقلها . من ناحية ثانية، تضمنت الوثائق العشرة " اتفاقاً حول تيسير التجارة ، والخدمات العامة ، ومخزونات الغذاء العامة لأغراض ترتبط بالأمن الغذائي وتفاهم على إدارة حصص التعرف الجمركية ، والمنافسة في أسواق التصدير، والقطن ، وقواعد المنشأ التفضيلية للبلدان الأقل نمواً ، ووضع الإعفاء موضع التنفيذ في ما يتعلق بالمعاملة التفضيلية للبلدان الأقل نمواً في الخدمات ومورديها ، ووصول منتجات البلدان الأقل نمواً إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة ، ومراقبة آلية تنفيذ المعاملة الخاصة والتفضيلية."

إن "شرط السلام" المتفق عليه خلال الاجتماع الوزاري قد بقي البرنامج الوطني للأمن الغذائي في الهند على مدى السنوات الأربعة المقبلة، لكنه سيثقل كاهلها بالتزامات إبلاغ مرهقة لثبت أن برنامجها لا يشوه التجارة. لكن البلدان النامية الأخرى التي تعتبر الأمن الغذائي قضية هامة لن تشعر بأي فرق حتى مع شرط السلام الذي سيعمل به لأربع سنوات مقبلة ذلك أنه سينطبق بمعظمه على الهند بسبب أجندتها الوطنية للأمن الغذائي. كما إنه لا يضمن الحق في الغذاء لأشد البلدان فقراً، ولا يضمن أيضاً إمكانية التوصل إلى اتفاق دائم خلال المؤتمر الوزاري الحادي عشر. وتجدر الإشارة إلى أن مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالأمن الغذائي شدد على ضرورة تفصيل قواعد منظمة التجارة العالمية على نحو يضمن توافق أجندة الدوحة مع أجندة الأمن الغذائي. في هذا الصدد، يخشى المدافعون عن حقوق الإنسان أن الفقر العالمي والأمن الغذائي لم يُدرجا على قائمة أولويات البلدان الغنية في أجندة التجارة المتعددة الأطراف¹.

لقد أبرمت صفقة في الاجتماع الوزاري حيث مورست ضغوطات على البلدان النامية للموافقة على حزمة تيسير التجارة التي ستؤدي بالضرورة إلى توجيه الموارد ومخصصات المعونة بعيداً عن أهداف التنمية والتحديات التي تواجهها البلدان النامية لجهة الاستثمار في الموانئ العالية التكلفة والعمليات الجمركية وآلية تيسير واردات الدول المتقدمة في مقابل أحكام متواضعة تتعلق بالأمن الغذائي. علاوة على ذلك، يعد اتفاق تيسير التجارة الاتفاق الوحيد الملزم المبرم في بالي. وعلى وجه أكثر تحديداً، يُمكن الاعتراض على أعضاء منظمة التجارة العالمية بموجب آلية تسوية النزاعات في إطار المنظمة في حال عدم قدرتها على تنفيذ متطلبات تيسير التجارة. كما فشل في معالجة بعد المعاملة الخاصة والتفضيلية المتفق عليها في ولاية المفاوضات الأساسية الخاصة بتيسير التجارة في عام 2004. بالإضافة إلى ذلك، تصب صفقة كهذه في مصلحة الشركات المتعددة الجنسيات التي تقتضي استراتيجياتها تحقيق الحد الأقصى للأرباح تعزيز وصولها إلى أسواق البلدان النامية.

¹ حسن شري، حزمة بالي ضمن منظمة التجارة العالمية: نصر للشركات؟، جانفي 2014، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.annd.org/arabic/data/wto/file/19.pdf>، تاريخ الزيارة: 25.03.2015.

خلاصة الفصل الثاني:

- ☉ يعتبر الملف الزراعي من أهم الملفات التي تعالجها المنظمة العالمية للتجارة، والتي تعرف صراعات قوية بين أهم الدول المسيطرة على السلع الزراعية الاستراتيجية في العالم.
- ☉ تلجأ الدول لحماية القطاع الزراعي باستخدام وسائل غير مقبولة في اقتصاديات غيرها من الدول المنافسة، كأن تلجأ للدعم أو تقييد استيراد المنتجات الزراعية.
- ☉ يمكن أن يخلق دعم التصدير ودعم الإنتاج مركزاً تنافسياً غير منصف للمنتج المدعم في السوق الدولية. ولهذا كان لابد من إخضاع الدعم لقواعد شديدة الانضباط في منظمة التجارة العالمية
- ☉ يهدف الاتفاق بشأن الزراعة إلى حل مشكلتين رئيسيتين تواجه التجارة الدولية في مجال المنتجات الزراعية هما مشكل تقييد التجارة الزراعية، و حل مشكل الاعوجاج في التجارة الدولية الناتجة عن عدم وجود قواعد محددة لتقديم الدعم المحلي ودعم التصدير للمنتجات الزراعية من أجل ضمان العدالة في التجارة الدولية والتأثير على مستوى الأمن الغذائي.
- ☉ رغم التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الضوابط التي أرساها اتفاق الزراعة، إلا أن الممارسات الفعلية ولاسيما للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أدت إلى ارتفاع فعلي في مستوى الدعم الزراعي من خلال نقل تدابير الدعم المشوه إلى صندوق الدعم الأخضر، وهو ما جعل الدول الأعضاء المتضررة تطالب بضرورة وضع ضوابط جديدة للدعم الزراعي ترجمت من خلال المفاوضات منذ سنة 2001..
- ☉ يعتبر الاستمرار في المفاوضات بشأن الزراعة خلال المؤتمرات المتلاحقة دليل على عدم تنازل الدول المصدرة عن الممارسات غير العادلة في التجارة الخارجية.
- ☉ ان استثناء الدفعات المباشرة للمداخيل في ظل برامج خفض الإنتاج ما هو إلا دليل على تجاوز الاتفاق بشأن الزراعة مع مبتغيات ومصالح كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.
- ☉ إن تطبيق توصيات المنظمة العالمية للتجارة في مجال الزراعة والقاضية برفع الدعم سيجعل من وضعية البلدان النامية أكثر صعوبة بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية سواء المحلية أو المستوردة مما يضاعف من فاتورة استيرادها الغذائية ويؤثر على أمنها الغذائي.

الفصل الثالث

الآليات المالية المبتكرة لتفعيل

تمويل القطاع الزراعي

مقدمة الفصل الثالث:

ترتبط الابتكارات في تمويل سلسلة القيمة إلى حد كبير بالتطورات داخل السلسلة نفسها، مثل تكامل العلاقات وإعطائها صفة الرسمية باهتمام المانحين ومقدمي التسهيلات بالدور الذي يستطيع المزارعين لعبه في هذه السلسلة، ويكون التركيز أكثر على صغار المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة باعتبار أنهم الحلقة الأشد حاجة للاهتمام، وكذلك استعداد الممولين للنظر في طرق جديدة لدعمهم.

ومع نمو التمويل المصغر والتمويل متناهي الصغر، وارتفاع معدل الاستثمار الاجتماعي والاهتمام أكثر بالتمويل غير التقليدي، بات الالتفات لتطوير أنواع ابتكارية من التمويل ضروريا، وأصبحت المؤسسات المالية القائمة أكثر مرونة وأوسع حيلة، خاصة أنها تقدم قروضا ومنحا وضمانات في عمليات إقراض مخاطرها عالية وضماناتها صغيرة. فالحد من الفقر وتفاقم الأزمة الغذائية والإقرار بإمكانيات صغار المزارعين في المساهمة مساهمة حيوية في مجال الأمن الغذائي العالمي من شأنه أن يحث تقدما في مسيرة تطوير وتمويل سلسلة مشاريع القيمة المضافة، كما أن التكيف بين حلقاتها يولد تحسينات وابتكارات في تمويلها فتنشأ منتجات وخدمات جديدة تستجيب لمتطلبات الوضع والظروف القائمة، وتعمل على تخفيف المخاطر التي تواجه المؤسسات المقرضة.

توضح لنا محتويات هذا الفصل أهم الابتكارات المالية التي يمكن أن تحدث تغييرات ايجابية في سلسلة القيمة الزراعية، حيث يظهر نوعين من آليات التمويل المبتكرة: وهي آليات لتحديد موارد مالية جديدة، وآليات لجذب الاستثمار الخاص نحو سلسلة القيمة الزراعية.

إن النوع الأول من الابتكار المالي والذي يتضمن البحث عن موارد مالية جديدة، يتمثل في الضرائب والرسوم والتحويلات المالية للمهاجرين، تختص به الدول المتقدمة فقط، والتي تمنح مبالغ باهضة سواء للقروض الزراعية أو الدعم بمختلف أنواعه، وهي بتلك الموارد والتي هي غالبا في شكل اقتطاعات، تحاول توجيه الاستغلال الأمثل للاستثمار الزراعي بدون أضرار بيئية، والمحافظة على عدم نزوح مزاوي النشاط الزراعي إلى أنشطة صناعية موارد الأولية غير زراعية. أما النوع الثاني فهو يشمل كل أنواع الدول متقدمة ونامية والأقل نموا والتي تتميز زراعاتها بالحيازات الصغيرة.

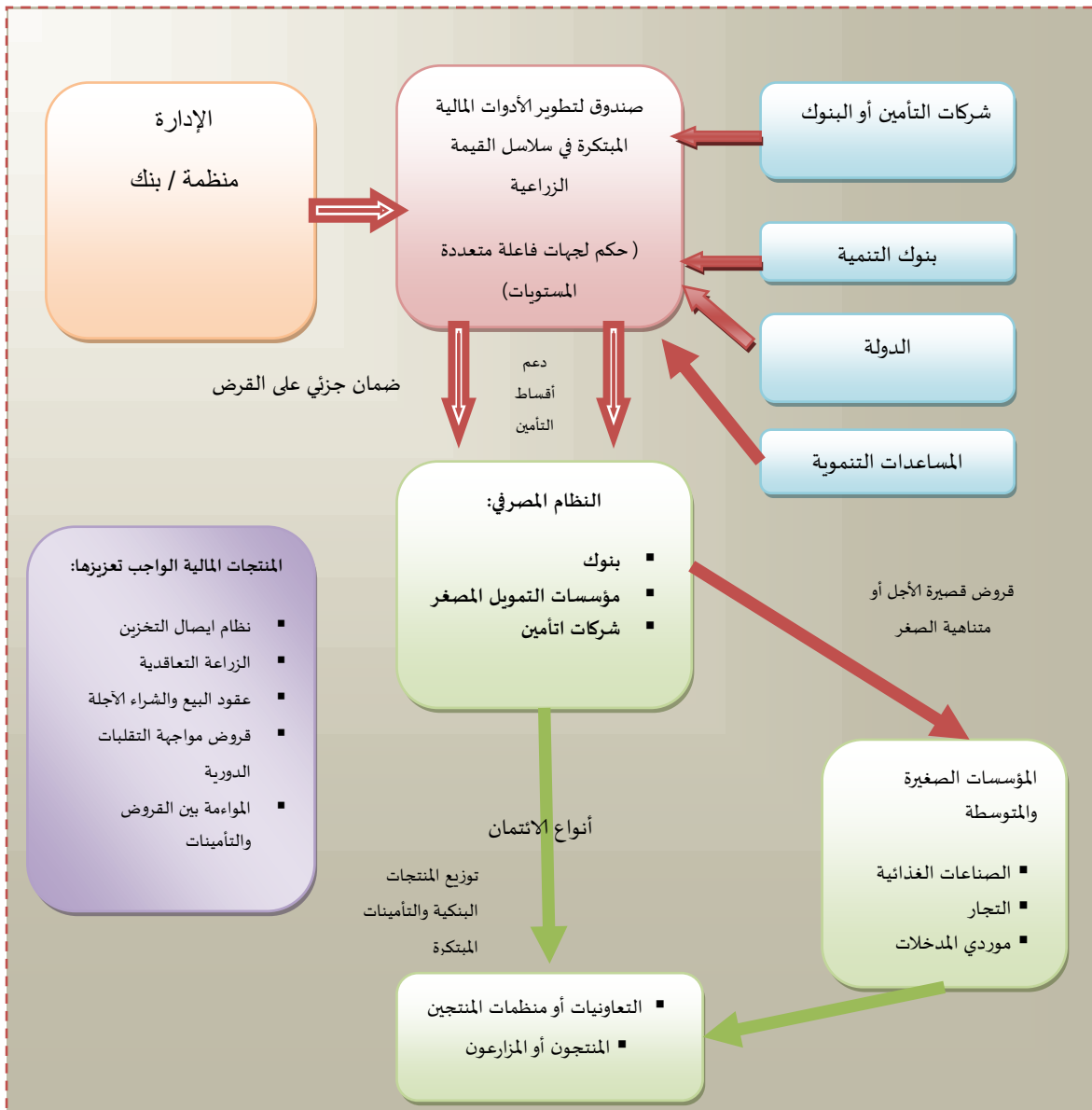
لذلك نتطرق لأهم أدوات التمويل الموجهة لجميع مراحل سلسلة قيمة المنتج الزراعية وتشكيلة المنتجات المالية المبتكرة، وأهم الخدمات والأجهزة المساعدة لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها برامج تنمية القطاع الزراعي.

المبحث الأول

أدوات تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي

قبل الغوص في شرح وتحليل أدوات تمويل سلسلة القيمة الزراعية، ندرج الشكل (1-3)، الذي نبين من خلاله ميكانيزمات تناسق الآليات المالية المبتكرة التي سيرد توضيحها من خلال باقي مباحث هذا الفصل.

شكل رقم (1-3): ميكانيزمات تناسق أدوات التمويل المبتكرة لسلسلة القيمة



Groupe pilote, Rapport d'experts internationaux. **المصدر: تمويل مبتكر للزراعة، الأمن الغذائي والتغذية**. Décembre 2012.

نبين من خلال الشكل (3-1)، العلاقة التي تربط بين البنك بصفته ممولا تقليديا لأنشطة التنمية الزراعية، وبين صندوق تطوير الأدوات المالية الذي يمثل حلقة وصل بين جميع الجهات الفاعلة في تقديم الخدمات المالية، حيث يتحصل الصندوق على التمويل والخدمات المالية من جهات مختلفة هي (البنك وشركات التأمين، الدولة، بنوك التنمية، المساعدات التنموية) في شكل قروض ودعم وأقساط تأمين، ويشرف على هذه التدفقات نظام مصرفي مكون من بنوك ومؤسسات التمويل المصغر وشركات التأمين، تقوم بتقديم قروض مختلفة الأحجام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيط يربط بينها وبين المستفيد النهائي، كما يمكن أن تقدم هذه القروض مباشرة بدون وسيط أو قد تتولى توزيع هذه المنتجات المالية المبتكرة والمتمثلة في (نظام ايصلات المستودع، الإشراف على الزراعة التعاقدية، عقود البيع والشراء الآجلة، والمواءمة بين القروض والتأمينات).

المطلب الأول: التمويل المصغر والاقراض متناهي الصغر

من أجل الاستجابة إلى طلب الخدمات المالية من قبل الأفراد ذوي الدخل المتدني والمنتشرين بشكل أكبر في دول العالم النامي، بدأت بعض السلع المالية والمنهجيات بالظهور في السبعينيات في قطاع يسمى التمويل المصغر. ففي الدول النامية، هناك حاجة ملحة لمثل هذه الخدمات، ونجد أنها غير متطورة أو حتى غير موجودة، وتقدم مؤسسات التمويل متناهي الصغر الخدمات المالية الأساسية إلى الفقراء وذوي الدخل المتدني، أو إلى أصحاب المشاريع صغيرة الحجم، الذين لا يستطيعون دخول الأنظمة المالية الرسمية.

وقد أعلنت الأمم المتحدة عام 2005، السنة الدولية للتمويل متناهي الصغر. وفي عام 2006، فاز بنك غرامين، ومؤسسه د. محمد يونس بجائزة نوبل للسلام، واعتمادا على لجنة نوبل، فإن التمويل متناهي الصغر يمكن أن يساعد الناس لكي يتخلصوا من الفقر، الأمر الذي يعتبر مطلباً سابقاً للوصول إلى السلام الدائم والمستمر، وقالت لجنة نوبل في حيثياتها: السلام الدائم لن يتحقق إلا إذا تمكنت جماعات كبيرة من السكان من كسر قيد الفقر، والقروض الصغيرة من الوسائل التي تحقق ذلك .

الفرع الأول: الإقراض متناهي الصغر

إن الإقراض متناهي الصغر هو قرض صغير يمنح للعميل بواسطة البنك أو أي مؤسسة أخرى، ويمكن منح هذا القرض، غالبا بدون ضمانات، إلى فرد أو إلى مجموعة، ويسمح الإقراض الجماعي الذي يتكون عادة من 3 إلى 10 أفراد، بالحصول على قرض من خلال برنامج جماعي، ويكون الدافع الأساسي للتسديد في مثل هذه الحالة، هو ضغط الزملاء، فإذا أخفق أحد أفراد المجموعة في الوفاء، على الأفراد الآخرين تسديد الدين. أما الإقراض الفردي فيركز على عميل واحد دون تشكيل لمجموعات.

وعليه، فإن مؤسسة التمويل متناهي الصغر هي مؤسسة مالية، قد تكون مؤسسة غير ربحية، أو مؤسسة مالية منظمة، أو بنك تجاري يقدم سلع وخدمات مالية متناهية الصغر لعملاء وأصحاب مشاريع من ذوي الدخل المتدني؛ والهدف من مثل هذه المؤسسات، هو تقديم الخدمات المالية إلى أولئك الذين قد يتم استثنائهم من النظام المالي الرسمي.

تعرف الدول المختلفة المشروع متناهي الصغر بطرق متفاوتة، ولكن من أجل وضع تعريف عام وفقا لمؤسسة (ACCION) العالمية، وهي شبكة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، فإن المشاريع متناهية الصغر، هي مشاريع أعمال صغيرة الحجم في القطاع غير الرسمي، وعادة ما توظف هذه المشاريع أقل من 5 أفراد، وقد يكون مركزها خارج البيت، وتكون المشاريع متناهية الصغر مصدر الدخل الوحيد للأسرة في غالب الأحيان، وقد تكون مصدرا آخر من مصادر دخلها، وقد تم إثبات أن القروض متناهية الصغر تعتبر أداة فعالة لمواجهة الفقر، فهي تساعد أولئك غير القادرين على دخول النظام المالي الرسمي، على اقتراض مبالغ صغيرة من الأموال يحتاجونها لبدء أو لتطوير أعمالهم الصغيرة.¹

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر

تتمثل أهم مبادئ التمويل متناهي الصغر في ما يلي:²

1. يحتاج الفقراء إلى عدد من الخدمات المالية الملائمة، والمرنة وذات التكلفة المعقولة وكذلك إلى خدمات التوفير، التأمين وتحويل الأموال وليس فقط إلى القروض وذلك وفقا للظروف.
2. يغطي التمويل متناهي الصغر تكلفته، ويجب أن يقوم بذلك حتى يتمكن من الوصول إلى أعداد كبيرة من الفقراء، الذين هم غير قادرين على الحصول على خدمات مالية جيدة تناسب احتياجاتهم لعدم وجود مؤسسات قوية كافية تقدم مثل هذه الخدمات، فالمؤسسات القوية تحتاج إلى فرض مبالغ كافية لتغطية تكاليفها، ورغم أن تغطية التكلفة ليست هدفا بحد ذاتها، إلا أنها الطريقة الوحيدة من أجل الوصول إلى حجم وأثر يتجاوزان المستويات المحددة التي يستطيع المتبرعون تمويلها؛ تستطيع المؤسسة القادرة على الاستمرار المالي أن تستمر وتوسع خدماتها في المدى البعيد، إن الاستمرار والبقاء يعني تخفيض تكاليف إتمام الصفقات، تقديم خدمات أكثر منفعة للعملاء وإيجاد طرق جديدة للوصول إلى عدد أكبر من الفقراء الذين لا يدخلون البنوك.

¹ ماركوا ليا، ترجمة: فادي قطان، التمويل متناهي الصغر - نصوص وحالات دراسية، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006؛ ص 6. متحصل عليه من الموقع: www.saa.unito.it، تاريخ الزيارة: 06 مارس 2012، الساعة 10:33.

² عبد الوهاب لطفي، أساسيات التمويل متناهي الصغر، ورشة عمل عن أساسيات التمويل متناهي الصغر، usaid، مصر، يومي: 25-26 أبريل 2013.

3. يهتم التمويل متناهي الصغر ببناء مؤسسات مالية محلية دائمة تقدم خدماتها على أساس مستمر، تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التوفير المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى وعندما تتطور هذه المؤسسات وأسواق رأس المال، يقل الاعتماد على تمويل المتبرعين والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية.

4. تحديد سقف لأسعار الفائدة يضرب بالفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على القروض لأنهم يعتبرون أن تكلفة إعطاء عدد كبير من القروض الصغيرة أعلى من تكلفة إعطاء عدد قليل من القروض كبيرة الحجم؛ لا يستطيع مقدمو القروض متناهي الصغر تغطية تكاليفهم إلا إذا كان بمقدورهم فرض فوائد أعلى من المعدل الذي تفرضه البنوك، كما أن نموهم سيكون محدودا بالعرض الشحيح وغير الأكيد لأموال المتبرعين والحكومات، فعندما تحدد الحكومات أسعار الفائدة، تقوم عادة بتحديد مستويات متدنية لا تساعد القروض متناهي الصغر على تغطية تكاليفها؛ وعليه فإنه يجب تجنب مثل هذا التحديد، وفي الوقت ذاته يجب ألا يعمل مقدمو القروض متناهي الصغر على فرض فوائد مرتفعة جدا تدفع المقترضين على تغطية تكلفة عدم كفاءة المقرض.

5. إن دور الحكومة هو تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة وذلك بأن تضع السياسات التي تحفز الخدمات المالية للفقراء في الوقت نفسه الذي تحمي فيه الحكومات الودائع، فعلى الحكومات أن تحافظ على ثبات الاقتصاد الكلي، وأن تتجنب الارتفاع في أسعار الفوائد وأن تمتنع عن الإخلال بالأسواق عن طريق القروض المدعومة غير القابلة للوفاء أو البقاء، ويجب أن تقلل الحكومات من الفساد وتحسن بيئة الأعمال الصغيرة بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الأسواق والبنى التحتية، وفي بعض الأحيان عندما لا تتوفر مصادر التمويل الأخرى، يمكن أن يتم تقديم التمويل الحكومي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر المستقلة والقوية.

إن التمويل متناهي الصغر هو مجال متخصص يجمع بين الأعمال المصرفية والأهداف الاجتماعية، فإنه يجب بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات، المدراء وأنظمة المعلومات الخاصة بمؤسسات التمويل متناهي الصغر، بنوك مركزية تنظم التمويل متناهي الصغر، مؤسسات حكومية أخرى ومتبرعون، ويجب أن يركز التمويل متناهي الصغر على بناء المقدرة وليس فقط على نقل الأموال، لكن رغم ذلك تظل مساهمته في القطاع الزراعي متواضعة.

المطلب الثاني: رهن الأصول العينية كضمان للدين

يعتبر المشروع الناجح أحسن ضمان للقروض الزراعية، وهو خط الدفاع الأول عن القرض، كما تعتبر باقي الضمانات خط الدفاع الثاني لذلك.

ويقصد بالضمان كل ما يدل على ممتلكات ذات قابلية للتحويل إلى قيمة نقدية عند بيعها بحيث تساوي أو تزيد عن القيمة النقدية للقروض المسحوبة بضمانتها. وقد تكون هذه الممتلكات غير منقولة كالأراضي والعقارات، أو قد تكون منقولة كالسيارات والآلات والتجهيزات والأوراق المالية والمعادن الثمينة والنفائس وغيرها، ولكل جهة إقراض سياسات خاصة بها فيما يخص الضمانات التي تطلبها لقروضها، وتختلف هذه السياسات باختلاف طبيعة عمل جهة الإقراض وظروف البلد الذي تعمل فيه وأنواع وأجال القروض التي تصدرها.¹

إن تقديم ضمانات عن القروض يخلق إحساساً لدى المقترض بأن عليه التزاماً نحو المقرض لا بد من إيفائه في آجاله، كما يلعب دوراً مهماً في ضمان حقوق المقرض في حالة عدم قيام المقترض بالإيفاء بالالتزامات المترتبة عليه.²

الفرع الأول: الضمان عن طريق إيصالات المستودع

تشكل إيصالات المستودع (Récépissés d'entreposage) أداة هامة في تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي، وهناك اهتمام كبير بشرح استخدامها كأداة لتمويل السلسلة، فهي تشكل جزءاً من التعبير الأوسع عن تمويل المخزون الذي يقوم فيه مخزون السلعة أو الأصول مقام الضمان، وفي بعض الحالات يكون الائتمان المقدم قائماً على العلاقة دون الحاجة لمستندات. ومع ذلك فالمعروف عموماً أن ائتمان المخزون هو نوع من التمويل المضمون برهن يسمى إيصالات المستودع.³

يوفر هذا النظام تخزيناً مؤمناً عليه، والحصول على ائتمان للمشارك فالذي يمتلك المخزون في سلسلة القيمة، والذي عادة ما يكون سلعة. إذ يستطيع المنتج أو التاجر أو المصنع تخزين الحبوب مثلاً في مستودع عام أو خاص معتمد واستلام إيصال بما أودعه في المستودع، ثم استخدام إيصال السلعة المخزنة كضمان لقرض يحصل عليه من مؤسسة الإقراض. وبما أن هذه السلع تخزن في مستودع مرخص فإن الإيصال هو بمثابة دليل يثبت أن السلع موجودة بالفعل في المستودع وبحالة سليمة، إذ يحل الإيصال محل الكفالة أو ضمان التمويل، في حين أن الضمان الأساسي في الإقراض التقليدي ليس سوى مصدر ثانوي يتم تداوله عندما يحدث خلل ما. وتستخدم إيصالات المستودع بكثرة في جميع أنحاء العالم، ويستلزم نظام إيصالات المستودع النموذجية وجود مستودع تحت إدارة معينة يصدر إيصالات بالسلع المخزنة.

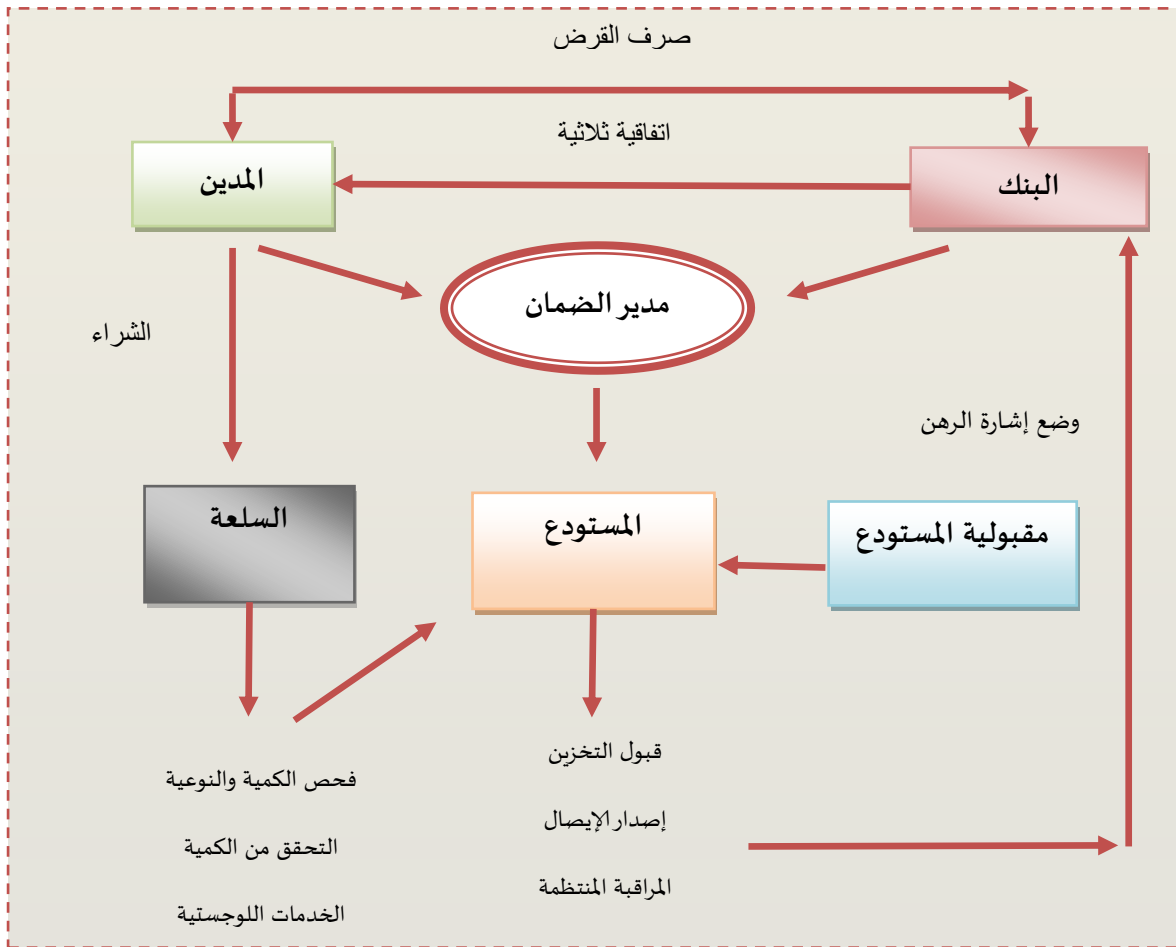
¹ علي محمود فارس، *أسس الإقراض والتمويل التعاوني*، مرجع سابق، ص: 105.

² عبد الحكيم شطا، مراد محمد علي، *الائتمان الزراعي والتعاوني: الفكر والتطبيق*، دن، مصر، 1991، ص: 51.

³ Abdou koulambigue. *Expérience de récépissés d'entreposage et de warrantage pour le financement en Afrique de l'Ouest*. Regional capacity building workshop enhancing functioning of cereals markets in West Africa . Accra, Ghana 9-11 december 2010.

في هذه الحالة يعمل البنك مع شركة إدارة ضمان موثوق بها ضمن شراكة ثلاثية مع المزارع المقترض، كما يوضح ذلك الشكل (2-3) حيث تتولى الشركة مسؤولية إدارة المستودع ومراقبة الجودة وإصدار الإيصالات، لنفس المجال أمام البنك للتركيز على مهامه المصرفية مع المقترض بتوفير ضمان إيصالات المستودع وسهولة استرداد الدين في حالة عجز المدين عن التسديد، ويستطيع البنك تمويل المزيد من العملاء ويكون ذلك - غالبا - بسعر فائدة أقل .

شكل رقم (2-3): العلاقات بين مختلف أطراف نظام الضمان بإيصال المستودع



المصدر: Ananthakrishnan, P.V, *Structured finance through collateral management*, presented at international Conference on Agri Revolution: Financing the Agricultural Value Chain Grand Hyatt, Mumbai 15 – 17 March 2007.

إن هيكل نظام إيصالات المستودع الرسمية غالبا ما تكون منظمة للغاية، ليس فقط من أجل ضمان الإنتاج والجودة، بل أيضا لضمان أن يكون الإيصال مستندا قانونيا معتمدا يمكن استخدامه من قبل البنوك والمحاكم، وتكون إيصالات المستودع قابلة للتداول ولفك الرهن مقابل مخزون من صنف وقيمة المخزون من صنف وقيمة المخزون نفسه الذي صدر به الإيصال الأصلي. بذلك تسهل إيصالات

المستودع تحويل مخزونات منتجات المزرعة غير ذات السيولة إلى نقد وتحسين التداول في أسواق السلع الأساسية. كما تمكن أنظمة إيصالات المستودع المزارعين أو التجار من إيجاد ضمان مقبول لدى البنك عبر إيداع سلع غير قابلة للتلف في المستودع، في حين يقوم مديرو الأصول (المستودع)، بمراقبة وحماية كمية وجودة المنتج المخزن لمصلحة حاملي إيصالات المستودع. ومع أن المفهوم بسيط إلا أن أي نظام إيصالات مستودع فعال يستلزم أن تكون أصناف السلع ومعاييرها مقبولة عموماً في المجتمع التجاري، ويتطلب ذلك وجود سياسة تنظيمية من الدولة.

ورغم أن إيصالات المستودع تفيد في تمويل سلسلة القيمة، إلا أن هناك تحديات ومخاطر تجب معالجتها تمهيداً لإعداد ذلك النظام وتنفيذه. وكثيراً ما يستدعي ذلك تنسيقاً وتعاوناً بين وكالات التنمية والقطاع الخاص لبناء القدرات وتطوير الأنظمة والبنية التحتية اللازمة.

جدول رقم (1-3): فوائد وتحديات تمويل المخزون وإيصالات المستودع

التحديات والمساوئ	الفوائد والمزايا	
<ul style="list-style-type: none"> ↔ الأنظمة الرسمية تتطلب قانوناً محدداً بوضوح. ↔ يجب أن تتوفر الكفاءة والشفافية في إدارة المستودع. ↔ المستودعات النظامية ليست دائماً سهلة الوصول خاصة بالنسبة للمزارعين في المناطق النائية. ↔ قد تكون إدارة الضمانات ضعيفة أو غير موثوقة. ↔ تكاليف التخزين وأمن الإيصالات وطريقة استخدامها ربما جعلت إيصالات المستودع غير مرغوبة أو مطلوبة في بعض الحالات. ↔ الأنظمة غير الرسمية، أو حتى بعض الرسمية منها لا تسلم من الغش. 	<ul style="list-style-type: none"> ↔ معدلات العجز عن تسديد القروض المضمونة بضمانات غير عقارية تميل إلى الانخفاض. ↔ يسد المدين (المنتج) القرض من إيرادات بيع الإنتاج. ↔ إذا تخلف المقترض، أو مودع البضاعة المضمونة عن التسديد يستطيع الدائن الرجوع إلى الشركة الضامنة للتصرف بالبضاعة المستخدمة كضمان، عادة عن طريق المزاد العلني. ↔ إذا حدث شيء للبضاعة المودعة في المستودع يتحمل المستودع مسؤولية ذلك. ↔ إذا حدث نزاع بين الدائنين يعطي القانون الأسبقية لحق الملكية. 	الضمان
<ul style="list-style-type: none"> ↔ قد لا تقبل البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى بالسلع المخزنة كضمانات عملية. ↔ مرونة إيصالات المستودع كأداة مالية. ↔ الترابط القوي بين المستودع والمؤسسات المالية وبين المستودع والأسواق ضروري ليعمل النظام بصورة صحيحة. 	<ul style="list-style-type: none"> ↔ يزداد التمويل والسيولة في سلسلة مشاريع القيمة المضافة قياساً بمستوى ضمان المخزون. ↔ بالامكان التفاوض على إيصالات المستودع والتداول بها. ↔ احتمال انخفاض تكلفة التمويل بسبب تقلص المخاطر، وتسديد القرض في مكان البيع مباشرة، واحتمال خفض تكلفة معاملات الاقتراض. 	التمويل

<p>↪ البنية التحتية الضعيفة تؤثر سلباً على أنظمة إيصالات المستودع.</p> <p>↪ ضرورة تطوير معايير خاصة بجودة الإنتاج.</p> <p>↪ قد لا يكون بالامكان التنبؤ بمستويات الأسعار، وربما ارتفعت خلال مدة التخزين.</p> <p>↪ العديد من المنتجات قابلة للتلف ومن الصعب نقلها وتخزينها بكفاءة.</p> <p>↪ ضرورة بناء قدرات صغار الملاك وتحضيرهم لقبول التخزين وتحقيق الإمكانات الكاملة.</p>	<p>↪ احتمال ارتفاع العائدات من البيع المتأخر خارج الموسم وازدياد القدرة على البيع عندما تبلغ الأسعار ذروتها.</p> <p>↪ احتمال استقرار الأسعار في الأسواق.</p> <p>↪ حوافز للأصناف والمعايير المحسنة.</p> <p>↪ إمكانية تحسين الأمن الغذائي والحد من معدل النقص في المنتجات المخزنة.</p> <p>↪ تعزيز عدم تقلب الدخل والتوفير الموسمي.</p>	الإنتاج والتسويق
-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------

المصدر: كالفن ميلر ، ليندا جونز، تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي- أدوات ودروس، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، ماي 2013، ص: 83.

من أجل خفض المخاطر في نظام إيصالات المستودع – لصالح المنتج ومؤسسة الائتمان على حد سواء- لا بد من التشديد على فهم المعايير والأنظمة والتقييد بها وحسن إدارة المستودعات وقبول الإيصالات كضمانات، بالإضافة إلى نشر الشفافية في النظام بأكمله.

إن الشركات المتخصصة في إدارة السلع هي حديثة النشأة نسبياً إلا أنها أخذت تلعب دوراً هاماً في تيسير تمويل سلسلة القيمة عبر الخدمات التي تقدمها في مجالات إدارة السلع ومراقبة المخاطر والتسهيلات المالية. ومع تزايد عمليات التكامل في أنظمة السلاسل تشتد عواقب المخاطر أينما وجدت في السلسلة متخطية محيط المستودع لتشمل إدارة لوجستيات النقل والمعالجة والتمويل والتعاقد والاتصالات. و بإمكان مديري السلع المتخصصين بهذه الخدمات وبفضل الخدمات التي يقدمونها، المساعدة في جعل برامج إيصالات المستودع وتمويل سلاسل القيمة أكثر فعالية وفي الغالب أكثر قابلية للنجاح.

ورغم الفوائد النظرية لتمويل إيصالات المستودع ، يبقى هذا التمويل صعب التحقق في كثير من بلدان العالم لعدة أسباب، أهمها عدم توفر المستودعات في كثير من الأحيان ، أو أن تكون غير آمنة مع غياب نظام يتيح للبنوك استخدام الإيصالات كضمان للائتمان، إضافة إلى عدم إمكانية التنبؤ بدورات الأسعار في وقت تتدخل فيه الحكومات برفع الأسعار، وكذلك الواردات. كما يمكن للتسويق وغياب الوعي والأمانة والثقة بإدارة المستودعات وبالتقييد بالعقود أن يعيق استخدام التمويل¹.

الفرع الثاني: الضمان عن طريق اتفاقيات إعادة الشراء

اتفاقيات إعادة الشراء هي اتفاقية تعقد بين طرفين يبيع بموجبهما أحدهم إلى الآخر منتجات أو سندات بسعر محدد ويتعهد بأن يستردها بشرائها في وقت لاحق بسعر آخر محدد. ويستخدم بيع السلعة

¹ Calven miller. Financement des chaînes de valeur agricoles et modèles de fonctionnement de cv. Briefing de Bruxelles sur le développement N° 35. Révolutionner le financement des chaînes de valeur agricoles. 05 mars 2014.

مع الالتزام باستردادها بالشراء فيما بعد لضمان القرض بتملك الأصل. هذه العملية تقلل المخاطر المالية وبالتالي فهي تغري الشركات التجارية في الحصول على تمويل أرخص لأن مخاطر استرداد القرض أقل. تخزن السلع المستعملة في اتفاقيات إعادة الشراء عادة لدى مديري ضمان معتمدين مسؤولين عن الجودة والتصنيف وإصدار الإيصالات، التي غالبا ما تحول إلى سمسار بورصة، وتسير هذه العمليات بشكل أفضل بوجود سوق بيع أجل لكنها لا تستلزم سوى سوق فورية عاملة بحيث يمكن بيع السلع عند الحاجة.

وعلى سبيل المثال تجربة تخزين المواشي في المكسيك، حيث يقدم بنك BancoMaercantil del Norte العديد من الخدمات إلى عملائه، حيث يعتبر هذا البنك رائدا في المكسيك، لديه برنامج خاص بالمخزون يتضمن منتجا مبتكرا مميذا، حيث يشتري مستودع البنك المحصول ثم يعيده إلى المنتج عن طريق بيعه له في تاريخ لاحق.

تحسن هذه الخدمة أعمال العميل لأنها تحول المخزون إلى نقد وتوفر السيولة، كما أنها تحسن ميزانية المزارع وتوفر له ضمانا تعاقديا يسترد على أساسه المحصول، كما قام نفس البنك باستخدام هذه الطريقة في قطاع إنتاج الجمبري. وبالنسبة لقطاع المواشي يرى البعض أن الأمر بالغ الخطورة بسبب صعوبة نقل المواشي، لكن هذا البنك يثق بمعرفته الجيدة للسوق، وبأنه يختار الأفضل من بين العملاء الذين يقوم بتوثيق مواشيهم.

الفرع الثالث: عقد التأجير التمويلي

الاعتماد الإيجاري (Leasing)، هو طريقة للتمويل ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرن العشرين، حيث نشأت أول شركة متخصصة في الاعتماد الإيجاري تحت اسم (united states leasing international) في مدينة سان فرانسيسكو سنة 1952.¹

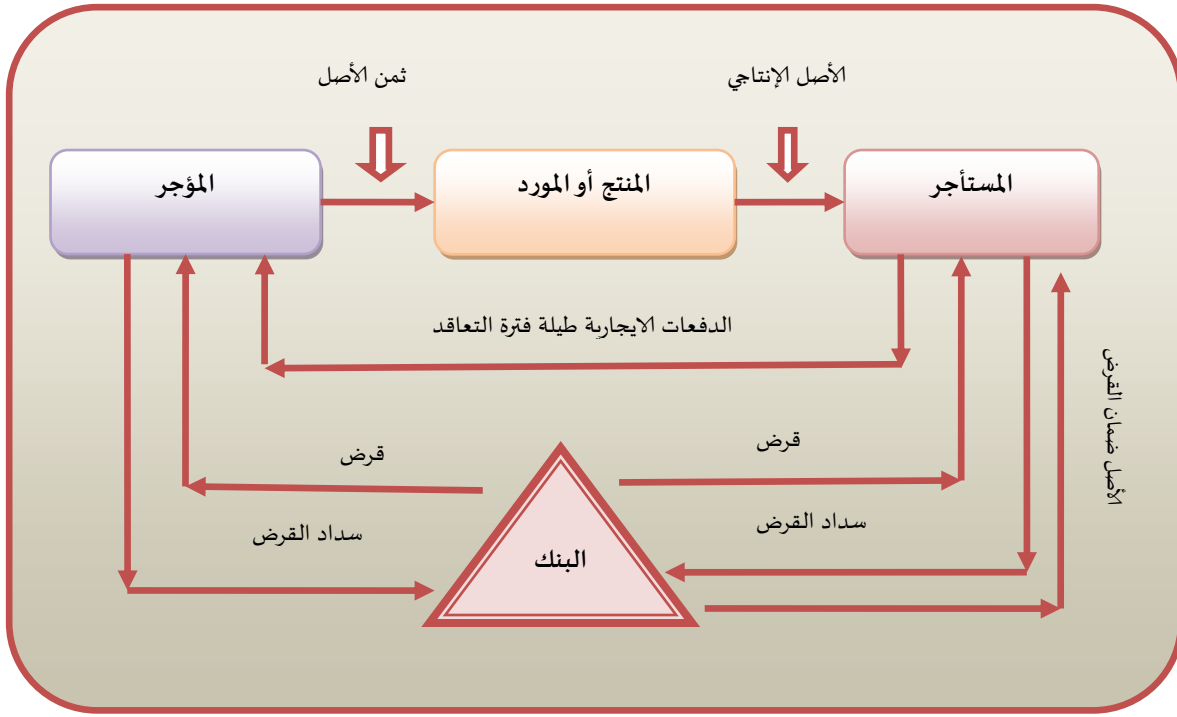
بعد ذلك انتشرت هذه الطريقة الجديدة في الدول الأوروبية بعد زيادة الاستثمارات الأمريكية في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وفي الستينيات من القرن العشرين أصبحت هذه الطريقة الجديدة في التمويل تأخذ مكانة هامة في المجالات الاقتصادية، وتنافس في الوقت ذاته الطرق التقليدية الأخرى كالقرض العادي لما تقدمه من فوائد على كافة المستويات.

ويعرف الاعتماد الإيجاري على أنه عملية مالية وتجارية تتم بين طرفين، أولهما المؤسسة الممولة وتسمى عادة المؤجر، فتضع تحت تصرف الطرف الثاني وهو المشروع المستفيد (المستأجر)، مالا منقولاً كان أم عقارا لفترة محددة غير قابلة للإلغاء مقابل دفع هذا الأخير أجرة.*

¹ فيلالى بومدين، إشكالية تمويل المشروعات الاقتصادية في الوطن العربي، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، 2004، ص: 175.

* التأجير التمويلي هو نوع من أنواع الائتمان الإيجاري، حيث يضم هذا الأخير أربعة أنواع هي: التأجير التشغيلي، التأجير التمويلي، البيع ثم الاستئجار، التأجير الرفعي.

شكل رقم (3-3): عقد التأجير التمويلي



المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر،

2000، ص 427.

من خصوصيات هذه العملية أن المؤجر يظل محتفظاً بملكية المال المؤجر طوال مدة الإيجار بينما يكون للمستأجر حق استخدام هذا المال والاستفادة من عائداته. إذ يفصل الاعتماد الإيجاري تماماً بين حق الملكية (الملكية القانونية) وحق استعمالها (الملكية الاقتصادية).

وفي نهاية مدة العقد يكون للمؤجر أن يختار بين أحد البدائل الآتية¹:

1. شراء الأصل المؤجر نظير ثمن متفق عليه مع مراعاة ما سبق سداده من قبل المؤسسة المستأجرة إلى المؤسسة المؤجرة من مبالغ خلال فترة التعاقد.

2. تجديد عقد الإيجار بشروط جديدة يتم الاتفاق عليها بين المؤسستين المؤجرة والمستأجرة مع الأخذ بعين الاعتبار تقادم الأصل المؤجر.

3. إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

كما يتميز التمويل التأجيري بأن مجموع القيمة الحالية لأقساط الإيجار المدفوعة خلال مدة التعاقد أكبر من قيمة شراء الأصل من المؤجر أخذاً بعين الاعتبار وضع هامش ربح يكفي لاستمرار نشاطها.

يسمح التأجير التمويلي في القطاع الزراعي باستخدام الأصول كضمان، وهذا الترتيب الذي يربط بين أطراف العملية (المؤجر والمستأجر) لا يعتبر نوعاً من أنواع تمويل سلسلة القيمة، لكنه أدرج فيها لسببين: أولهما، أنه آلية تمويل زراعي بديلة، وثانيهما، أنه يشبه العديد من أدوات تمويل سلسلة القيمة كونه

¹ سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي، مكتبة ومطبعة الأشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص: 80.

يفصل بين استخدام الأصول وملكيته. وبما أن ملكية الأصول لا تتغير إلا إذا تم دفع المبلغ بالكامل، فهي تستعمل كضمان للائتمان، ولهذا التمويل أهمية خاصة شأنه شأن التمويل في سلسلة القيمة، خاصة عندما لا يكون هناك ضمانا تقليديا أو يكون بصورة غير كافية. إنه تمويل مجاني بديل، يستخدم فيه عقد الاستئجار للحصول على أصول ثابتة بدلا من الحصول على رأس مال عامل، وقد تعدد أنواع الأصول الممكن استخدامها في عقد الاستئجار، لكن فيما يتعلق بتمويل السلاسل الزراعية فهي تشمل المعدات والمستودعات وماكينات أو معدات المزرعة.

وتظهر بعض الاعتبارات التي تتخلل عقد التأجير التمويلي في القطاع الزراعي نوضحها في الجدول (2-3).

جدول رقم (2-3): الاعتبارات التي تتخلل عقد التأجير التمويلي

الشركة المستأجرة	العميل
تكاليف معاملات أقل	تستخدم الأصول كضمان
ضمان أقوى: حقوق الملكية مقابل حقوق ضمان	قد يكون التاريخ الائتماني للمؤجر كافيا.
أضعف وتكاليف أقل لاستعادة الملكية.	قد يتطلب دفعة أولى أقل.
يكون التسعير عادة أكثر مرونة .	قد تكون أسعاره أفضل
تكاليف أقل لأن أسعار الاستئجار لا تخضع عادة للأنظمة.	فوائد ضريبية محتملة
قد يكون عقد الاستئجار الزراعي مربحا، إلا أنه يحتاج بداية إلى دعم المانح (الحكومة)	

المصدر: كالفن ميلر، ليندا جونز، *تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي- أدوات ودروس*، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، ماي 2013، مرجع سابق، ص: 85

المطلب الثالث: منتجات تخفيف المخاطر

يشكل تخفيف المخاطر أحد أهم الضروريات في عملية التمويل الزراعي، وتصنف هذه المخاطر في ثلاثة فئات هي: مخاطر الإنتاج، مخاطر الأسعار، ومخاطر الائتمان (العميل). وتساعد سلسلة القيمة المضافة على تخفيف مخاطر الأسعار عبر الأسواق الآمنة، وعلى تخفيف مخاطر الإنتاج عبر تيسير الحصول على البذور والممارسات والتكنولوجيا الزراعية وخدمات التنمية الزراعية. أما المخاطر المتصلة بالعميل فيتم تخفيفها عن طريق فهم أفضل للعميل وللمخاطر التي تهدده وعن طريق استخدام دفعات تسديد القرض المخفضة في نقطة البيع.

ومن أهم منتجات تخفيف المخاطر نجد التأمين، العقود الآجلة والعقود المستقبلية، وهو ما نوضحه في الجدول (3-3) كالاتي:

جدول رقم (3-3): منتجات تخفيف مخاطر التمويل في سلسلة القيمة الزراعية

الأداة	الفوائد	القيود	إمكانية التطبيق
التأمين	<ul style="list-style-type: none"> يخفف المخاطر عن جميع الأطراف في سلسلة القيمة واسع الاستعمال، ويستخدم عادة ضد المخاطر المتعلقة بوسائل الإنتاج والنقل والتأمين الصحي والتأمين على الحياة. التأمين على المحاصيل الزراعية والمواشي . 	<ul style="list-style-type: none"> مكلف ويحتاج إلى دعم لدى استخدامه في الإنتاج الزراعي. عدم كفاية المعلومات يحد من استعمال مؤشرات الطقس في التأمين 	<ul style="list-style-type: none"> التوسع في استخدامه بفضل الاهتمام الكبير من العديد من المانحين والحكومات نمو تأمين المنتجات بدون دعم سيكون محدودا إلى أن تتوفر معلومات كافية عن المخاطر
العقود الأجلية	<ul style="list-style-type: none"> تستطيع الشركات التحوط لمخاطر الأسعار، فتتخفف المخاطر المالية والتكلفة. يمكن استعماله كضمان للقرض. لا يعتمد على بورصات السلع. احتمال تدفق الفوائد عبر السلسلة عند قيام أحد الأطراف بإبرام عقود آجلة وقد يعرض على الآخرين أسعار آجلة أو ثابتة. عالميا، تستعمل في السلع الزراعية للتحوط من المخاطر. تستخدم العقود المستقبلية كنسبة معيارية للأسعار يتم الرجوع إليها تجاريا. 	<ul style="list-style-type: none"> معلومات موثوقة عن السوق. تقيد السلع المتداولة بالمعايير القياسية من حيث النوع والصفة والجودة. تقيد السلع المتداولة بالمعايير القياسية من حيث النوع والصفة والجودة . تتطلب العقود المستقبلية سوقا جيدة التنظيم. 	<ul style="list-style-type: none"> تستخدمه الشركات الكبيرة غالبا. كثيرا ما يستعمل للسلع الكبيرة. احتمال ازدياده بشكل ملحوظ أينما توفرت معلومات موثوقة عن السوق. استخدامه وإمكانياته تزداد في البلدان التي تتوفر وتنشط فيها بورصات سلع زراعية. استخدامه مقتصر على كبار المنتجين والمصنعين وشركات التسويق.

المصدر: كالفن ميلر، ليندا جونز، تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي- أدوات ودروس، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، ماي 2013، ص: 100 - 101.

على الرغم من إمكانية تخفيض التمويل عبر سلسلة القيمة في القطاع الزراعي لعديد من المخاطر المتعلقة بعمليات الشراء والسوق والتسديد، إلا أن اعتماده على سلسلة واحدة قد يضاعف المخاطر إذا طرأت مشاكل خارجية لا يمكن السيطرة عليها تؤثر على السلسلة، وأكثر هذه المخاطر تهديدا هو الطقس الذي يعتبر أقل المخاطر التي يمكن التنبؤ بها، لكن تأمينها هو الأصعب ورغم صعوبات الحصول على منتجات التأمين، إلا أن أهمية هذه المنتجات تزداد بازدياد النشاط الزراعي، علما أنه إذا لم يتم دعمها يبقى دعمها متدنيا ويمتنع المزارعون عن دفع تكاليف التأمين طوعا. لكن يبقى ذلك متوقفا على رغبة المشاركين في سلسلة القيمة، فربما كان هذا التأمين شرطا مفروضا من بعض العاملين في السلسلة بحجة أنه إذا كان لدى شركات التسويق - مثلا - عقود شراء ملزمة، فمن

الضروري تأمين الحصول على المنتجات. وإذا فشل المحصول ولم يعد هذا المحصول متوفرا، وبالتالي لم تعد أموال تسديد القروض التي أعطيت للمزارع متوفرة، ولا الأموال اللازمة للشراء من منتجين آخرين إذا كان الشراء ممكنا.

تمثل أسواق البيع والشراء الآجل وخيارات العقود الآجلة أدوات لتخفيف المخاطر، يستخدمها المنتجون والمستثمرون والتجار في التسويق الزراعي. تلزم هذه العقود الأطراف المتعاقدة بشراء أو بيع كمية محددة من المنتج في تاريخ لاحق.

وتتم تسوية العقود الآجلة بين الوكلاء الذين يتوقعون استلام أو دفع ثمن الإنتاج على أساس الوحدة، وتحدد لكمية الإنتاج تاريخ البيع وعناصر السعر (السعر الثابت، أو كيفية تحديد السعر وقت البيع) بموجب الاتفاق. ففي البرازيل مثلا تم تطوير برنامج يستخدم العقود الآجلة لبيع وشراء المنتجات الزراعية، حيث ابتكرت الحكومة ما يسمى مذكرة التمويل الريفي، لاستخدامها في تقديم القروض لشركات الأعمال التجارية الزراعية والمنتجين.

هذه الأداة عبارة عن أصل مالي يستخدم في سلسلة القيمة لتيسير الحصول على التمويل. حيث يصدر المزارع المذكرة التي يلتزم بموجبها بتسليم كمية معينة من منتج محدد الجودة في موعد لاحق وكان معين يتفق عليه. يدفع المشتري مبلغا من المال سلفا يساوي قيمة الإنتاج. وتستند القروض غير المدعومة إلى مذكرة تمويل ريفي تلزم المزارع بتسليم الإنتاج مستقبلا (أو دفع مبلغ مماثل). ويتم ذلك عبر المراحل الآتية:

1. يوقع المزارع مذكرة التمويل الريفي التي يتعهد بموجبها بتسليم المحصول المقبل، أو بتقديم ضمانات شخصية أو أرض من أجل الحصول على تمويل بداية فترة إنتاج المحصول.
2. تستلم الشركة التجارية المذكرة وتعطي المزارع بضمانها قرضا (بفوائد)
3. إذا كانت الشركة التجارية تقترض الأموال من البنوك، ترهن المذكرة لتلك البنوك.
4. تستبدل الشركة التجارية المذكرة بإيصالات مستودع لاستبقاء القروض لدى البنوك.
5. عندما يتم حصاد المحصول، يسلمه المزارع إلى الشركة التجارية التي تعيد المذكرة إلى المزارع.
6. تدقق البنوك في الضمانات حسب الحاجة.
7. تبيع الشركة التجارية المنتج إلى السوق وتسد ما عليها للبنوك.

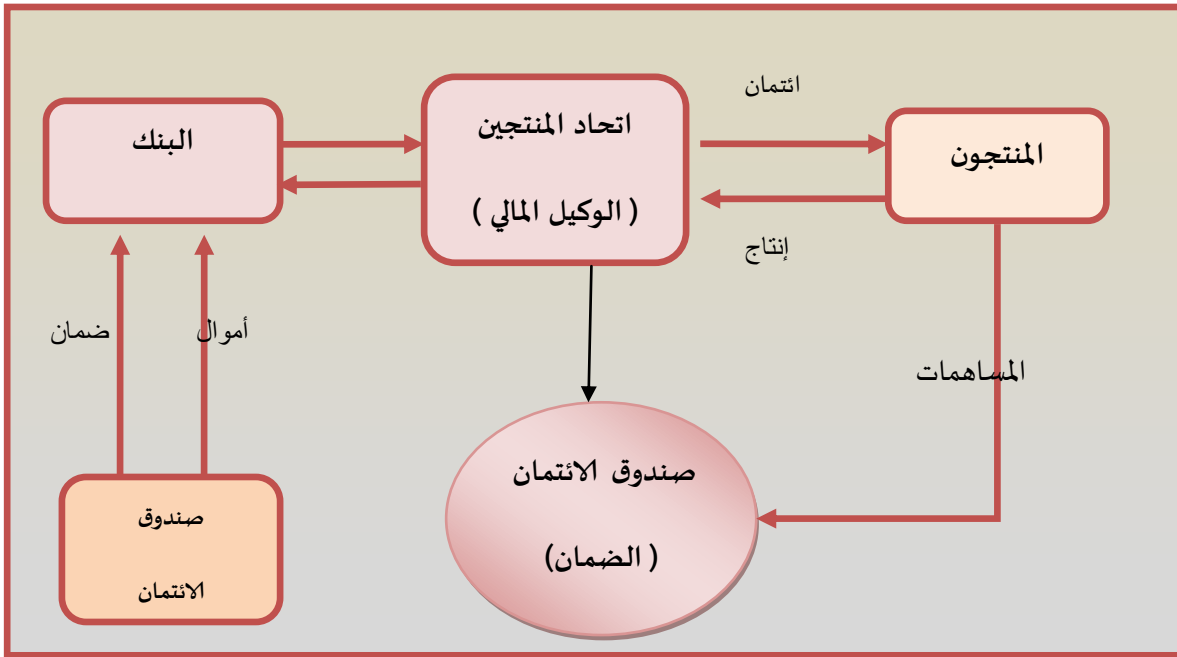
ويعتبر هذا النوع من الابتكارات تشريعيًا في نوعه، حيث تتيح مذكرة التمويل الريفي الحصول على قروض تدفع بموجب عقود آجلة وتسمح بتسوية النزاعات خارج المحكمة بسرعة، مما يقلل من حدوث المخاطر الأخلاقية.

المطلب الرابع: صناديق ضمان القروض المصرفية

تستخدم الكثير من البلدان ضمانات القروض في التمويل الزراعي، وغالبا ما يرتبط الاستخدام العام لهذه الضمانات بإعانات مالية كبيرة ناتجة عن دفعات ضخمة بالنسبة إلى الدخل المتحقق وبسبب تكاليف تشغيل تلك الضمانات.

عند استخدام الضمانات في تمويل مشاريع القيمة، تعزز روابط السلسلة وكذلك التفاعل الوثيق بين الأطراف المعنية فرص نجاح استخدام تلك الضمانات. فعلى سبيل المثال يوجد في المكسيك بنك يقدم الأموال والضمانات لدعم الزراعة والقطاع الريفي اسمه صندوق الائتمان للتنمية الريفية (FIRA) ، وهو بنك من الدرجة الثانية، كما يتعاون مع الوكلاء شبه الماليين لإدارة صناديق وضمانات المزارعين غير المؤهلين للقروض البنكية، هؤلاء الوكلاء هم شركات وأفراد كالشركات التجارية الزراعية وشركات التصنيع واتحادات المزارعين الذين تربطهم علاقات تجارية مع المنتجين؛ فيقوم هؤلاء باختيار الملتحقين النهائيين للائتمان ، ويديرون القروض للمزارعين والضمانات مع البنك.

شكل رقم (3-4): علاقة صناديق الضمان بالتمويل



المصدر: كالفن ميلر، ليندا جونز، *تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي- أدوات ودروس*، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، ماي 2013 ، ص: 93.

يتصل اتحاد المنتجين بصفته وكيلا شبه تمويلي بصندوق الائتمان للتفاوض بشأن خط ائتمان يصرف عبر بنك من الدرجة الأولى. ثم يتصل بالبنك الذي سيصرف الأموال، فيحول الصندوق إلى البنك الأموال التي سوف يقرضها للوكيل ليصرفها له بعد ذلك. فيقوم الوكيل (اتحاد المنتجين) بتوزيع الأموال على المستفيدين (المنتجون الزراعيين) وهو ما يظهر من خلال الشكل (3-4).

يصدر الصندوق ضمنا إلى البنك ويسجل التكاليف على حساب الوكيل المالي، ليشترك جميع المستفيدين في تحمل المخاطر، فتقدم مجموعة من أعضاء الاتحاد ضمنا جزئيا للأموال، ويطلب منهم إنشاء صندوق ائتمان يسهم فيه المزارع ومؤسسة المنتجين لتغطية 30% من مجموع الائتمان في شكل سيولة نقدية، ويتحمل البنك أيضا 30% من مخاطر التشغيل، وعندما يسدد المنتج القرض ، يدفع الاتحاد الأموال إلى البنك الذي يعيدها إلى صندوق الائتمان. يعيد الصندوق مساهمة الاتحاد الذي بدوره يعيد المبلغ الذي دفعه المنتجون.

المبحث الثاني**التمويل الزراعي التعاوني و الزراعة التعاقدية**

يعاني تنظيم التجارة الزراعية الدولية من تشوهات على حساب المنتجين الزراعيين في الدول النامية، وبينهم أعداد كبيرة من فقراء الريف لاسيما أشد البلدان فقرا. ومن الأهمية بمكان إزالة هذه التشوهات الخطيرة من أجل مستقبل النمو الاقتصادي والحد من الفقر في أرجاء عديدة من العالم النامي. ومع ذلك فإن مستقبل الفقراء الريفيين في العالم والذين فاق عددهم 900 مليون نسمة، لا يتوقف فقط على إعادة توزيع المنافع المتأتية من النظام الزراعي العالمي القائم، بل يتوقف أيضا على مدى تمكين فقراء الريف من الاستجابة للنظام العالمي الجديد الذي يطرح مشاكل كبيرة بالنسبة لهم، وهذا يتطلب مجموعات جديدة كلياً من القدرات والأنشطة والعلاقات. فهل تشكل التعاونيات الزراعية ومنظمات المنتجين عاملاً حاسماً في زيادة دخل صغار المنتجين في الاقتصاد العالمي؟

المطلب الأول: التمويل الزراعي التعاوني

تبين البحوث والتجارب أن صغار المزارعين عندما يعملون لوحدهم لا يستفيدون من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، في حين كان من يعملون بشكل جماعي في منظمات المنتجين وتعاونيات قوية، قادرين بصورة أكبر على الاستفادة من فرص السوق المتاحة والتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات الغذائية وغيرها من الأزمات.¹

لقد أدى سوء الوضع الاقتصادي المتعلق بالتجارة والاتساي في القوة الاقتصادية بين مختلف صغار المنتجين والأطراف الفاعلة في التجارة الدولية على الصعيدين الوطني والدولي؛ إلى إحياء الاهتمام بإنشاء تعاونيات ورابطات بين فقراء المزارعين، فقد كانت التعاونيات وأشباهاها (منظمات المنتجين) أطرافاً هامة في تصدير المحاصيل الزراعية في عدة بلدان نامية، وقد غدت شكلاً هاماً من أشكال التنظيم لدى مزارعي المساحات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان النامية، على افتراض أن التعاونيات الزراعية وما شابهها من الكيانات يمكن أن تمثل حلاً لمشاكل صغار المنتجين الزراعيين يقبل الاستمرار.

الفرع الأول: أهمية النشاط التعاوني

تسعى الجمعيات التعاونية الذاتية بالنهوض بالمستثمرات الفلاحية الخاصة من خلال حرص كل مستثمر على تعظيم مكاسبه والارتكاز على ممارسة ما يملكه كل عضو من موارده الإنتاجية والتسويقية. وهنا ينبغي أن نفرق بين أسلوب المستثمرات الجماعية التي سلب أعضاؤها استقلالية كل منهم بموارده.

¹ التعاونيات الزراعية تغذي العالم، تقرير للمنظمة العالمية للزراعة والأغذية FAO، 16 أكتوبر 2012، متوفر على الموقع الإلكتروني لمنظمة الزراعة والأغذية www.fao.org تاريخ الزيارة:

باعتبارها اتحاد موارد، فالجمعيات التعاونية كونها اتحاد اختياري لأصحاب المستثمرات الفلاحية يقومون بإنشائها وإدارتها بأنفسهم تحقيقاً لأهدافهم الاقتصادية والاجتماعية، فهي ولاشك تركز على رغبة كل منهم في تعظيم مكاسبه التي لا تتحقق إلا بقناعاتهم بأن الجمعية من أهم وسائل تعظيم تلك المكاسب، وتمثل مسؤوليات هذه الجمعيات في:¹

1. تبصير المنتجين بأفضل المحاصيل الملائمة للمساحات الصغيرة حسب نوعية الأراضي .
2. تبصير المنتجين بأساليب الإنتاج الملائمة التي تتناسب مع ارتفاع كثافة عنصر العمل و محدودية رأس المال في ظل المساحات الزراعية المحدودة .
3. توضيح أساليب التنوع والاستغلال الزراعي لنفس المساحة من الأراضي , إذ يمكن التغلب على ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض إنتاجية المدخلات الزراعية (خاصة عنصر العمل) بالمساحات الصغيرة وذلك بالاهتمام بأوجه الاستغلال الزراعي في مجالات الإنتاج الداجني أو الحيواني، وتزداد فاعلية هذا الأمر إذا نجحت الجمعيات في توفير المعلومات عن السلالات الممتازة العالية الإنتاجية .
4. تحسين نوعية مدخلات العمليات الإنتاجية ورفع كفاءة استخدامها، فالجمعيات التعاونية- وبدافع الحرص على مصالح أعضائها- مسؤولة على نقل نتائج البحوث الزراعية بمختلف مجالاتها بما فيها تحسين التربة الزراعية، تطوير أساليب الري، انتقاء البذور المرتفعة الإنتاجية ذات القدرة العالية على مقاومة الأمراض واستخدام الأنواع الملائمة من الأسمدة والمبيدات والأعلاف والأدوية البيطرية بالمقادير المناسبة خاصة وأن المستثمرين الفلاحيين يتسمون بسوء المزج وسوء الاستخدام للمدخلات الزراعية .
5. من جانب التسويق، يبرز دور التعاونيات الفلاحية في توفير البيانات و المعلومات الفعلية والمتوقعة لعرض وطلب كافة مجالات الإنتاج الفلاحي بما يتضمنه ذلك من تحديد الفرص التسويقية المتاحة وإيصال هذه المعلومات للفلاحين بصورة مبسطة بما يتناسب ومستواهم التعليمي البسيط .

فاجتماع مزارعي المنطقة الواحدة من خلال التعاونيات، قادر على إحداث التغيير الجوهري فيها، في البنية الاجتماعية والاقتصادية، والقيام ذاتياً بمشاريع التنمية الريفية بمختلف نواحيها؛ لأن أعضائها هم المستفيدون من هذه التنمية والمشاركون فيها والمؤثرون عليها، والحريصون على وجودها واستمرارها وفعاليتها ونتائجها، وعن طريقها يمكن تنفيذ خطط التنمية الريفية الشاملة في كافة جوانب الحياة للنهوض بالمجتمع الريفي بمكوناته البشرية المختلفة².

تبرز فكرة اقتراح التعاونيات الائتمانية كبديل للسياسة الائتمانية العامة، انطلاقاً من اعتماد هذه التعاونيات على تراكم واستثمار جانب من موارد أعضائها، وكذا مدخرات أهل الريف لما يحتاجونه

¹ كمال حمدي أبو الخير، بحوث حول استراتيجية التنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 490 .

² كمال حمدي أبو الخير، مرجع سابق، ص 491 .

من مشروعات، مع الاعتماد على نظام التأجير التمويلي في تمويل احتياجات المشروعات من الآلات ووسائل الإنتاج، مع تطبيق فكرة الإقراض بالمشاركة في الأرباح والخسائر¹.

واعتمادا على ما يمكن تجميعه من موارد ذاتية للجمعيات يمكن شراء (نقدا، أو بالتقسيط، أو وفقا لنظام التأجير التمويلي) ما يلزم أعضاء التعاونيات من معدات زراعية و مستلزمات إنتاج على أن يتم تأجير أو بيع هذه الأصول والمستلزمات للأعضاء أنفسهم، وأن يرد الفائض ليضاف على رأس المال مخصصا منه مصروفات التشغيل والصيانة.

و على صعيد التجارب العالمية، قد كانت إحدى الاستجابات للأزمة الزراعية الخطيرة التي سادت في ثمانينيات القرن التاسع عشر، أن أنشأ المزارعون في جميع أنحاء هولندا شبكة كثيفة من البنوك التعاونية، وكانت بنوكا صغيرة في البداية، تعمل على مستوى القرية ويدعمها أحيانا رجال الدين أو المثقفون المحليون (المعلمون مثلا)، وعلى الرغم من صغر تلك البنوك المحلية فقد أدت دورا استراتيجيا في نهوض الزراعة الهولندية وفي حدوث موجة الازدهار فيها. فاندمجت البنوك المحلية وأصبح " رابو بنك" اليوم بنكا عريقا يعمل على الصعيد الدولي، بصفة تعاونية، وقد أثبتت أزمة الغذاء الأخيرة أن تلك ميزة هامة، لأن رابو بنك يمول العديد من المزارع والصناعات الغذائية، وعملياته مميزة مقارنة مع البنوك المرتبطة بأسواق المال، حيث يعتبر رابو بنك أن التعاونيات هي المفتاح لإدراج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة .

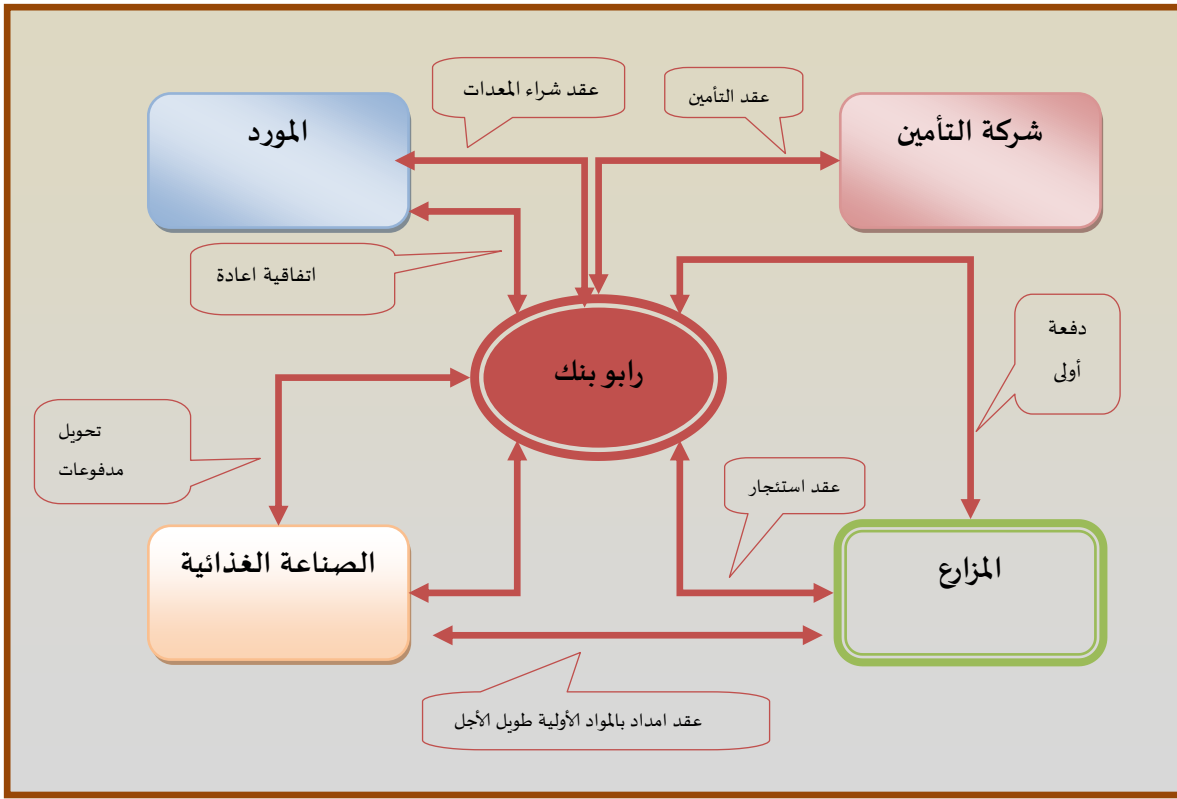
يلعب رابو بنك دورا مركزيا في سلسلة القيمة. إذ يقدم خدمات مالية وخدمات دعم على امتداد سلسلة القيمة الزراعية كما يظهر في الشكل (3-5) ، وبما أن هذا الدور هو جزء من نموده للأعمال التجارية، فهو على معرفة بقطاع الأعمال التجارية والعاملين فيه. وبالتالي يضمن كفاءة الروابط ومعالجة أي ثغرة بين الشركاء بحيث لا تحدث أي مشاكل للأخرين في السلسلة، وبما أن الأموال تمر أيضا عبر البنك بالإمكان خفض التكاليف بواسطة الخصم والائتمان مباشرة لحسابات العاملين ضمن السلسلة.

كثيرا ما تتعلق سلف الائتمان التي تقدمها شركات التسويق أو شركات التصنيع بسلسلة قيمة واحدة معينة لأن معظم الشركات لاسيما الخاصة منها تعمل فقط من خلال سلسلة واحدة أو من خلال بضع سلاسل، أي أنها تستطيع التواجد ضمن نظام معقد من خدمات الأعمال التجارية الزراعية المترابطة والتي تقدم خدمات مالية وغير مالية شاملة إلى عدد من السلاسل.

ويعتبر نموذج الاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية ونموذج الأعمال المصرفية التعاونية التابع لرابو البنك بكوريا أمثلة ناجحة، ففي حين يشدد رابو بنك على تكامل الخدمات المالية على امتداد السلسلة وعلى الروابط مع الشركاء فيها، يمكن للاتحاد أيضا أن يشترك في السلسلة مباشرة، بمعنى أن خدمات السلسلة المتعددة تختلف عن خدمات رابو بنك في أن الاتحاد يقوم بدور المورد والضامن والمسوق لمصلحة أعضائه المزارعين ، فلا ينحصر فقط في تقديم الخدمات المالية،

¹ محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق ، ص 478.

شكل رقم (3-5): هيكل التمويل الزراعي المتكامل لرابو بنك



المصدر: : كالفن ميلر، ليندا جونز، تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي- أدوات ودروس، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، ماي 2013، ص: 44.

يستطيع المزارعين شراء الماكينات والآلات الزراعية من الاتحاد بقروض يتسلمونها منه بضمان صندوق الضمان الزراعي، وبيع منتجاتهم في أسواق ينشئها الاتحاد عبر تعاونيات محلية، وبالطريقة عينها تحول أموال المزارعين إلى حساباتهم التوفيرية لدى الاتحاد (منظمات المزارعين) على أن تستخدم تلك الأموال لاحقاً لسداد القرض.

كما قد يتفق أعضاء الجمعيات على دفع مبلغ كل حسب قدرته ورغبته، على أن يكون هذا المبلغ إما للمشاركة في بعض المشروعات مقابل الربح أو الخسارة، أو أن يكون بمثابة إقراض للجمعية بلا فوائد يعطي صاحبه حق الحصول على ائتمان، كما قد يتفقون على تشجيع أهل المنطقة على الادخار والحصول على بعض الأسهم.

ومن خلال التقاء أعضاء الجمعية و الدور الذي يقوم به باحثوا التسويق لدى الجمعية يتم اكتشاف الفرص الاستثمارية (مشروع إنتاج حيواني، مزرعة دواجن، مصنع منتجات ألبان.. الخ)، كما يقوم الفنيون الذين تستعين الجمعيات بخبراتهم بتقديم المشورة والنصح بدراسة جدوى للمشروع، ثم يتم المشاركة في توفير التمويل اللازم سواء أكان تمويلاً نقدياً أو عينياً اعتماداً على الموارد الذاتية للجمعية واشتراكات الأعضاء (مبلغ نقدي، قطعة أرض، عدد من رؤوس الأغنام..).

وبالنسبة لصافي عوائد تأجير الأصول وإتاحة الخدمات للأعضاء وأرباح المشروعات الاستثمارية يمكن إضافة جانب منها إلى رأس مال الجمعية بهدف تطوير الخدمات بما يمكن من الارتقاء بمستواها من خلال القيام بعمليات إحلال وتجديد وتحديث الأصول وتوسيع نطاقها ، كما قد يتفق الأعضاء على استثمار جانب منها في بعض المشروعات الإنتاجية خاصة حينما يتضح لهم أن الأموال المتراكمة تزيد عن متطلبات تطوير الخدمات ، هذا علاوة على ما يتم توزيعه على الأعضاء .

الفرع الثاني: مصادر التمويل الزراعي التعاوني

يعني التمويل الزراعي التعاوني بمفهومه الواسع توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الضرورية والجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني. إن تمويل المشاريع الزراعية التعاونية تكون إما من الأموال التي تمتلكها الجمعية أو من الأموال التي تقترضها الجمعية من مصادر الإقراض المتوفرة. ويعني الإقراض الزراعي التعاوني والذي هو نوع من التمويل الزراعي توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الفردية أو الجماعية باقتراضها من الجمعيات التعاونية الزراعية التي تمارس أعمال الإقراض ، حيث يقترض الفرد من الجمعية التعاونية التي ينتمي إلى عضويتها، كما أنه بإمكان الجمعية التعاونية أن تقترض من جمعية أخرى تكون عادة في مستوى أعلى في البنيان التعاوني وحيث تكون الجمعية المقترضة عادة عضوا في الجمعية التعاونية المقرضة والتي تأخذ في عملها ما يشبه البنك التعاوني ولكن بحجم وصلاحيات وممارسات مالية أقل.

إن معظم المزارعين في الدول النامية يعوزهم المال للحصول على رأس المال الذي يلزمهم لتطوير زراعتهم وتنفيذ مشاريعهم الزراعية المختلفة كاستصلاح الأراضي، وشراء الأصول الحيوانية والحصول على التجهيزات الزراعية وغيرها. وتزايد حاجة المزارعين إلى المال كلما تطورت أساليب زراعتهم لتنتقل بهم من مرحلة الإنتاج لأغراض الاستهلاك الشخصي إلى مرحلة الإنتاج لغرض التسويق والبيع بالجملة. أي كلما توسعت نشاطاتهم الزراعية وتنوعت. وهذه الحاجة إلى رأس المال تستدعي وجود مصادر إقراض زراعي تأخذ على عاتقها مهام توفير القروض ذات الأجل المختلفة للمزارعين بشروط تكون ميسورة،

لقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن أفضل أنواع مصادر الإقراض الزراعي هي تلك المصادر التي تكون بمكان قريب يتوسط جماعات المزارعين وأماكن سكنهم ، حيث يشاركون هم بأنفسهم في تمويلها وإدارتها على أوسع نطاق ممكن، وهذا ما لا يتوفر في أية مصادر إقراض زراعي عام ، كما هو متوفر في جمعيات الإقراض التعاونية الزراعية التي تستهدف رفع مستوى حياة المزارعين من أعضائها اقتصاديا واجتماعيا بتوفير القروض لهم، ولذلك فإنه من الملاحظ أن كثيرا من الدول النامية وخاصة تلك الدول التي سنت قوانين الإصلاح الزراعي، قد أخذت بهذا الأسلوب فعمدت إلى تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية لتتولى إقراض المزارعين بما يحتاجون إليه من الأموال لتطوير زراعتهم وزيادة دخلهم ورفع مستوى معيشتهم.

ومن أهم مزايا مصادر التمويل التعاوني نجد ما يلي:¹

1. تضمن هذه المصادر مشاركة المزارعين الواسعة على المستوى المحلي في إدارة برنامج الإقراض وتنفيذه والإشراف عليه وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى مرحلة الاكتفاء الذات والاعتماد على النفس في الشؤون الإدارية.
2. توفر التعاونيات الإقراضية مشاركة المزارعين أنفسهم من خلال شراء الأسهم والإيداع في جمعياتهم التعاونية وبناء رؤوس الأموال الاحتياطية وكل ما من شأنه أن يسير بهذه الجمعيات إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس في الجانب المالي.
3. تقدم طلبات القروض، وتدرس، وتقرر مقاديرها وشروطها وتصرف وتراقب وتحصل محليا مما يوفر على المقترض الكثير من الجهد والوقت والمال، ومما يساعد على مراعاة أصول التوقيت السليم في عمليات الإقراض المختلفة.
4. ضالة التكاليف الكلية للقروض بالمقارنة مع ما تتقاضاه مصادر الإقراض الأخرى من فوائد وتكاليف، وذلك بسبب قلة النفقات الإدارية لبرنامج الإقراض التعاوني، مما يمكن التعاونيات من الاكتفاء بعمولات قليلة نسبيا.
5. إن احتمال حدوث الخسائر نتيجة للديون المدومة يكون قليلا نظرا لأن القروض لا تغطي إلا المزارعين الموثوقين ضمن مقدرتهم على التسديد من جهة، وامتانة الضمانات التي تحصل عليها من المقترضين من جهة أخرى.
6. إن إمكانيات التعاونيات وقربها من المزارعين توفر عملية القيام بمراقبة القروض والتأكد من أنها صرفت في الغايات التي أعطيت من أجلها، وذلك دون أي نفقات إضافية نظرا لأن المراقبة هي من مسؤولية الأعضاء والمتكفلين في مجلس الإدارة.
7. توفر عنصر العلاقة والمعرفة الشخصية المباشرة في عملية الإقراض التعاوني، نظرا لوجود علاقة إنسانية منتظمة ودائمة بين العضو التعاوني وجمعياته من جهة وبينه وبين الأعضاء بعضهم ببعض من جهة أخرى مما يساعد على اتخاذ قرارات صائبة في عمليات القروض.
8. إن التعاونيات الإقراضية هي جهات لا تستهدف الربح وإنما تستهدف توفير الخدمة والعون والمساعدة لأعضائها بكفاءة وعلى أسس من المساعدة الذاتية والمنافع المتبادلة.

ورغم كل هذه المميزات والتي تجعل الإقراض التعاوني مفضلا على كافة مصادر الإقراض الأخرى، إلا أنه يؤخذ عليها ما يلي:²

¹ علي محمود فارس، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2005. ص: 294.

² علي محمود فارس، مرجع سابق، ص: 297.

- أ. ضعف التمويل الذاتي ، حيث يكون نمو رؤوس الأموال بطيئا مما يترتب عليه مرور زمن طويل حتى تصل الجمعية التعاونية إلى الاكتفاء الذاتي والاعتماد على نفسها في شؤونها المالية والادارية.
- ب. إن تأسيس جمعيات تعاونية قوية يسير عادة بخطى بطيئة، ويتطلب ذلك وقتا طويلا يتثقف خلاله الأعضاء ويزداد وعيهم التعاوني، وتنمو روحهم التعاونية، و تتمكن فيه الجمعيات التعاونية من تدريب جهاز إداري كفء قادر على إدارة برامجها .
- ج. يكون للعلاقات الاجتماعية والإنسانية تأثير سلبي على سير الإقراض الزراعي التعاوني ومجالات صرف القروض وتحصيلها، مما يلحق أضرارا جسيمة ببرنامج الإقراض وأهدافه.
- د. عادة ما تكون الجمعيات التعاونية - خاصة الضعيفة - أكثر تشددا في منح القروض، مما يحول دون تلبيةها لكافة احتياجات أعضائها، الأمر الذي يدفعهم للاقتراض من جهات أخرى أكثر تكلفة (المرابين).

الفرع الثالث : شروط نجاح سياسة التمويل بواسطة التعاونيات الائتمانية

يتطلب نجاح سياسة التمويل بواسطة التعاونيات الذاتية إضافة إلى ما تقدم ذكره، مجموعة من الشروط لعل أهمها :

1. المساعدة الحكومية للتعاونيات وتدعيم دورها التمويلي؛ فبالنسبة لرأس المال -على سبيل المثال - وتسيير حصول التعاونيات على الآلات ووسائل الإنتاج سواء بالشراء أو بالتأجير التمويلي، فإنه يتعين إعفاء الآلات ووسائل الإنتاج التي تقوم الجمعيات باستيرادها من الضرائب الجمركية ورسوم وضرائب البيع .
2. أن يتم تكوين الجمعيات اختياريا ، بحيث يتم إقبال الأفراد على الانضمام إلى الجمعيات بمحض إرادتهم ، وأن يتم انتقاء الأعضاء ممن يتوافر لهم السمعة الطيبة وروح التعاون ، يستوي في ذلك الفقراء والأغنياء ، ولكل نصيبه في الأرباح وفقا لمساهمته في رأس مال الجمعية¹.

الفرع الرابع: الدولة والنشاط التعاوني

يطغى على التعاونيات في الدول النامية تحديدا تدخل كبير للحكومات فيها، حيث فرضت الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي تسود الدول النامية ظروفًا استثنائية جعلت انتشار الحركة التعاونية ينمو بشكل غير طبيعي، حيث أن تأسيس النشاط التعاوني فيها يأتي بمبادرة من الدولة بشكل حركات توجدها وتخطط لها وتوجهها وتشرف عليها وتمولها وتقدم لها الدعم المادي والتأييد الأدبي والمساعدات الشخصية، وذلك حسب إمكانياتها وحسب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة المعنية.

¹ فوزي الشاذلي ، المنظمات التعاونية عالميا وعربيا، دار التعاون للنشر ، مصر ، 1993 . ص: 50.

ولقد أجمع الخبراء التعاونيون على أنه من الضروري أن تأخذ حكومات الدول النامية على عاتقها مهمة تمويل الجمعيات التعاونيات الزراعية بتوفير الأموال لها أو بتزويدها بالقروض بأيسر الشروط وأسهلها وتقديم المساعدات المالية النقدية والعينية، ومنحها امتيازات وإعفاءات والمساهمة في رؤوس أموالها إذا اقتضى الأمر ذلك.

إن مدى دعم الدولة للجمعيات التعاونية الزراعية ومدى التدخل في شؤونها يفرض الوصاية عليها يختلف من دولة إلى أخرى، ويتوقف ذلك على المدة الذي تعتمد فيه الجهات الرسمية للدول المعنية على التنظيم التعاوني في تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي وخطط التنمية الزراعية بصورة خاصة ، وعلى الدور الذي يمكن للتنظيم التعاوني أن يسهم به في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والظروف الأخرى السائدة في القطر المعني.

إن النشاط التعاوني هو نشاط أهلي بطبعه، ينشأ بمبادرة من الناس أنفسهم، غير أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية تجعل من المحتم أن تؤسس هذه الحركات وأن يتم تطويرها بمبادرة رسمية حيث تأخذ الدول على عاتقها مسؤوليات كبيرة في المراحل الأولى من عمر الحركة التعاونية وخاصة فيما يتعلق بالأمور التالية:

1. وضع التشريعات التعاونية المناسبة من قوانين وأنظمة ولوائح داخلية وتعليمات وإجراءات تتعلق بالعمل التعاوني.
2. تخصيص دائرة رسمية تتولى تنفيذ التشريعات التعاونية ورعاية الحركة ونشاطاتها وتتولى نشرها وتأسيس الجمعيات التعاونية وتطويرها ومراقبتها والإشراف عليها ، وتدقيق حساباتها وتوفير الأموال والخدمات لها ولأعضائها من الدوائر الحكومية المعنية.
3. منح الجمعيات التعاونية بشكل عام والزراعية بشكل خاص الإعفاءات والامتيازات المناسبة.
4. توفير مصدر يمول الجمعيات التعاونية الزراعية بالقروض بشروط ميسورة وتكاليف قليلة.
5. أن تقدم للجمعيات التعاونية المساعدة والعون المالي وأن تساهم في رؤوس أموالها إذا لزم الأمر.
6. القيام بالأبحاث والتدريب والعمل على تطوير الحركة التعاونية لتصبح حركة لأهلية تطوعية معتمدة على نفسها في الشؤون الإدارية والمالية.

رغم فوائد ومزايا الجمعيات التعاونية بشكل عام ، إلا أنها معرضة لأن تواجه العديد من الصعوبات خاصة جمعيات الإقراض الزراعي، لما لها من نقاط ضعف عديدة، ومسألة التغلب على كل هذه النواقص والعقبات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإكثار من التثقيف والتعليم والإرشاد التعاوني والتدريب وتنمية الروح التعاونية والجماعية بين المزارعين، لأن ذلك أمر ضروري إذا ما أريد لبرنامج الإقراض الزراعي التعاوني النجاح في تحقيق أهدافه المرجوة.

المطلب الثاني: الزراعة التعاقدية وبرامج مساعدة صغار المزارعين

من بين أهم الآليات المالية المبتكرة لتسريع عملية التمويل وزيادة فعاليتها، تظهر الزراعة التعاقدية بأنها نظام إنتاج زراعي يطبق وفقا لاتفاق بين مشتر ومزارعين، ويحدد شروطا لإنتاج وتسويق منتج أو منتجات زراعية. وعادة ما يلتزم المزارع بتوفير كميات متفق عليها من منتج زراعي محدد، بشرط أن يستوفي معايير الجودة التي يطلبها المشتري، وأن يزوده بها في الأوقات التي يطلبها، وفي المقابل يوافق المشتري على شراء المنتج بشروط السعر المتفق عليه، وفي بعض الحالات على دعم الإنتاج من خلال إمداد المدخلات الزراعية مثلا، وإعداد الأرض وتوفير الإرشاد الزراعي كما يوضحه الشكل (3-10). وفي حال كانت الشروط المنصوص عليها في اتفاق الزراعة التعاقدية تضر بمصالح أي من الشركاء سواء بسبب خلل في التوازن في قوى السوق، أو بسبب تصرفات انتهازية أو غيرها من الممارسات غير العادلة، من المرجح أن تتدهور العلاقة بين المشتري والمزارع، وفي ظل هكذا سيناريولن تنجح عمليات الزراعة التعاقدية، كما أن فرص المنافع المتبادلة بين التي قد تتأتى عن علاقة متناسقة بين المشتري والبائع سوف تفقد.¹

الفرع الأول: تعريف الزراعة التعاقدية

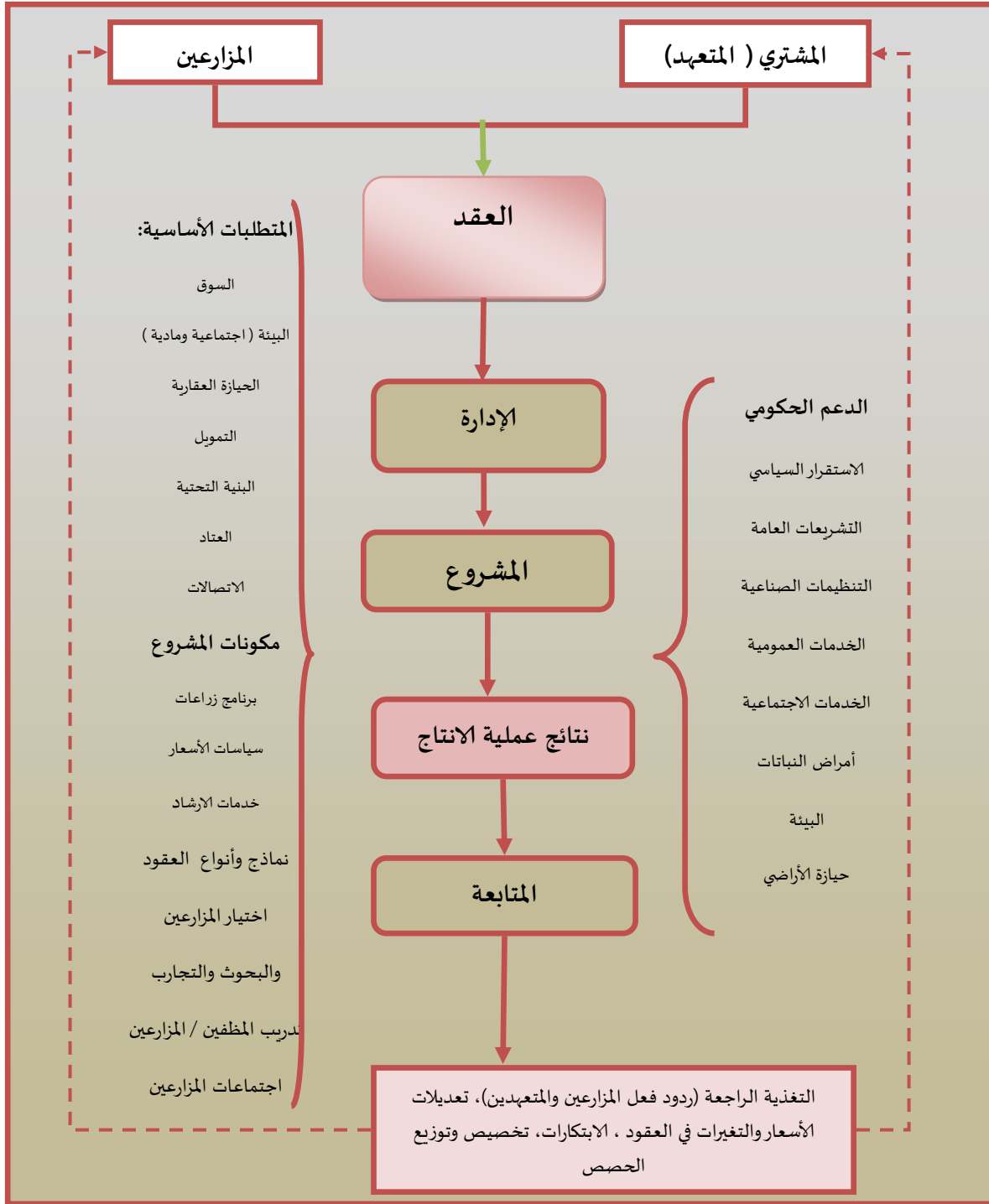
تعني الزراعة التعاقدية الوضع الذي يقوم فيه مشتري المنتجات الزراعية بإبرام عقد مع منتج زراعي أو عدد مع مجموعة غير رسمية، أو منظمة رسمية من المنتجين، من أجل شراء كمية معينة في تاريخ معين وبموجب مجموعة من الشروط، ويمكن أن يترتب عن ذلك قيام المشتري بمنح المنتج قرضا ومدخلات زراعية ومشورة فنية وخدمات للآلات والنقل، ويتم خصم تكلفة هذه السلع والخدمات من الدفعة النهائية للمنتج.

و الزراعة التعاقدية نوع من أنواع الائتمان الذي تتيحه الأعمال التجارية الزراعية، ويتم خصم مدفوعات سداد قرض (ائتمان) المستلزمات الزراعية عندما يبيع المزارع المحصول، وقد تطورت الزراعة التعاقدية كاستجابة من القطاع الخاص للاهتمامات المتعلقة بالتنوع والكمية، وقامت شركات التبغ والبذور ومصانع البن والسكر، ومزارع الألبان ومحال القطن، وحتى من يشترون بالجملة للتوريد إلى محلات السوبرماركت بتطوير صفقات تجمع عناصر المساعدة الفنية وإتاحة المستلزمات والمساعدة التسويقية وضمانات الأسعار، والتمويل، كوسيلة لضمان توريد كمية ونوعية كافية من منتج محدد. ومن خلال قيام علاقات تعاقدية مع المزارعين من شأن الزراعة التعاقدية تخفيض المخاطر التي يمكن التعرض لها.²

¹ الخطوط التوجيهية لعمليات الزراعة التعاقدية المسؤولة، تقرير صادر عن شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية، منظمة الزراعة والأغذية العالمية FAO، 2003.

² روبرت بيك كريستين، دوجلاس بيرس، إدارة المخاطر وتصميم الأدوات للتمويل الأصغر للأنشطة الزراعية: سمات نموذج ناشئ، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، العدد رقم 11، أغسطس 2005، ص: 22.

شكل رقم (3-6): الزراعة التعاقدية



المصدر: Charles Eaton, Andrew W Shephred, L'agriculture contractuelle des partenariats pour la croissance,

bulletin des services agricoles de la FAO , N° 145, Rome 2002. P : 04.

تعتبر الزراعة التعاقدية وسيلة لنقل مخاطر تقلبات أسعار السوق والمناخ للمنتجين، أو توزيع تلك المخاطر عن طرق التعاقد في مناطق مختلفة من البلاد، مما يخفض من تكاليف الإشراف على العمل، والحصول على المنتجات من دون الاستثمار في الأراضي، وإدخال منتجات جديدة مطلوبة من الأسواق

ولكنها ليست متوفرة بكمية كافية. ويشار في كثير من الأحيان أن هذه العلاقة رابحة في كل الأحوال، ويمكن أن تقدم لأصحاب الحيازات الصغيرة مجموعة متنوعة من الفوائد من حيث تحسين سبل معيشتهم.

الفرع الثاني: أنواع الزراعة التعاقدية

هناك خمس نماذج للزراعة التعاقدية نوضحها في الآتي:¹

أولاً: النموذج المركزي:

فيه تقوم الجهة الراعية بشراء المحاصيل من المزارعين لتصنيعها وتسويق المنتج، وتوزع الحصص في بداية كل موسم زراعي، وتتم مراقبة الجودة بصفة صارمة. ويرتبط هذا النموذج بصفة عامة بالتبغ والقطن وقصب السكر والموز والبن والشاي والكافا والمطاط.

ثانياً: نموذج المزرعة النواة

حيث تمتلك الجهة الراعية وتدير إحدى المزارع الكبرى التي تقع عادة على بالقرب من معامل التصنيع، وتقدم التكنولوجيا وتقنيات الإدارة للمزارعين، الذين يطلق عليهم في بعض الأحيان المزارعون التابعون. ويستخدم هذا النموذج أساساً في محاصيل الأشجار المثمرة، إلا أنه يسري أيضاً على منتجات الحليب والألبان.

ثالثاً: النموذج متعدد الأطراف

ويشمل عادة هيئات وشركات خاصة تشترك مع المزارعين، ويشيع هذا النموذج في الصين، حيث تشترك الإدارات الحكومية ولجان المدن والشركات الأجنبية معاً في إبرام العقود مع القرى والمزارعين الأفراد.

رابعاً: النموذج غير الرسمي

حيث يبرم المتعهدون الأفراد أو الشركات الصغيرة عقوداً للإنتاج بسيطة وغير رسمية مع المزارعين على أساس موسمي، خاصة بالنسبة للخضراوات الطازجة والفاكهة الاستوائية، وتشتري المتاجر هذه المنتجات من المزارعين الأفراد.

خامساً: النموذج الوسيط:

تشيع العقود الرسمية لإنتاج المحاصيل من الباطن مع الوسطاء في جنوب شرق آسيا. ففي تايلندا تشتري شركات تصنيع الأغذية المحاصيل من الوسطاء الأفراد أو لجان المزارعين الذي يبرمون الترتيبات غير الرسمية مع المزارعين.

الفرع الثالث: أهمية الزراعة التعاقدية في تمويل سلاسل القيمة الزراعية

يمكن للزراعة التعاقدية أن تكون مفيدة لمجموعة من الأسباب أهمها:

1. تأمين الأسواق والأسعار للمنتجين.
2. تأمين الإمدادات بالمدخلات المناسبة في الوقت المناسب.

¹ Charles Eaton, Andrew W Shephard, op. cit. p : 52.

3. زيادة إمكانية حصول المشترين من أصحاب الأعمال التجارية الزراعية على المنتجات ذات الجودة المطلوبة، وتعاضد الاعتماد على ذلك.
4. زيادة إمكانية خفض تكاليف المدخلات بفعل تحسن التخطيط ووفرة الحجم.
5. تعاضد الحصول على الائتمان بالرغم من عدم توفر الضمان.
6. دعم تطوير معايير الجودة وإصدار الشهادات.
7. توفير التدريب والمساعدة التقنية الموجهة إلى السوق على أن تستمر بعد انتهاء فترة العقود.
8. تكون العقود في أغلب الأحيان عقودا يسهل تنفيذها مما يمنح المشتري نوعا من الأمان.
9. إمكانية إحراز تقدم في العلاقات الايجابية وزيادة الثقة.

إن الزراعة التعاقدية يمكن أن تكون مفيدة لأصحاب الحيازات الصغيرة لمجموعتين من الأسباب: فهي تقلل من مخاطر السوق، وتعوض حالة الحرمان التي يعيشونها (مثل نقص أو تقنين الائتمان خارج ترتيبات العقد، أو عدم الوصول إلى السوق والتكنولوجيا والمعلومات ذات الصلة). ومن بين الأسباب التي تجعل الشركات المتوسطة والكبيرة راغبة في التعاقد مع أصحاب الحيازات الصغيرة، أن تكاليف الإنتاج لصغار المنتجين قد تكون متدنية، وأن وفورات الحجم بالنسبة للعديد من المحاصيل ذات القيمة العالية غالبا ما تكون محدودة، في حين أن صغار المنتجين قادرين على المنافسة في إنتاج الفاكهة والخضروات التي تتطلب رعاية عالية¹.

على سبيل المثال، في الأماكن التي تتطلب فيها معايير الجودة الصارمة مستويات عالية من اليد العاملة، قد تفضل الشركات العمل مع أصحاب الحيازات الصغيرة لأنهم أقل تنظيما من عمال المزارع وأقل عرضة لتحميلهم المسؤولية. وعلاوة على ذلك، بوسع الزراعة التعاقدية مع أصحاب الحيازات الصغيرة أن تجذب العديد من أنواع الدعم، لاسيما المالي، من الحكومات المحلية، ووكالات التنمية الدولية والمنظمات غير الحكومية للتنمية الريفية أو برامج التخفيف من وطأة الفقر. كما توجد شركات تشتري من صغار المزارعين حتى ولو كانت قادرة على بلوغ كبار المزارعين، مثل ما يحدث في قطاع تصنيع الطماطم في أمريكا اللاتينية (الشيلى)، كما يظهر في غواتيمالا أن كبار مصدري الخضروات في الثمانينات انتقلوا من إنتاجهم الخاص في المزارع الكبرى إلى المتوسطة، وأخيرا إلى التعاقد مع صغار المزارعين بسبب قدرة هؤلاء على الإشراف على العمل العائلي عن كثب وأداء الممارسات الميدانية المكثفة والدقيقة. وفي آسيا، تفيد التقارير أن قطاع الشاي السيريلانكي قد نقل مشترياته من المزارع الكبيرة المتكاملة رأسيا لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة بسبب تدخل الدولة في شفافية وتثبيت تسعير أوراق الشاي فضلا عن ارتفاع تكلفة اليد العاملة في المزارع الكبيرة حيث تنشط النقابات.

¹ Les notes de la coordination en question, *l'agriculture sous contrat peut-elle contribuer au renforcement des agriculteurs paysans et la souveraineté alimentaire des populations de sud?* numéro 16. Agence Française de Développement.. Mars 2014.

الفرع الرابع: تحديات الزراعة التعاقدية

كانت مزايا الزراعة التعاقدية وغيوبها موضع جدل ونقاش خاصة بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة، ففي حين أثنت العديد من الدراسات على آثارها الايجابية على أصحاب الحيازات الصغيرة، أثبتت دراسات أخرى محدوديتها في عملية إدراج أصحاب الحيازات الصغيرة، ويجدر بنا القول أن الزراعة التعاقدية لا يمكن أن تكون الحل المعجزة للمشاكل التي يواجهها صغار المزارعين، كما لا يمكن أن تكون قابلة للتطبيق على جميع أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم، وفيما يلي أهم التحديات والعوائق التي يمكن أن تواجهها:¹

1. الإ اعتماد على مشتري واحد قد يفشل أو يفقد رغبته في هذه العلاقة، بحيث تسبب في خسارته تغييرات في الأسواق، أو الإفلاس.
2. البيع الجانبي من قبل المزارعين، لاسيما إذا ارتفعت الأسعار عن مستواها المعتاد عليه.
3. التكلفة الإدارية التي يتكبدها المشتري.
4. التهرب من تنفيذ العقود من قبل الطرفين.
5. بيئة غير مواتية لتنظيم العقود وتنفيذها.
6. النزوع إلى تفضيل كبار المزارعين على حساب صغار المزارعين، بسبب خفض تكاليف المعاملات وأصول أولية أقوى.
7. عدم توفر القدرة الفنية أو النية لتطوير تلك القدرة اللازمة لفهم سلاسل قيمة مضافة قابلة للنجاح، لاسيما تلك التي تتعلق بصغار المزارعين.

بالرغم من المنافع المحتملة لأطراف اتفاقية الزراعة التعاقدية ، فليست كل مبادرات التعاقد قابلة للنجاح ، حيث أن أسباب مخاطر الإخفاق عديدة وشائعة، أهمها السلوك الانتهازي الذي قد ينشأ نتيجة تغير الشروط المحددة مسبقا . فإذا ارتفعت أسعار السوق إلى مستوى أعلى من المتفق عليه، وإذا توافر مشتررون آخرون للمنتجات الزراعية التي تم زراعتها والاتفاق عليها وفقا للعقد، فإن ذلك قد يؤدي بالمزارعين لنقض التزاماتهم التعاقدية والبيع إلى من يدفع بسعر أعلى. كما أنها لا تلزم الدولة بالتدخل وإنما لها الاختيار في ذلك لتسهيل التبادليين حلقات السلسلة²

من أمثلة عدم نجاح الزراعة التعاقدية ما حدث في البرازيل، حيث أخفقت مبادرة التعاقد بين مصنعي المنتجات الزراعية ومزارعي الطماطم ضمن مشروع تصنيع زراعي كبير، علما أن الشركات مولت المزارعين مقدما عن طريق تقديم المدخلات والمساعدة الفنية. وبالرغم من أن المزارعين اتفقوا على سعر تم تحديده مقدما، لكن عددا قليلا منهم هو الذي التزم بتسليم المنتجات، لأن الأسعار التي عرضها التجار في المنطقة أثناء فترة حصاد المحصول جاءت أعلى بكثير من المتفق عليه، فباعوا إنتاجهم خلافا للعقود ولم

¹ كالفن ميلر، ليندا جونز، مرجع سابق، ص: 36.

² pavel vavra, *l'agriculture contractuelle : rôle, usage et raison d'être*. édition OCDE. France. 2009.P: 19.

يسددوا للشركات قيمة المدخلات والخدمات التي جرى تمويلها مسبقاً. بسبب هذه الحادثة قرر مصنعو المنتجات الزراعية البدء باستيراد معجون الطماطم المركز من تشيلي لسد احتياجاتهم من المواد الخام، والتخلي عن خطة الزراعة التعاقدية.

المبحث الثالثأدوات التمويل الزراعي الإسلامية وتمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي

لما كان نظام الإقراض بالفوائد يقوم على توافر الضمانات التي تكفل للمقرض الحصول على أصل القرض وما ينشأ عنه من فوائد ومصاريف تأخير السداد بغض النظر عما يحققه المشروع الممول بالقرض من أرباح أو خسائر، وربما بعدم التأكد من استخدام القرض في تمويل المشروع أصلاً، ولما كان هذا الأمر يتضمن عدم إتاحة التمويل اللازم لمن لا ضمانات عندهم، ويتضمن زيادة استغلال المربين للمقترضين كلما ازداد المقترضون احتياجاً في ظل انخفاض وعيمهم الائتماني، تظهر ضرورة إيجاد الآلية التي تضمن توفير التمويل اللازم لنهوض واستمرار نمو قطاع الزراعة والتصنيع الزراعي بتكلفة اقتصادية وبدرجة عادلة من تحمل المخاطر.

وباعتبار أن الاستثمار هو مصدر لحركة رأس المال في سلسلة القيمة الزراعية، فإن جميع أشكال الاستثمار الإسلامي ترافقها أساليب تمويل معينة. ويمكن تصنيف صيغ التمويل الإسلامي إلى صيغ ذات علاقة مباشرة بالنشاط الزراعي وأخرى ذات علاقة غير مباشرة به.

المطلب الأول: صيغ التمويل ذات العلاقة غير المباشرة بالقطاع الزراعي

تشمل صيغ التمويل الإسلامي التي ليست لها علاقة مباشرة بالقطاع الزراعي المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع والسلم.

الفرع الأول: المرابحة

تعتبر المرابحة من أكثر صيغ التمويل استعمالاً في البنوك الإسلامية، وهي تصلح للقيام بتمويل جزئي لأنشطة العملاء الصناعية أو التجارية أو غيرها، وتمكّنهم من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخام والآلات من داخل البلد أو من خارجه عن طريق الاستيراد.

أولاً: تعريفها

بيع المرابحة هو بيع السلعة بمثل الثمن الأول الذي اشتراه البائع له مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول¹. وفي اللغة: مصدر من الربح وهو الزيادة، وفي اصطلاح الفقهاء هي: بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح أو هو بيع برأس المال وبيع معلوم²

¹ خوجة عز الدين، أدوات الاستثمار الإسلامي، ط3، مجموعة دلة البركة إدارة التطوير والبحوث، جدة، السعودية، 2002، ص27

² سويلم، محمد، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (مدخل مقارن)، مطبعة الإشعاق الفنية، المعمورة، 1998، ص564

هناك تعريف آخر للمرابحة: "هي أحد أنواع بيوع الأمانة، وتقوم أساساً على كشف البائع الثمن الذي قامت عليه السلعة. وهو من العقود الشرعية التي تعامل الناس بها منذ القدم وحتى يومنا هذا، وذلك بسبب الحاجة إليه، وهو عقد تنحصر العلاقة فيه بين طرفين فقط أو أكثر حسب نوع المرابحة"¹

والمرابحة عبارة عن عقد يرغب العميل بمقتضاه في شراء معدّات أو سلع من الأسواق المحلية والخارجية، فيقوم البنك بشراء هذه السلع وبعد أن يملكها البنك يقوم ببيعها بثمنها بالإضافة إلى ما تكبّده من تكاليف بشأنها، بالإضافة إلى ربح معقول يتفق عليه الطرفان مع اتفاقهما على شروط السداد.

ثانياً: أنواع بيع المرابحة

تنقسم بيوع المرابحة إلى نوعين:²

1. بيع المرابحة: هذا النوع من البيوع يشترط فيه أن يكون المبيع مملوكاً للبائع وتمارس البنوك الإسلامية هذا النوع من البيوع عن طريق شركاتها التابعة أو عن طريق الشركات التي يدخل فيها البنك مع عملائه، وتمثل شروط هذا النوع من المرابحة في الآتي:

☉ علم المشتري بالثمن الأول.

☉ علم المشتري (العميل) والبائع (البنك) بالربح.

☉ أن يكون رأس المال من المثليات كالمكيات والموزونات والعدييات ويلحق برأس المالك كل نفقة معتادة في عرف التجار بأنها تدخل في رأس المال.

☉ ألا تكون المرابحة في بيع الأموال الربوية بجنسها فإذا اشترى المكيل أو الموزون بجنسه مثلاً فلا يجوز له أن يبيعه مرابحة لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة والزيادة في بيع الأموال الربوية بجنسها يكون رباحاً، أما إذا اختلف الجنس فلا مانع من المرابحة يدا بيد.

2. بيع المرابحة للأمر بالشراء : وهو النوع الثاني من بيع المرابحة والفرق الأساسي بينه وبين بيع المرابحة الأولى هو ملكية السلعة المباعة للبائع (البنك) وقت التفاوض، لذا يشترط الامتلاك في البيع الأول، ولكن في النوع الثاني من بيوع المرابحة فإن البائع (المأمور أو البنك) لا يمتلك السلعة وقت التفاوض والاتفاق المبدئي.

¹الهيبي.عبد الرزاق.المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، 1998.ص 508

²طايل مصطفى كمال ، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية ، مطابع غباشي،.مصر، 1419 هـ ، ص-ص 203-204

ويتلخص بيع المرابحة للأمر بالشراء في طلب شخص يسمى بالطالب أو الأمر بالشراء (العميل) من آخر يسمى المأمور (البنك) بأنه يشتري له سلعة موصوفة أو معينة، ويعد المأمور بأنه إذا قام بشراء هذه السلعة فإنه سيشتريها منه ويبرحه فيها مقداراً محدداً، وعند الاتفاق يقوم البنك بشراء السلعة وفقاً لمواصفاتها من طرف ثالث، وبعد أن يملكها وتدخل في ضمانته يقوم بعرض السلعة على الأمر بالشراء (العميل)، وللأمر عندئذ أن يشتريها بناء على طلبه كما أن له الحق في رفضها والعدول عنها، وفي حالة الرفض من قبل الآخر (العميل) استقرت السلعة في ملك المأمور (البنك) الذي يمكن أن يصرفها كباقي ممتلكاته، وفي بعض الحالات قد يقوم البنك ببيعها لصالح العميل، وفي الحالتين فإن البنك يقوم برد مقدم الثمن إذا كان قد رفض الأمر بالشراء.

الفرع الثاني: المشاركة

تقوم البنوك الإسلامية باستثمار أموالها عن طريق المشاركة بها، وهي في سبيل ذلك تقوم باستخدامها واستثمارها بأساليب مختلفة ومتعددة.

أولاً: تعريفها

يعرّف الفقه الإسلامي المشاركة بأنها الشركة التي يشترك فيها اثنان أو أكثر في مال استحقوه بورثة أو نحوها أو جمعوه من بينهم أقساطاً ليعملوا فيه بتنمية في تجارة أو صناعة أو زراعة أو غيرها، ويعرفها الأحناف بقولهم: الشركة عقد بين اثنين فأكثر على أن يكون رأس المال والربح مشترك بينهما¹ ويقصد بعمليات المشاركة، التعاقد بين اثنين فأكثر على العمل للكسب بواسطة ما يقدمونه من رأس مال مشترك على أن يقسم ما يحصل من الربح بينهم.

ثانياً: خصائص عمليات المشاركة

يعتبر البنك شريكاً لطالب التمويل ويتفق معه على توزيع الأرباح المتوقعة بينهما على أساس حصول البنك على حصة مقابل تمويله، وحصول الشريك على حصة مقابل تمويله وعمله وإدارته للعملية، وأن يتم التوزيع على أساس تحديد حصة الشريك مقابل الإدارة فتخصم من الأرباح أولاً ثم يوزع الباقي بين الطرفين حسب نسبة حصة كل منهما في التمويل، أما في حالة الخسارة فيتحمل كل طرف بنصيبه حسب نسبة حصص التمويل، وبطبيعة الحال يكون الشريك قد بذل جهده وعمله دون أن يحصل على مقابل ذلك لعدم وجود أرباح. ولا شك أن البنك يعتبر شريكاً حقيقياً في العمليات ونتائجها إلا أنه شريك ممول يفوض طالب التمويل في الإشراف والإدارة باعتبار أن الأخير هو منسئ العملية وخبيرها والعالم بطبيعتها، ومن ثم فإن تدخل البنك في الإدارة لا يكون إلا بالقدر الذي يضمن له المتابعة

¹ طایل مصطفی کمال، مرجع سابق، ص: 190

والاطمئنان إلى حسن سير العملية، والتزام الشريك بالشروط المتفق عليها في العقد، وكذلك المساهمة في التغلب على أي مشكلات تواجهه منذ نشأة العملية إلى نهايتها¹

ثالثاً: أنواع المشاركة

تأخذ المشاركة في البنك الإسلامي عدّة طرق لتنفيذها، حسب الصيغة التي تحكم العقد وتمثّل أنواع المشاركة في أربعة أنواع هي:²

1. المشاركة المباشرة: يدخل فيها البنك الإسلامي شريكاً في عمليات تجارية أو استثمارية مستقلة عن بعضها البعض، حتى بالنسبة للمشروع الواحد وتختص بنوع أو عدد معين من السلع. ويطلب البنك مساهمة مالية من الشريك تتراوح بين 25 و40% تبعاً لنوع العمليات (تجارة داخلية أو خارجية)، وفي هذه الحالة توزع الأرباح بين الطرفين كل حسب مساهمته في رأس مال الصفقة بعد القيام بتخصيص جزءاً من الأرباح للشريك نظير إدارته للعملية وتسويق وتوزيع السلعة، وقد تؤول ملكية هذا النوع من المشاركة إلى الشريك إذا رغب في شراء نصيب البنك بموجب عقد جديد.

ترجع أهمية هذا النوع بالنسبة للبنك الإسلامي إلى سرعة تصفية العمليات التجارية، مما يتأتى مع زيادة معدل دوران رأس مال البنك (استثماراته) هادفاً من وراء ذلك زيادة العائد الناتج من هذا النوع من المشاركة، هذا فضلاً عن توزيع المخاطر بين البنك وعملائه في هذا المجال، كما يتمكن البنك من مراقبة المشاركين معه من خلال مقارنة نتائج أعمالهم التي تمت.

2. المشاركة في رأس مال مشروع: تسمى المشاركة التشغيلية في رأس مال المشروع أو المساهمة في تمويل رأس مال المشروع حيث يقوم البنك بتقييم أصول الشريك ليحدد حجم التمويل الذي سيقدمه، ويشترط أن لا تقل مساهمة الشريك عن 15% من جملة رأس مال المشروع الذي سيتم تشغيله، هذا وفي المجال الصناعي فإن البنك لا يشترط على الشريك تقديم أي مساهمة مالية، إذ أن مساهمته في هذه الحالة تكون هي الأصول التي تم تقييمها وتمثل حصة الشريك، بالإضافة إلى جهده الإداري.

3. المشاركة الدائمة: يتمثل هذا الأسلوب في تقديم المشاركين المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل مشارك ممتلكاً حصة في رأس المال بصفة دائمة ومستحقاً لنصيبه من الأرباح، وتستمر هذه المشاركة في الأصل إلى حين انتهاء الشركة، ولكن يمكن لسبب أو لآخر أن يبيع أحد المشاركين حصته في رأس المال للخروج من المشروع.³

¹ المعهد المصرفي، برنامج أساسيات العمل المصرفي حسب المفاهيم الشرعية، 2003، ص: 8.

² طایل مصطفى كمال..مرجع سابق.ص-ص 192-194

³ خوجة عز الدين، أدوات الاستثمار الإسلامي، مرجع سابق.ص 97

4. المشاركة المتناقصة:¹

تعتبر المشاركة المتناقصة من الأساليب الجديدة التي استحدثتها البنوك الإسلامية، وهي تختلف عن المشاركة الدائمة في عنصر واحد هو الاستمرارية، فالبنك الإسلامي في هذا الأسلوب يتمتع بكامل حقوق الشريك العادي وعليه جميع التزاماته، غير أنه لا يقصد - منذ التعاقد - البقاء والاستمرار في المشاركة إلى حين انتهاء الشركة، بل إنه يعطي الحق للشريك ليحل محله في ملكية المشروع ويوافق على التنازل عن حصته في المشاركة دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها.

هذا ويتميز أسلوب البنك الإسلامي في التمويل بأسلوب المشاركة عن أسلوب البنوك التجارية في التمويل بالإقراض بفائدة، في أنّ مشاركة البنك الإسلامي تتطلب اشتراك البنك بخبراته المختلفة في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار والطرق التي تؤدي إلى ضمان نجاح المشروع وتؤكد ربحيته، وبالتالي تزيد أرباح البنك الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة ودائعه بعد ذلك.

الفرع الثالث: المضاربة

تعتبر المضاربة الأسلوب الأساسي الذي اعتمده البنوك الإسلامية من حيث صياغة علاقتها بالمدعين الذين يقدمون أموالهم بصفتهم أرباب المال ليعمل فيها البنك بصفته المضارب على أساس قسمة الأرباح الناتجة بنسب معلومة متفق عليها.

وبشكل آخر تمارس البنوك الإسلامية هذا الأسلوب مع المستثمرين أصحاب المشاريع القادرين على العمل سواء كانوا من الفنيين كالأطباء والمهندسين أو من أصحاب الخبرات العملية في التجارة والحرف اليدوية المختلفة، فيقدم البنك التمويل اللازم لهم بصفته رب المال ليستثمروه لقاء حصة من الربح المتفق عليه.

أولاً: تعريف المضاربة

المضاربة هي أن يعطي الشخص المال، على أن يتجربه على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال، أيّاً كان هذا الجزء المتفق عليه: ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً، أي يكون جزءاً مشاعاً من جملته، وأنّ اقتسامه لا يتم إلا بعد التصفية الكاملة للمضاربة لكي يتمكن رب المال من استرداد ماله، لأنّ الأصل في الربح أنّه وقاية لرأس المال، فلا ربح إلا بعد سلامة رأس المال لصاحبه²

¹ خوجة عز الدين، مرجع سابق، ص 107² سويلم، محمد. إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (مدخل مقارنة). مرجع سابق، ص 544

وتعرف أيضا بأنها تقوم في جوهرها على تلاقي أصحاب المال وأصحاب الخبرات بحيث يقدم الطرف الأول ماله ويقدم الطرف الثاني خبرته بغرض تحقيق الربح الحلال الذي يقسم بينهما بنسب متفق عليها¹ نستطيع القول أنّ عقد المضاربة هو عقد تقوم بمقتضاه البنوك بتقديم رأس مال للعملية بالكامل، أما مسؤولية العميل فتتحدد في الخبرة العملية والجهد الإداري، وتوزع الأرباح التي تحققها شركة المضاربة بين العميل والبنك الإسلامي وفقا للشروط المنصوص عليها في عقد المضاربة.

ثانيا: أنواع المضاربة

تتم المضاربة بإحدى الصور الآتية:²

1. **المضاربة الفردية:** هي التي تكون العلاقة فيها ثنائية بين العامل وصاحب رأس المال فقط، ويكون العقد فيها فرديا لا مجال فيه للتعدد في العلاقات لذلك فهي بعيدة عن واقع الاستثمار الذي يجري العمل به في البنوك الإسلامية، إلا في الحالات التي يقوم البنك بمباشرة أعمال المضاربة بنفسه، وهذا قلما يحدث ذلك لأن البنوك الإسلامية تعتمد في الغالب على منح الودائع الاستثمارية لرجال الأعمال لغرض استثمارها من قبلهم.

2. **المضاربة المشتركة:** هي التي تكون فيها العلاقة متعددة، وذلك بأن يتعدد فيها المالكون لرأس المال وينفرد فيها المضارب، أو تكون الصورة فيها عكسية وذلك بأن ينفرد فيها صاحب رأس المال ويتعدد المضاربون أو أن يتعدد كل من المالكين والمضاربين، وهذا النوع من المضاربة يحتوي على جميع السمات التي تتسم بها المضاربة التي يجري العمل بها في البنوك الإسلامية.

الفرع الرابع: الإجارة (التأجير)

بموجب هذا العقد يقوم البنك الإسلامي بتمويل المعدات والمنشآت التي يطلبها العميل على أن يقوم باستئجارها ضمن شروط يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

والإجارة تشبه المراجعة لكن العقد فيها واقع على بيع المنفعة، وتعتبر وسيلة استثمارية مرنة ومناسبة للمتعاملين مع البنوك الإسلامية.

أولا: تعريفها

هي أحد أشكال التوظيف الذي تقوم بها البنوك الإسلامية وذلك من خلال شراء الأصول والمعدات والآلات الصناعية والسفن والطائرات... الخ، ثم تقوم بتأجيرها لمن يستخدمها من رجال الأعمال

¹ خوجة، عز الدين. أدوات الاستثمار الإسلامي. مرجع سابق. ص 121

² الهيتي، عبد الرزاق، رحيم. المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق. ص-ص 470-471

وأصحاب المصانع والمنتجين مقابل دفع أقساط محددة للبنك وقد تؤول الملكية في نهاية عقد التأجير إلى المستأجر إذا رغب ذلك¹

ثانياً: أنواع الإجارة

1. **الإجارة التشغيلية:**² تقوم البنوك الإسلامية بتأجير معدات وآلات لمن يطلب خدمتها في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية بصفة خاصة وفق عقد الإجارة، بمعنى أن تقوم البنوك الإسلامية، مثلاً بتأجير الجرارات والحاصدات للشركات الزراعية أو تأجير آلات البناء والحفر والتشييد لشركات المقاولات، وقد لاقت هذه الصيغة قبولاً، وذلك بعد أن ارتفعت أثمان هذه المعدات الرأسمالية.

أي أنه بموجب هذا الأسلوب يملك البنك هذه المعدات ثم يتولى إدارتها لأي جهة ترغب فيها بهدف تشغيلها خلال مدة محددة يتفق عليها، وبانتهاء تلك المدة تعود تلك المعدات والآلات إلى حيازة البنك ليبحث من جديد عن مستخدم آخر يرغب في استئجارها. ويمكن توضيح خصائص الإجارة التشغيلية على النحو التالي:

أ. لا تغطي فترة التعاقد على تأجير الأصل العمر الاقتصادي له وإنما تغطي جزءاً منه فقط، ومن ثم فإن المؤجر لا يستهلك قيمة الأصل بالكامل خلال فترة التأجير، الأمر الذي لا يكون معه لهذا النوع من التأجير وظيفة استهلاك رأسمال المستثمر.

ب. المؤجر يكون عادة مسئولاً عن صيانة الأصل وإجراء التأمين عليه.

ج. يتحمل المؤجر مخاطر عدم صلاحية الأصول المؤجرة للاستعمال سواء بالإهلاك أو بتقادمها عن مساندة التطورات العلمية (خلال فترة الإيجار المتفق عليها).

د. في العادة لا يكون للمستأجر في هذا النوع من التأجير فرصة اختيار شراء الأصل في نهاية مدة التعاقد.

فلاحظ أن البنك يستفيد بأسلوب الإجارة التشغيلية من بقاء الأصول على ملكه والحصول على الأجر مقابل بيع منافعها، كما تستفيد الجهات المستأجرة بتغطية حاجياتها الآنية وتحقيق أغراضها في الأوقات المناسبة ودون تحمّل نفقات رأسمالية كبيرة.

2. **الإجارة التمليلية:** تعتبر الإجارة التمليلية أو الإجارة المنتهية بالتمليك من الأساليب الجديدة التي طبقتها البنوك الإسلامية، وهي تتميز بكون البنك لا يقتني الموجودات والأصول انطلاقاً من دراسة السوق والتأكد من وجود رغبات لها، بل إنه يشترها استجابة لطلب مؤكد من أحد عملائه لتملك تلك الأصول عن طريق

¹ سويلم محمد. إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (مدخل مقارنة). مرجع سابق. ص 576

² طايل مصطفى كمال. القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية. مرجع سابق. ص 207

الإجارة المنتهية بالتمليك. وعليه فإنّ تلك الأصول المؤجّرة لا تبقى في ملكية البنك بعد نهاية عقد الإجارة كما هو الحال في الإجارة التشغيلية وإنّما هي تنتقل هنا إلى ملكية المستأجر. ويحتسب البنك الأجرة الإجمالية غالباً على أساس تكلفة الموجودات بالإضافة إلى ربحه، وتقسّم الأجرة بعد ذلك على فترات يتفق عليها.¹

وعمليات الإجارة التشغيلية تناسب الأصول والموجودات ذات القيمة العالية التي تتطلّب مبالغ كبيرة لامتلاكها، بالإضافة إلى الوقت الطويل اللازم لإنتاجها، ومثال على تلك الأصول الطائرات والسفن التي يزيد الطلب عليها بأسلوب الإجارة التشغيلية نتيجة ارتفاع تكلفتها وطول مدّة صنعها.

أما بالنسبة لعمليات الإجارة التمليلية فهي تستخدم في مجال العقارات وأجهزة الكمبيوتر والآلات والمعدّات المختلفة، وهي بهذا الأسلوب توقّر للمعلاء قدرًا من الحرّية في اقتناء الموجودات من المصادر التي يختارونها على أساس خبرتهم وتقديرهم الخاص.

الفرع الخامس: الاستصناع

فتح عقد الاستصناع مجالات واسعة أمام البنوك الإسلامية لتمويل الحاجات العامة والمصالح الكبرى للمجتمع وللنهوض بالاقتصاد الإسلامي. ويستخدم هذا العقد في صناعات متطورة ومهمّة جدا في الحياة المعاصرة كاستصناع الطائرات والقطارات والسفن ومختلف الآلات التي تصنع في المصانع الكبرى، ولقد أبرمت البنوك عقود استصناع مع عملائها، غير أن أبرزها وأكبرها حجما في المعاملات هو المجال العقاري. إذ قامت البنوك بتمويل المباني السكنية والاستثمارية بنظام الاستصناع وساهمت بذلك في حل مشكلات معاصرة كثيرة، إذ وفرت للمستصنع المواد الخام إضافة إلى العمل نفسه.²

وتكون صورة الاستصناع بأن يوقّع البنك مع العميل عقداً، يقوم البنك من خلاله بإنتاج معدة أو إنشاء مبنى أو جسر ومن ثمّ يوقّع البنك عقدا مع من يتولّى التنفيذ ويكون البنك مسئولا فيه أمام العميل مسؤولية مباشرة.

ويعرف الاستصناع في اللغة على أنه طلب الصنع، يقال (اصطنع خاتما، أمر أن يصنع له)، وفي اصطلاح الفقهاء: (هو عقد على مبيع في الذمّة، شرط فيه العمل)³ وقد عرّفه جمهور الفقهاء عقد الاستصناع بتعريفات متعدّدة منها: أنّه عقد مع أهل الصنعة على أن يعملوا شيئا، ويقال للمشتري مستصنع وللبياع صانع.⁴

¹ خوجة عز الدين . مرجع سابق . ص 81

² المعهد المصرفي . برنامج أساسيات العمل المصرفي حسب المفاهيم الشرعية. مرجع سابق . ص 21

³ الهيتي عبد الرزاق. المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. مرجع سابق . ص 560

⁴ خوجة عز الدين. مرجع سابق . ص 51

إذاً يوفر الاستصناع التمويل اللازم الذي يلبي طلبات العملاء لتجهيز المنتجات الصناعية، ويناسب هذا العقد بوجه خاص تمويل المعدات والمباني أو المشاريع التي تحتاج إلى عمليات الإنشاء أو التصنيع أو التركيب أو التجميع.

الفرع السادس: السّلم

يمكن للبنك من خلال صيغة السّلم أن يوفر لعملائه السيولة النقدية في مقابل إنتاجهم المستقبلي، إذ يتيح السلم فرصة للصناعيين والزراعيين ممن ينتجون سلعا مثالية ذات مواصفات محدّدة أن يدخلوا مع البنك في "عقود سلم" منظّمة يشتري البنك منهم بموجها منتجاتهم مقابل ثمن يسدّد عاجلا على أن يتفق الطرفان على السبل الملائمة لتسويق تلك المنتجات.

وكذلك يستخدم بيع السّلم في تمويل النشاط التجاري والصناعي ولا سيّما تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة، بالإضافة إلى تطبيق بيع السلم في قيام البنك بتمويل الحرفيين وصغار المنتجين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج كرأس مال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم و إعادة تسويقها.

و السلم في اللغة مأخوذ من الفعل أسلم، وأسلم في الشيء وأسلف بمعنى واحد، يقال: أسلم وسلم: إذا أسلف، وهو أن تعطي ذهبا وفضة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم، فكأنك قد أسلمت الثمن إلى صاحب السلعة وسلّمها إليك، أمّا في اصطلاح الفقهاء فيعرّف السلم على أنّه (بيع أجل بعاجل) أو هو (عقد يثبت به الملك في الثمن عاجلا وفي المئمن آجلا)¹

إنه معاملة مالية تمّ بموجها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع الذي يلتزم بتسليم بضاعة مضبوطة بصفات محدّدة في أجل معلوم، فالأجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمّة، والعاجل هو الثمن²

إذاً السّلم هو عقد على موصوف في الذمّة يتم دفع الثمن فيه مقدما واستلام السلعة مستقبلا ويعتبر أداة مهمة في التمويل الزراعي والصناعي .

المطلب الثاني: صيغ التمويل ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الزراعي

تتمثل صيغ التمويل الاسلامي الخاصة مباشرة بالزراعة في المزارعة، المساقاة والمغارسة:

الفرع الأول : المزارعة

أولا: مفهوم المزارعة:

¹الهيبي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 530

²خوجة عز الدين، مرجع سابق. ص 41

هي دفع أرض وحب لمن يزرعه ويقوم عليه، أو مزروع لمن يعمل عليه بجزء مشاع من المحصول، ويلزم العامل بما فيه صلاح الثمرة أو الزرع وزيادتهما من السقي، والاستسقاء والحرث والآلة. وهي بذلك عقد بين مالك الأرض الصالحة للزراعة وبين عامل يعمل فيها ويتم تحديد نصيب كل منهما من الأرباح أما الخسارة فتتوقف على حسب طبيعة مشاركة كل من الطرفين.

وثبتت مشروعية المزارعة بالسنة والإجماع، فقد روى عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم، ولرسول الله صلى الله عليه وسلم شطر ثمرها .

أما بالإجماع فقد ثبت أن الخلفاء الأربعة وأهلهم وفقهاء الصحابة والتابعين كلهم مارسوا هذا العمل ولم ينكروه أبدا وهي بهذا جائزة بالإجماع (ما عدا عند أبي حنيفة)

ثانياً: شروط المزارعة

بالإضافة إلى الشروط العامة التي يجب أن تتوافر في كل عقد هناك شروط خاصة بهذا العقد والمتمثلة أن تكون الأرض صالحة للزراعة، مع تحديدها وبيان مساحتها؛ تحديد نوع الزرع وذلك بمعرفة جنس البذر ونوعه؛ تحديد مدة المزارعة بحيث تكون كافية لإتمام الزرع فيها، ولا تكون مفتوحة؛ مع الاتفاق على كيفية توزيع العوائد وأن يكون نصيب كل منهما مشاعاً.

ثالثاً: صيغ المزارعة

هناك عدة صيغ للمزارعة منها ما يتفق مع المضاربة ومنها ما يتفق مع المشاركة. هذه الأنواع هي :

1. أن تكون الأرض والمدخلات من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الطرف الآخر بالعمل؛
2. أن تكون الأرض وحدها من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بكل العمل؛
3. أن تكون الأرض والعمل من طرف والمدخلات من الطرف الآخر
4. أن تكون الأرض من طرف والمدخلات من طرف ثاني والعمل من ثالث؛
5. الاشتراك في الأرض والمدخلات والعمل .

رابعاً: الخطوات العملية لعقد المزارعة

1. تكوين مشروع المزارعة: تتكون من صاحب الأرض الذي يقدم أرضه للمزارع. والمزارع الذي يستلم الأرض ليعمل فيها بجهد وخبرته .
2. نتائج المزارعة: بعد زرع الأرض ينتظر الطرفان ما قد يخرج منها ليقسما الناتج .
3. إعادة الأرض لصاحبها: يستعيد صاحب الأرض أرضه بعد نهاية عقد المزارعة أو يمكنه الاتفاق مع المزارع على تجديد المعاملة .

4. توزيع الثروة الناتجة : في حالة ما إذا لم تخرج الأرض شيئاً، يخسر صاحب الأرض منفعة أرضه، ويخسر المزارع مقابل جهده وعمله. أما في حالة تحصيل شيء، فإن الخارج من الأرض يقسم بين الطرفين بالنسبة التي يشترطانها ويتفق عليها .

خامساً: أحكام المزارعة

يشترط في التمويل بالمزارعة ما يلي:

1. أن تكون الأرض صالحة للزراعة وأن يخلي صاحبها بينها وبين المزارع حتى يتمكن من العمل بلا مانع، كما يشترط أن يكون ما يزرع فيها معلوماً .
2. بيان نوع البذر الذي سيذرع في الأرض للزراعة، ويجوز أن يقدم صاحب الأرض أو المزارع نفسه حسب الاتفاق أو العرف السائد .
3. أن تكون مدة المزارعة معلومة وكافية لزرع الأرض وإدراك ما يزرع فيها .
4. أن يشترك الطرفان في الخارج وأن تكون حصة كل واحد معلومة بنسبة شائعة في الجملة، ولا يصح شرط قدر معلوم من الخارج لأحدهما لأن ذلك يمنع تحقق الشركة .
5. لا تصح المعاملة إذا كانت حصة أحد الطرفين من غير الخارج لأن المزارعة ليست من الإيجارات الطلقة وإنما يمكن اعتبارها نوع من إجارة الأرض ببعض الخارج منها .
6. يقسم الخارج من الأرض بين الطرفين بالنسبة التي يشترطانها ويتفقان عليها وفي حالة ما إذا لم تخرج الأرض شيئاً فلا شيء لواد منهما، فيخسر المزارع مقابل عمله وجهده كما يخسر صاحب الأرض منفعة أرضه .
7. إن كل ما كان من عمل المزارعة مما يحتاج الزرع إليه لإصلاحه يكون على المزارع لأن العقد تناوله، وأن كل ما كان من باب النفقة على الزرع يكون على الطرفين علي قدر حصتهما لأن ذلك ليس من عمل المزارعة حتى يختص به المزارع .

الفرع الثاني: المساقاة

أولاً: تعريف صيغة المساقاة

المساقاة في أصل اللغة مفاعلة أي مشاركة، وهي مشتقة من السقي وتسمى المعاملة: مفاعلة من العمل، وهي ان يستعمل رجلا في نخيل أو كرم ليقوم بإصلاحها على أن يكون له سهم¹. نقول سقى ماشيته أو أرضه أو كلاهما، أي جعل لهما ماء. أما اصطلاحاً فهناك مجموعة من التعاريف المتقاربة للمساقاة نذكر منها:

¹ أحمد الشرباصي، مرجع سابق، ص422.

1. المساقاة هي أن تقدم الجهة المالكة الأرض الزراعية التي تكون مزرعة بالأشجار المثمرة لجهة أخرى تقوم هذه الأخيرة بعملية استثمارها عن طريق سقيها والإعتناء بها والإشراف عليها، على أن يتقسما النتائج بينهما بنسبة معينة يتم الإتفاق عليها.¹

2. المساقاة عقد يرد على إصلاح الشجر، وهو دفع الشجر إلى من يعتني به ويحافظ عليه بالتلقيح والتنظيف والري والحراسة، وغير ذلك، على أن يتم إقتسام ثمرة الشجر بين العمال وصاحب الشجر بحصص متفق عليها.

من خلال هذه التعاريف نجد المساقاة تهدف إلى عدم ترك الأراضي للخراب ومن ثم فإن هذه الأراضي عن طريق المساقاة تحقق خدمة الأرض وزراعتها وسقيتها ونماؤها.

ثانيا: أهمية المساقاة في التمويل

إن المساقاة هي صيغة من صيغ الإستثمار الزراعي تقوم على إستغلال الأشجار المتنوعة بحيث يشترك فيها صاحب الأشجار ببذورته تلك مع صاحب العمل بجهده،

وتكون نتيجة الإستغلال الإيجابية بينهما بنسبة معينة يتفقان عليها وإذا كانت النتيجة سلبية كفساد الثمار فإن صاحب الأشجار يخسر نصيبه من المحصول الزراعي ويخسر العامل الزراعي جهده وعمله و يختص العامل الزراعي عادة بالأعمال الإستثمارية الجارية كالإصلاح والتنقيح والتلقيح والسقي، بينما يساهم صاحب الأشجار بالإستثمارات الهيكلية كالتشجير وحفر الآبار و شق الترع حسب طبيعة إمكانياته.² وللمساقاة شروط صحة وجب توفرها نوجزها في الآتي:

1. أهلية العقادين: حيث يجب ان يكونا عاقلين.
2. محل العقد: أن يكون من الشجر الذي فيه الثمر ومحل العمل هو الشجر.
3. التسليم إلى العامل: أي التخلية بين العامل وبين الشجر المعقود عليه .
4. أن يكون الناتج شركة بين الإثنين وأن تكون حصة كل منهما جزءا مشاعا معلوم القدر.
5. المدة: وقد إشتراطها المالكية، حيث يجب أن تكون المساقاة لمدة معلومة والواضح أن عقد المساقاة كغيره من العقود التمويلية المتخصصة مضبوط بحيث يحفظ حقوق كل طرف من الأطراف المتشاركة فيه ومنه يمكن إستغلال هذا العقد التمويلي لإستثمار وتنمية الأراضي الفلاحية خاصة ما كان شجرا نخلا مثمرا.

الفرع الثالث: المغارسة

أولاً: مفهوم المغارسة

المغارسة في أصل اللغة مفاعلة، وهي مصدر مشتق من الفعل غرس يغرس، غرسا نقول غرس الشجر يغرسه أي ثبتت في الأرض. أما اصطلاحا فتعرف بأنها؛ ان يدفع الشخص أرضه لمن يغرس فيها

¹ عبد الستار إبراهيم، الوقف دوره في التنمية، مكتبة الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني، المكتبة الوقفية العالمية، قطر، 1997، ص91.

² صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص405.

شجرا، على أن يقسم الشجر مع الأرض بين المالك و العامل. كما تعرف بأنها: أن تقدم الجهة المالكة الأراضي الزراعية غير المشجرة لجهة أفراد تقوم باستثمارها ، وذلك عن طريق مزارعتها بنوع من الشجر و الاعتناء بها و رعايتها على أن يقسما الناتج بينهما بنسبة معينة يتم الإتفاق عليها. و المغارسة تكون على ثلاث أوجه:

1. الوجه الأول: إجازة أن يغرس له بأجرة معلومة .
2. الوجه الثاني: جعل و هو أن يغرس له شجرا على أن يكون له نصيبا فيما ينبت منها خاصية
3. الوجه الثالث: متردد بين الإجازة و الجعل ، و هو أن يغرس له على أن يكون له نصيب منها كلها و من الأرض و قد استدل ابن حزم على مشروعيتها بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه و سلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها (أي من أرض خيبر) من زرع و ثمر، كما أمضى هذه المعاملة من بعده أبو بكر، و عمر، و علي رضي الله عنهم.

ثانيا: أهمية المغارسة في التمويل

ساعدت صيغة المغارسة كثيرا على تجنب المشاكل التي يعاني منها ملاك الاراضي ، ذلك أن الكثير منهم تحصلوا على أراضيهم نتيجة ميراث أو وصية أو وقف ، دون أن تكون لهم دراية بالشؤون الفلاحية او بالتمويل بواسطة صيغة المغارسة يسمح لهؤلاء الذين ليست لديهم الخبرة بالمغارسة أن لا يتركوا أراضيهم بورا، لصيغة المغارسة تسمح لهم لهم أن يسلموا أراضيهم ارجل آخر ليغرسها من عنده و الشجر بينهما فبي: عقد يتضمن إعطاء الرجل أرضه لرجل آخر على أن يغرفها عدا من الثمار معلوما فإذا إستحق الثمر كان للغارس جزء من الأرض متفق عليه.¹ و للمغارسة شروط و أحكام متصلة بها و يجب إحترامها حتى تكون صحيحة و هي:²

1. أن يغرس العامل في الأرض أشجارا ثابتة الأصول كالزيتون أو الرمان.
2. أن تتفق أصناف الشجر أو تتقارب في مدة إطعامها ، فإن اختلفت اختلفا بينا لم يجز.
3. أن لا يكون أجلها إلى سنين كثيرة فوق مدة الإشهار.

¹ ابن رشد ، المقدمات ، الجزء الثاني، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ، ص223.

² أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي، القوانين الفقهية ، دار القلم، بيروت ، ط2، بدون تاريخ، ص185.

خلاصة الفصل الثالث:

● إن الابتكارات التي يحددها الفلاحون بأنفسهم هي التي تؤدي دورا مهما في التنمية الزراعية، لذلك ينبغي اشتراك فقراء الأرياف في الابتكار، فالخبرة والثقافة تلعب دورا مهما في التأكيد على قدراتهم، لأن المزارعين وسكان الأرياف أدري بخبايا مناطقهم وهم بذلك أدري باحتياجاتهم ، بقي فقط الانتباه للفرص المتاحة التي بها يستطيعون حل مشاكلهم ، بطرق مبتكرة تتواءم مع بيئتهم ونمط عيشهم وإمكانياتهم وفق طرق تنظيم معينة.

● تحتل سلسلة القيمة أهمية محورية في جميع ابتكارات التمويل الزراعي تقريبا، وهي مفتاح لإدارة المخاطر لدى البنوك حيث ينطلق تمويل سلسلة القيمة بالاعتماد على الربط بين الشركاء في سلسلة القيمة، أما التمويل وحده بدون ربط بين هذه الحلقات فهو مجرد وقود لهذا النظام.

● نجاح العديد من مؤسسات الإقراض متناهي الصغر يمكن تحديده بمقدرتها على دمج الممارسات الناجحة لمؤسسات القطاع غير الرسمي (مقرضي الأموال) ضمن مؤسسات القطاع الرسمي، وتشمل تلك الممارسات كل من المرونة، سرعة الولوج إلى الأموال، والشروط الواضحة والسهلة.

● من أفضل أنواع مصادر الإقراض الزراعي تلك المصادر التي تكون بمكان قريب يتوسط جماعات المزارعين وأماكن سكنهم ، حيث يشاركون هم بأنفسهم في تمويلها وإدارتها على أوسع نطاق ممكن، وهذا ما لا يتوفر في أية مصادر إقراض زراعي عام ، كما هو متوفر في جمعيات الإقراض التعاونية الزراعية التي تستهدف رفع مستوى حياة المزارعين من أعضائها اقتصاديا واجتماعيا بتوفير القروض لهم

● تعتبر الزراعة التعاقدية وسيلة لنقل مخاطر تقلبات أسعار السوق والمناخ للمنتجين، أو توزيع تلك المخاطر عن طرق التعاقد في مناطق مختلفة من البلاد، مما يخفض من تكاليف الإشراف على العمل، والحصول على المنتجات من دون الاستثمار في الأراضي، وإدخال منتجات جديدة مطلوبة من الأسواق ولكنها ليست متوفرة بكمية كافية. ويشار في كثير من الأحيان أن هذه العلاقة رابحة في كل الأحوال، ويمكن أن تقدم لأصحاب الحيازات الصغيرة مجموعة متنوعة من الفوائد

● يعطي الاقتصاد الإسلامي أهمية بالغة لعمليات التمويل و تحقيق الاستثمار و بالتالي عدم تعطيل الموارد و الوسائل الخاصة بدفع وتيرة الاستثمار و التنمية الزراعية ، وذلك من خلال صيغ مختلفة : المضاربة، المرابحة، السلم، التأجير، المشاركة، المزارعة، المساقاة، الاستصناع. هذه المنتجات تمتاز بأنها تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، فالمصدقية تنبع من مبدأ التكامل الذي يحقق مقاصد الشريعة في تحقيق القيمة المضافة، بينما تتحقق الكفاءة من خلال مبدأ المناسبة الذي يجنب هذه المنتجات الوقوع في الصورة غير المنتجة.

شهدت الساحة الاقتصادية الدولية في المجال الزراعي تزايدا ملحوظا في استخدام السياسات الحمائية للقطاع الزراعي، وذلك بازدياد مستويات الدعم المقدمة للصادرات الزراعية والقيود على نفاذ السلع الزراعية، سواء من خلال السياسات والبرامج المسموح بها بموجب اتفاقية الجات أو التي لم تنص عليها الإتفاقية، فقد استخدمت الكثير من الدول خاصة المتقدمة العديد من أشكال الدعم لزيادة الإنتاج بهذه الدول وتحقيق فائض فيه، يتم بيعه بأسعار منخفضة في الأسواق العالمية يؤدي إلى التأثير على دخل المزارعين في الدول النامية، مما يقلل فرص هؤلاء المزارعين في الحصول على دخل أكبر من الإنتاج والتصدير الزراعي، بالإضافة إلى وضعها للعديد من الإجراءات الحدودية غير الجمركية للحد من الاستيراد، كالحدود القصوى للمستوربات ونظام الحصص والرسوم المتفاوتة على المستوربات والأسعار الدنيا للمستوربات، بالإضافة إلى الاحتكارات التي كانت تمنح للمؤسسات والشركات الحكومية في مجال الاستيراد.

ونتيجة لهذه الإجراءات وخصوصية المنتجات الزراعية فقد كانت الأكثر تأثرا من هذه الإجراءات مقارنة بالسلع الأخرى، حتى جاءت إتفاقية الزراعة بما تحتويه من مبادئ لتوضع الأسس العامة لنظام تجاري في المنتجات الزراعية أكثر عدلا يستند إلى تطبيق جميع الإلتزامات المتصلة بالتجارة بالسلع الزراعية خاصة فيما يتعلق بالدعم ودعم الصادرات والنفاذ إلى الأسواق.

و من أجل ضمان تفعيل عملية الحماية تلتفت الكثير من البلدان الزراعية إلى العمل على تفعيل صيغ تمويل و آليات مالية مبتكرة تضمن وصول منتجاتها إلى الأسواق الزراعية العالمية بعد ضمان تسويقها في السوق المحلية، من خلال سلسلة القيمة كأداة لتقييم التمويل الزراعي في جميع مراحل انتقال المنتج من مرحلة المدخلات إلى غاية وصوله إلى المستهلك النهائي، من أجل ضمان المواءمة بين الطلب على التمويل وعرضه للاستمرار في الإنتاج .

الباب الثاني

إمكانيات تطوير تمويل القطاع الفلاحي الجزائري بين
خصائص القائمة وضغط المتغيرات التجارية الدولية

الفصل الرابع

سياسات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

في إطار برامج التنمية الفلاحية المتعاقبة

مقدمة الفصل الرابع:

شهد القطاع الفلاحي في الجزائر اهتماما كبيرا لما أولته الدولة من أهمية للبرامج المدرجة والتي جاءت لتحديد أهدافا محكمة تماشى وبرامج اقتصادية قابلة للتكيف، وموحدة ضمن رؤية إستراتيجية على المدى البعيد فيما يتعلق بمستقبل القطاع ، فالنظام الفلاحي ومكوناته المختلفة يسعى لبلوغ نفس الهدف المتمثل في تحسين الوضع الغذائي في البلاد وذلك من خلال إستراتيجية التنمية الفلاحية التي تقوم على رؤية مستقبلية تراعي مجموعة من العوامل أهمها :

- معطيات التبعية الغذائية والاستراتيجيات الكفيلة بتقليصها .
- تطور أنظمة الإنتاج والتوجهات الممكن إدخالها نظرا للضغوط والعقبات التي تعترض القطاع الفلاحي في الجزائر.
- ظروف المعيشة في العالم الريفي .
- تطور الأنظمة الزراعية في العالم بصفة عامة ، وعوامل التخصص الفلاحي الإقليمي

في الوقت الذي بدأت فيه الجزائر تطوي صفحة تجارب تنمية زراعية طويلة، لأسباب لها أساس وطيبة وصلة قوية بالتطورات الحاصلة في الماضي، وجب علينا لتحليل هذه التطورات العودية من خلال التاريخ لتحديد الأسباب الموضوعية لكل مرحلة من مراحل التطور والكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف خاصة بالنسبة لتدخل الدولة في برامج التنمية الفلاحية وسياسات التمويل المرافقة لها.

وتعد القراءة التسلسلية لمختلف هذه المراحل التي مر بها تطور تمويل القطاع الفلاحي منذ فترة ما قبل الاستقلال إلى غاية تطبيق المخطط الاستراتيجي للتنمية الفلاحية بجميع أبعاده ضرورة جدا للكشف عن المسار الذي أدى إلى تبني سياسات التمويل المفروضة في ظل برامج التنمية الفلاحية المستحدثة، وهو ما سنتطرق اليه من خلال هذا الفصل بعرض جميع هذه المراحل منذ ما قبل انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى غاية سنة 2014، وتبيان أهم مصادر ومؤسّسات التمويل الزراعي في الجزائر ، ثم نوضح تشكيلة صيغ التمويل التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR للتدخل في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر باعتباره البنك الوحيد المتخصص في تمويل القطاع الزراعي في الجزائر.

المبحث الأول

تطور سياسات التمويل الزراعي في الجزائر قبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية

الفلاحية

مرت الزراعة في الجزائر بمراحل شهدت اختلافا في تطبيق سياسات التمويل المرافقة لعمليات التنمية فيما نصلها كالآتي:

المطلب الأول: المرحلة الاستعمارية (قبل 1962)

تميز تاريخ الجزائر الزراعي بشيء من التعقيد بسبب خضوعها للحكم العثماني، ومن ثم الاستعمار الفرنسي فخضعت لنظامين مختلفين، ترك كل منهما فيما بصماته على تطور اقتصادها بصفة عامة وعلى أشكال الملكية الزراعية بصفة خاصة، مما أثر كثيرا على طرق استغلال الأراضي الزراعية وآليات تمويلها بعد الاستقلال في سنة 1962. وقد عرفت الجزائر منذ القدم بأنها بلد زراعي ذات إنتاج زراعي وفير، وهو ما جعلها عرضة لعدة هجومات استعمارية مختلفة (البيزنطيين، الرومان..). وكان القمح المنتج الأساسي الذي عرفت به، وذلك لأهميته كمادة غذائية أساسية من جهة، ولكونه سهل الزراعة ويخزن لفترات طويلة دون تكاليف عالية.

وكانت ملكية الأراضي الزراعية مصنفة على النحو الآتي:

- ⊖ أراضي البيلك: وهي أراض خصبة قريبة من المدن تملكها الدولة ولها حرية التصرف فيها.
- ⊖ أراضي الأقباس: وهي أراضي محمية لا يمكن المطالبة بها، تابعة للمؤسسات الدينية، ولا يمكن في أي حال من الأحوال بيعها أو توريثها، وهدفها ديني، يمكن للجميع الانتفاع منها.
- ⊖ أراضي المخزن: وهي ملك للدولة، تتنازل عنها لصالح موظفيها خاصة من الجيش، وهذا مقابل إسدائهم لخدمات أو أدائهم لواجباتهم.
- ⊖ أراضي الملك: وهي ملكية خاصة للأفراد، ولهم الحق في بيعها أو تأجيرها. ووفقا للتشريع الفرنسي تخضع للالتزامات الضريبية والمالية والتوثيقية المعمول فيها.
- ⊖ أراضي العرش: وهي ملكية جماعية مشتركة بين أفراد القبيلة الواحدة، وقد نص القانون بشأنها على تقسيمها بين الإدارة الفرنسية والقبيلة المقيمة عليها، والملاحظ أن مفهوم أرض العرش هو في الأصل مصطلح مستحدث وغريب عن التنظيم العقاري المحلي، إذ لم يكن معروفا قبل الاحتلال لأن أساس هذا

التنظيم هو التملك الفردي ، والإقامة المؤقتة للقبائل ببعض المناطق لا تعني تملكهم لها حيث أن معيشتهم أصلا تعتمد على الترحال¹.

إن عناية الاستعمار بهذا النوع من الملكية هي عناية غير بريئة، فالملكية المشتركة هي حيلة للاستيلاء على الأراضي فيما بعد بحجة أنها أرض بدون سيد تخضع لتدابير المادة 713 من القانون المدني، ومن ثمة يحق للإدارة الاستعمارية دمجها متى شاءت انطلاقا من كون العرش في حد ذاته شخص مجازي غير مجسد، وبناءا على ذلك تصبح نظرية ملكية العرش حجة لتقسيم الأرض مع الأهالي كمرحلة تحضيرية على أساس ثلاث هكتارات لكل فرد في العرش، على أن تتبعها لاحقا مرحلة نهائية، يتم فيها مصادرة نصيب العرش إذا ما ثار ضد الاحتلال، حيث يدمج تلقائيا ضمن الأموال العامة دون تعويض، ولم تكتف السلطة بذلك بل أثارت بموجب هذا التصنيف صدامات وخلافات بين مختلف الأعراش تحولت في كثير من الأحيان إلى مشادات أهلية استغلها الاستعمار الفرنسي لاكتساب صفة الحكم بين الأعراش المتنازعة².

أصدرت فرنسا عدة قرارات تفيد بمصادرة الكثير من الأراضي الزراعية في الجزائر وبذلك ظهر في الزراعة قطاعين هما:

- قطاع المعمرين: ويستعمل أحدث الوسائل والأجهزة، إنتاجه رأسمالي موجه نحو السوق الخارجية.
- قطاع المسلمين: وهو تقليدي يضم صغار الفلاحين والفقراء، وفئة صغيرة جدا من كبار الفلاحين الأغنياء إنتاجه موجه الاستهلاك (زراعة أسرية)

وعلى ذلك الأساس كان هناك نظامين زراعيين هما:³

- نظام زراعي تقليدي: يقوم على الجهد العضلي أكثر من الآلي، وإنتاجه ضئيل مقارنة بإنتاج المستعمر الفرنسي.
- نظام زراعي حديث: يتم العمل فيه بالآلات والوسائل الحديثة ، ومردوده أوفر من القطاع الأول. يعمل به مزارعون صنفوا في طبقة العبيد.

إن هذه الاختلافات في الاستغلال العقاري أسفرت عن طرق مختلفة للتمويل الزراعي نفضلها في الآتي:⁴

¹ عجة الجبالي، *أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها: من تأميم الملك الخاص إلى خصخصة الملك العام* ، دار الخلدونية، الجزائر، 2005، ص: 22.

² عجة الجبالي، مرجع سابق، ص: 23.

³ مصطفى مرضي، *المجتمع الريفي من الاستقلالية إلى التبعية: معالم ودلالات*، مجلة إنسانيات، مجلد 03، العدد 07، جانفي-أفريل 1999، الجزائر، ص: 19.

⁴ جرمولي مليكة، *"السياسات الفلاحية والإصلاحات الطارئة علما: دراسة حالة ولاية البويرة"*، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2005، ص: 03.

1. الاستغلال العائلي: تفاوتت المساحات الزراعية التي كان يمتلكها أغلب الجزائريين من 01 إلى 10 هكتار وكان مالك المزرعة، وهو رئيس العائلة، يستغلها ويتحمل كل مسؤوليتها، ويستفيد من الربح المتأتي منها، كما يتحمل الخسائر المترتبة عليها، وقد يلجأ إلى يد عاملة خارجية أجنبية في حالة الملكيات الواسعة .
2. نظام المزارعة: يكون بوجود طرفين ممن يملكون مساحات واسعة، ومن يملكون مساحات صغيرة أو لا يملكون على الإطلاق، فيشترك الطرفان في استغلال الأرض حيث يساهم الأول بأرضه والثاني بقوة عمله، ويقومان بتقسيم وسائل الإنتاج من زرع ، معدات بالمناسبة، كما يقسم الإنتاج النهائي بالمناسبة أيضا، نصف للمالك ونصف لصاحب قوة العمل، ولا يقدم نقدا وإنما عينا.
3. نظام الخماسة: الخماس ليس مالكا للأرض، بل هو مالك لقوة العمل، فلا يشارك في العملية الإنتاجية بوسائل الإنتاج وإنما بجهد العضلي فقط، ويأخذ مقابل ذلك حصة من الإنتاج تساوي الخمس، ولهذا سمي خماسا. وكان هذا النظام واسعا في الزراعة الجزائرية لكنه أخذ في التراجع بعد انتشار العمل المأجور ليتحول الخماسون إلى أجراء زراعيين .
4. التوزيع: هي ظاهرة تعاونية تكون في المواسم خاصة الحصاد، بحيث يتعاون مجموعة من الفلاحين لوقت معين باستخدام ما يملكونه من وسائل مجانا، وعند انتهاء دور أحدهم، يخصص وقت آخر لفلاح آخر. وتتبع هذه الطريقة لعدم قدرة الفلاحين على تأجير فلاحين لذلك العمل، وهو ما يعبر عن التضامن والتكافل الاجتماعي.
5. العمل الفردي: ينتشر في المزارع الصغيرة المجاورة للمسكن، يقوم به صاحب المزرعة، ويساعده أفراد العائلة خاصة في مواسم الجني .
6. العمل بالأجرة: كان سائدا عند الطبقة البرجوازية الفلاحية التي تمتلك مزارع واسعة، حيث تقوم باستئجار اليد العاملة بمقابل نقدي أو عيني لخماسين أو مزارعين.

من أجل تطوير القطاع الزراعي شرع الاستعمار الفرنسي في تمويل القطاع، فمنذ سنة 1897 ظهرت مطالب من طرف المعمرين الفرنسيين لتوفير التمويل والموارد المادية اللازمة ل 14000 مزارع مستوطن فرنسي، بعد أن كان المستوطن مثله مثل الفلاح الجزائري لا يملك موارد غير تمويله الذاتي لسد احتياجات نشاطه الفلاحي،¹ فطالب بإنشاء مصرف مركزي للاعتماد الزراعي التعاضدي، يضم صناديق محلية وأخرى إقليمية تسمح بفتح حساب لمنح تسليف بدون فوائد ولمدة طويلة، أو قروض قصيرة الأجل وهذا لمساعدة التعاونيات للحصول على الاعتماد لبناء، تملك، تجهيز أو حيازة الأبنية ، الورشات، المستودعات والآلات الضرورية للعمليات الزراعية. كما قدمت قروضا لتحسين الممتلكات الريفية.

¹ Djenane .A.M; le système coopératif agricole et mutuel durant la période coloniale en Algérie. Journée nationale sur le système coopératif agricole en Algérie, Sétif, Algérie ; mars 2012.

كما تم تنظيم نظام التمويل عام 1923 لتنمية قدرات القطاع، حيث تم إنشاء صندوق مؤونات الاعتماد الزراعي لوضع أموال تحت تصرف الزراعة، وإنشاء صندوق عقاري للقروض طويلة الأجل، فارتفعت معدلات القروض خاصة في الفترة الممتدة بين سنتي 1926 و1928، لتطوير القطاع الزراعي خاصة من جانب المكننة، مما أدى إلى ارتفاع الاستثمارات خاصة في الفترة 1901-1948، لتبلغ 41 مليار فرنك فرنسي في مجال الزراعة والإعمار والمياه إلا أن التعاونيات التي كانت تقدم لها قروضا كانت في يد كبار المعمرين، كما كانت الجمعيات المحلية التي كانت تقدر وتجزئ الإيرادات والنفقات تابعة لكبار المستغلين من المعمرين، في حين كان الفئة التي تمثل المسلمين قليلة.

لقد عملت فرنسا في نفس الإطار على تأسيس هيئات متخصصة، كالشركات الأهلية للاحتياط SIP* عام 1893، والشركات الزراعية للاحتياط SAP** عام 1933، وقطاعات التطوير الريفية SAR*** في عام 1946 وهذا من أجل ترقية القطاع الزراعي، وكانت الشركات الأهلية للاحتياط تقدم تسليفات للفلاحين العاملين في القطاعات المتدهورة، لكن الجزائريون رفضوها، أما الشركات الزراعية للاحتياط فحلت محل الشركات الأهلية للاحتياط وكانت أكثر حرية منها في منح القروض مما دفع بالمعمر الفرنسي لرفضها. وبالنسبة لقطاعات التطوير الريفي فهي مؤسسات قطاعية خاضعة لرقابة الشركات الزراعية للاحتياط وهي ذات طابع تعاوني.¹ لذلك اتسمت الإدارة الفرنسية بالازدواجية حيث تقدم كل الإمكانيات للمعمرين في حين تهمل الجزائريين، والذين كان بإمكانهم المشاركة بالتنمية لخدمة الاقتصاد، وحتى وإن قامت بمساعدتهم من خلال بعض برامج التنمية الإسعافية فإن ذلك من أجل مصادرة تلك الأراضي فيما بعد.

كان المستعمر الفرنسي ملما بجميع متطلبات التنمية الزراعية في الجزائر، فقام بتركيز التمويل على الموارد المائية كونها مطلباً رئيسياً للنهوض بالزراعة، فوضع برامجاً للري من أجل توسيع المساحات المسقية خاصة تلك التي تحقق للمعمرين الربح السريع (الحبوب والكروم)، وتم بذلك إنشاء عدة سدود منها (سد قم القيس بخنشلة، سد وادي القصب بالمسيلة، سد وادي الحمير الجزائر، سد الغريب بالشلف، سد وادي الفضة بالأصنام الشلف، سد بني بهدل بتلمسان..).

كما اهتم الاستعمار بالتجهيز الاقتصادي، حيث تم إنشاء شبكة من السكك الحديدية، الجسور، تجفيف المستنقعات في متيجة عام 1857، إلى جانب إدخال زراعات جديدة كالبطاطا والتبغ، الشمندر، القطن.

لكن كل تلك الانجازات مقتصرة على المعمرين لا يستفيد منها الجزائريون الذين بقيت زراعاتهم تقليدية لاعتمادهم على وسائل إنتاج بسيطة وغير متطورة.

* Société Indigène de Prévoyance

** Société Agricole de Prévoyance

*** le secteur d'amélioration rurale

¹ جرمولي مليكة، مرجع سابق، ص: 07.

المطلب الثاني: التمويل الزراعي في الفترة 1962-1999

نقسم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات، الأولى وهي التي تلت الاستقلال مباشرة، والمرحلة الثانية والتي تمتد من 1981 إلى غاية 1990، أما المرحلة الثالثة فهي من 1989 إلى غاية سنة 1999

الفرع الأول: التمويل الزراعي خلال الفترة 1962-1980

تضم هذه الفترة مرحلتين من سياسات الإصلاح الزراعي في الجزائر، الأولى مرحلة التسيير الذاتي والثانية مرحلة الثورة الزراعية والتي امتدت من 1972 إلى 1980.

أولاً: تمويل القطاع المسير ذاتيا

نشأ قطاع التسيير الذاتي بعد الاستقلال مباشرة وذلك على إثر الفراغ الذي تركه المعمرون على مستوى المزارع والمصانع فكان لابد من إنشاء هيئة لتسيير هذه الأملاك، وهو يعتبر شكلا من التسيير الجماعي للأراضي الزراعية وليس فقط مجرد إيديولوجية، إذ كان يعد من الوسائل النادرة الكفيلة بإخراج البلاد من المأزق الذي كانت ستؤدي إليه الأحداث التي تورطت فيها "منظمة الجيش السري" صائفة 1962 والتي قامت بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز.

وجاء هذا القطاع إلى الوجود بمرسوم 22 مارس 1963، وكانت الأرضية الأولى لهذا المرسوم مستمدة من خلال قرارات مؤتمر طرابلس، حيث أعطى أهمية كبرى للقطاع الزراعي وركز العمل على ثلاثة أهداف رئيسية: "الإصلاح الزراعي، استخدام الأساليب الحديثة، المحافظة على تراث الأرض الجزائرية"¹

وقد عرف تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر عدة مراحل ارتبطت بتحويلات في هياكل ومصادر التمويل، فقد تم تمويل القطاع الفلاحي بعد الاستقلال عن طريق الشركة الزراعية للاحتياط والتي كانت مهمتها تزويد القطاعات الفلاحية بالبذور، الآلات، الأسمدة، المبيدات... وهذا بسعر فائدة قدر بـ 4.5% يسدد عينا.²

بالإضافة إلى هذه الشركة كان البنك المركزي يضع تحت تصرف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي قروضا من أجل استخدامها في تمويل الاستغلال والاستثمار، وبصورة خاصة القطاع الاشتراكي، ذلك لأن القطاع

¹ رحمانى موسى، "محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص 30.

² خالفي علي، "واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص:188.

الخاص لم يكن يحظى إلا ببعض قروض الاستغلال لأن ضعفه في تسديد الديون المستحقة لديه جعل المؤسسات المالية تضع شروطا تعجيزية أحيانا للتسليف مما يحرم الفلاحين الصغار من القروض¹.

لكن تمويل الفلاحة في الفترة التي امتدت من الاستقلال إلى غاية 1966 نتج عنها انعكاسات سلبية كثيرة لأن التعبير عن الاحتياجات الفلاحية كان بيروقراطيا .

وابتداء من عام 1966 أوكل تمويل القطاع الفلاحي إلى الصندوق الجزائري للقرض الزراعي التعاوني ، وانحصرت مهمة الشركة الزراعية في تمويل القطاع الخاص وذلك لعدة أسباب أهمها :

● تسرب رؤوس الأموال التي كانت مودعة في الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي نحو الخارج مما نجم عنه نقص في السيولة .

● عدم كفاءة الإطار المعينة الباقية في التحكم في التقنيات المستعملة للتمويل بعد هجرة الإطار المؤهلة إلى فرنسا.

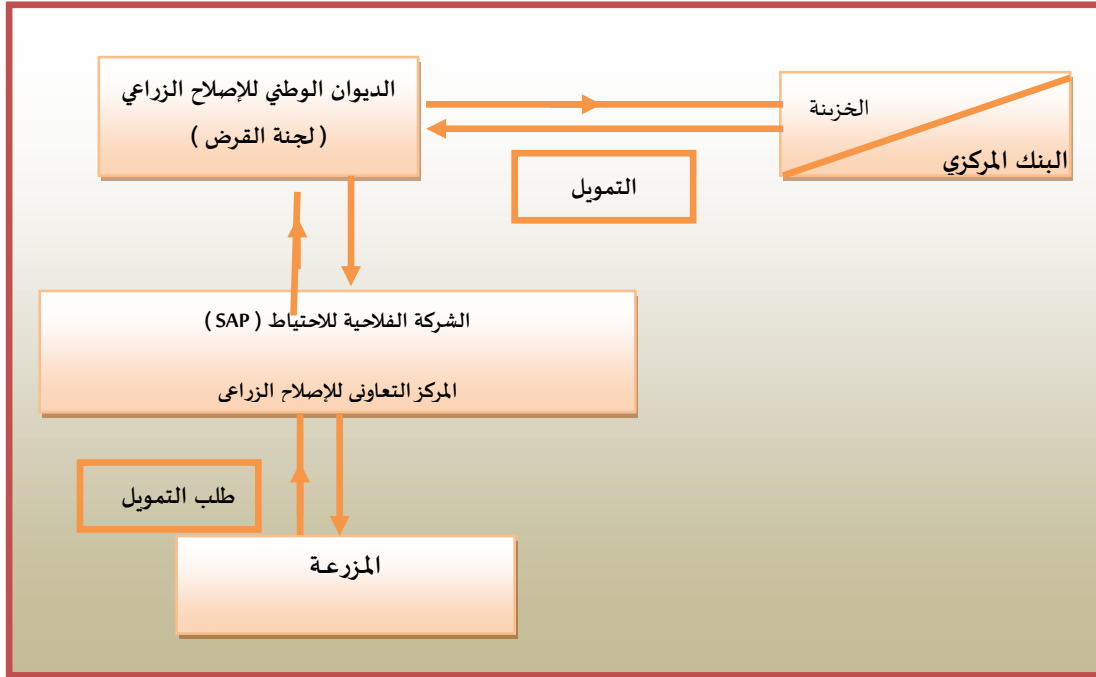
● حالة عدم التأكد السياسي التي خيمت بعد الاستقلال .

وفي سنة 1968 تسلم البنك الوطني؛ الذي أنشئ بموجب الأمر 73/66²؛ مهمة تمويل القطاع الفلاحي وذلك بتقديم تسيقات للقطاع الفلاحي عن طريق الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بوضع ظرف مالي تحت تصرف هذا الأخير والذي يستخدمه بواسطة الشركات الفلاحية للاحتياط، حيث كانت المزارع المسير ذاتيا تقوم بتقديم مخطط الزراعة الذي تنوي القيام به ويتضمن معلومات عن المساحة المخصصة للاستغلال ونوعية المحاصيل المراد إنتاجها للتمكن من تحديد حجم الإستهلاكات الضرورية وحجم النشاط في المزرعة، ويتم دراسة هذا المخطط من طرف لجنة القرض على مستوى الديوان لتحديد قيمة حاجيات المزرعة ثم تنشئ مخطط التمويل وتعرضه على الجهة المكلفة بالتمويل ، والشكل الموالي يوضح عملية التمويل ومراحلها

¹ رحمانى موسى ، مرجع سابق ، ص:23.

² خالفي علي، " واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة " مرجع سابق ، ص 188.

شكل (1-4): تمويل المستثمرات المسيرة ذاتيا في ظل الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي



المصدر: Mohamed El Hocine Ben Issad, *Economie Du Développement De L'Algérie (1962 – 1978)*, 2° Edition, OPU Alger, 1981, P. 202.

يؤخذ على هذه الطريقة في التمويل أنها تستغرق مدة زمنية طويلة وهذا راجع لتعدد الهيئات التي يعرض عليها طلب التمويل إلى غاية تحصيله مما يتسبب في تأخر وصول القرض وإمداد المزارع بالمال في الوقت المناسب. هذا بالإضافة إلى المشاكل التي عرفها البنك المركزي باعتباره كان يقوم بتمويل كل القطاعات الاقتصادية.

ثانيا: التمويل الزراعي في الثورة الزراعية

ابتداء من سنة 1972 أجريت تحسينات في إجراءات التمويل عن طريق لامركزية الدراسة والتوزيع على مستوى الولاية بهدف الإسراع في دراسة ومنح القروض التي يتم تحديدها من طرف وزارة الفلاحة وكتابة الدولة للتخطيط، ويكون ذلك حسب الولاية ونوع التجهيز وبذلك تقوم اللجنة المركزية للقرض بتوزيع القروض على لجان القرض الولائية وتتمثل المهام الأساسية للجان القرض الولائية في دراسة طلبات الوحدات الإنتاجية وتقدير المبلغ الضروري لها، وكذلك إشعار الوحدات الزراعية ومديرية الفلاحة الولائية بالقرض، وبعدها تحويل ملفات القرض للجنة المركزية.¹

¹ Sliman badrani, *L'agriculture Algérienne depuis 1966*, opu, Alger, 1981 p 219.

وكان تمويل القطاع الزراعي المسير ذاتيا مضمونا من قبل البنك الوطني الجزائري في شكل قروض قصيرة الأجل موجهة لمجمل المستثمرات بغض النظر عن وضعيتها المالية والتي كانت تعرف عجزا مستمرا، ورغم أهمية التمويل الذاتي في تقييم الوضعية المالية للمشروع إلا أنه كان يمثل نسبة ضئيلة جدا لم تتعد 4% من مجموع التمويل في أحسن الحالات.¹

كما أن تقييم القروض كان يخضع لمعايير نظرية إدارية بعيدا عن المعايير الاقتصادية، حيث كان البنك المركزي يمنح قروضا دون تحليل للأسباب التقنية والهيكلية للعجز الذي كانت ميزانية الدولة تتكفل به مما أثر سلبا على المنتجين حيث أصبحوا لا يبحثون على النشاطات ذات المردودية.

انطلاقا من هذه الوضعية جاء المرسوم رقم 406 الصادر في 14/02/1975 بناء على الاتفاق الذي حدث بين وزارتي الفلاحة والمالية، محددا تدخل البنك المركزي وفق سياسة محددة وثابتة حيث:

1. يحدد مبلغ القرض بناء على التفاوض المباشر بين الفلاح والبنك الوطني الجزائري.
2. تحديد معايير التكاليف الفلاحية عن طريق التفاوض المباشر بين البنك الوطني الجزائري وممثلي الوحدات الإنتاجية الذين يمكنهم استخدام كل الوثائق لدعم طلباتهم.
3. في حالة النتائج السلبية لبعض الوحدات الإنتاجية تتعهد الدولة بالدفع والتعويض للبنك
4. تم إنشاء لجنة على مستوى الدائرة لحل النزاعات التي تنشأ بين البنك والوحدات الإنتاجية يرأسها رئيس الدائرة.

كما تم إعادة النظر في معدلات الفائدة، فخفضت نسبة الفائدة على مختلف أنواع القروض (الطويلة، المتوسطة والقصيرة الأجل). لكن ذلك لم يقض على مشكلات الائتمان الفلاحي خلال هذه الفترة لأن الوحدات الإنتاجية بقيت تعاني من عدم كفاية هذه القروض.

ورغم أن القطاع الخاص كان يحتل 60% من القطاع الفلاحي إلا أن العناية به، خاصة من الناحية المالية، كانت ضعيفة مقارنة بالقطاع الفلاحي العمومي.

ففي الوقت الذي عرفت فيه دورة التمويل تحولات هامة وتحسين في الخدمات، فإن القطاع الخاص لم يستفد إلا باقتراحات همشته كليا.

بعد سنة 1976 تم إعادة الاقتراض للقطاع الخاص، ودعمت هذه العودة بتدخل وزارة المالية بأمرها لوكالات البنك الوطني الجزائري بدمج القطاع الخاص في برامجها وإعطاء تسهيلات وتوجيهات للفلاحين للاستفادة من القروض، لكن التطور الإجمالي للقروض المرخصة لهذا القطاع انتهى إلى نفس المأل.

¹ حسينة حوجو، "تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساته على البطالة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2002-2003، ص: 46.

بعد أن فشلت الثورة الزراعية في تحديث الزراعة الجزائرية وتكثيفها وتوسيع قدرات الزراعة في مجابهة المتطلبات الغذائية لمجتمع تتغير فيه هيكله الاستهلاكي، حددت السلطات سياستها الفلاحية ومع بداية الثمانينات شرع في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي كعملية لحل المشاكل التي يتخبط فيها القطاع الفلاحي .

الفرع الثاني: تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 1981-1990

نجمت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قداماء المجاهدين¹.

من نتائج عملية إعادة الهيكلة أن قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي وذلك بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية وقد تم خلق حوالي 3396 مزرعة فلاحية اشتراكية (DAS) منها 3034 ظهرت عن القطاع المسير ذاتي وحوالي 364 كانت تابعة لتعاونيات الثورة الزراعية ، كما تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون، تتوزع على المستوى الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية يتشكل كل قطاع فيها من 30 إلى 40 مزرعة اشتراكية، وقد تم تحديد وظائف كل مؤسسة على حدى تفاديا للخلط وتشابك المهام وهي تتكون من :

☉ الديوان الوطني للتمويل والخدمات الفلاحية .

☉ الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي أنشئت في الشرق والغرب والوسط.

☉ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي .

☉ إضافة إلى عدة تعاونيات متخصصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل ، لكن المجهود والعناية التي أولتها الدولة لهذا الإصلاح لم يكلل بنجاح كبير فالواقع أظهر كثيرا من النقائص

في 08 ديسمبر 1987 أصدرت الدولة القانون 87-19 المتضمن إعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي ، والذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية (DAS) وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل استفادات فردية تسمى بالمستثمرات الفلاحية الفردية ، واستفادات جماعية وتسمى بالمستثمرات الفلاحية الجماعية. والتي تضم ثلاث أشخاص أو أكثر²، على أن لا يصل عدد أعضاء المستثمرات إلى الحد الذي يعرقل فيه السير الحسن للمستثمرات الفلاحية ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء بكل حرية بين بعضهم البعض ، مع احتفاظ الدولة بملكية الأرض ، وقد قضى إصدار هذا القانون على التمييز بين القطاع

¹ الطاهر زويتر ، " إشكالية التشغيل في الزراعة " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1990، ص.78.

² Hocine ben Issad , *Algérie Restriction et reformes économique (1979-1993)* , Alger p :36.

الخاص والقطاع العام في الفلاحة الجزائرية من حيث التعامل ، حيث أصبح الكل يتعامل بنفس الحوافز أمام هيئات التمويل والتمويلين لما تتطلبه عملية الإنتاج .

انطلاقاً من الوضعية السيئة التي آل إليها القطاع الفلاحي تم استحداث منهجية جديدة في التمويل الفلاحي دخلت حيز التطبيق بعد أن تم البدء في تنفيذ إجراءات إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ، وهي التمويل بواسطة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي أنشئ بموجب المرسوم 106-82 المؤرخ في 13 مارس 1982، وتتمثل مهامه في التنمية الريفية ونذكر منها :

☉ تمويل مختلف نشاطات الإنتاج الفلاحي والنشاطات الصناعية ذات الصلة المباشرة بالقطاع الفلاحي.

☉ يضمن تمويل نشاطات الصناعة التقليدية الريفية .

☉ تتم عملية التمويل بواسطة الوكالات التابعة للبنك والمنتشرة عبر الوطن ، تشرف عليها فروع و تشرف عليها المديرية الجهوية ، ويتم قرار التمويل على مختلف هذه المستويات .

☉ يوجه البنك سياسة الإنتاج الفلاحي عن طريق معدلات الفائدة التي يطلبها حيث تكون منخفضة بالنسبة لفروع الإنتاج المراد تشجيعها .

هذا بالإضافة إلى الاهتمام بتحديد أشكال القروض الأكثر فعالية وذلك بمعرفة أحسن شروط إنتاج المستثمرات الفلاحية وخلق لامركزية في القرارات بما فيها تحديث تقنيات القرض وخلق تناسق وانسجام بين نشاطات القطاع الفلاحي والتمويل . وكان هناك وجهين للتمويل الزراعي هما تمويل القطاع العام وتمويل القطاع الخاص.

أولاً: تمويل القطاع العام

1. التمويل عن طريق القروض قصيرة الأجل

إن عملية إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتياً وتعاونيات الثورة الزراعية وتحويلها إلى مزارع فلاحية اشتراكية ذات حجم أقل نسبياً ، سمح بتحكم أفضل في التسيير ووضع عملية تمويل للوحدات الإنتاجية وفق إجراءات مبسطة واختصار للوقت في دراسة الملفات من خلال مايلي :

أ. وضع خطة للإنتاج تقدمها الوحدات الإنتاجية للبنك في بداية السنة الفلاحية (01 أكتوبر).

ب. تقييم البنك لخطة الإنتاج وفق معايير فنية للإنتاج تحددها وزارة الفلاحة والثورة الزراعية ، ثم فتح حساب جاري لحساب الوحدة الإنتاجية بالمبلغ المقدر من طرف البنك ، ولا يقبل البنك منح أموال إضافية في خطة التمويل المصادق عليها في بداية السنة الفلاحية ، إلا إذا غيرت الوحدة الإنتاجية خطة الإنتاج خلال السنة وقدمتها من جديد للبنك الذي يقوم بدوره بإعادة تقييمها والموافقة على الأموال الإضافية المطلوبة ، وكل ذلك يكون بعد إخطار والي الولاية والمدير الولائي للفلاحة.

ج. مراقبة البنك لحسن استخدام القروض في الأغراض التي منحت لها .

حظي القطاع الفلاحي بمساندة الدولة فيما يخص معدلات الفائدة للقروض قصيرة الأجل والتي خفضت إلى 2%، ونتيجة لذلك سجل إجمالي القروض قصيرة الأجل الممنوحة ارتفاعا، حيث تم منح ما قيمته 824 مليون دينار جزائري خلال الموسم (1984-1985) مقابل 172 مليون دينار جزائري خلال الموسم (1982-1983) مما انعكس على زيادة نسبة المزارع العامة ومن ثم نسبة الأرباح المحققة .

2. التمويل المتوسط و طويل الأجل

ابتداء من سنة 1982 أدخلت إجراءات جديدة في مجال منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل حيث أصبحت الوحدات الإنتاجية تقوم بإعداد مخططاتها الاستثمارية وتسليمها لوزارة الفلاحة لدراستها وللموافقة عليها ثم تقدم لوزارة التخطيط لدراستها وإقرار المشاريع التي تتفق والخطة الاقتصادية العامة بعدها يتم دراسة المشاريع المقبولة من طرف اللجنة المركزية للقرض والتي يديرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وبعد الموافقة على شبكة المشاريع الاستثمارية يحول قرار هذه اللجنة إلى اللجان الولائية للقرض مرفوقا بالتوجهات والتوصيات العملية ، حيث تقوم هذه اللجان بتوزيع القرض على الوحدات الإنتاجية بالولاية .

وقد عرفت القروض المتوسطة وطويلة الأجل ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة وهذا راجع لتبسيط إجراءات التمويل من جهة ، وانخفاض أسعار الفائدة على هذا النوع من جهة أخرى والذي قدر ب 3.5% .

ثانيا: تمويل القطاع الخاص

1. **التمويل في المدى القصير:** يمنح تمويل المدى القصير للفلاحين الخواص استنادا إلى وثيقة ممارسة الأعمال الفلاحية ، تمنح من طرف اتحاد الفلاحين والبلدية وتبعاً لذلك يسمح البنك بتقديم طلب للقرض يضع فيه المقترض موارده المالية كرهن ، وبعد دراسة الطلب يمكن للبنك أن يمنح أو يرفض منح القرض وفي حالة القبول فإن المستفيد يحصل على الأموال الممنوحة تبعاً لاحتياجاته وتبقى إجراءات التسديد وتحديد سعر الفائدة تخضع لنفس شروط القطاع العام .

2. **التمويل المتوسط وطويل الأجل :** إن تحضير الملف بالنسبة للقطاع الخاص يتم وفق نفس الإجراءات الخاصة بالقطاع الاشتراكي لكن وضع الملف يأتي بعد الإشعار بالقرض وذلك بهدف توحيد القطاع الفلاحي في المزايا المختلفة، إلا أن هذه الإجراءات هي كذلك تعمل على تفويت الفرصة على المزارعين للاستفادة من القروض في الأوقات المناسبة لمباشرة نشاطهم الإنتاجي مما يؤدي إلى تأخير إنجاز استثماراتهم وتجميد أموالهم والذي يؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي .

أما بالنسبة للاستثمارات غير المخططة فالإجراءات تختلف حيث يجب على الفلاح أن يثبت تواجد الاستثمارات المطلوب تمويلها بالديوان الوطني للعتاد الفلاحي واستعداد هذا الأخير لبيعه للفلاح وذلك عن طريق فاتورة تبين نوع وسعر الاستثمار، كما يتعهد بعدم بيع الاستثمارات التي يشتريها ، وبعد الموافقة على الاستثمار فإن البنك يمول 60% من ثمن الشراء وعلى الفلاح أن يساهم ب 40% من السعر .

لقد ساعدت هذه الإجراءات على زيادة القروض الفلاحية الممنوحة للفلاحين كما أدت إلى توسيع النشاط الفلاحي ، وتشجيع الفلاحين على الادخار وعلى التمويل الذاتي، لكنها سببت عائقا في كثير من الأحيان الفلاحين الذين يعجزون جزئيا أو كليا عن المشاركة في الثمن .

وعموما فقد ارتفع عدد المستفيدين الخواص من عملية القرض من 9200 مستفيد خلال الموسم (1983-82) إلى 36360 مستفيد خلال الموسم (1985-84)، وذلك راجع للسياسة العامة للدولة وإعادة الاعتبار لهذا القطاع .

الفرع الثالث : التمويل الزراعي خلال الفترة 1990-1999

أمام استمرار ركود الإنتاج الفلاحي وصعوبات تسيير المستثمرات المسيرة ذاتيا والعجز المزمّن لهذه الأخيرة ، تم إحداث وبشكل تدريجي عددا من الإصلاحات ، وهكذا تم وضع التجارب الأولى لتحرير الأسواق التي تلتها فيما بعد إعادة هيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية التي حولت إلى مستثمرات فلاحية فردية، بينما تم إدخال حق الانتفاع الدائم على الأراضي (قانون 19-87) في نفس الفترة، وتم إرجاع جزء من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها على إثر قانون التوجيه العقاري لسنة 1990 والذي يهدف إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987 وذلك بحماية الأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها ، ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكيها، وكذا فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي ،وبذلك تم تفضيل الإرجاع الشرعي للأراضي المؤممة إلى أصحابها القدامى. لكن العملية تمت بصفة غير عادلة على مجموع التراب الوطني.¹

ونتيجة للتجاوزات التي حدثت، صدر قانون 286-95 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 لتسوية الوضعية قصد مطابقة جميع عمليات الإرجاع التي أنجزت خرقا للقانون. وجاء ذلك بعد الجلسات الوطنية المتعددة حول الفلاحة خاصة تلك التي انعقدت سنة 1992 وبعد تدخل البنك العالمي وبموجب اتفاقية ستاند باي (stand by) منح البنك العالمي قرضا لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي (pasa)² ثم اقتراح طريقتين (التأجير

أو البيع) لتسيير الأراضي الفلاحية العمومية بدل طريقة الانتفاع الدائم ولم تتم المصادقة عليهما شرعت الحكومة خلال هذه الفترة في تقييم التنمية الفلاحية ومراجعة مسارها قصد الوقوف على أسباب الاختلالات ،وفي هذا الإطار جاءت الطرق الجديدة لتمويل الاستغلال والتي تزامنت مع قانون النقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1999، الذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي هذا القانون يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني إذ يمكنه التحكم في مؤشراتته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله.

¹ حاجي العلجة ،مرجع سابق،ص66.

²PASA : Prêts d'ajustement du secteur agricole

عرفت إجراءات التمويل الفلاحي تحولات عميقة وجذرية حيث أصبح طلب القرض يعتمد على دراسة دقيقة وشاملة بالاعتماد على معايير معينة مثل نسب الملاءمة ، السيولة، ضمانات التسديد ، توزيع المخاطر وتغطية المخاطر، فبدلاً أن يرفض البنك تمويل الوحدة الإنتاجية من جهة ومشاركته في إفلاسها من جهة أخرى ، يصبح مجبراً على تسيير الخطر الناتج عن التمويل وتغطيته قدر الإمكان بضمانات حقيقية أو شخصية ، لذلك تم إدخال الدراسة المالية والاقتصادية للمشاريع قيد التمويل (سواء كانت مشاريع استغلال أو استثمار) كما اشترط البنك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة حتى يتمكن من تجنب المخاطر المحتملة ، فالدولة لم تعد تضمن العمليات البنكية ضد المخاطر المحتملة ، وبذلك أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل ، إضافة إلى عملية انتقاء صارم للمشاريع الفلاحية ، مما أدى إلى انخفاض حجم القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من 12347 مليون دينار سنة 1987 إلى 1629 مليون دينار جزائري سنة 1991. رغم أن الدولة شجعت هذه المشاريع بمنح 80% من قيمتها في شكل قرض بنكي، وتصل التمويلات البنكية إلى نسبة 100% بالنسبة للمشاريع التي تصنفها الدولة على أنها استراتيجية وتخص زراعة الحبوب وإنتاج الحليب ... إضافة إلى تطبيق أسعار فائدة تفضيلية لكل أنواع القروض الفلاحية تتراوح بين 5% و 8% .

وقد ارتفع حجم القروض الفلاحية غير المسددة من 08 مليار دينار جزائري سنة 1993 إلى ما يقارب 27 مليار دينار جزائري سنة 1997 مما دفع بالدولة للتدخل عن طريق إعادة جدولة القروض الفلاحية بغرض تجديد العلاقة بين الفلاحين والبنك¹.

إن قرار إعادة جدولة الديون الفلاحية جاء بمقتضى المرسوم الوزاري الصادر في 17/07/1994 رقم 94/115 والمتعلق بتمويل القطاع الفلاحي . حيث قررت الدولة تمديد أجل تسديد الديون الفلاحية المتأخر تسديدها بما فيها فوائد التأخير ، وذلك لمدة 12 سنة مضافاً إليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقوق البنك ، أما الفوائد والدفعات المستحقة حتى نهاية 1994 فتم تأخير سدادها إلى نهاية ديسمبر 1997 .

وتم حتى تاريخ 31 ديسمبر 1997 إعادة جدولة حوالي 4883 مليون دينار جزائري وتأخير بداية سدادها إلى غاية 2001/12/31 .

¹ Djenane Abdel-Majid, *Ajustement Structurel Et Secteur Agricole*, Un Les Cahiers De CREAD, N° 46, 1999.

المبحث الثاني

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرامج التجديد الفلاحي والريفي 2000 -

2014

نتيجة لعدم التناسق بين أهداف مخططات التنمية الفلاحية والوسائل المرصودة لها من جهة، وبين السياسة الفلاحية العامة من جهة أخرى، شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA في شهر سبتمبر من سنة 2000، وكان للحكومة مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية التي جعلتها تقترحه ضمن جملة من الإصلاحات الموجهة للقطاع الفلاحي للنهوض بعملية التنمية الفلاحية في الجزائر، أهمها:¹

1. عدم التناسق بين أهداف مخططات التنمية الفلاحية والوسائل
 2. عدم اهتمام الفلاحين بأشكال الإنتاج غير المربحة، والإقبال على إنتاج السلع الاستهلاكية المربحة والاستثمار فيها.
 3. عدم إعطاء الأهمية الكافية للصناعات الغذائية.
 4. ضعف مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، إذ كان هذا الناتج يمثل نسبة 9.88 % سنة 1987، ثم ارتفع إلى 11.15 % سنة 1988، ثم عاود الانخفاض إلى 10.45 % سنة 1999.
 5. التصرفات اللاعقلانية في عملية إنتاج الحبوب، وعدم مراعاة الخصائص الجغرافية والمناخية في عملية الإنتاج.
 6. شروط الانضمام إلى التكتلات العالمية (مثل المنظمة العالمية للتجارة، والرغبة في إقامة تبادلات حرة وإقامة اتحادات وتكتلات اقتصادية.
- وقد عرفت استراتيجية التنمية الفلاحية التي باشرت الدولة تطبيقها منذ سنة 2000 استمرارية عبر مجموعة متكاملة من البرامج نوضحها فيما يلي.

المطلب الأول : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

تم اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA كمسعى لتجديد وتأهيل القطاع الفلاحي بإيجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج والإنتاجية بغية الرقي إلى مستوى يتواءم و متطلبات المنافسة الدولية.

¹ قصوري ريم، "الأمن الغذائي والتنمية المستدامة - حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2011-2012، ص: 139.

الفرع الأول: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في أساسه إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة. كما يمكن حصر أهم أهدافه فيما يلي:¹

1. تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال تكثيف الإنتاج الزراعي وتنويعه.
2. الاستخدام الحكيم والمستدام للموارد الطبيعية.
3. إبراز وتعزيز الميزة النسبية للإنتاج من أجل التصدير.
4. الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي في التشغيل من خلال تعزيز وتشجيع الاستثمار.
5. تحسين ظروف المعيشة والدخل للمزارعين.

الفرع الثاني: محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول سلسلة من التدابير في مختلف الميادين منها :

1. تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب الحليب ، البطاطا ، الأشجار المثمرة ، اللحوم الحمراء والبيضاء) .
2. تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهتدة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالمية .
3. تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير .
4. الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي .
5. تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية والاستقرار السكاني .
6. تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي .
7. تحسين وزيادة معدل نمو الزراعة الصناعية والصناعة الزراعية .
8. تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية .
9. مكافحة التصحر .

¹ آمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصادي بين الواقع والطموح، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، يومي 11، 12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر.

10. إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد .

الفرع الثالث: طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

حسب ما ورد في المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 فإن هناك مجموعة من المناهج والتدابير ترافقها نصوص أخرى (مراسيم ، مقررات ، قرارات ، تعليمات) تسير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ، وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وصندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية والنباتية وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير ، وهي بذلك تمثل الإطار الذي يتم الرجوع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية عبر ما يلي :

أولا: دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها

في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني يتم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور ، شتلات...) والمحافظة على الموارد الوراثية ، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات ، كما تولى عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير .

ثانيا: تكييف أنظمة الإنتاج

هذا البرنامج يعتمد في تنفيذه على نظام دعم خاص وملاتم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين ، ويستمد هذا النظام ميزاته في كونه يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية منها والمتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية) ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتج نفسه .

ثالثا: استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان. هذه التعديلات تشرك بطريقة مباشرة الولاية ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية تنشيط ومتابعة المشاريع .

رابعا: البرنامج الوطني للتشجير

إضافة إلى إعادة تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد والمحافظة على الأحواض المنحدرة للسدود فإن أهداف هذا البرنامج قد تم إعادة توجيهها بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون ، التين ، اللوز ، الكرز، الفستق ...)، من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية ، وكذا توفير مناصب شغل .

خامسا: استصلاح الأراضي بالجنوب

تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف أو من حيث شروط وطرق تنفيذه ، وبالتالي فإن استصلاح الأراضي حول الواحات ستنم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى فإنها تختص للاستثمارات الوطنية والأجنبية . ومن جهة أخرى فإن البرامج الخاصة المنفذة من طرف محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية ، والمحافظة السامية لتطوير السهوب ستواصل بطريقة تكاملية ومندمجة مع مختلف برامج القطاع .

المطلب الثاني : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR

تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، وهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة ، وقد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR كنوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDAR باعتبار ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية و الضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية التي كانت سببا في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا ، وفي تدهور الموارد الطبيعية وفي انقطاع التلاحم والسلم الاجتماعيين في الوسط الريفي لما لهما من ضرورة في التوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري .

الفرع الأول: أهمية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR

ويمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية أيضا مسعا يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الاستغلال الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية ، ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين ، مع احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية ، وقد شرع في تطبيق هذا المخطط في إطار برامج متنوعة تتم فصل أساسا حول¹:

1. تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي، والرعي .
2. مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخل العائلات في الريف أو لخلق مداخل جديدة .
3. تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.
4. توفير بدائل لتنمية اقتصاد المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها والتشجير المفيد والاقتصادي وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.

¹ دهبنة مجدولين، "استراتيجية التنمية الفلاحية في ولاية بسكرة: آفاق تطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006. ص: 40

5. تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية خاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، والتي مازالت تحتاج إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية .

الفرع الثاني: أسباب التوجه إلى برامج التنمية الريفية

تتمثل أسباب الانتقال إلى إستراتيجية التنمية الريفية الدائمة فيما يلي¹:

1. ارتباط مسألة التنمية الريفية ارتباطا وثيقا بتطور السياق الوطني الجزائري في مجموعه؛ لذلك فإن كل ما يخص سكان الأرياف من تدهور شروط المعيشة لا يمكن أن يستمر دون أن يمس بالتوازن الكلي للمجتمع وبالتالي ينظر إلى التنمية الريفية على أنها مسعى يسمح للسلطات العمومية بالقيام بأعمال تنموية تسمح باستقرار السكان وزيادة الفرص الاقتصادية وضمان التوازن الضروري بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وينظر إليها كوسيلة للتكفل بالحاجات الحقيقية للسكان الذين يعانون من شعور عميق بالتميش والإقصاء، والتكفل بطموحهم إلى مزيد من التقدم والحداثة .
 2. مواجهة وضع الوسط الريفي المتسم بالعوائق الطبيعية وبالحيوية الديموغرافية، وبتنوع كبير للموارد والتراث الثقافي والطبيعي المستغل بشكل ضعيف عن طريق فتح آفاق أعمال جديدة تدمج السياسات القطاعية والتدخلات العمومية على مستوى الفضاء الريفي .
 3. متطلبات التنمية المستدامة، حيث إن ركود الفضاءات الريفية وغياب أفق للشباب يبين حدود السياسات القطاعية السارية وعجزها عن التكفل بإشكالية التنمية الريفية .
- عموما، إن إستراتيجية التنمية الريفية هي في المحصلة إستراتيجية تضمن التركيب المتلاحم لمفاهيم التنمية السائدة، إستراتيجية تقترح فهما جديدا للعالم الريفي تدعمه أدوات تدخل ومقاربات تقوم على ترقية الفضاءات الريفية وتدعيم الاتصال بين السكان والسلطات العمومية والبحث عن التآزر بين مختلف الموارد المتاحة للإنسانية منها والمادية والمالية .

الفرع الثالث: أسس ومحاور إستراتيجية التنمية الريفية

انطلاقا من تشخيص دقيق وشامل للحالة السائدة على مستوى الوسط الريفي ومن أجل تحسين الشغل، الدخل وظروف معيشة سكان الأرياف، وتطوير وتنوع النشاطات الاقتصادية (النشاطات الزراعية، الحرفية، لسياحية، الخدمات ..)، إضافة إلى مكافحة الفوارق الإقليمية من منظور تهيئة وتدعيم التماسك الاجتماعي وتنمية نشاط (حيوية) جاذبية وتنافسية المناطق الريفية لتواجه انفتاح الاقتصاد الوطني وحماية البيئة وتقويم التراث الريفي²؛ تقوم إستراتيجية التنمية الريفية على محاور

¹ دهبنة مجدولين، مرجع سابق، ص: 42.

² بلخريصات رشيد، دراسة تقييمية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PND، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة قلمة، مرجع سابق، ص 215.

أساسية لا يمكن من دونها تصور إعادة بعث الحياة في الأقاليم الريفية باعتبارها التقاء بين أوجه متعددة (اقتصادية ، اجتماعية ، مؤسسية ، بيئية وثقافية) وتتمثل هذه المحاور كالآتي :

أولاً: إقامة شراكة وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية

وهو ما يسمح بتقريب الفاعلين المستعدين لاستثمار قدراتهم، وبإقامة علاقات وثيقة بين الحاجات والموارد ، وبتكفل بالأوضاع الفعلية للمناطق الريفية مع تغطية كل تعقيداتها .

ترمي ممارسة الشراكة؛ أبعد من ذلك، إلى إشراك جميع المتدخلين والفاعلين الاجتماعيين، رغم أنه أثناء العمليات الملموسة يكون عدد قليل منهم طرفاً في الإجراءات المقررة ؛ فالمؤسسات والفاعلون المعنيون هم الإدارات العمومية والمسؤولون والمنتخبون المحليين ، والجمعيات والجماعات والتجمعات والأشخاص المعنيون مباشرة في مشاريعهم الخاصة ، وبهذا المعنى فإن الشراكة المقصودة هنا ليست فقط شراكة من أجل تسيير النفقات في مدة زمنية محدودة وفقاً لمنطق اقتصادي تقني صرف للمشروع، بل الشراكة أيضاً صيغة لتنشيط الحركة الإقليمية لصالح مسعى التنمية الريفية ، وفي هذا الصدد تتجسد ممارسات الشراكة في الحوار والتشاور بغرض إقامة علاقات بين الفاعلين تفضي إلى مشاريع مشتركة وتهدف إلى التزام مشترك متبادل بين الشركاء الجدد دون أن يلغي ذلك الأدوار والوظائف التي يظل بعضها خاضعاً للهرمية السلمية حسب التوزيع الذي يتم قبوله من البداية أو يتم بناؤه خلال سير الأعمال¹

إن الشراكة هي عملية مستمرة أكثر مما هي حالة مستقرة ، وأنها تتطور حسب المناطق الريفية وحسب التجارب التي يتم تطويرها أثناء تنفيذ الإستراتيجية ، وفي كل الأحوال فإن بناء شراكة يتطلب المرونة والوقت وهي أيضاً ثمرة التعلم لمعرفة كيف يكون الشركاء معاً ولمعرفة كيف تحل المصاعب والاختلافات أحياناً، بل النزاعات، التي يمكن أن تظهر بين الشركاء، والأکید أن نجاحها لا يتوقف فقط على كل هذه الشروط، بل أيضاً على القدرة على تحقيق نتائج ملموسة لصالح مختلف الفاعلين².

ثانياً دعم ترقية تعددية الأنشطة وإنشاء اقتصادية مبتكرة

هذا الانشغال لا يمس فقط تحسين نظم الإنتاج الفلاحي وتربية المواشي ، أو الغابات التي يمكن أن تعطي إنتاجاً أكبر بفضل عملية التكتيف على طول المسار التقني للزراعة أو رعي القطعان بالتأثير على العوائق المتعددة التي تمنع تحسين الإنتاجية لحد الآن ، بل هو انشغال يخص أيضاً تهمين الإنتاج الفلاحي بالانفتاح على التجديدات والتحويل وتسويق المنتجات باستغلال أشكال جديدة للإنتاج والتعبئة وكذا فتح منافذ جديدة لتصريف المنتجات محلياً أو على نطاق أوسع³.

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية ، مرجع سابق ، ص : 68.

² رشيد بن عيسى، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مشروع جويلية 2004، ص: 02.

³ المرجع نفسه.

ثالثا: التثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية المستدامة

تتميز المناطق الريفية بتنوع كبير للموارد ، إلا أنها تعاني من اختلال في استغلال تلك الموارد وفي قدرة سكانها على الحصول عليها ، والرهانات التي يتعين خوضها في ظل إستراتيجية التنمية الريفية تتعلق بإمكانية تغيير اتجاه التدهور وتقليص تدفقات الهجرة وبعث الحياة في المناطق الريفية وخلق جاذبية لها انطلاقا من فكرة أنها تشتمل على مزايا ينبغي تثمينها وفق مجموعة من الأشغال التي تندرج ضمن رؤية إعادة التوازن للموارد والحصول عليها ، وكذلك ضمن إرادة استمرار استغلالها وتفاذي وضعيات التبيد للتراث المحلي باستغلال معقول لمجموع المكونات التراثية (الموارد الطبيعية والبشرية والثقافية) التي تساهم في بعث الاهتمام من جديد وخلق جاذبية للأقاليم الريفية دون كبجها .¹ ومن أجل زيادة الحظوظ التي توفرها الموارد غير المستغلة بشكل كافي ، وزيادة الاحترام الذي ينبغي أن تستثيره عند استغلالها ، يجب أن تركز الإستراتيجية أعمالها على الوعي بقيمة هذه التراثيات وذلك على كل المستويات وبالنسبة لكل السكان بما فيهم من هم خارج المناطق الريفية. فتحميل المسؤولية لهؤلاء وأولئك ، والتأهيل المرتبط بالقدرات التقنية والتنظيمية والتسيير الموجه للفاعلين المعنيين ، كلها تتطلب إجراءات تسهيل ضرورية لاسيما وأن الطرح القائم للمشاريع يخرج عن عادات المتعاملين في المناطق الريفية ويتضمن درجات من المخاطر.²

رابعا: تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال

يكون هذا التآزر بالأخذ في الحسبان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية معا ، في معالجة المشكلات الناشئة، وفي الحلول المقترحة من قبل الفاعلين المحليين ضمن الإقليم نفسه . فالدور الرئيسي للجانب الاقتصادي في بعث حيوية الإقليم لا ينبغي أن يدفع بالمسائل الاجتماعية إلى الصف الثاني من الاهتمام ولا أن يقلل من الاهتمام بخلق التلاحم والتآزر بينهما بل إن هذا التآزر يمس المناطق الريفية نفسها لتتكاثف فيما بينها لرد الاعتبار المتبادل بشكل متكامل.³

لقد كانت السياسات المركزية – تاريخيا – موجهة بواسطة منطلق عرض يندرج ضمن إستراتيجية شاملة للتنمية أعدتها الهيئات الوطنية دون أن تأخذ في حسابها احتياجات السكان المحليين، أما في حالة اختيار توجيه السياسات نحو الطلب المحلي (اللامركزي) فإنه يمكن أن تؤخذ في الحسبان الظروف الخاصة لكل منطقة أو لكل صنف من المنتجين ومع مخاطر تبعثر الأعمال وضياح المنطق الشامل في تحديد استراتيجيات التنمية الريفية واحتياطا لمخاطر التشتت، يجب أن تؤسس سياسة التنمية الريفية

¹ Tabet-Aoul Mahi , Développement durable et stratégie de l'environnement , OPU, 1998,Algerie, p : 65.

² دهبنة مجدولين ، مرجع سابق، ص: 158.

³ المرجع نفسه، ص: 159.

فضاء للتقاطع بين القائمين بالتنمية الريفية الذين لهم منطلق كلي، وعرض شامل للسياسات من جهة وبين القائمين بالتنمية الذين لهم معرفة بالظروف المحلية وبالطلب الخاص للمشاريع والدعم .

ويمثل التنسيق أيضا فرصة لتقديم إطار للمفاوضة والانسجام على عكس النزاعات بين الفاعلين والشركاء، ويسمح أخيرا بالمساهمة في قاعدة البيانات وبناء شروط البرمجة السنوية وتوفير عناصر لضمان جهود التخطيط وبناء النماذج الجهوية في مسعى تصاعدي .

المطلب الثالث: قانون التوجيه الفلاحي 2008

صدر القانون رقم 08 - 16 المتضمن التوجيه الفلاحي في 03 أوت 2008 تحت ظرف مهم بالنسبة للتحويلات التي مست القطاع الفلاحي في الجزائر، سواء من جهة التجارب والمخططات الفلاحية الداخلية، أو من جانب المتغيرات الاقتصادية الدولية خاصة أزمة الغذاء العالمي 2008، إضافة إلى الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية.

يستمد هذا القانون مضمونه من برنامج رئيس الجمهورية، استجابة للتحديات التي استوقفت القطاع في مواصلة الجهود التي بذلتها الدولة لجعل قطاع الزراعة هو المحرك الحقيقي للنمو وتحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الأول: الأهداف الأساسية لقانون التوجيه الفلاحي 2008

يهدف قانون التوجيه الفلاحي 2008 إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية:¹

1. مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
2. ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.
3. وضع إطار تشريعي يضمن ان يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في جهودات الدولة من اجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.
4. مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008، ص ص : 05-06.

الفرع الثاني: آليات تحقيق أهداف قانون التوجيه الفلاحي

يتم تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي من خلال خمسة آليات تتمثل في:¹

أولاً: أدوات التوجيه الفلاحي

تتمثل أدوات التوجيه الفلاحي في مخططات التوجيه الفلاحي حيث تعد أداة تحدد التوجهات الأساسية على المديين المتوسط والطويل، وتهيئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بطريقة تضمن تنمية فلاحية مندمجة ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة، وعلى المستوى الوطني. بالإضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وأدوات التأطير العقاري، حيث تعتبر الأراضي الفلاحية ذات الوجهة الفلاحية التابعة لأمالك الدولة أو تابعة للخواص مجال تطبيق الأدوات، لذلك ومن أجل معرفة العقار الفلاحي والتحكم فيه تطلب الأمر وضع فهرس للعقار الفلاحي وخريطة تحدده وتوضح مجموع الأراضي المعروفة بالفلاحية أو ذات الطابع الفلاحي، حيث يكرس حماية الطابع الفلاحي للأراضي ويمنع استعمالها في غير الفلاحة.²

ثانياً: أحكام تخص العقار الفلاحي

تهدف الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي إلى استغلال الأراضي الفلاحية، التي لا يمكن استغلالها إلا في شكل امتياز بالنسبة للأراضي التي تم استصلاحها من قبل الدولة حتى تترك الدولة لنفسها قدرات التدخل للحفاظ على هذه الثروة الهشة والقليلة المتوفرة على مستوى القطاع، أو في شكل ملكية عقارية فلاحية في مفهوم التشريع المعمول به، كما انه لا يمكن القيام بالتحويلات العقارية التي تخص الأراضي الفلاحية تحت طائلة البطلان إلا بعد إتمام إجراءات التسجيل في فهرس وخريطة العقار الفلاحي، كما لا يجب أن تفضي تحويلات الأراضي الفلاحية ذات الوجهة الفلاحية إلى تغيير الطابع الفلاحي، حيث يعاقب على المخالفات المتعلقة بتحويل الأراضي الفلاحية إلى طابع غير فلاح، بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تتراوح بين 100 ألف دينار جزائري إلى 500 ألف دينار جزائري، وفي حالة العودة تتضاعف العقوبة، كما يمنع كل تحويل للأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية من شأنه أن يؤدي إلى تشكيل مستثمرات ذات مساحات أقل من الحدود الدنيا التي تحدد عن طريق التنظيم اعتماداً على مخططات التوجيه الفلاحي. وتهدف هذه الأحكام إلى تحسين بنية المستثمرات الفلاحية عن طريق إنشاء ملكيات فلاحية منسجمة وقابلة للاستثمار على شكل تجميحي بحيث تسمح بإلغاء تجزئة الأراضي الفلاحية

¹ عماري زهير، "تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص: 85-87.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، مرجع سابق، ص: 07.

التي يصعب استغلالها استغلالاً رشيداً بسبب تشتت القطع، مع العلم ان نسبة 70% من المستثمرات الفلاحية مساحتها بين 0.5 و 10 هكتارات.¹

كما لم تهمل هذه الأحكام أراضي الرعي، بحيث تم الإشارة إلى تأهيلها وتجهيزها كلما استدعت حالة تدهورها، كما يمنع تعريضها حيث يعاقب كل من يقوم بتعرية أراضي الرعي ونزع الغطية الحلقافية والنباتية بالسجن من شهر إلى 06 أشهر، وبغرامة مالية تتراوح بين 150 ألف دينار و 500 ألف دينار جزائري.

ثالثاً: تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي

تقوم هذه التدابير على تامين الإنتاج الفلاحي، حيث تخضع المنتجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي الموجهة للأسواق الفلاحية أو للتحويل لتنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة، ولتأمين وترقية المنتجات الفلاحية، ينشأ نظام نوعية يشمل على علامات الجودة الفلاحية، تسمية المنشأ والأسماء الجغرافية، يسمح بتمييزها حسب نوعيتها واثبات شروط خاصة لإنتاجها خاصة ما تعلق بمجال الفلاحة البيولوجية، وتحديد آليات المسار التي تثبت وتضمن أصلها ومكان مصدرها. كما ينشأ نظام تحديد مسار الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة الموجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني قصد تعزيز الأمن الصحي للأغذية.²

لضبط المنتجات الفلاحية وتحقيق التوازن بين العرض والطلب ولحماية مداخل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، يتم التدخل عن طريق تدابير تحفيزية للجمع والتخزين والشحن والنقل، وتدابير دعم المنظمات المهنية، والمهنية المشتركة الفلاحية، وتدابير التعريف عند الاقتضاء.

رابعاً: تأطير النشاطات الفلاحية والمهني

يتضمن هذا التأطير المستثمرة الفلاحية والمستثمر، والتنظيم المهني الفلاحي الذي يمكن ان يتخذ عدة أشكال (جمعيات مهنية فلاحية، تعاونيات، غرف فلاحية، تجمعات المصالح المشتركة، مؤسسات وهيئات مهنية، تعاضدية فلاحية)، ويعد التنظيم المهني المشترك في القطاع الفلاحي كإطار ووسيلة للتعبير عن التضامن المهني والتكفل بانشغالات الفلاحين دون غرض تحقيق ربح، وتنشأ في كل ولاية غرفة فلاحية ولإثنية مقرها بمقر الولاية، وتتحد هذه الغرف في غرفة وطنية واحدة، كما يمكن ان يشكل فلاحان أو أكثر بموجب اتفاقية تجمعا لمصالح فلاحية مشتركة لمدة محددة، ويحدد عقد التجمع الذي يبرم بعقد رسمي كل المعلومات المتعلقة بالتجمع وأعضائه. كما يتم بمقتضى هذا القانون وضع الصناديق الجهوية

¹ عماري زهير، "تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009"، مرجع سابق، ص: 86.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، مرجع سابق، ص: 09.

للتعاضدية الفلاحية متحدة في صندوق وطني للتعاضدية الفلاحية والتي تعتبر شركات مدنية ذات طابع تعاوني، ولا تسعى لتحقيق ربح مالي.¹

وفيما تعلق بالحماية الاجتماعية يستفيد المستثمرون الفلاحون وذوو الحقوق من حماية اجتماعية تضمن لهم على وجه الخصوص تغطية أخطار حوادث العمل التي تؤمنها القوانين والتنظيمات المعمول بها والمتعلقة بالتأمين الاجتماعي للعمال غير الأجراء، كما يتم خلق فضاء للتشاور والحوار والاقتراح عن طريق إنشاء المجلس الأعلى للتنمية الفلاحية والريفية تحت وصاية الحكومة، الذي يتشكل من مختلف الفعاليات ذات الصلة بالفلاحة والتنمية الريفية (ممثلين من مختلف القطاعات، ممثلين عن الهيئات والتنظيمات المهنية والنقابية، خبراء وباحثين مختصين)

خامسا: التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل

تهدف تدابير هذا التأطير إلى رفع مستوى تأهيل الفلاحي مهنيا، وتحسينه عن طريق تعزيز التكوين والبحث والإرشاد، وثمانين وتكثيف التخصصات وتحسين تأطير القطاع من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث والإرشاد، كما تهدف إلى تطوير إعلام عصري وفعال بإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحي يغطي طابع المؤسسة على وظيفة جمع الإحصائيات، ويعزز أنظمة الإعلام الموجودة بما فيها الإنذار المبكر في مجالات الصحة النباتية والحيوانية والغابية، لاسيما الجغرافيا منها، وذلك بوضع خلايا تقنية وتزويدها بالوسائل البشرية المؤهلة بالتجهيزات المناسبة.²

أما في ما يخص التمويل الفلاحي فإن القانون يراعي الخصوصية والأهمية التي تكتسبها الفلاحة عند التمويل في إطار التنمية الوطنية. ويتشكل التمويل الفلاحي من ثلاث مصادر رئيسية تتمثل في الدعم المالي للدولة، التمويل التعاضدي، والقروض البنكية، وتنشأ عند الحاجة هيئات مالية للمساهمة في تمويل النشاط الفلاحي ومرافقته طبقا للتشريع المعمول به.

المطلب الرابع: برنامج التجديد الفلاحي الريفي

التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا في أوت 2009، تؤكد برامجه على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ سنة 1962، أي على التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل. وتستند هذه السياسة على تحرير المبادرات والطاقت وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها الجزائر. وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب السابقة ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

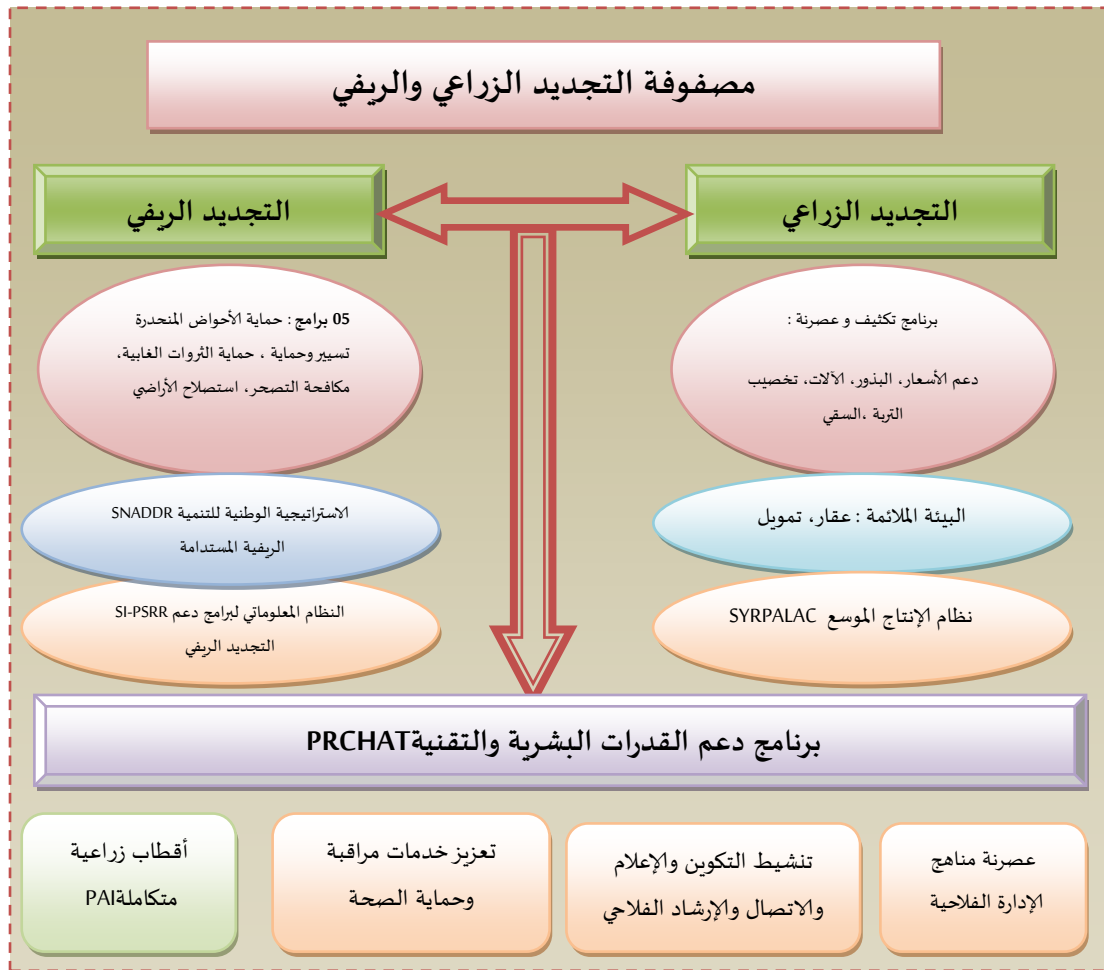
¹ 1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، مرجع سابق، ص: 11-12.

² المرجع نفسه، ص: 13.

وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي 2008، وهو الذي يحدد المعالم والإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي والريفي بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.¹

وتقوم هذه السياسة في مجملها على ثلاث ركائز أساسية هي: التجديد الفلاحي، التجديد الريفي وبرنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني.

شكل رقم (4-2) : مصفوفة التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014



المصدر:

- Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en algerie et du programme quinquenal 2010-2014, MADR, Novembre 2010, <http://www.minagri.dz/pdf/Presentat%20rar.pdf>.

¹ خير الدين وحيد، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص: 237.

الفرع الأول: التجديد الزراعي

يركز برنامج التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي بصفة دائمة، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" * لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول تحقيق القيمة المضافة طول السلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك.

إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي. ثم أضيف عاملين آخرين يخدمان برنامج التجديد الفلاحي هما :

● نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008، لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك.

● عصرنة وتكثيف التمويل والتأمينات الفلاحية.

كما يندرج هذين العاملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالاً البرامج الثلاثة للتجديد بجميع مستوياتها والتي نوضحها من خلال الجدول رقم (1-4)

جدول رقم (1-4): برامج التجديد الفلاحي

مستويات تجزئة البرامج	البرامج الفرعية	البرنامج
البلدية ✓ المستثمرة ✓ المزرعة النموذجية ✓ التعاونية ✓	البذور، الشتلات، الآبار	تعزيز إنتاجية رأس المال
	اقتصاد وحجز المياه	
	المكننة الفلاحية	
	التسميد	
	البيوت البلاستيكية	
	التحويل والتثمين	
البلدية ✓ المحيط ✓ المستثمرة ✓ المزرعة النموذجية ✓ التعاونية ✓	البنية التحتية الفلاحية	البنية التحتية الفلاحية والريفية
	البنية التحتية للري	
البلدية ✓ المستثمرة ✓ الوحدة (الجمع، التحويل) ✓	تنظيم المنتجات الزراعية	برامج التنظيم
	إعادة تأهيل وإنشاء البنية التحتية	

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، العنوان الإلكتروني للوثيقة:

<http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf> ، تاريخ الزيارة : مارس 2015.

* الفروع ذات الأولوية: الحبوب، البقول الجافة، البطاطس، الحليب، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، زراعة الزيتون، التمور، الطماطم الصناعية، البذور، الشتائل، إقتصاد الماء. أنظر: مسار التجديد الفلاحي والريفي، ماي 2012، متاح على موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: www.minagri.dz . تاريخ الزيارة: مارس 2015.

الفرع الثاني: التجديد الريفي

تستلهم سياسة التجديد الريفي أفكارها وبنيتها من ضرورة تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة من خلال التوازن بين مختلف الأقاليم الريفية النشيطة والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية¹، على أساس أنه لا توجد تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات، وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

يستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، خاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء)

يشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض..)، وإضافة إلى الفلاحة التي تمثل أهم مكونات النشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، ترميم الموروث الثقافي..). بترقية ما بين القطاعات.²

كما يسعى هذا البرنامج عبر النشاطات التي يدعمها إلى ترجمة مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية والتكفل بحماية الأحواض المنحدرة..، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر وحماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي³ ويكون ذلك من خلال مجموعة من البرامج المستندة على وسائل خاصة بالتنمية الريفية نوضحها من خلال الجدول (2-4).

¹ بيبصار عبد الحكيم، سياسات التجديد الريفي والفلاحي كبدل استثماري تنموي للأقاليم الريفية الجزائرية - استشراف الأهداف وتقييم النتائج والآثار، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الأفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 28 و29 أكتوبر 2014، ص:

² مسار التجديد الفلاحي والريفي: عرض وآفاق، مرجع سابق، ص: 06.

³ المرجع نفسه، ص: 07.

جدول رقم (4-2): برنامج التجديد الريفي

وسائل التنفيذ	مستويات تجزئة البرامج	البرامج الفرعية	البرامج
نظام المعلومات لبرامج التجديد الفلاحي SI-PSRR	البلدية المحيط	السد الأخضر	مكافحة التصحر
		المياه الجوفية المتواجدة في مناطق الحلفاء	
		حماية وتثمين المراعي	
		استصلاح الأراضي المغمورة	
النظام الوطني لاتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة SNADDR	البلدية ✓ مجتمعات المياه ✓	تدابير مكافحة الانجراف	حماية التجمعات المائية
		حجز الموارد المائية	
		وحدات تربية المواشي	
		الدراسات برامج أخرى	
المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المتكاملة PPDRI	البلدية ✓ الغابات الحكومية ✓	المعدات	حماية وتعزيز الإرث الغابي
		أعمال الزراعة الغابية	
		أعمال البنية التحتية حماية الغابات	
المشروع الجوّاري لمكافحة التصحر PPLDCD	البلدية ✓ المحميات الوطنية ✓ الحظائر الوطنية المحمية المناطق الرطبة ✓	الحظائر الوطنية	حماية النظم البيئية
		المناطق الرطبة	
		المجمعات ومراكز الصيد	
		المناطق الهشة	
	البلدية ✓ المحيط ✓	استصلاح المحيط	الاستصلاح

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، العنوان الإلكتروني للوثيقة: <http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf> ، تاريخ الزيارة : مارس 2015.

الفرع الثالث: برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية PRCHAT

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها، والفصل بين مختلف أشكال التنظيم.

إن برامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، تسعى للوصول بالبلاد إلى¹:

¹ سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 24 – 25 نوفمبر 2014، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر.

1. عصنة مناهج الإدارة الفلاحية.
2. استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.
3. تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي و متعاملي القطاع.
4. تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور و الشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

جدول رقم (3-4): برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية PRCHAT

مستويات تجزئة البرامج	البرامج الفرعية	البرامج
✓ البلدية	تعزيز الخدمات البيطرية	تعزيز الخدمات
✓ المحيط	تعزيز خدمات وقاية النباتات والتقنيات الفلاحية	الزراعية
✓ البلدية	تعزيز الخدمات الاحصائية والنظم المعلوماتية	تعزيز القدرات
✓ مستجمعات المياه	تعزيز خدمات الاتصالات والإرشاد الزراعي	البشرية
	تعزيز البحث الفلاحي والغابي	
✓ البلدية	تعزيز نظام التدريب	تعزيز التمويل الريفي
✓ المناطق المحمية، الحدائق الوطنية، المناطق الرطبة، المحميات ومراكز الصيد، الواحات، القصور	إنشاء الاتحادات الائتمانية الريفية	

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، العنوان الالكتروني للوثيقة: <http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf> ، تاريخ الزيارة : مارس 2015.

يركز هذا البرنامج على محورين رئيسيين يتمثل المحور الأول في تعزيز القدرات البشرية حول مختلف أنشطة التنمية والتطوير والتدريب والتوجيه في مجال هندسة الإنتاج والتسويق والتنظيم والتظاهرات العلمية، والعمل على تطوير مراكز التميز. أما المحور الثاني فهو تقديم المساعدة التقنية والقدرات الإدارية لوحدة الإنتاج الزراعي من أجل تحسين الأداء الإنتاجي ومساعدة الوحدات الإستراتيجية الاقتصادية لتعزيز قدراتها الإنتاجية.¹

تكملة للركائز الثلاث، يشمل الإطار التحفيزي لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي، هذه الأدوات هي:²

أ. الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب متطلبات واحتياجات القطاع.

¹ أمال حفناوي، مرجع سابق، ص: 19.

² مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مرجع سابق، ص: 08.

- ب. ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي.
ج. تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي.
د. مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين.
هـ. تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) لبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

وللوصول إلى الأهداف المرغوب إليها على الصعيد الوطني، تم تحديد القيم الآتية ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

- تحسين المعدل السنوي لنمو الإنتاج الفلاحي من 06 % في الفترة 2000 – 2008 ، إلى 08.33 % خلال الفترة 2010 – 2014.
- نمو الإنتاج وتحسين إدماجه وجمعه.
- تقوية تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية.
- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف من خلال 10200 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة في 2200 منطقة ريفية ل 730000 أسرة ريفية، أي ما يقارب 4500000 نسمة. كما تهدف هذه المشاريع إلى الوصول إلى أثر حول حماية وتثمين 08 مليار هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والفضاءات السهبية والمناطق الصحراوية، من بين 50 مليون هكتار التي يمثلها الفضاء الريفي.
- النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الادماج الزراعي ضمن الفروع.
- استحداث مناصب شغل (750000 مناصب دائمة)، لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة فيما يخص فرص خلق مناصب الشغل والمداخيل خارج الفلاحة.

تم تقسيم هذه القيم لكل بلدية وكل سنة من المخطط الخماسي، فهي مسجلة في عقود نجاعة موقعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومديريات المصالح الفلاحية، وكذا محافظات الغابات للولايات، لخلق روح المسؤولية في المصالح اللامركزية والتزامها تجاه تنفيذ السياسة.

إن ما يميز برامج التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2010-2014 هو تركيزها على جهاز الإنتاج من جهة، ومحيط الفلاح من جهة أخرى، والعمل على التكامل بينهما عن طريق تفعيل القدرات البشرية لخدمة القطاع من خلال برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية، خاصة وأن القطاع عانى من مشاكل في الارشاد الفلاحي ووصول المعلومة وتفاعل الفلاحين معها.

المبحث الثالث

مصادر ومؤسّسات التمويل الزراعي في الجزائر

يحتاج القطاع الفلاحي في الجزائر كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى لموارد تمويلية، نظرا لأهميتها البالغة في زيادة إمكانية المزارعين على الاستمرار في نشاطهم ، وقدرتهم على استغلال أراضيهم أحسن استغلال؛ عن طريق شراء الأنواع المختلفة من البذور المنتقاة ذات السلالة الجيدة والتي يعود استعمالها على الفلاحين بنتائج جيدة، كما يمكنهم من استعمال مختلف الأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات التي غالبا ما يكونون في حالة عاجز مالي يحول دون استعمالها.

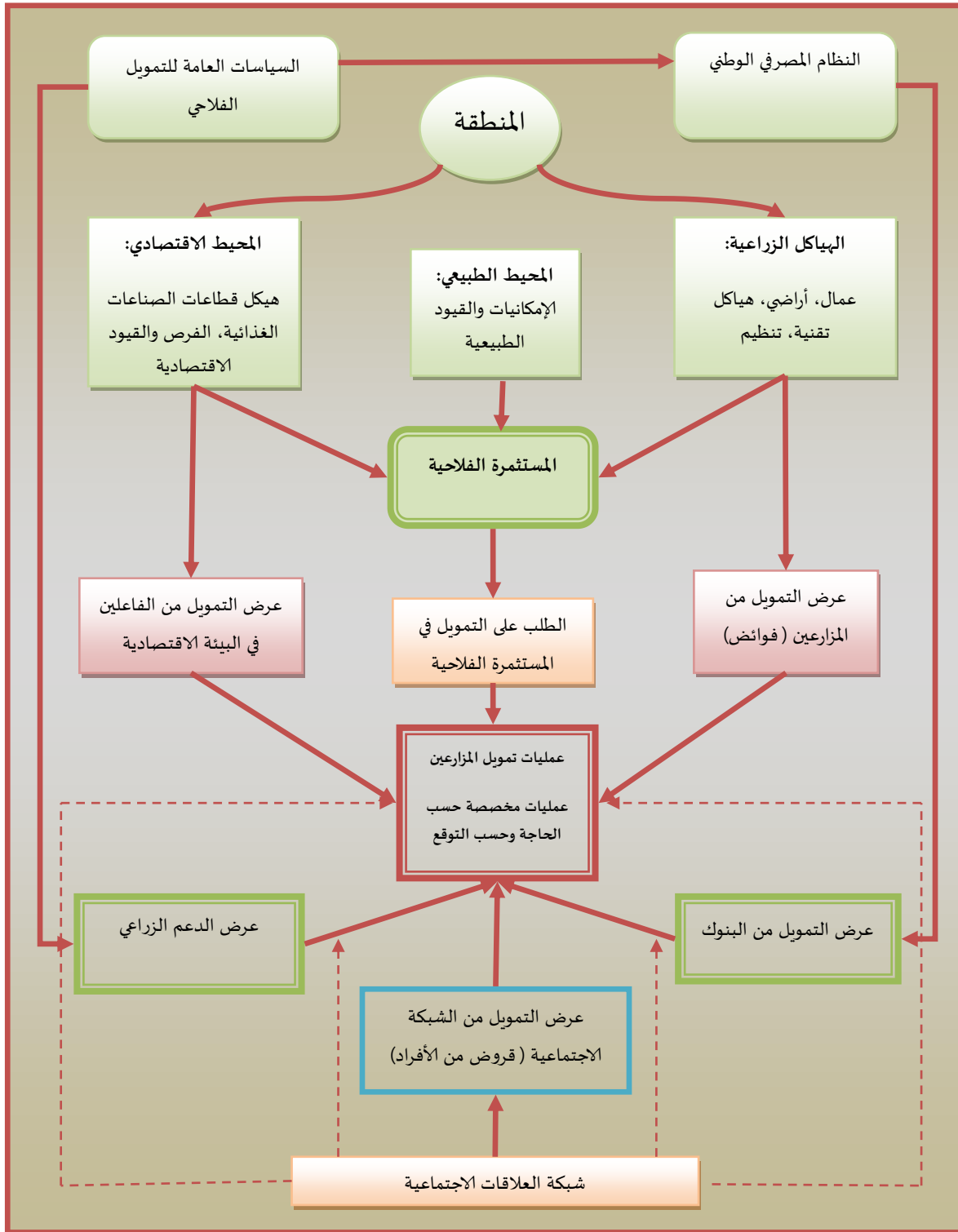
نتيجة لهذا التمويل يستطيع الفلاحون زيادة عدد الدورات الإنتاجية عن طريق الزيادة في الإنتاج العمودي أو الإنتاج الأفقي، بدل الاعتماد على الزراعة الموسمية ؛ فاستغلال الأرض في أكثر من دورة إنتاجية يعود حتما على الفلاح بزيادة دخله إما بزيادة كمية إنتاج معين أو تنوع وتعدد المنتجات . كما أن عملية استغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية يتطلب العمل المستمر، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشغيل عمال دائمين طوال السنة بدل الموسمين، للقيام بمختلف العمليات الإنتاجية.

ولأجل تغطية جميع هذه الأعباء وغيرها، ويهدف تحقيق متطلبات التنمية الزراعية، ظهر في الجزائر نوعين من مصادر التمويل الزراعي هما : تمويل فلاحي مؤسسي ، وتمويل فلاحي غير مؤسسي، وهو ما سنوضحه من خلال هذا المبحث.

تنقسم مصادر التمويل الزراعي في الجزائر إلى تمويل مؤسسي يضم جميع المؤسسات المالية المتخصصة في الدولة والتي تشرف على تمويل القطاع الفلاحي وهي : بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA ، و صناديق الدعم التي تمنحها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية MADR.

أما التمويل غير المؤسسي، فهو يخص كل تمويل يتحصل عليه الفلاح بطرقه الخاصة دون تدخل أي مؤسسة حكومية، و الشكل (3-4) يوضح جميع الأطراف الفاعلين في عملية تمويل المستثمرات الفلاحية في الجزائر بنوعها المؤسسي وغير المؤسسي.

شكل رقم (3-4): مصادر تمويل القطاع الزراعي في الجزائر



المصدر: - Ali Daoudi, Betty Wampfler, *Le financement informel dans l'agriculture algérienne : les principes pratiques et leurs déterminants*. Cah Agri, vol.19, N°04, juillet- aout 2010. P : 247.

المطلب الأول: التمويل غير المؤسسي

يتم التمويل الزراعي غير المؤسسي خارج مؤسسات التمويل الرسمية والمعتمدة من طرف الدولة كالبنوك وغيرها من المؤسسات المالية المتخصصة، ويمكن أن يكون رسميا وغير رسمي وذلك على افتراض أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية هي أنشطة توفر دخلا لمن يمارسها لكنها غير مسجلة رسميا.¹

جدول رقم (4-4): خصائص التمويل الزراعي غير الرسمي في الجزائر

أهم خصائص التمويل غير المؤسسي					أشكال التمويل غير المؤسسي
استفادة عارضي التمويل	عارضو التمويل	المستفيدون	نوع الخدمة	الغرض منه	
التفاوض على أسعار شراء تفضيلية	التجار وجامعي وموزعي الخضر والفواكه	أصحاب الأشجار المثمرة (مساحات واسعة)	دفع مسبق لصفقة بيع	ضمان الحصول على المنتجات الزراعية من الخضر والفواكه	البيع بدفع مسبق
حصة من الإنتاج و تئمين عوامل الإنتاج المتوفرة	ملاك رأس المال و ملاك الأراضي	ملاك الأراضي و ملاك رأس المال	المساهمة بأحد عوامل الإنتاج (الأرض أو رأس المال)	الإنتاج المشترك	الجمعيات الإنتاجية
ولاء العملاء، تحسين رقم الأعمال	متخصصون في تأجير العتاد الفلاحي، موردو الخدمات والمنتجات البيطرية، موردو المدخلات الزراعية، موردو أعلاف الدواجن والمواشي.	بالنسبة للقروض المتعلقة بالخدمات: موجبة لحقول الحبوب، بالنسبة للقروض المتعلقة بالمعدات الفلاحية موجبة للبيساتين ومربي الدواجن والمواشي	قروض تسديد	مدخلات زراعية وحد أدنى من الخدمات، اقتناء معدات زراعية أو حفر الآبار	قروض الموردين
غير مالية (تضامن، منفعة)	أقارب ، أصدقاء، شركاء اقتصاديين	جميع المزارعين	قروض بدون فوائد	سيولة نقدية	قروض بين الأفراد

المصدر: Ali Daoudi, Betty Wampfler, **Le financement informel dans l'agriculture algérienne : les principes pratiques et leurs déterminants**. Cah Agri, vol.19, N°04, juillet- aout 2010. P : 243.

1. التمويل الذاتي:

¹ A. Daoudi , S. Bedrani, **Le financement non institutionnel dans l'agriculture : quelques résultats d'une enquête rapide**, Institut National de Recherche Agronomique d'Algerie, revue semestrielle, 2001,11. P : 77.

يعتبر معظم الفلاحين في الجزائر أن التمويل الذاتي مصدر أساسي لتمويل المستثمرات الفلاحية، وهم لا يلجأون إلى مصادر أخرى للتمويل إلا في حالة الضرورة. ولا تعتمد مصادر التمويل الذاتي على مدخرات المستثمرة الفلاحية فحسب، وإنما من المدخرات المتأتية من نشاطات اقتصادية أخرى رسمية وغير رسمية التي يمارسها صاحب المزرعة أو أفراد عائلته سواء أثناء الموسم الفلاحي أو خارجه.¹

2. القروض الأسرية: تمثل القروض الأسرية أو القروض بين الأصدقاء والمعارف الأقرباء ثاني مصدر للتمويل الزراعي بعد التمويل الذاتي في الجزائر، حيث أثبتت الدراسات أن صغار المزارعين في الجزائر يعتمدون على شبكة الأسرة في إتمام احتياجاتهم المالية بقروض خالية من الفوائد.

3. قروض الموردين: يتم منح هذه القروض بصفة خاصة من طرف تجار الأعلاف والبيطرة، وموردي المدخلات، فيسهلون عمليات الدفع على عملائهم من الفلاحين الذين يتميزون بالجدية والالتزام في سداد القرض.

4. بيع المحاصيل الزراعية: إن المنتجات المطلوبة بكثرة في السوق (الفواكه مثلا) تدفع بالتجار إلى شرائها من أجل ضمان توريد مدخلات عملية إنتاج أخرى قد تكون صناعية مثلا، مما يسمح للفلاحين بتغطية مصاريف الاستثمارات الرئيسية من حفر معدات زراعية وكذلك تكاليف الجني ومعدات الحصاد.

5. التعاون على أساس تقاسم الغلة: تخص هذه الآلية بعض المحاصيل السنوية أو تربية المواشي، حيث يشارك صاحب الأرض شخصا آخر لا يملك أرضا ومهمته القيام بأعمال المزرعة، ليحصل على نسبة من المحصول يتفقان على تحديدها سلفا (في ولاية تلمسان مثلا يوجد أكثر من 40 % من الأراضي الزراعية تستغل بهذه الطريقة). وبعد سنوات يمكن لصاحب الأرض أن يبيع جزءا من الأرض لشريكه. وما يميز كل هذه الأنواع من التمويل الزراعي غير المؤسسي أنها لا تعتمد على ضمانات مادية، بل فقط على الثقة بين أطراف العملية، وتلتزم بأجال زمنية متفاوتة أغلبها قصيرة المدى لدرجة أنها تحسب بالأسابيع أحيانا ولا تتجاوز مدة شهرين في أغلب الحالات.²

المطلب الثاني: التمويل عن طريق صناديق التنمية الزراعية

في إطار النهوض بالقطاع الفلاحي، عملت وزارة الفلاحة في الجزائر على تخصيص صناديق لدعم القطاع الزراعي في مجالات مختلفة، تتلقى سنويا أغلفة مالية من ميزانية الدولة، تقوم بصرفها للمستخدمين كدعم من خلال مجموعة من الصناديق (حساب تخصيص) نوضحها كالآتي:

¹ A. Daoudi , S. Bedrani, *Le financement non institutionnel dans l'agriculture : quelques résultats d'une enquête rapide*, op cit.P : 79.

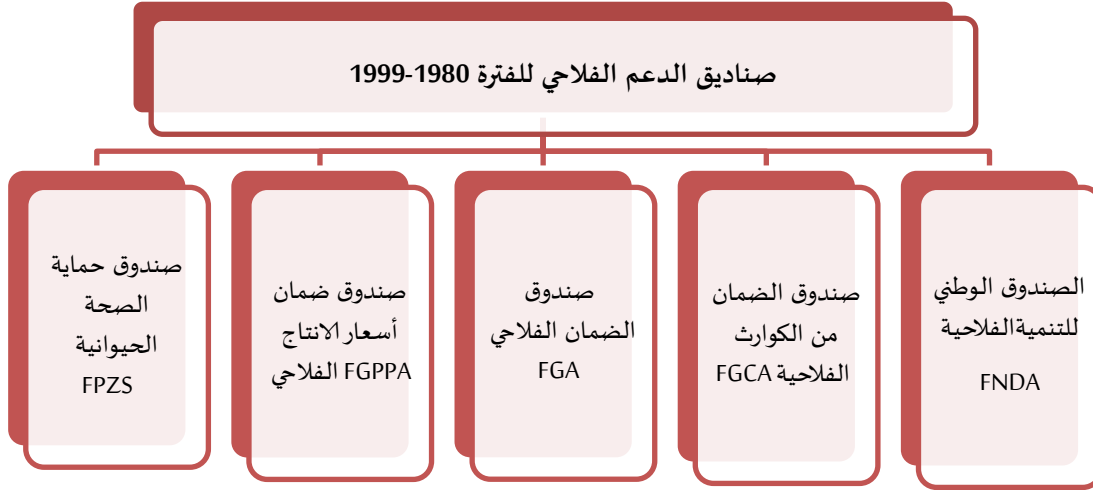
² IBID. p : 83.

الفرع الأول: صناديق الدعم الفلاحي للفترة 1980-1999

عملت الدولة على دعم القطاع الزراعي خلال الفترة 1980-1999 بتفعيل الصناديق الموضحة في

الشكل الموالي:

شكل رقم (4-4): تطور صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر للفترة 1980-1999



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات الموضحة أدناه.

أولاً: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى المادة 198 من قانون المالية لسنة 1988، وعمليا سنة 1990 بموجب المرسوم رقم 90-208 المؤرخ في 14 جويلية 1990، وبإشرافه فاعليا ابتداء من فيفري 1991، وهو يعمل على تنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة وتنميتها، لا سيما إعانات دعم الاستثمارات المنتجة، التي يبادر بها المنتجون والمربون والحرفيون في إطار برامج استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية، وتعبئة الموارد المائية، وتحسين المنتوجات الاستراتيجية¹.

وتتمثل نشاطات التنمية الذي يقوم بتمويلها تتمثل في استصلاح أراضي فلاحية جديدة وتوسيع المساحات المسقية، تعبئة الموارد المائية، تحسين التربة والتهيئة العقارية، دعم وتكثيف وتنمية المزروعات الاستراتيجية ودعم تجهيز المستثمرات الصغيرة المحرومة.

¹ راجع زبيري، "الإصلاحات في القطاع الزراعي وأثارها على تطوره"، مرجع سابق، ص: 106.

يقوم بتسيير محاسبة هذا الصندوق (الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي CNMA) ويتدخل في منح إعفاءات لنسب فوائد القروض الفلاحية التي يمنحها البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR خاصة في قطاع الحليب وقطاع الحبوب.

ثانياً: صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية FGCA

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1988، وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90 – 158 المؤرخ في 26 ماي 1990، المتضمن تحديد تنظيمه وعمله، والهدف من إنشائه تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الزراعية غير المؤمنة، وشرع في عمله بداية من سنة 1990 إلا أن موارد الميزانية الموضوعة تحت تصرفه جعلته لا يعوض مجمل خسائر المنخرطين المتضررين، حيث سدد الصندوق مبالغ بقيمة 900 مليون دج سنة 1990 للمستثمرات الفلاحية نتيجة خسائر الجفاف، كما سدد 600 مليون دج من أصل 860 مليون دج المقرر تعويضها سنة 1991، وعرف هذا الصندوق مرحلتين: الأولى خلال الفترة 1990 – 1993 وتميزت باستفادة جميع الفلاحين من التعويض عن الكوارث غير المؤمنة (الجفاف، الجليد، التجمد، الفيضانات)، وذلك بنسبة 30% و 40% من المنتوج المتضرر. أما المرحلة الثانية فكانت بعد سنة 1993 واشترط فيها تأمين الفلاح لنفسه لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA وذلك لمخاطر (الحريق، البرد، موت الحيوانات) من أجل الاستفادة من تعويضات الصندوق.¹

ثالثاً: صندوق الضمان الزراعي FGA

تعمل الأجهزة القائمة على منح القروض بشكل عام والقروض الزراعية بشكل خاص على طلب ضمانات من المقترضين حسب كل نوع من القروض، وذلك لتجنب أي خطر بعدم سداد قيمة القرض عند استحقاقه، وعلى ذلك وقبل منح القرض وحتى قبل طلب الضمانات، تعمل هذه الأجهزة على دراسة طلب القرض دراسة دقيقة، بالنظر إلى المردودية والاستقلالية المالية للفلاح المقرض أو المؤسسة الفلاحية المقترضة، وذلك من ناحية عدم إثقال الفلاح المقترض بديون أو مدى تملكه لأموال عقارية تسمح له بتحقيق مشروع الفلاحي.² فإذا وصلت دراسة ملف طلب القرض إلى نتيجة منح القرض، يعمل الجهاز المقرض على طلب الضمان من المقترض كتأمين في حالة عدم سداد الدين في حالة استحقاقه.

ويمكن تقسيم هذه الضمانات إلى: تأمينات شخصية كالكفالة والضمان، وتأمينات عينية كالرهن الرسمي والرهن الحيازي، والتأمين المبرم مع شركات التأمين المختلفة والتي تشتت من قبل بعض الأجهزة المانحة للقرض لا سيما في الجزائر.

¹ غردي محمد، مرجع سابق، ص: 132.

² شريف زهار أمال قوسم، "دراسة تحليلية للقرض الفلاحي في التشريع الجزائري"، بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص عقود ومسؤولية، كلية الحقوق والعلوم الادارية، جامعة الجزائر، ماي 2005، ص: 91.

وبالرجوع إلى المرسوم التنفيذي رقم 95-98 المؤرخ في أول أبريل 1995، نلاحظ أنه تم إنشاء صندوق الضمان الفلاحي الذي يعمل على ضمان الفلاحين المقترضين لقروض قصيرة ومتوسطة المدى، حيث نصت المادة الخامسة منه على أنه: " يضمن الصندوق أو يكفل القروض القصيرة والمتوسطة الأمد التي تمنحها هيئات القرض لمنحيتها. ولا يعفي ضمان القروض أو كفالاته بأي حال الهيئة المقرضة من ان تأخذ وتشتري ضمانات حقيقية أو شخصية من المقرض ويجب أن تكون الضمانات المذكورة في مرتبة أولى قبل كفالة الصندوق"¹

فقط، لهذه المادة يكون صندوق الضمان الفلاحي بمثابة ضمان أو كفيل أي تأمين شخصي لمنحطيه القائمين بطلب قروض فلاحية قصيرة أو متوسطة المدى، على أن يكون هذا الضمان ضمانا إضافيا إلى جانب تأمينات شخصية أو عينية أخرى.

وتنتقد هذه المادة من المرسوم التنفيذي رقم 95-98 على أنها اعتبرت صندوق الضمان الفلاحي ضمانا ناقصا وليس تاما، حيث لا يمكن الاحتجاج به لوحده أمام الدائنين المقترضين لمنحطي هذا الصندوق.

ويكون هذا الصندوق تأمينا شخصيا بالنسبة لمنحطيه القائمين بطلب قروض فلاحية. حيث أضافت المادة 07 من نفس المرسوم على أن صندوق الضمان الفلاحي يحل محل الدين المضمون في حالة عدم قيامه بسداد دينه، ويكون ذلك في حدود المبالغ التي اقترضها. حيث يعمل هذا الصندوق على ضمان المقترضين المنحطين لديه في حدود 70 % من قيمة الدين.

ولصندوق الضمان الفلاحي حق الرجوع على المدين الأصلي، إذا كان قد أوفى بالدين بدلا منه، وذلك ما أقرته المادة 08 من هذا المرسوم ، حيث أنها تضيف حالة أخرى، وهي أنه إذا قام المقترض بدفع جزء من القرض الذي كان مضمونا من طرف الصندوق دون الجزء الآخر، فإن الصندوق يقوم بالاشتراك مع المقترض عن طريق ضمان أو كفالة للمقترض، حيث يتفق مع البنك على جدول زمني لتسديد مبلغ القرض عند توافر الشرطان الآتيان:

1. أن يكون العجز عن الدفع الكلي للدين عن حسن نية، حيث تكون الأسباب غير متوقعة كالفيضانات أو الحرائق قد أصابت الإنتاج الفلاحي أو المستثمرة الفلاحية مما أثر على الفلاح المقترض في تسديد دينه.
2. أن يكون العجز راجع إلى اتخاذ تأمينات عينية قد ألحقت أضرارا بالفلاح المقترض، أي أنها أثرت عليه بعرقلة مواصلته لنشاطه الفلاحي.

¹ شريف زهارأمال، مرجع سابق ، ص: 103

رابعاً: صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي FGPPA

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-66 المؤرخ في 01/03/1990، بهدف دعم أسعار بعض المنتجات الفلاحية حيث تموله ميزانية الدولة، ويتم تسييره من طرف وزارة الفلاحة، لكن دعمه يوجه إلى المتعاملين العموميين (ديوان الحبوب وديوان الحليب..).

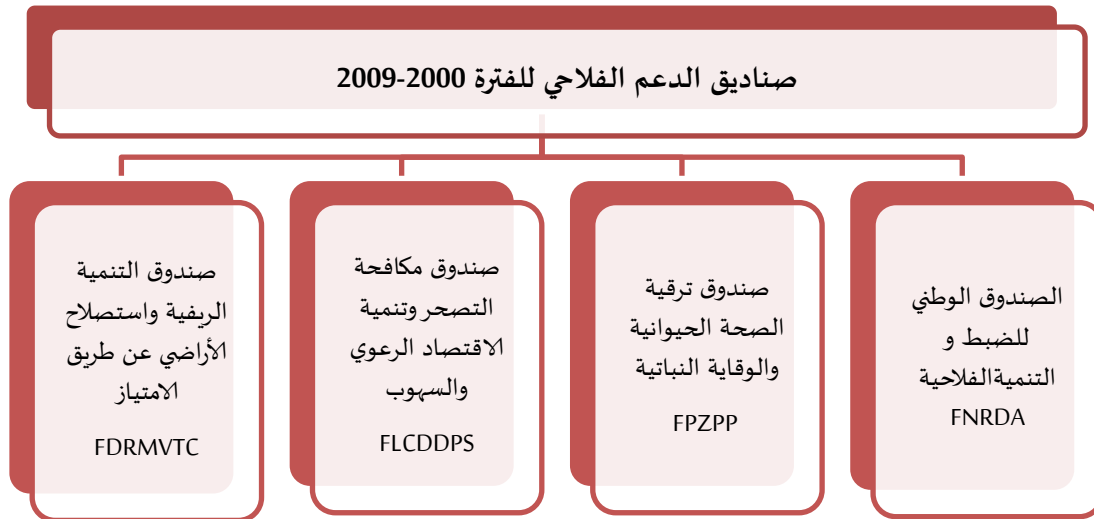
خامساً: صندوق حماية الصحة الحيوانية FPZS

تأسس هذا الصندوق سنة 1995، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-174 المؤرخ في 24 جوان 1995، وهو يهدف إلى دعم كل نشاطات حماية صحة الحيوانات، ويستمد موارده من ميزانية الدولة ورسوم الذبح، ويسيره الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA.

الفرع الثاني: صناديق الدعم الفلاحي للفترة 2000-2009

من أجل تحقيق أهداف برامج التنمية الزراعية في الجزائر، تم توظيف مجموعة من الأجهزة و الخدمات المساعدة نفضها في الآتي:

شكل رقم (4-5): صناديق الدعم الفلاحي للفترة 2000-2009



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات الموضحة أدناه

أولاً: الصندوق الوطني لضبط والتنمية الفلاحية FNRDA

تم سنة 2000 دمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي ضمن صندوق واحد هو الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA¹. وذلك بهدف دفع القطاع للمساهمة أكثر في العملية الانتاجية، وتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق. وفي هذا الصدد يتحصل الصندوق على إيرادات تتأتى من تخصيصات ميزانية الدولة، الموارد شبه الضريبية، موارد التوظيف، الهبات والوصايا. أما بالنسبة لنفقات الصندوق فهو يستخدم موارده فيما يلي:²

1. الاعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية وكذا تثمينه وتسويقه وتخزينه وتكييفه وتصديره.
 2. الاعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية.
 3. الاعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة ما يتعلق بالحبوب وبذورها.
 4. الاعانات بعنوان حماية مداخل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة.
 5. الاعانات بعنوان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
 6. تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- كما يمكن للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية التكفل بالمصاريف الخاصة بدراسة قابلية الانجاز والتكوين المهني والارشاد. وفي إطار هذه النشاطات يتولى صندوق FNRDA دعم الفروع الآتية:
- أ. فروع الإنتاج النباتي: وتتمثل في زراعة الحبوب، البقول الجافة، زراعة البطاطا، الزراعة تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الأعلاف، فرس الأشجار المثمرة (كروم، زيتون، حمضيات، نخيل)، الزراعات الصناعية (الطماطم، التبغ)، شتائل الكروم والأشجار المثمرة.
- ب. فروع الإنتاج الحيواني: وهي تتمثل في إنتاج الحليب، تربية المواشي، (أغنام، أبقار، ماعز، إبل، خيل)، تربية النحل، تربية الأرانب، حيوانات التكاثر، التلقيح الاصطناعي.

ثانياً: صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، ووفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 2000-119 المؤرخ في 30 ماي 2000 والذي يحدد إيرادات هذا الصندوق والمتمثلة في ناتج اتاوى المراقبة الصحية، ناتج موارد مراقبة الصحة النباتية والموافقة على منتوجات الصحة النباتية، مساهمات

¹ مرسوم تنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير حساب الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادرة بتاريخ: 04 جوان 2000. ص: 07.

² المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 ماي 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، مرجع سابق، ص: 08.

المجموعات المكلفة بحماية النباتات، ناتج الرسوم شبه الجبائية المحدثة لفائدة الصندوق ، إضافة لتخصيصات ميزانية الدولة والهبات والوصايا. وهي موارد توجه في شكل نفقات كما يلي:¹

1. نفقات مرتبطة بأنشطة تنمية الصحة الحيوانية.
2. النفقات المرتبطة بالذبح الاجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية.
3. النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية و بأنشطة الصحة النباتية.
4. النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة و النفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على الزراعات.

ثالثا: صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLCDDPS

أنشأ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 99 – 11 المؤرخ في 23 سبتمبر 1999، وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 02 – 248 المؤرخ في 23 جويلية 2002، المحدد لايراداته ونفقاته وإدارته ومهامه، وهو يستمد موارده من تخصيصات ميزانية الدولة، الهبات والوصايا، المساعدات الدولية، وكل الموارد الأخرى المحددة عن طريق التشريع.² هذه الموارد تنفق في الأوجه التالية:³

1. إعانات موجهة لمكافحة التصحر.
2. إعانات موجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها.
3. إعانات موجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية.
4. إعانات موجهة لتثمين منتوجات تربية الحيوانات.
5. إعانات موجهة لحماية مداخل المربين والمربين الزراعيين.
6. الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي.
7. المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الانجاز والتكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع.

رابعا: صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC

أنشأ هذا الصندوق بموجب القانون 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، ليحل محل صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وبدأ العمل به بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-145، المؤرخ في 29 مارس 2003، وتتمثل إيرادات هذا الصندوق في إعانات الدولة والجماعات

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2000، ص: 26.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 67، الصادر بتاريخ 13 أكتوبر 2002، ص: 33.

³ المرجع نفسه، ص: 34.

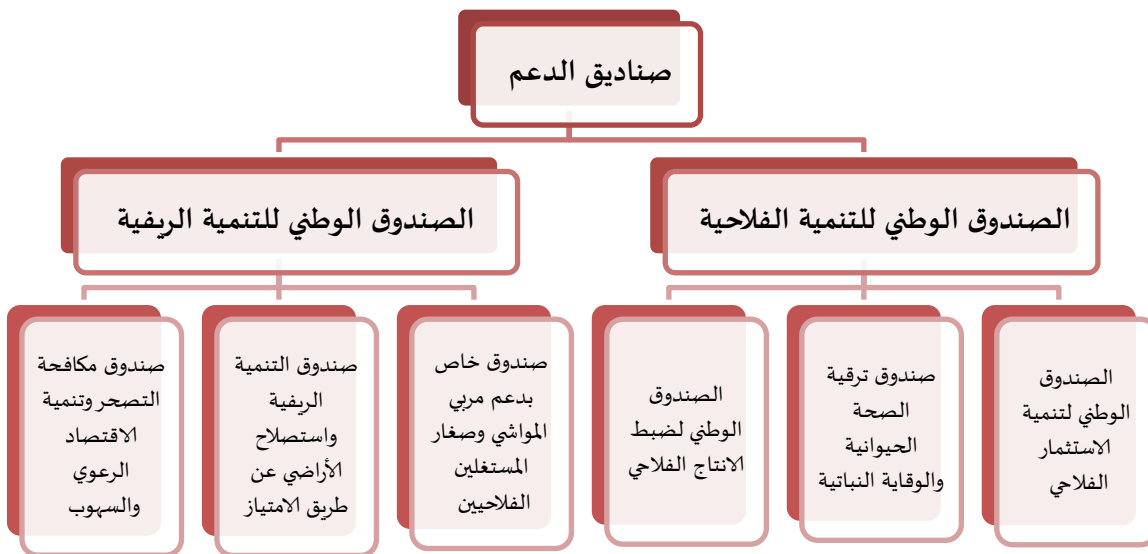
الإقليمية نواتج حقوق الامتياز، المساهمة المحتملة لصناديق أخرى، المساعدات الدولية والهبات والوصايا. وتنفق هذه الموارد في الأوجه الآتية:

1. الاعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج الحيواني وتأمين المنتوجات الفلاحية.
2. الإعانات الموجهة لعمليات إستصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، التزود بالطاقة الكهربائية، ممرات الدخول إلى محيط الأراضي، إنجاز مجموعة العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني والأفضل للأماكن العقارية المعدة للاستصلاح.
3. المصتريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط.
4. المصاريف الخاصة بإنجاز المشاريع التي لها علاقة بأهداف الصندوق مثل: المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية، الحدادة التقليدية، صناعة الزرابي، تحضير صوف الجز، صناعة أغذية الأنعام، تصليح العتاد الفلاحي، وغيرها من الخدمات الأخرى البيطرية والصحة النباتية، وتحليل التربة، والأشغال الفلاحية.

الفرع الثالث: صناديق الدعم الفلاحي للفترة 2010-2014

قامت الدولة في إطار برنامج إعادة التجديد الفلاحي والريفي بضبط تصنيفات جديدة لصناديق الدعم حيث تم ضمها ضمن صندوقين يعمل أحدهما لصالح برامج التجديد الفلاحي، والثاني لصالح برامج التجديد الريفي وكان هذا التصنيف كالآتي:

شكل رقم (4-6): تصنيف صناديق دعم القطاع الزراعي في الجزائر للفترة 2010-2014



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30 الصادر بتاريخ 21 ماي 2014

أولاً: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA: تندرج ضمن هذا الصندوق ثلاث صناديق فرعية هي:¹

1. الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي: وتنفق مخصصاته في الأوجه الآتية:
 - 1.1. الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة لتطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تميمها وتخزينها وتغليفيها.
 - 2.2. الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
 - 3.3. تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الأيجاري.

وهنا تجدر الإشارة أنه ابتداء من سنة 2011، انتهج صندوق ضمان القروض الزراعية مرحلة جديدة، حيث أوكلت مهامه لصندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI، وذلك استناداً إلى قرار المادة 36 من قانون المالية التكميلي الصادر في 20 جويلية 2011، والذي يكرس إمكانية الصندوق على توطيد مخاطره مع أموال توفرها الدولة، وفي هذا السياق فإن صندوق ضمان قروض الاستثمارات CGCI مؤهل لإدارة أي حساب لأي جهة في الدولة مانحة أموال في مختلف القطاعات ، وتتم إدارة هذه الأموال في إطار اتفاقية بين الصندوق وجهة التمويل.² و يستفيد من صندوق ضمان القروض الزراعية:

- أ. المستثمرات الفلاحية، المربون ومؤسسات الإنتاج والتحويل والخدمات الزراعية، التي تنشط بصفة فردية أو تنظيمية، والأنشطة المسجلة في قوائم خاصة لدى البنك.
- ب. قروض الاستغلال والاستثمار قصير وطويل المدى الممنوح عن طريق قرض " رقيق " و قرض " التحدي ".

وتتراوح نسبة الضمان حسب انواع القروض كما يلي:

- ☉ قروض الاستغلال: ضمان نسبة 50 % كحد أقصى من الائتمان الممنوح.
- ☉ قروض الاستثمار: ضمان نسبة 80 % كحد أقصى من الائتمان الممنوح في حالة القرض الخاص بإنشاء مشروع ، و 60 % في حالة قرض خاص بعملية تدخل في إطار التطوير.

ويحدد سقف الضمان من طرف صندوق ضمان القروض الزراعية بالمبالغ الآتية :

- ☉ قروض الاستغلال: حددت ب 10 مليون دينار جزائري.
- ☉ قروض الاستثمار: حددت ب 100 مليون دينار جزائري.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30 الصادر بتاريخ 21 ماي 2014، ص: 11.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، قانون المالية التكميلي الصادر في 20 جويلية 2011، ص: http://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/lois_de_finances_arabe/2011lfc.pdf.12

أما المبالغ التي تفوق القيم الموضحة أعلاه فلا تدخل في إطار الضمان، ولا يجب أن تتجاوز مدة التغطية الناتجة عن صندوق ضمان القروض الآجال التقليدية للقروض، وهي 24 شهرا للقروض قصيرة الأجل، و 15 سنة لقروض الاستثمار. و يحق للبنك أن يحول قروض الاستغلال التي لا تتجاوز 05 مليون دينار جزائري، وقروض الاستثمار التي لا تتجاوز 10 مليون دينار، مباشرة إلى صندوق ضمان القروض، على أن تحول كل القروض التي تفوق مبالغها تلك القيم إلى لجنة تدرسها أولا.

2. صندوق ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية : وتنفق مخصصاته في ما يلي:

- 2.1. النفقات المرتبطة بأنشطة حماية الصحة النباتية.
 - 2.2. النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة.
 - 3.2. النفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على الزراعات .
 - 4.2. النفقات المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية.
 - 2.5. النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية.
 - 4.2. النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية.
3. الصندوق الوطني لضبط الإنتاج: وتنفق مخصصات هذا الصندوق في ما يلي :
- 1.3. الإعانات بعنوان حماية مداخيل افلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية.
 - 2.3. إعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية.
 - 3.3. التغطية الكاملة لتكاليف فوائد الفلاحين.

كما يتكفل الصندوق بمصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين، والمصاريف المتعلقة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

ثانيا: الصندوق الوطني للتنمية الريفية

يندرج ضمنه ثلاث صناديق فرعية هي:¹

1. صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب: وتنفق مخصصاته في ما يلي:
 - 1.1. الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر
 - 2.1. الأعمال الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها.
 - 3.1. الإعانات الموجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية.
 - 4.1. الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي.
 - 5.1. مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30 الصادر بتاريخ 21 ماي 2014، ص: 18.

6.1 المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الإنجاز والتكوين المهني و الإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها.

2. صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: وتنفق مخصصاته في الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية، التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة وتحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، كما تنفق على تربية الحيوانات في الوسط العائلي على مستوى الأسر الريفية و تامين المنتوجات الفلاحية. إضافة لفك العزلة عن الفضاءات الريفية و الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي، وكل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات الصلة بموضوعه ، وأيضاً مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين و المصاريف الخاصة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بموضوعها.

3. صندوق خاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين: وتنفق مخصصاته في التغطية الكاملة لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستثمرين، إعانات الدولة لتطوير تربية الحيوانات والإنتاج الفلاحي، مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين و المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA

أنشئ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي، وقد بني على أساس تعاوني، وهو ملزم بتأمين مخاطر التمويل الناجمة عن المخاطر الزراعية. اقتصر عمله في البداية على تأمين السلع الزراعية، ثم اتسعت صلاحياته بموجب المرسوم الصادر سنة 1995 ليكلف بترقية وتطوير النشاطات الفلاحية الريفية والصيد البحري. تحول الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إلى بنك يمارس الوظائف التقليدية للبنوك، ويدير صناديق الدعم الممنوح من طرف الدولة . وابتداء من سنة 1996 أصبح يدير مجموعة من الصناديق التعاونية في شكل شبكة مكونة من 15 صندوقاً محلياً، و03 صناديق جهوية.¹

الدراسات المسحية التي مست شريحة المتعاملين مع الصندوق أثبتت أن أغلب المتعاملين هم من أصحاب المستثمرات الفردية والجماعية التي كانت سابقاً تابعة للدولة. أما العضوية التطوعية فهي غير موجودة

¹ Samahi ahmed." *Microfinance et pauvreté : quantification de la relation sur la population de tlemcen*". These de doctorat en science économiques, faculté des sciences économiques et de gestion. Université abou bekr belkaid. Tlemcen. 2009-2010. P : 216.

تقريبا رغم الحملات التوعوية،¹ مما جعل المسؤولين يطمحون إلى إعادة بناء نظام تمويل مؤسسي شامل يستجيب للتنظيمات الجديدة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والتي تدعم مهمة التعاون الفلاحي بمهام وصلاحيات أخرى من الطرف السلطات العمومية لتشجيعها وجعلها محركا حقيقيا لتطوير الفلاحة والإنتاج الفلاحي، وذلك بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 99/97، المؤرخ في 30 نوفمبر 1999، الخاص بقانون الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والعلاقة القانونية التنظيمية بينهما، بحيث أصبحت بمثابة مؤسسات اقتصادية مالية تخضع لقانون المالية والقروض والتأمينات، مما يجعلها وسيلة للتكفل بمشاكل تمويل القطاع الفلاحي، والقروض الممنوحة من طرف البنوك، والتي لم تكن تتكيف مع خصائص القطاع.

المطلب الرابع: التمويل عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR مؤسسة مالية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ويخضع لنظام قواعد البنوك و يأتي تحت وصاية وزارة المالية، كما يعتبر أداة للتخطيط المالي بحيث يساعد على تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحقيق أهداف الهياكل المرسومة لا سيما ما يتعلق برفع إنتاجها (كما وكيفا) في إطار إنجاز مخططات التنمية الوطنية والقطاعية.

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إعادة الهيكلة التي تبنتها الجزائر بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82 - 106 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والصناعات الزراعية وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها.

الفرع الأول: أشكال تدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في تمويل القطاع الفلاحي

هناك نوعين من أشكال التدخل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، إما عن طريق موارده أو عن طريق إدارة صناديق دعم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: إدارة موارد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

في ظل تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، تم إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع وهي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والتي من شأنها تحسين ظروف القطاع والتخفيف من البطالة في المناطق الريفية.

¹ Marc Roesch, *Quelques éléments d'information sur le financement de l'agriculture en algerie*, BIM n°02, 2003, http://www.ruralfinance.org/fileadmin/templates/rflc/documents/1176989859283_BIM_02_09_03.pdf. site visité le : 14.01.2014.

هذه الوزارة تعمل على حسن توزيع مختلف التمويلات الفلاحية ، علما أن التمويل الفلاحي الخاص بتطوير القطاع الفلاحي الوطني أو المساعدات الفلاحية في الحالات طارئة تطلب من قبل وزارة المالية التي تعتبر بمثابة الجهاز الممول لمختلف قطاعات الدولة.

ومن أجل رفع مساهمة الفلاحة في الناتج الوطني الإجمالي، وضعت وزارة الفلاحة مجموعة من الصناديق تسمح بمشاركة الدولة بوجه عام في تنمية القطاع الزراعي عن طريق منح دعم أو قروض فلاحية ذات نسب فوائد تعتبرها ميسورة، تكون في شكل قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل. كما عملت الدولة على إنشاء صندوق لضمان الكوارث يقوم بتعويض الأضرار المادية التي تلحقها الكوارث الفلاحية بالمستثمرين، هذا بالإضافة إلى صناديق أخرى مهمتها المساعدة المالية. هذه الصناديق هي عبارة عن مخصصات تطورت بتطور سياسات التنمية الفلاحية في الجزائر، ويشرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على إدارتها فهو يعمل كوسيط بين الوزارة المعنية والفلاح أو المستثمر الفلاحية وكل المشاريع التي لها علاقة بالتنمية الفلاحية والريفية.

ثانيا: إدارة الموارد الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

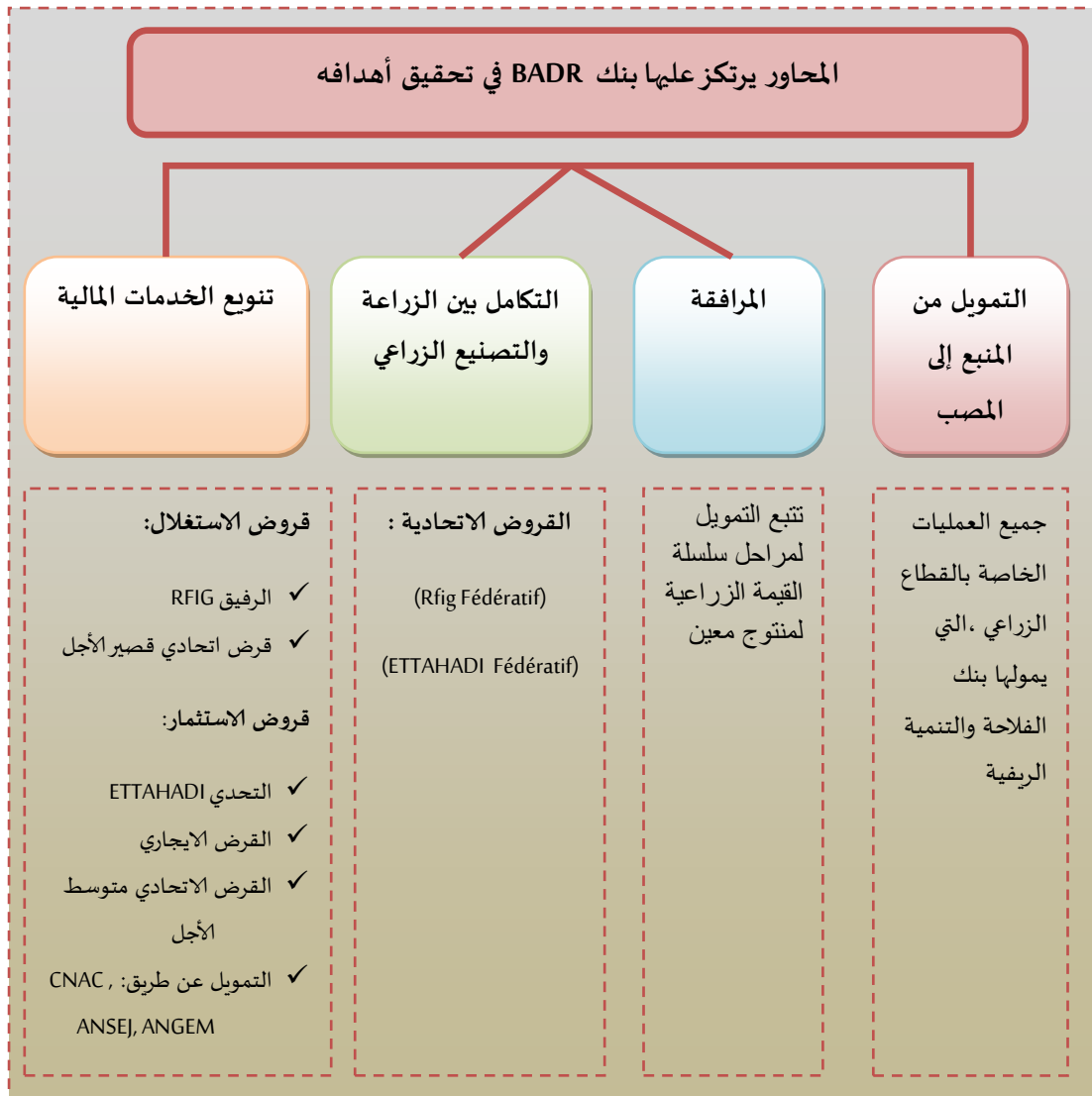
تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها، طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها، وفي منح القروض طبقا للسياسة التي تسطرها الحكومة، بهدف تنمية مجموع قطاع الفلاحة ، تطوير الأعمال الفلاحية التنفيذية التقليدية والزراعية الصناعية. وهو يقوم بمنح القروض الفلاحية بمختلف أنواعها، قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، كما أنه يقوم بمنح قروض مضمونة وأخرى غير مضمونة لكن هذه الأخيرة تكون في حالات خاصة ينص عليها القانون الداخلي للبنك.* وهو يعتمد في ذلك على استخدام جميع الوسائل المنقولة والعقارية والمالية التجارية لتحقيق هدفه المتمثل في تنمية قطاع الفلاحة وتطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية الصناعية. هذه الوسائل تتمثل في موارده الخاصة وهي:

1. رأس مال البنك واحتياطاته، و الودائع الفورية والمحددة لأجل التي يتلقاها من الجمهور.
2. الأموال المتوفرة التي تأتي من قبل الهيئات العمومية التابعة للهيكل والأعمال الفلاحية الحرفية والزراعية الصناعية والقروض التي يتعاقد برهنها في محفظة خاصة بالمستندات المالية والسفدتجات.
3. التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية.
4. الاعتمادات المالية التي يمكنه الحصول عليها من المؤسسات المصرفية لاسيما بنك الجزائر.
5. جميع المحصلات والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله والمتمثلة غالبا في نسب الفوائد المحصل عليها.

* المادة 07 من القانون الداخلي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

منذ إعادته لوضع إستراتيجية شاملة في ماي 2005، ركز بنك الفلاحة والتنمية الريفية تدخلاته في المجال الزراعي انطلاقا من المنبع إلى المصب ، أي من بداية عملية الإنتاج إلى غاية توزيع المنتج، بالالتفات إلى أكثر من 300 نشاط. ويهدف البنك من وراء ذلك إلى تقوية وتعزيز تمويل القطاع الزراعي وتكييف خدماته المالية وفقا لمتطلبات القطاع الزراعي، بالإضافة إلى تحسين الخدمات المصرفية والعمل على توفيرها. ولتحقيق هذين الهدفين يستند بنك BADR على أربع محاور رئيسية نوضحها كالاتي:

شكل رقم (4-7): المحاور يركز عليها BADR في تحقيق أهدافه



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

- Banque De L'agriculture Et du Développement Rural BADR, Financement du Secteur Agricole Par La B.A.D.R. 2014. <http://www.badr-bank.dz>. consulté le : 17.12.2015.

أ. التمويل الشامل لجميع الأنشطة الزراعية (من المنبع إلى المصب): حيث يقوم بنك BADR بتمويل جميع الأنشطة الزراعية التي لها علاقة بالزراعة، فهو يتدخل في كل الأنشطة التي تدخل ضمن قطاع الزراعة، شبه الزراعة، والصناعات الزراعية: (إنتاج نباتي وحيواني،، الصيد البحري وتربية الأسماك، الصناعات الغذائية، صناعة المشروبات، صناعة التبغ، تجارة وتوزيع، تعبئة وتغليف، نقل، تخزين، ومعالجة، تنمية ريفية، أنشطة أخرى)

ب. مرافقة متكاملة للأنشطة والفروع الزراعية: مثل تمويل البذور، الآلات الزراعية (حاصدات، جرارات)، السقي (رش محوري)، التخزين، التحويل .

ج. التكامل بين الأنشطة الصناعية والمزارعين: وذلك من خلال قروض مستحدثة في بنك BADR، تتمثل في القروض الاتحادية Crédit Fédératif، وهي قروض ثلاثية الأطراف (بنك، وسيط، منتج)، تشجع على تفعيل التكامل وتضافر جهود الفاعلين في سلسلة القيمة الزراعية نحو إنشاء أقطاب زراعية متميزة، وذلك بربط البنك بين المزارع والممون ووحدات التصنيع الزراعي بعلاقة تمويل تعاقدية عن طريق القروض التي يمنحها.

هذا النوع من القروض يضمن وجود واستمرار الصناعات الزراعية والغذائية من جهة، ويضمن التمويل وكذلك وجود أسواق للفلاحين.

د. تنوع الخدمات المالية: يضع البنك تشكيلة متنوعة من القروض بغية الاستجابة لمختلف احتياجات المزارعين وممارسي الأنشطة التي لها علاقة بالزراعة من خلال تشكيلة متنوعة لقروض الاستثمار وقروض الاستغلال نوضحها في الآتي:

الفرع الثاني: القروض البنكية (RFIG, ETTAHADI, LEASING)

تشمل القروض التي يمنحها بنك BADR والتي تدعمها الدولة قرض الرفيق، قرض التحدي والقرض الايجاري والتي نوضحها في الآتي:

"أولا: قرض رفيق" RFIG

من أجل دعم مقومات التجديد الاقتصادي الريفي والفلاحي، قررت الحكومة بعث منتج بنكي جديد تحت اسم قرض رفيق "RFIG"، وتم المصادقة عليه بقانون المالية التكميلي لسنة 2008.

قرض رفيق هو قرض موسمي، ذا نسبة فائدة تتحملها الدولة، وهي منعدمة بالنسبة للمستفيد، مدته سنة واحدة، تمتد إلى ستة (06) أشهر في الحالات القاهرة، لكن المستفيد يفقد الحق في الاعفاء من الفوائد، كما يفقد الحق في الاستفادة من قرض آخر بنفس الطريقة السابقة.

1. *المستفيدون من قرض رفيق: يستفيد من هذا القرض كل من :*

- هـ. المستثمرات الفلاحية حسب قانون التوجيه الفلاحي.
 - و. الفلاحين والموالين، بصفة فردية أو جماعية، تعاونيات مجموعات، وجمعيات.
 - ز. وحدات الخدمات الفلاحية.
 - ح. المخزونون مستودعي المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع "SYRPALAC".
2. *المجالات التي يعطيها قرض رفيق: ¹ يغطي قرض الرفيق المجالات التالية:*
- أ. اقتناء المواد التي تدخل في نشاط المستثمرات الفلاحية مثل البذور ، الشتلات، الأسمدة، والمبيدات.
 - ب. اقتناء أغذية الأنعام (جميع الأصناف)، معدات شرب الماشية والأدوية البيطرية.
 - ج. شراء المواد للتخزين في إطار SYRPALAC .
 - د. تقوية قدرات المستثمرات الفلاحية .
 - هـ. تحسين أنظمة السقي.
 - و. اقتناء العتاد الفلاحي في إطار صيغة البيع بالإيجار.
 - ز. بناء وإعادة الاعتبار لمنشآت تربية الحيوانات، التخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية، وإقامة البيوت البلاستيكية متعددة الأنفاق.
 - ح. إعمار أو إعادة إعمار الحظائر والإسطبلات

إضافة إلى قرض الرفيق ، تم استحداث القرض الاتحادي الميسر "FFIG FEDERATIF" ، وهو يتمثل في منح قروض ميسرة لفائدة متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، الذين يمنحون بدورهم قروضا تموينية للفلاحين وللمربين وللوحدات الصغيرة للخدمات التي تنشط في الشعب ذات الصلة.²

ومن شأن هذا الإجراء تسهيل بروز شبكات مهنية وتسويق المواد الفلاحية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية ، واثمين المنتجات ذات الطابع المحلي بالإضافة لإنشاء نشاطات جديدة وتقليص النشاطات الموازية. وذلك بهدف عصنة الفلاحة وتحرير الطاقات .

¹ MINAGRI .www.minagri.dz/pdf/ONTA/RFIG.pdf . Site visité le : 11.11.2015.

² مداخلة السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل، تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011، 27 فيفري 2011.ص:04.

جدول رقم (4-5): شروط منح قرض الريفق

RFIF FEDERATIF	RFIF	نوع القرض
-	-	المساهمة الشخصية
من 10.000.000 دج إلى 1.000.000.000 دج	حسب حجم نشاط المؤسسة	مبلغ القرض
من 06 أشهر إلى 24 شهرا		مدة القرض
05.50 % تتحمله وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كاملا		معدل الفائدة

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2014.

ثانيا: قرض التحدي (ETTAHADI)

قرض "التحدي"، هو قرض بشروط ميسرة، تم اعتماده في سنة 2011، يمنح بموجب اتفاقية للأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الذين يقدمون دفتر شروط صحيح وقانوني من طرف الهيكل المخول لها بذلك مثل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المكتب الوطني للأراضي الزراعية، بمعنى :

- ☉ مالكي الأراضي الخاصة غير المستغلة (الخواص) يمنح لهم امتياز لاستغلال أراضيهم ، وتربية الدواجن المعفون من المجال الخاص للدولة.
- ☉ المزارعون ومربو الدواجن أفرادا أو منظمات تعاونية أو مجموعات قانونية معينة.
- ☉ المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، التي تمارس أنشطة وتقدم منتجات زراعية، تحويل أو توزيع المنتجات الزراعية والغذائية.
- ☉ عقود إيجار أراضي زراعية.

يمنح هذا القرض بمعدل فائدة 5.25% تتحمله الدولة كليا في الخمس السنوات الأولى ثم يتناقص الدعم تدريجيا كما يوضحه الجدول رقم (4-6)

جدول رقم (4-6): شروط منح قرض التحدي

نوع القرض	متوسط الأجل	طويل الأجل
ETTAHADI FEDERATIF	من 1.000.000 دج إلى 200.000.000 دج	من 1.000.000 دج إلى 200.000.000 دج
قيمة قرض ETTAHADI	من 100.000.000 دج إلى 1.000.000 دج	من 100.000.000 دج إلى 1.000.000 دج
المساهمة الشخصية	10% للمستثمرات التي تقل مساحتها أو تساوي 10 هكتار 20% للمستثمرات التي تزيد مساحتها عن 10 هكتار	
معدل الفائدة	00% للسنوات الخمس الأولى 01% من السنة 06 إلى السنة 07 03% من السنة 08 إلى السنة 09 05.25% انطلاقا من السنة 10	00% للسنوات الخمس الأولى 01% من السنة 06 إلى السنة 07
مدة القرض	من 03 إلى 07 سنوات مع من 01 إلى 03 سنوات تأجيل	من 08 إلى 15 سنة مع من 01 إلى 05 سنوات تأجيل

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

ثالثا: لاعتماد الإيجاري

تعرف المادة الأولى من الأمر 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 الاعتماد الإيجاري علي انه عملية تجارية ومالية منجزة بواسطة المصارف والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، تنجز عملية قرض الإيجار على أساس عقد الإيجار الذي يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر ويقع بالضرورة علي أصول منقولة أو عقارية ذات استعمال مهني أو علي المحلات التجارية أو المؤسسات الحرفية.¹ ويمكن أن يحقق هذا النوع من التمويل عدة مزايا لكل من البنك و القطاع الفلاحي أهمها:²

الدفع المتدرج و التنازلي للأقساط يحقق للوحدات الإنتاجية مرونة و يسر في التسديد.

1. مواجهة نقص رؤوس الأموال، خاصة بالنسبة للوحدات التي استنفذت قدرتها الاقتراضية و توفير التمويل الكامل بنسبة 100% بعكس الائتمان التقليدي الذي يوفره بنسبة 80%.

2. مرونة توزيع الموارد المالية و تخصيصها و الاستفادة منها.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 03، الصادر بتاريخ 14 جانفي 1996، ص: 25.

² بن سميحة دلال، بن سميحة عزيزة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية : دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ؛ دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.

3. توفير الموارد المالية احتفاظ الوحدات الإنتاجية باستقلالها المالي.
4. يعطي ضمان قوي للبنوك من خلال امتلاكها للأصل المؤجر عكس الائتمان التقليدي.
5. إيجاد توظيف للدخار علي أساس العائد الحقيقي (الدخل) وليس العائد الافتراضي (سعر الفائدة) (33)
6. توثيق العلاقة بين المؤسسات المالية والوحدات المستأجرة وكذا المؤسسات المنتجة للألات.
7. الاستفادة من بعض الميزات الضريبية: هناك تحفيزات ضريبية في هذا المجال نذكر منها آخرها والمتمثلة فيما تضمنه قانون المالية لسنة 2003 حيث منح مزايا ضريبية وجمركية عندما يكون التجهيز خاص بالاستثمار ومقتنى بأسلوب التأجير التمويلي عبر مرق مستفيد من هذه المزايا

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر (ANGEM)

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية.

أولاً: الأهداف العامة

تتمثل أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر فيما يلي:

1. محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية و الريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.
2. استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية ، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.
3. تنمية روح المقاومة عوضاً عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالهم.

ثانياً: المهام الأساسية

تتمثل المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في ما يلي :

1. تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
2. دعم ، نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
3. منح سلف بدون فوائد.
4. إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.

5. ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه الخصوص بتكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها .

ثالثا: هيكل التمويل في إطار جهاز القرض المصغر

يمكن أن يستفيد الشباب الذين لا يملكون دخلا وتجاوزوا سن 18 سنة من مزايا ودعم جهاز ANGEM ، الذي يشرف على تسيير مبالغ للتمويل على مستويين كما يلي :

1. **المستوى الأول** : قرض موجه للمشاريع التي يقدر مبلغ الاستثمار فيها 1.000.000 دج كحد أقصى، تصل مدة السداد إلى 08 سنوات مع فترة التأجيل (03 سنوات لسداد القرض البنكي، وسنة واحدة بالنسبة لتسديد الفائدة)

2. **المستوى الثاني**: قرض بدون فائدة لاقتناء المواد الأولية، حيث لا تتجاوز تكلفتها 100.000 دج، ويمكن أن تصل التكلفة إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، وتصل مدة سداد هذا القرض إلى 36 شهرا.

يمكن لجميع المتعاملين ذوي المشاريع التي يقل مبلغها أو يساوي 1.000.000 دج الاستفادة من هذا الجهاز.

جدول رقم (4-7): شروط الاستفادة من التمويل بواسطة ANGEM

قيمة المشروع	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	قرض الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000 دج	0 %	0 %	100 %	-
لا تتجاوز 250.000 دج	0 %	0 %	100 %	-
لا تتجاوز 1.000.000 دج	1 %	70 %	29 %	05 % (الجنوب) ✓ والهضاب العليا) 10 % (بقية المناطق) ✓

المصدر: www.angem.dz

مدة القرض البنكي ثماني سنوات، منها ثلاث سنوات فترة إرجاء، ويتم دفع القروض بدون فائدة وكذا الإعفاء من نسب الفوائد وكذا تخفيض نسبة الفائدة على حساب الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر المسير من طرف ANGEM. ويمنح تأجيل لمدة 03 سنوات لتسديد القرض البنكي الرئيسي، وسنة واحدة لتسديد الفوائد.

رابعاً: تقييم نشاط الوكالة منذ نشأتها إلى نهاية سنة 2014

لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، ومنذ ذلك الوقت قدمت الوكالة قروض مصغرة بأنواعها المختلفة عبر كامل التراب الوطني، وفيما يلي مجموعة أرقام تعكس نشاط الوكالة إلى غاية نهاية سنة 2014.

1. حصيلة السلف الممنوحة: كان العدد الإجمالي للسلف بدون فوائد الممنوحة خلال الفترة 2005-2014 يقدر ب: 695520 سلفة موزعة كما يلي:

جدول رقم (4-8): حصيلة القروض بدون فوائد موزعة حسب قطاعات النشاط وحسب جنس المستفيد (2005 – 2014)

النسبة المئوية	عدد السلف	القطاعات
17.50 %	121667	الصناعات التقليدية
37.98 %	264180	الصناعة الصغيرة
20.91 %	145460	الخدمات
14.88 %	103492	الزراعة
08.42 %	5843	البناء والأشغال العمومية
100 %	695520	المجموع

المصدر: www.angem.dz

يلاحظ من خلال الجدول (4-9) أن عدد المشاريع التي قامت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتمويلها من بداية نشاطها إلى غاية 2014 قدر ب: 39329 مشروع، وتقدر نسبة المشاريع المتعلقة بقطاع الزراعة ب 03.96 % وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالمشاريع الخدماتية التي قدرتها نسبتها ب: 78.77 %.

الفرع الرابع: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 - 188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، ويساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه، وذلك من خلال:¹

1. التكفل بالدراسات التقنو- اقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين .
 2. تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل.
- إن مهمة هذا الجهاز في مجال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة كانت جزئية وليست مستهدفة، لكن مع بداية سنة 2004 جاءت تعديلات جديدة، عملت الجهات المعنية من خلالها على ترقية أكبر لهذا الجهاز تخص إنشاء المؤسسات لفائدة البطالين البالغين ما بين 35 و 40 سنة.² ثم عدلت مرة أخرى سنة 2010 لتتغير الفئة العمرية للمستفيدين من دعم الصندوق فتصبح بين 30 إلى 50 سنة.

أولاً: مزايا دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يستفيد من CNAC الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة وذلك بممارسة جميع الأنشطة في القطاع الزراعي وشبه الزراعي، وقطاع الصناعات الغذائية المحددة في ملحق قائمة الأنشطة الممولة من طرف BADR (DR N ° 17/2005)، على أن لا يتجاوز الاستثمار مبلغ 10 ملايين دينار جزائري، وتوزع المساعدات المقدمة للبطالين المتعاملين لتمويل المشاريع الاستثمارية على مستويين كما يلي يوضحه الجدول رقم (4-09)، وهي تتمثل في :

1. مساعدات مالية (قروض بدون فوائد، والإعفاء من نسب الفوائد)
2. مساعدات ضريبية وشبه ضريبية (خلال مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال)

جدول رقم (4-09): شروط التمويل الزراعي بواسطة CNAC

الاستثمار	يقبل أو يساوي 5.000.000 د ج	يفوق 5.000.000 د ج و أقل من أو يساوي 10.000.000 د ج
المساهمة الشخصية	01%	02%
قرض بدون فوائد	29%	28%
القرض البنكي	70%	70%
مدة القرض 08 سنوات منها 03 سنوات فترة تأجيل		

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

¹ المادة 05 ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44 الصادرة بتاريخ 07 جويلية سنة 1994، ص ص: 06 - 07 .
² المادة 01. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 03، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2004، ص: 06.

يتم تسديد القروض بدون فائدة بداية من السنة الثامنة (08)، لمدة خمس سنوات بدون فوائد، وبالتالي فإن سداد القرض البنكي والقرض بدون فائدة سوف يتم على مدى ثلاثة عشر (13) سنة. وتكون هذه المزايا بالإضافة إلى المزايا الجبائية التي يستفيد منها المشروع في مرحلتي الانجاز والاستغلال.

ثانيا: حصيلة تمويل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

منذ إنشائه قام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بتمويل عدد من المشاريع نفصلها في الجدول الموالي :

جدول رقم (4-10): تطور عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC في الفترة (2004-2011)

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة
الصناعة	3.985	10.13 %
الزراعة	1.561	03.96 %
البناء والأشغال العمومية	2.359	05.99 %
الصيانة	286	0.72 %
الصيد البحري	32	0.081 %
المهن الحرة	129	0.32 %
الخدمات	30980	78.77 %
المجموع	39329	100 %

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC 2014.

يلاحظ من خلال الجدول (4-10) أن عدد المشاريع التي قام الصندوق الوطني للبطالة بتمويلها من بداية نشاطه إلى غاية 2011 قدر ب: 39329 مشروع، وتقدر نسبة المشاريع المتعلقة بقطاع الزراعة ب 03.96 % وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالمشاريع الخدمائية التي قدرت نسبتها ب: 78.77 %.

الفرع الخامس: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 16 صفر عام 1417هـ الموافق لـ 02 يوليو سنة 1996 ويحدد هذا المرسوم الإطار العام لدعم تشغيل الشباب، فكما جاء في المادة 2 من هذا المرسوم أن دعم الشباب يتم من خلال تشجيع إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل الشباب ذوي المشاريع، وكذلك تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف. وتقدم هذه الوكالة الدعم للشباب البطالين الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة (من 1 إلى 10 عمال) خاصة بهم، والذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة،

أولاً: أنواع التمويل المقدمة من طرف (ANSEJ)

تتمثل المساعدات المالية المقدمة للمتعاملين الشباب من طرف الوكالة في : مساعدات مالية القروض بدون فوائد والإعفاء من نسب الفوائد، إضافة إلى مساعدات جبائية وشبه جبائية تتخلل مرحلتي الانجاز والاستغلال. ويقدم هذا الجهاز صيغتين للتمويل هما التمويل الثلاثي والتمويل المزدوج ، نوضحهما كالآتي:

1. **التمويل الثلاثي:** وهي صيغة تكون فيها المساهمة المالية من طرف الشاب أو الشباب المتعاملين مكتملة بقرض بدون فائدة يمنح من طرف ANSEJ وكذا بقرض بنكي ويتم هذا النوع من التمويل على مستويين :

جدول رقم (4-11): التمويل الثلاثي لجهاز ANSEJ

المستوى الأول: مبلغ الاستثمار إلى غاية 5.000.000 دج		
قرض بدون فائدة من ANSEJ	قرض بنكي	مساهمة شخصية
%29	% 70	% 01
المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج		
قرض بدون فائدة من ANSEJ	قرض بنكي	مساهمة شخصية
% 28	% 70	% 02

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تدوم مدة القرض في التمويل 08 سنوات ، منها 03 سنوات فترة تأجيل

2. **التمويل المزدوج:** في هذا النوع من التمويل تكون المساهمة المالية للشباب أو الشباب المتعاملين مكتملة عن طريق قرض بدون فائدة يمنح من طرف ANSEJ ، وينقسم هذا النوع من التمويل إلى مستويين كالآتي :

جدول رقم (4-12): التمويل المزدوج لجهاز ANSEJ

المستوى الأول: مبلغ الاستثمار إلى غاية 5.000.000 دج	
قرض بدون فائدة من ANSEJ	المساهمة الشخصية
% 29	% 71
المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار ما بين 5.000.000 دج و 10.000.000 دج	
قرض بدون فائدة من ANSEJ	المساهمة الشخصية
% 28	% 72

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تقوم الدول بدعم 100 % من خلال تحمل أعباء معدلات الفائدة، ويشرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تمويل ANSEJ في مختلف الأنشطة الزراعية التي لها علاقة بالقطاع الزراعي وفقا لقائمة النشاطات المحددة لدى البنك، وهو بذلك المساهم الأساسي في تمويل مؤسسات هذه الوكالة.

جدول رقم (4-13): تطور إجمالي مشاريع ENSEJ منذ نشأة الوكالة إلى غاية 2013.

إجمالي المشاريع	2013	2012	2011	2010	2009	2008	إلى غاية 2007/12/31	القطاع
33.787	8.225	6.705	3.686	2.222	1.467	814	10.668	الزراعة والصيد البحري
35.877	4.900	5.438	3.559	3.264	3.455	1.881	13.380	الحرف
22.212	4.347	4.375	3.672	2.794	2.078	933	4.013	بناء وأشغال عمومية
19.559	3.333	3.301	2.118	1.542	1.685	1.247	6.333	صناعة وصيانة
180.751	22.234	45.993	29.797	12.819	12.163	5.759	51.986	خدمات
292.186	43.039	65.812	42.832	22.641	20.848	10.634	86.380	المجموع

المصدر: www.ensej.org.dz, consulté le : 12.07.2015

يلاحظ من الجدول (4-13) أن عدد المشاريع ذات الطابع الزراعي يقدر بـ 33787 مشروعاً منذ بداية نشاط الوكالة وهو ما يمثل نسبة 11.56 % من إجمالي المشاريع المنجزة في مختلف القطاعات. في حين بلغت نسبة المشاريع المنجزة في إطار نشاط الخدمات 61.86 %، و يفسر ذلك استسهال الشباب للمشاريع الخدمائية (خاصة النقل) أكثر من غيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى لعدم تطلها لمؤهلات كبيرة وصعبة.

إن الدولة من خلال استحداثها لأجهزة وهيكل التشغيل المختلفة ANSEM, ENSEJ, CNAC, تراهن على نشر الفكر المقاوطني للشباب ودفعه لإنشاء مؤسسات مصغرة للقضاء على البطالة وامتصاص الفقر، لكن الملاحظ أن صيغ التمويل الأكثر تداولاً هي صيغ التمويل الثلاثي والتي يقع العبء الأكبر فيها على البنوك بالدرجة الأولى، لكن رغم مجهودات الدولة إلا أن عدد المؤسسات التي أثبتت فشلها كان كبيراً حيث قدر بـ 5000 مؤسسة أنشأت في إطار ENSEJ سنة 2014، ويعود ذلك لاعتبار الشباب أن الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب هي آلة لجذب المال السريع، كما أن استغلال القروض لغير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يسبب خطراً على سيورة التنمية، خاصة وأن الشباب المستفيد ليست لديه خبرة، وباعتبار أن الدولة تعتمد في مواردها المالية على تغطية العجز من خلال صناديق الضمان، فهي لم تول أي أهمية لمراقبة المشاريع بعد انطلاقها.

خلاصة الفصل الرابع:

● تميز القطاع بعد الاستقلال بضعف في الاستفادة من الائتمان الفلاحي بسبب الإجراءات المركزية المعقدة ، فالجهاز البنكي لم يكن له أي دور في رسم السياسة المالية للقطاع الفلاحي ، وإنما عليه تنفيذ ما حدده المركز سواء في ميدان الاستغلال أو الاستثمار ويتم توزيع القرض بإجراءات إدارية دون تطبيق معيار المردودية .

● في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1988، أعطيت الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية والمنتجين في تسيير مزارعهم من خلال إعادة تنظيم القطاع الفلاحي في شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية ، كما أصبح المنتجون مسؤولون أمام البنك وزالت الأولوية بين القطاع الخاص والعام ليكون معيار الأهلية والقدرة على التسديد هو أساس منح القرض لكن بقيت عملية التمويل تصطدم بمشاكل عديدة منها مشاكل العقار، ومشاكل عدم التسديد مما استلزم الإسراع بإعادة تنظيم هذا القطاع مع مراعاة القدرات الفعلية المتوفرة في القطاع الفلاحي .

● تعد الفترة التي اعتمد فيها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فترة إنعاش القطاع الفلاحي، إذ يميز الطرح الذي جاء به هذا المخطط ذلك التماثل بين مختلف البرامج (البرنامج الوطني للتشجير ، برنامج استصلاح الأراضي عن طريق التنازل ، برنامج تطوير الشعب والفروع ..) ومختلف أجهزة البرمجة والمتابعة والتقييم لمشاريع التمويل وأجهزة الإسناد المحلية (مكاتب الدراسات ، خلايا الاستماع) التي تشرف عليها مختلف الهيئات

● إن إستراتيجية التنمية الريفية هي في المحصلة إستراتيجية تضمن التركيب المتلاحم لمفاهيم التنمية السائدة، إستراتيجية تقترح فهما جديدا للعالم الريفي تدعمه أدوات تدخل ومقاربات تقوم على ترقية الفضاءات الريفية وتدعيم الاتصال بين السكان والسلطات العمومية والبحث عن التآزر بين مختلف الموارد المتاحة الإنسانية منها والمادية والمالية .

● تركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب السابقة ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي. وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي 2008، وهو الذي يحدد المعالم والإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي والريفي بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

● يعتبر معظم الفلاحين في الجزائر أن التمويل الذاتي مصدر أساسي لتمويل المستثمرات الفلاحية، وهم لا يلجأون إلى مصادر أخرى للتمويل إلا في حالة الضرورة. ولا تعتمد مصادر التمويل الذاتي على مدخرات المستثمر الفلاحية فحسب، وإنما من المدخرات المتأتية من نشاطات اقتصادية أخرى رسمية وغير رسمية التي يمارسها صاحب المزرعة أو أفراد عائلته سواء أثناء الموسم الفلاحي أو خارجه..وما يميز كل هذه الأنواع من التمويل الزراعي غير المؤسسي أنها لا تعتمد على ضمانات مادية ، بل فقط على الثقة بين

أطراف العملية، وتلتزم بأجال زمنية متفاوتة أغلبها قصيرة المدى لدرجة أنها تحسب بالأسابيع أحيانا ولا تتجاوز مدة شهرين في أغلب الحالات.

منذ أزمة الغذاء العالمية سنة 2008، ركز بنك الفلاحة والتنمية الريفية تدخلاته في المجال الزراعي انطلاقا من المنبع إلى المصب ، أي من بداية عملية الإنتاج إلى غاية توزيع المنتج، بالالتفات إلى أكثر من 300 نشاط. ويهدف البنك من وراء ذلك إلى تقوية وتعزيز تمويل القطاع الزراعي وتكييف خدماته المالية وفقا لمتطلبات القطاع الزراعي، بالإضافة إلى تحسين الخدمات المصرفية والعمل على توفيرها.

تساهم مؤسسات التمويل المصغر, CNAC , ANGEM , ENSEJ في تمويل المشاريع الزراعية تعتمد على دعم ، نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم، مع التنسيق مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الذي يعتبر الممول الرئيسي للقروض الزراعية، لكنها تفتقر إلى المرافقة بعد بداية إنجاز المشاريع.

الفصل الخامس

الجزائر والأحكام الدولية لتحرير تجارة المنتجات
الزراعية

مقدمة الفصل الخامس:

إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية هي اتفاقيات جماعية أطرافها متعددون، والذي يحدد المراكز القانونية هو ميثاق جماعي، والانضمام إليها ليس إجباريا، ويحدد مدى الاحتياج إليه الدولة التي ترغب في الانضمام بمطلق سيادتها وقدرتها على اتخاذ القرار.¹ كما أنه ليس هدفا في حد ذاته، بل يجب أن يلعب دورا في تحقيق أهداف التنمية الوطنية اقتصاديا واجتماعيا. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك سياسة تنموية وطنية واضحة الأهداف والمعالم قبل البدء بعملية الانضمام.

تتخوف بعض الدول من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لما تتوقعه من آثار سلبية على اقتصادياتها، وهي تعتبره تحديا عليها التفكير به قبل مواجهته، خاصة بعد استمرار الخلافات بين الدول المتقدمة وتضارب مصالحها والضرر الذي ألحقه دعم هذه الدول لإنتاجها باقتصاديات دول أخرى وسيطرتها عليها. وكذلك الأمر بالنسبة للجزائر، والتي رغم ما تمتلكه من مقومات طبيعية لنهوض بالقطاع الفلاحي إلا أنها لا تضمن عقبات انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة عليه لذلك أولت الدولة اهتماما عرف القطاع من خلاله عدة تغيرات هدفها إدخال التوازن على هيكل الصادرات، والتخلص من التبعية للخارج في ميدان استيراد المنتجات الاستهلاكية وتحقيق الأمن الغذائي. ونظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع سواء من حيث توفيره لاحتياجات السكان المتزايدة من المواد الغذائية، أو من حيث مساهمته في التنمية الاقتصادية، تتضاعف الجهود لتوفير كل ما تحتاجه التنمية الفلاحية من موارد مالية وبشرية للوصول إلى الأهداف المرجوة، لكن المشاكل والعراقيل المصطنعة جعلت من أداء هذا القطاع ضعيفا.

لذلك سنوضح من خلال هذا الفصل أهم الامكانيات التي يتمتع بها القطاع الزراعي في الجزائر والأهمية التي يحتلها ضمن القطاعات الاقتصادية، وكيف تستعد الجزائر للخوض في غمار تحرير التجارة عالميا، وأهم التحديات التي تواجه تجارة المنتجات الزراعية.

¹ عزيزة الشريف، مدى التزام الدولة بمطابقة التشريعات الوطنية مع أهداف اتفاقيات وسياسات منظمة التجارة العالمية، ورقة بحثية مقدمة في أعمال مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص: 194.

المبحث الأول

مقومات وإمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي، حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية، كما أنها قريبة من السوق الأوروبية التي تطل عليها من خلال شريط ساحلي طوله 1200 كلم، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد أرضية، مائية، بشرية ومالية تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير، مما يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل للمحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية، وفيما يلي نوضح مجموعة هذه الموارد.

المطلب الأول: الأراضي الزراعية

تشمل المساحة الجغرافية الإجمالية للجزائر 238174100 هكتار¹، وهي تحتوي على رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية، يقدر بحوالي 42.44 مليون هكتار تتغير سنويا، كلها صالحة للزراعة إذا ما استغلت جيدا، فالأراضي الزراعية صالحة لمعظم المنتجات الفلاحية، خاصة وأنها تشكل أكبر فضاء متوسطي زراعي²، هذا إضافة للمنخفضات الصحراوية التي تعتبر أراضيها من الأراضي الممتازة والخالية من الجليد (محمية من الجليد طبيعيا)، مما يسمح بالنمو البيولوجي النباتي طول السنة، وهذا يوفر أحسن نوعية للمنتجات الزراعية.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للمساحة الصالحة للزراعة في الجزائر

تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة* في الجزائر جغرافيا إلى أربع مناطق هي المنطقة الساحلية، المنطقة السهبية، المنطقة الداخلية والمنطقة الجنوبية، ونوضحها فيما يلي:³

1. المنطقة الساحلية: وهي منطقة تتربع على مساحة قدرها 1.65 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بنسبة 19.6% من إجمالي المساحة الزراعية. تضم 14 ولاية من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا، تتساقط بها كميات معتبرة من الأمطار بنسبة 92%، بين 400 ملم و 900 ملم، تتميز سهولها المنخفضة

¹ Ons. Rétrospective 1962 – 2011. <http://www.ons.dz/IMG/pdf/agric07-11-2-4.pdf>.

² Evaluation des besoins en matière de renforcement des capacités nécessaires à la conservation et l'utilisation durable de la biodiversité importante pour l'agriculture, rapport de synthèse sur La Biodiversité Importante pour l'Agriculture en Algérie, MATE-GEF/PNUD : Projet ALG/97/G31, ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Algérie 2003.p: 13.

* تقسيم الأراضي الزراعية حسب المناطق في الجزائر تم على أساس مساحة الأراضي المسجلة سنة 2006/2005.

³ زهير عماري، إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة. ص: 142-143.

بخصوبة أراضيها وتوفر المياه بها، أهمها سهل متيجة ووهران وعنابة، كما يوجد بهذه السهول كثير من الوديان والسدود، وهي تشتهر بزراعة مختلف أنواع الخضر والفواكه والزراعات التي تعتمد على الري.

2. المنطقة الداخلية: تربع على مساحة من الأراضي الزراعية قدرها 3.69 مليون هكتار، وتضم 14 ولاية داخلية (البليدة، البويرة، المدية، قسنطينة، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسيمسيلت، ميللة، برج بوعريبيج، سيدي بلعباس وسطيف)، وهي تتميز بسهولها الخصبة التي تشتهر بزراعة الكروم وبعض أنواع الأشجار المثمرة والحبوب خاصة منها القمح الذي تعتبر هذه السهول المورد الداخلي الأساسي له، مما يجعلها إقليما حيويا ومهما في الزراعة والصناعات الغذائية، خاصة مع ما يتميز به من كثافة سكانية.

3. المنطقة السهبية: تربع على مساحة أراضي زراعية قدرها 2.85 مليون هكتار، وتضم 12 ولاية (أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، تبسة، سعيدة، النعامة والأغواط)، تتميز هذه المنطقة بالمناخ القاري، أمطارها قليلة يتراوح متوسطها بين 200 و 400 ملم، وهي كمية غير كافية للزراعة، ولكنها كافية لقيام بعض الأعشاب المختلفة والمتنوعة لضمان حياة الرعي حيث تكثر تربية الأغنام والإبل.

4. المنطقة الصحراوية: تربع على مساحة أراضي زراعية تقدر ب 0.218 مليون هكتار أي بنسبة 2.6% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة، وتضم 08 ولايات (ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تندوف وإليزي)، يسودها مناخ صحراوي، يقل فيها متوسط الأمطار عن 200 ملم، وهي تمتاز بتربة رملية فقيرة، ونظرا لقسوة المناخ والطبيعة فإن الزراعة في هذه المنطقة لا تظهر إلا في بعض الواحات، حيث يجتمع السكان، ومن أهم الزراعات فيها زراعة النخيل والخضر والفواكه.

ومع محاولات الإصلاح الزراعي وادخال التقنيات الزراعية الحديثة استطاعت هذه المنطقة إدراج بعض الزراعات مثل القمح باستعمال تقنيات الري الحديثة، والخضر باستعمال البيوت البلاستيكية.

الفرع الثاني: تحليل تطور المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر

يتكون إجمالي المساحة الزراعية المستغلة في القطاع الزراعي في الجزائر من الأراضي الزراعية المستغلة فعلا (أراضي المحاصيل الدائمة والموسمية مضافا إليها الأراضي المستريحة*) بالإضافة إلى المراعي والغابات وأراضي الإستغلال الفلاحية غير المنتجة** وهو ما نوضحه أدناه في الشكل (5-1).

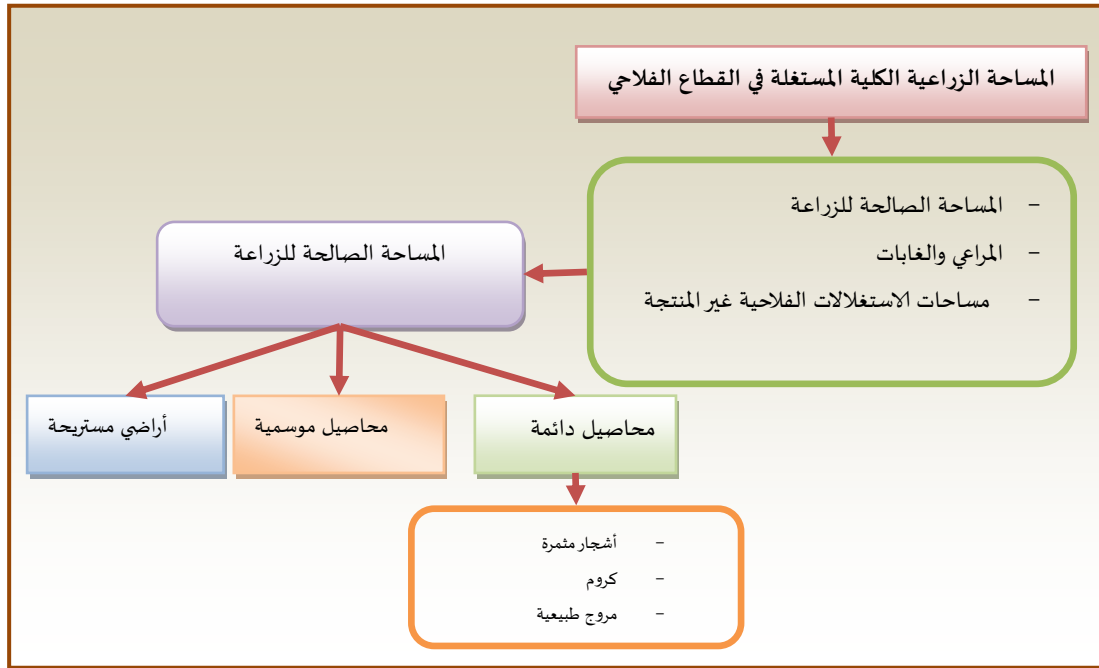
* الأراضي المستريحة: هي الأراضي بلا زرع بشرط أن لا تتجاوز فترة الاستراحة خمس سنوات، وبعد ذلك تصبح من المراعي. أنظر:

- les statistiques de l'agriculture et de la peche . retrospective 1989-2001. Ons. p : 93.

** أراضي الاستغلال الفلاحية غير المنتجة: هي الأراضي تتكون من المزارع والمباني والساحات وأماكن الدرس والطرق والقنوات والوديان والمحاجر. أنظر:

- Terres utilisée par l'agriculture. ONS. Algérie. <http://www.ons.dz/IMG/pdf/agric07-11-2-4.pdf>. site visité le: 04.04.2014.

شكل رقم (5-1): تقسيم الأراضي الزراعية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على،

- Terres utilisée par l'agriculture. ONS. Algérie. <http://www.ons.dz/IMG/pdf/agric07-11-2-4.pdf>. consulté le: 04.04.2014.

تشكل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج وهي تتوفر في الجزائر بنسبة تقدر ب 17.8 % من اجمالي المساحة الجغرافية الاجمالية حسب الموسم 2010-2011، حيث يظهر من خلال الجدول (5-1) أن مساحة الأراضي المستعملة في القطاع الزراعي بالجزائر تطورت منذ عام 1988-1989 حيث انتقلت مساحتها من 39722.7 ألف هكتار إلى 40888.1 ألف هكتار سنة 2000/1999، وذلك بزيادة تقدر بنسبة 2.9 %، ثم إلى 424443.9 ألف هكتار سنة 2010/2011، وذلك بنسبة 6.85% مقارنة بنفس السنة وذلك بمساحة تقدر ب 2721.3 ألف هكتار. وتعود هذه الزيادة إلى الارتفاع في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حيث شهدت هذه الأخيرة ارتفاعا من 7675.5 ألف هكتار سنة 1988-1989 إلى 8227.44 ألف هكتار سنة 1999-2000، ثم إلى 8445.49 سنة 2010-2011 وذلك بنسبة زيادة تقدر ب 7.19 % و 10 % على التوالي. وكذلك إلى الزيادة في الأراضي الرعوية التي انتقلت مساحتها من 31035 ألف هكتار سنة 1988-1989 إلى 31794.3 ألف هكتار سنة 1999-2000 وذلك بزيادة تقدر بنسبة 2.44 %، ثم إلى 32942.1 ألف هكتار سنة 2010-2011 وذلك بنسبة زيادة قدرها 6.14 %.

أما الاستغلال الفلاحية غير المنتجة فقد تناقصت مساحتها حيث انتقلت من 993.2 ألف هكتار سنة 1988-1989 إلى 866.34 ألف هكتار سنة 1999-2000 وذلك بسبب الاصلاحات الهيكلية التي شهدتها القطاع الزراعي وتنحي الملكية الاشتراكية للعديد من المشآت الزراعية والاستعداد للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بعد وضع الجزائر لملف الانضمام لها سنة 1987، هذه المساحات ارتفعت منذ سنة 2005-

2006 وذلك بنسب تقدر ب 19.57 % مقارنة بسنة 1989-1988 ، ثم بنسبة سنة 2011/2010 تقدر ب 6.35 % مقارنة بسنة 1989-1988 وذلك بسبب الاقبال على إنشاء العديد من المباني الخاصة بالتبريد والمصانع التحويلية للمنتجات الزراعية خاصة المطاحن، معاصر الزيتون، مصانع تحويل الطماطم ومصانع العصير، مصانع إنتاج الحليب ومشتقاته، وفتح الطرقات وتوصيل قنوات الري، لكن سرعان ما انخفضت هذه المساحات على إثر الأزمة الغذائية العالمية 2007-2008 وذلك بفعل تأثير تراجع مخصصات الخزينة لدعم القطاع الفلاحي.

جدول رقم (5-1): توزيع الأراضي المستغلة في القطاع الزراعي وتطورها خلال الفترة 1988-2011

الوحدة : المساحة : ألف هكتار/ النسبة: %

11/10	10/09	09/08	08/07	07/06	06/05	01/00	00/99	89/88	البيان
8445.49	8435.03	8423.34	8424.76	8414.67	8403.57	8193.74	8227.44	7675.5	المساحة الصالحة للزراعة (1)
32942.1	32938.3	32955.9	32884.9	32837.3	32776.7	31914.8	31794.3	31035	المراعي (2)
4255.84	4254.80	4227.7	4228	4216.4	4303	4223	4196	4699	الغابات (3)
1056.3	1071.0	1087.7	1126.36	1196.95	1187.65	875.34	866.34	993.2	الأراضي غير المنتجة للمستثمرات الفلاحية (4)
46699.7	46699.1	46694.6	46664.0	46665.2	46670.9	45206.8	45084.1	44421.7	مجموع أراضي القطاع الزراعي (4+3+2+1)
42443.9	42444.3	42467	42436	42448.8	42367.9	40983.8	40888.1	39722.7	مجموع الأراضي المستعملة في الزراعة (4+2+1)
17.8	17.8	17.8	17.8	17.8	17.8	17.2	17.2	16.7	نسبة الأراضي المستعملة في الزراعة إلى المساحة الجغرافية الكلية %

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ons المدرجة ضمن :

- Ons. Collections statistiques n^o 119. Les statistiques de l'agriculture et de peche, rétrospective 1989-2001, février 2005. P :08..
- Ons. Annuaire statistiques de l'algerie n^o 24. Résultats : 2004-2006. Edition 2008. P : 181.
- Ons. Rétrospective 1962 – 2011 . <http://www.ons.dz/IMG/pdf/agric07-11-2-4.pdf>.

إن التطور الحاصل في الأراضي الصالحة للزراعة منذ سنة 1989-1988 إلى غاية 2011-2010 يرجع إلى التغيرات الحاصلة حسب أنواع المزروعات الدائمة والموسمية فيها وهو ما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (2-5): تطور توزيع الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 1988-2011 الوحدة: ألف هكتار

11/10	10/09	09/08	08/07	07/06	06/05	01/00	00/99	89/88	البيان
4254.9	4225.8	4069.4	3926.0	3895.5	4064.9	3839.6	1956.8	3699.8	المحاصيل الموسمية
3246.5	3275.7	3423.5	3563.3	3573.0	3404.8	3743.4	5707.6	3398.0	الأراضي المستريحة
944.1	933.5	930.46	935.49	946.13	933.96	610.47	565.02	577.66	الزراعات الدائمة
24.8	24.7	24.6	24.30	25.46	25.55	30.90	35.23	34.34	المروج الطبيعية
77.7	80.4	82.7	87.38	98.21	98.21	69.68	59.79	105.64	الكروم
841.5	828.4	823.2	823.81	810.19	810.19	509.89	470.00	437.68	الأشجار المثمرة
8445.5	8435.0	8423.3	8424.8	8403.9	8403.9	8193.7	8227.4	7675.5	المجموع

المصدر: بالاعتماد على:

- Ons. Collections statistiques n° 119. Les statistiques de l'agriculture et de peche, rétrospective 1989-2001, février 2005. P : 10.
- Ons. Annuaire statistiques de l'algerie n 24. Résultats : 2004-2006. Edition 2008. P : 181.
- Ons. Rétrospective 1962 – 2011 . <http://www.ons.dz/IMG/pdf/agric07-11-2-4.pdf>.

تطورت جملة الأراضي الزراعية وذلك بسبب زيادة رقعة الأراضي الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي في إطار استراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر بتطبيق برامجها PNDAR، PNDA، وكان ذلك واضحا بين سنتي 2007 و 2011 ، وما تحقق من زيادة في المساحة المستغلة للزراعة كان سببه الرئيسي الزراعات الموسمية بينما كانت الزراعات المستديمة أقل أهمية ويظهر ذلك جليا من خلال الجدول (2-5)، حيث إنه وبالمقارنة بين سنتي 1988-1989 و 2010-2011 نجد أن مقدار المساحة التي زادت بها الزراعات الموسمية أكبر من مساحة الزراعات الدائمة رغم تفوق الزراعات الدائمة في معدل ارتفاع مساحتها وذلك بنسبة 63.43 % مقارنة بالزراعات الموسمية التي زادت بنسبة 15 % ، وذلك بسبب دعم الدولة للزراعات الموسمية، ناهيك عن تأمل الفلاحين في مواسم ذات ظروف مناخية مواتية. ويعود السبب في تطور الزراعات الدائمة إلى التوجه نحو زراعة الأشجار المثمرة حيث شهدت مساحتها ارتفاعا ملحوظا قدر بنسبة 92.26 %.

أما المساحة المتروكة والتي تعتبر موردا هاما لأنها تشكل مجالا للتنمية الأفقية للموارد الأرضية الزراعية فنجدها تتغير نقصا وزيادة من عام لآخر وفقا لمجموعة من العوامل، منها التبوير، أو عدم قدرة الفلاحين على خدمة الأرض حيث ارتفعت نسبة المساحات الزراعية المتروكة ب 67.96 % من سنة 1988-1989 إلى سنة 1999-2000، ثم انخفضت منذ هذه السنة إلى سنة 2000-2001 بنسبة 34 %، وارتفعت من جديد بنسبة 43.11 % سنة 2010-2011.

هذه الأراضي الزراعية تعاني عدة مشاكل تعود لطبيعة الأرض الزراعية نفسها ، لعل أهمها تراجع الرقعة الجغرافية كما وكيفيا ، وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات ، إلى جانب العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهي خصائص تجعلها تقتصر على نمط انتاجي محدود مما يؤثر سلبا على الإنتاج والانتاجية.

أما بالنسبة لتناقص الرقعة الزراعية، كميًا وكيفيًا فيمكن حصر أسباب التناقص من الأراضي الزراعية في ثلاث مجموعات هي¹:

1. **الانتقاص العمدي من جانب الانسان:** ويكون بسبب التبوير، التجريف والبناء على الأراضي الفلاحية.
2. **الفقد في الأراضي بسبب متطلبات الزراعة:** حيث تسهم الزراعة في فقد قدر مهم من الأراضي الزراعية بسبب تفتت الملكيات والحيازات وعدم اكتمال الصرف المغطى، مما أدى إلى فقد الكثير من مساحة الأراضي الزراعية في صورة مصارف، والأمر نفسه بالنسبة إلى قنوات الري وحدود الحيازات التي توضع على حساب الأراضي الصالحة للزراعة، هذا علاوة على المساحات التي تستغل للمرافق الزراعية كالمخازن والحظائر ، والتي تزيد مع تزايد تفتت وتبعثر الحيازات الزراعية.
3. **الفقد في خصائص الأراضي الزراعية:** حيث تفقد الأرض الزراعية خصائصها بسبب عدة عوامل منها تكثيف المحاصيل وعدم الكفاءة في استغلالها أو تعويضها بأسمدة تعيد لها حيويتها، إضافة إلى التصحر وانتشار الأراضي المتأثرة بتراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة.

إن هذا التراجع في مساحة الأراضي القابلة للزراعة أثر بشكل مباشر على نصيب الفرد من المساحة الزراعية، حيث تناقص نصيب الفرد من المساحة الزراعية منذ سنة 1988-1989 إلى غاية 2010-2011 كما يوضح ذلك الجدول (3-5)

جدول رقم (3-5): تطور نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة خلال الفترة 1988-2011

2011-2010	2008/2007	2001-2000	2000-1999	1989-1988	البيان
8445.49	8424.76	8193.74	8227.44	7675.5	المساحة الصالحة للزراعة (ألف هكتار)
36717.13	34261.97	31590.32	31183.66	25257.67	عدد السكان (ألف نسمة)
0.23	0.24	0.25	0.26	0.30	نصيب الفرد هـ/ 1 نسمة

المصدر: بالاعتماد على احصائيات الجدول (1-5)، وموقع احصائيات المنظمة العالمية للزراعة والتغذية FAOSTAT. <http://faostat3.fao.org/compare/F>. تاريخ الزيارة: 11. 07. 2016.

¹ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010. ص ص: 286-285.

يوضح التفاوت في نصيب الفرد من المساحة الزراعية بين السنوات المذكورة في الجدول (3-5)، درجة الاختلال بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية، حيث تناقص هذا المعدل من 0.30 هكتار للفرد سنة 1988-1989 إلى 0.23 هكتار للفرد سنة 2010-2011 وذلك بنسبة تقدر ب 23.33%، وهو مدلول صريح عن ضعف القاعدة الزراعية في الجزائر، وتهديد إمكانية تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي خاصة وأن القطاع الزراعي الجزائري يعاني من مشكل توزيع الحيازات، حيث يطفى طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة، أي المخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي، أكثر مما هي موجهة للسوق، مع ما يرافق ذلك من صعوبة حصر الحيازات وتحديدها، وبما تفرضه حقوق الاستغلال العائلي على الأراضي والمياه من تعقيدات اجتماعية تحول دون التوصل إلى الطاقات الإنتاجية الواسعة، ويعود السبب في ذلك إلى المشكل العقاري الذي لا يزال القطاع الزراعي يعاني منه كأحد مخلفات الاستعمار، حيث تختلف المستثمرات الفلاحية في الجزائر حسب طبيعة ملكيتها، هذا الاختلاف يلعب دورا مهما في التشجيع على الاستمرار في النشاط أو الانسحاب منه نحو نشاطات أخرى، خاصة لما يوفره الجانب القانوني من تسهيلات وامكانية الاستفادة من عديد المزايا التي توفرها الدولة .

جدول رقم (4-5): توزيع المستثمرات الزراعية ومساحتها وعدد العمال فيها حسب النوع للموسم

2009-2008

اليد العاملة		المساحة		المستثمرات الفلاحية		
النسبة	العدد	النسبة	المساحة	النسبة	العدد	
10.68	251923	20.44	1722043	2.65	29958	مزارع جماعية
3.75	88529	5.50	463210	4.44	50273	مزارع فردية
5.94	140017	8.81	742175	6.72	76048	مزارع عرش
63.91	1507160	54.40	4582762	67.28	761812	مزارع خواص
1.44	33985	1.83	154440	2.10	23777	مزارع امتياز
6.04	142455	4.60	387792	6.74	76291	مزارع استصلاح
0.37	8625	0.17	14622	0.52	5933	مزارع غابية
0.28	6655	1.48	124341	0.01	169	مزارع نموذجية
0.10	2286	0.07	5928	0.01	75	محطات تجارب
6.78	159864	0.00	0	8.69	98410	مربون دون أرض
0.71	16830	2.69	227027	0.84	9484	مزارع أخرى
100	2358329	100	8424340	100	1132230	المجموع

المصدر:

- Ministère de l'agriculture et de la pêche. Direction des statistiques agricoles et des systèmes de l'information, la main d'œuvre agricole au niveau des exploitations agricoles 2008/2009. Juin 2010. P p : 32-38

تغطي الأراضي الزراعية التابعة للقطاع الخاص نسبة تقدر ب 54.4% من المساحة الزراعية الاجمالية، يخضع تسييرها إلى أحكام الشريعة الاسلامية (الميراث)، وتستغل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتعتبر الدولة مالكا لمساحات شاسعة من الأراضي التي يعيش عليها الفقراء والتي تعتبر في وضعية قانونية غامضة أو تحكمها الأنظمة التقليدية وليس لها وثائق معترف بها رسميا، ويرجع ذلك لإعادة الهيكلة التي مست المزارع سنة 1981، والتي تم على إثرها تحويل 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا إلى 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية، دعمت هذه المزارع بمتخصصين في الفلاحة من مهندسين ومسيرين، وانطلقت بها برامج استثمارية، لكن في نوفمبر 1987 صدر القانون 87-19 والذي تم على إثره توزيع حوالي 2.8 مليون هكتار على مستغلين فلاحين، فنتج عنه تقسيم جديد متمثل في مستثمرات فلاحية جماعية EAC ومستثمرات فلاحية فردية EAI، قدر عددها في الموسم 2008-2009 ب 29958 و 50273 على التوالي، تحتل مساحتها معا 25.94% من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة، هذه القوانين تسمح برجوع ملكية الأرض للدولة بينما المنتج الفلاحي يعود للمستغلين الفلاحين. هذه الهيكلة الجديدة فتحت آفاق خصوصية الأراضي الفلاحية، فالمستغلون المتحصلين على عقود الاستفادة من الأرض غيروا من الوضعية العقارية، حيث قسمت أراضي المستثمرات الفلاحية الجماعية بين المستغلين دون عقود، وبعض المستغلين اشتركوا مع أصحاب رؤوس الأموال، والبعض الآخر باع استغلاله للأرض، في حين أحال البعض الاستغلال إلى الأبناء أو الأصول، وتخلت البقية عن الأرض كلية تاركة اياها دون استغلال، وهو ما أحدث أن أصبحت جل الأراضي الفلاحية جد صغيرة ولا يمكن استغلالها بالطرق والوسائل الحديثة.¹

المطلب الثاني: الموارد المائية

تتنوع مصادر المياه في الجزائر نظرا لتنوع المناخ و شساعة المساحة الجغرافية الاجمالية، حيث تقسم الموارد المائية فيها بحسب مصادرها إلى ثلاث موارد رئيسية: موارد مطرية، وموارد سطحية، وموارد جوفية إضافة لكونها بلدا متوسطيا يمتد على شريط ساحلي طوله 1200 كلم. وفيما يلي نوضح حجم ومصادر هذه المياه حسب انتمائها للقسم الشمالي أو الجنوبي للجزائر.

الفرع الأول : الموارد المائية في الشمال

توجد أغلب الموارد المائية في الجزائر في المنطقة الشمالية للبلاد التي تقدر مساحتها بنسبة 07% من المساحة الإجمالية وهي منطقة تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، وتنقسم الموارد المائية فيها إلى :

أولا: الموارد المائية المطرية

¹ عمر بالسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الاصلاحات الليبرالية (1963-2002)، مجلة إنسانيات، العدد 22، أكتوبر ديسمبر 2003، ص ص: 40-41.

هي أهم الموارد المائية في الشمال، يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار فيها ما بين 95 و 100 مليار م³، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، حيث إن 80 مليار م³ يتعرض للتبخر، ما تمثل نسبته من 80 إلى 84 %، أما الباقي المتمثل في 16 مليار م³ فيوزع إلى 3.5 مليار م³ تساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية، وذلك بسبب الانحدار الذي تتميز به أغلب مناطق الشمال في الجزائر، و 12.5 مليار م³ تتدفق في الأنهار والوديان، ليحتفظ منها بحوالي 5.2 مليار م³ في السدود، و 7.3 مليار م³ تتدفق مباشرة في البحر والشطوط المالحة.¹

ثانيا: الموارد المائية السطحية

1. **الوديان والأنهار:** تتمثل في مجموعة الأودية والأنهار التي يقدر عددها بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط، وتتميز بأن منسوبها غير منتظم، وتقدر طاقتها بحوالي 12.4 مليار م³ وأهمها: وادي الشلف، والوادي الكبير بقدره مائة سعتها أكثر من ملياري م³، بالإضافة إلى وادي السيبوس والصومام ويسر، التي تنتج سنويا حوالي 500 مليار م³، أما وادي الداموس والصفصاف والعرب والخميس وكراميس وبودواو، فهي تنتج ما بين 30 و 100 مليون م³ سنويا، وأخيرا وادي تافنة والحراش ومازافران التي تنتج ما بين 100 و 500 مليون م³ سنويا.

2. **السدود:** تعتبر السدود من المنشآت الرئيسية لتخزين المياه، ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر ب 250 موقعا، وتبذل الجزائر جهودا تنموية لزيادة عدد السدود، حيث انتقل عددها من 14 سدا سنة 1962 إلى 44 سدا سنة 2000 بطاقة استيعابية تقدر ب 2.2 مليار م³ للسنة، وهي سدود من النوع الكبير تتجاوز الطاقة الاستيعابية لكل منها 10 مليون م³ للسنة، وتشرف عليها الوكالة الوطنية لتسيير السدود (استغلال، صيانة ومراقبة). وفي ديسمبر 2008 وصل عدد السدود الكبيرة المستغلة إلى 59 سدا، بطاقة استيعابية تقدر ب 5.8 مليار م³، تمكثها من تنظيم 03 مليار م³ للسنة*، ليرتفع إلى سنة 2014 إلى 75 سدا بطاقة استيعابية تقدر ب 7.5 مليار م³ للسنة.²

3. **المحاجر المائية:** هي أحواض مائية وتسمى البحيرات الجبلية، وقدرة التخزين فيها لا تفوق 01 مليون م³، وهي تستغل أساسا في السقي وتربية المواشي، ويبلغ عددها 834 حاجزا مائيا بطاقة استيعاب تبلغ 213 مليون م³، يستغل منها 75 % في القطاع الزراعي، و 05 % في تربية المواشي، و 20 % تبقى غير مستغلة.

¹ غردي محمد، مرجع سابق، ص: 21.

* الطاقة المنتظمة هي جزء من الطاقة الاستيعابية مضمونة الاستعمال سنويا (أي الحجم النظري المستغل سنويا)، ولقد قدر حجم الطاقة المنتظمة في الجزائر سنة 2008 ب 03 مليار م³ للسنة، من أصل الطاقة الاستيعابية الكلية للسدود والمقدرة ب 5.8 مليار م³ للسنة، غير أن الجفاف الذي يضرب البلاد منذ سنة 1974 يجعل من هذا الحجم المضمون سنويا أقل من هذا المتوسط.

² فراح رشيد، وضع الموارد المائية في الجزائر ومعوقات توفيرها، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسة الإدارة، مخبر الدراسات القانونية للبيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قلمة، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2014.

4. *الموارد المائية الجوفية*: تقدر المياه الجوفية المتواجدة في الشمال بحوالي 02 مليار م³، يستغل منها 90 % بواسطة أكثر من 5000 بئر، يستخدم منها 15 % في الزراعة وهي موارد قابلة للتجديد.¹

الفرع الثاني: الموارد المائية في الجنوب

يغطي الجنوب الجزائري 85 % من المساحة الاجمالية، وهو يدخل ضمن المناطق شبه الجافة والجافة، فمتوسط معدل تساقط الأمطار فيه يقل عن 100 ملم في السنة، وتتمثل الموارد المائية الأساسية في الموارد الجوفية التي يمكن استغلال 05 مليار م³ منها، وهي مياه عميقة عن سطح الأرض حيث يصل عمقها في بعض المناطق إلى 2000 م، ما عدا في أدرار (بين 200 م و 300 م)، أما الحجم المستغل فيقدر ب 725 مليون م³ منها 505 مليون م³ تستغل في السقي بواسطة أكثر من 742 بئرا، كما يوجد بالاضافة إلى الموارد الجوفية ثلاثة سدود كبيرة بسعة 415.85 مليون م³.

الفرع الثالث: تحلية مياه البحر

أمام الطلب المتزايد على هذا المورد الحيوي والاستراتيجي والنمو السكاني السريع، والتطور الصناعي وقلة تساقط الأمطار نتيجة ظاهرة الجفاف، إلى جانب الصعوبات الطبيعية (صعوبة التضاريس)، والعوائق الاقتصادية (ارتفاع التكاليف المالية) في استثمار واستغلال مصادر المياه الطبيعية من أمطاراً ومياه سطحية أو جوفية، ظهرت طرق تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة كبديل للتعويض وتنوع مصادر التزويد بالمياه،

أولاً: تحلية مياه البحر

يقصد بتقنية تحلية المياه على أنها إزالة نسبة الأملاح الموجودة في مياه البحار والمحيطات و تحويلها إما إلى مياه صالحة للشرب وإما للإقلال والتخفيض من نسبة الملوحة الزائدة واستخدامها لسقي أو ري بعض المحاصيل والمساحات الزراعية، أو في مياه العمليات الصناعية المختلفة،² وتجري عملية تحلية مياه البحر في الجزائر في ثلاث مناطق صناعية هي: أرزيو، سكيكدة، وعنابة، وهي تجربة تعود إلى بداية الستينات من القرن الماضي، إلا أن محطات التحلية هذه لا تسمح في الحالة القصوى إلا بتجنيد 18 مليون م³ في السنة (مقارنة بالمملكة العربية السعودية تحول 5.55 م³ في اليوم)، لتلبية الحاجة

¹ غردي محمد، مرجع سابق، ص: 22.

² عصام الدين خليل، *اعناب المياه*، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2000. ص: 20.

إلى الماء الصناعي والماء الشروب.¹ وهو استخدام محدود رغم أن الجزائر تزخر بساحل يمتد على طول 1200 كلم.

ثانيا: معالجة المياه المستعملة

تعتبر امكانيات الجزائر في معالجة المياه المستعملة ضعيفة جدا، حيث يقدر عدد محطات التصفية المستغلة في الجزائر 165 محطة (2014). تعالج 850 مليون م³ من المياه ، هذه المحطات تعاني في بعض الحالات من مشاكل أهمها أنها لا تشتغل إلا بنصف طاقتها.

الفرع الرابع: استخدام المياه في الزراعة

تعتمد الزراعة في الجزائر على الأمطار بشكل أساسي، حيث أن 90 % من المساحة الزراعية تعتبر مطرية، إلا أن هطول الأمطار في الجزائر يكون في الغالب بين شهر نوفمبر وشهر مارس، كما أنه يتسم بعدم الانتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن، مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي من أجل تنمية هذا القطاع وزيادة الأراضي المسقية وتكثيف الزراعة في بعض الأراضي ذات الهطول المطري، وهذا يهدف تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الزراعية الغذائية. وفيما يلي نوضح تطور المساحات الزراعية المسقية والمطرية في الجزائر.

جدول رقم (5-5): تطور المساحات الزراعية المطرية والمسقية في الجزائر

البيان		2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013
مساحة المحاصيل المستديمة	المطرية	515.57	511.00	493.58	482.30	488.28	483.80	510.09
	المسقية	430.56	424.49	436.88	451.24	455.82	465.28	455.11
مساحة المحاصيل الموسمية	المطرية	3491.34	3494.74	3621.93	3691.80	3723.70	4353.66	3818.84
	المسقية	404.22	431.23	447.46	533.98	531.18	577.63	634.38
المساحة المتروكة غير المزروعة		3573.01	3563.30	3423.50	3275.71	3246.51	3152.33	3043.45
مجموع المساحة الصالحة للزراعة		8414.67	8424.76	8423.34	8435.03	8445.49	9032.70	8461.87
نسبة المساحة المسقية إلى المساحة الزراعية الصالحة للزراعة %		9.92	10.16	10.49	11.68	11.68	11.54	12.87

المصدر: بالاعتماد على احصائيات الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المنظمة اعرابية للتنمية الزراعية، المجلدات : من 26 إلى 35. <http://www.aoad.org/AASYXX.htm>.

¹ محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الندوة الدولية الرابعة حول: الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، مخبر البحث في علوم المياه، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات، الجزائر، 22-24 مارس 2008.

تنقسم المساحات الزراعية في الجزائر إلى مساحات زراعية مطرية تعتمد في سقيها على الأمطار، ومساحات مسقية تعتمد على الري الزراعي، ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة إجمالي المساحة الزراعية المسقية إلى إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة انتقلت من 9.92 % سنة 2006-2007، إلى 12.87 % سنة 2012-2013، ومن جهة أخرى نلاحظ أن هناك تطورا في مساحات الأراضي المسقية التي انتقلت مساحتها من 834.78 ألف هكتار سنة 2006-2007 إلى 1089.49 ألف هكتار سنة 2012-2013، وذلك بزيادة تقدر بنسبة 30.51 %، هذه الزيادة تعود بالدرجة الأولى لتطور المساحات المسقية للمحاصيل الموسمية، حيث زادت مساحتها من 404.22 ألف هكتار سنة 2006-2007 إلى 634.38 ألف هكتار سنة 2012-2013، وذلك بنسبة تقدر بـ 56.93 %، فيما نجد أن المساحات المسقية للمحاصيل المستديمة لم تشهد زيادة معتبرة لنفس الفترة وذلك بنسبة تقدر بـ 5.70 %.

ويعود هذا التطور في المساحات المسقية خاصة الزراعات الموسمية منها، للبرامج الفلاحية المطبقة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والتجديد الفلاحي والريفي، الذي دعم الفلاحين بحفر الآبار وبناء الأحواض المائية واستخدام وسائل الري الحديثة (الري بالتقطير، الرش المحوري)، وهي أنظمة تستعمل الري في موضع محدود، ويسمح بري قطعة من الأرض فقط، ويدخر من المياه والطاقة، حيث يمكن ري 600 ألف هكتار بدلا من 350 ألف هكتار بالري العادي، مما يسمح برفع الإنتاج والانتاجية، فالدولة ركزت في برامجها، خاصة في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 على تعميم الأنظمة المقتصدية للمياه وإعطاء الأولوية للمحاصيل الاستراتيجية في تخصيص الموارد المائية. خاصة الري التكميلي للحبوب¹ هذا بالإضافة إلى قيام الدولة ببناء السدود والإشراف على توصيل المياه لشبكات من المحيطات الفلاحية.

المطلب الثالث: الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية العنصر الأساسي المحرك والمهم لأي قطاع إنتاجي ولقطاع الزراعة بصفة خاصة، فهي التي بإمكانها أن تحقق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، والاستغلال الأمثل للامكانيات المتوفرة، خاصة إذا كان العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي.

الفرع الأول: اليد العاملة الزراعية

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، لأن معظم العمليات ما تزال تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو لعدم التمكن من استعمالها. ولأجل التعرف على المورد البشري في القطاع الزراعي نتطرق لتطور حجم القوة العاملة في القطاع الزراعي

¹ عماري زهير، مرجع سابق، ص: 112.

ومقارنتها مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفئاتها العمرية، ومستواها التعليمي، ثم توزيعها حسب الطبيعة القانونية للمستثمرات الفلاحية.*

جدول رقم (5-6): تطور القوة العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة الكلية 2006-2013

البيان	1990	2000	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القوة العاملة الكلية	4282.00	10353.00	9370.95	9968.91	10315.00	10544.00	10544.00	10662.00	11423.00	11964.00
القوة العاملة الزراعية	905.00	2525.00	2110.95	2220.12	2421.00	2358.34	2358.34	2442.60	2476.50	2317.00
نسبة القوة العاملة الزراعية إلى القوة الكلية	% 21.13	% 20.63	% 22.52	% 22.27	% 23.47	% 22.36	% 22.36	% 22.90	% 21.67	% 19.36

المصدر: بالاعتماد على:

- إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلدات رقم: 29، 30، 31، 32، 33، 34.

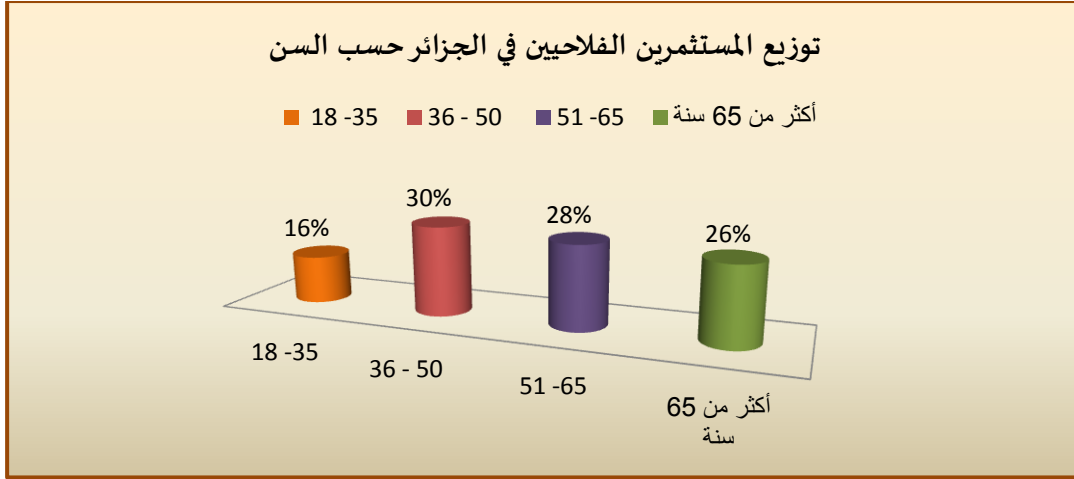
- Office national des statistique ons. Rétrospective statistiques 1999 p : 25.
- Direction des statistiques agricoles et des systemes d'information. MADR. Rapport sur la situation du secteur agricole. 2004. P : 11.

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول (5-6) أن هناك تطورا في حجم القوة العاملة الزراعية منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2013، حيث نجد أن حجم العمالة الزراعية انتقل من 905 ألف عامل سنة 1990 إلى 2225 ألف عامل سنة 2000 وذلك بنسبة 145 % وذلك بسبب بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، لكن بعد هذه السنة انخفض عدد العمالة مقارنة بالعدد الذي حققه فيها، حيث نلاحظ أن هناك تذبذبا في ارتفاع اليد العاملة الزراعية من سنة لأخرى، ففي سنة 2008 مثلا انخفض عدد العمالة الزراعية إلى 2421 ألف وذلك بنسبة 4.11 %، أما في سنة 2013 فنجدها انخفضت بنسبة 8.24 % مقارنة بسنة 2000. ويعود ذلك لمجموعة من العوامل منها تراجع الفلاحين عن الاقبال على المشاريع الفلاحية بعد النتائج الأولية لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إضافة إلى تقدم الفلاحين

* تجدر الإشارة أن هناك تباين شديد في الإحصائيات المتعلقة بعدد العمال في القطاع الزراعي، فالإحصائيات المتوفرة لدى الديوان الوطني للإحصائيات لا تعتبر أفراد عائلة المزارع عمالا، على خلاف إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية فهي تعتبرهم ضمن تعداد العمال، وكذلك الأمر بالنسبة لإحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي تستمد إحصائيات الزراعة في الجزائر من الوزارة.

في السن وعدم قدرتهم على النهوض بالفلاحة بطرق حديثة، و يتوضح من خلال الشكل أدناه الفئات العمرية التي تميز القطاع الفلاحي في الجزائر.

شكل رقم (2-5): توزيع المستثمرين الفلاحيين في الجزائر حسب السن



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، 2012.

يعتبر توزيع المستثمرين الفلاحيين حسب السن ضروريا لمعرفة الاتجاه العام للفئات العمرية التي تمارس هذا النشاط، ويظهر من خلال الشكل (2-5) أن أكثر من 50% من المستثمرين تفوق أعمارهم 50 سنة، وهي علامة تثير القلق تجاه تطبيق برامج التنمية الفلاحية، خاصة وأن نجاحها يتوقف على وعي وثقافة الشباب وقدرته على التجاوب مع متطلبات الممارسات الزراعية السليمة. فارتفاع نسبة المسنين في القطاع الفلاحي له تأثير سلبي على الإنتاج الفلاحي والمردودية لما له من عدة صور أهمها ارتفاع معدلات الأمية ضمن هذه الفئة، الضعف الجسماني للفلاح وعدم قدرته على العمل¹، إضافة إلى زيادة احتمال تجزأة وتفتت المستثمرات الفلاحية عن طريق الإرث.

الفرع الثاني: الإرشاد الزراعي

الإرشاد الزراعي هو عبارة عن عملية تعليمية غير مدرسية يقوم بها جهاز متكامل من المهنيين والقادة المحليين لخدمة المزارعين وأسرهم وبيئتهم ومساعدتهم على مساعدة أنفسهم، باستغلال إمكانياتهم المتاحة وجهودهم الذاتية لرفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إحداث تغييرات سلوكية مرغوبة في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم. وهو يمثل حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين.

¹ عزاوي اعمر، "استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وواقع زراعة نخيل التمر في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 142.

لذلك تتخذ مؤسسات الإرشاد الزراعي على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية. كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدها ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها. وقد بذلت الجزائر جهودا لا يستهان بها من أجل تحسين الإنتاج الزراعي، فمن بين الإصلاحات والخطوات التي قامت بها على هذا الصعيد، إقدامها على تأسيس معاهد للدراسة والبحث في الاقتصاد الزراعي، وبنوك للمعلومات، وعلى وضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها، وتسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية، التي إن عممت سوف تحدث تغيرات شاسعة في مجال إنتاج الغذاء.

ولضمان وتسهيل مساهمة الفاعلين في التنمية الفلاحية والريفية، تم تطوير كفاءات جديدة للتسيير، بمسعى برمجة تصاعدي وتساھمي، أنظمة إعلام، عقود نجاعة ومتابعة وتقييم دوري. وتم لذلك تجنيد فاعلين ومشاركين أكثر في عملية التنمية :

1. 900000 مستثمر فلاح (فلاحين ومربين) تم تسجيلهم لدى الغرفة الفلاحية في نهاية سنة 2011.
2. 150000 شريك لدى الصندوق الوطني للتعااضدية الفلاحية و 300000 مستعمل.
3. 1091 تعاونية فلاحية معتمدة و 84000 منخرط.
4. 681200 أسرة معنية بأعمال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أي ما يعادل 3649456 من سكان الأرياف، معظمهم في المناطق المعزولة والنائية

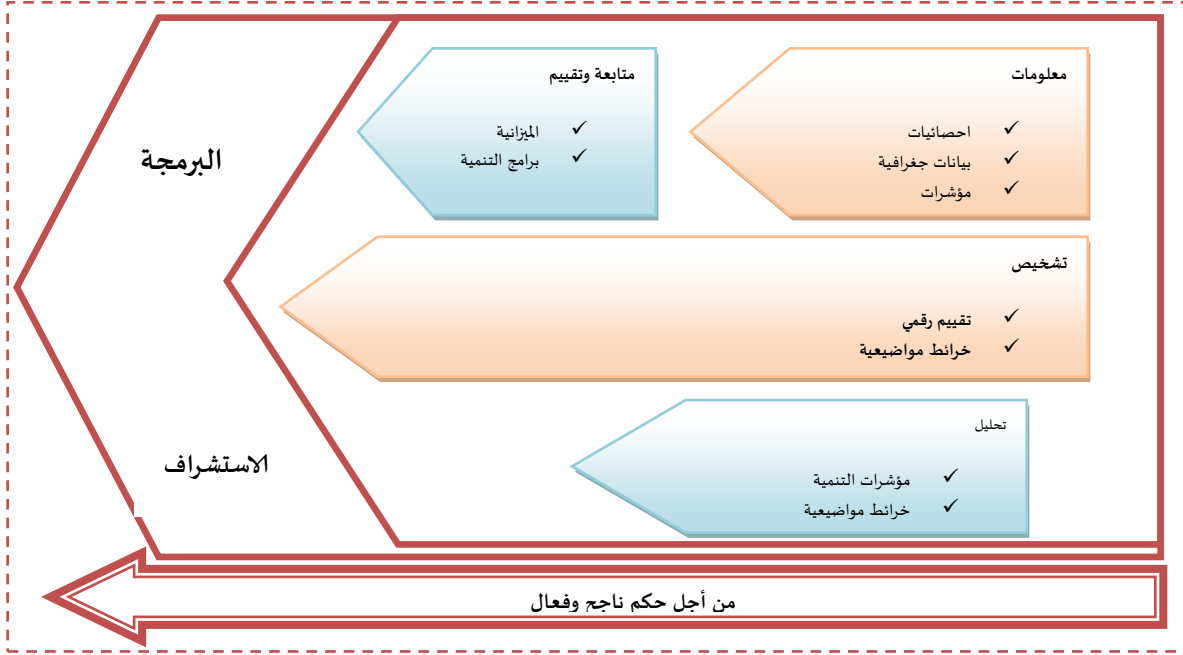
لقد تم تحديد مسعى البرمجة التشاركية والتصاعدية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، مع دليل برمجة المشاريع الصغيرة أو طلب الدعم المالي، وتم تقنين مختلف المراحل وكفاءات تقييم الطلب والمصادقة والدفع وإبرام الصفقات والغلق وتسوية النزاعات ، وطريقة عمل هيئات التنسيق، التصديق، اتخاذ القرار. هذا المسعى الخاص بالتنمية الجوارية كمحور شامل لعمليات الإرشاد والإعلام الفلاحي، استدعى انخراطا كبيرا لسكان الأرياف والسلطات المحلية، حيث ركزت كفاءات التسيير الجديدة على دمج أغلبية البلديات في تنفيذ هذه المشاريع، والتي عرفت تباطئا في تنفيذها وأثرها والمشاركة الفعلية للسكان¹.

وموازا لهذا المسعى للبرمجة أعطيت أهمية خاصة لاقتسام المعلومة، إذ تم إتمام النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية، الذي يوفر معطيات حول ظروف المعيشة في البلدية الريفية بمختلف قواعد المعطيات، تم إثراؤها وتحيينها من طرف مصالح الإدارة (المديرية العامة للغابات بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، والديوان الوطني للأراضي الفلاحية بالنسبة للعقار

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص: 16.

مثلا) لحفظ أحسن لأثر كل ما ينجز في القطاع الفلاحي والريفي وتوفير المعلومات المفيدة لتسيير النشاطات أوتحضير أعمال جديدة، والشكل رقم (3-5) يوضح طريقة عمل نظام عمل نظام اتخاذ القرارات من أجل التنمية الريفية المستدامة SNADDR.

شكل رقم (3-5): طريقة عمل نظام اتخاذ القرارات من أجل التنمية الريفية المستدامة SNADDR



المصدر: Ghazi Zohra, *politique de renouveau rural : impact et perspectives d'évolution*, séminaire sur la mise en place d'un dispositif de formation au développement rural, ITMAS, Ain Temouchent, Du 11 au 13 juin 2012, P : 11.

تستغل هذه المعلومات بانتظام في اجتماعات التقييم الفصلية لتقديم تقرير حول التقدم المنجز بالنسبة لعقود النجاعة، وأكثر من الأرقام المستعملة فإن الممارسة الفعلية لتقرير متابعة الأعمال وتقييم النتائج هي التي تفيد و تثير الاهتمام.

وفقا لنظام تقوية القدرات تم تسجيل حملة شرح واسعة استهدفت الفاعلين في عمليات التنمية حيث تم تسجيل :

1. حملات إعلام و تحسيس مست 258000 إطار، فلاحين ومربين.
2. زيارات نصائح: مست 219360 شخص، وانعقاد 58695 جلسة.
3. أيام تجريبية مست 52695 شخص، وتم انعقاد 2662 جلسة.
4. أيام تقنية وعلمية: مست 14500 إطار و 131553 فلاح، من خلال 1339 جلسة.
5. إنتاج وبث الدعامات : بمساهمة 93 مساعد كتابي، 1800 مساعد سمعي بصري و 4136 حصة غذائية، 53 جلسة تحفيز.

ومنذ انطلاق برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية تم اتخاذ أعمال مختلفة:

- وضع هيكل وطني ينسق البحث الزراعي والغابي والمساعدة التقنية، قصد أقلمة مسؤولية برمجة ومتابعة وتقييم تقوية قدرات الفاعلين، تنوب عنها أيضا في هذا الاطار هيئات جهوية.
- إعادة تأهيل المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية بتشكيل شبكة وطنية لمصالح الدعم التقني بالاتفاق مع 250 مكتب دراسات واستشارات فلاحية خاصة قيد التجسيد.
- عصرنه المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، وإعادة تأهيل دوره في نشاطات الاتصال والإعلام وترقية الدعم للاستشارات.

والى غاية سنة 2013 كانت البرامج التي تعمل على تشخيص احتياجات التكوين وتقوية القدرات في مختلف المجالات طور الإعداد، بينما تضاعفت جهود التكوين ، حيث مست أكثر من 50000 شخص على كل المستويات في أشكال مختلفة (ملتقيات، أيام تقنية، ورشات، ..).

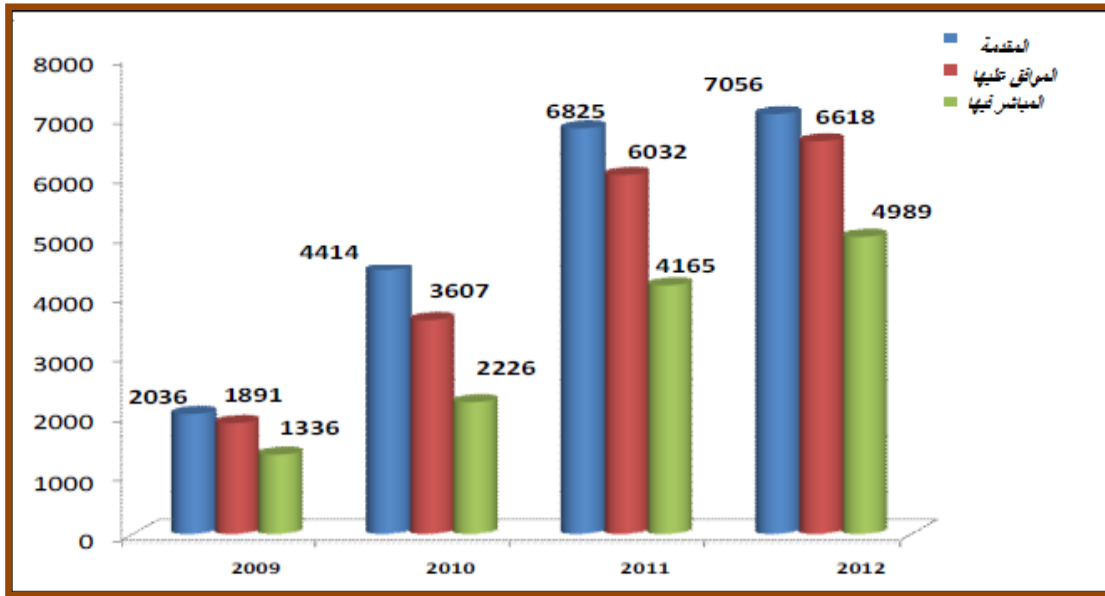
أما بالنسبة للمشاريع الجوارية المندمجة فقد بينت الإحصائيات الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2012، أن انجازات المشاريع الجوارية بالأرقام تبدو مثيرة ، فمنذ انطلاق سياسة التجديد الريفي سنة 2009 تم صياغة 6059 مشروع، من بينها 4165 مشروع تم الانطلاق فيه في 1241 بلدية.¹

وفي الفترة 2009 – 2014 تقرر برمجة 12148 مشروع جوارى ، تم منها الموافقة على 7056 مشروع ، أي ما يعادل 58 % ، والشروع في انجاز 4949.

هذه البرامج مست 1241 بلدية معنية، و 5187 قرية ريفية، استهدفت 3649456 من سكان الأرياف، معظمهم في المناطق المعزولة والنائية، من أجل استحداث 133880 منصب شغل ، تستفيد منه 681200 أسرة ريفية.

¹ Ghazi Zohra, **politique de renouveau rural : impact et perspectives d'évolution**, séminaire sur la mise en place d'un dispositif de formation au développement rural, ITMAS, Ain Temouchent, Du 11 au 13 juin 2012, P : 11.

شكل رقم (4-5): تطور مشاريع التنمية الريفية الجوارية PPDR 2009-2012



المصدر:

- Ghazi Zohra, **politique de renouveau rural : impact et perspectives d'évolution**, séminaire sur la mise en place : d'un dispositif de formation au développement rural, ITMAS, Ain Témouchent , Du 11 au 13 juin 2012, p : 11.

إلا أنه وفي ظل هذه البرامج، عرفت نظم الإنتاج تأخرا كبيرا في عمليات التحديث، وعدم كفاية وفعالية خدمات الدعم والمساندة من طرف الدولة لتحسين وتقديم المشورة الفنية والتكوين، التسيير، والإرشاد الفلاحي، وتنظيم علاقات المستثمرات الفلاحية مع الأسواق. بالإضافة إلى ضعف وعدم كفاءة أجهزة مكافحة تدهور الموارد الطبيعية (التربة، المياه، الطرق..).

فحسب ما أظهره تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2013 والمتعلق بتقييم نجاعة العقود، ان البرامج والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية شهدت تأخرا في انطلاقها، مما أدى إلى النزوح الريفي نتيجة لنقص وعدم توفر الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، النقل، المياه الصالحة للشرب..) مما يعني استنزاف القطاع الريفي والفلاحي من اليد العاملة.

كما عرف مردود البحث العلمي الفلاحي انخفاضا، حيث يساهم قطاع الفلاحية بنسبة 04% فقط من البحوث العلمية الوطنية. وتعتبر الجزائر من أضعف الدول مساهمة بالبحوث العلمية في مجال الفلاحة حيث تحتل المرتبة السابعة إفريقيا، ويشير معهد البحث والتطوير في تقريره حول " العلم في إفريقيا في مطلع القرن الواحد والعشرين" أن الجزائر تساهم بنسبة 06% من الأبحاث العلمية الفلاحية من مجموع الأبحاث خلال الفترة 91 – 1997، و 03% فقط سنة 1998، في حين ان المغرب تساهم بنسبة 12% ، وتونس بنسبة 08% في نفس الفترة.

إن نقص التدريب والتأهيل في اليد العاملة الفلاحية وانتشار معدلات الأمية في أوساط الفلاحين وسكان الأرياف، وخاصة الفئة العمرية الأكثر من 45 سنة، أثر سلبا على انخفاض الدخل الفردي، وبالتالي العزوف عن العمل في الزراعة، وهذا ما أدى إلى انخفاض في الإنتاج الفلاحي.

المطلب الرابع: الموارد المالية

تحتل الزراعة أهمية كبيرة ضمن المخصصات المالية لبرامج النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث عرفت المبالغ المرصودة لدعم القطاع الزراعي في الجزائر تطورا ملحوظا خاصة بعد انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA عام 2000، هذه المبالغ لم تقتصر على مخصصات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فحسب، بل جاءت في شكل مبالغ إضافية للنهوض بالقطاع في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي.

الفرع الأول: الموارد المالية لسياسة الانعاش الاقتصادي

شهد الواقع الاقتصادي في نهاية التسعينيات محاولة تنشيط للنهوض بالاقتصاد الوطني وجعله مسيرا للاقتصاد العالمي، مما أدى إلى وضع برنامج خاص وغير قابل لإعادة التقييم، سمي ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أعلن عنه يوم 26 أبريل 2001، الهدف منه تنشيط الطلب الكلي ودعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة، ومناصب الشغل، إضافة إلى تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث الأنشطة الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان¹. هذه السياسة تتضمن تطبيق برامج تنموية متعددة الأجل تشمل قطاعات مختلفة طبق منها إلى غاية 2014 ثلاث برامج هي:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

خصص في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للمرحلة الأولى مبلغا قدره 525 مليار دينار جزائري وهي قيمة تعادل المديونية الجزائرية سنة 2001، وعلى ضوء التعليمات التي جاء بها هذا البرنامج فإن ميزانية الدولة سوف تتحمله على المديين القصير والمتوسط خلال الفترة 2001-2004 في عدة أنشطة حيوية تضمن تنمية اقتصادية متكاملة ومستدامة.

وفي هذا الإطار تم برمجة عدة مشاريع تهدف إلى محاربة الفقر والحرمان من خلال رفع القدرة الشرائية للمواطن، وتطوير الموارد البشرية وتدعيم التجهيزات الاجتماعية، ووضع ديناميكيات لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية الصناعية، الفلاحية والخدماتية. وتم بذلك تخصيص مبالغ مالية لأقسام هذا البرنامج نوضحها في الآتي:

¹ نبيل بوفليج، طرشي محمد، دور القطاع الفلاحي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2012، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 28-29 أبريل 2004. ص: 03.

جدول رقم (5-7): المبالغ المالية المخصصة لأقسام برنامج الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

النسبة %	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات
8.6	45	0	0	15	30	دعم الاصلاحات
12.4	65.3	12	22.5	20.2	10.6	النشاطات الانتاجية (الفلاحة والصيد البحري)
21.7	114	3	35.7	42.9	32.4	التنمية المحلية
40.1	210.5	2	37.6	77.9	93	تحسين الخدمات العامة
17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	تطوير الموارد البشرية
100	525	20.5	113.2	185.6	205.4	المجموع

المصدر: نور محمد لمن، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات: دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012، ص: 180.

حسب الجدول (5-7)، نلاحظ أن أقسام برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تحصلت على مبالغ متفاوتة من المبلغ الاجمالي الذي قيمته 525 مليار دينار، هذا التفاوت راجع إلى تباين أهمية هذه الأقسام عن بعضها البعض، وكون السنة الأخيرة فترة إتمام وإنهاء هذه المشاريع فهي لم تحظ بمبلغ أكبر. إن اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في مجال دعم النشاطات الانتاجية يهدف إلى ترقية الفلاحة كونها محل رهانات كبرى في تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك إلى دعم قطاع الصيد البحري الذي يتمتع هو الآخر بإمكانيات هامة من شأنها امتصاص البطالة. ومن أهم المحاور التي نص عليها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ترقية الفلاحة وذلك بتخصيص مبلغ تقدر قيمته ب 65.4 مليار دينار جزائري لقطاع الفلاحة والصيد البحري، خصص منها غلاف مالي قدره 55.89 مليار دينار للفلاحة يضاف إلى المخصصات التي منحت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، ويتم إدخالها مباشرة في نفس إطار عمل هذا المخطط كالاتي:

جدول رقم (5-8): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2004-2001)

الوحدة: مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	
53.4	12	18.8	15.1	7.5	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
0.21	0	0.07	0.07	0.07	الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية
2.28	0	1.14	1.14	0	صندوق ضمان المخاطر الفلاحية
55.89	12	20.01	16.31	7.57	المجموع

المصدر: الجزائر، رئاسة الحكومة، برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2004-2001)، ص: 32.

تقدر نسبة هذه المبالغ الممنوحة لقطاع الفلاحة والصيد البحري 12.4 % من إجمالي قيمة الغلاف المالي الموجه لبرنامج الانعاش الاقتصادي، أما الفلاحة بمفردها فتقدر نسبتها 10.64 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وهي نسبة قليلة بسبب استفادة القطاع من برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يعد برنامجا مستقلا في ميزانيته عن مخصصات برنامج الانعاش الاقتصادي، لذلك نجد أن دعم برنامج الانعاش الاقتصادي لقطاع الفلاحة جاء ضمن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بنسبة تقدر ب 95.54 % باعتباره الصندوق الذي له علاقة مباشرة بالإنتاج في القطاع الفلاحي.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009-2005

يعتبر هذا البرنامج المرحلة الثانية من مشروع سياسة الانعاش الاقتصادي، وخصص له مبلغ

يقدر ب: 4202.7 مليار دينار جزائري، مقسمة على خمس برامج فرعية نوضحها كالآتي:

جدول رقم (9-5): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الوحدة: مليار دينار جزائري

النسبة	المبالغ المخصصة للبرنامج	البرنامج	
45.5 %	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	-1
	555	- السكن	
	399.5	- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	
	200	- البرامج التنموية للبلديات	
	250	- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	
	192.5	- تزويد السكان بالماء، الكهرباء الغاز	
	311.5	- باقي القطاعات.	
40.5 %	1703.1	برنامج تطوير الهياكل القاعدية	-2
	1300	- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	
	393	- قطاع المياه.	
08 %	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية	-3
	312	- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	
	18	- الصناعة وترقية الاستثمار	
	7.2	- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	
04.8 %	203.9	برنامج تطوير الخدمة العمومية	-4
	99	- العدالة والداخلية	
	88.6	- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	
	16.3	- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	
1.2 %	50	برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	-5

المصدر: نبيل بوقليج، طرشي محمد، دور القطاع الفلاحي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2012. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 28-29 أفريل 2004. ص: 03.

يركز برنامج دعم النمو الاقتصادي على خمس قطاعات رئيسية هي: قطاع الاسكان والظروف المعيشية، قطاع الهياكل القاعدية، قطاع التنمية الاقتصادية، قطاع الخدمات العمومية، قطاع الاعلام والاتصال، ويندرج دعم قطاع الفلاحة ضمن الدعم المقدم للتنمية الاقتصادية، والتي نال منها مبلغ يقدر ب 300 مليار دينار جزائري تدمج ضمن مخصصات برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR بهدف تطوير المستثمرات الفلاحية وتطوير الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية، هذه المبالغ

ورغم أنها تضايفت عن ما خصص له في البرنامج السابق إلا أنها لم تمثل سوى 7.14 % من قيمة مبلغ الدعم الاجمالي حيث انخفضت بعدما كانت تمثل 12.4 % في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2000-2004.

ثالثا: البرنامج الخماسي 2010-2014

هو برنامج إنمائي يساهم في تثبيت وجهة السياسة الاقتصادية بالجزائر نحو دعم الطلب الكلي،¹ رصد له مبلغ قدر بـ: 21214 مليار دينار جزائري وتم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية نوضحها في الآتي:

جدول رقم (5-10): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

النسبة	المبالغ المخصصة	البرنامج	
45.42 %	9903	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	-1
	3700	- السكن	
	1898	- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، الصحة.	
	619	- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية.	
	1800	- باقي القطاعات	
	1886		
38.52 %	8400	برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	-2
	5900	- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	
	2000	- قطاع المياه.	
	500	- قطاع الهيئة العمرانية.	
16.05 %	3500	برنامج دعم التنمية الاقتصادية	-3
	1000	- الفلاحة والتنمية الريفية	
	2000	- دعم القطاع الصناعي العمومي.	
	500	- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	

المصدر: نبيل بوفليح، طرشي محمد، دور القطاع الفلاحي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2012، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 28-29 أبريل 2004.

¹ محمد كرم قروف، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص: 167.

حرصت الحكومة من خلال هذا البرنامج على دعم ثلاث برامج هي تحسين معيشة السكان، تطوير الهياكل القاعدية وبرنامج دعم التنمية الاقتصادية، هذا الأخير يعنى بتطوير قطاع الفلاحة والتنمية الريفية ورفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 08 % سنويا بشكل مستقر ودائم، تطوير الصناعة ورفع حصتها من 05 % إلى 10 % في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا، إضافة إلى العمل على تقليص البطالة إلى نسبة تقل عن 10 % خلال السنوات الخمس المقبلة.¹

يتضح من خلال الجدول (5-10) أن نصيب الفلاحة من دعم البرنامج الخماسي 2010-2014 يقدر بنسبة 4.71 % وهي نسبة منخفضة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص ب 2.3 مرة، مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي والأغلفة المالية المرصودة للفلاحة، والتي تعبر عن مدى اهتمام الدولة بجانب التنمية البشرية كأولوية والذي رصد له مبلغ بنسبة 47.71 % على حساب القطاعات المولدة للثروة كالفلاحة والصناعة والسياحة.²

الفرع الثاني: مخصصات دعم برامج التنمية الفلاحية للفترة (2000-2014)

عملا على تحقيق أهداف استراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر منذ عام 2000 إلى غاية 2014، و انطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية PNDAR وصولا إلى برامج التجديد الفلاحي والريفي PNRDAR، خصصت الدولة مبالغ مالية من خلال مجموعة الصناديق التي تم إنشاؤها لدعم وتفعيل مختلف الأنشطة الفلاحية والأعمال الريفية المنوطة بها، وفيما يلي نوضح تطور هذه المخصصات المالية وأهم التغييرات التي طرأت عليها خلال هذه الفترة .

أولا: مخصصات دعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA 2000-2004

عرفت السنوات الأولى من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ضخا للأموال وزيادة في المخصصات الموجهة لتطوير وتنمية القطاع الفلاحي كما يوضحه الجدول الموالي :

جدول رقم (5-11): تطور مخصصات صناديق دعم القطاع الفلاحي للفترة 2000-2004

المبالغ المخصصة (مليون دج)					صناديق الدعم
2004	2003	2002	2001	2000	
41124	45483	37407	34638	21145	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA
269.9	159.1	166.1	338.6	154.6	صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP
5660	2000	500	/	/	صندوق مكافحة التصحر وتنمية

¹ زهير عماري، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص: 68.

² المرجع نفسه.

					الاقتصاد الرعوي والسهوب FLCDDPS
8840.2	2000	10000	10000	14000	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC
55894.1	49642.1	48073.1	44676.6	25299.6	مجموع المخصصات المالية
55260	49597.8	48070.1	23857.7	15000	مجموع المدفوعات المالية من طرف CRMA و BADR
98.89	99.91	99.99	53.40	59.29	نسبة استخدام الدعم %

المصدر: بالاعتماد على؛

- غردى محمد. القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص: 168.

- Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. MADR 2007.

هذه المخصصات تزيد إما بسبب ميزانية الدولة للقطاع الزراعي أو مخصصات أخرى (برنامج دعم الانعاش الاقتصادي) أو ماتبقى من رصيد السنة الماضية، حيث نجد أن مجموع المخصصات المالية ارتفع من 25299.6 مليون دج سنة 2000 إلى 49642.1 سنة 2003 وذلك بزيادة تقدر بنسبة 96.21 %، وكانت أغلب الزيادات موجبة للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA الذي حظي بمعدل نمو قدر بـ 115.1 % لما له من أهمية في دعم فروع الإنتاج النباتي والحيواني، غير أن هذه المخصصات انخفضت سنة 2004 ويعود ذلك لسببين هما انخفاض الأرصدة المتبقية من مخصصات السنوات السابقة، وكذلك تراجع مخصصات ميزانية الدولة لارتباط مواردها بالجباية البترولية التي تعد أهم مصدر للثروة في الجزائر.¹

ثانيا: مخصصات صناديق دعم القطاع الفلاحي للفترة 2005-2009

خلال هذه المرحلة عرفت صناديق الدعم المخصصة لتنمية القطاع الفلاحي تغييرا، حيث تم تغيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA إلى صندوقين هما الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA والصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA، أولت الدولة اهتماما

¹ Omar Bouazouni. *Etude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens*. Programme alimentaire mondial PAM. Bureau régional au Caire pour Moyen-Orient , Asie centrale et Europe de l'est. Octobre 2008. P : 14.

جدول رقم (5-12): تطور مخصصات صناديق دعم القطاع الفلاحي للفترة 2005-2009

المبالغ المخصصة (مليون دج)					صناديق الدعم
2009	2008	2007	2006	2005	
58781.6	59254.2	24945.7	39335.2	29441.1	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA
12000	14500	8500	00	8500	الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA
1172.6	1469.3	508.8	1066.1	191.6	صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP
15762.4	15512.4	10512.4	9068	5108	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLCDDPS
407	475	294	/	/	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب خاص بالجنوب FLCDDPS-PSS
9508	9758	6141	/	/	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب خاص بالهضاب العليا FLCDDPS-PSHP
16520.4	15270.4	13904.7	14280.7	13000.4	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC
6962.4	6657.4	5901	/	/	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز خاص بالجنوب FDRMVTC-PSS
9646	9346	4663	/	/	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز خاص بالهضاب العليا FDRMVTC-PSHP
5250	5000	0	/	/	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز خاص بالتنمية الريفية FDRMVTC-DR-PSHP
136010.4	137242.7	75370.4	63750	56241.1	المجموع
29944.3	17665.9	21908.8	53270.5	43885.4	مجموع المدفوعات المالية من طرف CRMA و BADR
22.02	12.87	29.07	83.56	70.03	نسبة استخدام الدعم %

المصدر: غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص: 167-168

عرف حجم المخصصات المالية الاجمالية الموجهة من خلال صناديق دعم الأنشطة والأعمال الفلاحية خلال الفترة 2005-2009 تطورا من سنة إلى أخرى، حيث شهدت هذه الفترة إنشاء حسابات

فرعية في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLCDDPS ، و صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وذلك لدعم البرامج الخاصة بالجنوب ومنطقة الهضاب العليا، لذلك عملت الدولة على زيادة مخصصات هذه الصناديق حيث انتقلت المبالغ المخصصة لصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب من 500 مليون دج سنة 2002 إلى 25677.4 مليون دج سنة 2009 وذلك بزيادة تقدر بنسبة 5035.48 % ، أما صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز فقد عرف نسبة زيادة في مخصصاته تقدر ب 136.6 % حيث بلغت مخصصته قيمة 33128.8 مليون دج سنة 2009 بعدما كانت 14000 مليون دج سنة 2000. أما إجمالي الدعم فقد انتقلت قيمته من 25299.6 مليون دينار سنة 2000 إلى 136010.4 سنة 2009، وذلك بمعدل نمو قدر ب 437.6 % ، ويعود سبب ذلك لفروع الصناديق التي تم استحداثها من أجل التوسيع الأفقي لعملية التنمية الزراعية عبر الوطن.

أما بالنسبة لاستخدامات هذه المخصصات فهي لم تتم بنفس المستوى الذي شهدته خلال المرحلة الأولى من استراتيجية التنمية الفلاحية 2004-2000، فالزيادات الكبيرة التي خصت بها الدولة صندوقي FLCDDPS، و FDRMVT لم تؤت أكلها وذلك لعدم الوعي الكافي لسكان المناطق الريفية لاستغلال هذه الموارد المالية، وكذلك الجهات المعنية بتنفيذ هذه البرامج، ناهيك عن شروط الاستفادة التي تصدرها توفر عقود الملكية، وهو المشكل العويص الذي يقف دائما أمام تطور المسألة الزراعية للأحسن في الجزائر.

كما أن الظروف الأمنية التي شهدتها العشرية السوداء في الجزائر (1990-1999)، بثت روح التخوف العميق للاقامة في المناطق الريفية المعزولة وممارسة الأنشطة الفلاحية بالشكل المطلوب والذي خططت له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث إن انعدام الاستقرار في كثير من الحالات حال دون امكانية تطبيق ما برمج له من خلال تخصيص موارد هذه الصناديق.

ثالثا: مخصصات دعم صناديق القطاع الزراعي للفترة 2010-2014

جاء برنامج التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2010-2014 لاستدراك الهفوات التي وقعت فيها البرامج السابقة، وتم بذلك توقع أن القطاع الزراعي بحاجة إلى موارد مالية تم توزيعها على الأوجه التي يوضحها الشكل الموالي:

شكل رقم (5-5): توزيع السجل المالي لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي المخطط للفترة 2010 - 2014



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، 2012، ص: 28.

في ظل هذه التقديرات المالية قامت الدولة بمنح القطاع الزراعي مخصصات مالية قدرت ب بقيمة 200 مليار دينار للسنة خلال الفترة 2010-2014، و تبدو الأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي والريفي بالنسبة للحكومة من خلال قراءة هذه الميزانية الممنوحة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، حيث نجد أن الموارد المالية انتقلت من حوالي 223 مليار دج للسنوات الخمس الأولى لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى 1000 مليار دينار جزائري للمخطط الخماسي 2010-2014،¹ هذه الموارد تعكس الأهمية الممنوحة لنشاطات عصرنة الإدارة والتجديد الفلاحي وكذا حماية الصحة النباتية والحيوانية، فمنذ سنة 2008 أولت الدولة أهمية كبيرة لمخصصات الصندوق FNDA ودعم مداخل

¹ Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en algerie et du programme quinquennal 2010-2014. Ministère de l'agriculture et de développement rural algerie. Novembre 2010. .

الفلاحين وضبط الإنتاج الفلاحي، حيث دفعت الأزمة الغذائية العالمية إلى تخصيص أكبر ميزانية لدعم الأسعار واستمر ذلك التوجه إلى غاية سنة 2014، وفي المقابل كانت الحصة المتعلقة بالتجديد الريفي تبدو أقل أهمية وكأن الدولة تمكنت من تحقيق أهدافها في المجال الريفي، رغم أن الملاحظ من خلال صناديق الدعم للمخططات السابقة هو عدم الاقبال على استخدام هذه الموارد، نتيجة لسوء تعميم الإرشاد والوعي الفلاحي والريفي.

خصص لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني في المجال الفلاحي ضمن المخطط الخماسي 2010-2014، ظرفا ماليا يقدر ب: 24 مليار دينار سنويا،

إن الحكومة من خلال مخصصات البرنامج الخماسي 2010-2014 تطمح لتحقيق معدلات نمو في الإنتاج الفلاحي بمتوسط يفوق 06% التي تم تحقيقها في الفترة (2000-2008) والوصول إلى معدل 8.33% للفترة 2010-2014. هذا إضافة إلى تحقيق الاستقرار في إنتاج الحبوب في مستوى 54 مليون قنطار وتخفيض معدلات الاستيراد خاصة الشعير والقمح الصلب،

الفرع الثالث: التأمين الزراعي

يعد التأمين الزراعي من أهم وسائل تسيير المخاطر في الجزائر، فهو يشكل وسيلة مالية تجعل دخل المزارع أكثر استقرارا من خلال التعويضات التي يحصلون عليها في هذا الإطار. فالمزارع الذي يتعرض لخسارة يتلقى تعويضا يمكنه من مواصلة نشاطه، كما أنها تشكل ضمانا للحصول على القروض فهي تزيد من ملاءة المزارع، غير أنه لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من سوق التأمين ككل لم تتجاوز 4.20% منذ سنة 2002 إلى سنة 2013، كما يوضحه الجدول رقم (5-13).

وقد شهدت أولى مراحل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA أكبر نسبة للتأمين الزراعي وذلك بسبب العديد من البرامج الفلاحية المدعومة من طرف البرنامج الوطني للدعم الفلاحي والتطوير الريفي والممول من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، حيث كان التأمين شرطا للاستفادة من التمويل المقدم من الجهتين.¹

¹ طاهري فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص: 157.

جدول رقم (5-13): رقم أعمال قطاع التأمين الزراعي في الجزائر مقارنة بالتأمين الاجمالي على المخاطر (2002-2013)

مساهمة التأمين الزراعي في التأمين على الأضرار %	إجمالي رقم أعمال التأمينات مليون دينار جزائري	نسبة النمو %	رقم أعمال التأمين الزراعي مليون دينار جزائري	السنة
04.20	29008	-	1217	2002
03.55	31273	- 08.79	1110	2003
02.70	35849	- 12.79	968	2004
01.77	41647	- 23.76	738	2005
01.22	46504	- 22.90	569	2006
00.97	53861	- 08.61	520	2007
01.05	68009	37.88	717	2008
01.34	77678	45.61	1044	2009
01.53	81082	18.49	1237	2010
01.86	87329	31.45	1626	2011
02.26	99389	38.01	2244	2012
02.45	113961	24.42	2792	2013

المصدر: Conseil National des Assurances, le marche Algérien des assurances en 2011 et en 2013,

www.cna.dz. Site visité le : 11.10.2014

لم تشهد التأمينات الزراعية ارتفاعا كبيرا مقارنة باجمالي التأمينات على المخاطر خلال الفترة 2002-2013 ، وأي تطور ينسب إلى برامج تمويل التنمية الفلاحية التي تشترط التأمين كأساس للاستفادة.

ويلاحظ أن هذه النسبة شهدت قفزة نوعية سنة 2009 بعد أن أوكلت مهمة تمويل القطاع الزراعي كليا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، وإطلاق مشروع النجاعة الزراعي فكان الاقبال على القروض الزراعية بدون فائدة يوازيه إقبال آخر على التأمين الزراعي .

الفرع الرابع: الحوافز الجبائية

الحوافز الجبائية هي نظام يتمثل في مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتبعها الدولة في إطار السياسة المالية بهدف جذب الاستثمارات وزيادة الصادرات، وخلق مناصب شغل، وتنمية مناطق معينة يراد ترقيتها، حيث تقرر الدولة حوافز لها تزيد من ربحية استثمارات معينة ، وذلك بهدف توفير النقد الأجنبي أو تنشيط قطاع اقتصادي معين.

وباعتبار أن الزراعة قطب نمو وتطور في كل العالم، ونتيجة لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومن أجل ضمان تمويل فعال للإنتاج والإنتاجية الفلاحية من طرف الدولة، منحت الجزائر مزايا معتبرة للقطاع الفلاحي سواء تعلق الأمر بمجال الرسم على القيمة المضافة أو الضريبة على الدخل.

وتتمثل المزايا الجبائية التي يستفيد منها القطاع الفلاحي في الجزائر في المجالات الآتية:¹

أولاً: في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي

1. تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي، الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور.
2. تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات، الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية الحيوانات، الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثاً.
3. تستفيد من إعفاء دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي، المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

ثانياً: في مجال الضريبة على أرباح الشركات

يستفيد من الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات كل من :

1. صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين المحققة مع شركائها فقط.
2. التعاونيات الفلاحية للتمويل والشراء وكذا الاتحادات المستفيدة من الاعتماد تسلمه المصالح المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة والمسيرة طبقاً للأحكام القانونية والتنظيمية التي تنظمها، باستثناء العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء.
3. الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ وبيع المنتوجات الفلاحية وكذا اتحاداتها المعتمدة حسب نفس الشروط المنصوص عليها أعلاه والمسترة طبقاً للأحكام القانونية أو التنظيمية التي تسيروها، باستثناء العمليات التالية:

- أ. مبيعات محققة في محلات التجزئة المنفصلة عن مؤسساتها الرئيسية.
- ب. عمليات التحويل التي تخص المنتوجات أو شبه المنتوجات باستثناء تلك الموجهة لتغذية الإنسان، والحيوانات، أو يمكن استعمالها كمواد أولية في الفلاحة والصناعة.
- ج. عمليات محققة مع المستعملين غير الشركاء والتي رخصت بها التعاونيات أو اضطرت لقبولها.

هذا الإعفاء يطبق على العمليات المحققة من طرف تعاونيات الحبوب واتحاداتها مع الديوان الجزائري المهني للحبوب، بالنسبة لشراء، بيع، تحويل أو نقل الحبوب.

¹Direction générale des impot. <http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar/141-2014-07-02-11-03-13/375-2014-07-16-13-04-08> . Site visité le 13.08.2015.

يطبق نفس الإعفاء بالنسبة للعمليات المحققة من طرف تعاونيات الحبوب مع تعاونيات أخرى للحبوب في إطار برامج مسطرة من طرف الديوان أو بترخيص منه، وفقا للمادة 138 من ق.ض.م.ر.م متممة بأحكام قانون المالية 1997.

د. المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.
هـ. تستفيد عمليات إنتاج الأسمدة الأزوتية (اليوريا والأمونياك) المنتجة محليا والموجهة للبيع في السوق الوطنية، من الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات، وذلك ابتداء من السنة المالية 2013. ترتبط الاستفادة من هذا الاعفاء باكتتاب دفتر شروط تحدده شروطه عن طريق التنظيم (المادة 33 من قانون المالية لسنة 2014).

ثالثا: في مجال الرسم على القيمة المضافة

1. تعفى من الرسم على القيمة المضافة الحاصدات الدراسة المصنوعة في الجزائر.
2. تعفى من الرسم على القيمة المضافة، ابتداء من تاريخ صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إلى غاية 31 ديسمبر 2018، مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الايجاري والمتعلقة بما يأتي:
أ. المعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر.
ب. المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر والضرورية لإنجاز غرف التبريد وصوامع الحبوب المخصصة للمحافظة على المنتوجات الفلاحية. والضرورية للسقي توفيراً للمياه والمستعملة بصورة حصرية في المجال الفلاحي.
ج. التجهيزات المنتجة في الجزائر والمستعملة في إنجاز الملبنات الصغيرة الموجهة إلى تحويل الحليب الطازج.
د. المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر والضرورية لتجديد أدوات الإنتاج والاستثمار في الصناعة التحويلية.
هـ. كما تعفى من الرسم على القيمة المضافة الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية، الفوسفوبوتاسية والأسمدة المركبة الواردة في التعريفات الجمركية رقم 02 - 31 و 03 - 31 و 05 - 31 ، وكذا المواد المتعلقة بنمو النباتات الواردة في التعريفات الجمركية الفرعية رقم 10 - 38-08 - 10 إلى 38-08-90-00.

كما أنه لا يطبق رسم على السيارات والآليات المتحركة الجديدة المخصصة للاستعمال الفلاحي فقط.

وفي حال استغلال الفلاحين لهذه الامتيازات في نشاطات غير تلك التي منحت هذه الاعفاءات لأجلها ، فإن قانون المالية لسنة 2009 وضح نوع العقوبات التي يمكن أن يخضع لها المستفيد المتلاعب ، والتي قدرت بغرامة مالية قيمتها 100 % .

الفرع الخامس: القروض البنكية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية المسؤول الرئيسي عن تمويل القطاع الزراعي من خلال القروض الفلاحية بجميع أنواعها، وعلى غرار القروض المدعمة من طرف الدولة والتي يدخل بنك الفلاحة فيها كوسيط بين المستثمر و الدولة، يقوم هو الآخر بمنح قروض من موارده الخاصة في عدة أشكال قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل .

إن مشاركة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل برامج التنمية الفلاحية والأنشطة المرتبطة بها شهدت تعثرا ماليا سنة 2005 بسبب عدم استرداد البنك للأموال المستحقة على وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتراكم القروض المتعثرة غير المسددة وزيادة ديون الفلاحين، التي قدرت بحوالي 41 مليار دينار، وتكفلت بها الخزينة العمومية وفق قرار سياسي¹.

ومع انتهاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لاستراتيجية جديدة في التمويل بطرح صيغ تمويل جديدة تتلاءم مع إيلاء السلطة له مكانة البنك المتخصص في التمويل الفلاحي، أصبح هناك إقبال على صيغ التمويل الجديدة وبدا التراجع واضحا عن القروض الكلاسيكية التي كان يمنحها البنك.

وفيما يلي نوضح وضعية تمويل القطاع الفلاحي من خلال القروض الممنوحة

جدول رقم (5-14): تطور إجمالي القروض الزراعية للفترة 2006-2013

2009	2008	2007	2006	السنوات
3.313.000,00	1.755.000,00	1.385.000,00	1.541.000,00	إجمالي القروض الزراعية (ألف دينار جزائري)
2013	2012	2011	2010	السنوات
4.342.661,00	2.998.000,00	3.398.000,00	3.992.000,00	إجمالي القروض الزراعية (ألف دينار جزائري)

المصدر: بالاعتماد على:

- BADR. DFAPA. Rapports d'activités agricoles : 2006.2007.2008.2009.
- Direction des activités agricoles de peches et de l'aquaculture. Rapport annuel BADR. 2010-2013.

¹ سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014. ص: 10.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن القروض الزراعية عرفت تذبذبا خلال الفترة 2006-2013 حيث نلاحظ أن القروض الزراعية انخفضت بنسبة 10.12 % سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 وذلك بسبب تراكم الديون غير المسددة حيث بلغت نسبة عدم التسديد 20 % للقروض الزراعية قصيرة الأجل، و 41 % للقروض الزراعية متوسطة الأجل ، و 62 % للقروض الزراعية طويلة الأجل¹ ، فالفلاحون عجزوا عن تسديد ديونهم خاصة أولئك الذين تحصلوا على قروض متوسطة الأجل ، حيث نجد أن التمويل للانتاج الحيواني ووحدات الذبح وتربية الدواجن كان أكثر استفادة من التمويل الكلاسيكي في تلك الفترة، يليه الإنتاج النباتي من خلال القروض قصيرة الأجل ، اضافة إلى أن أغلب المستفيدين من القروض كانوا فلاحين فرادى وهم أكثر الوضعيات القانونية تخلفا عن التسديد.²

في سنة 2008 ارتفعت نسبة القروض ب 26.71 % مقارنة بسنة 2007، ويعود ذلك لتغيير بنك الفلاحة والتنمية الريفية لاستراتيجيته التي كانت تعتمد على موارده المالية بصفة كبيرة والقروض الكلاسيكية، حيث إنه بعد سنة 2005 تم انتماج سياسة جديدة مبنية على تحقيق أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرامج التجديد الفلاحي والريفي ، بظهور صيغ جديدة للتمويل تدعمها الدولة بناء على التدابير التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2008، والتي بموجبها قررت الحكومة إطلاق منتج بنكي جديد هو قرض "الرفيق"، وهو قرض يمنح للفلاحين بدون فوائد ، بحيث تتحمل الحكومة نسبة الفائدة كاملة.

استمرت القروض الفلاحية بالارتفاع حيث زادت بنسبة 88.77 % سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، ثم ارتفعت بنسبة 20.49 % سنة 2010 مقارنة بالسنة التي سبقتها، نتيجة لإقبال الفلاحين على القروض الفلاحية المدعمة.

في سنة 2011 انخفض معدل القروض البنكية بنسبة 14.87 % ، بسبب انخفاض الاقبال على القروض الكلاسيكية والاتجاه للقروض المدعمة ، خاصة بعد مسح الدولة لديون الفلاحين، ونظرا لهذا الاقبال التزايد قامت الحكومة بإطلاق منتج بنكي جديد هو قرض التحدي سنة 2011، من أجل تطوير الزراعة في الجزائر والنهوض بها من خلال جميع مراحل عمليات الإنتاج، وذلك بالموازاة مع تحويل مهام ضمان القروض الزراعية لصندوق ضمان قروض الاستثمارات وهو ما أدى الى ارتفاع القروض الزراعية بنسبة 44.85 % سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 .

¹ حمدي باشا وليد، " دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000-2010: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014، ص: 118.

² المرجع نفسه، ص: 119.

تنقسم القروض المدعومة إلى قسمين حسب السقف المحدد والمتفق عليه بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وصندوق ضمان القروض الفلاحية FGA كما يوضحه الجدول (5-15)، فالقروض التي تتجاوز مبالغها السقف المحدد تحول لصندوق ضمان القروض الفلاحية للفصل فيها.. وفيما يلي نوضح تطور قرض التحدي وقرض الرفيق .

جدول رقم (5-15): أقسام القروض المدعومة

حالة الاستفادة من الدعم	قروض استثمار (التحدي)	قروض استغلال (رفيق)
سقف القروض ذات التفويض المباشر	أقل من 10.000.000 دج	أقل من 5000.000 دج
قروض تفصل فيها لجنة خاصة	أكبر من 10.000.000 دج وأقل من 100.000.000 دج	أكبر من 5.000.000 وأقل من 10.000.000 دج

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

هذه القروض الفلاحية عرفت تطورا نبينه من خلال الجدول (5-16) الذي يستعرض القروض لثلاث مواسم متتالية 2011-2012، 2012-2013، 2013-2014، وهي قروض يقوم صندوق الضمان الفلاحي بضمانها لبنك الفلاحة والتنمية الريفية متمثلة في قرض الرفيق والتحدي بنوعيهما (قروض اتحادية، وقروض عادية).

جدول رقم (5-16): تطور ملفات ومبالغ القروض الزراعية المدعومة عن طريق FGA (2011-2014)

السنوات	نوع القرض	قروض مفوضة للاستفادة المباشرة			قروض غير مفوضة للاستفادة المباشرة من الدعم		
		عدد الملفات	المبلغ المطلوب	المبلغ الملتزم به	عدد الملفات	المبلغ المطلوب	المبلغ الملتزم به
2011-2012	قرض التحدي	03	18999600	11399760	11	627307455	0
	قرض الرفيق	325	151114443	75557221	28	211121196	0
	قرض اتحادي	0	0	0	01	6120000	0
	المجموع	328	170114043	86956981	40	844548651	0
2012-2013	قرض التحدي	66	285245148	173490827	64	2002634972	58438281
	قرض الرفيق	8043	3461324655	1871331785	99	878255709	445136184
	قرض اتحادي	0	0	0	01	14982000	0

503574465	2895872681	164	1924059352	3746569803	8109	المجموع	2014-2013
590457978	5783438538	158	849787210	1288477735	297	قرض التحدي	
302148134	1374562849	159	22499338005	4499876009	10638	قرض الرفيق	
0	0	0	0	0	01	قرض اتحادي	
892606112	7158001387	317	3099725215	5788353744	10935	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على إحصائيات الصندوق الوطني لضمان قروض الاستثمارات CGCI.

تمثل فئة القروض التي تنحصر بين 50000 دج و 500000 دج نسبة 78.2 % من إجمالي الملفات المدعمة خلال سنة 2014، و 35 % من المبلغ الإجمالي للقروض.

أما فئة القروض المحددة ضمن المجال من 01 إلى 05 مليون دينار جزائري فهي تمثل 09.1 % من إجمالي الملفات، و 37.65 % من القروض المدعمة من الدولة.

تتمثل محفظة القروض المدعمة عن طريق ضمان صندوق الضمان الزراعي FGA من قرض "الرفيق" الذي يمثل نسبة 97 % والذي عرف ارتفاعا ملحوظا بنسبة 32 % بزيادة تقدر ب 753 مليار دينار جزائري، وذلك من 3461 مليار دج سنة 2013 إلى 4994 مليار دج سنة 2014. أما قرض "التحدي" فقد عرف أيضا ارتفاعا بنسبة 350 % بزيادة قيمتها 103 مليار دج، وذلك لتصل إلى 1288 مليار دج سنة 2014، بعد أن كانت 285 مليار دج سنة 2013.

أما بالنسبة للقروض التي تجاوزت سقف الضمان الذي يمكن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الفصل فيها بتفويض من FGA، فهي تنقسم بين قرض الرفيق، قرض التحدي والقرض الاتحادي، ففي سنة 2014 لوحظ أن نسبة قروض التحدي قدرت ب 81 % م إجمالي مبالغ القروض المطلوبة، وفي المقابل نجد أن التزام البنك كان تجاه قروض الرفيق بنسبة أعلى قدرت ب 79 %، ويعزى ذلك إلى أن قروض الرفيق لا تحمل الفلاح أي أعباء من ناحية المساهمة الشخصية، ولا تباطؤ في إجراءات التحصيل المستندي خاصة للأنشطة المتعلقة بالتجارة الخارجية.¹

¹ www.cgci.dz. Consulté le : 12.04.2015.

المبحث الثاني

أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري

يمكن للأهمية التي يتمتع بها القطاع الزراعي في الجزائر أن تتمثل من خلال مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، و مساهمته في توظيف فرص جديدة وتحقيق الأمن الغذائي ومن ثم تحقيق جزء من الموارد المتأتية عبر التجارة الخارجية، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

المطلب الأول: مساهمة الزراعة في الناتج الوطني الإجمالي

يعتبر مؤشر مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مدى نجاح أي إستراتيجية وطنية لتطوير هذا القطاع في تحقيق الأهداف المسطرة، حيث إن هذه المساهمة تؤثر على تكون الدخل الإجمالي وزيادته مما يؤثر على الرفح من نصيب الافراد من هذا الدخل وهو من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي لأي دولة. وقد عرف الناتج الفلاحي في الجزائر منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 تطورا أثر على إجمالي الناتج المحلي الخام PIB في نفس الفترة نوضحه من خلال الجدول (5-17).

جدول رقم (5-17): تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الخام بالجزائر (2000-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الناتج المحلي الخام PIB	17205.10	17771.00	15843.00	14519.80	11991.60	9968.00	11043.70	9352.90	8391.00	7498.60	6150.00	5266.80	4541.90	4260.80	4123.50
الناتج الزراعي	1771.50	1654.00	1421.70	1183.20	1015.30	931.30	727.40	708.10	642.00	579.70	581.00	515.30	417.20	412.10	346.20
النصيب الزراعي من % PIB	10.30	09.30	09.00	08.10	08.50	9.30	06.60	07.60	07.60	07.70	09.50	09.80	09.20	09.70	08.40

المصدر:

- Les comptes économiques en volume de 2000-2015, N⁰ 751. Office national des statistiques. Ons. 2015.

Pp: 15-18

يتبين من خلال الجدول (5-17)، أن قيمة الناتج الزراعي انتقلت من 346.20 مليار دج سنة 2000 إلى 412.10 مليار دج سنة 2001 وذلك بنسبة تقدر ب 19.03% وهي نسبة تعتبر كبيرة خاصة مع انطلاق تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ثم انتقلت إلى 581 مليار دج سنة 2004 وذلك بنسبة 40.98% مقارنة بسنة 2001، ثم ارتفعت إلى 931.30 مليار دج سنة 2009 وذلك بزيادة تقدر بنسبة 60.29% مقارنة بسنة 2004. هذا الناتج المحلي المسجل في قطاع الفلاحة عرف ارتفاعا مستمرا خلال مختلف السنوات المحددة في الجدول (5-17)، بينما شهدت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي تذبذبا والذي يتمثل خاصة من نسبة 09.80% سنة 2003 إلى 06.60% سنة 2008، وهي السنة المحورية التي جعلت الدول تراجع سياساتها التنموية الزراعية والغذائية بعد أزمة الغذاء سنة 2008، ثم ارتفعت النسبة من جديد لتصل إلى 09.00% سنة 2012، ثم 09.30% سنة 2013. ثم 10.30% سنة 2014، بسبب الأسعار العالمية، والظروف المناخية الملائمة. ورغم الزيادات في الناتج الزراعي إلا أن ذلك لم يعكس العلاقة الطردية في زيادة الناتج المحلي الخام بزيادة الناتج الزراعي وهو ما نلاحظه مثلا في سنة 2009 التي عرف فيها الناتج المحلي الخام انخفاضا بنسبة تقدر ب 9.74%، كما أن نسب مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي الخام تعتبر ضعيفة حيث أنها لم تتجاوز 10.30% في جميع الحالات. وذلك بسبب سيطرة قطاعات اقتصادية في أخرى نوضحها من خلال الجدول الموالي (5-18).

جدول رقم (5-18): تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر 2000-2014

الوحدة: القيمة (مليار دج)، النسبة (%)

نسبة الزراعة إلى إجمالي القيمة المضافة	الإنتاج المحلي الإجمالي	رسوم جمركية	TVA	خدمات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الزراعة	المحروقات	القيمة المضافة لكل قطاع
									السنوات
9.36	3698,7	86,3	181,5	842,7	290,7	335	346,2	1616,3	2000
10.97	3754,9	103,7	199,2	921,8	315,2	358,9	412,1	1443,9	2001
10.36	4023,4	128,4	249,1	1004,2	337,6	409,9	417,2	1477	2002
10.96	4700	143	260,1	1112,2	355,4	445,2	515,3	1868,9	2003
10.46	5545,9	138,8	307,3	1303,2	388,2	508	580,5	2319,8	2004
8.39	6930,2	143,9	350,1	1518,9	418,3	564,4	581,6	3352,9	2005
8.19	7823,8	114,8	376,7	1684,8	449,6	674,3	641,3	3882,2	2006
8.28	8554,3	133,1	399,3	1919,6	479,8	825,1	708,1	4089,3	2007
7.29	9968,9	164,9	489	2113,7	519,6	956,7	727,4	4997,6	2008

10.61	8770,8	170,2	545,6	2349,1	570,7	1094,8	931,3	3109,1	2009
9.75	10404,5	181,9	565,8	2586,3	617,4	1257,4	1015,3	4180,4	2010
9.69	12210,6	222,4	632,3	2933,2	663,8	1333,3	1183,2	5242,5	2011
10.48	13560,6	338,2	739,3	3305,2	728,6	1491,2	1421,7	5536,4	2012
11.54	14099	403,8	838,4	3849,6	771,8	1627,4	1640	4968	2013
12.21	14499,1	370,9	871,2	4195,2	838,5	1794	1771,5	4657,8	2014

المصدر:

- Les comptes économiques en volume de 2000-2015, N⁰ 751. Office national des statistiques. Ons. 2015. Pp : 15-18.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة المضافة لجميع القطاعات الاقتصادية عرفت تطورا خلال الفترة 2000-2014 خاصة منها قطاع المحروقات التي يتضح جليا سيطرتها في المساهمة في إجمالي القيمة المضافة لجميع القطاعات

إن أسباب انخفاض الإنتاج الفلاحي في الجزائر لا يرجع للعوامل المناخية فقط، ولا في قلة الدعم الموجه للإنتاج (خاصة في الفترة 2007-2008)، فالأسعار الخارجية للمنتجات الزراعية لها أيضا تأثيرها على مستوى الإنتاج الوطني. وأول تأثير سيكون على حجم المساحات المزروعة، وإذا تعلق الأمر بالمنتجات الزراعية وطيدة الصلة بالأمن الغذائي مثل الحبوب والألبان والمنتجات كثيفة البروتين مثل اللحوم، وهي المنتجات ذات العلاقة باقتصاديات الحجم والتي تخضع أسعارها الدولية لحجم المنتج منها، فيكون من البديهي أن تتحدد قرارات المتعاملين الزراعيين بقرارات السوق وليس بالخطاب الرسمي. ومثال ذلك أن حققت الحبوب في 2008 أسعارا عالمية منخفضة مما شجع على الاستيراد في جميع الدول التي لم ينافس فيها سعر القنطار الأسعار العالمية، بل تعرضت مخزونات الدول التي تعتمد التدخل الحكومي المباشر في القطاع الفلاحي مثل الجزائر، إلى حالة كساد سرعان ما كبدت الخزينة خسائر مالية¹.

إذا كان قطاع الزراعة يلعب دورا مهما نسبيا في الدخل الوطني، فإن أدائه في الجزائر يظل غير كاف، والمعدلات المتزايدة في سنوات ما بعد تطبيق الدعم الفلاحي تظل متواضعة جدا، وذلك يرجع لاستغلال أكبر للمساحات الزراعية الصغيرة الحجم، مما يجعل الجزائر تظل أكبر مستورد للمنتجات الزراعية خاصة منها الحبوب.

¹ بشير مصطفى، حريق الجسد: مقالات في الاقتصاد الجزائري، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص: 72.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب شغل

يعتبر توفير مناصب الشغل من طرف القطاع الزراعي أحد أهم أهداف برامج التنمية الفلاحية في الجزائر، لما يوفره هذا الهدف من نتائج تنعكس ايجابا على التقليل من نسبة الفقر وزيادة الأمن الغذائي.

من خلال الجدول (5-19) نوضح تطور مساهمة الزراعة في توفير مناصب شغل خلال السنوات 2006، 2008، 2013، ويتضح جليا أن هناك تفاوتاً في مساهمة القطاعات الاقتصادية لاستيعاب العمالة، حيث نلاحظ أن نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي العمالة الكلية لا تزيد عن 23.47 % سنة 2008، لتتخفف سنة 2013 إلى 19.36 %، بسبب توجه العمالة إلى قطاعات أخرى مثل الأشغال العمومية والبناء، التجارة والخدمات.

جدول رقم (5-19): توزيع العمالة الكلية حسب قطاعات الاقتصاد الوطني

2013		2008		2006		القطاعات
النسبة	عدد العمال	النسبة	عدد العمال	النسبة	عدد العمال	
19.36	2317	23.47	2421	22.52	2110.95	الزراعة
11.76	1407	11.06	1141	13.48	1264	الصناعة
14.96	1791	15.26	1575	13.42	1258	البناء والأشغال العمومية
53.90	6449	50.19	5178	50.56	4738	التجارة والخدمات
100	11964.00	100	10315.00	100	9370.95	المجموع

المصدر:- الديوان الوطني للإحصائيات ons . <http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf>

- إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلدات رقم: 29، 30، 31، 34.

إن القطاع الزراعي يستحوذ على أكبر عدد من القوى العاملة، بعد التجارة والإدارة والخدمات التي تستحوذ على 50 % من القوى العاملة. وأغلب هذه القوى العاملة مشغلة في القطاع الخاص، لذلك نجدها غير مستقرة وهي تميل إلى التناقص أكثر.

أما بالنسبة لإقامة العاملين في هذا القطاع فإن حجم السكان العاملين في الزراعة المقيمين في المدن يقدر بحوالي 05.70% من إجمالي اليد العاملة الزراعية، وقد تناقصت هذه النسبة إلى 05%، مما يعني النزوح المعاكس أي من المدينة إلى الريف، وهي نقطة ايجابية تستحق الاهتمام والتشجيع¹. حيث ساعدت التسهيلات التي منحتها الدولة في الحصول على سكن ريفي في استقرار السكان في الأرياف.

وما تجدر إليه الإشارة هو أن عدد البطالين في الوسط الريفي في تزايد مستمر وكلما تناقصت مستويات التشغيل تزايدت البطالة في الأرياف، حتى إنها وصلت إلى نسبة تقدر بـ 13.11% سنة 2009²، وهي نسبة خطيرة في بلد له جميع المقومات الطبيعية للنهوض بقطاع العمل في الزراعة.

إن برامج التنمية التي تعتبرها الدولة مكثفة لم تعكس صورة التوظيف اللازم لتحقيق أهدافها المسطرة، وزيادة مستويات التعليم في الأرياف لم تقنع سكانها بالتشبيث بهذا الفضاء وأكثر ما ترسخ في أذهانهم ضرورة البحث على عمل إداري عمومي، وتهميش المقاول الريفي والزراعية وروح المبادرة وهو ما عكسه توجهات الشباب لممارسة الأنشطة الخدمائية التي تعرضها كل من ensej, cnac, angem دون غيرها من الأنشطة الأخرى.

المطلب الثالث: المساهمة في تلبية الاحتياجات الغذائية:

لقد خطت الجزائر خطوات مهمة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء خلال الفترة 2000-2014، حيث شهد الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني تطورا ملحوظا رغم وجود بعض الاضطرابات التي ترجع في أغلبها للعوامل المناخية غير المناسبة، إضافة إلى الظروف الاقتصادية (تغيرات الأسعار العالمية خاصة سنة 2008). وباعتبار الإنتاج النباتي الركيزة الأساسية في توفير الغذاء فهو يحتل مكانة مهمة في الإنتاج النباتي، حيث إن الأمن الغذائي يتحقق فقط في حالة وفرة الإنتاج النباتي، والعكس صحيح. وتضم الفلاحة الجزائرية مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية أهمها: الحبوب (القمح بنوعيه الصلب واللين، الشعير، الخرتال)، البقوليات، الخضروات والفواكه، إضافة إلى الزراعات الصناعية.

استطاعت الجزائر خلال الفترة 2000-2014، أن تحقق زيادات سنوية في العديد من المنتوجات الزراعية نوضحها من خلال الجدول الموالي:

¹ براكيتة بلقاسم، "الزراعة والتنمية في الجزائر: دراسة مستقبلية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014، ص: 134.

² المرجع نفسه، ص: 139.

جدول رقم (20-5): تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليون قنطار

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2004	2000	
34.35	49.12	51.37	42.5	45.6	61.2	15.3	35.9	40.3	9.3	الحبوب
122.9	118.6	104.0	95.7	86.4	72.9	60.7	55.2	54.8	33.1	الخضروات
46.73	42.19	49.28	37.8	33.0	26.4	21.7	15.1	18.9	12.1	البطاطس
12.69	12.03	10.87	11.1	7.9	8.4	7.0	6.9	5.9	4.3	الحمضيات
2.74	4.03	2.48	6.1	3.1	4.8	2.5	2.1	4.7	2.2	زراعة الزيتون
9.3	8.4	7.8	7.2	6.4	6.0	5.5	5.3	4.43	3.7	التمور
2.5	2.4	2.4	4.2	3.8	3.5	3.2	3.2	3.2	2.5	اللحوم الحمراء
4.6	4.2	3.6	3.4	2.8	2.1	3.1	2.6	1.7	1.9	اللحوم البيضاء
3.6	3.4	3.1	2.9	2.6	2.4	2.2	2.1	1.9	1.6	الحليب (10 ⁶ لتر)

المصدر: بالاعتماد على :

- الديوان الوطني للإحصائيات ons، حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011، جوان 2013، ص: 138-139.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 35، الخرطوم، 2015، ص: 75-77.
- مسار التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر: عرض وآفاق، مرجع سابق، ص: 87.

يوضح الجدول (20-5) تطور إنتاج مجموعة من المنتجات النباتية والحيوانية التي تحتل مكانة

هامة في الزراعة الجزائرية وفيما يلي ندرج أهم أسباب هذه التطورات الحاصلة فيها.

الفرع الأول: تطور إنتاج الحبوب

اتصف إنتاج الحبوب في الجزائر بصفة عامة بالتذبذب وعدم الانتظام نظرا لتأثره المباشر بالظروف المناخية وخاصة فيما يتعلق بكميات الأمطار المتساقطة وتوزيعها على مدار الموسم الفلاحي، وبالنظر لما يظهره الجدول (20-5) نجد أن كمية إنتاج الحبوب ارتفعت منذ سنة 2000 مع بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA من 9.3 مليون قنطار إلى 40.3 مليون قنطار سنة 2004 وذلك بنسبة تقدر بـ 333.3% ويرجع ذلك إلى البرامج الفلاحية المشجعة مع ملائمة العوامل المناخية، وفي سنة 2008 انخفض إنتاج الحبوب إلى 15.3 مليون قنطار وذلك بنسبة تقدر بـ 62% مقارنة بسنة 2004. وذلك بسبب الجفاف الشديد الذي ضرب البلاد تلك السنة حيث أصاب 50% من المساحات المزروعة، مما أدى بالدولة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة عن طريق تشجيع تدابير تقنيات الري التكميلي لإنقاذ المحاصيل في المواسم الفلاحية القادمة وأظهرت النتائج تطورا ايجابيا انعكس بنسبة زيادة تقدر بـ 300%

سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، لكنها انخفضت تدريجيا حتى وصلت إلى 34.5 مليون قنطار سنة 2014 وذلك بنسبة تقدر ب 43.87% .

الفرع الثاني: تطور إنتاج الخضر وأشجار الفاكهة

تشمل الخضر على مجموعة كبيرة من المحاصيل الزراعية من بينها البطاطس، الطماطم، البصل، الثوم، الجزر وأنوع أخرى ، وهي تعتبر من المحاصيل الأساسية التي يتزايد استهلاكها مع تزايد السكان وتحسن مستوى المعيشة وزيادة الوعي الصحي لدى المستهلكين. أما الفواكه فهي تضم أنواع متعددة من المنتجات منها الحمضيات، الزيتون، التمور والعنب، بالإضافة إلى منتجات أخرى مثل التين والرمان والفواكه ذات الحبيبات مثل الإجاص، التفاح وذات النواة مثل المشمش والبرقوق وغيرها.¹

أولا: تطور إنتاج الخضر

شهد إنتاج الخضر منذ بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 زيادات متفاوتة من سنة إلى أخرى، حيث يتبين من خلال الجدول (5-20) أن كمية إنتاج الخضر ارتفعت من 33.1 مليون قنطار سنة 2000 إلى 54.8 مليون قنطار سنة 2004 وذلك بنسبة تقدر ب 65.55%، كما أنها ارتفعت بنسبة 74.6% سنة 2011 مقارنة بسنة 2004، ثم ما فتئت هذه الزيادات إلا وبدأت بالتراجع حيث نلاحظ ذلك في سنة 2014 التي شهدت نسبة زيادة في كمية إنتاج الخضر قدرت ب 28.42% مقارنة بسنة 2011 ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تراجع الفلاحين عن الإنتاج بسبب مشاكل التخزين والتسويق ، ومثال ذلك منتج البطاطا الذي عرف إنتاجه نجاحا كبيرا في الجزائر كان مثلا لثمرة نجاح الإنتاج في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر لكن مشاكل التخزين والتسويق حالت دون استمرار نفس وتيرة الإنتاج حيث نلاحظ من خلال الجدول (5-20)، أن كمية إنتاج البطاطا زادت بنسبة 100% سنة 2011 مقارنة بسنة 2004، لكن هذه الزيادات تراجعت وأصبحت تمثل 23.62% سنة 2014 مقارنة بسنة 2011.

ثانيا: تطور إنتاج الفواكه

نلاحظ من خلال الجدول (5-20)، أن تطور إنتاج الحمضيات عرف تذبذبا خلال الفترة 2000-2014، ففي سنوات بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ارتفع إنتاج الحمضيات من 4.3 مليون قنطار سنة 2000 إلى 5.9 مليون قنطار سنة 2004، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 42.37% سنة 2009 مقارنة بسنة 2004، ويعود ذلك للدعم الذي أولته الدولة لزراعة الأشجار المثمرة وتجديد البساتين وصيانتها، أما في سنة 2010 فنلاحظ أن كمية إنتاج الحمضيات انخفضت إلى مستوى 7.9 مليون قنطار

¹ بوخالفة علي، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص: 165.

بعدها كانت 8.4 مليون قنطار سنة 2009 أي بنسبة تقدر ب 5.95 % ويعود ذلك للعوامل المناخية خاصة البرد الذي أصاب بعض الأشجار مما أثر على كمية الإنتاج.

ضمن سلة الفواكه التي تتميز بإنتاجها الجزائر هناك التمور، حيث تشتهر الجزائر بأجود أنواع التمور عالميا (دقلة نور) ، هذا المنتوج يتلاءم كثيرا مع الظروف البيئية الصحراوية لعدم حاجتها إلى كميات كبيرة من المياه، وقد أولت الدولة اهتماما لدعم إنتاجها منذ انطلاق تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث نلاحظ من الجدول (5 - 20) أن إنتاج التمور ارتفع من 3.7 مليون قنطار سنة 2000 إلى 4.43 مليون قنطار سنة 2004 وذلك بزيادة تقدر ب 19.72 % ثم ارتفع إلى 6.00 مليون قنطار سنة 2009 بنسبة زيادة تقدر ب 35.44 % مقارنة بسنة 2004، واستمر بالارتفاع التدريجي ليحقق نسبة زيادة تقدر ب 55 % سنة 2014 مقارنة بسنة 2009. هذه الزيادات تعود بالدرجة الأولى إلى زيادة مساحات زراعة النخيل في سنوات الثمانينات ، وإلى الدعم الموجه لإنشاء غرف التبريد وتسويق التمور والتصنيع إثر تطبيق مخطط PNDA، مما قلل من نسبة التالف من هذا المنتوج.

أما بالنسبة لزراعة الزيتون* ، فقد عرف تذبذبا وعدم انتظام في الإنتاج خلال الفترة المدروسة، حيث تبين معطيات الجدول (5-20) أن كمية إنتاج الزيتون زادت بنسبة 113.6 % عند نهاية المرحلة الأولى من تطبيق PNDA حيث انتقلت كمية الإنتاج من 2.2 مليون قنطار سنة 2000 إلى 4.7 مليون قنطار سنة 2004، لكن هذا الارتفاع لم يستمر بسبب انخفاض الإنتاج إلى 2.1 مليون قنطار سنة 2007 وذلك بنسبة تقدر ب 11.77 % مقارنة بسنة 2004، كما تكرر هذا الانخفاض سنة 2014 حيث انتقلت كمية الإنتاج من 6.1 مليون قنطار سنة 2011 إلى 2.74 مليون قنطار سنة 2014 وذلك بنسبة انخفاض تقدر ب 55.08 % ويرجع سبب ذلك التراجع إلى البرد في بداية الموسم الزراعي وشدة رياح الشتاء وأمطاره التي على تساقط ثماره وتلفه خلال فترة نضجه مما سبب نقصا في المحصول خلال مرحلة الجني.

ولعل التلف الذي ألم بمحاصيل الزيتون لم يقتصر على نقص كمياته وإنما أصاب جودة المحاصيل، وما آلت هذه المحاصيل ينعكس سلبا على المستهلكين، حيث أدى تراجع الإنتاج إلى عدم قدرة المعاصر على توفير الكميات المطلوبة وبالتالي إلى ارتفاع أسعار الزيت. وعموما يرى العاملون في هذا المجال فرصة لهم في زيادة الأسعار في المدى القصير من أجل زيادة دخلهم ، لكن على المدى الطويل سيؤدي ذلك إلى ان يفقد الإنتاج الجزائري حصته في السوق خاصة إذا فضل المستهلكون الزيت المستورد نظرا لانخفاض أسعاره.

* تختلف الدراسات التي تصنف الكثير من المنتجات الفلاحية ضمن قائمة الفواكه أو الخضور، وهنا نستند إلى التصنيف الذي يعتبر كل ثمرة ناتجة عن نبات ذو ساق خشبي واحد شجرة فاكهة. أما الثمار التي تنتج عن النباتات ذات الساق العشبية فهي خضر.

الفرع الثالث: تطور إنتاج اللحوم والحليب

تشمل الثروة الحيوانية بصفة عامة الماشية بمختلف فئاتها، وكذلك الأسماك والدواجن وهي تعتبر من عناصر الثروة الزراعية الأساسية كونها تشكل المصدر الأساسي للإنتاج الحيواني بمختلف مكوناته، من لحوم حمراء، بيضاء، حليب، بيض وصوف، وفيما يلي نوضح تطور إنتاج كل من اللحوم الحمراء والبيضاء وكذلك الحليب خلال الفترة 2000-2014.

أولاً: تطور إنتاج اللحوم

تتمثل اللحوم الحمراء بصفة أساسية في لحوم الأبقار، الأغنام والماعز وهي من المنتجات الرئيسية الهامة لما تحتويه من معدلات عالية من البروتينات الحيوانية الضرورية لغذاء الإنسان. ويتضح من خلال الجدول (5-20) أن إنتاج اللحوم الحمراء عرف تطوراً منذ سنة 2000 حيث ارتفعت كمية الإنتاج من 2.5 مليون قنطار إلى 3.2 مليون قنطار سنة 2004 وذلك بنسبة 28 %، هذه الزيادات استمرت خاصة مع برامج تشجيع الإنتاج الحيواني منذ تطبيق مخطط PNDA حيث ارتفعت كمية الإنتاج إلى 4.2 مليون قنطار سنة 2001 وذلك بنسبة 31.25 % مقارنة بسنة 2004، وفي سنة 2014 شهد إنتاج اللحوم انخفاضا بنسبة 40.47 % مقارنة بسنة 2011 وينسب ذلك التراجع إلى استمرار الاعتماد على الطرق التقليدية في إنتاج اللحوم واعتماد تغذية الماشية على المحاصيل الموسمية لكل سنة، فانخفاض محاصيل أعلاف الماشية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يدفع بالمنتجين إلى التخلي عن الإنتاج الحيواني، كما أن من أسباب ذلك تراجع المستهلكين عن شراء اللحوم الطازجة بسبب ارتفاع أسعارها وتحولهم إلى استهلاك اللحوم المجمدة المستوردة نظراً لانخفاض أسعارها.

فيما يخص اللحوم البيضاء فهي تتمثل بصفة خاصة في لحوم الدواجن، ويتضح من خلال الجدول (5-20) التذبذب في كمية إنتاج اللحوم البيضاء، ومعدلات النمو المنخفضة فيه، فمع بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لم يعرف إنتاج اللحوم البيضاء تطوراً إيجابياً بل سجلت كمية الإنتاج سنة 2004 انخفاضا يقدر بنسبة 10.52 % مقارنة بسنة 2000 وذلك نتيجة الظروف غير المستقرة في المناطق الريفية التي تعد المكان المناسب لممارسة مثل هذه الأنشطة، وصعوبة المحافظة على صحة الحيوانات في ظل الظروف الصحية السيئة التي تعرضت لها الدواجن (انفلونزا الطيور)، لكن تم استدراك هذا التراجع بفضل الدعم الذي أولته الدولة للأنشطة المتعلقة بفرع اللحوم البيضاء ويظهر ذلك من خلال الزيادات التي عرفها الإنتاج سنة 2008 وذلك بنسبة زيادة تقدر بـ 82.35 %، لكن سرعان ما انخفضت هذه النسبة بسبب متطلبات ما بعد بداية المشروع، حيث يرجع ذلك لضعف الإمكانيات المالية والمادية التي يحتاجها المربون خاصة وأن نشاط الدواجن مكلف بسبب ارتفاع أسعار التجهيزات وكذلك أسعار مواد التغذية والأدوية التي تعتبر في معظمها مستوردة.

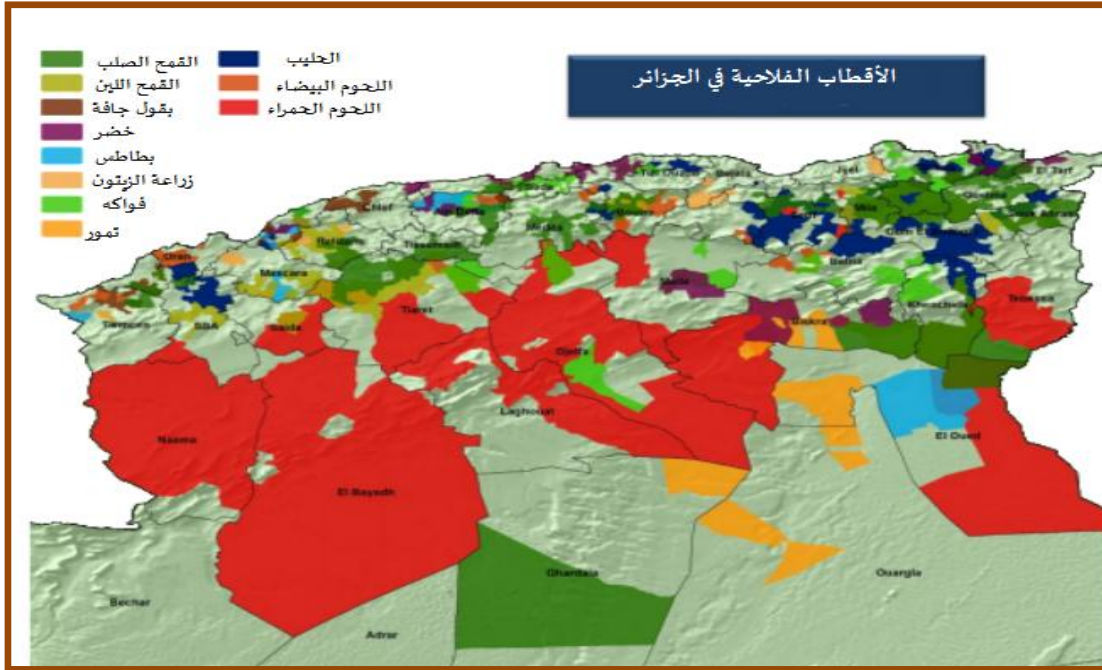
ثانيا: تطور إنتاج الحليب

يعتبر الحليب ومشتقاته من المنتجات الهامة والضرورية غذائيا فهو أحد المصادر الطاقوية للبروتين الحيواني الذي يرتبط بالصحة العامة للإنسان، وإنتاجه وتصنيعه يعتبر دعامة أساسية في الاقتصاد وقد عرف إنتاجه تطورا منذ سنة 2000 إلى سنة 2014، لكن بمعدلات نمو متفاوتة، وضعيفة مقارنة بما تصبو الدولة إلى الحصول عليه من الاكتفاء الذاتي، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى برامج الدعم المكثف التي أولته الدولة لإنتاج الحليب وبناء مزارع ومجمعات جمع الحليب منذ بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث نلاحظ من خلال الجدول (5-20) أن إنتاج الحليب ارتفع من 1.6 مليار لتر سنة 2000 إلى 1.9 مليار لتر سنة 2004 وذلك بنسبة زيادة تقدر ب 18.75 %، هذا المعدل عرف نموا في السنوات اللاحقة حيث ارتفعت كمية إنتاج الحليب من 2.4 مليار لتر سنة 2009 إلى 3.1 مليار لتر سنة 2012 وذلك بنسبة زيادة تقدر ب 29.16 %، إلا أنه عرف تراجعاً في سنة 2014، حيث تغيرت كمية الإنتاج إلى 3.6 مليار لتر وذلك بنسبة زيادة أقل من سابقتها تقدر ب 16.12 %، ويعود هذا التراجع إلى المشاكل التي لا يزال يعاني منها قطاع الحليب، حيث أن مردودية الأبقار في الإنتاج لا تزال ضعيفة جدا ويعود ذلك إلى سوء العناية بالأبقار إضافة إلى قلة استخدام الوسائل الحديثة في التربية، وكذا سوء التعامل مع الأبقار المستوردة منها، نظرا للفارق الشاسع بين مقومات العيش السليم لها في الجزائر وبين ما كانت عليه في بلدانها الأصلية.¹ فالأبقار الفرنسية المختصة في إنتاج الحليب واللحوم مثلا بإمكانها أن تتأقلم مع أي بيئة في أرجاء الوطن، لكن الأبقار الألمانية والهولندية المختصة في إنتاج الحليب فقط لا تتأقلم مع المناطق الساحلية التي تقع في أقصى الشرق وأقصى الغرب الجزائري، في حين أن الأبقار النمساوية لا تتأقلم إلا مع منطقتي الشرق والوسط في الجزائر، وبسبب عدم احترام هذا التوزيع المرتبط بالبيئة تعيش الأبقار في الجزائر في ظروف صعبة لا تناسبها وبالتالي يقل مردودها في إنتاج الحليب. فإذا كانت البقرة في ألمانيا تنتج ثلاثين لترا في اليوم فإنها تنتج في الجزائر خمسة عشر لترا فقط، بسبب تغير الغذاء أو نقص كمياته نتيجة لأسعاره المرتفعة في الجزائر. لذلك وجب النظر في إمكانية الرفع من عدد الأبقار الحلوب ومراعاة تأقلمها مع البيئة التي ستعيش فيها ومراقبة المستفيدين من الدعم لشراء الأبقار ومدى صحة نواياهم إن كانت لإنتاج الحليب أو لإهمالها وذبحها عشوائيا.

إن هذه التطورات الحاصلة في سلة المنتجات الغذائية ما هي إلا ثمار لأقطاب فلاحية موزعة على كافة التراب الوطني على مستوى 582 بلدية، وهي تتمثل في 102 قطبا فلاحيا، منها 65 قطبا فلاحيا للإنتاج النباتي موزعة على 509 بلدية، و 37 قطبا للإنتاج الحيواني موزعة على 297 بلدية نوضحها في الشكل الآتي:

¹ بوخالفة علي، مرجع سابق، ص: 179.

شكل رقم (5-6): الأقطاب الفلاحية في الجزائر سنة 2014



المصدر:

- Tifouri m'hamed. Poles agricoles. Ministère de développement rural et de la pêche. Algerie. Juin 2016.

تمثل الأقطاب الفلاحية المناطق التي تتميز بأكبر كمية إنتاج لمنتوج معين مقارنة بغيرها من مناطق الوطن، وتصنف وزارة الفلاحة في الجزائر الأقطاب الفلاحية إلى 08 أنواع تبعا لطبيعة المنتجات الزراعية النباتية (قمح صلب، قمح لين، بقول جافة، خضردون بطاطس، البطاطس، زراعة النخيل، الفواكه، زراعة الزيتون) وإلى ثلاث أنواع تبعا لطبيعة المنتجات الحيوانية (حليب، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء)، هذه الأقطاب الفلاحية تساهم جميعها بنسبة 30 % من إجمالي القيمة الوطنية للإنتاج الزراعي.

من بين مجموع 582 بلدية توجد 73 % منها متخصصة في شعبة واحدة، و 19 % متخصصة في شعبتين، و 08 % متخصصة في أكثر من شعبة فلاحية. وهي تتوزع على السهول والمناطق الساحلية ب 232 بلدية، أي بنسبة 41 %، وفي الهضاب العليا ب 180 بلدية وذلك بنسبة 31 %، وفي المناطق الجبلية ب 107 بلدية تمثل نسبة 18 %، أما الجنوب فيضم 63 بلدية وهي تمثل نسبة 11 % من إجمالي البلديات.¹

إن الاهتمام بهذه الأقطاب الفلاحية وتصنيفها مهم جدا لمعرفة مدى تطور المنتجات الفلاحية عبر المناطق الجغرافية، وإمكانية نجاحها والتخصص فيها، مما يدفع بالدولة إلى زيادة الاهتمام والتشجيع أكثر

¹ Tifouri m'hamed. Poles agricoles. Ministère de développement rural et de la pêche. Algerie. Juin 2016.

<http://www.minagri.dz/>. Site visité le : 12.07.2016.

للأقطاب الناجحة ، كما أنها تعتبر الدافع لإنشاء أقطاب تكنولوجية تخصص في الصناعات الغذائية بامتياز.

الفرع الرابع: تطور نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية لأهم المنتجات الغذائية الرئيسية

في الجزائر للفترة 2001-2014

يعتبر عدم تحقيق الأمن الغذائي من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك بسبب عدم قدرتها على تلبية احتياجات السكان من الغذاء، لأن توفير هذه الاحتياجات الغذائية بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة يؤدي إلى الاستقرار، واتجاه الأفراد إلى عملية التشييد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد حاولت الجزائر من خلال مخططاتها التنموية مواجهة هذه التنمية منذ الاستقلال إلى غاية برامج التنمية الفلاحية التي انطلقت منذ سنة 2000، والتي عرفت تحسينات في الإنتاج الغذائي لعدد من المنتجات الزراعية نوضح أهمها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (5-21): تطور كمية الإنتاج للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية

للمجموعات الزراعية الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

السنوات	المجموعات الغذائية	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	الاكتفاء الذاتي (%)	الفجوة الغذائية (%)
متوسط الفترة 2005-2001	الحبوب	10794.09	30.46	69.54
	البطاطس	3645.64	99.60	0.4
	اللحوم الحمراء والبيضاء	471.65	89.38	10.62
	الخضروات	3645.64	99.60	0.4
2007	الحبوب	10646.25	33.83	66.17
	البطاطس	5536.93	99.77	0.23
	اللحوم الحمراء والبيضاء	437.11	85.14	14.86
	الخضروات	5536.93	99.77	0.23
2008	الحبوب	10623.50	16.02	83.98
	البطاطس	6084.88	99.72	0.28
	اللحوم الحمراء والبيضاء	435.95	86.71	13.29
	الخضروات	6084.88	99.72	0.28
2009	الحبوب	13172.31	39.88	60.12
	البطاطس	7316.87	99.65	0.35
	اللحوم الحمراء والبيضاء	524.70	88.13	11.87

0.35	99.65	7316.87	الخضروات	2011
68.04	31.96	11665.80	الحبوب	
2.85	97.15	3975.40	البطاطس	
9.5	90.50	660.49	اللحوم الحمراء والبيضاء	
0.27	99.73	9594.81	الخضروات	
60.42	39.57	12413.41	الحبوب	2013
1.48	98.52	5002.13	البطاطس	
7.47	93.05	709.93	اللحوم الحمراء والبيضاء	
0.26	99.74	11897.60	الخضروات	
78.34	21.65	15865.74	الحبوب	2014
2.56	97.44	4796.46	البطاطس	
1.63	90.13	794.21	اللحوم الحمراء والبيضاء	
0.2	99.80	12322.15	الخضروات	

المصدر: بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات رقم (28، 29، 30، 31، 33، 34)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

يتبين من خلال الجدول (5 - 21) أن مجموعة الحبوب تصدر قائمة المنتجات الغذائية في مستوى الفجوة الغذائية العالية وهي تمثل ثقلا اقتصاديا وغذائيا باعتبارها مصدرا أساسيا للغذاء ونمطا استهلاكيا رئيسيا، ومعدل الاكتفاء الذاتي فيها منخفض جدا مقارنة بباقي المنتجات الأخرى فهو أخذ في التراجع باستثناء بعض السنوات مثل سنة 2009 وسنة 2013 حيث سجلت زيادة في معدل الاكتفاء الذاتي للحبوب تمثلت في 39.88 % سنة 2009 و 39.57 سنة 2013، هذه المستويات تدل على أن إنتاج الحبوب في الجزائر عاجز عن تغطية الطلب الوطني، وهو ما دفع الجزائر إلى الاستيراد .

فيما يخص المنتجات الأخرى نلاحظ من خلال الجدول (5 - 21) أن هناك تحسنا ملحوظا في الخضرو البطاطس خاصة حيث عرفت معدلات اكتفاء ذاتي عالية وصلت إلى نسبة 99.77 سنة 2007 بالنسبة للبطاطس، لكنها عرفت فيما بعد تراجع طفيف جدا بسبب المشاكل التي عانى منها الفلاحون بسبب الفائض في للإنتاج وصعوبات التخزين والتسويق.

أما للحوم فإن نسبة الاكتفاء الذاتي بها عالية جدا، حيث ارتفع معدل الاكتفاء الذاتي فيها تدريجيا من 85.14 % سنة 2007 إلى 88.13 % سنة 2009، ثم إلى 93.05 % سنة 2013 لكنه تراجع قليلا سنة 2014 إلى نسبة 90.13 % وذلك بسبب انخفاض إنتاج اللحوم في تلك السنة، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب العالية من الاكتفاء الذاتي لا تعكس وفرة الإنتاج الوطني بقدر ما هي بسبب ارتفاع أسعار اللحوم في الجزائر، مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي عليه.

المطلب الرابع: مساهمة القطاع الزراعي في ترقية وتنويع التجارة الخارجية

قبل معالجة وضعية الميزان التجاري، حري بنا الوقوف على تطور التجارة الخارجية الزراعية ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية، وهو ما سنوضحه بالاعتماد على الجدول أدناه.

جدول رقم (5-22): تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة 2000 – 2011

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	العجز	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية %	نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية %
2000	111.23	2778.21	2666.98	22031	9173	0.50	30.29
2001	151.85	3024.08	2872.23	19132	9940	0.79	30.42
2002	126	3441	.3315	18825	12009	0.67	28.65
2003	135	3561	3426	24612	13534	0.55	26.31
2004	154	4773	4619	31713	18199	0.49	26.23
2005	164	4539	4375	46001	20357	0.36	22.30
2006	165	4677	4512	54613	21456	0.30	21.80
2007	181	5277	5096	60163	27631	0.30	19.10
2008	302.54	9242.16	8939.62	76825.75	39093.35	0.39	23.64
2009	208.51	7252.07	7043.56	45189.34	39297.54	0.46	18.45
2010	315.00	6058.00	5743	57159.00	40210.00	0.55	15.06
2011	208.51	7826.71	7618.20	73493.00	47300.00	0.28	16.54
2012	840.03	11244.49	10404.5	71852.00	50376.00	1.17	22.32
2013	568.51	17517.58	16949.07	65917.00	54846.00	0.86	31.94
2014	772.54	19409.38	18636.84	63227.78	58618.08	1.22	33.11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 29 (ص: 131). المجلد رقم 31 (ص: 133 - 134). المجلد رقم 35 (ص: 117-196)، الخرطوم، السودان.

- Centre du commerce international ITC. Trade map. Statistiques du commerce pour le développement international des entreprises. http://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx.

خصصت الجزائر جزءا مهما من مواردها بالعملية الصعبة لواردات المنتجات الغذائية، وذلك راجع للنقص الملحوظ في الانتاج الفلاحي الوطني مقارنة بالاحتياجات الغذائية الداخلية، وقد كان لارتفاع عدد السكان تأثير على ارتفاع الطلب على الاستهلاك ، مما دفع بالدولة لتشجيع سياسة الاستيراد لتعديل الكفة بين الانتاج المتناقص والاستهلاك المتزايد.

إن حجم هذه الواردات في الجزائر لم يتوقف عن الارتفاع رغم سياسات الدعم التي تنتهجها الدولة سواء لتشجيع الانتاج المحلي أو تشجيع الانتاج للتصدير، وهذا يدل على أن القطاع الفلاحي لا يزال ضعيفا وهشا إلى حد يصعب علاج حالته بهذه الميكانيزمات التي تحرك برامج التنمية الفلاحية؛ ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى حجم الواردات الفلاحية والغذائية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والشاي والسكر، والبن واللحوم والبقول الجافة.

يلاحظ المتتبع لمعطيات الجدول (5-22) أن الميزان الزراعي الجزائري يعاني من عجز مزمن، والأسوء من ذلك أنه عجز متزايد، إذ ارتفع هذا العجز من 2666.2 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 4619 مليون دولار سنة 2004، وصولا إلى 7618.20 مليون دولار سنة 2011، وذلك بنسبة زيادة تقدر ب 73.20% خلال الفترة 2004-2000، وبنسبة 74.12% خلال الفترة 2005 – 2011. ويمثل هذا العجز حوالي 10.36% من إجمالي الصادرات كما يمثل في ذات الوقت 16.10% من إجمالي الواردات الجزائرية (سنة 2011).

إن الجزائر تكاد تعتبر مستوردا صافيا للمنتجات الزراعية، حيث بلغ نصيب الواردات الزراعية من إجمالي الواردات في المتوسط خلال الفترة الممتدة 2000 - 2011 ما يقارب 23.23% وهي نسبة مرتفعة، وما تجدر الإشارة إليه أن الواردات الغذائية تمثل معظم السلع الزراعية التي تستوردها الجزائر، فخلال متوسط الفترة 2007-2011 مثلا بلغت نسبة الواردات الغذائية حوالي 73.68% من قيمة الواردات الزراعية، أي بمبلغ يقدر ب 5633.35 مليون دولار، وهي مرتفعة من حيث النسبة والقيمة.¹ وفيما يلي نستعرض تطور محتوى أهم الواردات والصادرات للسلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014:

الفرع الأول: تطور الواردات:

رغم أن الجزائر وضعت مخططاتها التنموية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الغذاء بالدرجة الأولى إلا أن كمية وقيمة استيرادها لأهم السلع الغذائية تشهد تزايدا سنة بعد أخرى كما يوضح ذلك الجدول الموالي:

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، الخرطوم ، 2014، ص: 117.

جدول رقم (5-23): تطور الواردات من المنتجات الغذائية الرئيسية للفترة 2010-2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2014	2013	2012	2011	2010	متوسط الفترة 2009-2005	السنوات البيان
3679.51	3310.84	3295.03	4052.10	1986.67	2213.68	الحبوب ومشتقاتها
910.57	944.67	1010.92	1163.04	678.67	421.37	السكر
2045.16	1261.81	1268.66	1544.11	993.96	931.98	الحليب ومشتقاته
370.12	457.98	359.08	394.85	299.41	143.69	البقول الجافة
378.35	374.74	392.08	356.35	244.69	130.33	البن والشاي
307.27	253.70	256.85	164.61	168.77	174.32	اللحوم
19409.38	17517.58	11244.49	7826.71	6058.00	6357.49	إجمالي الواردات الزراعية

المصدر: بالاعتماد على

- Ministère de finance. Direction générales des douanes. Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie. Cnis. 2010, 2011, 2012, 2013, 2014.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 33، الخرطوم، 2013

تعرف الكميات المستوردة من الحبوب ارتفاعا مقارنة بباقي المنتجات الغذائية الأخرى، وذلك بسبب عجز الإنتاج الوطني عن تلبية الطلب المحلي منها، هذا الاتجاه نحو الواردات لتحقيق الأمن الغذائي شكل ثقلا كبيرا على الفاتورة الغذائية من خلال قيمتها المرتفعة وهو ما يظهر من خلال الجدول (5-23)، حيث تمثل قيمة واردات الحبوب ومشتقاتها بالنسبة لقيمة إجمالي الواردات الزراعية نسبة عالية وصلت لمستوى 51.77% سنة 2011، وهي نسبة تتغير وفقا لأسعار الصرف وكذا أسعار المنتج المستورد في الأسواق العالمية. كما يتضح من الجدول (5-22)، أن واردات الحبوب ومشتقاتها ارتفعت إلى حوالي 04 مليار دولار سنة 2011 وذلك بنسبة قدرها 103% مقارنة بسنة 2010، لكنها انخفضت في السنة التي تليها بسبب تحسن الإنتاج المحلي، ثم عاودت الارتفاع سنة 2013 وسنة 2014 نظرا لارتباط تحسن الإنتاج المحلي بالعوامل المناخية بالدرجة الأولى.

أما بالنسبة لفاتورة استيراد الحليب فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا سنة 2011 حيث تجاوزت مبلغ 1.5 مليار دولار سنة 2011 لتصل إلى 20.45 مليار دولار سنة 2014، وهو مبلغ لا يعكس الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة الحليب، وتعتبر أغلب الكميات المستوردة هي من الحليب الجاف وهو ما يستدعي النظر في دعم مزارع تجميع الحليب بمصانع غذائية للحليب ومشتقاته لتفادي الخسائر الحاصلة في الإنتاج خاصة مع النتائج الإيجابية التي حققها الإنتاج بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

أما بالنسبة للبقول الجافة فإنه يتضح من خلال الجدول (5-22)، أن فاتورة استيرادها لم تعرف تراجعاً كبيراً في قيمتها حيث ارتفعت من متوسط 143.69 مليون دولار للفترة 2005-2009 إلى 299.41 مليون دولار سنة 2010، وذلك بنسبة تقدر بـ 108.37 %، ثم ارتفعت إلى 457.98 مليون دولار سنة 2013 وذلك بنسبة تقدر بحوالي 53 %، ويعود ذلك لأهمية البقول الجافة في الاستهلاك المحلي وعدم قدرة الزراعة الجزائرية على تغطية الطلب المحلي، فالجزائر تعتبر من بين أضعف المستويات في إنتاجية البقول الجافة مقارنة بغيرها من الدول العربية.¹

كما تشكل اللحوم كغذاء أساسي جزءاً مهماً من فاتورة الاستيراد الغذائية، فرغم كميات اللحوم المنتجة سنوياً إلا أن الجزائر تلجأ للاستيراد لتدارك النقص المسجل في السوق، وكذلك للحد من ارتفاع أسعار اللحوم، وهي تستورد اللحوم الطازجة والمجمدة، ويتضح من خلال الجدول (5-22) أن قيمة الواردات من اللحوم في تزايد مستمر حيث ارتفعت من 164.61 مليون دولار سنة 2011 إلى 307.27 مليون دولار سنة 2014 وذلك بنسبة تقدر بـ 82.02 % .

أما بالنسبة للمنتجات الأخرى (البن والشاي والسكر)، فهي منتجات ذات استهلاك واسع وترتبط أسعارها ارتباطاً وثيقاً بالأسعار العالمية، وانخفاض أو ارتفاع قيمتها لا ينم عن تراجع لكمية الواردات بل هو بسبب تذبذب الأسعار.

لقد ركزت الدولة على مشروع إعادة الاعتبار لزراعة الشمندر السكري في مناطق زراعته التقليدية وكذلك في محيطات استصلاح الأراضي بالجنوب حيث تم تشجيع هذه الزراعة عن طريق FNRDA باقتناء مدخلات عملية الإنتاج والعتاد الخاص، وكذا ترقية الشراكة مع المتعاملين المحليين والأجانب في تنفيذ هذه البرامج، ووضع كهدف أول تغطية 10 % من الاحتياجات الوطنية،

لكن الملاحظ أن تجسيد وحدات صناعية مثل مشروع مؤسسة "سفيتال" عزز واردات الجزائر لهذا المنتج، بدل الاستثمار في الإنتاج للمادة الأولية واستخراجها من الزراعة الجزائرية، خاصة وأن زراعة الشمندر السكري كانت ناجحة في سنوات الثمانينات.

الفرع الثاني: تطور الصادرات

تمثل مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات مؤشراً آخر من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي القطاع الزراعي، في تنمية الاقتصاد الوطني، وتمثل الصادرات بصفة عامة مصدراً أساسياً من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما

¹ هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، وتتمثل صادرات الجزائر من الإنتاج الزراعي في (التمور، الحمضيات، الجلود، الزيوت)، لكنها لا تمثل سوى نسبة قليلة من إجمالي الصادرات، حيث يتضح من الجدول (5-21)، أن نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات تراوحت بين 0.28% و 1.22% خلال الفترة 2000-2014 وهي نسبة ضئيلة جدا مقابل ما تطمح إليه برامج التنمية الفلاحية المطبقة من تشجيع وترقية للصادرات وتقليص حجم الواردات. حيث ركزت استراتيجية التنمية الفلاحية في برامجها على الاهتمام بترقية إنتاج وتصدير المنتجات الممكن توفرها خارج الفصل (المبكرات وما بعد المبكرات) من خمور وتمر، وكذا بعض المنتجات الأخرى المنتجة حسب الطلب (التوابل، الزهور، النباتات العطرية..)، ومواد الزراعات الغذائية التي يمكن أن تكون محل تصدير (زيت الزيتون، عصير الفواكه، خضر، لحوم حمراء وبيضاء، ومنتجات الصيد البحري)¹

لكن أهم المنتجات الفلاحية والغذائية الجزائرية المصدرة إلى الخارج تتمثل في التمور " دقلة نور"، بذور الخروب، زيت الزيتون وزيتون نباتية، المعجنات، ومنتجات الصيد البحري بالإضافة إلى حصص من البطاطا والطماطم والبصل، وفاكهة المشمش بالدرجة الأولى بعد انخفاض حصة الحمضيات الموجهة للتصدير.

تتصدر قائمة هذه المنتجات التمور وذلك بقيمة 39 مليون دولار سنة 2014، بعدما كانت قيمة صادراتها 10.4 مليون دولار سنة 2001، التي ارتفعت خلالها كمية الصادرات من 7850 طن إلى 20682 طن وذلك بنسبة تقدر بحوالي 163%. وتستوردها فرنسا بحصص كبيرة، حيث قدرت حصتها من التمور الجزائرية سنة 2010 ب 78% من إجمالي القيمة المصدرة، تليها الامارات العربية المتحدة ثم روسيا والمغرب بنسب تقدر ب 4.8%، 2.7%، 2.5% على التوالي. كما يعرف منتج زيت الزيتون الجزائري أيضا طلبا في الأسواق العالمية حيث عرفت قيمة صادراته ارتفاعا من 40000 دولار سنة 2001 إلى 1.3 مليون دولار سنة 2006 وذلك بنسبة 3170% لكنها سرعان ما انخفضت لتصل إلى 57000 دولار سنة 2014، وتعتبر فرنسا وكندا من أهم مستوري هذا المنتج من الجزائر.²

كما عرف منتج البطاطا توجهها نحو التصدير لكنه كان توجهها متذبذبا فقيمة صادراتها انتقلت من 0.1 مليون دولار سنة 2001 إلى أن انعدمت سنة 2009، ثم ارتفعت من جديد لتصل 0.4 مليون سنة 2013، ويتم تصديرها لفرنسا وتونس. أما بالنسبة لباقي المنتجات الأخرى فهي لم تعرف استمرار في عملية التصدير مثل الطماطم التي تم تصديرها خلال سنتي 2005 و 2006 بقيمة لم تتجاوز 30000 دولار ثم

¹ محمد خياطي، الممارسات الزراعية الجيدة في الجزائر، لقاء الخبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، ديسمبر 2007، ص: 209.

² تم اعتماد الاحصائيات المتوفرة على موقع: http://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx تاريخ الزيارة: 02.06.2016.

انخفضت لتنعدم تماما سنة 2012. وكانت وجهة تصديرها لكل من فرنسا واسبانيا. أما منتج البصل فقد كانت قيمة صادراته متزايدة منذ سنة 2001 إلى غاية 2011 حيث سجل مبلغ 4.2 مليون دولار سنة 2011 بعدما كان 15000 دولار سنة 2001، وتعتبر إيطاليا وتونس من أكثر الدول استيرادا له من الجزائر. وبالنسبة لفاكهة المشمش فهي لم تلق رواجاً على مستوى التصدير إلا لسنة واحدة وهي 2008 وذلك بقيمة 145000 دولار.

إن الصادرات الزراعية الجزائرية تصنف في الأسواق العالمية ضمن أجود المنتوجات الطبيعية في العالم، التي لم تدخل عليها التعديلات الجينية، وعليه فقد تم وضع رواق أخضر للمصدرين الجزائريين مع تحديد حصص معفية من الجمركة للعديد من المنتجات الزراعية على غرار التمور، البطاطا، اللحوم بمختلف أنواعها، لكن وبعد سنوات من النشاط ضمن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يتمكن القطاع الفلاحي من بلوغ مستوى كل الحصص المتفق عليها لأسباب عديدة أرجعها المنتجون الفلاحين إلى عراقيل بيروقراطية في الإدارة الجزائرية، إضافة إلى الخبرة الغائبة والتخوف من المنافسة الخارجية.

إن صادرات الجزائر من المنتجات الفلاحية لم تصل يوما إلى الأهداف المرجوة في إطار تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنظر للإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، لذا وجب النظر مليا في العراقيل التي تحول دون ذلك خاصة وأن الطلب عليها عالميا موجود، ليبقى المشكل يخص العرض فقط، و العبرة هنا لا تكمن في فائض تجاري في دولة تشكل المحروقات فيها نسبة 97 % وأكثر من الصادرات، بل هي البحث عن سبل لجعل الاقتصاد أكثر متانة وأكثر قدرة على تحمل الصدمات، وهذا يتطلب إدارة جيدة للعملية الاقتصادية وحوكمة حقيقية في مجال السياسات، فإنتاج الربيع لا بد أن يخدم إنتاج الثروة حتى تتمكن القطاعات الاقتصادية الأخرى من النمو وسط محيط دولي تنافسي، وغياب هذه الإدارة هو سبب تأخر هذه المشاريع التي منها المشاريع الزراعية وتعطل بعضها، وهو أيضا سبب البطالة وسوء تخصيص الموارد.

المبحث الثالثمسار الملف الزراعي للجزائر في المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر منظمة التجارة العالمية الكيان الوحيد الذي يضع القواعد الملزمة قانونيا لممارسة التجارة العالمية ضمن الأطر والاتفاقيات الموحدة التي يتم التوصل إليها بين البلدان الأعضاء في المنظمة، وتتعمد بإتباعها عند صياغة وتنفيذ سياستها وقوانينها التجارية. ولدى المنظمة آلية فعالة لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء بهدف تطبيق وإنفاذ قواعد المنظمة واتفاقياتها بصورة دقيقة، مما يعطي البلدان الأعضاء ذات النفوذ والقوة الاقتصادية والسياسية.

لذلك فإن بقاء الدول غير المنظمة خارج هذا الكيان، سوف يؤدي إلى انعزالها وانكفاءها بعيدا عن مجريات وتطورات التجارة الدولية وبالتالي عدم قدرة اقتصادها على الاندماج في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرتها على المساهمة في اتخاذ القرارات الدولية والمشاركة في المفاوضات التجارية الشاملة وصياغة الاتفاقيات الجديدة وفقدان الفرصة في إثارة القضايا التي تهمها والدفاع عن مصالحها الاقتصادية والتجارية الحيوية أثناء المراجعات الخاصة بالسياسات التجارية للبلدان الأخرى.

إن أي دولة بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية تضمن أن تتاح لها فرص العمل جنبا إلى جنب مع غيرها من البلدان الأخرى ذات الأهداف المشتركة، وكذلك استخدام قوتها ووزنها الاقتصادي في توجيه مسار العولمة لصالحها قدر الإمكان، أما إذا بقيت هذه الدول خارج إطار المنظمة فإنها علاقتها التجارية بالدول الأعضاء ستكون محكومة بقواعد واتفاقيات المنظمة تلقائيا، دون أن يكون لها حق الاستفادة من الامتيازات والحقوق التي توفرها هذه المنظمة لأعضائها، كما أنها ستتأثر بتغيرات العولمة في كل الأحوال، ولن يكون ذلك لصالحها.

ويعتبر سعي الجزائر لنيل عضوية هذه المنظمة هدفا استراتيجيا يرمي لجعل علاقاتها التجارية متنوعة وواسعة النطاق، تتوافق مع قواعد منظومة دولية واحدة يفترض أنها توائم بين الحقوق والالتزامات القانونية المتبادلة والمرتكزة على الأسس والمبادئ العامة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول: الأهداف العامة التي تسعى الجزائر لتحقيقها من الانضمام للمنظمةالعالمية للتجارة

لم تبد الجزائر رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلا بعد أن تأكدت أنه لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد

السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى هذه المنظمة. وهي بذلك تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

الفرع الأول: إنعاش الاقتصاد الوطني

قد يترتب عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفات الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطنيين، إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من أجل البقاء في السوق. ومن جهة ثانية، زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.¹

الفرع الثاني: تحفيز وتشجيع الاستثمارات

إن العضوية في منظمة التجارة العالمية ستدعم برامج الإصلاح الاقتصادي الطموح الذي يتواءم مع متطلبات وشروط حرية التجارة، كما أنها ضمان يؤكد أنه لا عدول عن هذا التوجه. ومن جهة أخرى فإن إضفاء المزيد من الانفتاح على الأسواق المحلية أمام السلع والخدمات الأجنبية من شأنه أن يساعد في التعجيل بعمليات الخصخصة ويعزز مناخ المنافسة.

إن هذا الانفتاح سيكون حافزا للمنتجين وأرباب الشركات ليصبحوا أكثر كفاءة ومقدرة على مواجهة ما تفرضه الواردات من تحديات تنافسية ويدفعهم لاغتنام الفرص المتاحة لاستثمار المزايا النسبية الطبيعية في زيادة القيمة الاقتصادية المضافة للمنتجات الوطنية وتنمية الصادرات. كما أن المستهلكين المحليين سيتمتعون بفوائد الأسعار التنافسية، السلع ذات النوعية الجيدة، وفرص الاختيار من بين تشكيلة واسعة من المنتجات.

الفرع الثالث: مساهمة التجارة الدولية والاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية

يمكن للعضوية في منظمة التجارة العالمية أن تقي الدول من الإجراءات الأحادية والسياسات التجارية التمييزية من جانب البلدان الأخرى، كما أنها تتيح لها نفس المعاملة وتمكنها من الحصول على الامتيازات المتاحة لغيرها من الدول في النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء، الأمر الذي يحد من المخاطر التي تواجه المنتجين والمصدرين في سعيهم للاستفادة من معطيات هذه العضوية.

¹ ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: أسباب الانضمام – النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية، الجزائر، 2003، ص: 135.

وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري يتميز بالتبعية بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يغطي أكثر من 95 % من الصادرات الجزائرية ، كما يتميز الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه في تغطية احتياجاته من السلع الوسيطة والمعدات الإنتاجية، وعدم قدرته على المنافسة ومسايرة التطورات الحديثة، لافتقاره في قطاعات كثيرة للتكنولوجيا الحديثة في التصنيع. فالاحتكاك مع المنتجات الأجنبية والضغط التنافسي يمكن المنتج الوطني من بلوغ المستوى المطلوب من القدرة على المنافسة، وبقاء الجزائر خارج المنظمة لا يسمح لها بالاستفادة من هذه الفرص.

كما أن الجزائر لن تكون عرضة للتدابير الجزائية الأحادية الجانب، ذلك لأن البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ملزمة بإيجاد حلول لمنازعاتها من خلال آلية تسوية المنازعات المنبثقة عن المنظمة. وبذلك ستحتكم الجزائر إلى قواعد وإجراءات تسوية أية منازعات تجارية مع البلدان الأخرى في إطار هذه الآلية.

إن وجود الجزائر في هذه المنظمة سوف يجعلها في موقف يمكنها من المشاركة الفعالة مع مجموعة الدول العربية والدول النامية في عملية صنع القرار والدفاع عن مصالحها الأساسية كطرف له وزنه في ميدان التجارة الدولية، باستخدام اتفاقات وأحكام المنظمة - ومنها مبدأ التفاوض المستمر- في طرح المبادرات التي تصب في مصالحها، وتوجيه مسار المفاوضات لحث الدول الأعضاء على الالتزام بها .

المطلب الثاني: ملامح عامة حول الإصلاحات الزراعية التي قامت بها الجزائر قبل الدخول

في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

في إطار التحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عرف القطاع الزراعي إصلاحات جذرية تماشيا والتحولت الاقتصادية التي قامت بها الدولة في القطاعات والفروع الاقتصادية الأخرى، بهدف تطوير الإنتاج الزراعي وتصحيح تشوهات السياسة السعرية المقننة للمنتجات الزراعية خلال مراحل الإنتاج والتوزيع، مما يسمح بترشيد نفقات الإنتاج لمواجهة المنافسة الداخلية والخارجية. وتمثلت هذه الإصلاحات في الآتي:¹

1. إعادة توزيع توزيع أراضي الفلاحة الاشتراكية في شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية، من خلال تطبيق القانون رقم 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987، الذي يبث الحقوق العينية للمنتجين الفلاحين.
2. إعادة النظر في تسيير القطاع الفلاحي من خلال تطهير النزاعات الفلاحية وتسويتها بإصدار القانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري، الذي يهدف إلى تحديد حقيقة الأراضي والعقارات في الجزائر من الناحية التقنية، بالإضافة إلى الطبيعة القانونية للأحكام العقارية وأساليب تدخل الدولة ومجموعاتها المحلية والمؤسسات العمومية، لتنظيم هذا الجانب في الدولة الجزائرية، مع تشجيع استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للخووص.

¹ غردي محمد ، مرجع سابق، ص ص: 241-242.

3. إلغاء دعم أسعار مدخلات الإنتاج الفلاحي بتوجه الدولة نحو التحرير الكلي لأسعار مدخلات الإنتاج الفلاحي بداية من سنة 1994.
4. إلغاء كل أشكال الدعم عن المنتجات الغذائية وتحرير أسعارها، وربط دخول المنتجين بالإنتاج في نهاية سنة 1997، لتتماشى مع الأسعار العالمية، ما عدا أسعار القمح بنوعيه والحليب.
5. رفع القيود عن التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية بعد إصدار التعليمات 91-03 المؤرخة في 21 أبريل 1991، ما عدا المواد الأساسية: الحبوب والحليب اللذان بقيا تحت احتكار الدولة.
6. إنشاء مجموعة من الصناديق الوطنية لدعم وتنمية القطاع الفلاحي، منها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بموجب مرسوم تنفيذي رقم 95-73 المؤرخ في 04 مارس 1995، التي تعمل على تقديم الإعانات والتحويلات المخصصة لتنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة وتنميتها لاسيما إعانات دعم الاستثمارات المنتجة التي يبادر بها المنتجون والمربون والحرفيون في إطار برامج استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية وتحسين المنتجات الإستراتيجية، وكذا صندوق الضمان الفلاحي الذي أنشئ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 95-98 المؤرخ في 01 أبريل 1995 الذي يعمل على ضمان القروض القصيرة والمتوسطة الأجل التي تمنحها هيئات القروض لمنخرطيها.

المطلب الثالث: مراحل مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

يمكن سرد مراحل مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حسب تواريخها كالاتي:

1. شكلت الجزائر فرقة عمل وتقدمت بطلب الانضمام إلى الجات في 17 جوان 1987¹، والذي رفض بسبب محتوى المادة 120 من الدستور الجزائري، والذي يقضي بتطبيق القانون الداخلي على الاتفاقية العامة المخالفة للقانون الداخلي، وقد حذفت هذه المادة سنة 1998.
2. في فيفري 1993 قامت الجزائر بتنظيم ملتقى حول إمكانية انضمام الجزائر إلى الجات، وتم فيه تدارس الإمكانيات المتاحة للجزائر لكي يتم قبولها، وبالرغم من تفاؤل البعض، إلا أن النتيجة كانت مخالفة للتوقعات لكون الاقتصاد الجزائري يركز أساسا على المحروقات، وبالتالي فإن الجزائر سوف تخسر أكثر مما سوف تريحه بانضمامها للجات.²
3. تحصلت الجزائر في أبريل 1994 على كرسي الملاحظ، وهذا في أثناء انعقاد مؤتمر مراكش، وقد قام وزير التجارة بعد هذا، وتحديدًا في 7 نوفمبر بإنشاء لجنة دولية ضمت كل الهيئات المشرفة على ملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، من أجل صياغة وثيقة حول التجارة الخارجية والأشواط

¹ Omc. Accession : état d'avancement des travaux – algerie.

https://www.wto.org/french/thewto_f/acc_f/a1_algerie_f.htm. consulté le: 15.06.2015.

² مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/procsomcar.pdf. تاريخ الزيارة: 14.05.2014.

المقطوعة في مجال التحرير، وشكل هذا المنعرج الحاسم بتماشي المفاوضات، مع ما تمليه المنظمة العالمية للتجارة من أحكام.

4. تحصلت الجزائر على صفة المراقب في سنة 1995 وذلك في أعقاب إعلان مراكش.
5. تم تقديم وبصفة رسمية مذكرة الانضمام في سنة 1996.
6. تم تنصيب لجنة دائمة في سنة 1997 يتأسسها وزير التجارة، عملت على وضع مخطط عمل استعدادا للمفاوضات وكذلك كان تسهر على متابعة المفاوضات.
7. انعقد أول اجتماع مع مجموعة العمل المكلفة بالملف الجزائري في سنة 1998، وتم اختتام المرحلة الأولى من المفاوضات في نفس السنة، حيث قامت الجزائر بالرد على 500 سؤال.
8. كان من المقرر أن تستأنف الجزائر المرحلة الثانية من المفاوضات في نهاية سنة 1999، إلا أن فشل الدورة الثالثة للمنظمة العالمية للتجارة التي جرت في سياتل حال دون ذلك.
9. استفاد خبراء جزائريون في نهاية سنة 2000 ومطلع سنة 2001 من دورات تكوينية، حول السياسة التجارية لدى المنظمة العالمية للتجارة.
10. إن فشل اللقاء الذي دار في 9 أفريل بين وزير التجارة مراد مدلسي آنذاك ورئيس المنظمة مايك مور، جعل الجزائر تعمل على إدخال تعديلات هامة على المنظومة الجبائية والجمركية، وهذا ما نص عليه فعلا قانون المالية التكميلي لسنة 2001.
11. في جويلية 2001 أعادت الجزائر صياغة ملف طلب العضوية لكي يتلاءم مع الشروط الموضوعية للمنظمة.
12. أقر اتفاق الدوحة والذي سمي أيضا "دورة النمو والتنمية" في نوفمبر 2001 مبدءا التفاوض لعدد كبير من الدول، والهدف منه هو فتح البلدان المصنعة أسواق الأموال والخدمات فيما للبلدان النامية، وهذا وضع حدا لكل التضاربات بشأن انضمام الجزائر لهذه المؤسسة.
13. عمد الخبراء لدى وزارة التجارة في 13 ديسمبر 2001 إلى إعادة صياغة مذكرة الانضمام، وضمنوها معلومات توضيحية حول النظام التجاري الجزائري والتغييرات المرتقبة على المنظومة الجبائية والجمركية من أجل ملاءمتها مع القواعد الدولية.
14. تم إبرام الاتفاق المبدئي مع الإتحاد الأوروبي الخاص بالشراكة في بروكسل في 19 ديسمبر 2001.
15. قامت الجزائر بإيداع نقاط عرض الخدمات قصد الانضمام في 15 جانفي 2002.
16. تم التوقيع على المرحلة النهائية من المفاوضات الخاصة بدخول الجزائر المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 7 فيفري 2002.
17. بين 12 و 14 من نوفمبر 2002 عقد لقاء بجنيف من أجل دراسة ميزانية الأعمال.

18. عقدت الدورة الثانية من المفاوضات الثنائية في منتصف نوفمبر والتي مست قطاع الخدمات، حيث قامت الجزائر باقتراح 9 قطاعات (القطاعات المضافان هما الثقافة والتربية، الصحة) بدلا من 7 قطاعات وهذا من بين 11 قطاعا إضافة إلى طرح المشكل الزراعي ومعدل الدعم على التعريفات الجمركية.

19. في جانفي 2003 أكد وزير التجارة آنذاك عن استعدادة للمفاوضات الثنائية ابتداء من شهر جانفي 2003.¹

20. تضمنت الدورة الخامسة المنعقدة في جنيف في مارس 2003 تقييم وتقويم المفاوضات الثنائية، كذا متابعة الفحص القانوني التجاري الخارجي للجزائر حسب ما تضمنته المذكرة الأولى والمعاهدة التحضيرية في جويلية 2001.

21. من 7 إلى 9 مارس 2003 تم تنظيم زيارة رسمية للجزائر من طرف مسؤولين هامين في المنظمة العالمية للتجارة، وتم بالمناسبة لقاء مع وزير التجارة الجزائري والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وقد تمت خلاله الإجابة عن الكثير من الأسئلة.

22. من 27 إلى 29 أبريل 2003 تم لقاء بين وزير التجارة مع مدير البرنامج العالمي PNUD، وتمحور اللقاء حول سبل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

23. كما كان لقاء آخر مع وزير الاقتصاد الأردني الأسبق باعتبار الأردن دولة عضوا في المنظمة العالمية للتجارة، ودار الحديث حول وضعية البلد قبل وبعد الانضمام.

24. في 20 ماي 2003 توجه وفد² هام برئاسة وزير التجارة إلى جنيف بمناسبة عقد الدورة الخامسة للمفاوضات، التقى فيها مع فريق العمل المكلف بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد تمحورت هذه الدورة حول تتبع نظام التجارة الخارجية للجزائر، ومتابعة تطورات التغييرات الهامة في المجال التشريعي والمدى الذي وصلت إليه المفاوضات الثنائية.

25. أكد وزير التجارة الجزائري أن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يكون إيجابيا، لكنه في نفس الوقت صرح بأنه ليس للجزائر خيار في ذلك، بالرغم من كون وارداتنا أكبر من صادراتنا.

26. في 25 جانفي 2004 صرح المنسق الرئيسي للمفاوضين الجزائريين بأن المفاوضات الخاصة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تسير في أحسن الظروف، وقد أجابت الجزائر على 1200 سؤال كتابي للبلدان الأعضاء، وهو عدد منخفض يشير إلى التقدم الملحوظ المسجل في المفاوضات، وتركزت جل

¹ مولحسان آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة (الجزائر، مصر)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص: 272.

² الوفد الجزائري: تمثله هيئة تسمى "الوحدة المركزية للتنسيق" وتجمع هذه الهيئة ممثلي 23 وزارة وقطاع، وهي تشمل حوالي 65 إطارا ساميا جزائريا يمثلون القطاعات المذكورة آنفا، وحوالي 63 عضوا ويتفرعون إلى خمسة (05) أفواج منظمة على أساس الاتفاقيات الموجودة في المنظمة العالمية للتجارة، أي أن كل فوج متكفل بموضوع معين من مواضيع الاتفاقية (السلع، الخدمات، OTC، SPS) وهناك فوج خامس خاص بدراسة الأسئلة الأفقية (questions horizontale) ويرأس الفوج وزير التجارة.

الأسئلة حول تجارة السلع (تنظيم الأسواق والخدمات والإجراءات في مجال الرخص والرسوم الجمركية وما هو متبع في مجال تجارة الدولة والمساعدات المقدمة لدى التصدير).

27. في 5 فيفري 2004 قامت الولايات المتحدة بإعلانها أنها مستعدة لتقديم مساعدة تقنية للجزائر من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حسب ما أكده سفير الولايات المتحدة الأمريكية، كما أعلن ذات المصدر عن استعداد بلاده لتقديم مساعدة في مجال المسائل المتعددة الأطراف وأدوات الدفاع التجارية.

28. القرار الموقع من طرف الرئيس الأمريكي في 1 مارس 2004 والقاضي بمنح الجزائر معاملة تفضيلية في المعاملات التجارية يسمح للجزائر بالحصول على تفضيلات هامة لبعض المنتجات الصناعية والزراعية والصناعة التقليدية.

29. في 12 ماي 2004 أعلنت إيطاليا وعلى لسان سفيرها بالجزائر، أن إيطاليا مستعدة لدعم انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وتقديمها كل المساعدة لاستكمال هذا المسار.

30. في 25 جوان 2004 تم بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية، ودراسة مشروع تقرير فريق العمل ومدى التقدم الذي أحرز في أجندة التحولات في المنظومة التشريعية الجزائرية، حيث أعلن وزير التجارة أن الجزائر أحرزت تقدما جيدا في المفاوضات و أصدرت معظم التعديلات على النصوص القانونية المتطابقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية عن طريق التشريع بأوامر موقعة من طرف رئيس الجمهورية دون المرور على غرفتي البرلمان بهدف تسريع عملية الانضمام، لتعرف الجزائر في 25 فيفري 2005 انقاد الاجتماع الثامن والذي سبق التمهيد له في 11 جانفي 2005، وقد جاء هذا الاجتماع بعد تغيير في تركيبة رئاسة مجموعة التفاوض الموكل إليها ملف انضمام الجزائر.

31. أهم ما ميز هذه المرحلة هو تقديم الجزائر لعروض مفاوضات وهي العروض التعريفية الثالثة المقترحة للمنتجات الفلاحية والرابعة للخدمات، تطبيقا لخفض الرسوم الجمركية إلى المستوى المسموح به في المنظمة أي من صفر إلى 20% للقطاع الصناعي، وما بين صفر و 25% للقطاع الفلاحي، وهذا يبتعد كثيرا عن المدى الذي تطبقه الجزائر والذي يصل إلى 45% وهو ما يتنافى وقواعد المنظمة التي تنص على مبدأ المعاملة بالمثل (المعاملة الوطنية) أهم مبادئ اتفاقيات الجات و حسب هذا الشرط فإن كل الدول المتعاقدة يجب أن تعامل المنتجات الوطنية والواردات من الدول المتعاقدة الأخرى، بنفس المعاملة من حيث الضريبة والقوانين الداخلية، أي أنه لا يسمح بتطبيق الرسوم والضرائب الداخلية على المنتجات المستوردة، من أجل حماية الاقتصاد الوطني.¹

32. أما فيما يخص الجولة التاسعة لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي عقدت بتاريخ 21 أكتوبر 2005، فلم تحرز أي تقدم للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

33. في الجولة العاشرة التي انعقدت بتاريخ 17 جانفي 2008، تقلصت نقاط الاختلاف مع الدول الأعضاء في المنظمة بمعدل ثماني نقاط من 150 نقطة، وبذلك اتجهت المفاوضات لتأخذ طابع الاستفسارات في

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص: 16.

- الربع الأول من سنة 2009. وقد عززت الجزائر خلال هذه الفترة قدرتها التفاوضية خلال هذه الجولة بالتوقيع على 06 اتفاقيات ثنائية مع كل من الأوروغواي، سويسرا، فنزويلا، أستراليا، البرازيل وكوبا. وخلصت الجولة بأن أجابت الجزائر عن أكثر من 1636 سؤالاً.
34. في الجولة 11 من مفاوضاتها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي أجريت في مارس 2013، قدمت الجزائر 12 وثيقة تتعلق بالعروض المراجعة المتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المراجع واقتراحات تعديل وتكميل وتعيين مشروع تقرير مجموعة العمل، وعقب تقديم العروض المراجعة المتعلقة بالسلع والخدمات التقى الوفد الجزائري في 02 و 03 و 04 أبريل 2011 بوفود أعضاء من المنظمة وهي ماليزيا، اندونيسيا، والإكوادور، الأرجنتين، الولايات المتحدة الأمريكية، السلفادور، كندا، النرويج، زيلاندا الجديدة، اليابان، أستراليا وتركيا.
35. تم إيداع أربع اتفاقيات ثنائية تم توقيعها مع الأوروغواي وكوبا وسويسرا والبرازيل لدى أمانة المنظمة، وبذلك تكون مجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية منذ تنصيبها في عام 1995 قد عقدت عشرة اجتماعات رسمية واجتماعين غير رسميين في نهاية 2012.
36. وقد اعتبرت الجولة 11 أخرى من سابقتها من ناحية ملفها الذي احتوى على كم هائل من المعلومات بالتفاصيل المطلوبة مقارنة، وذلك باعتراف الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا.
37. لكن رغم ذلك وحسب وزير التجارة في تلك الفترة، وجب على الجزائر أن تقوم بجهد إضافي خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في قطاع الخدمات والملكية الفكرية
38. قبل انعقاد الجولة 12 من مفاوضات الجزائر مع منظمة التجارة العالمية، وقعت الجزائر ببالي الاندونيسية اتفاقية ثنائية مع فنزويلا في إطار مسار هذا الانضمام، وتزامن ذلك مع أشغال الندوة الوزارية التاسعة لمنظمة التجارة العالمية بتاريخ 02 - 03 ديسمبر 2013.¹
39. بانعقاد الجولة 12 من مجموع جولات مفاوضات الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تم الإجابة على أزيد من 1900 سؤال مرتبط أساسا بنظامها الاقتصادي. وخلال الاجتماع الأخير من هذه الجولة أشاد أعضاء المنظمة بالجهود المعتبرة المبذولة من طرف الجزائر لاسيما ما تعلق بالإصلاحات التي تخص سياستها التجارية معربين عن رغبتهم في انضمام قريب للجزائر.
40. أما البعثة الجزائرية فقد جددت خلال هذا اللقاء المتعدد الأطراف التزامها على العمل على مطابقة النظام التجاري حسب قوانين المنظمة كما قدمت التعديلات التشريعية الحديثة المدرجة في مخطط العمل التشريعي المراجع. وتعمل الجزائر في إطار مفاوضاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على تعزيز نسبة الحقوق الجمركية الخاصة باستيراد السلع إلى مستويات أعلى من النسب المطبقة.

¹ بيان إعلامي حول مشاركة وزير التجارة في أشغال الندوة التاسعة للمنظمة العالمية للتجارة، اليوم الأول، <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=intben13ar>، تاريخ الزيارة: 15.02.2015.

41. كما شهدت مفاوضات الانضمام سنة 2014 التوقيع على اتفاق ثنائي بين الجزائر وكل من كوبا ، الأوروغواي، البرازيل، فنزويلا و سويسرا ، و اتفاق ثنائي مع الأرجنتين يتضمن اختتام المفاوضات الثنائية بين البلدين في مجال تجارة السلع.¹

بعد هذه الجولة اعتبر مسار الجزائر قد بلغ مرحلة النضج وذلك حسب آراء الفوج الجزائري المكلف بالمفاوضات، واعتبر رئيس فوج العمل المكلف بانضمام الجزائر إلى المنظمة، أن المعلومات المقدمة من طرف الجزائر من شأنها إعادة بعث المفاوضات المتعلقة بانضمام الجزائر إذ أنها تشكل قاعدة لتطوير المسار. ولدى زيارته للجزائر تطرق إلى إمكانية الانتهاء من مسار المفاوضات مع نهاية 2015.*

المطلب الثالث: الجزائر والملف الزراعي في مفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإقتصادية في الجزائر، وأن دخول الجزائر في مفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة يعني الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف وثنائية حول السياسة الزراعية ونظامها التجاري للمنتجات الزراعية، وهو ما تم فعلا من خلال القيام بأربع جولات تفاوضية مع فريق العمل المكلف بمفاوضات إنضمام الجزائر إلى المنظمة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول : جولة أفريل 1998

جاءت هذه الجولة من المفاوضات بعد تقديم الجزائر لمذكرة السياسة التجارية ، التي شملت الخطوط العريضة للسياسة الإقتصادية والتجارية والقوانين والتشريعات التي تحكم التجارة الداخلية والخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك تجارة السلع الزراعية، لتتلقى بعدها سلسلة أولية من الأسئلة طرحت من طرف البلدان المشكلة لفريق العمل الموكله له مهمة دراسة طلب الإنضمام، حيث طرح في المجال الزراعي 16 سؤالاً من الولايات المتحدة الأمريكية ، و 22 سؤالاً من الإتحاد الأوروبي و 6 أسئلة من أستراليا وسؤالين من كل من اليابان وسويسرا ، هذه الأسئلة كانت كتابية وتتعلق بالسياسة التجارية الحالية والمستقبلية وتركزت حول:²

1. أسئلة حول الدعم المحلي في إطار الصندوق الأخضر، مع تحديد المنتجات المدعومة من قبل هذا الصندوق، ودعم
2. الصادرات الذي تلتزم به الجزائر مستقبلا؛
3. أسئلة حول تحديد جميع المنتجات الزراعية الخاضعة لتدابير حدودية، مع وصف دقيق لهذه التدابير والجهة المسؤولة عن إصدار تراخيص أو تأشيرات الإستيراد؛
4. سؤال حول المنتجات الزراعية الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة والمعفاة منها؛

¹ انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية :تسريع مسار الانضمام في 2014، مادة إعلامية متوفرة شبكة الأنترنت، www.fibladz.dz ، تاريخ الزيارة: 20 جوان 2015.

* الجولات هي اجتماعات فريق العمل.

² غردي محمد ، مرجع سابق، ص: 254.

5. سؤال حول مستويات الحد الأدنى لأسعار تصدير التمور والجلود الخام والجلود، والمعايير المستخدمة لتحديد الحد الأدنى لأسعار هذه المنتجات.
6. أسئلة حول سبب عدم تحرير عدد من المنتجات الزراعية (الحليب، القمح الصلب واللين)، وكيف يتم تحديد أسعار السلع الأساسية، والعلاقة بين الدعم وسياسة دعم الأسعار الموجهة للحليب والقمح.
7. سؤال حول قائمة المنتجات الزراعية التي تخضع حاليا للقيود التجارية غير الجمركية والتدابير الحدودية؛
8. أسئلة حول تدابير الصحة والصحة النباتية والمشاكل التي تواجهها في تنفيذ إتفاقية الصحة والصحة النباتية، وكيفية معالجة الجزائر لأي نقص أو قصور في هذا المجال.
9. أسئلة حول كيفية تقييم المعايير الجزائرية، على أنها متوافقة مع المعايير والأنظمة الدولية المعمول بها في دستور الغذاء ومكتب الحماية من الأمراض الحيوانية والمتطلبات الأوروبية لحماية النباتات؛
10. أسئلة حول الإحتكارات التي منحت لشركات إستيراد المواد الغذائية الأساسية والمواد الخام الإستراتيجية، مع تقديم معلومات على المجمع الجزائري للحبوب OAIC والشركة الوطنية لتبريد المواد الغذائية FNAPA.
11. أسئلة حول صندوق تشجيع الصادرات، والوكالة الحكومية المسؤولة عن إدارته وكيفية منح الدعم والمعايير الموضوعه لذلك؛
12. أسئلة حول تحديد المنتجات الزراعية التي تخضع إلى كل معدل من معدلات الرسوم والإعفاء، والمعدل الأقصى المطبق على المنتجات الزراعية مع تقديم تفاصيل عن ذلك؛
13. سؤال حول الإستبعاد القانوني للكائنات الدقيقة والمنتجات الغذائية من إتفاقية حقوق الملكية الفكرية، وكيفية حماية الأصناف النباتية والمعلومات غير المصرح بها في المجال الزراعي.
- هذه الأسئلة أجابت عنها الجزائر كتابيا وقدّمت إلى الأمانة العامة للمنظمة في 30 جانفي 1998 لتعمم نشرها على كل الدول الأعضاء، ليتم بعدها عقد فريق العمل إجتماعه الأول حول القطاع الزراعي في 23 أفريل 1998 بجينيف، نوقش فيه عناصر المذكرة المتعلقة بالزراعة والأجوبة عن الأسئلة التي طرحت حول تجارة السلع الزراعية، لتتوقف بعدها. المفاوضات إلى غاية سنة 2001.

الفرع الثاني: جولة أفريل 2002

أعيد تفعيل ملف إنضمام الجزائر إلى المنظمة في سنة 2001 بإعادة هيكلة الفريق الجزائري لتسيير المفاوضات بتشكيل خمسة أفواج منظمة على أساس الإتفاقيات الموجودة في المنظمة، منها فوج تجارة السلع وفوج حماية الصحة والصحة النباتية يتكفلان بالتفاوض حول الملف الزراعي بإشراف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، لتتقدم بعدها في 28 فيفري 2002 بعروض أولية تخص السلع الصناعية والتجارية بما فيها تجارة السلع الزراعية، لينعقد ثاني إجتماع فوج العمل الذي يدرس إنضمام الجزائر، لتتلقى بعد هذا الإجتماع 353 سؤالا وطلبا جديدا من الدول المفاوضة، كان عددا منها يتعلق بالسياسات الزراعية المطبقة في الجزائر ونظام التجارة الزراعية وتدابير الصحة والصحة النباتية، ومن أهم الأسئلة المطروحة في هذا المجال ما يلي:

1. سؤال حول خوصصة الأملاك العقارية الفلاحية؛

2. سؤال حول كيفية حساب الدعم المحلي وسنة الأساس المستخدمة في ذلك؛
3. سؤال حول الإجراءات المتخذة لتنمية المناطق السهبية وحماية الفضاءات الرعوية.
4. تقديم أكثر تفاصيل حول أهمية الاستثمار الزراعي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (مستوى المنح المقدمة، عدد البرامج المستفيدة)؛ -
5. سؤال حول نظام تطبيق التعريفات الجمركية على السلع الزراعية؛
6. تقديم وصف دقيق حول نظام دعم الأسعار بالنسبة للحبوب ومنتجات الحليب، مع توضيح كيفية تطبيق هذا النظام .
7. سؤال حول تحديد المنتجات الزراعية التي تخضع للتدابير الحدودية، مع وصف لطبيعة هذه التدابير ومن هي الوزارة المسؤولة عن إصدار تراخيص أو تأشيرات للواردات؛
8. سؤال حول تدابير الصحة والصحة النباتية التي تطبق على السلع المستوردة؛ قدمت الجزائر الإجابة عن هذه الأسئلة في 21 مارس 2002 ، لتنعقد بعدها جولة ثانية من المفاوضات حول الملف الزراعي في 08 أبريل 2002 ، نوقشت فيها جميع الأجوبة عن الأسئلة السابقة والإصلاحات القانونية والتشريعية التي قامت بها الجزائر في هذا المجال واستعراض أهم القوانين والتشريعات الدولية المطبقة في مجال الصحة والصحة النباتية وفي حماية حقوق الملكية الفكرية.

الفرع الثالث: جولة ماي 2002

- بعد جولة مفاوضات أبريل 2002 إنتهت المفاوضات المتعددة الأطراف وانتقلت الجزائر إلى مرحلة المفاوضات الثنائية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، اليابان، سويسرا، كندا، كوبا، الأوروغواي، تركيا وكوريا الجنوبية، والتي تخص التجارة في السلع الصناعية والزراعية وكذا في الخدمات وتحرير الأسعار. فبالنسبة للمجال الزراعي تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة حول السياسات التي تؤثر على التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية، في مجال الواردات والصادرات، واستفسارات أكثر حول تدابير الصحة والصحة النباتية المطبقة على إستيراد المنتجات النباتية والحيوانية، ويمكن تلخيص أهم الأسئلة فيما يلي:¹
1. في مجال الواردات طلب من الجزائر تقديم المزيد من المعلومات حول المعايير المقترحة لتحديد نظام التعريفات الجمركية، والسبب في إدخال نظام الحصص التعريفية والمطالبة بوضع مشروع شامل للواردات من المنتجات الزراعية والغذائية.
 2. في مجال الصادرات طلب من الجزائر المزيد من التفاصيل حول دعم الصادرات، واستخدامها للمادة 21 من الإتفاق بشأن الإعانات والتدابير التعويضية لصالح الدول النامية، وتحديد متى يتم إرسال المعلومات إلى الفريق المفاوضات مع الجزائر، حول تفاصيل الدعم المحلي ودعم الصادرات وإرسال الجداول النهائية بذلك؛ في مجال الواردات كانت الأسئلة حول تقديم المزيد من المعلومات حول المعايير المقترحة، لتحديد

¹ غردي محمد ، مرجع سابق، ص: 236.

نظام التعريف الجمركية، والسبب في استخدام نظام الحصص التعريفية، والمطالبة بوضع مشروع شامل للواردات من المنتجات الزراعية الغذائية.

3. في مجال الصحة والصحة النباتية تمحورت الأسئلة حول طلب الإستفسارات والمعلومات المتعلقة بالتدابير الصحية والصحة النباتية، ومعلومات حول سلطة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في هذا المجال، وتوضيحات بشأن ما إذا كان لدى الجزائر سلطة حكومية واحدة مسؤولة عن تنفيذ إجراءات الإخطار، وشرح كيفية تقييم الوضع الصحي في مختلف البلدان الراغبة في التصدير إلى الجزائر الحيوانات والمنتجات الحيوانية للحد من إنتشار الأمراض المعدية للإنسان أو الحيوان. لتنعقد بعدها جولة من المفاوضات في 31 ماي 2332 بجنيف مع الدول المذكورة سابقا، نوقشت فيها الإجابات عن للأسئلة المطروحة سابقا ومستقبل الدعم المحلي ودعم الصادرات .

الفرع الرابع: جولة فبراير 2005

قدّمت الجزائر في 16 يناير 2330 عروضها الأخيرة حول تجارة السلع والخدمات، بما فيها تجارة السلع الزراعية، التي قدّمت في مجالها الإجراءات المتخذة في النفاذ إلى الأسواق، ومستويات الدعم المحلي الذي تقدمه الدولة للقطاع الزراعي، ودعم الصادرات الزراعية وتراخيص الإستيراد للسلع الزراعية وأهم التدابير المتخذة في مجال الصحة والصحة النباتية، لينعقد بعدها الإجتماع الثامن لفريق العمل بشأن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 20 فبراير 20 برئاسة سفير الأورغواي السيد غير فاليس وفريق كبير من الخبراء الجزائريين ، الذين يمثلون كافة جوانب قضايا التجارة بما فيهم اللجنة المكلفة بالتفاوض في مجال التجارة الزراعية برئاسة وزير التجارة، نوقش خلال الإجتماع في المجال الزراعي تقييم المفاوضات الثنائية حول الوصول إلى الأسواق والعناصر المنقحة لمشروع تقرير الفريق الجزائري المفاوض، وآخر المستجدات المتعلقة بالقوانين والتشريعات التي أصبحت معظمها متوافقة مع قوانين المنظمة، لتنتهي المفاوضات الزراعية بالتوقيع على خمس إتفاقيات ثنائية مع كل من البرازيل والأورغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا، وتقدما كبيرا مع الدول الأخرى المفاوضة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي. رغم الأشواط التي قطعتها الجزائر في المفاوضات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، إلا أنها لم تتمكن من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، والواقع أنها تواجه صعوبات في هذا المجال، وهي لا تزال جاهزة لتحمل تبعات الانضمام على القطاع الفلاحي، خاصة لما يعانيه من مشاكل وعراقيل.

فرغم الإصلاحات التي قامت بها وتكييف قوانينها وتشريعاتها استجابة لمتطلبات OMC، إلا أن القطاع لا يزال غير مؤهل لمواجهة المنافسة الشرسة في ظل تحرير التجارة الخارجية، ولعل من بين أهم الدلائل الواقعية على ذلك ما مس القطاع الزراعي من آثار غير محفزة نتيجة الاتفاق المبرم في إطار الشراكة الأورومتوسطية وهو ما سنوضحه في المبحث الموالي.

المبحث الرابع

الشراكة الأوروبية جزائرية والاستعداد للنفاذ إلى الأسواق الزراعية

إن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة لا يعتبر خيارا بديلا بقدر ما هو أمر مفروض عليها وعلى كل دولة ستدخلها عاجلا أم آجلا، وهو ما يميزها عن اتفاقيات الشراكة والتي هي خيار وليست اتفاقيات قسرية، ومنظمة التجارة العالمية تعتبر الإطار التنظيمي المؤسسي الذي يحتوي على الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي والمؤسسة الأخيرة لترسيخ دعائم النظام العالمي الجديد والمكلفة بالشؤون التجارية إلى جانب صندوق النقد الدولي المكلف بشؤون السياسة النقدية والبنك الدولي المكلف بشؤون السياسة المالية الدولية.

فإذا كانت مفاوضات انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة تجري بصفة فعالة، فإنه تم التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أبريل 2002، ممهدة بذلك الطريق نحو إنشاء منطقة تبادل حر خلال 12 سنة، معتمدة على مبدأ التفكيك التدريجي المتدرج، والذي يلزم الجزائر على الدخول في ديناميكية من شأنها أن توسع مجال انفتاحها التجاري، باعتبار أن اتفاق الشراكة، الذي دخل حيز التنفيذ منذ فاتح سبتمبر 2005، جاء برزنامة من الإجراءات الاقتصادية والتجارية التي سوف تشكل تحول جوهري في السياسة التجارية الجزائرية، والتي يكون لها تبعيات اقتصادية، تجارية واجتماعية عدة. فما هو التغيير الذي طرأ على السياسة التعريفية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة، وما هو مضمون التفكيك التدريجي على المنتجات الزراعية؟

المطلب الأول: مشروع الشراكة الأوروبية جزائرية

لقد كانت العلاقات التي تربط بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط شمالا وجنوبا قوية دائما، وتنوعت بين صراع وتعاون، ففكرة الشراكة المتوسطية ليست جديدة وإنما عادت مجددا بعد أن كانت درجة الاهتمام بها قد تراجعت كونها لم تكن معبرة عن مصالح الطرفين سابقا، حيث وجدت أوروبا أن الظروف والأحداث الإقليمية والدولية التي وقعت سواء بنهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية وما أفرزته من تداعيات على المنطقة والتوجه نحو الحل السلمي في الصراع العربي الإسرائيلي قد هيأت الفرصة والوقت المناسبين لكي تبحث عن شكل جديد تصوغ به علاقاتها وتنظمها مع الطرف الآخر للمتوسط، وبالتالي فهي فكرة وليدة تخطيط وإعداد أوروبي ومدفوعة بعدة دوافع.

أما أن يطلق على العلاقة التي تربط الدول العربية المتوسطية بالدول الأوروبية باتحادها الكبير باسم الشراكة هو أمر بعيد عن الواقع نتيجة الفروقات الكبيرة بين كل دولة عربية والاتحاد الأوروبي، وبالتالي

يمكن القول أنها أقرب لعلاقة اعتماد متبادل، وهذه بطبيعة الحال لا تعني المساواة بين أطراف العلاقة لأنها علاقات تتسم بعدم التكافؤ.¹

يعتبر توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإرساء الجزائر لخيار الاقتصاد الحر نابعا من تيقنها من ضرورة تموقعها في الأسواق الخارجية وانفتاحها على المنافسة الدولية على جميع الأصعدة الاقتصادية، الصناعية، التجارية، الفلاحية، الخدمائية وحتى المعلوماتية، بمشاركة الاتحاد الأوروبي برؤوس الأموال والتكنولوجيا ودعم أكبر لبرامج الإصلاح بهدف التغيير الجذري لفعاليات الاقتصاد الجزائري بتنوع نشاطاته، وضمان مشاركته الفعلية في الاتفاقيات الدولية.

وعلى هذا الأساس اتفق المتفاوضون الجزائريون مع المتعاملين الأوروبيين على عدة إجراءات من شأنها حماية القطاعات الصناعية والفلاحية، خاصة من المنافسة العالية للمنتجات الأوروبية، كون المنتجات الوطنية لم تصل مستوى النوعية والقدرة التنافسية العالية للمنتجات الأوروبية.

ومن هذه الإجراءات ما اتفق عليه منذ بداية المفاوضات في نهاية سنة 1997 من امتيازات تمنح لقطاع الصناعة والفلاحة تتمثل في:²

1. دعم الاتحاد الأوروبي لمرافقة تأهيل الصناعة الجزائرية كي توافق المقاييس الأوروبية التي تعتبر شرطا ضروريا للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي والاندماج في اقتصاد السوق.
2. وضع إجراءات حماية لصالح المزارعين لبعض المنتجات كالحبوب والبذور المنتجة محليا وعدم تعريضها لمنافسة بعض المنتجات الأوروبية.

الفرع الأول: أهداف الشراكة الأوروبية الجزائرية:

كانت منطلقات الجزائر للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة سنة 1976 باتفاق مبدئي سمي باتفاق التعاون، ينص على رخصة دخول السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري إلى السوق المشتركة، وتم تناول النظام الزراعي حسب نوعية المنتجات والسلع، ومنح امتيازات تعريفية عن طريق تخفيض الحقوق الجمركية للمنتجات الزراعية الجزائرية بين 20% إلى 100% حسب كل سلعة.

بعد وصول هذا الاتفاق إلى نهايته سنة 1996 كان لابد من إيجاد إطار جديد للتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والسياسية الخارجية في العالم والهدف من هذا الاتفاق هو إعطاء بعد جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع الجزائر، و حوار سياسي دائم، بالإضافة إلى إرساء

¹ لبنة جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة، تشابه المقدمات واختلاف النتائج، بحث علمي أعد لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2004، ص: 142.

² سايج بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2006-2008، ص: 322.

تدريجياً على مدى 12 سنة كمرحلة انتقالية، وتدعيم التعاون الاقتصادي في كل الميادين خاصة التعاون المالي لدعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.¹ أما الجزائر فهي ترى ضرورة أن تؤخذ مسألة كل من ضبط التحولات الهيكلية للاقتصاد، الأمن الغذائي، والآثار السلبية بعين الاعتبار

في القطاع الزراعي، تهدف المفاوضات إلى العمل على تحرير شامل للمبادلات التجارية الثنائية عبر مرحلة انتقالية مدتها 05 سنوات، مع الإبقاء على التدابير السابقة لاتفاق 1976، وبالنظر إلى خصوصية وهشاشة الفلاحة الجزائرية جاء الاتفاق على برنامج تعاوني يهدف إلى عصرنه وإعادة هيكلة قطاع الفلاحة والصيد البحري، ووفقاً لهذه التوجهات تمحورت طريقة المفاوضات الجزائرية حول:

1. حماية السوق الوطنية بصفة دائمة خاصة القطاع الفلاحي.
2. إن فتح السوق الجزائري للسلع الزراعية مشروط بالاستثمار المباشر في الجزائر.
3. تنمية التعاون التكنولوجي والاستثمارات المشتركة في القطاع الفلاحي.
4. ضمان استفادة المنتجات الجزائرية المصدرة للشروط المطبقة على سلع أوروبا الجنوبية ودول المغرب العربي.
5. تقوم المفاوضات على قاعدة مصالح الطرفين.

الفرع الثاني: مكانة القطاع الزراعي في اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية

لعبت الزراعة دائماً دوراً خاصاً في العلاقات التجارية الوثيقة على نحو متزايد بين بلدان البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي، وهذا يرجع إلى أهمية الاتحاد الأوروبي كأسواق للصادرات الزراعية من بلدان البحر الأبيض المتوسط، إذ أن أكثر من نصف هذه الصادرات يتجه إلى الاتحاد الأوروبي إلا أن الدور الخاص للزراعة في العلاقات المتوسطة يتعلق أيضاً وبحد كبير بالنظم السوقية والتجارية التي أنشأها الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الزراعية المشتركة.

فمستوى الحماية والدعم الذين يمنحهما الاتحاد الأوروبي لمزارعيه في إطار هذه النظم، قد جعل من الصعب إمكانية الوصول إلى أسواقه الزراعية، وكذلك لطبيعته المحددة للنظم التجارية التي أنشأها الاتحاد الأوروبي بالنسبة لتلك المنتجات الزراعية التي تتسم بأهمية تصديرية خاصة بالنسبة لبلدان البحر الأبيض المتوسط.

¹ لعى أحمد، عزايو عمر، انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يومي 22-23 أبريل 2003.

أولاً: الأفضليات الممنوحة للقطاع الزراعي

بمقتضى الاتفاقيات الأوروبية المتوسطة على المنتجات الزراعية فإن الأفضليات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن تصل التخفيضات التعريفية التفضيلية إلى 100 % بالنسبة للعديد من المنتجات، إلى جانب معدلات تخفيض أقل بالنسبة لبعض المنتجات مثل زيت الزيتون والقمح الصلب وبعض المنتجات المجهزة تجهيزاً خفيفاً مثل الفواكه المجففة. غير أن هذه التخفيضات التعريفية تطبق في فصول محددة أو على كميات معينة، والقيود الكمية تأتي بأشكال متعددة، وبتنوع المتفاوض عليه فإن الاتحاد الأوروبي يقوم بتوجيه عملية وضع الاتفاقيات الأوروبية المتوسطة والعمل بقدر الإمكان على تجنب منح أي معاملة خاصة لبلد محدد يعينه ولن يكون هناك اختلاف فيما بين الدول المتوسطة حسب الاتفاقية. وفيما يتعلق بطبيعة الأفضليات التجارية الممنوحة للزراعة فإن الكمية المحددة والمتفق عليها ومجموعة المنتجات المشمولة بالمعاملة التفضيلية تتفاوت من بلد لآخر، وكل بلد مهتم بالحصول على أحسن أفضليات ممكنة بالنسبة لأكبر عدد ممكن من المنتجات، وأي بلد يشارك في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي تتمثل أولى قضاياها في تكوين قائمة الأفضليات من المنتجات، إلا أن الاتحاد الأوروبي يقوم بتقييد عدد الأفضليات ومجموع المنتجات المشمولة من أجل تجنب ظهور صعوبات مع المزارعين الأوروبيين، أما ثاني القضايا فتتمثل في حجم التخفيضات التعريفية، أما النتيجة النهائية فتتحدد في المفاوضات.

ثانياً: مضمون مشروع التفاوض في القطاع الزراعي

نص مشروع الشراكة على أن تعمل كل من الجزائر والمجموعة الأوروبية بصورة تدريجية، وكل من جانبه على تحرير المبادلة الثنائية وقد قدر المشروع بفترة 05 سنوات كفترة أولى لقيام الطرفين بإجراءات التحرير. كما نص المشروع على أن الإجراءات المطبقة على الصادرات الواردة في اتفاق التعاون والبروتوكول الملحق وتشريع السوق الأوروبية المشتركة رقم 92-176، سوف تدرج كما هي ضمن الاتفاق الجديد ويمكن استكمال هذه الإجراءات بامتيازات جديدة مع الأخذ بعين الاعتبار على مستوى المجموعة و بصفة ملائمة الامتيازات الجديدة الناجمة على النظام الثنائي المطبق من فرنسا، والذي يلغى بدأ من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

أما فيما يخص الصادرات الزراعية للمجموعة الأوروبية نص المشروع على أن الحقوق الجمركية سوف تخفض تدريجياً بهدف الوصول إلى تحرير أوسع لها، كما يتضمن الاتفاق بنداً نص على أنه ابتداء من السنة الخامسة من المرحلة الأولى تدرس كل من الجزائر والمجموعة الأوروبية الوضعية بهدف تحديد تدابير مشتركة للتحرير. وقد تضمن المشروع من جهة أخرى الإبقاء على بند الحماية التقيدية وذلك باتخاذ تدابير ملائمة عند ارتفاع كمية المستوردات لمنتوج ما من أحد الطرفين والذي يسبب أو يهدد أو يمكن أن يسبب مشاكل خطيرة للطرف الآخر، كما يمكن اتخاذ التدابير الملائمة المطابقة لقواعد منظمة

التجارة العالمية عندما يلاحظ أن هناك تصرفات لإغراق السوق من أحد الطرفين و البند الذي يسمح بمنع أو الحد من الصادرات أو المستوردات والعبور لأسباب تمس بالأخلاقيات العامة الأمن العام و حماية الصحة. و حين دخول اتفاق حيز التنفيذ لا تطبق الجزائر أي تقليص كمي أو تدابير ذات أثر مماثل على المنتجات ذات الأصل من المجموعة الأوروبية.

الفرع الثالث: مخطط التفكيك الجمركي للمنتجات الزراعية

يقصد بالتفكيك التعريفي، الإلغاء الفوري أو التخفيض التدريجي للضرائب و الرسوم الجمركية، على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة الأوروبية عند استيرادها في الجزائر، طبقا لاتفاق الشراكة على مدى فترة زمنية تقدر بإثنا عشر سنة، ابتداء من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ¹. بمقتضى المادة السادسة من عقد الشراكة" تنشئ كل من الجزائر و المجموعة الأوروبية تدريجيا منطقة تبادل الحر خلال مرحلة تمتد إلى 12 سنة على الأكثر، ابتداء من تاريخ دخولها حيز التطبيق. إذن فالعقد يكرس اختيار إستراتيجية تدريجية للتفكيك التعريفي فبعد 12 سنة لا يجب أن يكون هناك أي قيد تعريفي على المنتجات التي منشؤها الإتحاد الأوروبي. هذه الإستراتيجية هدفها إعطاء الوقت اللازم للصناعة المحمية لتتكيف مع المنافسة الخارجية من جهة، و من جهة أخرى منح الوقت للسلطة العمومية لتعويض النقص في المحاصيل الجمركية الناتجة عن التفكيك.

عند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، لا يجوز إدخال أية ضريبة جمركية جديدة عند الاستيراد أو التصدير أو أي رسم ذي أثر مماثل على المبادلات بين المجموعة و الجزائر، كما لا يتم رفع نسبتها. تقوم الجزائر، ابتداء من 01 جانفي 2006 كأقصى حد، بإلغاء الحق الإضافي المؤقت الذي يخص المنتجات التي تم عدها في الملحق 4 من الاتفاقية².

أولا: توزيع رزنامة التفكيك الجمركي حسب اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

انطلاقا من توزيع نسب الحقوق الجمركية في التعريفة الجمركية الجزائرية على أساس درجة تطور المنتج تم توزيع الرزنامة الزمنية للتفكيك الجمركي على ثلاث قوائم للمنتجات، حيث يتم الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية على منتجات القائمة الأولى بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ على أن يتم التفكيك الجمركي بطريقة تدريجية بالنسبة للقائمة الثانية والثالثة حسب الرزنامة الآتية:

¹ زايد مراد، مرجع سابق، ص: 214.

² المرجع نفسه، ص: 216.

جدول رقم (24-5): توزيع رزنامة التفكيك الجمركي حسب اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية

السنوات	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12
القائمة 01	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0
القائمة 02	%100	%80	%70	%60	%40	%20	%0	%0	%0	%0	%0	%0
القائمة 03	%100	%90	%80	%70	%60	%50	%40	%30	%20	%10	%05	%0

المصدر: المديرية العامة للجمارك 2003.

ويبلغ عدد بنود التعريفات الجمركية الجزائرية 6069 بندا منها 5139 بندا تمثل كلها منتجات مصنعة، و 930 بندا تمثل منتجات زراعية.

تشمل القائمة الأولى 2075 بندا تعريفا، والقائمة الثانية 1100 بندا تعريفا والقائمة الثالثة 1964 بندا تعريفا، وتتوزع معدلات التعريفات الجمركية حسب طبيعة السلع كما يوضحها الجدول (25-5).

جدول (25-5): توزيع التعريفات الجمركية

عدد البنود	%0 (إعفاء)	معدل 05%	معدل 15%	معدل 30%
سلع التسيير	44	386	1669	229
سلع التجهيز	35	764	172	270
سلع استهلاكية	23	71	122	1354
المجموع	102	1275	1982	1860

المصدر: المديرية العامة للجمارك 2003.

يوضح الجدول (24-5) التوزيع النظري لمعدلات التعريفات الجمركية الجزائرية حسب المجموعات الكبرى للسلع، ومن خلاله نلاحظ أن أغلب السلع الاستهلاكية خاضعة لتعريفات جمركية بمعدل 30%، وأغلب سلع التسيير خاضعة لتعريفات جمركية بمعدل 15%، وأغلب سلع التجهيز خاضعة لتعريفات جمركية بمعدل 05%.

وبالرجوع إلى قوائم التفكيك الجمركي نجد ان كل قائمة تضم مجموعة من منتجات الأصناف الثلاث، لكن باعتبار الصنف الغالب يمكن تحديدها كما يلي:¹

⊖ القائمة الأولى: تضم مجموع المنتجات المصنعة التي يتم إعفاء دخولها من الحقوق الجمركية مع بداية سريان تنفيذ الاتفاق، ويطلق على هذه القائمة صفة تأشيرة الدخول، وهي تشمل 2075 بندا تعريفيا من الفصل 25 إلى الفصل 97 من مدونة التعريف الجمركية. وتمس بالدرجة الأولى سلع التسيير (2014 بندا)، والتي يخضع أغلبها لمعدل 15% (1616 بندا)، فيما لا يتعدى عدد بنود سلع التجيز 37 بندا منها 31 بندا معفاة تماما من الحقوق الجمركية أي أن التفكيك الجمركي يمس بصفة فعلية ستة 06 بنود فقط.

أما السلع الاستهلاكية فتتضمن 24 بندا منها 23 بندا معفاة تماما من الحقوق الجمركية، فيما يبلغ معدل البند المتبقي 15%.

⊖ القائمة الثانية: (تفكيك جمركي على مدى 07 سنوات)

وتتضمن هذه القائمة السلع التي يتم تفكيك الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة عليها بصفة تدريجية على مدى سبع سنوات، وتبدأ عملية التفكيك انطلاقا من السنة الثانية لسريان الاتفاق، وفي كل سنة يتم تخفيض معدلات الحقوق الجمركية بنسبة 20% لمدة خمس سنوات، لتصبح معدلات الحقوق الجمركية المفروضة على منتجات هذه القائمة منعدمة في السنة السابعة، وتضم في أغلبها سلع التجيز بمعدل 912 بندا من إجمالي 1100 بند.

⊖ القائمة الثالثة: (السلع المصنعة الأخرى) تضم القائمة الثالثة كل البنود المتبقية، ويتم التفكيك الجمركي على هذه السلع بصفة تدريجية على مدى 12 سنة. وتتميز السلع الاستهلاكية بأعلى معدل اذ شملها 1410 بندا من إجمالي 1964 بند.

ثانيا: مخطط التفكيك الجمركي على المنتجات الزراعية

تطبق هذه الامتيازات الفورية عند دخول حيز التطبيق إتفاق الشراكة، و التي تخص المنتجات الزراعية التابعة للفصول من 1 إلى 24 من المدونة المشتركة و التعريف الجمركية الجزائرية (850 صنف تعريفي)، إضافة إلى المنتجات الزراعية المحولة المشار إليها في الملحق 01 من الاتفاقية (80 صنف تعريفي). بمقتضى المادة 14 من الاتفاقية، تفكك المنتجات الزراعية الموزعة على ثلاثة بروتوكولات حسب ثلاثة أشكال مختلفة من الامتيازات وهي كالتالي: المنتجات الزراعية، منتجات الصيد البحري، المنتجات الزراعية المحولة.

¹ مداني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 248.

1. الامتيازات الجمركية المقررة للصادرات الزراعية الأوروبية

أهم المنتجات التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي تتمثل في القمح الصلب واللين، الحليب الجاف، السكر، بذور البطاطا، الخميرة الحية، زيوت الكولزا وزيوت الصوجا للصناعات الغذائية، الجبن الخام بغرض التحويل.

من خلال الجدول (4-5) نلاحظ أن 10.24% فقط من هذه المنتجات لم تتحصل على الامتيازات الجمركية المقررة للصادرات الزراعية التي منشؤها من الاتحاد الأوروبي، ويسجل في ذلك أن نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي تمثل 42% من إجمالي الواردات الزراعية الجزائرية حسب إحصائيات سنة 2003، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالنسبة لإجمالي الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي والبالغة أكثر من 60%، وقد بلغت الواردات الجزائرية من المنتجات الزراعية سنة 2003 ما قيمته 236 مليار دينار جزائري، منها 99.2 مليار دينار جزائري مقدمة للاتحاد الأوروبي.

وتتوزع التنازلات في المجال الزراعي على منتجات الصيد (البروتوكول الرابع)، والتي تمثل 0.45% من الواردات الزراعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، والمنتجات الزراعية المحولة والتي تمثل نسبة 06.80%، وهي متضمنة في البروتوكول الخامس، أما المنتجات الزراعية المتضمنة في البروتوكول الثاني (المنتجات الزراعية الأخرى)، فتمثل أكبر نسبة من الواردات الزراعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي (82.51%).¹

جدول رقم (5-26): الامتيازات الجمركية المقررة لصادرات الاتحاد الأوروبي

المجموع	منتجات أخرى	بروتوكول 05	بروتوكول 02	بروتوكول 04	
99218	10159	6749	81864	446	الواردات من الاتحاد الأوروبي
100	10.24	06.80	82.51	0.45	النسبة إلى إجمالي الواردات
9169	1489	969	6591	120	الإيرادات الجمركية
2905	/	468	2347	90	الخسارة الجبائية

المصدر: المديرية العامة للجمارك (إحصائيات سنة 2004)

تتم معاملة منتجات الصيد المستوردة من الاتحاد الأوروبي بصفة امتيازية حسب ما تضمنه البروتوكول الرابع من الاتفاقية، وتتمثل هذه التفضيلات فيما يلي:

¹ مداني لخضر، مرجع سابق، ص: 219.

● إلغاء كلي للرسوم الجمركية المفروضة على 38 منتجاً أوروبياً منها 03 منتجات تخضع إلى 05 % من الحق الجمركي، و35 تخضع إلى 30 % من الحق الجمركي.

● تخفيض 25 % من الرسم الجمركي المفروض على 49 منتجاً، حيث تصبح خاضعة لرسم قدره 22.5 % بدلا من 30 %.

أما المنتجات الزراعية المحولة الواردة من الاتحاد الأوروبي فهي تستفيد بتفضيلات تجارية كما جاء في البروتوكول رقم 05، والمتمثلة في قائمتين رئيسيتين كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (5-27): مخطط الامتيازات التعريفية الفورية الممنوحة للمنتجات الزراعية المحولة ذات المنشأ الأوروبي

التخفيضات النسب	20%	25%	30%	50%	100%	مجموع النسب
05%	-	-	-	-	02	02
15%	-	-	01	01	17	19
30%	03	09	02	-	14	28
مجموع المنتجات	03	09	03	01	33	49

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية 2004

تحدد القائمة الأولى السلع الزراعية المحولة التي تخضع لتنازلات فورية، حيث تستفيد منتجاتها من إلغاء الرسوم الجمركية ومن الرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل والتي تتراوح ما بين 20 % و 100 %، والتي تضمن 50 منتجاً منها 29 منتجاً خاضعاً لرسم قدره 05 %، في حين أن المنتجات المتبقية فهي تخضع للرسم المنخفض المقدرب 15 %. أما القائمة الثانية، فهي تتضمن السلع الزراعية المحولة الخاضعة لتخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية.

فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الأخرى الوافدة من الاتحاد الأوروبي، والمدونة في البروتوكول رقم 02 من الاتفاقية، فهي تشمل 118 منتجاً يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 20 % و 100 % حسب ما يتفق عليه الطرفين كما يلي:

جدول رقم (5-28): مخطط الأفضلية الممنوحة للمنتجات الزراعية الأخرى ذات المنشأ الأوروبي

مجموع النسب	100 %	50 %	20 %	
48	48	-	-	05 %
13	09	04	-	15 %
57	34	04	19	30 %
118	91	08	19	مجموع المنتجات

المصدر: المديرية العامة للجمارك 2004

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية يكون في حدود 91 منتوجا منها 34 منتوجا يخضع لرسم معدله 30 % ، 09 منتجات تخضع لرسم معدله 15 % و 48 منتوجا يخضع لرسم معدله 05 % . أما التخفيضات بمعدل 50 % فقد مست 08 منتجات، أربعة منها كانت تخضع لتعريفات بنسبة 15 % لتصبح 07.50 % ، والأربع الباقية ستخضع لنسبة 15 % بدلا من 30 % . كما يلاحظ أن التخفيضات بمعدل 20 % تمس 19 منتجا كان يخضع لنسبة 30 % ، لتصبح بعد تطبيق المخطط 24 % .

2. الامتيازات الجمركية المقررة للصادرات الزراعية الجزائرية للاتحاد الأوروبي:

تخضع المنتجات الزراعية الجزائرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي لبعض التفضيلات من قبل الاتحاد الأوروبي، والمتمثلة في تخفيض كلي أو جزئي للرسوم الجمركية، وكذا الخضوع لنظام الحصص المتفق عليه من قبل الطرفين سواء من حيث الكمية أو المدة الزمنية التي يتم فيها تطبيق الحصص الجمركية كما يلي:¹

1.2. منتجات الصيد البحري: وردت في البروتوكول رقم 03 من الاتفاقية وتستفيد من إعفاء كلي

للسموم الجمركية، وكذلك بعض المنتجات البحرية المحولة (مصبرات السمك).

2.2. المنتجات الزراعية المحولة: وقد تم تقسيمها إلى ثلاث قوائم ، وهي:

أ. القائمة الأولى تتضمن 163 منتجا يستفيد من إلغاء كامل للرسوم الجمركية ومن دون قيود كمية.

ب. القائمة الثانية: تتضمن 08 منتجات متعلقة بمستحضرات غذائية، ومشتقات الحليب التي تخضع

لإعفاء من الرسوم الجمركية الخاضعة لها، وهذا في حدود المتفق عليه بين الطرفين.

¹ هويدي عبد الجليل، "انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص: 94.

ج. القائمة الثالثة: تتضمن 144 منتجا يتم عليها التخفيض الكلي أو الجزئي للرسوم الجمركية المفروضة.

3.2. المنتجات الزراعية الأخرى: وهي مدونة في البروتوكول رقم 01 من الاتفاقية، ويتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 20% و 100% ، في حدود ما يتفق عليه الطرفان.

المطلب الثاني: آثار الشراكة الأوروبية جزائرية على القطاع الزراعي في الجزائر

نصت اتفاقية الشراكة الأوروبية جزائرية الموقعة عام 2001 والمنفذة علم 2005 على إمكانية ضبط رزنامة التفكيك الجمركي في حالة تضرر أحد الأطراف، وبالفعل تضررت الجزائر كثيرا جراء توقيع اتفاق تجاري بحجم الشراكة مع رقعة اقتصادية تضم إليها 27 دولة منها ثاني دولة مصدرة في العالم هي ألمانيا وتساوي في منطقتي التجارة بين الدول نسبة 38% من إجمالي التجارة العالمية، وتشكل أول قطب صناعي في العالم بنسبة 26% من الناتج العالمي ، أي 15 تريليون دولار وهو ما يعادل 100 مرة الناتج الداخلي الخام في الجزائر، وخسرت الجزائر من هذه الاتفاقية أكثر من 2.5 مليار دولار لصالح الجانب الأوروبي دون أن تجني من ذلك شيئا يستحق الذكر¹.

هذه الخسائر لا تمثل سوى ما نتج عن الشطر الأول من أجندة الاتفاقية الممتدة عبر ثلاث برامج مبنية على التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية ، وعلى قائمة المنتجات التي تخضع لآلية التفكيك الجمركي أي أدوات الإنتاج والمادة الأولية، التجهيزات والمواد نصف المصنعة، وأخيرا المواد كاملة الصنع.

في هذا الإطار رفعت الجزائر في عام 2010 عريضة هي الأولى من نوعها، يتقدم بها بها بلد متوسطي وقع على مثل هذه الاتفاقية لدى المفوضية الأوروبية تطلب فيها مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لضمان حماية نفسها بشكل أحسن لمرحلة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي المقررة في آفاق 2020. وبعد مشاورات دامت أكثر من سنتين توصلت أخيرا إلى اتفاق حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي أمام أصناف واسعة من المنتجات المصنعة التي تستوردها.²

وفيما يخص المنتجات الزراعية والمواد الغذائية تم الوصول إلى:³

1. إلغاء 25 حصة تعريفية جمركية من المواد الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي.
2. إلغاء التفضيلات الجمركية الخاصة بمادتين غذائيتين ممنوحتين للاتحاد الأوروبي.

¹ بشر مصطفى، *الإصلاحات التي نريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري*، دار جسر للنشر والتوزيع، 2012، ص: 62-63.

² بيان وزارة الشؤون الخارجية، اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي، وزارة الشؤون الخارجية 2012/08/23، www.mae.dz.

³ وزارة التجارة، يوم تحسيسي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفات الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، فندق شيراتون الجزائر، 2012/08/28، أنظر الموقع: <http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/semn280812/comagriculture.pdf>. تاريخ الزيارة: 20.08.2015.

3. إعادة فتح 09 حصص تعريفية تفضيلية من المواد الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي.

4. تعديل حصتين تعريفيتين للمنتجات الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي.

إن الخسائر المحتملة السابقة تعتبر آثار ستاتيكية مباشرة ناتجة عن التفكيك الجمركي لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية. كما يوجد آثار أخرى سلبية غير مباشرة ولا تقل أهمية عن الأولى نتيجة التفكيك الجمركي وتحدث خسائر في الموازنة العامة للدول نلخصها كما يلي:

● انخفاض أسعار الواردات الأوروبية يؤدي إلى زيادة الطلب عليها يمكن أن تحل محل المنتجات المحلية في السوق الوطني وبالتالي تحدث خسائر للمؤسسات المحلية مما يؤثر على الإيرادات الجبائية التي تخضع لها هذه المؤسسات.

● انخفاض نشاط المؤسسات المحلية يؤدي إلى إعادة هيكلتها، وزيادة البطالة و مخاطر الإفلاس مما يزيد من خسائر الإيرادات الجبائية.

إن الشراكة الأورو جزائرية في مضمونها كانت تحمل العديد من الآثار الايجابية التي يمكن تحقيق قفزة نوعية للإنتاج الزراعي الجزائري وتصريفه في الأسواق الأوروبية وحتى العالمية، نظرا للخصوصيات التي يتمتع بها القطاع الزراعي الجزائري، ومن بين هذه الايجابيات لا بد أن نذكر¹:

● الامتيازات المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الاتحاد الأوروبي، حيث تضمن الاتفاق ما يقارب 800 منتوجا فلاحيا.

● الامتياز المتعلق بفرض حصص لاستيراد مواد زراعية مثل الحبوب والحليب، مع مراعاة نسبة الإنتاج الوطني.

● إعطاء مزايا أخرى للصادرات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري بالتركيز على نظام الحصص للمواد الأوروبية، وبما أن الجزائر لا تصنف ضمن الدول المصدرة للمنتجات الفلاحية، لكون صادراتها لا تتجاوز 100 مليون دولار مقابل واردات تتجاوز عادة 2.5 مليار دولار منها ما يقارب 70 % من أوروبا، فإنها لا تخضع لنظام الحصص.

● زيادة الإنتاج الداخلي الفلاحي بسبب زيادة الاستثمارات وتنوعها، مع مطابقة المنتجات والسلع الزراعية للمقاييس الدولية، وهذا بتحسين المواصفات الفنية والصحية للمنتجات .

● تكون الشراكة حافزا لمراجعة السياسات الزراعية عن طريق سد الفجوة الغذائية بزيادة الإنتاج وترقية الصادرات لتحقيق توازن في الميزان التجاري.

● الاستفادة من الارتباط بوحدة من أكبر القوى الاقتصادية كمحرك للتنمية لما لها من توفير تأمين تفضيلي للمنتجات الزراعية في أسواق الاتحاد الأوروبي.

¹ متناوي محمد، "المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003، ص: 145.

- عصرنة القطاع الزراعي وعقلنة تسيير موارده والاستفادة من التقدم التكنولوجي والتقني الأوروبي من خلال الشراكة عبر برامج التعاون الاقتصادي والتقني.
- الإسراع في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي للقطاع الزراعي لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتمكن من التعامل مع شروط المنظمة العالمية للتجارة.
- إن متطلبات الشراكة الأوروبية متوسطة تستدعي الاستفادة القصوى من مجموعة الفرص الممنوحة في إطارها، خاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي في الجزائر وما يرتبط به من صناعات غذائية، من أجل تدعيم مكانتها في هذا الوسط للخروج من مصاف الدول المستوردة للغذاء، إلى دول تعتمد في غذائها على اقتصادها بدرجة كبيرة، خاصة وأنها تمتلك مقومات فلاحية قادرة على النهوض بالفلاحة لمصاف الدول المصدرة. لكن الجزائر ونتيجة ضعف تسيير القطاع الزراعي فيها لم تستفد من أية امتيازات إضافية، بل إن اقتصادها الزراعي يستعد لأن يكون عرضة لمنافسة شديدة وغير متكافئة قد تؤدي إلى تراجع العديد من الزراعات المحلية وإفلاس المؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة بالصناعات الغذائية، فزوال الحماية سيضعها أمام خيارين، إما تحديث وسائل عملها وتسوية وضعيتها مشاكلها الزراعية في جميع الميادين (التمويل، التسيير، التسويق، الابداع، التطوير والبحث والتحكم في التكنولوجيا) للاستفادة من فرص الشراكة الأوروبية، وإلا فإن القطاع الزراعي سيفقد فرصة منح القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

المبحث الخامسالتحديات التي يمكن أن يواجهها القطاع الزراعي في حالة الانضمام للمنظمةالعالمية للتجارة

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يهيمن النفط على صادراتها، هذا ما يجعل الميزان التجاري غير مستقر لأنه مرهون بالأسواق الخارجية، وتقلبات أسعار هذه المادة الحيوية، ومن هنا يظهر أمام انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة مجموعة من التحديات في ظل امكانياتها الاقتصادية عموما ، والزراعية خاصة، فالعراقيل التي لا تزال تواجهها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ما هي إلا دليل على ضعف هذا القطاع الذي ليس لديه القدرة على المنافسة في ظل الظروف الحالية، وفيما يلي نوضح أهم نقاط القوة ونقاط الضعف التي تميز القطاع الزراعي في الجزائر وأهم التحديات التي تواجهه في حال تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

المطلب الأول: نقاط القوة ومكامن الخلل في القطاع الزراعي في الجزائر

من خلال ما تبين من محتويات هذا الفصل يتضح أن للجزائر إمكانيات زراعية لا يستهان بها، كما أنها في الوقت نفسه تعاني من مشاكل تعترض طريق تنميتها بشكل لا يسمح باستغلالها .

الفرع الأول: نقاط قوة القطاع الزراعي الجزائري

تتمثل نقاط قوة القطاع الزراعي في الجزائر في وفرة الموارد الطبيعية وخصائصها والتي تتمثل في الآتي :

1. اتساع الأراضي وجودتها بمساحة 08 مليون هكتار، فبالإضافة إلى الأراضي الصالحة للزراعة التقليدية، تستغل الجزائر مساحة 1118.25 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة البيولوجية (العضوية) وهي زراعات تقوم على تفادي استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية، باستخدام الأسمدة الخضراء، وليست لديها أي أضرار على البيئة ولا على نوعية المنتج ولا على المستهلك . وتتطور هذه المساحات بنسبة 0.2 % وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما تحققه بلدان مجاورة مثل تونس والمغرب (4.6 % ، 348.2 % على التوالي ، رغم أن مساحاتها الزراعية أقل بكثير من مساحة الجزائر الصالحة للزراعة) ، وقد بلغ عدد المستثمرات التي تستخدم الزراعة البيولوجية 81 مستثمرة ، وهي مستثمرات في أغلبها تنتج الزيتون أو التمور، مما ساعد على وصول هذه المنتجات للأسواق العالمية.
2. وفرة الموارد المائية مع إمكانية توسيعها خاصة إذا تمت عملية صيانة وتطهير السدود بصفة دورية.
3. تباين درجات الحرارة مما يجعل البيئة مخزنا وراثيا للأصول النباتية.
4. وفرة الثروة الحيوانية، وجودتها (الخروف الجلاي الذي يعتبر أجود أنواع اللحوم عالميا)

5. التصنيف الدولي للمنتجات الزراعية الجزائرية نظرا لمطابقتها للمعايير الصحية والبيئية المطلوبة .
6. ظهور نوايا للهبوط بالقطاع بما يتواءم مع متطلبات السوق وذلك من خلال مخططات برامج التنمية الفلاحية منذ سنة 2000.
7. توفر اليد العاملة .

الفرع الثاني: مكان الخلل في القطاع الزراعي في الجزائر

رغم الامكانيات الزراعية المتوفرة في الجزائر، يعجز القطاع الزراعي عاجزا عن تلبية الاحتياجات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات ذات البعد الاستراتيجي ، كما أن مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة جدا رغم برامج التنمية الفلاحية المطبقة منذ سنة 2000 وهي لا تتعدى 12.24% سنة 2014، وذلك بسبب كميات الإنتاج الضعيفة وهو ما لم يؤهله لتحقيق فائض في الميزان التجاري الزراعي، فالواردات الزراعية من إجمالي السلع الاستراتيجية تسيطر بنسبة كبيرة على تغطية الطلب المحلي ويعود ذلك للأسباب الجوهرية التالية:

1. قلة إقبال اليد العاملة على العمل الزراعي مع ضعف قدرات المنتجين (الأمية والفقير).
2. مشكل الحيازات الفلاحية الصغيرة مع سوء الاستخدام غير المرشد لموارد الأرض والمياه.
3. غياب رؤية واضحة تجاه القطاع الزراعي خاصة القطاع التقليدي.
4. تقليدية الإنتاج واستخدام تقنيات غير متطورة
5. ضعف البنية الأساسية.
6. ضعف التمويل وضعف توجهه للأنشطة الملائمة بما يتناسب مع قدرات الوسط الريفي والتجاوب مع عمليا التنمية الزراعية (عدم استغلال مخصصات صناديق التنمية الخاصة بمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز)
7. عدم فعالية ووسوء تعميم برامج الارشاد الفلاحي، خاصة فيما يتعلق بالزراعة البيولوجية.
8. ضهور التصنيع الزراعي .
9. غياب الاستشراف والدراسات المبنية على أطر واقعية.
10. تلف المنتجات الزراعية بسبب ظروف التخزين السيئة، مما يحول دون وصولها للأسواق في حالات كثيرة.
11. معظم المساحات الزراعية بدون عقود مما يحول دون الاستفادة من أي خدمات مالية.
12. الاعتماد على الزراعة البدائية وعدم فهم الفلاحين لجغرافيتهم مما كان سيوفر كثيرا في تنوع المنتجات الزراعية.

المطلب الثاني: الفرص و التهديدات التي يفرضها تحرير التجارة الخارجية على القطاعالزراعي في الجزائر

تستعد الجزائر لدخول سوق زراعي كبير بقدرة تنافسية عالية وبالتالي سوف تواجهها مجموعة من التحديات، التي يمكن أن تكون فرصا في حالة الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة .

الفرع الأول: الفرص المتاحة أمام القطاع الزراعي

1. أن الغذاء الصحي أصبح يفرض نفسه في الأسواق العالمية وخصوصا في الدول المتقدمة، والتي تحترم معايير وشروط الصحة والبيئة، حيث تعتبر الأغذية الصحية علاجا بالدرجة الأولى ، مما جعل الدول تطالب بعلامات تميز بين المنتج الصافي والمختلط ، ومن مصلحة الجزائر تطبيق ذلك لما تتميز به من إنتاج الكثير من المنتجات الزراعية النقية، هذه الميزة تفتح مجالا للعديد من الفرص الأخرى وهي:
2. عصنة الزراعة وامكانية تطبيق النظام التكنولوجي مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.
3. اعتماد شركات مختصة في الإمداد الفلاحي بحلول أنجع.
4. الاعتماد على السقي بالمياه العذبة أو المياه الخالية من العذوبة عن طريق مياه البحر المعالجة، أو مياه السدود، فالمنتج الزراعي في هذه الحالة يكون أكثر جودة وأكثر كثافة مما يمكن من استرجاع تكلفة المياه المعالجة . والتي قد لا تتجاوز 20 % من التكلفة الإجمالية للمنتج.
5. يعتبر الاتفاق بشأن تخفيض الدعم في الاتفاقيات الزراعية العالمية فرصة للجزائر ، حيث أن تقديم الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي في الجزائر الذي يقابله رفع الدعم عن صادرات الدول المنافسة من شأنه أن يساعد المنتج الجزائري لاحتلال مكانة في السوق.
6. إن التزام كافة أعضاء المنظمة بإلغاء القيود الفنية على الواردات الفلاحية، وتخفيض القيود الجمركية وفقا للنسب والفترات الزمنية المحددة يتيح المزيد من الفرص للصادرات الزراعية الجزائرية، إما بالوصول إلى أسواق كان يصعب عليها وصولها من قبل، أو بالتوسع في الصادرات الزراعية للأسواق التقليدية التي كانت تضع قيودا لحد حجم الصادرات من قبل .

الفرع الثاني: التهديدات التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر

1. الالتزام باتفاق الزراعة ومحاورة الرئيسية (النفاذ للأسواق، الدعم المحلي، إعانات التصدير) مما يضعها أمام منافسة ببعديها سعري والنوعي، مع فتح السوق المحلية أمام المنتجات الأجنبية دون قيود جركية وهو ما سيفعل الاتجاه إلى الاستيراد أكثر نظرا لشراسة المنافسة الأجنبية وفي ظل عدم النهوض بمقومات زراعتنا، خاصة وأن بنية الميزان التجاري الزراعي تعرف عجزا مزمنا ، ويتوقع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والغذائية أكثر نتيجة تخفيض أشكال الدعم التي ستؤدي إلى تقليل العوائد المتأتية من

الزراعة وبالتالي إجماع الفلاحين عن الإنتاج، مما يقلل من المعروض المحلي ويدفع بالأسعار إلى الارتفاع، وبالمقابل فإن تخفيض الدعم عن المستهلكين سوف يدفع لاقتناء المنتج الأجنبي الأقل سعرا.

2. إن استعمال المواد الكيماوية المجهولة المصدر نظرا لتكاليفها المنخفضة ظنا أنها السبيل الأسرع لتحقيق الربح سيؤثر على جودة المنتجات الزراعية، وفي هذا الاطار تعمل الاتفاقية الخاصة بالصحة والصحة النباتية على تشكيل قيود أمام المنتج المحلي للوصول إلى الأسواق الأجنبية. وفي ذات السياق فإن صعوبة الرقابة على الواردات الزراعية من حيث المواصفات الصحية، مما سيؤدي إلى إراقها للسوق المحلية التأثير على صحة المستهلك.

3. عدم القدرة على مكافحة الاغراق نظرا لاحتواء الاتفاقية المتعلقة بمكافحة الاغراق على مجموعة من الاجراءات والتعقييدات لإثبات حدوثه، ومن أهم الأسباب التي ستدفع إلى حدوثه الميل إلى تصغير المساحات الزراعية بدل الاتجاه نحو تنظيم الزراعة في مساحات زراعية كبيرة مما سيؤثر على حجم الانتاج، حيث تحولت المساحات الزراعية الكبيرة في الجزائر إلى مساحات تتراوح مساحتها بين 05 و 10 هكتار، وذلك راجع إلى المشكل العقاري الذي يعتبر معضلة الزراعة الجزائرية.

4. تحتاج الجزائر لبذل مزيد من الجهود لتعزيز الحيز المالي بما يجعل اقتصادها أكثر قدرة على امتصاص الصدمات الخارجية، ويمكن من اتخاذ الاجراءات الملائمة لاحتواء تداعياتها السلبية على مقومات الاستقرار الاقتصادي والنمو في جميع القطاعات ومستويات التشغيل، وهنا تظهر الحاجة إلى ضرورة تبني استراتيجيات تمويل للقطاع الزراعي تضمن التدفق المستمر للموارد المالية، و يعتبر ترشيد ساسية دعم الغذاء أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الجزائر في مسعاها لتعزيز حيز السياسة الاقتصادية ورفع الضغوط عن الموازنة العامة، وبالإضافة للتحديات التي تواجه مسألة زيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الانتاجية في القطاع الزراعي، هناك حاجة ملحة لرفع كفاءة وفعالية القنوات التوزيعية وسلاسل الامداد للمواد الغذائية لتحقيق تدفق مستدام من واردات الغذاء إلى الأسواق المحلية بأقل تكلفة ممكنة بما يخفف من حدة مخاطر الأسعار والامدادات خاصة إبان صدمات الأسعار العالمية.

إن الحديث عن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للنهوض بالقطاع الزراعي تجرنا إلى التطرق للفرق بين الدعم والمنح والإعانات، فالمنح نفقات عمومية لا يمكن مقارنتها مع الدعم الذي يحمل مفهوما أوسع، فهو يمكن أن يكون نفقة عامة كما يمكن له أن يكون تعريفية جمركية.

وعند الحديث عن الدعم المحلي نكون بصدد الحديث عن المنح التي يعبر عنها بنسبة من الناتج الوطني الإجمالي، أو من إجمالي الناتج المحلي الزراعي، أو من ميزانية أو مداخيل المزارعين.

خلال المرحلة الأولى من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA قدرت الميزانية العامة المخصصة للقطاع الزراعي ب 399.7 مليار دينار جزائري، وهو ما يقدر بمعدل 49 أورو للهكتار خلال السنة،

في نفس الفترة، قدر الدعم المباشر للمزارعين في الاتحاد الأوروبي ب 288 أورو للهكتار خلال السنة، أي 5.8 مرات ضعف ما يقدم في الجزائر، هذا دون احتساب جميع أشكال التدخل الأخرى.

رغم أن القطاع الزراعي في الجزائر يساهم بنسبة 10 % من الناتج المحلي الاجمالي، ويشغل 25 % من السكان مقارنة ب 1.6 % و 5.2 % في الاتحاد الأوروبي على التوالي.

هنا يجب أن نوضح أنه إذا كان الدعم في الاتحاد الأوروبي ودول OCDE تؤثر مباشرة على مداخل الفلاحين، فإنه في الجزائر موجه إلى الاستثمار داخل المزرعة. ومن خلال الأرقام الموضحة في الجدول (5-29) تتضح لنا الفجوة الكبيرة بين الجزائر والدول المتقدمة في مجال دعم القطاع الزراعي.

جدول رقم (5-29): مقارنة الدعم الزراعي بين مجموعة من الدول

الدولة	معدل المنتجين من اجمالي الميزانية الزراعية %
ايزلاندا	66.23
النرويج	66.22
سويسرا	65.78
كوريا	63.03
اليابان	54.71
الاتحاد الأوروبي	33.71
تركيا	24.13
كندا	21.81
الوم أ	14.34
المكسيك	14.17
الجزائر	05 %

المصدر: Soutiens Et Subventions Agricoles. Filaha : Le Site De L'agriculture.

في الجزائر تقدر هذه النسبة بمعدل 05 % ، مما يعكس الفجوة بين الجزائر والبلدان الأخرى ويبدو جليا أن ايزلاندا والنرويج وسويسرا احتلت الصدارة في تقديم الدعم الزراعي.

إن النسب المسجلة لايزلاندا، النرويج و سويسرا هي الأعلى مقارنة بباقي الدول لكن وفي المقابل نجد أن الاتحاد والأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يحتلان الصدارة من حيث القيم الممنوحة ، حيث مثلت ميزانية السياسة الزراعية المشتركة لنفس الفترة 40 % من ميزانية الاتحاد الأوروبي (أي بمعدل 2.2 أورو لكل بقرة في اليوم)، وهو مبلغ يضمن العيش ل 2.8 مليار من الأفراد حسب البنك الدولي.

من المهم جدا الإشارة إلى أن الزراعة في هذه الدول تدعم لفترات طويلة وبنسب عالية، هذه الأخيرة تشكل أحد أهم محاور المفاوضات في منظمة التجارة العالمية، فعلى سبيل المثال تلقى مزارعو القطن في أمريكا 13.9 مليار دولار أمريكي، في الفترة 1999 – 2003 ، وهو ما يمثل معدل دعم 89.5 % .

في الجزائر لم يحظ الدعم الزراعي بأهمية إلا بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ابتداء من سنة 2000، ووفقا لتقارير رسمية نشرت في نوفمبر 2007، كان متوسط الدعم في فرنسا 27440 أورو للمستثمرة الواحدة في سنة 2005، وأكثر المستثمرات دعما هي مستثمرات الحبوب بمبلغ 43106 أورو، ولرربي المواشي بأكثر من 38000 أورو للسنة.

في الجزائر، لوحظ أن متوسط المبلغ السنوي للدعم خلال الفترة 2000-2004 بالكاد وصل إلى 750 أورو للمستثمرة المدعمة، وأن أكثر من 60 % من هذا الدعم موجه للاستثمارات الخاصة بتعبئة الموارد المائية.

وحسب ما أثبتته المنظمة الدولية OXFAM فإن هناك فوارق كبيرة بين دعم المستثمرات بين الدول ، حيث أن 90 % من صغار المزارعين في المملكة المتحدة، اسبانيا، هولندا، بلجيكا، الدنمارك، سلوفاكيا وفرنسا يستفيدون فقط من 17 % من الدعم الممنوح، في حين أنه في الجزائر 75 % من المستثمرات التي تستفيد من الدعم الفلاحي، هي مستثمرات لا تتجاوز مساحتها 20 هكتارا.

إن الدعم المحلي للقطاع الزراعي الممنوح في الجزائر يظل ضعيفا جدا من حيث الحجم ومن حيث النسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ما هو معمول به في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما أن توزيع هذه المنح غير متكافئ في أصله.

لا توجد التزامات للدعم الزراعي السائد في الجزائر حالياً اتجاه منظمة التجارة العالمية وذلك لكونه لا زال في مرحلة تهيئة الدخول إليها، ومع ذلك يمكن بيان بعض التفاصيل ذات العلاقة بالموضوع بشكل عام أحيانا أو بشكل خاص فيما يتعلق بالجزائر، حيث يصنف الدعم الزراعي المحلي فيها حسب تقرير أعده المدير المكلف بملف انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية كما يلي¹:

1. العلبة الخضراء: وتشمل،

- النفقات الحكومية على الإدارة الفلاحية، ومعاهد دعم وتقوية الإنتاج الفلاحي (تكوين، بحث، ارشاد ودعم تقني)
- خدمات البنية الأساسية (التجهيزات، المحافظة على الموارد الطبيعية واستصلاح الأراضي الزراعية)
- المدفوعات في حالة الكوارث الطبيعية.

¹ Djellab Said, le traitement de la question agricole à l'omc soutien interne, subvention aux exportations et accès au marché, site visité le : 14.08.2015. <http://mcommerce.djweb.dz/files/pdf-2013/omc6.pdf>.

⊖ دعم الاستثمار في المزرعة: 60 % دعم للموارد المائية من أجل ضبط وتكييف نظم المحاصيل الزراعية.

2. العلية الصفراء: وتشمل بصفة خاصة

⊖ دعم أسعار المنتجات الزراعية خاصة: منح جمع القمح والحليب الخام.

⊖ دعم القروض من خلال إعفاء الفلاحين من الفوائد وتحمل الدولة لهذه الأعباء.

ويقدر مبلغ الدعم الزراعي الممنوح في الجزائر خلال فترة مخطط التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014 بقيمة 438 مليون دولار أمريكي سنويا، وهي نسبة تبقى ضئيلة جدا مقارنة بما تقدمه العديد من الدول خاصة التي تربطها بالجزائر علاقات تبادل تجاري قوية، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وفي ذلك يمكن الإشارة إلى المعدل الذي حققه الاتحاد الأوروبي في نفس الفترة حيث سجل قيمة 94.8 مليار دولار أمريكي، تليه الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة قدرها 64.9 مليار دولار أمريكي.

وبذلك بقدر ما تعتبر قلة الدعم الزراعي مقارنة بهذه الدول تهديدات لمنافسة المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية، بقدر ما تعتبر فرصة للجزائر لزيادة حجم الدعم المالي الموجه لجميع نشاطات وفروع القطاع الزراعي، لكن يبقى التحدي الرئيسي هو في كيفية ترشيد استغلال هذه الأموال حسب طبيعة ومتطلبات كل فرع فلاحي.

خلاصة الفصل الخامس

- لا شك أن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة له جوانب ايجابية متعددة لجميع القطاعات ومنها القطاع الزراعي، وذلك من خلال فتح الأسواق العالمية للسلع المنتجة محليا، وهي غير مفتوحة في الجزائر بسبب تطبيق نظام التعريفات الجمركية وعدم قبولها في منظمة التجارة العالمية .
- إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يعني التزامها بعدة مبادئ أهمها عدم التمييز في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء والافتداء بمبدأ التنافس الكامل في المعاملات التجارية ويعني ذلك الإلغاء التدريجي لكل أوجه الدعم الحكومي للإنتاج السلعي والخدمي والتصدير والتوريد والقروض وكذلك اعتماد مبدأ تحرير التبادل التجاري من القيود الجمركية وغير الجمركية
- لم يحظ الدعم الزراعي في الجزائر بأهمية إلا بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ابتداء من سنة 2000، الذي أعطى دفعا جديدا للدعم الزراعي من خلال تطور أشكال الدعم وكذا الجهات المسؤولة عن تقديمه، فالدعم المحلي في الجزائر يظل ضعيفا جدا من حيث الحجم ومن حيث النسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ما هو معمول به في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما أن توزيع هذه المنح غير متكافئ في أصله.
- يعتبر الاتفاق بشأن تخفيض الدعم في الاتفاقيات الزراعية العالمية فرصة للجزائر، حيث أن تقديم الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي في الجزائر الذي يقابله رفع الدعم عن صادرات الدول المنافسة من شأنه أن يساعد المنتج الجزائري لاحتلال مكانة في السوق
- لا توجد التزامات للدعم الزراعي السائد في الجزائر حالياً اتجاه منظمة التجارة العالمية وذلك لكونه لا زال في مرحلة تهيئة الدخول إليها، ومع ذلك يمكن بيان بعض التفاصيل ذات العلاقة بالموضوع بشكل عام أحيانا أو بشكل خاص فيما يتعلق بالجزائر.
- تسيطر المحروقات على جانب التصدير في الميزان التجاري الجزائري، وتكاد تعتبر الصادرات الزراعية الجزائرية هامشية رغم الدعم وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- تتميز الموارد الفلاحية في الجزائر بمؤهلات تسمح لها إذا ما استغلت جيدا، بالحصول على منتجات فلاحية ذات جودة عالية ومنافسة في الأسواق العالمية.
- ليس هناك أساس متساوي للتنافس عالميا في ظل المنظمة العالمية للتجارة، وأن الايجابيات التي يصبو الإنتاج الزراعي للاستفادة منها لا يمكن أن تتم إلا في ظل قوة داخلية متينة أساسها الاستثمارية تبنى بدقة بالأخذ في الحسبان جميع نقاط القوة التي تتمتع بها الزراعة في الجزائر لدعمها، وجميع نقاط الضعف لمعالجتها والتخلص من إعاقتهما، أضف إلى ذلك النظر بعمق في الفرص التي يمكن أن تتاح للمنتوج في ظل الاستغلال العقلاني لجميع عناصر الإنتاج، ودراسة التهديدات وتجنبها.

مما يستدعي البحث في مقومات كل منتج زراعي على حدى ودراسة مكان القوة فيه عبر سلسلة القيمة الزراعية له للوصول إلى منافذ توجيه التمويل اللازم في النشاط المناسب وتحريك عجلة التمويل في جميع حلقات السلسلة وهو ما سنوضحه في الفصل الموالي.

الفصل السادس

خيارات وسيناريوهات الاستراتيجيات البديلة
لتمويل القطاع الزراعي في الجزائر
- فرع القمح نموذجاً -

مقدمة الفصل السادس:

لتقييم سياسات التمويل الزراعي المطبقة والمنتهجة في الجزائر، نستخدم سلسلة القيمة كأداة تسلط الضوء على مجموعة من الأبعاد (التسويق، التمويل، الموارد البشرية، والجوانب القانونية). خاصة وأن الانفتاح التجاري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية يتطلب الكثير من الفاعلين الاقتصاديين، سواء على مستوى القطاعات الرسمية وغير الرسمية التقليدية، وكذلك مستويات عالية من المداخل لحماية القطاع الزراعي من قوى السوق، وحماية أسر الفلاحين الذين هم عرضة للمخاطر بشكل متزايد.

وباعتبار أن السوق الدولية للحبوب تؤثر على أغلب دول العالم النامية ومنها الجزائر، اخترنا منتج القمح لما له من أهمية في الطلب المحلي في السوق الجزائرية، كنموذج نطبق عليه تقييم طرق وأساليب التمويل القائمة بها، وخصوصا تلك التي خصته بها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر،

لذلك نطرح في هذا الفصل لمحة حول السياق الدولي لإنتاج القمح والتي تخص الإنتاج والاستهلاك العالمي وكذلك واقع المخزون العالمي منه. ثم نستعرض تمويل سلسلة القيمة الزراعية للقمح في الجزائر من خلال تحديد مجموع الفاعلين فيها والذين يقومون بالنشاطات المتعاقبة ومدى إضافتها لأي قيمة للمنتج من خلال انتقاله من مرحلة لأخرى، لنوضح اتجاه تدفقات الأموال من داخل ومن خارج السلسلة ومدى تدخل الدولة فيها إضافة إلى واقع تأثرها بالمتغيرات التجارية الدولية خاصة منظمة التجارة العالمية. والنظر في إمكانية تعديل أدوات ونماذج تمويل سلسلة القيمة الزراعية لتتلاءم مع خصائص الفلاحين وتشمل أكبر عدد منهم ولتتجاوب مع الأحداث الطارئة التي يمكن أن تحصل للقطاع بفعل مؤثرات داخلية وخارجية.

إن الالتزام بمقاربة سلسلة القيمة لتقييم التمويل يستدعي تحليل التمويل الخاص بمنتج القمح بما يتضمن دراسة شاملة لأوجه وعمليات السلسلة لمعرفة من يحوز على أفضل منزلة داخلها تؤوله لأن يكون المستفيد الأحق بالتمويل من الدولة باكتشاف نقاط التمويل الصعبة والحرجة، من خلال ضبط مصادر التدفقات المالية الحالية ثم الاحتياجات المالية ومتى تكون. مما يؤهلنا لتحديد البدائل المالية ومقارنتها من حيث قوتها والمخاطر التي قد تتعرض لها في كل مستوى من مستويات المشاركين في السلسلة. من أجل تصميم التمويل وفقا لأفضل الاختيارات التي تلائم السلسلة.

المبحث الأول

ضوابط تمويل القمح في الأسواق الزراعية الدولية

يعتبر القمح من أهم الحبوب وأوسعها انتشاراً، حيث يعتمد عليه ثلث سكان العالم في الوقت الحاضر والمستقبل، كما يعرف بانتشاره الواسع بسبب تعدد أنواعه المختلفة، وأهمها القمح الصلب والقمح اللين، ويمتاز الأول باحتوائه على نسبة عالية من البروتينات وينتشر هذا النوع الجيد في الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وشمال أفريقيا، ويزرع في الأقاليم المعتدلة الدافئة ويستخدم في صناعة العجائن المختلفة ولا يحتاج إلى نسبة عالية من الأمطار.

أما القمح اللين فيحتوي على نسبة عالية من النشويات وقليل من البروتين ويستخدم كذلك في الصناعات الغذائية لأنه يحتوي على نسبة 09% من الجلوتين، وبالتالي يستخدم في إنتاج الحلويات المختلفة وتنتشر زراعته في المناطق الباردة والمعتدلة، وتشمل زراعته 80% من مساحة الأرض اليابسة.

ويتميز السوق العالمي للقمح بمجموعة من الخصائص نوضحها من خلال آليات عمل السوق و....

المطلب الأول: آليات عمل السوق العالمي للقمح

تختلف الأسواق الزراعية في آليات عملها عن غيرها من الأسواق، وقد تم تنظير ذلك خلال القرن الثامن عشر من طرف الاقتصادي الانجليزي " GREGORY KING " تحت اسم قانون KING أو أثر KING¹. والذي بين من خلاله أن تغيرات الأسعار وتغيرات الإنتاج ليست خاضعة لنفس التأثير، حيث تتغير الأسعار بشكل أقوى من الإنتاج بسبب عدة عوامل كزيادة أو انخفاض الطلب وكذلك الأزمات الاقتصادية².

والواقع أن هناك مجموعة من الخصائص تحكم طلب وعرض المنتجات الزراعية، فعرض إنتاج وفير دائماً من السلع الزراعية والتي تتميز في أغلبها بمرونة عرض ضعيفة لن يكون مناسباً ولا في صالح المزارعين غير أنه يمثل الوضعية المثلى في السوق بالنسبة للمستهلكين حيث يحقق هؤلاء حاجاتهم الغذائية بأدنى الأسعار. وهذا التناقض البنيوي في الأسواق الزراعية هو ما يعبر عنه بعدم الاستقرار والاضطراب المزمع الذين يعتريانها. ومن هذا كان لزاماً على السلطة العمومية الاضطلاع بمهام الضبط قصد تحقيق أفضل

¹ Ghazi Nouria. "Le commerce international de blé". These de doctorat d'état en science économiques. Faculté des sciences économiques, de gestion et de sciences commerciales. Université d'aboubaker belkaid.tlemcen. 2010-2011. P: 16.

² منصور صمودي، "التمويل الزراعي للحبوب في إطار السوق الدولية حالة الجزائر مرحلة: 1967/1962-1978/1970-1980/1990-2000/2000-2006"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03. 2008-2009، ص: 121.

المداخيل للمزارعين ليتمكنوا من مواصلة نشاطهم الانتاجي وتحقيق الوفرة الغذائية وبأدنى الأسعار الممكنة. وعلى هذا الاعتبار تقوم كل السياسات الزراعية التي تبنتها وتبنتها إلى غاية اليوم أكبر البلدان الصناعية وأكثرها ليبرالية في توجيهها الاقتصادي.

إلا أن تحقيق أهداف هذه السياسات لم يكن بالأمر السهل، فمضمون هذه السياسات يبقى مثيرا للجدل في الأوساط الاقتصادية والسياسية وداخل المنتديات الدولية للتفاوض حول تحرير تجارة المنتجات الزراعية. فعمليات الضبط من شأنها أن تنقل حالات الاضطراب الناشئة داخل أسواق البلدان المتطورة إلى الأسواق الدولية ومنها إلى داخل البلدان النامية وخاصة تلك التي تعاني عجزا في الإنتاج الزراعي أو تلك التي تعتمد في صادراتها على السلع الزراعية الخام.¹ ولما كانت عمليات ضبط العرض عن طريق المخزونات تواجه صعوبات تقنية و مادية، نجد أن أغلب البلدان التي تحقق فوائض زراعية، تلجأ في سياساتها الزراعية لدعم عمليات الحد أو إتلاف المحاصيل كأسلوب للتقليل من النفقات العامة.

ولقد أكدت الملاحظة الاحصائية أن مرونة الطلب على أغلب السلع الزراعية الضرورية تتميز بالضعف، وتزداد هذه المرونة اقترابا من الصفر، كلما كانت إمكانية الاحلال بين السلع أقل. كما أن الاضطرابات في الأسواق الزراعية تختلف شدتها من سلعة إلى أخرى وما يزيد من تعقيد الأوضاع فيها في أحيان أخرى هو تشتت العرض، أي أن إمكانيات الحد من الإنتاج تبقى قليلة على النطاق العالمي، بفعل العدد الكبير للمنتجين وخاصة داخل البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية، ومن جهة أخرى عمليات المضاربة الكبيرة التي تشهدها الأسواق الزراعية وخاصة ما يعرف بالأسواق الآجلة.²

"إن أثر KING يلعب في اتجاهين، ففي حالة حدوث نقص محدود في العرض فإنه يتسبب في ارتفاع كبير في الأسعار، وبالعكس فإن فائضا حتى وإن كان محدودا قد يسبب انهيار الأسعار."³

ويتحكم في السوق العالمي للقمح مجموعة قليلة من كبار المصدرين، يقابلها عدد مهم من المستوردين، بحجم مبادلات تجارية تفوق كمياتها 100 مليون طن سنويا. ولا تمثل الدول المصدرة والمستوردة بالضرورة الدول ذات الإنتاج الوفير أو الضعيف، فالدول وفيرة الإنتاج يمكن أن تلجأ للإمدادات الخارجية لضمان احتياجاتها الغذائية، وعلى عكس ذلك قد تلجأ دول ذات إنتاج ضعيف إلى تصريف الفائض إلى السوق الدولية.

الفرع الأول: العرض العالمي للقمح واحتكار المصدرين

¹ عز الدين بن تركي، "تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية: أي سياسة زراعية للجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007، ص 69.

² المرجع نفسه.

³ منصور صمودي، مرجع سابق، ص: 121.

يتمثل العرض العالمي للقمح في الكميات المنتجة التي يمكن تسويقها في الأسواق الدولية سنويا من طرف الدول المنتجة التي غطت احتياجاتها الاستهلاكية، وهي الدول التي تتميز بشروط زراعية ملائمة (مناخ، وتطوير في الامكانيات الزراعية)، ويتوقف مستوى العرض في الأسواق الدولية على عدة عوامل داخلية (المستوى التقني والسياسات الزراعية المطبقة) وخارجية (سياسات التصدير وشروط المنافسة) وتبلغ المساحة المزروعة من القمح سنويا نحو 200 مليون هكتار، وتشكل الدول العشر المذكورة في الجدول أدناه (1-6) أكبر الدول المنتجة للقمح في العالم، حسب إحصائيات السنوات: 1963، 1985، 1994، 2007، 2009، 2010، و2013.

جدول رقم (1-6): ترتيب أكبر الدول المنتجة للقمح في العالم. الوحدة (مليون طن)

إنتاج 2013	البلد	إنتاج 2010	البلد	إنتاج 2009	البلد	إنتاج 2007	البلد	إنتاج 94	البلد	إنتاج 85	البلد	إنتاج 63	البلد
121.93	الصين	115	الصين	115.11	الصين	109.9	الصين	99.3	الصين	85.8	الصين	46.7	إسوفياتي
93.51	الهند	80.80	الهند	80.67	الهند	74.9	الهند	63.2	الوم.أ	73.3	إروسيا	31.2	الوم.أ
57.97	الوم.أ	60.06	الوم.أ	61.74	روسيا	53.6	الوم.أ	59.8	الهند	65.9	الوم.أ	19.7	كندا
52.09	روسيا	41.50	روسيا	60.36	الوم.أ	49.4	روسيا	32.1	روسيا	44.1	الهند	18.7	الصين
38.613	فرنسا	38.20	فرنسا	38.33	فرنسا	33.2	فرنسا	30.5	فرنسا	28.8	فرنسا	10.8	الهند
37.53	كندا	24.10	المانيا	25.19	المانيا	23.5	باكستان	22.9	كندا	24.5	كندا	10.2	فرنسا
25.02	المانيا	23.31	باكستان	26.84	كندا	21.4	ألمانيا	17.5	تركيا	17.0	تركيا	10.1	تركيا

24.21	باكستان	23.16	كندا	24.03	باكستان	20.6	كندا	16.5	ألمانيا	16.0	أستراليا	8.9	الأرجنتين
22.85	استراليا	22.13	استراليا	21.65	استراليا	17.7	تركيا	15.2	باكستان	13.8	ألمانيا	8.9	أستراليا
22.79	اكرانيا	19.67	تركيا	20.56	اكرانيا	16.5	الأرجنتين	13.9	أوكرانيا	12	المملكة المتحدة	8.1	إيطاليا
496.513	/	447.93	/	474.80	/	420.7	/	370.9	/	381.2	/	173.3	المجموع
711.142	/	649.323	/	686.720	/	612.874	/	527.04	/	499.53	/	233.34	الانتاج العالمي

المصدر: اعتمادا على احصائيات موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة <http://faostat3.fao.org>

عرف إنتاج القمح في العالم ارتفاعا متزايدا منذ سنوات الستينيات، من القرن الماضي ، حيث تضاعف حجمه أكثر من ثلاث مرات إلى غاية سنة 2013، إذ وصل حجم الإنتاج سنة 2013 إلى 711.142 مليون طن ، بعدما كان 233.34 مليون طن سنة 1963. هذا الارتفاع في المحاصيل العالمية للقمح يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع مردودية الهكتار الواحد من الأراضي الزراعية (بمعدل 2.8 خلال مدة خمسين سنة) إضافة إلى ارتفاع عدد المساحات المزروعة من القمح عالميا حيث بلغت 239.2 هكتار من القمح سنة 1981. ثم ما فتئت أن انخفضت تدريجيا لتصل إلى 216.8 مليون هكتار سنة 2010.¹

إن جزءا كبيرا من المنتج العالمي للقمح يعود لإنتاج عشر دول تسيطر على الإنتاج العالمي له. ففي سنة 1963 كانت الدول الخمس المسيطرة على إنتاج القمح في العالم هي روسيا (الاتحاد السوفياتي سابقا) بنسبة 20% من الإنتاج العالمي للقمح، الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 13% ، كندا بنسبة 8.4% ، الصين بنسبة 8% . الهند بنسبة 4.6% ، وهو ما يمثل حوالي 54% من الإنتاج العالمي.

¹ Terrones gavira, PH. Burny. Evolution du marché mondial du blé au cours des cinquante dernières années. Livres Blanc , céréales, ULG Gembloux Agro-Bio Tech et CRA-w Gembloux – fevrier 2012. P : 03.

هذه الدول تسعى جاهدة للمحافظة على مكانتها في السوق الدولية، إذ يعد القمح من أهم الحبوب الغذائية التي تدخل في التجارة الدولية، وهو يساهم في التجارة الدولية للحبوب بنسبة تبلغ نحو 43%¹، وستظل هذه النسبة محافظة على أهميتها نظرا لتزايد السكان، مما يؤدي إلى ضرورة التوسع في زراعة القمح في مناطق لم تزرعه من قبل لزيادة الإنتاج ومواجهة الطلب المتزايد، وهو ما نلاحظه من الجدول (6-1) حيث ظهرت استراليا و أوكرانيا في قائمة أولى الدول المنتجة للقمح سنة 2013.

كما أن سيطرة هذه المجموعة على إنتاج القمح لعقود من الزمن يجعلها سببا في انخفاض أو زيادة إنتاجه، ونلاحظ انخفاض الإنتاج العالمي للقمح خلال سنة 2010 إلى مستوى قدر بـ 649.323 مليون طن بعدما كان 686.720 مليون طن في الموسم الذي سبقه مباشرة، ويرجع ذلك إلى انخفاض إنتاج روسيا من القمح بحوالي 20 مليون طنا، أي بنسبة 32.8% من إنتاجها السابق، وخروج أوكرانيا من قائمة هذه الدول، إذ انخفض إنتاجها بـ 04 مليون طن أي ما يقارب 20%، وانخفاض إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بـ 06.20%، بالإضافة إلى انخفاضات أخرى أقل في باقي الدول المنتجة للقمح، ويعود سبب ذلك تحديدا لموجات الحر والجفاف التي اجتاحت روسيا وأوكرانيا التي أصابت 32% من محصول القمح مقارنة بالعام الذي سبقه، وكذلك إلى الفيضانات التي غمرت باكستان. وهذا ما كون أزمة غذائية دفع ثمنها العالم كله.

إن هذه القوى التي تنتج القمح تساهم بجزء كبير في التجارة الدولية، غير أن مساهمتها تقل في التجارة الدولية نظرا لتزايد الطلب الداخلي على هذه المادة الاستراتيجية وذلك تماشيا مع تزايد عدد السكان، وهو الأمر الذي يقلل من الفوائض. و تهيمن على تصدير القمح في العالم خمس قوى رئيسية وذلك بمعدل يفوق 90% لمجموع هذه الدول، وهي جميعها من الدول المتقدمة عدا الأرجنتين، وهي قوى تسيطر على حصتها في الأسواق العالمية وتسعى جاهدة لاستقرارها، وفيما يلي نوضح تطور صادرات كل قوة:

¹ Faostat - perspective de l'alimentation analyse des marchés mondiaux.. <http://www.fao.org/3/a-ah876f.pdf>. Consulté le : 11.11.2014.

جدول رقم (2-6): تطور صادرات أكبر مصدري القمح في العالم (2000-2013)

الوحدة: طن

العالم	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	كندا	أستراليا	الأرجنتين	صادرات البلد السنوات
117190136	32564819	27830150	18771740	17724364	11019021	2000
113748893	30450845	25782618	17658856	15542103	10790517	2001
120396335	30102294	24245829	12202573	14697182	9051610	2002
109591244	32923991	25429428	11703543	9503389	6169213	2003
118936745	27121940	31581449	15118679	18450822	9976599	2004
120468019	33207183	27178553	13924960	13914503	10431146	2005
126440451	36114606	23377178	18497809	14975540	9697359	2006
124645186	29985563	32946902	17551674	6755804	9645491	2007
131169966	40085934	30093351	15781400	8278014	8772264	2008
146966601	47591879	21942248	19279098	14996065	5118007	2009
145739811	50942446	27629318	18394492	15888042	4038997	2010
148347774	42630593	32789993	16335086	17657181	8411136	2011
164620622	41851198	25769493	17866820	23535862	11461359	2012
162797896	50551115	33198288	19808018	18001619	2388934	2013

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات المنظمة العالمية للزراعة والتغذية FAOSTAT

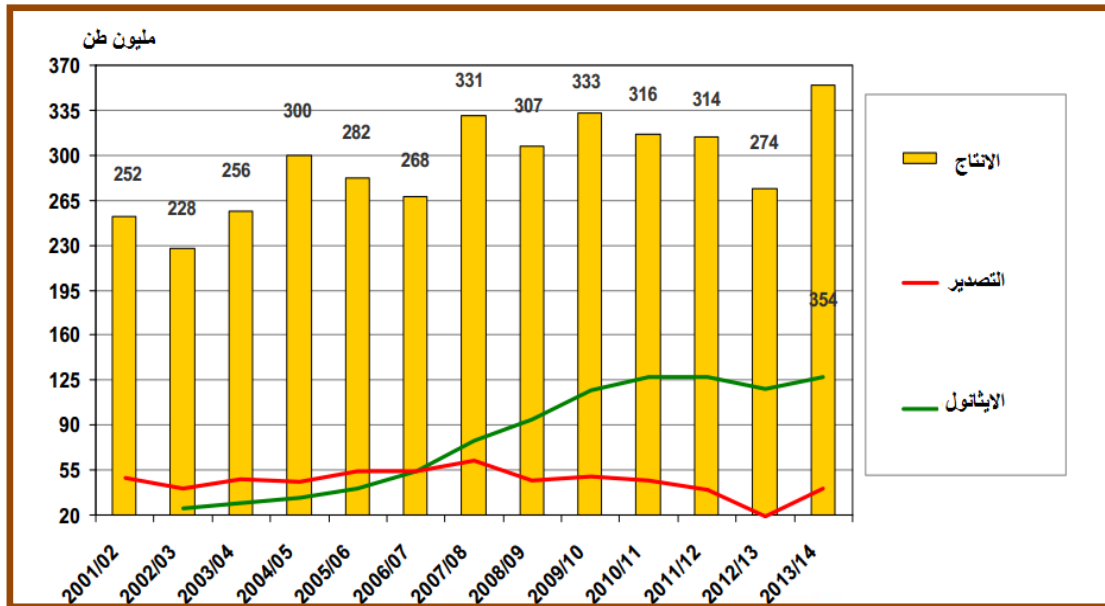
أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

إن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال إنتاج وتصدير الحبوب تعود لأهمية الأراضي الزراعية بها، إذ إن المساحة الصالحة للزراعة تقدر بـ 400 مليون هكتار، ويخصص منها ما يقارب 105 مليون هكتار لزراعة الحبوب. وهي تصدر قمحها إلى مختلف مناطق العالم، إلا أن هناك من بين زبائنها دول تستحوذ على ما يقارب 55% من صادراتها وهي: اليابان، مصر، جمهورية كوريا، الصين، روسيا.

ونلاحظ من خلال الجدول (2-6) تطور حصتها من الصادرات على المستوى العالمي إذ عرفت استقراراً نسبياً خلال الفترة 2000-2013، باستثناء بعض الانخفاضات الحادة سنة 2006، 2009، 2012، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب المشتركة أهمها انخفاض مساحات القمح المزروعة، وكذلك مردودية الهكتار الواحد من القمح بسبب عوامل مناخية تمثلت في موجات الحر التي اجتاحت المنطقة، ففي سنة 2006

انخفضت مردودية الهكتار الواحد من القمح إلى 2.6 طن سنة 2006، بعدما كانت 2.9 طن سنة 2005، وفي المقابل انخفضت المساحة الزراعية إلى 18939492 هكتار بعدما كانت 20276588 هكتار سنة 2005¹، حيث أثرت درجة الحرارة المرتفعة على تلف المحاصيل الزراعية، إضافة إلى تحويل جزء كبير من القمح ليحل محل الذرة وفول الصويا الذان يستخدمان عادة لأغراض الأعلاف وذلك لنفس الأسباب المناخية²، وكذلك لتوجه الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام هذه المنتجات في صنع الوقود الحيوي، وهي تعتبر رائدة في مجال إنتاج الإيثانول الحيوي عموما والمصنوع من الذرة خصوصا ابتداء من سنة 2006 بعد تخطيها للبرازيل، حيث أن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية المتواصلة للطاقة باعتبارها القوة الإقتصادية الأولى في العالم دفعها إلى التفكير في إيجاد بدائل أخرى للطاقة، ومن ثم فإنه وكونها المنتج الأول للذرة في العالم فإنها عملت على تطوير صناعة الوقود الحيوي باستعمال الذرة بحيث زادت الكميات الموجهة منها لصناعة الإيثانول من 16 مليون طن سنة 2000 إلى 55 مليون طن سنة 2006³.

شكل رقم (1-6): أثر إنتاج الإيثانول على إنتاج وتصدير الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: Michel Ferret, le marché mondial des grains en 2014. Evolution récentes et perspectives . conference de France AGRIMER. 27 fevrier .sia 2014. 2013/2014. P : 13

¹ تم اعتماد هذه الاحصائيات من خلال موقع المنظمة العالمية للتغذية والزراعة FAOSTAT.

² مراقبة أسعار الغذاء، تقرير صادر عن البنك الدولي، <http://www.albankaldawli.org/foodprices/foodpricewatch/November-2012.html#note13>، تاريخ الزيارة: 10 جانفي 2016.

³ بودخدخ كريم، حناش الياس، أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية، الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي بجامعة سكيكدة: 7 و8 ديسمبر 2011.

نلاحظ من الشكل (6-1) أنه بالرغم من الزيادات الحاصلة في إنتاج الذرة للسنوات التي عقيبت سنة 2006 إلا أن حجم الصادرات لم يرتفع، وذلك ما يبرز خلال سنة 2014/2013 فرغم زيادة كمية الإنتاج إلى 354 مليون طن بعدما كانت 268 مليون طن سنة 2007/2006، انخفض حجم صادرات الذرة من 58 مليون طن إلى 24 مليون طن، ويبرر ذلك بتحويل الكميات التي كانت موجهة للتصدير لإنتاج الوقود الحيوي.

كما يعد ارتفاع أسعار مدخلات عملية الإنتاج سببا في تناقص الصادرات بسبب تناقص مردودية الهكتار الواحد من القمح، فالأسعار العالمية لأسمدة الآزوت والفوسفور والبوتاسيوم ازدادت أكثر من الزيادات في أسعار الحبوب العالمية بين سنتي 2001 و 2008، وازداد سعر اليوريا وهي مصدر رئيسي للأزوت وأحد أكثر الأسمدة المستخدمة شيوعا، بأكثر من أربعة أضعاف منذ سنة 2001 إلى سنة 2008، مما أدى بالمزارعين إلى تقليص استخدامهم لها. هذا إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول التي لم تؤثر على تكلفة إنتاج القمح فقط، بل أثر كثيرا على توجيه المحصول منه لصالح زيادة الطلب على الوقود الحيوي.¹

ثانيا: الإتحاد الأوروبي

توجد زراعة القمح في أوروبا شمالا وجنوبا، إلا أن قيام السوق الأوروبية سمح ببروز مناطق إنتاج تعتبر مخازن لأوروبا مثل المناطق الوسطى والجنوبية من إيطاليا، وكذلك الحال بالنسبة لمناطق أخرى من أوروبا الشمالية تقع في المملكة المتحدة، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا. هذه المناطق تتميز عن غيرها من مناطق زراعة الحبوب في أمريكا الشمالية وأستراليا بتوفير مناخ معتدل رطب يتلقى أكثر من 500 ملم من الأمطار سنويا. حيث تعتمد زراعة القمح في أوروبا على زراعة القمح الشتوي الذي يتميز بارتفاع مردوده واستقراره أكثر مما يتميز به القمح الربيعي. ومن أهم الدول التي تصدر لها أوروبا منتجاتها من القمح نجد: مصر، الجزائر، الصين، بولونيا، المغرب، روسيا. إلا أن صادراتها لكل من روسيا والمغرب والصين تراجعت تحت تأثير منافسة الولايات المتحدة الأمريكية.²

و تطور الإتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي جعل منه أكبر منتج للقمح في العالم مع مرور الزمن، وكذلك أحد أهم كبار مصدري القمح في السوق العالمية. هذه الوضعية تعززت أكثر بعد تبني السياسة الزراعية المشتركة PAC.³ وهو ما يظهر من خلال الجدول (6-2) والذي يظهر فيه تطور حصة صادرات الإتحاد الأوروبي من القمح على المستوى العالمي في الفترة 2000-2013 حيث شهد سيطرة عالمية تجاوزت 34 %

¹ أحمد بدوي، تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصاديات الدول العربية، منشورات صندوق النقد العربي، 2013، ص:

.07

² L'union européenne premier exportateur et importateur mondial de produits agricoles.

<http://www.terredactu.com/lunion-europ%C3%A9enne-premier-exportateur-et-importateur-mondial-de-produits-agricoles.html>. Consulté le : 25.07.2015.

³ Terrones Gavira, PH burny. Op.cit. p : 07.

سنة 2010، باستثناء سنتي 2004 و 2008، حيث احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بنسب تقدر بـ 23 % سنة 2004، و 24 % سنة 2008 مقابل 27 % و 26 % للوم. وذلك بسبب تخفيض الاعانات الموجهة لتصدير القمح في الاتحاد الأوروبي، إذ تشير الاحصائيات أن حصة الاتحاد الأوروبي من صادرات القمح المدعم تكون دائما أكبر من حصة الولايات المتحدة الأمريكية، فقبل تطبيق قواعد الاتفاق بشأن الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة سنة 1994، كان الطن الواحد من القمح الموجه للتصدير يكلف الاتحاد الأوروبي 25 دولار أمريكي في شكل دعم، مقابل 10 دولار أمريكي تتحملها الميزانية الأمريكية. هذه الوضعية اختلفت ابتداء من سنة 2001 وتحديدا سنة 2004، حيث لم تتجاوز قيمة الدعم الموجه لصادرات القمح 05 دولار أمريكي، مقابل 20 دولار للولايات المتحدة الأمريكية.¹

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستخدم الاعانات الغذائية كوسيلة لتصريف الفائض من القمح من أجل تخفيض الأسعار على المستوى العالمي، مما يقلل من عرض الدول المنافسة. فالإعانات الغذائية والقروض من أجل التصدير لم تكن معنية بالنقاش في الاتفاق بشأن الزراعة سنة 1994.²

أما بالنسبة لسنة 2007 فقد تراجعت حصة صادرات الاتحاد الأوروبي رغم الارتفاع المشهود في إنتاج القمح، ويرجع ذلك إلى الارتفاع العالمي في أسعار الطاقة، مما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى التوجه نحو تكثيف صناعة الوقود الحيوي، حيث عرف إنتاج الايثانول ارتفاعا كبيرا وذلك من 474 مليون غالون سنة 2007 إلى 728 مليون غالون سنة 2008.³ وهو ما أثر على ارتفاع أسعار القمح في العالم .

ثالثا: كندا

أعتبرت كندا منذ قرن من الزمان أحد أهم كبار منتجي القمح في العالم، وثاني مصدر للحبوب في العالم، فاختلاف المناخ فيها يسمح بنمو بعض الحبوب وبكميات كبيرة، مثل الذرة، الشعير والقمح الصلب، وهي حبوب ذات نوعية جيدة. أما زراعتها التي تعتمد على المساحات الواسعة من الأراضي (مقارنة بالاتحاد الأوروبي) فلا تتجاوز عوائدها 20 – 26 قنطارا للهكتار الواحد. وتمثل صادرات كندا من القمح حصة 16 % من السوق العالمي (حسب احصائيات سنة 2000)، وهي تمثل ثالث مصدر للقمح في العالم بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وهي مرتبة عرفت استقرارا منذ سنة 2000 إلى سنة 2013، حسب ما يوضحه الجدول (6-2)، وتعتمد مكانة صادرات هذه

¹ Ariène Alpha et autres.rapport d'étude sur l' Impact des mesures de soutien à l'exportation et de l'aide alimentaire sur la sécurité alimentaire. Groupe de recherche et d'échanges technologiques (GRET) . CIRAD. Octobre 2006. P : 62-63.

² Bénédicte Hermelin. Exportations : les européens plaie des pays du sud ?. Alternatives internationales. N° 38-Mars 2008. http://www.alternatives-internationales.fr/exportations--les-europeens--plaie-des-pays-du-sud- fr_art_691_35965.html. site visité le : 22.12.2015.

³ Fuel Ethanol Production in the European Union, 1992-2010, www.earth-policy.org, site visité le : 11.12.2015.

الدولة في السوق العالمي بالدرجة الأولى على تطور الطلب العالمي وكذلك على الأوضاع التي تسود السوق الدولية للحبوب.¹ لذلك فإن صادراتها تزيد عندما تنقص صادرات الدول الأخرى المنافسة وذلك ما نلاحظه من خلال الجدول (2-6) حيث نجد أن حصة الصادرات الكندية انتقلت من 10 % سنة 2003 إلى 13 % سنة 2004 ، وبالمقابل عرفت صادرات الاتحاد الأوروبي انخفاضا من 30 % إلى 23 % . كما ارتفعت من 12 % سنة 2005 إلى 15 % سنة 2006، وبالمقابل انخفضت حصة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من 23 % إلى 18 % للأسباب التي تم توضيحها سابقا.

ويصدر القمح الكندي إلى جميع دول العالم، وأهم أسواقه الو.م.أ، أندونيسيا، العراق واليابان. وأحيانا تظطر بعض الدول للاستيراد مؤقتا حسب السعر وحسب الحاجة، فمثلا في سنة 2008 تم تصدير 1.8 مليون طن من القمح إلى إيران بسبب ضعف محاصيل هذه الأخيرة مقارنة بالسنة السابقة والتي لم تستورد خلالها سوى 0.1 مليون طن من القمح الكندي.² كما تصدر كندا 80 % من القمح الصلب إلى كل من الو.م.أ، الجزائر، المغرب وفنزويلا.

رابعا: أستراليا

تمثل الزراعة في أستراليا القطاع الأهم اقتصاديا، بل إن تقدمها يرجع أساسا لجزء كبير للنتائج المحققة على مستوى الزراعة. فهي من أكبر البلدان المنتجة والمصدرة للحبوب بصورة عامة، والقمح على وجه الخصوص، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تنامي المساحات المزروعة إضافة إلى تحسن المردود الزراعي.³ حيث انتقلت المساحة المزروعة قمحا من 06 حوالي مليون هكتار سنة 1961 إلى 13 مليون هكتار سنة 2013⁴، تحتل المرتبة الرابعة عالميا في تصدير القمح على مستوى العالم . هذه الحصة شهدت استقرارا على مدى عدة سنوات ترواحت نسبتها فيما بين 06 إلى 16 % من إجمالي صادرات القمح عالميا للسنوات 2000-2013 حسب ما يوضحه الجدول (2-6).

ومثل كندا، فإن وضعية صادرات أستراليا في السوق العالمية للقمح تخضع لتطور الطلب العالمي وكذلك لشدة المنافسة في السوق العالمية، وهو ما يظهر جليا من خلال الجدول (2-6)، حيث ارتفعت حصة صادرات أستراليا على المستوى العالمي من 09 % سنة 2003 إلى 16 % سنة 2004، وفي المقابل انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي من 30 % إلى 23 % . وكذلك ارتفعت حصتها سنة 2012 إلى 14 % بعدما كانت

¹ GHAZI. Nouria. Op.cit. P: 26.

² Profil de secteur blé : partie un, un aperçu (novembre 2010). Agriculture et agroalimentaire canada (aaa).

<http://www.agr.gc.ca/fra/industrie-marches-et-commerce/statistiques-et-information-sur-les-marches/par-produit-secteur/cultures/information-commerciale-sur-les-cultures-industrie-canadienne/rapport-sur-les-perspectives-du-marche/profil-du-secteur-du-ble-partie-un-un-apercu-novembre-2010/?id=1378843495280>. Site visité le : 13. 01.2016.

³ منصور صمودي، مرجع سابق، ص: 195.

⁴ حسب احصائيات منظمة الزراعة العالمية والتغذية، <http://faostat3.fao.org>، تاريخ الزيارة: 16. 03. 2015.

12% في السنة التي سبقتها، مقابل انخفاض في حصة الو.م.أ من 22% إلى 16% للأسباب التي تم ذكرها سابقا. ومن أهم زبائن القمح الأسترالي الصين، مصر، إيران، اليابان، روسيا.

خامسا: الأرجنتين

تعتبر الأرجنتين الدولة الوحيدة من مجموعة الدول النامية التي تلعب دورا فاعلا في تجارة الحبوب الدولية. حيث تحتل المرتبة الرابعة عالميا في تجارة الحبوب اجمالا، والمرتبة الثانية عالميا في تصدير الذرة، وتأتي في المرتبة الخامسة من مجموعة الدول المصدرة للقمح عالميا وذلك بنسبة وصلت إلى 9% سنة 2000، ثم ما لبثت أن انخفضت هذه النسبة حيث وصلت إلى 01% سنة 2013.

وتختلف الأرجنتين عن غيرها من الدول المسيطرة على صادرات القمح في انها تعرض القمح في الأسواق العالمية لحاجتها للعملة الصعبة، فضعف نقاط التخزين فيما يجبرها على تركيز صادراتها في آجال صغيرة وبأسعار عادة ما تكون منخفضة، وهي الدولة الوحيدة التي فرضت ضرائب على صادرات القمح عندما تراجعت أسعاره العالمية¹.

وتتأثر زراعة القمح في الأرجنتين ومعدلات تصديره بالأخطار المناخية كثيرا وذلك بسبب سوء الاشراف التقني مقارنة بالدول الأخرى. حيث نلاحظ انخفاض حصتها من الصادرات إلى 01% سنة 2013 بعدما كانت تقارب 09% سنة 2005، وذلك بسبب القيود الجمركية التي فرضتها الدولة على صادرات القمح، مما أدى بالمزارعين إلى التوجه لزراعة الشعير بدلا من القمح وذلك لانخفاض قيود التصدير على هذا الأخير². ومن أهم زبائن القمح الأرجنتيني: البرازيل، الصين، إيران، البيرو، روسيا.

الفرع الثاني: الطلب العالمي على القمح وتزايد الواردات في الدول النامية

يعتبر القمح من بين المحاصيل التي تشكل غذاء لمعظم الشعوب في العالم، بل أن هناك من يقرن الأمن الغذائي بتوفره، فهو يحتوي على مكونات غذائية عالية، ويتاح استهلاكه للفقراء والأغنياء. ويتكون القمح بنوعيه اللين والصلب من المكونات الغذائية الآتية الموضحة في الجدول أدناه:

¹ Ghazi Nouria . Op.cit . p : 31.

² Argentine : la production de blé s'effondre au profit de l'orge <http://www.rfi.fr/emission/20130315-argentine-production-ble-s-effondre-profit-orge> . 15.03.2013.

جدول رقم (3-6): المكونات التغذوية للقمح اللين والصلب (ل 100 غرام من القمح)

القمح الصلب	القمح اللين	مكونات القمح
13	13.5	الماء (غرام)
1383	1398	الطاقة (كيلو جول)
331	334	الطاقة (كيلو كالوري)
63	67.3	النشويات (غرام)
2.5	02	الدهون (غرام)
14	11.7	البروتينات (غرام)
9.5	9.6	الألياف الغذائية (غرام)
35	30	كالسيوم (مليغرام)
100	173	مغنيزيوم (مليغرام)
390	340	فوسفور (مليغرام)
05	05	صوديوم (مليغرام)
/	370	بوتاسيوم (مليغرام)
4.5	3.4	الحديد (مليغرام)
0.5	0.45	فيتامين B1 (مليغرام)
0.09	0.1	فيتامين B2 (مليغرام)
06	05	فيتامين pp (مليغرام)
03	2.5	فيتامين E (مليغرام)
0.01	0.005	البيوتين (مليغرام)
0.45	0.05	حمض الفوليك (مليغرام)
0.5	0.04	فيتامين B6 (مليغرام)

المصدر: - Hadia Kellil. Contribution à l'étude du complexe entomologique des céréales dans la région des hautes plaines de l'est algerien. Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de magister sciences agronomiques. Option entomologie agricole et forestière. Université hadj lakhdar- batna. 2009-2010. PP : 18-19.

يمتلك القمح قيمة غذائية عالية، ويتكون أساسا من نسبة مرتفعة من النشويات تفوق ثلاث أرباع المادة وتعتبر نسبة البروتينات في القمح أساس تصنيف الجودة فيه للتصنيع الغذائي (دقيق، كسكس، عجائن،

خبز¹). وحسب منظمة OCDE يقدر الاستهلاك الغذائي للفرد الواحد ب 66 كلغ في السنة ، و يسيطر استهلاك الانسان على حوالي 69% من الاستهلاك الكلي للقمح في العالم، 83 % على مستوى الدول النامية، و 48 % على مستوى الدول المتقدمة².

إن الطلب العالمي على القمح أصبح أكثر تنافسية مع ازدياد حجم الواردات، وكذلك عدد الدول المستوردة. حيث عرفت الجهات المستوردة للقمح عالمياً تغيرات قوية بمرور الزمن، ففي بداية سنوات الستينات من القرن الماضي كانت دول الاتحاد الأوروبي تصدر قائمة الدول المستوردة بنسبة 45 % من واردات القمح، تليها دول شرق آسيا ودول جنوب شرق آسيا بنسبة 16 % و 13 % على التوالي، ثم دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط بنسبة 10 %³.

في سنوات الثمانينات سيطرت على استيراد القمح عالمياً مجموعة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي، وكذلك الصين التي كانت تستورد نسبة عالية من مادة القمح حيث قدرت كمية وارداتها ب 17 مليون طن سنة 1988 – 1989 وذلك بسبب استفادتها من مشروع تحفيز الصادرات في الو.م.أ. بالإضافة إلى تطور اقتصادها وارتفاع مداخيل المجتمع الحضري. غير أن السياسة الصينية في الميدان الزراعي بدأ يأخذ تطوراً ملحوظاً في ميدان الإنتاج الفلاحي وخاصة الثورة الزراعية المدعمة في الريف الصيني بحوالي 5.2 مليون طن عام 1996 – 1997 ، مما يدل على تخلي الصين عن التبعية الزراعية للسوق الدولية للحبوب⁴.

ابتداءً من منتصف سنوات التسعينيات تصدرت دول المغرب العربي قائمة الدول المستوردة للقمح، وكانت مصر على رأس القائمة، وذلك بسبب انخفاض مستوى صادرات الدول المستقلة والصين، مع بقاء مستوى صادرات مصر ثابتاً بين سنتي 1985 و 1997 وهو يقارب 07 مليون طن.

بعد سنة 2000 تغيرت الوضعية كثيراً، بعدما أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر منتج ومصدر للقمح عالمياً، بفعل تطبيق السياسة الزراعية المشتركة PAC، وتضاعفت واردات دول شمال إفريقيا سنة 2010 – 2011 ب 9.7 مرات عن ما كانت عليه سنة 1960-1961، في الوقت الذي تضاعفت فيه واردات القمح عالمياً ب 03 أضعاف في نفس الفترة. حيث أصبحت هذه المنطقة أكبر مستورد للقمح عالمياً بمعدل فاق 32 % من الواردات العالمية. والجدول الموالي يوضح تطور واردات أهم الدول المستوردة للقمح في العالم خلال الفترة 2002 - 2014:

¹ Hadia Kellil. Contribution à l'étude du complexe entomologique des céréales dans la région des hautes plaines de l'est algerien. Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de magister sciences agronomiques. Option entomologie agricole et forestière. Université hadj lakhdar- batna. 2009-2010. PP : 18-19.

² Terrones gavira, PH. Burny .Op. cit. p : 09.

³ IBID. p : 08.

⁴ فوزي صمودي، مرجع سابق، ص: 199.

جدول رقم (4-6): تطور واردات أهم الدول المستوردة للقمح للفترة 2002 - 2014

الوحدة: مليون طن

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مصر	5.5	4.0	4.3	5.6	5.8	5.9	4.0	4.0	9.9	9.8	8.2	0.1	1.2
البرازيل	6.5	6.6	4.8	4.9	6.5	6.6	6.0	5.4	6.3	5.7	6.4	7.2	5.7
إيطاليا	7.8	7.1	6.4	6.6	7.3	6.3	5.5	6.5	7.4	7.3	6.1	5.8	7.4
الجزائر	6.0	5.1	5.0	5.6	7.8	4.8	6.4	5.7	5.2	7.4	6.3	6.3	7.4
الصين	0.6	0.4	7.2	3.5	0.5	0.08	0.03	0.8	1.2	1.2	3.6	5.5	2.9
أندونيسيا	4.2	3.5	4.5	4.4	4.4	4.6	4.4	4.6	4.8	5.6	6.2	6.7	7.4
إيران	4.1	1.1	0.2	0.1	0.4	/	/	/	1.4	0.07	/	/	7.1
اليابان	5.8	5.2	5.4	5.4	5.3	5.2	5.7	4.7	5.4	6.2	5.9	6.1	5.7
العالم	117.2	104.1	108.9	118.8	132.1	129.3	127.7	130.2	137.5	143.5	152.7	144.4	160.0

المصدر: تم جمع الاحصائيات بالاعتماد على الموقع الإلكتروني http://www.trademap.org/Country_SelProduct_TS.aspx ، وموقع احصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة <http://faostat3.fao.org> .

نلاحظ من خلال الجدول (4-6) أن السوق العالمي للقمح شهدت تغيرات عديدة على مستوى صدارة الدول للكمية المستوردة من القمح عالميا خلال الفترة 2002 - 2014 ، فباستثناء سنة 2004 ، تصدرت إيطاليا قائمة الدول المستوردة للقمح عالميا في الفترة 2002 - 2005 بكميات تراوحت بين 6.4 و

7.8 مليون ، وقد عادت الصين لتحتل المرتبة الأولى في استيراد القمح سنة 2004 وذلك بكمية تقدر ب 7.2 مليون طن ، وذلك لارتفاع الطلب المحلي على القمح مقابل المعروض بسبب استمرار المخزون في الانخفاض، ناهيك عن تشجيع الاستيراد من خلال سياسة الخيار الصفري الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية.¹

في سنة 2006 تصدرت الجزائر قائمة الدول المستوردة للقمح بكمية تقدر ب 7.8 مليون طن، وابتداء من سنة 2010 تصدرت مصر القائمة وذلك بكمية قدرت ب 9.9 مليون طن ويرجع استمرار مصر في الاستيراد إلى نقص كمية الإنتاج المحلي والمخزون المحلي الذي يغطي الطلب محليا، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الاستهلاك وزيادة عدد السكان فيها.² ونظرا لتشجيع السياسة الزراعية المصرية للفلاحين لزراعة القمح من خلال حزمة من السياسات أهمها توفير مدخلات عملية الإنتاج عالية الجودة والاشرف الفني على عمليات الإنتاج إضافة إلى دخولها كمشرف عند تدني الأسعار عند حد معين؛ مما أدى إلى انخفاض الكمية المستوردة سنة 2013 إلى 0.1 مليون طن، لتعود الجزائر مرة أخرى سنة 2014 وتتصدر القائمة بكمية تقدر ب 7.4 مليون طن.

المطلب الثاني : أسباب اختلال التوازن بين العرض والطلب في السوق العالمي للقمح

ينتج الاختلال في سوق القمح إما بسبب نقص الطلب عليه أو زيادته، وهو ما ينعكس من خلال الاستهلاك، الإنتاج والمخزون ، وكذلك الأسعار، وهو ما سنوضحه في ما يلي:

الفرع الأول: كواح الطلب على القمح

عرف استهلاك القمح في العالم نموا سنويا قدر بمعدل 3.5 % في الفترة 1960 – 1980، ثم انخفض هذا المعدل في سنوات الثمانينات ليصبح 02 % سنويا، ليصل في سنوات التسعينيات إلى 0.8 % في السنة،³ ثم إلى 4.94 % منذ سنة 2000 إلى 2008 ويرجع ذلك لأربعة أسباب رئيسية هي:

أولا: ارتفاع مديونية الدول النامية

تمثل الدول النامية ثلثي (3/2) الدول المستوردة للقمح عالميا، فيما كانت هذه الدول تمثل 50 % من هذه الدول في سنوات الثمانينات. ويعتبر ارتفاع مستوى الدين العام فيها عائقا للطلب الفعلي من

¹ Mao Yushi, Zhao Nong, Yangwiaoqing. **Food security and farm land protection in china**. Series on chinese economics research. Vol 2. World scientific publishing. London. Decembre 2012.

² حنان عبد المجيد محمود. دراسة اقتصادية تحليلية للوضع الراهن ومستقبل الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر. المجلة المصرية للبحوث الزراعية. العدد 92. فيفري 2014. ص: 793.

³ Ghazi nouria. Op.cit. P : 36.

القمح دوليا. وتحاول هذه الدول تخفيض حجم وارداتها بما فيها الغذائية من أجل تخفيف عبء الدين العام على ميزانيتها.¹

من الصعب إجراء تقييم دقيق لتأثير مستوى الدين العام، ولا يمكن الإنكار أنه في ظل اقتصاديات دول بالغت في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي (خاصة في سنوات السبعينيات)، على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الاقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية من الاشتراكية إلى الليبرالية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات، وقد اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك وبالتالي زيادة الواردات.

ثانيا: تطور أسعار البترول والمواد الأولية

هنالك ارتباط وثيق ما بين الزراعة والطاقة، فالزراعة كانت دائما مصدرا للطاقة وبالمقابل فالطاقة هي الأخرى تعتبر من المدخلات الهامة للإنتاج الزراعي. حيث تعتمد الزراعة الحديثة وبشكل كبير على استعمال الأسمدة الكيماوية والتي يتم استخراجها من الوقود الأحفوري (البترول)، كذلك فالآلات الزراعية تستعمل الديزل وهو أحد مصادر الطاقة التقليدية، كما يحتاج تخزين وتصنيع المنتجات الزراعية وتوزيعها إلى استعمال الطاقة.²

لقد اتسم تاريخ النفط بالصدمات البترولية في فترات مختلفة (73 – 74، 79 – 80، 86-88، 90 – 91، 94-95، 2006-2007)، وهي فترات متتالية ارتفعت فيها الأسعار إلى أعلى مستوياتها تخللتها فترات تراجعت فيها الأسعار حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها، تخللتها فترات تراجعت فيها الأسعار حتى وصلت أدنى مستوياتها كما حصل في منتصف الثمانينات. وباعتبار أن استقرار السوق يبقى الهدف المنشود لدى كل الأطراف، وليس المقصود بذلك ثبات الأسعار وإنما هو الحرص على أن تكون هناك فجوة بين أعلى سعر للبترول وأدنى سعر له في مدة زمنية قصيرة. وفي هذا المجال قامت منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC سنة 2000 بمحاولة تطبيق آلية لضبط الأسعار عن طريق تحريك الإنتاج بالزيادة أو بالنقصان بحيث إذا تجاوز سعر البترول 28 دولار أمريكي كحد أعلى تزيد إنتاجها ب 500 ألف برميل يوميا، وإذا قل السعر عن 22 دولار كحد أدنى تقوم بتخفيض الإنتاج بنفس الكمية.³

ثالثا: تطور سياسات الاكتفاء الغذائي الذاتي

¹ برهوم عليه، نمذجة قياسية للسوق العالمية للقمح للفترة (1980 – 2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2012-2013، ص: 72.

² نصري حداد، الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي العربي، الهيئة العربية للاستثمار والإيمان الزراعي، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد السادس، 2008، ص: 44.

³ المرجع نفسه.

تعتبر سياسات الاكتفاء الذاتي من العقبات التي تعترض نمو الطلب على الحبوب، وقد سجلت نتائجها زيادة سريعة في إنتاج القمح في أكثر البلدان اكتظاظا بالسكان في العالم. فقد زاد إنتاج هذا المحصول في الهند مثلا من 44.1 مليون طن سنة 1985 إلى 93.51 مليون طن سنة 2013.

كما نجد هذه الزيادة في الصين حيث زاد إنتاج القمح من 85.8 مليون طن سنة 1985 إلى 121.93 مليون طن سنة 2013، وهي تحتل المرتبة الأولى في إنتاج القمح عالميا سنة 2013.

هذا الارتفاع يرجع لمجموعة من الأسباب أهمها زيادة استهلاك الأسمدة الذي يعكس مدى ارتفاع المساحات المروية.¹ والذي يؤثر على إنتاجية المساحات المزروعة، حيث عرفت إنتاجية القمح في الصين ارتفاعا ملحوظا قدر ب 50.5 قنطار للهكتار سنة 2013، بعدما كان 29.3 قنطار/ هكتار سنة 1985، وذلك بسبب استهلاك الأسمدة في الصين التي قدرت ب 237 كغ للهكتار سنة 2000 بعدما كان 62.2 كغ/ هكتار في بداية الثمانينات.² هذا إضافة إلى تحسين وتحديث وسائل النقل والتخزين التي سهلت عملية وصول الاستهلاك الوسيط بما في ذلك الأسمدة، أدت إلى ضمان إمدادات المناطق المنتجة للقمح، وسمحت للمزارعين بتسويق فائضهم، هذه الثورات الزراعية أدت بالكثير من الدول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، وذلك ما لاحظناه من خلال الجدول (4-6) حيث انخفضت واردات الصين إلى 0.03 مليون طن سنة 2008 بعدما كانت 7.2 مليون طن سنة 2004.

رابعا: تقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي

لقد كانت التغيرات القوية في سعر صرف العملة الأمريكية التي تعتبر العملة الأساسية لتداولات القمح العالمية؛ سببا رئيسيا في ذبذبة هذه المبادلات خاصة على مستوى الطلب الكلي لهذا النوع من الحبوب، فالمتبع لسعر صرف الدولار الأمريكي من سنة 1980 إلى سنة 1985، ومن سنة 1996 إلى سنة 2001 يلاحظ تأثيره الكبير في تضخيم فاتورة استيراد الحبوب للمستوردين، هذا التأثير يضغط أكثر على الدول الفقيرة في شراء الحبوب ما يضطرهم للجوء إلى الاقتراض، وهو ما يزيد من شدة المديونية خاصة بالنسبة لواردات القمح.³

إن الانخفاض في سعر صرف الدولار الأمريكي في بداية التسعينيات كان مناسبا لزيادة واردات القمح، لكن رغم هذا الانخفاض الحاد فإن عملات الدول النامية واصلت تأثرها الشديد بالدولار الأمريكي، حتى إنه يمكن القول بأن اختلالات سوق النقد العالمي تفسر إلى حد ما تطور الطلب العالمي على القمح.

¹ Ghazi Nouria. Op.cit . p : 38.

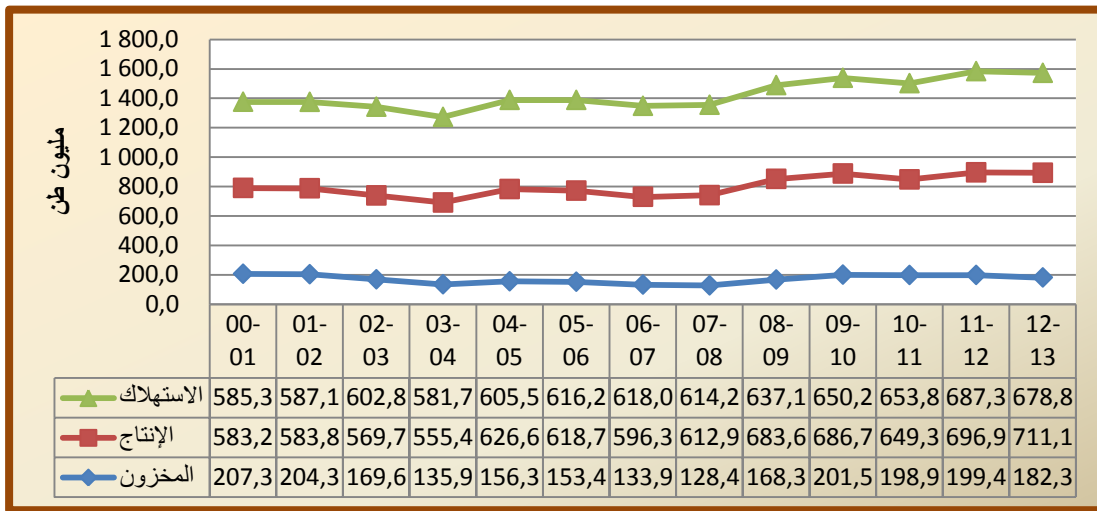
² <http://faostat3.fao.org/compare/F>

³ برهوم عليه، مرجع سابق، ص: 77.

الفرع الثاني: عوامل زيادة الطلب على القمحأولا: الاستهلاك والمخزون العالمي للقمح

تلعب التغيرات في مستويات وأنماط استهلاك القمح وكذلك التغير في كمية المخزون منه دورا كبيرا في التأثير على أسعار القمح وهو ما ينعكس على الطلب العالمي له وهو ما سنوضحه فيما يلي:

شكل رقم (2-6): تطور الإنتاج، الاستهلاك والمخزون العالمي للقمح للفترة 2000-2013



المصدر: وزارة الزراعة الأمريكية 2014، <http://www.fas.usda.gov/data>

1.1 الاستهلاك العالمي للقمح:

إن أهمية منتج القمح كمكون استهلاكي لا غنى عنه في الغذاء اليومي جعلت استهلاكه في تزايد مستمر رغم الانخفاضات التي شهدتها إنتاجه وكذلك المساحات الزراعية المخصصة له عالميا، ورغم ارتفاع الأسعار أيضا، حيث عرف استهلاك القمح عالميا ارتفاعا من 443.43 مليون طن عام 1981 إلى 585.16 مليون طن سنة 2001، وبنمو الاستهلاك العالمي للقمح بمعدل يقارب 1.4% سنويا من متوسط الاستهلاك الذي بلغ 536.25 مليون طن خلال الفترة 1980 – 2000¹، وقد استمر الاتجاه العام للاستهلاك في الارتفاع ليصل إلى 678.8 مليون طن سنة 2012-2013.

وترجع الزيادة في استهلاك القمح لمجموعة من العوامل أهمها:

¹ Terrones Gavira, PH burny. Op.cit. p : 05.

- أ. الزيادة السكانية، وهي تساهم سنويا بحوالي ثلثي الزيادة في استهلاك القمح¹، وقد زاد عدد سكان العالم منذ سنة 1980 حتى سنة 2013 بحوالي 2.75 مليار نسمة، أي بزيادة قدرت ب 62.07%².
- ب. تغير النمط الغذائي للسكان في العديد من دول العالم وخاصة الدول النامية، كما تميزت بعض الدول عن غيرها بزيادة استهلاك القمح في الصناعات الغذائية كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية. وتغير نمط الاستهلاك في البلدان الأفريقية من استهلاك الذرة البيضاء إلى استهلاك القمح، كما تراجع دور الشعير في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب الرفاه النسبي بعد الاستقلال.
- ج. استخدام القمح كعلف للحيوانات في الدول الصناعية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك الماشية 07 مرات من كمية الحبوب التي يستهلكها إجمالي السكان، كما أنه من أجل إنتاج 01 كلغ من اللحوم يجب توفير من 07 إلى 10 كلغ من الحبوب³.
- د. استخدام القمح في المجال الصناعي وبشكل متزايد لإنتاج الوقود الحيوي (الايثانول) لكن هذا المعدل لا يزال ضعيفا مقارنة باستخدام الذرة، حيث تقدر إنتاجية القمح الموجه لصناعة الوقود الحيوي ب 2.8 طن للهكتار الواحد، يستخلص منها 340 لتر للطن الواحد، وبذلك فإن إنتاجية الوقود تقدر ب 952 لتر للهكتار، مقارنة ب 1960 لتر للهكتار فيما يخص منتج الذرة⁴، وتعتبر فرنسا أكثر دول الاتحاد الأوروبي إنتاجا للايثانول بالاعتماد على القمح، حيث تستخدم القمح في إنتاج نحو 20% من إنتاجها للايثانول والذي تصل كمياته إلى 300 مليون غالون سنويا.
- هـ. تزايد اللجوء إلى استهلاك ما يعرف بالخبز المحسن ببعض الإضافات الكيميائية التي تجعل استهلاك الخبز أوسع، إضافة إلى تزايد الأغذية التي تعتمد على القمح في صنعها مثل حبوب الإفطار الجاهزة، والبسكويت ورقائق القمح.

2. المخزون العالمي للقمح :

تكتسب عملية تخزين السلع الغذائية وخصوصا تلك التي لها صبغة استراتيجية كالقمح أهمية كبيرة في ضوء نقص إنتاج الغذاء في العالم إزاء الطلب المتزايد، حتى أصبح التخزين مكونا أساسيا من

¹ Paul W. heisey: International Wheat Breeding and Future Wheat productivity in Developing countries Economic Research service ,USDA- Wheat Yearbook/ WHS-2002, March 2011. P :37.

² <http://faostat3.fao.org/compare/F>.

³ United Nations Environment Programme (UNEP), http://www.unep.org/pdf/foodcrisis_lores.pdf The American Journal for Clinical Nutrition, <http://ajcn.nutrition.org/content/78/3/660S.long>.

⁴ نصري حداد، الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي العربي، الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، العدد السادس، 2008. ص: 46.

مكونات الأمن الغذائي لأي بلد من خلال دوره في تأمين مخزون احتياطي يكفي لفترة من الزمن.¹ و يعتبر المخزون العالمي من القمح من العوامل الهامة المؤثرة في السوق العالمي للقمح، فالمخزون هو المحرك الفعال لحركة التجارة العالمية للقمح لدى الدول المصدرة والمستوردة، كما أن له تأثيرا مباشرا وفعالا على الأسعار العالمية وأسعار التصدير والأسعار المحلية. وأيضا في مفاوضات الاتفاقيات الثنائية قصيرة وطويلة الأجل، وبالتالي فإن للمخزون دورا هاما في استقرار العرض والطلب للقمح على المستوى العالمي.²

باعتبار أن استهلاك القمح يتزايد بالتناسب مع عدد السكان والاعتماد عليه كسلعة أساسية خاصة في الدول النامية، نجد الحكومات حريصة على توفير مخزون استراتيجي من القمح على اعتبار أن الطلب المتزايد عليه هو الذي يحتم ذلك. ويكون ذلك إما عن طريق شراء القمح من السوق المحلي أو من السوق العالمي لضمان توفير الاحتياجات المحلية للمستهلكين طوال السنة.

وترتبط عملية التخزين بعدد من الوظائف كالنقل والتأمين والتمويل ولعل أهم هذه الأنشطة هي تلك المرتبطة بالنقل خاصة في وقت الحصاد. وتقع عملية التخزين على عاتق المزارعين، فهي تعتبر إحدى القرارات التسويقية التي يجب أن يفصل فيها منتجي الحبوب وقت الحصاد، فالمزارع يفاضل بين بيعه فورا أو خزنه من أجل البيع في وقت لاحق، فإذا ما تقرر تخزين القمح يوازن المنتج بين تكاليف التخزين وإمكانية ارتفاع أسعار المنتج بعد انقضاء الموسم. وهنا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، علاوة على ارتفاع الأسعار، نوعية الحبوب المخزنة ومدى توفر برامج حكومية لدعم أسعار المزارعين، لذلك فعلى كل مزارع أن يحدد المساحة المتاحة للتخزين ومكانها، وفي هذا الصدد قامت عدة حكومات بوضع سياسات هدفها التقليل من المخازن التي توفرها للحبوب حيث أصبح الاعتماد على التخزين في مواقع الإنتاج لكل مزرعة.³

على المستوى العالمي شهد مخزون القمح تطورات عبر الزمن، اختلفت بين الزيادة والنقصان، ففي الفترة 2000 – 2013، شهد المخزون العالمي للقمح تغيرا وتذبذبا، حيث نلاحظ من خلال الشكل (6-2) الذي يوضح تطور المخزون العالمي للقمح، إضافة إلى تطور استهلاكه وانتاجه في الفترة 2000 – 2013 أن مستوى المخزون انخفض تدريجيا من 207.3 مليون طن سنة 2000-2001 إلى 135.9 مليون طن سنة 2003-2004 وذلك بنسبة تقارب 34%، وفي المقابل انخفض مستوى الإنتاج إلى 555.4 مليون طن بعدما كان 583.2 مليون طن، أي بنسبة تقارب 5%، كما أن نسبة المخزون إلى الاستهلاك انخفضت من 35% إلى 23%، وذلك بسبب التغير المناخي الذي أصاب مساحات واسعة من مناطق الزراعة في العالم،

¹ أبي سعيد الديوه جي، دوخي عبد الرحيم الحنيطي، التسويق الزراعي المفاهيم والأسس، دار الحامد، عمان، الأردن، 2002، ص: 268.

² برهوم عليه، مرجع سابق، ص: 81.

³ المرجع نفسه، ص: 84.

خاصة المناطق المنتجة للحبوب، الأمر الذي أثر سلبا على المعروض العالمي من الحبوب، وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحا في كل من أستراليا وأواسط آسيا.

كما عرف المخزون العالمي للقمح انخفاضا في الفترة 2006-2007 ، والفترة 2007-2008 وهو مستوى لم يشهد السوق العالمي مثيلا له منذ بداية سنوات الثمانينات.¹ وكان ذلك إثر الأزمة الغذائية التي مست العالم في تلك الفترة، حيث انخفض مستوى المخزون العالمي للقمح من 128.4 مليون طن سنة 2007-2008، وقدر هذا الانخفاض بنسبة 38 % مقارنة بسنة 2000 – 2001، وذلك بسبب الزيادة السريعة في استخدامه في إنتاج الوقود الحيوي ، مما شكل ضغطا على أسواق القمح العالمية، كما تشير التقديرات إلى أن التناقص الحاد في المخزون العالمي للقمح تناقص إلى ما يكفي الاستهلاك لمدة 77 يوما فقط بعدما كان يفوق 112 يوما، ويرجع ذلك إلى التحسن الملموس في الأنماط الغذائية للدول ذات التكتل السكاني الكبير ، وتمثل هذه الدول أساسا في كل من الصين والهند (2.5 مليار نسمة)، والذي تزايد فيها الطلب على سلع الغذاء بسبب الارتفاع الملحوظ في متوسطات الدخل الفردية، فعلى سبيل المثال ارتفع نصيب الفرد في الصين من استهلاك اللحوم من نحو 20 كغ في سنوات التسعينيات ليلبغ 50 كغ سنة 2007.² مما أثر على نقص المخزون لتلبية الطلب فيها.

إن انخفاض المعدلات العالمية للمخزون إلى الاستهلاك ، إضافة إلى تدابير السياسة في صورة القيود التي يفرضها كبار المصدرين على الصادرات، تؤدي إلى تصاعد حالة انعدام الاستقرار في الأسواق، ومن الأرجح أن ترتفع أسعاره حينما تنخفض المعدلات العالمية للمخزون إلى الاستهلاك.³ وحينما يتم الجمع بين معدلات المخزون المنخفضة وصددمات الإمدادات الأكثر تواترا والناجمة عن تغيرات المناخ، يصبح السوق العالمي أكثر عرضة للاختلال، وفي حالة انعدام استقرار الأسواق الدولية يمكن أن يفرض المصدرون قيودا على الصادرات لضمان توافر إمدادات محلية كافية، ومنع أي زيادات في الأسعار المحلية، وهو ما حدث في روسيا سنة 2010، وأدى إلى عدم الوفاء بتنفيذ العقود واختلال الإمدادات خاصة في الدول العربية التي تعتمد على الواردات الروسية.

الفرع الثالث: الأسعار العالمية للقمح واضطراب الأسواق

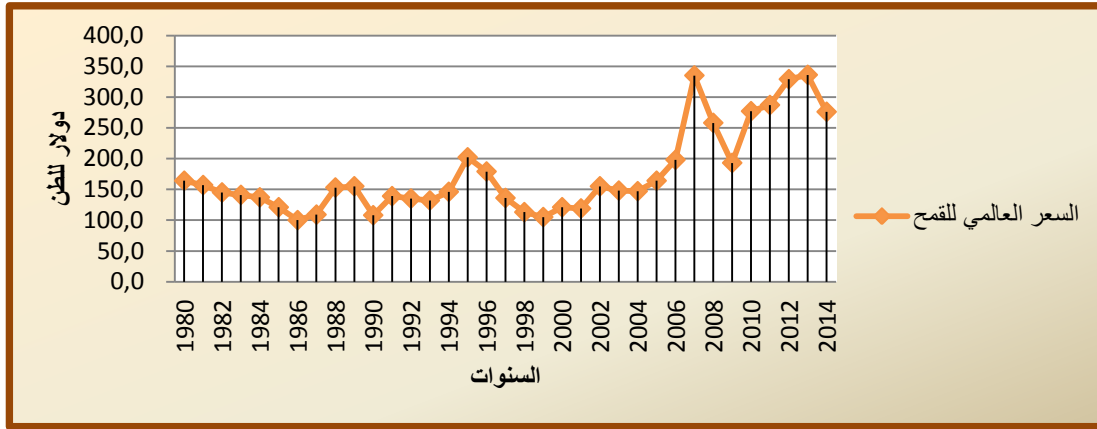
تصدر الدول المنتجة للقمح ما يكون فائضا لديها، وهذا ما يؤثر على الأسعار العالمية للقمح ، هذا إضافة إلى عوامل أخرى نوضحها فيما يلي:

¹ Terrones gavira, PH. Burny. OP.CIT. P : 09.

² محمد حمدي سالم، الأزمة المالية الراهنة وآثارها المحتملة على أوضاع الزراعة والغذاء في المنطقة العربية، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، العدد السادس، 2008، ص: 61.

³ سلسلة الحبوب – الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في البلدان العربية ، البنك الدولي، 2012، ص: 03.

شكل رقم (3-6): تطور السعر العالمي للقمح للفترة 1980-2014 الوحدة: دولار أمريكي / طن



المصدر: بالاعتماد على الملحق (01) وزارة الزراعة الأمريكية 2014، <http://www.fas.usda.gov/data>.

وفيما يلي نوضح أهم المؤثرات في تغيرات الأسعار العالمية للقمح :

أولاً: المخزون

تتأثر أسعار القمح بمستوى المخزون، مثل الكثير من السلع الغذائية القابلة للتخزين، فعندما يحدث نقص في المحصول يمكن استخدام المخزون في زيادة المعروض، وكلما قل المخزون بالنسبة للاستهلاك - وهو ما يسمى نسبة المخزون إلى الاستخدام- زاد إجهاد أصحاب المخزونات عن طرح أجزاء من مخزوناتهم للعرض بأي سعر مهما بلغ، مدعين أنهم يحتفظون بها للحماية من حالات النقص مستقبلاً، ومن ثم يزداد تأثير صدمات العرض في الأسعار مع انخفاض نسب المخزون إلى الاستخدام.

يعد التخزين الاستراتيجي تقليداً قديماً، حيث تحظى العديد من البلدان بنموذج للسياسة الإستراتيجية لاحتياطي القمح، ومع تزايد المخاوف بشأن الأمن الغذائي في أعقاب أزمة الغذاء ما بين 2007 - 2008 ، وصدمة أسعار الغذاء ما بين عامي 2010 - 2011 ، تقوم البلدان النامية بإعادة النظر في استراتيجياتها، حيث تدرس إمكانية التوسع في احتياطياتها الإستراتيجية حتى تتمكن من الاحتفاظ بمخزون قمح يكفي لفترة تتراوح بين 06 أشهر وسنة ، ورغم أن احتياطي القمح لا يوفر حماية ضد الزيادات الهيكلية طويلة الأجل في الأسعار، إلا أنه يعد بمثابة وثيقة تأمين تنطوي على مزايا كثيرة أهمها الحد من التقلبات في الأسعار والإمداد بالقمح في أوقات الأزمات ومنح مهلة حاسمة لتوفير إمدادات القمح البديلة .

ففي الصين والهند يلعب مخزون القطاع العام دوراً هاماً، مما يؤثر على الأسواق العالمية للقمح وبالتالي على الدول النامية. وانخفاض المخزونات في مرحلة ما يمكن أن يؤدي إلى أسعار أكثر تقلباً ويرفع من احتمال ارتفاع الأسعار، وعندما تكون مخرجات الإنتاج أكثر تقلباً وتكون معدلات المخزون في بداية

مرحلة الإنتاج مرتفعة فإنه يمكن التعامل مع نقص المخزون من خلال سحب المخزون للحيلولة دون ارتفاع الأسعار إلى حد كبير.

إن الاحتياطي الاستراتيجي من القمح في أي دولة يمكن أن يؤثر تأثيرا ايجابيا على الأسعار الدولية، ويساهم المخزون المتزايد في أي دولة سواء كانت دولة المنشأ أو المستورد في زيادة المعدلات العالمية للمخزون إلى الاستهلاك، وإن كان التخزين في أي دولة مستوردة أكثر تكلفة يمكن أن يؤثر الاحتفاظ بالمخزون للتخفيف من مخاطر الإمدادات بإقليم محدد أيضا على السوق العالمي للقمح، وبالتالي التخفيف من مخاطر الأسعار الدولية.¹

ثانيا: التغيرات المناخية

تؤدي التغيرات المناخية إلى تدهور الإنتاجية الزراعية على المستوى العالمي مما يؤدي إلى تقلص الفائض في العرض. ومن العوامل الأخرى المهمة التي أثرت سلبا في كميات إنتاج القمح عالميا، ومن ثم أثرت على أسعار القمح الأحوال المناخية وتآزم حالة الأمن الغذائي عند سيادة هذه المتغيرات مثل الجفاف الذي حدث في مطلع عقد السبعينات في معظم أرجاء العالم، وارتفاع درجة الحرارة والجفاف في روسيا في الربع الثالث من عام 2010، مما أدى إلى تدمير المزروعات وارتفاع الأسعار في جويلية 2010 بنسبة 40%.

ثالثا: تغيرات العادات والتوجهات الاستهلاكية للقمح

يشكل استخدام القمح كأحد مصادر إنتاج الوقود الحيوي أحد أسباب ارتفاع أسعار القمح ونقص المعروض منه في الأسواق العالمية، إذ وضعت الدول الغربية مخططا لزيادة إنتاج القمح الرخيص لكونه المصدر الأوحده للوقود السائل مستقبلا. هذا أدى بالاتحاد الأوروبي إلى حرق دول الاتحاد الأوروبي لنحو 04 ملايين طن من القمح سنة 2011 لإنتاج الإيثانول الذي يستخدم وقودا للسيارات. وقد خفضت الولايات المتحدة الأمريكية المساحات المزروعة من قمح الخبز بنسبة 30% لمصلحة أصناف القمح الرخيصة الخاصة بتصنيع الوقود الحيوي.

رابعا: اسعار مدخلات الإنتاج

أدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى ارتفاع تكاليف الغذاء والمنتجات الغذائية في الأسواق الدولية ومن ثم الأسواق المحلية، فارتفع أسعار النفط إلى مستويات قياسية مع تنامي الطلب عليه من قبل الدول الصناعية والزراعية المتقدمة والناشئة على السواء أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل التجاري وأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، حيث تكلف نقل 01 طن من الحبوب من المكسيك إلى اليابان في 25 أفريل

¹ سلسلة الحبوب - الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في البلدان العربية ، البنك الدولي، 2012.

2008، 119 دولار أمريكي بعدما كان 59 دولارا قبل أربع سنوات، وفي نفس السنوات انتقلت أسعار القمح من 160 دولار إلى 292 دولار، وبذلك أصبحت الدول تدفع مقابل النقل ما كانت تدفعه للحصول على المواد الخام.¹ وكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية وقل استهلاك الأفراد من المنتجات الزراعية واعتمادهم على منتجات أقل تكلفة مناسبة لدخولهم.²

خامسا: الأسواق الآجلة

إن محدودية طاقة التخزين وقلة الأموال اللازمة لمواجهة تكاليف الاستغلال، جعلت المزارع الأمريكي ينقل محصوله من الغلال بعد فترة الحصاد مباشرة وفي أسرع الأجل إلى سوق شيكاغو، وهو ما تسبب في امتلاء المخازن وظهور فوائض تلقى في الشوارع وفي بحيرة ميشغن وهذا ما يطلق عليه بتدمير المواد الغذائية حفاظا على ارتفاع الأسعار ثم تطرح بعد مدة وجيزة مشاكل التموين مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بحيث تؤثر بدورها على ارتفاع المدخلات الزراعية (المواد الأولية) متسببة في حرمان مجموعة من الغذاء وإفلاس المؤسسات الزراعية.

من أجل ترشيد تجارة الحبوب برزت إلى الوجود بورصة شيكاغو سنة 1848، وظهرت العقود الآجلة، بحيث تم ربط المشتري والبائع من خلال عقد يبين النوعية ومكان وزمن التسليم، وفي سنة 1960 ولدت السوق الآجلة رسميا، فأصبحت البورصات تنظم الأسواق الفورية وسوق العقود الآجلة من الحبوب، وبتطور وسائل الاتصال أصبح التواجد الشخصي للمشتري والبائع غير ضروري.³

ويوجد في بورصة شيكاغو نوعين من العقود، عقود مع تسليم فوري، وعقود بتسليم مؤجل، حيث تختص السوق العينية بالمنتجات العينية وفيها يحدد السعر خلال فترة زمنية معينة بينما يتم التسليم في فترة زمنية لاحقة. أما السوق الآجلة فهي لا تمثل العقود في المنتجات العينية ولا سندات الملكية، وإنما تمثل وعودا بالمتاجرة (المضاربة)، أي عقود الوعد بالبيع أو الشراء وتدون هذه العقود السلعية البيانات الآتية: (النوع، الكمية، المكان، تاريخ التسليم)، كما يمكن أن توجد هذه السلعة في مخازن المفاوض أو مخازن التعاونية، أو عقود آجلة على محصول لم يزرع بعد.

سادسا: الشركات الكبرى لتجارة القمح

¹ Cristophe gouel. *Comment expliquer la flambée des prix agricoles*. L'économie mondiale 2009. La découverte. Cep II. Paris. P: 77.

² محمد شايب، نعيمة برك، الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالمي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 65، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، 2014، ص:

³ Ghazi.op.cit.p: 106.

تخضع السوق الدولية للحبوب لسيطرة مجموعة من الشركات الاحتكارية، وفيما يلي نوضح اهم هذه الشركات :

جدول رقم (5-6): الشركات الكبرى لتصدير القمح في العالم

الشركة	سنة النشأة	البلد الأصل	مجال التدخل في التجارة الدولية للحبوب
Cargill	1865	الو.م.أ	توفير الصوامع، شراء البواخر، معالجة البذور، المطاحن، وهي تتدخل عبر جميع مراحل التجارة الخارجية وعلى طول سلسلة الامداد.
Continental grain company	1913	الو.م.أ	تتدخل بنسبة 20 % في التجارة العالمية وهي تدير سياسة تنموية أقل تنوعا من Cargill، تعتبر شركة تفاوض تعمل على تنمية نشاطها في الأسواق الآجلة..
andré	1877	سويسرا	من أهم مستوردي القمح في العالم، يشكل نشاطها 10 % من التجارة الدولية للحبوب.
louis dreyfus	1850	سويسرا	تفاوض على الحبوب لعقد صفقات آجلة والبحث عن المنتجين والمشتريين، بحيث يتم عقد صفقات حقيقية حيث تتولى عملية النقل البحري عن طريق مؤسساتها المالية، وهي تمثل 15 % من التجارة الدولية للحبوب.
Bung et born	1818	البرازيل	تعتبر أول مصدر للقمح في الأرجنتين، كما تقوم بأنشطة صناعية مثل المطاحن ومعالجة البذور.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

les entreprises commerciales d'état dans le secteur agricole. Agriculture et alimentation. OCDE. France. 2001.

تملك الشركات الكبرى للتصدير صفة التمركز والتحكم في تجارة الحبوب، فهي تتحكم حوالي 90 % من تجارة الحبوب عالميا، كما أنها تراقبها، بفضل السيطرة كوسيط بين المزارع والمستهلك نتيجة للنظام المعقد حيث تعمل بسرية تامة، سلاحها الحياد والفعالية والسرية، كما أنها تملك إمكانات كبيرة تتمثل في صوامع التخزين وكذلك البواخر والقاطرات للنقل الداخلي والبحري كما تشتمل على مجموعة من البنوك وكذلك المعلومات المختلفة التي توظفها في التسيير الاستراتيجي للفوز بجميع الصفقات، ولقد تدعمت سلطة تجارة الحبوب الأمريكية التي تحاول فرض هيمنتها على السوق العالمية عن طريق الدعم المباشر للشركتين العملاقين (Cargill, Continental)، وهي عملية بدأت في الستينات ولا زالت مستمرة إلى يومنا هذا، وذلك عن طريق برنامج الغذاء العالمي، وذلك بهدف تصريف الفائض وإزالة العجز في الميزان

التجاري لها. كما أعادت نفس السيناريو خلال الثمانينات نتيجة الفوائض المتراكمة من مادة الحبوب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بحيث استفادت شركة Cargill بموجب الدعم على الصادرات خلال 1985-1986 بحوالي 10 مليون دولار أمريكي، وتحصل كل Continental و Louis Dreyfus، على 50 مليون دولار أمريكي لكل واحدة منهما، كتخفيض في إطار نفس البرنامج.¹

وتشترك الشركات الاحتكارية فيما بينها في جملة من العوامل أهمها:

1. الحياض المطلق تجاه زبائنهم، بحيث تتاجر مع كل البلدان مهما كان نظامها، بحيث تعمل كوسيط بين المصدرين والمستوردين.

2. تكمن استراتيجيتها في عمليات الشراء متى تكون الشروط أكثر ملائمة، بحيث تأخذ بعين الاعتبار المساعدات والدعم المقدم للصادرات، وكذلك إعادة البيع بشروط ملائمة.

لقد تمكنت هذه الشركات من التمرکز في عدد قليل سمي بالأسر الخمس، بحيث تعمل على تنظيم التقاء العرض والطلب على الحبوب، حيث يتم شراء القمح من المزارعين والتعاونيات وتمول كل عملية انطلاقا من شبكة بنكية خاصة بها، كما تضمن الصفقات بفضل شركات التأمين التابعة لها.

بعد عملية الشراء لمادة القمح تقوم هذه الشركات بتخزينه في صوامعها، كما تقوم بتصريفه عن طريق بواخرها إلى مونتئ المشتريين. وإذا ما تم التعاقد بين دولتين حول تجارة الحبوب فإن ضمان هذا العقد من اختصاص هذه الشركات العملاقة التي تقوم في ظل الإطار التنافسي للمبادلات التجارية بالإجراءات اللازمة للفوز بالصفقة مستخدمة في ذلك سلاح الأسعار وشروط التسليم.²

سابعاً: السياسات التي تتبعها أهم الدول المصدرة

يبدو في كثير من الحالات أن فرض الضرائب والقيود على الصادرات يؤدي إلى تثبيت الأسعار المحلية، وينطبق ذلك بشكل خاص على الحالات التي تفرض فيها القيود لمدة زمنية طويلة حتى يمكن وضع لإنفاذ تلك القيود، ومثال ذلك أن الأرجنتين استخدمت الضرائب على صادرات القمح لعدة سنوات ولم تشهد نفس الارتفاع في الأسعار المحلية الذي لوحظ في الأسواق العالمية سنتي 2007 و 2010. على أن فرض ضرائب على الصادرات لا يثبت الأسعار إلا إذا ازدادت تلك الضرائب بالتزايد مع الزيادة في الأسعار العالمية أو إذا كانت كبيرة بالقدر الذي يؤدي إلى إلغاء كل الصادرات. ولذلك استخدمت الأرجنتين بالإضافة إلى فرض الضرائب على الصادرات، ضوابط كمية سنة 2007، وهو ما أدى إلى تقليص حجم زيادات الأسعار في الأسواق المحلية. وقد تحقق استقرار الأسعار على حساب الأسعار التي يحصل عليها المزارعون، وهو ما

¹ منصور صمودي، مرجع سابق، ص: 172.

² المرجع نفسه ص: 173.

أدى إلى تقليص حوافز الإنتاج. وعلاوة على ذلك، بينما استقرت الأسعار بالنسبة للمزارعين، لم تكن الضوابط فعالة بنفس القدر في تثبيت الأسعار بالنسبة للمستهلكين. ولا يمثل القمح سوى 10 % من تكلفة الخبز، ويعني ذلك أنه في حالة توزيع القمح مجاناً على المطاحن والمخابز فلن يخفض ذلك تكلفة إنتاج الخبز إلا بنسبة 10%¹.

إن تحفيز الأسعار والاستخدامات التكنولوجية التي أدت إلى تزايد الإنتاج، ومن ثم تزايد فائض العرض المحلي من القمح بما يتطلب البحث عن أسواق لغرض تصريف تراكم الفائض، لذلك سعت السياسات الاقتصادية الزراعية للبلدان المتقدمة الكبرى المنتجة للقمح والمصدرة له إلى إحداث انحرافات للسعر عن نظيره التنافسي، وذلك من خلال إجراءات حمائية للصادرات الزراعية. وترتب على هذه السياسات بلوغ قيمة دعم الصادرات الزراعية نحو 14 مليار دولار في الولايات المتحدة، و 3.4 مليار يورو في الاتحاد الأوروبي، وهو ما يشير إلى الصعوبة التي ستواجه البلدان النامية التي تنتج القمح وتصدره من حيث التنافس في الأسواق العالمية للحبوب، مما يؤثر سلباً بانتشار ظاهرة الفقر في البلدان النامية والأقل نمواً.²

كما تتعرض تجارة القمح الدولية لمجموعة من الاتفاقيات الثنائية والسياسات الداخلية والخارجية لبعض الدول المصدرة والمستوردة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدم القمح مجاناً لبعض الدول التي ترتبط بها اقتصادياً للمساهمة في حل مشكلة الغذاء فيها، مما يؤثر على أسعاره في تجارة القمح الدولية.

وتستخدم المعونات الغذائية لمساعدة الدول التي تواجه كوارث بيئية أو صدمات اقتصادية أو لأغراض الإغاثة، وعادة ما توظف هذه الإعانات لإعادة تنظيم الأسواق المحلية لهذه الدول والأسواق العالمية للتلاؤم مع متطلبات تعظيم أرباح المشروعات المنتجة للغذاء، وتعتبر المعونات الغذائية إحدى أدوات تنظيم الأسواق التي تتسم بالليبيرالية، ولا سيما الحبوب.

ومن بين هذه هذه الإعانات مثلاً، برنامج القمح الأمريكي الذي يعرف بالغذاء من أجل التنمية FFP³. الذي يهدف إلى توفير العملة الصعبة وذلك بتوفير العملة الصعبة لاستيراد القمح، ويشمل هذا المصدر القانون العام رقم 480، ففي حالة ما إذا شكلت الفوائض مأزقاً، لم تكن جماعات الضغط لتسمح بطرحها في السوق المحلي، وإذا ألقى في السوق المحلية أدت إلى انخفاض الأسعار.

¹ الدروس المستفادة من أزمة الغذاء العالمية في الفترة 2006 – 2008، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011، منظمة الأغذية والزراعة، FAO، 2011، ص: 24.

² فرحات عباس، برهوم عليه، تأثير تغيرات الأسعار العالمية للقمح على الأمن الغذائي العالمي: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980 – 2011، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 28-29 أكتوبر 2014.

³ FFP : Food For Progress

تم العمل بقانون 480 ابتداء من سنة 1954، وهو يخول للحكومة الأمريكية تمويل بعض صفقات مبيعاتها من السلع الزراعية للدول الصديقة بشروط ميسرة وتبليور أهداف هذا القانون في زيادة حجم التجارة العالمية للمنتجات الزراعية الأمريكية وفتح أسواق جديدة لها، وتدعيم مراحل التنمية الاقتصادية بالدول النامية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الغذائية بالإضافة إلى تدعيم الروابط والعلاقات الانسانية بينها وبين الدول المستفيدة.¹

هذا ويتم اختيار الدول المستفيدة من القانون، وفقا لمؤشرات مؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي على أساس متوسط دخل الفرد سنويا كمعيار لاعتبار الدول مستفيدة أم لا على النحو الآتي:

1. تتمتع الدول المستفيدة بفترة سماح من 02 إلى 07 سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات.
2. يتم سداد دفعة مقدمة تصل إلى نحو 05%.
3. يتم سداد باقي القيمة على دفعات سنوية خلال 20 عاما في حالة السداد بالدولار الأمريكي، و 30 عاما إذا تم السداد بالعملة المحلية للدولة المستفيدة بفائدة قدرها 02% خلال فترة السماح وترتفع إلى 03% خلال فترة السداد.

وتضمن قانون 480 بعض الشروط التي تحد من قدرة الجانب المستفيد على الاستفادة من التمويل المتاح لها، ومن أمثلة ذلك عدم إمكانية حصولها على كمية أكبر من القمح عند اتجاه الأسعار إلى الانخفاض بسبب التقييد بالحد الأقصى للكمية، كما أن ارتفاع أسعار السلع سوف يترتب عليه عدم إمكان الحصول على الحد الأقصى للكمية بسبب الالتزام بالقيمة الاجمالية.

وإن كانت الاعانات تخفف قليلا من حدة المشكل الغذائي في المدى القصير وضغطه على الميزان التجاري للدول المتضررة، إلا أنها في الحقيقة تشكل سلاحا تستخدمه الدول الغربية للهيمنة على اقتصاديات هذه الدول، إذ أن توزيع هذه الاعانات يتم وفقا لاعتبارات سياسية وتجارية تسهل تحقيق هذا الهدف. فعلى سبيل المثال تثبت إحدى الوثائق الصادرة عن المكتب الجهوي الأمريكي لإفريقيا أن ثمانية من أصل عشر دول تشكل المستورد الأكبر للموارد الزراعية الأمريكية، وهو ما يعود بالفائدة - حسب الوثيقة - ليس فقط على المزارع الأمريكي، وإنما أيضا على الاقتصاد الوطني الأمريكي ككل. وبذلك فالهدف من المعونات الغذائية هو فتح أسواق تجارية للمنتجات الزراعية الأمريكية. حيث تقوم الدول المستفيدة تدريجيا بإحلال الصادرات الأمريكية من السلع محل الاعانات الغذائية.²

كما أن عجز الدول المستوردة للغذاء يجعلها في تبعية مزمنة تفرض عليها الخضوع لمزاج الدول المصدرة وضغوطها، الأمر الذي يؤدي غالبا إلى ابتزاز أو تقييد القرار السياسي لأمرقوى سياسية خاصة وأنه يترتب

¹ برهوم عليه، مرجع سابق، ص: 121.

² الأمن الغذائي، مادة معلوماتية صادرة عن المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية، أبريل 2005، ص: 09.

عن تهديد قطع الامدادات الغذائية ضغطا كبيرا من الشعوب التي تعاني الجوع، وهو ما يجعل الدول المتضررة تقدم لدول السوق الغذائي العالمي ما تريد من قرارات وتسير على ما تريده من سياسات.¹

المطلب الثاني: سياسات تمويل القمح في الدول المصدرة للقمح

تقع تجارة الحبوب عموما ضمن التجارة الزراعية الإستراتيجية للدول، أين تتدخل الدول والحكومات مباشرة في صادرات هذه المنتجات، عن طريق أنظمة الدعم المطبقة، من أجل الحصول على حصص سوقية أكبر، والمحافظة على مركز في السوق يمكنها من خلاله مواجهة المنافسين لضمان أنها الغذائي من جهة وامتلاك سلاح ضاغط على الدول المستوردة من جهة أخرى، وفيما يلي نوضح أهم سياسات تمويل ودعم صادرات هذا المنتج في أهم القوى المصدرة للقمح:

الفرع الأول: سياسات تمويل القمح في الولايات المتحدة الأمريكية

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على سوق القمح الدولية من خلال التحكم في الإنتاج والمخزون والأسعار لمحبولها من القمح، وذلك من خلال البرامج التي تعمل على دعم المزارع، ودعم عمليات التصدير، وتشمل هذه البرامج ما يلي:

أولاً: ميكانيزمات دعم الأسعار ومداد خيل منتجي القمح

يعود وجود هذه الميكانيزمات لسنوات الثلاثينات، ففي إطار سياسة العهد الجديد لروزفلت صممت الو.م.أ على التدخل في آليات العرض والطلب بموجب القوانين المؤطرة لزراعة الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر قانون ضمان الأطعمة Food Security Act أهمها حيث يهدف إلى تخفيض نفقات هيئة الائتمان السلعي والحد من الإنتاج في تلك الفترة.

لوصول إلى ذلك أكد القانون على ضرورة تخفيض سعر الدعم Loan Rate في قطاع الحبوب، مع الالغاء التدريجي للمبالغ التعويضية، هذه الفلسفة كانت تصب في نفس اتجاه تصورات الفلسفة الليبرالية للرئيس ريغن في المجال الاقتصادي والزراعي (1981-1989)، وبموجبه حولت الحكومة الأمريكية تخفيض سعر المحاصيل الزراعية خاصة القمح كي تصبح أسعار هذه المحاصيل أقل في السوق الأجنبية وحتى يمكن تعويض الفلاحين لتضمن لهم ثبات المداخيل الصناعية التي تشارك في برامج ضبط الأسواق.

ثانياً: المساعدات والإعانات المالية عند التصدير

¹ رباب علي جميل أمين الشوك، التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي: الأسباب والآثار، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط

تشمل مجموعة من البرامج أهمها:

1. برنامج الحد من المساحات الزراعية (ARP) Acreage reduction program :

وجد هذا البرنامج أساساً للحد من المساحات الزراعية وتخفيض المحاصيل من أجل زيادة الأسعار، وكان ذلك عن طريق منح حوافز للمزارعين مقابل تخفيض مساحات القمح الأمريكي بنسبة 05% سنة 1985، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 15%، بهدف الحصول على محصول أقل، وبالتالي يمكن التحكم في أسعار تصديره.¹

أما من ناحية سياسة دعم الصادرات بالولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يندرج تحت نوعين من البرامج تحكمها عدة قوانين وأنظمة تتغير وفقاً لظروف العرض والطلب في السوق العالمية للقمح وهذين النوعين هما: البرنامج الأمريكي لتشجيع الصادرات EEP، وبرامج القروض ذات الشرط الميسرة وهي تتضمن ثلاث أنواع من القروض:²

1. القروض المميزة طويلة الأجل وهي تدرج تحت القانون العمومي الأمريكي 480.

2. قروض قصيرة الأجل ويندرج تحتها القرض المعروف باسم G.S.M-102.

وهي قروض لا يتعدى مداها ثلاث سنوات، تقدر مبالغها بـ 02 مليار دولار للسنة، حيث يتم سداد القروض وفوائدها خلال تلك المدة، وتضمن هيئة القروض السلعية C.C.C، سداد القرض عن الجهة المقترضة الأجنبية أو البنوك الممثلة لها إلى البنوك الأمريكية التي تقوم أساساً بعملية الإقراض، وذلك في حالة ما تخلفت عن سداد أي قرض.

كما أن دور هيئة القروض السلعية هو ضمان سداد 98% من قيمة السلعة المباعة في إطار البرنامج للمسترد الأجنبي، مقدرة قيمتها بميناء الشحن الأمريكي، كما تضمن سداد 4.5% من الفوائد المستحقة على القرض لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ التصدير.

إن هذا البرنامج انعكس إيجاباً على الصادرات الأمريكية من ناحية ارتفاع الصادرات الزراعية المسددة قيمتها نقداً خلال فترة زمنية قصيرة، وجنباً التعرض لفترات انخفاض الصادرات بفضل هذه التسهيلات المالية، هذا بالإضافة إلى تمكين المصدرين الأمريكيين من مواجهة منافسة مصدري دول أخرى.

¹ Milthon.h ericksen , keith colins. Effectiveness of acreage reduction programs. www.ers.usda.gov. Site visité le : 10.03.2015.

² برهوم عليه، مرجع سابق، ص: 120.

3. قروض متوسطة الأجل ويندرج تحتها القرض المعروف باسم G.S.M-103: وهو قرض مضمون من قبل هيئة القروض السلعية، التي تأخذ على عاتقها 4.5% من الفوائد المتراكمة، إلا أن الفترة الزمنية الخاصة بهذا القرض تتعدى الثلاث سنوات ولا تكون أكثر من عشر سنوات، وتقدر مبالغها بنصف مليار دولار للسنة.

2. برنامج التحفيز على تصدير المنتجات: تخصص الحكومة سنويا في إطار هذا البرنامج كمية إجمالية للتصدير المدعم، حيث كلما قام المنتج الأمريكي بتصدير كمية من الحبوب تضمن له الدولة قيمة الفرق بين السعر المعمول به في بورصة الحبوب وسعر بيعه، والذي قدر سنة 1991-1992 بـ 40 دولارا عن الطن المصدر بالسعر المعمول به في بورصة شيكاغو، وبهذا يكون سعر البيع للبلد المستورد قد استفاد من تخفيض نفس المبلغ المدعم للمنتج الأمريكي. كما أن الدول المستفيدة من هذا البرنامج غير مرغمة على استيراد كل الكمية المتفق عليها، ففي إطار هذا البرنامج يعطى تخفيض ترويجي بنسبة 20% لكل طن من القمح كدعم عيني من مجموع كل 05 أطنان يتم شراؤها.¹

3. الدفع العيني: تم تأسيس هذا النظام سنة 1983، وهو يتعلق بتشجيع استراحة من 10 إلى 30% من الأراضي المزروعة، فيستلم المزارع من مخزونات الدولة ما يقابل إنتاجه العادي، شريطة أن يبيعه بالسعر الذي يناسبه. ومن أجل الاستفادة من الشبكة المزدوجة للحماية، فإنه يتطلب من المزارعين أن يساهموا في البرامج الحكومية التي تهدف إلى تقليص في الأراضي الزراعية في إطار برنامج ARP.² وكذلك وضع برنامج اختياري لسنة 1983 متمثل في برنامج تنوع خدمة الأرض، ومن خلاله تدفع مكافأة مباشرة نقدا أو عينا للعزوف عن الإنتاج، ومن خلاله يستفيد منتجو القمح من مساعدات ودعم في ميادين مختلفة، كالتخزين حيث تقدم مبالغ مالية للتخزين على مستوى المزرعة في إطار ما يسمى Special Producers Corn Storage Program.³

الفرع الثاني: سياسات تمويل القمح في الاتحاد الأوروبي

تتدخل السلطات الأوروبية عموما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتنظيم إنتاج وتسويق القمح، حيث تقوم لجنة التسيير CG بإدارة صادرات الحبوب عن طريق فرض رقابة على أسعار الحبوب الأوروبية، ومقارنتها مع الأسعار العالمية وذلك عن طريق قيامها بشراء كمية معينة بسعر معين إما من أجل القيام بتخزين الكمية أو تصديرها، وإجمالا يقوم الاتحاد الأوروبي عن طريق السياسة الزراعية المشتركة

¹ منصور صمودي، مرجع سابق، ص: 58.

² An initial assessment of the payment – in* kind program. United states départment of agriculture. March 31.1983. p : 06. www.ers.usda.gov. site visité le : 14.03.2015.

³ Ibid.

بتكثيف الدعم والعمل بالنظام التعويضي، وهي عبارة عن مبالغ تعويضية تقوم بتنفيذها للمزارعين، وترتكز سياستها في حماية السوق الداخلي وتنظيمه.¹

وباعتبار أن منتوج القمح أساسي في بلدان العالم فإن الاتحاد الأوروبي يضمن للمزارعين عوائد عالية من خلال توليفة من السياسات التي تحفزهم على إنتاجه وهي:

1. دعم سعر السوق والذي يشمل شراء الحكومة للمنتج ودعم الصادرات.
2. الدفعات المباشرة، حيث يحصل مزارعو القمح على دفعات نقدية عبارة عن دعم مباشر تحدد ب 35 أورو للطن الواحد، وقد حدد الاتحاد الأوروبي سعر أدنى لشراء القمح وهذا السعر بشكل عام أعلى من السعر العالمي، كما أجبرت وكالات التخزين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على شراء إنتاج المزارع بهذا السعر المرتفع رغم زيادة العرض.²

الفرع الثالث: سياسات تمويل القمح في أستراليا

يتم تصدير القمح الأسترالي عن طريق مجلس القمح الأسترالي AWB، وهو هيئة هامة تحتكر الصادرات. وتتميز بالمركزية في إدارة جمع الحبوب وتسويقها والترويج لصادرات القمح بموجب عقود من الدولة إلى الدولة. وهو يقوم بتقديم تسهيلات الدفع للدول المستوردة على أساس تجاري، وتحمل خزانة المجلس نيابة عن المنتجين أي أعباء مالية تحدث نتيجة ذلك.

ويقدم المجلس قروضا لمواجهة الدول المنافسة الأخرى التي تقدم أنواعا وأشكالا مختلفة ومتعددة من القروض والبرامج الائتمانية لدفع عجلة صادراتها من الحبوب ولاسيما القمح.

وفي هذا الإطار حثت الحكومة الأسترالية على إعطاء ضمان أو تأمين من جانبها على قروض المجلس التي يمنحها وذلك من خلال تمويل وتأمين الصادرات التابعة للدولة وذلك مقابل رسم معين تتحمله الجهة الطالبة للضمان وهو مجلس القمح الأسترالي والذي على أساسه تتحمل المؤسسة جزءا من أي خسارة قد يواجهها المجلس، ويختلف الرسم المادي وفقا للظروف الاقتصادية للدولة المباع لها القمح ودرجة المخاطرة المحتملة. وقد أتاح هذا الوضع للمجلس أن يتمتع بضمان مالي يصل إلى نحو 85% من قيمة الأقساط التي يحصل المجلس من الدولة المدينة في العام الأول، بالإضافة إلى حوالي 95% من الأقساط المستحقة خلال العامين الثاني والثالث من عمر القرض، وذلك لكافة الدول المستوردة.

ولقد عدلت نسبة الضمان المالي اعتبارا من نوفمبر 1987 لتكون نحو 50% من قيمة الدفعات خلال مدة تصل إلى ثلاث سنوات بالنسبة للصادرات إلى مصر، في حين ظلت النسبة 85% لكافة الدول الأخرى.³

¹ عز الدين بن تري، مرجع سابق، ص: 91.

² ياسر العيسى، سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الأوروبي: سلع مختارة، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، دمشق، سوريا، 2006، ص: 03.

³ برهوم عليه، مرجع سابق، ص: 127.

الفرع الرابع: سياسات تمويل القمح في كندا

اهتمت كندا بتقديم قروض لتمويل مبيعاتها من الحبوب ابتداء من الموسم التسويقي 1952-1953، ولقد اقتضت إجراء تعديلات جوهرية على القانون المنظم لذلك اعتبارا من عام 1986 لمواكبة المتغيرات المتلاحقة في أسواق التجارة العالمية، ولتحقيق المرونة الكافية لتقديم هذه القروض مما ينعكس أثره في زيادة المبيعات بالأسواق.

ويتم تقديم تلك القروض من السلف التي يحصل عليها مجلس القمح الكندي من البنوك الكندية، والمضمونة أصلا من وزارة المالية بكندا، وهي إما أن تكون بالدولار الأمريكي حيث تقدر الفوائد المستحقة وفقا للمعدلات الخاصة بالفوائد على القروض، ويتم سداد أي ديون من هذه القروض بنفس العملة التي أعطيت بها خلال الفترة بين ستة أشهر وثلاث سنوات وفقا لظروف الدولة المشترية، وحجم المبيعات الكندية لها من الحبوب. ويتم سداد 10% من قيمة القرض أو السلعة المشتراة في إطاره كدفعة مبدئية ثم تقسط القيمة على ثلاث أقساط سنوية متساوية، ولمجلس القمح الكندي المرونة الكافية التي تعطيه الصلاحية في تعديل بعض شروط السداد لظروف معينة، لمواجهة ما قد تقدم عليه دولة أخرى منافسة. ويقوم مجلس الوزراء الكندي كل عام بوضع المعايير الخاصة باختيار الدول التي تستفيد من هذه القروض وإجراء التعديلات المناسبة على قائمة هذه الدول المستفيدة سواء بحذف بعضها أو إضافة دول أخرى جديدة لم تكن تشملها من قبل.

ورغم أن مجلس القمح الكندي يستأثر بالكم من الصفقات على النطاق العالمي، إلا أن مؤسسة تنمية الصادرات قد استخدمت برنامجا للقروض والتسهيلات الائتمانية في أكتوبر 1985 يتم بموجبه تمويل صفقات السلع غير المعبأة، ويتيح للمشتريين سداد تمريناتهم بعد عام واحد، ومع بداية عام 1987 وافقت على برنامج آخر تعددت مدته السنة الواحدة إلى ثلاث سنوات، وتباع من خلال البرنامج تلك السلع التي لا يتم تداولها في نطاق مسؤولية مجلس القمح الكندي وتشمل الحبوب ومحاصيل الزيوت وبعض المنتجات الزراعية الخاصة.

الفرع الخامس: سياسات تمويل القمح في الأرجنتين

تمنح الحكومة الأرجنتينية قروضا أقل مما تمنحه الدول الكبرى الأخرى المصدرة للقمح، فضلا عن رغبتها في بيع قمحها نقدا كلما أمكنها ذلك، ولقد ظهر هذا الاتجاه من جانب الحكومة الأرجنتينية حيث سمحت ببعض القروض المحدودة لتمويل تجارة القمح الأرجنتيني لبعض دول أمريكا اللاتينية التي لم تتعد سنة كاملة، والجدير بالذكر أن القروض التي تمنحها لا يكون هدفها الرئيسي زيادة حصتها في أسواق تلك الدول فقط بل أن هناك أسبابا أخرى عديدة تحكم القرار الحكومي في هذا المجال، ولعل أهمها

علاقتها الاقتصادية والسياسية مع تلك الدول لاعتبارات عديدة أهمها عدم وجود أي نوع من التسهيلات وحجم صادراتها قليل لا يمكن أن يتعدى منطقة أمريكا اللاتينية.¹

لقد أبرزت أزمات الغذاء العالمية، وخاصة التي حدثت في سنة 2008 مدى هشاشة النظام الغذائي العالمي، ومدى الحاجة إلى توسيع قدرة الإنتاج في البلدان المتقدمة من أجل تلبية الطلب على الغذاء حاليا ومستقبليا، لذلك اهتمت هذه الدول بقضية أساسية وهي كيفية تشكيل وتصميم الدعم الذي يقدم للمزارعين فيها. إلا أن لهذا الدعم أثر تشويبي على التجارة الخارجية، فإعانات التصدير مثلا، توفر حوافز للإنتاج، ويؤدي تصدير الفائض إلى خفض الأسعار العالمية، الذي يسهم بمرور الزمن في خفض إنتاج الدول النامية وتساعد اعتمادها على الواردات المتزايدة مما يؤثر على أنماط الاستهلاك.

المطلب الرابع: اتجاهات دعم القمح عالميا في ظل تنفيذ اتفاقيات المنظمة العالمية

للتجارة

تتجلى السياسات الزراعية التي تؤثر على المنتج الزراعي عموما وفق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في ثلاث محاور هي: النفاذ إلى الأسواق، الدعم المحلي ودعم الصادرات.

لقد كانت التعريفات الجمركية المفروضة على استيراد القمح حسب التزامات ادول في جولة أورغواي عالية وحمائية، حيث بلغت 88 % في الاتحاد الأوروبي، و 60 % في الولايات المتحدة الأمريكية، و 275 % في اليابان، و 201 % في كندا.²

ومن السياسات التي تستخدم في إطار الحد من نفاذ السلعة إلى الأسواق المحلية أيضا هو سعر الدخول للمنتج وتتركز مثل هذه السياسة في الاتحاد الأوروبي، حيث كان سعر الحدود المتوسط لدى الاتحاد الأوروبي للفترة 1999 – 2002 حوالي 115 يورو لكل طن، وقد كان السعر المرجعي الذي يستخدم في حسابات منظمة التجارة العالمية لتلك الفترة هو 86.5 يورو للطن.³

بلغ تقدير دعم المنتج المقدم للقمح (PSE) لدى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالمتوسط للفترة 1999-2001 حوالي 17.3 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 41% من إجمالي قيمة إنتاج المزرعة. وقد بلغت تقديرات دعم المنتج للقمح في كندا كمتوسط للفترة 1999 – 2001 حوالي 642 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 18 % من إجمالي قيمة إنتاج المزرعة. أما في الاتحاد الأوروبي فقد بلغ متوسط قيمة

¹ Ghazi nouria. Op.cit.p: 210.

² فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية، الاسكوا، التقدم المحرز في المفاوضات متعددة الأطراف حول قضايا الزراعة، ص: 03.

³ Butault pierce. Breau christophe. Institute for international integration studies. Wto contrains and the cap. Domestic support in eu25 agriculture. July 2006. P: 25.

تقديرات دعم المنتج للقمح ما مقداره 9163 مليون يورو للفترة 1999-2001 ، وهو ما يعادل 44 % من إجمالي إنتاج المزرعة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت تقديرات دعم المنتج للقمح 3722 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 40 % من قيمة إجمالي دخل المزرعة¹ وقد بلغت هذه النسبة كمتوسط للفترة 2002-2004 ما مقداره 30 % للولايات المتحدة الأمريكية، و 43 % للاتحاد الأوروبي.

وقد بلغ حجم الدعم المقدم للطن الواحد من القمح حسب احصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999 ما قيمته 10 دولار أمريكي للطن في أستراليا، و 50 دولار للطن في الولايات المتحدة الأمريكية، و 60 دولار للطن في الاتحاد الأوروبي².

لقد ساهم الدعم المقدم للقمح في زيادة إنتاج القمح، لاسيما في الاتحاد الأوروبي الذي انتقل من مستورد للقمح إلى أكبر مصدر للقمح وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت في طليعة الدول المصدرة للقمح في العالم، ولمدة أربع عقود مضت تصدر كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول التي تقدم الاعانات المالية للقمح بما يشمل الدعم المحلي ودعم الصادرات.

كما بدأت جميع دول العالم بإصلاح سياساتها المتعلقة بدعم القمح وغيره من المنتجات الزراعية وذلك في ضوء التزاماتها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أو في ضوء الاتفاقيات الإقليمية.

¹ Mayranal karel. Dionne stephanie. *The economic and environmental impacts of agriculture subsidies: an assesment of the 2002 US Farm Bill of Doha Round*. Unisfera International Center. January. 2003. P : 29.

² Ekboitor javier. *World wheat overview and outlook 2000 – 2001*. Déveloping no till packages for small scale farmers. Mexico. 2002. P : 49.

المبحث الثاني

السياسات الزراعية والمتغيرات الاقتصادية المرتبطة بتمويل القمح في الجزائر

جاء تدخل الدولة لتنظيم قطاع الحبوب في الجزائر من أجل ضمان التجارة النزيهة وتحقيق الأمن الغذائي، واستندت في ذلك على وضع قواعد ومعايير لتنظيم سوق الحبوب، إضافة إلى العمل على ضمان الامتثال لهذه القواعد من خلال إنشاء هيكل تهتم بذلك.

المطلب الأول: تطور سياسات توجيه القمح في الجزائر

منذ سنة 1962 إلى يومنا هذا (2014)، استفادت سوق القمح في الجزائر من تدخل كبير للدولة من خلال سياسات للتسويق والتسعير تمكن من وصول المنتجين والمستهلكين المحليين للأسواق. لكن هذا التدخل عرف انخفاضا تدريجيا من خلال مخططات التكييف الهيكلي وتحرير المبادلات التجارية في إطار المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية.

مع هذا التدخل وفي أعقاب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية سنة 2008، فإن اعتماد الدولة على الواردات بشكل كبير ظل يطرح تساؤلا مهما في إطار الانسحاب التدريجي للدولة من تنظيم سوق الحبوب في الجزائر. وفيما يلي نوضح أبرز المراحل التي مر بها قطاع الحبوب في الجزائر.

الفرع الأول: مرحلة الاحتكار العمومي (1965-1982)

كان تنظيم فرع القمح في الجزائر يتم من طرف جهازين رئيسيين عموميين هما: الديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC، و الشركة الوطنية للعجائن، الطحن، وصناعة العجائن الغذائية والكسكس SN SEMPAC.

أولا: الديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC

بعد الاستقلال (1962) دخلت الجزائر في مسار الاقتصاد المخطط الذي تحكم على نطاق واسع في الأسعار وهوامش الربح في جميع القطاعات المنتجة والموزعة، من أجل ضمان حصول جميع المتعاملين الاقتصاديين على السلع والخدمات الأساسية، وفي هذا الإطار تم إنشاء الديوان المهني للحبوب OAIC في 12 جويلية سنة 1962، وهو مؤسسة عمومية ذات خصائص صناعية وتجارية، أبرز مهامه:

1. ضبط سوق الحبوب (جمع ، بيع ، استيراد، وتخزين، بما في ذلك البذور).
2. تأطير ودعم تنمية قطاع الحبوب (الابتكار التكنولوجي، التقييم والتخطيط الاستراتيجي).
3. الوساطة الاقتصادية عن طريق تحديد الأسعار في القطاع.

ومن أجل انجاز مهامه يظهر الديوان الجزائري المهني للحبوب محتكرا للمشتريات المحلية والخارجية، ومبيعات الحبوب في الجزائر، وكجهاز لتحديد الأسعار في جميع مراحل القطاع (إنتاج، جمع، تخزين، تحويل، نقل واستهلاك)، وهو يتلقى رؤوس الأموال من الخزينة العمومية التي تدعم عمليات "البيع بخسارة" بهدف تحقيق فرق بين الأسعار المتوقعة والتكاليف الحقيقية، لتكون بذلك أغلب تكاليف مراحل الإمداد والتخزين الخاصة بالحبوب على عاتق الدولة ويستند الديوان الجزائري المهني للحبوب في ذلك على شبكة كثيفة من التعاونيات مكونة من 39 تعاونية للحبوب والبقول الجافة CCLS والتي تنقسم بدورها إلى 05 وحدات للتعاونيات الفلاحية UCA.

ثانيا: الشركة الوطنية للسميد، الطحن، صناعة العجائن الغذائية والكسكس (SNSEMPAC)

بعد الاستقلال سعت الجزائر لتبني الخيارات الإستراتيجية التي تسمح بإعادة توظيف التطور الفلاحي لفائدة السوق الداخلية سعيا لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتحسين الاستهلاك وتنويعه، وبذلك تم وضع سياسة غذائية على أساس التوزيع الواسع للمواد الغذائية الأساسية بأدنى الأسعار، وتم تفعيل ذلك بآليتين هما اللجوء التلقائي إلى الواردات لسد العجز، ودعم الأسعار عند الاستهلاك للمنتجات الإستراتيجية.

وما شجع هذا التصور هو أن الجزائر كانت تتصف في تلك الفترة بمميزات البلد الفلاحي، إذ تتوفر على 7.5 مليون هكتار كمساحة فلاحية قابلة للاستغلال، منها أكثر من الثلث للحبوب (قمح لين، قمح صلب)، 350000 هكتار لعنب الخمر، 85000 للخضر، 44000 للحمضيات، هذه الإمكانيات كانت تقدم بين 15 و 20 مليون طن من الحبوب، 06 ملايين من الخضر، وهو ما وفر للجزائر فائضا في الميزان التجاري¹.

بالموازاة كانت الصناعات الفلاحية في هذه الفترة تمثل إحدى الفروع الرئيسية في الجزائر، وكان قطاع تحويل الحبوب يشكل احتكارا للدولة، بتحكم واضح لمؤسستين عموميتين هما: الديوان المهني للحبوب OAIC و الشركة الوطنية للسميد، الطحن، صناعة العجائن الغذائية والكسكس (SNSEMPAC).

أنشأت SN SEMPAC في مارس 1956، من طرف وحدات إنتاج تم تأميمها سنة 1964، وتم إعادة تنظيمها سنة 1983، وكان من بين مهامها الرئيسية:

- أ. تشغيل وإدارة كافة الوحدات الصناعية في قطاع تصنيع الحبوب.
- ب. تلبية الاحتياجات الاستهلاكية من مشتقات الحبوب، وضمان توزيع المنتجات النهائية في جميع أنحاء الوطن.

¹ عبد المليك مزهودة، "مساهمة لإعداد مقارنة تسييرية مبنية على الفارق الاستراتيجي: دراسة حالة قطاع الطحن بالجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، جوان 2007، ص: 202-203.

الفرع الثاني: مرحلة اللامركزية والانسحاب الجزئي للدولة (1983 – 1996)

مع بداية الثمانينات بدأت مساهمة الصناعات الغذائية في تطوير النسيج الصناعي تضعف تدريجيا ففي إطار سياسة إعادة الهيكلة قسمت الشركات الوطنية إلى مؤسسات وطنية حسب اختصاصها، فانبثق SN SEMPAC ، والمؤسسة الوطنية للواردات الغذائية ENIAL التي تتكفل باستيراد المنتج التام الصنع من سميد وطحين لتغطية العجز، وظهرت 05 مؤسسات جهوية لصناعة الحبوب ومشتقاتها ERIAD¹.

إضافة إلى ذلك استمر الديوان المهني للحبوب OAIC في نشاطه المتمثل في استيراد الحبوب تحت وصاية وزارة الفلاحة رفقة تعاونيات الحبوب والبقول الجافة CCLS.

هذه الفترة شهدت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الكلية وعلى مستوى القطاع الزراعي²:

1. إعادة الهيكلة العضوية والمالية لمؤسسات الدولة سنة 1982.
2. مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي: ونصوص القانون 87-19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام ، والإستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها ، حيث قامت الحكومة في سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل، وتم توزيعها على الفلاحين وفقا للتشريع الجديد المتعلق باستقلالية القطاع العام الإنتاجي وليس لأحد الحق في التدخل في تسيير المزارع (المستغلات) تحت طائلة الالتزام بمسئولته المدنية والجزائية.

ووضع القانون 18 ديسمبر 1987 حقيقة حدا لنهاية القطاع الزراعي الاشتراكي، في حين أن القانون العقاري رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 يمنح الأفضلية للتنازل على الملكية الخاصة للأراضي الزراعية في مقابل وضع قيمتها. كما حدد القانون حرية المعاملات على الأراضي الفلاحية الخاصة، وألغى سقف تحديد الملكية الخاصة المؤسسة في 1971 بالأمر المتعلق بالثورة الزراعية، وبالإضافة إلى القرار المتخذ بإنشاء صيغة نهائية لحرية تجارة الخضر والفواكه، وقررت الحكومة في إطار الدفعة الأولى إعادة تخصيص أو توجيه المستغلات الفلاحية الوطنية في إطار الثورة الزراعية إلى المالكين السابقين، وتأسيس صندوق الضمان الزراعي بهدف تدعيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لمواجهة إعسار الفلاحين الخواص.

¹ M'hamed Djaouti. "Renforcement des capacités des acteurs de la filière céréales en algérie dans le cadre d'un partenariat nord_sud. Cas de la wilaya de sétif". These de master of science institut agronomique méditerranéen de montepollier. Ciheam. 2010. P : 43.

² Hammadach Hillel . OP. CIT. P : 64.

3. قانون التحرير الاقتصادي سنة 1988 (استقلالية المؤسسات في المؤسسات العمومية بهدف تحقيق المركزية في اتخاذ القرارات، وإنشاء الصندوق المساهمة للصناعات الغذائية FPIA* بالاعتماد على رأس مال المؤسسات العمومية الاقتصادية.
4. انضمام ERIAD و ENIAL لتشكيلة المؤسسات الاقتصادية العمومية سنة 1990.
5. بداية تطبيق الإصلاحات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي وبداية الانسحاب التدريجي للدولة من التدخل في القطاعات الانتاجية ، و التوازن المالي سنة 1995.
6. إنشاء شركتين قابضتين للصناعات الغذائية بعد حل صندوق مساهمة الصناعات الغذائية، مع فتح رأس مال المؤسسات العمومية للاستثمار الخاص. من جهة أخرى شهد القطاع الزراعي في هذه الفترة ارتفاعا في عدد المستثمرات الفلاحية بسبب تفكيك المستثمرات الفلاحية المسيرة ذاتيا. كما ارتفع عدد مؤسسات الصناعات الغذائية الخاصة مما أضعف قنوات توزيع شركة ERIAD.

الفرع الثالث: تزايد تدخل القطاع الخاص في التصنيع الغذائي للحبوب (منذ 1997)

جاء القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية بمثابة الفيصل بين مرحلة دعم الخزينة العمومية ومرحلة الاحتكام إلى قواعد اقتصاد السوق، لتدخل هذه المؤسسات مرحلة جديدة تسوى فيها مع القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي، وقد ولجت مؤسسات ERIAD السوق فريدة في مجال صناعات تحويل القمح، ومستفيدة من مزايا كثيرة أهمها الوضع الاحتكاري لها، وتحديد سعر تداول القمح، إذ فضلا عن أسعار OAIC المدعمة ، فرضت الدولة أسعارا ثابتة مغرية لشراء القمح من المنتجين المحليين عن طريق تعاونية الحبوب والبقول الجافة CCLS التي تمون به مؤسسات ERRIAD بسعر أقل.

إضافة لذلك دخلت هذه المؤسسات السوق بمجموعة من العوائق أهمها¹:

1. ضعف تأهيل الإطار التقني والمسير للتكيف مع مقتضيات اقتصاد السوق.
2. اقتراب التجهيزات من الامتلاك الكلي بفعل الاستغلال المكثف.
3. الوضع الاحتكاري للجانب القبلي في السلسلة (OAIC/CCLS) وهو ما يوضحه الشكل ()، حيث انعكس ذلك كما ونوعا على استمرارية تمويل المؤسسات.
4. استمرار تدخل الدولة في الأسعار خصوصا مادة طحين العجن.

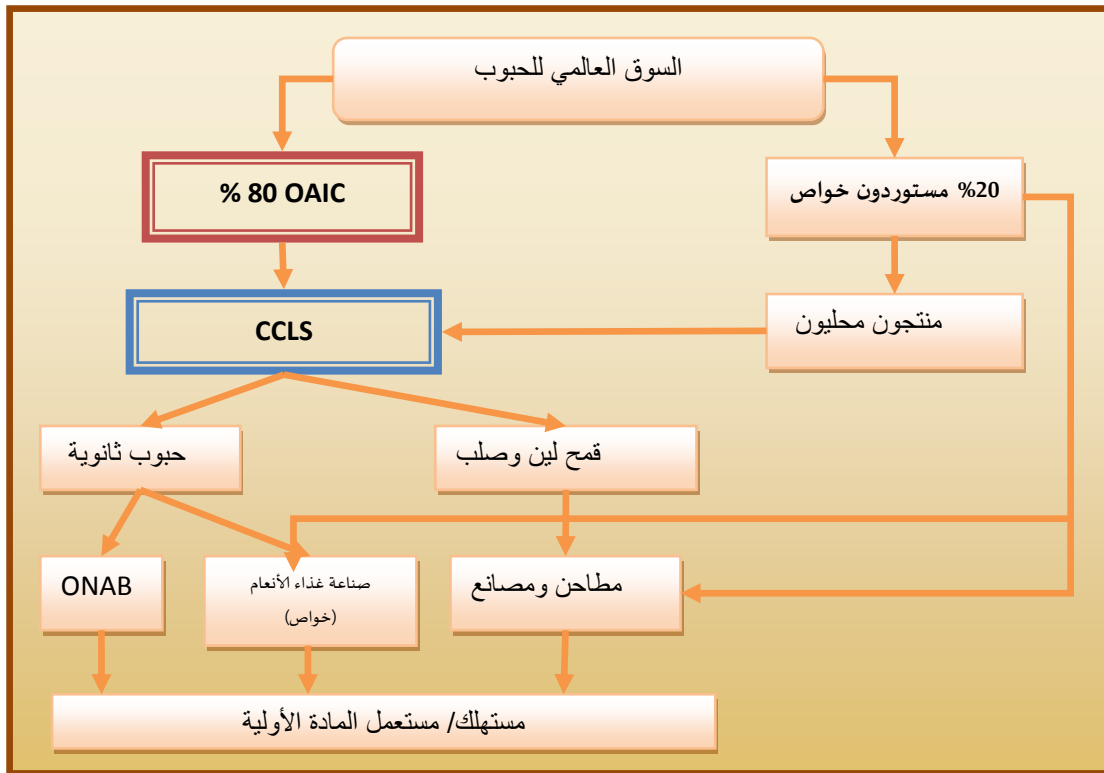
* FPIA : FOND DE PARTICIPATION DES INDUSTRIE AGROALIMENTAIRES

¹ عبد المليك مزهودة، مرجع سابق، ص: 210.

في منتصف التسعينيات تزايد تدخل القطاع الخاص وتزايد انحلال القطاع الذي مربا انحلال احتكار الواردات المتمثل في شركة ENIAL وكذلك اختفاء التنسيق الذي كان يجمع فروع ERRIAD، حيث تم إنشاء 43 فرعا يساهم فيه القطاع الخاص.

هذا إضافة إلى ظهور مؤسسات خاصة تمارس نفس النشاط ونشاطات غذائية أخرى ، ليكون مسار توزيع القمح في الجزائر بعد هذه المرحلة كما يوضح الشكل الموالي (4-6).

شكل رقم (4-6): أجهزة تنظيم وتوزيع القمح في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات OAIC <http://oaic-office.com/Reguler.html>.

يظهر من خلال الشكل (4-6) أن الدولة تبقى هي المسيطر الأول على مدخلات عملية إنتاج الصناعات الغذائية، حيث تسيطر OAIC على نسبة 80% من القمح المستورد ، و20% فقط للقطاع الخاص، وهنا يظهر دور الدولة الاستراتيجي في هيكلية سلسلة القيمة الذي يبدو واضحا من خلال مؤسساتها الاحتكارية لجميع المراحل في سلسلة القيمة الزراعية والصناعية للحبوب.

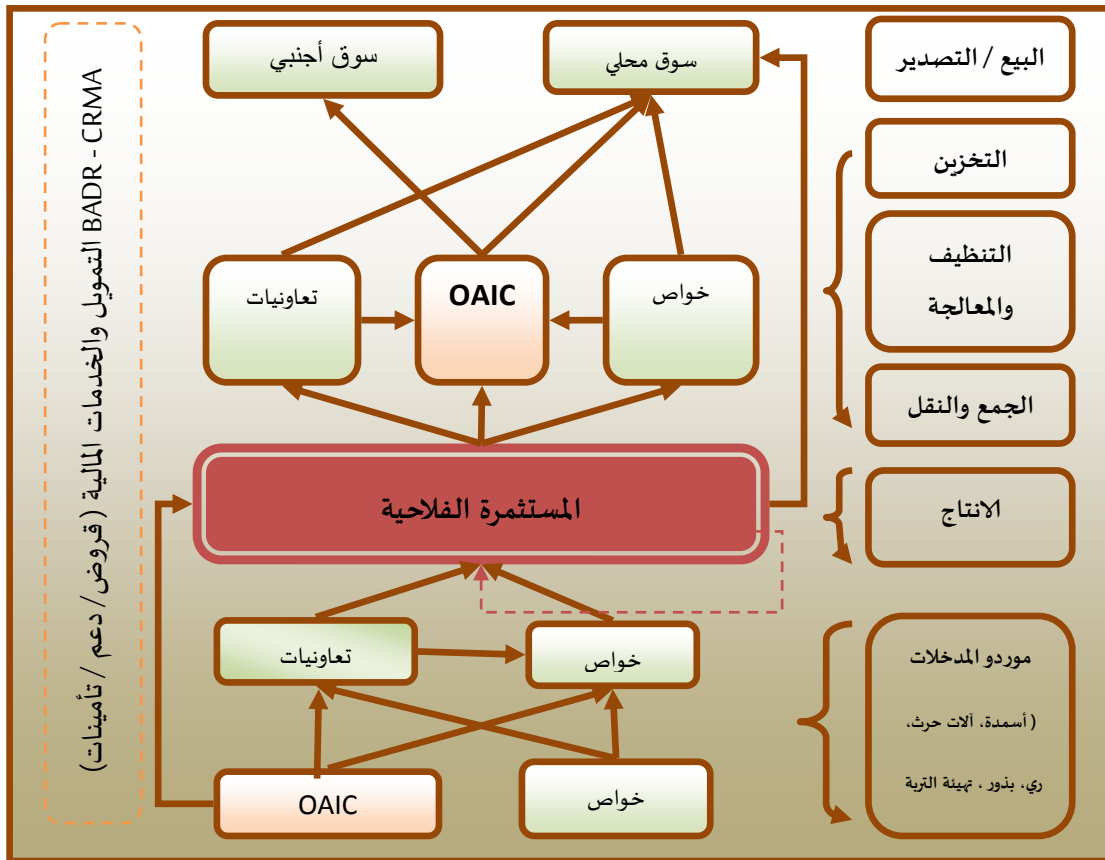
المطلب الثاني: سياسات دعم القمح في الجزائر

تقوم الحكومة باتباع مجموعة من السياسات الزراعية التي تهدف إلى تشجيع زراعة القمح في الجزائر، ويتم ذلك على طول سلسلة القيمة الزراعية الخاصة به، ولتوضيح هذه السياسات ارتأينا وصف سياسات الدعم الموجهة لإنتاج القمح وفقاً لبنية سلسلة القيمة الزراعية للقمح بالجزائر.

الفرع الأول: أنواع الدعم الموجه للقمح في الجزائرأولاً: بنية سلسلة القيمة الزراعية للقمح في الجزائر

تتكون سلسلة القيمة الزراعية للقمح في الجزائر من متعاملين رئيسيين هما المنتج (المستثمر الفلاحية) و الديوان الوطني المهني للحبوب OAIC (كمورد ومستثمر، و عميل في آن واحد)، هذا بالإضافة إلى بعض الوسطاء الخواص (بشكل رسمي وغير رسمي)، إضافة إلى التعاونيات الفلاحية، وهو ما نوضحه في الشكل أدناه (5-6).

شكل رقم (5-6): بنية سلسلة قيمة القمح في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة

قبل بداية عملية الإنتاج يسعى المستثمر الفلاحي إلى الحصول على جميع المدخلات الضرورية لعملية الإنتاج، والتي يتم اقتناؤها من مجموعة مختلفة من الموردين، إما من الخواص، أو التعاونيات الفلاحية، أو الديوان المهني لحبوب OAIC، هذا إضافة إلى التوريد الذاتي الذي قد يكون من محاصيل المزرعة (جهد عضلي، آلات ذات ملكية خاصة، بذور من محصول السنة الماضية، وأسمدة عضوية). ويعتمد في ذلك على موارد مالية ذاتية أو متأتية من البنك كقروض أو دعم فلاحي تكون مترافقة مع تأمينات فلاحية يشرف عليها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، أو من الأقسام الفلاحية الفرعية كدعم عيني.

وبالتالي فإنه في سلسلة القيمة الزراعية للقمح بالجزائر يتدخل الفاعلون فيها خلال 06 مراحل تمتد من تهيئة التربة إلى عمليات ما بعد الحصاد وفيما يلي نوضح طبيعة كل الفاعلين على طول سلسلة قيمة القمح في الجزائر:

1. المنتجون (المستثمرات الفلاحية)

حسب قانون التوجيه الفلاحي في الجزائر، تعتبر ذات طبيعة فلاحية كل النشاطات التي تتعلق بالتحكم وباستغلال دورة بيولوجية ذات طابع نباتي أو حيواني، التي تشكل مرحلة أو عدة مراحل ضرورية لسيروية هذه الدورة وكذا الأنشطة التي تجري على امتداد عمل الإنتاج ولاسيما منها تخزين المواد النباتية أو الحيوانية وتوضيها وتحويلها وتسويقها عندما تكون هذه المواد متأتية حصرا من المستثمرة.

المستثمرة الفلاحية هي وحدة إنتاجية تتشكل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة ومن مجموع قطاعات المواشي والدواجن والحقول والبساتين والاستثمارات المنجزة وكذا القيم غير المادية بما فيها العادات المحلية. ويعتبر مستثمرا فلاحيا كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا فلاحيا كما هو محدد أعلاه ويشترك في تسيير المستثمرة ويستفيد من أرباحها ويتحمل الخسائر التي قد تترتب عن ذلك.¹

يوجد في الجزائر حوالي 1023799 مزرعة، تتنوع من حيث الحجم والطبيعة القانونية، والجدول

الموالي يوضح فئات المزارع حسب المساحة الزراعية المستعملة:

¹ مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وأفاق، مرجع سابق، ص: 19.

جدول رقم (6-6): توزيع المساحات الزراعية والمروية في الجزائر حسب المساحة

المساحة الزراعية المسقية				المساحة الزراعية المفيدة				فئة المزرعة
المساحة		عدد المزارع		المساحة		عدد المزارع		
النسبة	هكتار	النسبة	العدد	النسبة	هكتار	النسبة	العدد	
01.60	9694	16.90	48609	0.2	20109	08.70	88914	0.5 – 0.1
03	18463	11.7	33720	0.60	50407	07.60	78266	01 – 0.5
6.70	41857	16	46114	1.90	162314	12.60	128864	02 – 01
18	111571	23.40	67291	08.50	722275	23.4	239844	05 – 02
18.30	113579	14.30	41015	14.20	1200598	17.70	181267	10 - 05
19.30	119898	09.80	28087	22.40	1896466	14.00	142980	20 – 10
20.30	125905	06.20	17746	29.40	2484971	08.60	88130	50- 20
06.60	41065	01.20	3512	11	930765	01.40	14294	100 – 50
03.20	19584	0.30	994	06.30	532146	0.40	4063	200 – 100
03.20	19584	0.10	368	05.40	458628	0.10	1242	أكثر من 200
100	620687	100	287456	100	8458680	94.50	967864	المجموع
-	-	-	-	0	0	5.5	55935	خارج الأرض
100	620687	100	287456	100	8458680	100	1023799	المجموع

المصدر: Recensement Général De L'agriculture, MADR 2001

تسود في الجزائر المزارع الصغيرة التي تتراوح مساحتها بين 0.1 هكتار و 10 هكتار تمثل 69.10 % من مجموع المزارع وهي تقدر ب 717155 مستثمرة، وتشغل مساحة تقدر ب 25.4 % من المساحة الزراعية المفيدة، أما المزارع المتوسطة والتي تتراوح مساحتها بين 10 و 50 هكتارا فهي تمثل 22.6 %، وهي تقدر ب 230000 مزرعة وتشغل مساحة تقدر ب 51.8 % من المساحة الزراعية المفيدة، في حين تحتل المزارع التي تفوق مساحتها 50 هكتارا نسبة 1.9 % من مجموع المزارع وتقدر ب 20000 مستثمرة وهي تشغل مساحة تقدر ب 22.7 % من المساحة الزراعية المفيدة.

تحتل زراعة الحبوب مكانة بارزة في الإنتاج الزراعي و الغذائي، حيث تقدر المساحة المستغلة لإنتاج الحبوب 2.9 مليون هكتار (متوسط السنوات 2000 – 2012)، أي ما يقارب 35 % من الأراضي الصالحة للزراعة، وتقدر الأراضي الزراعية المسقية المخصصة للحبوب ب 03 %، أي أن جل هذه المساحات المزروعة حبوبا تعتمد في سقيها على الأمطار باعتبار أن غالبيتها تتركز في المناطق الرطبة وشبه الرطبة شمالا.

ويشغل بقطاع الحبوب حوالي 600000 منتجا وهو عدد يمثل 55% من المستثمرين الفلاحيين (من مجموع 1.1 مليون مزارع هناك 600000 منتج للحبوب). ويتحقق نصف الإنتاج من الحبوب في الجزائر عن طريق المزارع المتوسطة الحجم الأقل من 50 هكتارا.¹

تتوزع زراعة الحبوب على خمسة مناطق رئيسية بالشمال وتقل في المناطق الصحراوية وذلك حسب كميات الأمطار وحسب المستثمرات الفلاحية التي تساهم في الإنتاج ، حيث تختلف الانتاجية من منطقة إلى أخرى نتيجة اختلاف كميات الأمطار المسجلة والتي تحدد في معظم الحالات المردود المنتظر حيث هناك نقص في كمية المياه المتاحة من تساقط الأمطار فالكميات المتوسطة للأمطار تتغير من 200 ملم في المناطق غير الملائمة إلى 600 ملم في المناطق الملائمة. وتقل مساحة الحبوب في المناطق كثيرة الانحدار وهي مناطق تنتشر فيها زراعة الخضروات والأشجار. ويوجد ثلثي المساحة المزروعة بالحبوب في الهضاب والسهول العليا التي تتميز بارتفاع يتراوح من 900 م إلى 1200 م.²

جدول رقم (6-7): تقسيم الأراضي الزراعية وفقا لعمليات الإنتاج وتساقط الأمطار في الجزائر

المنطقة	الهطول (ملم)	المساحة 10 ³ هكتار	الأعطال 10 ³ هكتار	العوائق المناخية
الساحل	600 <	64	00	عدم وجود عائق
السهول	600-450	850	400	الجليد
الهضاب	450-350	1500	900	الجليد/ الجفاف
السهوب	600-200	400	00	الجفاف
الجبال	600-350	300	00	عدم وجود عوائق

المصدر: عولمي عبد المالك، المساهمة لدراسة تباين المحتوى المائي النسبي، درجة حرارة الغطاء النباتي والبنية الورقية للجيل الثالث f3 عند القمح الصلب (triticum durum desf) ، مذكرة ماجستير تخصص بيولوجيا النبات ، قسم البيولوجيا، كلية العلوم، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010، ص: 22

تقسم الأراضي الزراعية في الجزائر وفقا لعمليات الإنتاج وتساقط الأمطار كالآتي:³

¹ Si Tayeb Hachemi. La Transformation De L'agriculture Algérienne Dans La Perspective D'adhésion A L'omc. These en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en sciences agronomiques. Option : économie rurale. Faculté des sciences biologiques et des sciences agronomiques . Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou. 2015. P : 191.

² عولمي عبد المالك، المساهمة لدراسة تباين المحتوى المائي النسبي، درجة حرارة الغطاء النباتي والبنية الورقية للجيل الثالث f3 عند القمح الصلب (triticum durum desf) ، مذكرة ماجستير تخصص بيولوجيا النبات ، قسم البيولوجيا، كلية العلوم، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010، ص: 22.

³ منصور صمودي، مرجع سابق، ص: 285-286.

المنطقة الأولى: تشمل هذه المنطقة السهول الساحلية وشبه الساحلية حيث تتساقط كمية الأمطار الشتوية خلال السنة بحوالي 600 ملم، وتمتاز هذه المناطق بتربة زراعية وبخصوبة مكوناتها العضوية التي تساعد على استغلالها دون تركها بورا (السماد العضوي)، وتغطي مساحة الحبوب فيها نسبة 21 %، أي ما يقارب 64000 هكتار.

المنطقة الثانية: وتشمل هذه المنطقة شبه السهول الساحلية وهي أراضي صالحة للزراعة بحيث تستقبل كمية الأمطار المتساقطة والمقدرة ما بين 450 إلى 600 ملم سنويا، وتخضع هذه المنطقة إلى التكتيف الزراعي للمحاصيل الشتوية، وتختل زراعة الحبوب فيها حوالي 50 % من المساحة المزروعة أي ما يقارب 850000 هكتار.

المنطقة الثالثة: وتشمل مناطق الهضاب العليا، حيث تتساقط الأمطار سنويا ما بين 220 إلى 350 ملم، وهي مناطق يتركز فيها مشروع تنفيذ الزراعة المكثفة لإنتاج المحاصيل الشتوية مع زراعة البقوليات التي تدخل في دورة زراعية ثنائية مع القمح والشعير، أو مع زراعة الأعلاف دون ترك الأرض بورا.

كما تحرث الأرض بعد عملية الحصاد للعلف مباشرة حتى تحتفظ التربة برطوبتها لأن مناطق الهضاب العليا تتعرض للجفاف المبكر في فترات الربيع، كما أن رياح السيروكو تؤثر في جفاف الأرض، لكن هذه الأراضي عميقة وغنية بالمواد العضوية، وتغطي زراعة الحبوب فيها نسبة 52 % أي ما يقارب 1400000 هكتار.

المنطقة الرابعة: هي تلك المناطق التي تتساقط فيها كمية الأمطار، وتتميز بمناخ قاسي، تزرع فيها الحبوب بشكل عشوائي خاصة زراعة الشعير بنسبة 54 %، أي حوالي 480000 هكتار، وهي أراضي تتعرض لعملية التصحر نتيجة لحرثها بشكل مكثف.

المنطقة الخامسة: تتمثل في تلك المناطق المزروعة والتي يكون ميل انحدارها محصورا ما بين 12 % و 24 % وهي تلك المناطق المرتفعة وأغلبها تقع في المناطق الجبلية التي تجعلها عرضة للانجراف، كما أن تساقط الأمطار يتراوح بين 350 و 600 ملم سنويا، لكن هذه المياه تذهب أغلبها دون الاستفادة منها نظرا لسرعة انحدارها مما يعيق عدم ثباتها واستفادة التربة منها بشكل جيد، كما أن ضعف مردودية الهكتار ناتج عن افتقار التربة لعناصرها الأولية، وكذلك استحالة ادخال المعدات الزراعية لهذه المناطق الجبلية، وعليه تبقى زراعة الحبوب هامشية حيث تغطي مساحة زراعة الحبوب حوالي 30 %، أي ما يقدر ب 330000 هكتار.

المنطقة السادسة: هي المناطق الصحراوية التي يمكن استصلاحها وزراعتها بالحبوب المختلفة وخاصة مادة القمح وذلك بطريقة مكثفة عن طريق الري المحوري رغم تكلفتها الزراعية من حيث الاستصلاح، إلا

أن الضرورة الاقتصادية العالمية تستوجب عملية الاستصلاح لزراعة الحبوب في المناطق الصحراوية حتى يمكن تعويض التبعية الغذائية بتكلفة مرتفعة بعد دخول نظام التجارة العالمية حيز التطبيق في الميدان الزراعي بحيث يؤثر على سياسة الدعم المطبقة في العالم وهذا ما يجعل فاتورة الغذاء الجزائرية تتضاعف بشكل كبير.

2. الديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC

أنشأ الديوان المهني للحبوب OAIC بتاريخ 12 جويلية 1962، ويمثل المحرك الأول الذي أوكلت له مهمة الخدمة العامة لتنظيم سوق الحبوب، حيث يشرف على مهام رئيسية داخل سلسلة القيمة الزراعية للحبوب في الجزائر من شراء وتنظيم وتحقيق لاستقرار الأسعار ودعم الإنتاج، ويقوم بعمليات توزيع مدخلات عملية الإنتاج، إما إلى المستثمرين مباشرة أو إلى خواص أو تعاونيات يدخلون كوسطاء في عملية توزيع المدخلات، إضافة إلى أنه يقوم بجمع وتخزين المنتج النهائي ومن ثم إعادة توزيعه، ويستند في ذلك إلى تعاونيات فلاحية تحت إشرافه، حيث تقوم التعاونيات الفلاحية في الجزائر بعمل مهم في الوساطة المادية دون أن تتدخل في عملية الإقراض أو الاحتفاظ بالأموال أو تخزين المحاصيل، فتوفر المستلزمات الفلاحية للفلاحين خاصة مدخلات عملية الإنتاج ووسائل الحصاد، وهي تختلف في طابعها بين الخاصة والعامة والمختلطة.¹

3. التعاونيات الفلاحية:

حسب المادة 53 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008، والذي يتضمن التوجيه الفلاحي، فإنه يمكن للمستثمرين الفلاحيين وبعقد رسمي إنشاء تعاونيات فلاحية لاحتياجات نشاطهم، وتعتبر التعاونية الفلاحية التي تؤسس على حرية الانضمام لأعضائها شركة مدنية لا تهدف إلى تحقيق الربح وتسعى إلى:²

أ. إنجاز أو تسهيل عمليات الإنتاج أو التحويل أو الشراء.

ب. تخفيض سعر التكلفة وسعر البيع لبعض المنتجات والخدمات لفائدة أعضائها وعن طريق مجهودهم المشترك.

ج. تحسين نوعية المنتجات التي توفرها لأعضائها وتلك التي ينتجونها.

كما يمكن أن تنشئ التعاونيات اتحادات التعاونيات فيما بينها لضمان تسيير مصالحها المشتركة، وهي تخضع لنفس الأحكام التي تخضع لها التعاونيات.

¹ Office Algerienne Interprofessionnel. Historique de l'OAIC. <http://oaic-office.com/Historique.html>. site visité le : 19.01.2015.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 10 أوت 2008، العدد 46، ص: 11.

تقوم التعاونيات في قطاع الحبوب عموما تحت سلطة الديوان المهني للحبوب، وهو يشرف على مهامها حيث تتكفل هذه التعاونيات بمهام جمع وتوزيع الحبوب وكذلك مدخلات ووسائل عملية الإنتاج بتكاليف منخفضة ومدعمة من طرف الدولة، وتمثل هذه التعاونيات في تعاونيات الحبوب والبقول الجافة CCLS وهي مسؤولة عن جمع وتوزيع مدخلات ومخرجات عملية الإنتاج محليا، كما يوجد اتحاد التعاونيات الفلاحية (UCC) وهو يكلف بشراء مدخلات عمليات الإنتاج الزراعي، والآلات ويقوم بإمداد تعاونية الحبوب والبقول الجافة بما تحتاجه منها. بالإضافة إلى وحدات التعاونيات UCA وهي موزعة على الموانئ لجمع وتوزيع القمح المستورد على الديوان المهني للحبوب والتعاونيات الفلاحية التابعة له.¹

4. الخواص (السماصرة):

يوجد نوعين من الخواص منهم موردي المدخلات ومنهم عملاء للسلع النهائية (مصنعون محولون)، وتقوم الوظيفة الأساسية لتجارة السماصرة على البحث عن الراغبين في شراء الحبوب أو مدخلات عملية الإنتاج مقابل عمولات محددة، أما السماصرة فهم تجار متخصصون في تسويق وترويج مدخلات عملية إنتاج الحبوب أو منتوج الحبوب التي يملكون حق تسويقها معتمدين على معلومات كافية ودقيقة عن الأسواق المستهدفة ويحصلون على أجورهم مقابل جهودهم والتي قد تنتهي بالترتيبات التي يعدها مع المشتري لهذه الحبوب

كما يتولى بعض السماصرة بيع الحبوب أو المحاصيل المستوردة إلى وسطاء أو تجار آخرين مقابل عمولة يأخذونها. ويظهر الخواص في صورة منافسة للديوان الجزائري المهني للحبوب وكوسيط بين البائع والسوق المحلية، فيشتري القمح إما من المستثمر مباشرة ويستغل في ذلك مشكل النقل والتخزين، أو من الديوان الجزائري المهني للحبوب، حيث أن تزايد توجه القطاع الخاص نحو التصنيع الغذائي جعله يحتل مكانة مهمة على صعيد قطاع الحبوب.

ثانيا: أشكال الدعم الممنوحة لإنتاج القمح في الجزائر

تستفيد الحبوب من الدعم أكثر من غيرها من المنتجات الزراعية في الجزائر، حيث احتلت المرتبة الأولى في قائمة المنتجات الزراعية المدعمة سنة 2010، واقتطعت 22% من دعم الدولة للقطاع الزراعي في تلك الفترة. وذلك في إطار النهوض بالقطاعات الزراعية الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي، هذا الدعم الخاص بالحبوب يقدم في الأشكال التي نوضحها من خلال الجدول أدناه.

¹ Office Algerienne Interprofessionnel. Historique de l'OAIC. Op.cit.

جدول رقم (6-8): أشكال الدعم الزراعي لفرع القمح في الجزائر

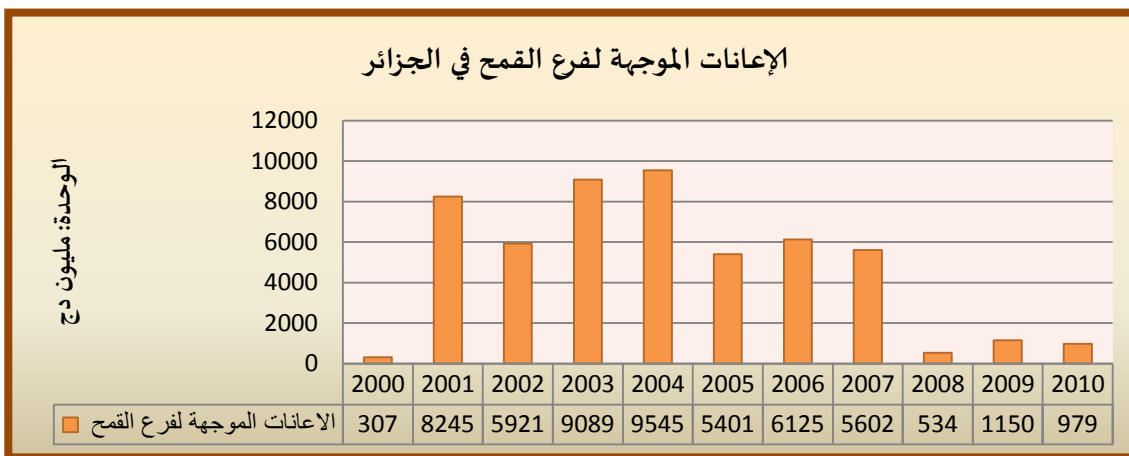
نوع النشاط	شكل الدعم	آلية الدعم
دعم الأسعار للمنتجين	مبلغ مالي محدد	شراء المنتج بسعر مضمون: ☉ 45000 دج / طن للقمح الصلب . ☉ 35000 دج / طن للقمح اللين
أشغال التربة	مبلغ مالي محدد	كمية غير محددة
اقتناء المدخلات	مبلغ مالي محدد	كمية غير محددة
منحة جمع القمح	مبلغ مالي محدد	منحة تحدد سنويا على أساس أسعار الاستيراد و السعر المرجعي للقمح، وهي تخص المستثمرات التي تتعامل مع CCLS وتقدم لها المنتج/كمية غير محددة
الكهرباء والطاقة	مبلغ مالي محدد	حسب المنطقة، كمية غير محددة.

Document de travail.ministere de l'agriculture de l'algerie. MADR. 2011.

المصدر:

تقوم الدولة بمنح الدعم الفلاحي للقمح على عدة مراحل انطلاقا من اقتناء مدخلات عملية الإنتاج إلى غاية جمع القمح وتسليمه للمخازن، وتختلف قيمة المبالغ الداعمة لفرع القمح من سنة لأخرى، فعند بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية pnda، كانت الميزانية الموجهة لدعم القمح عالية وذلك بهدف إنجاح البرنامج وتشجيع زيادة الإنتاج والمحاصيل، فكان الدعم الموجه لمدخلات عملية الإنتاج على رأس قائمة الأولويات لدى الدولة، نظرا للأسعار الدولية للقمح والتي كانت مستقرة نسبيا.

شكل رقم (6-6): تطور الاعانات الموجهة لفرع القمح في الجزائر (2000 – 2010)



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012.

يتضح من خلال الشكل (6-6) أن سنة 2008 هي سنة تراجع إعانات الدولة الموجهة لتطوير هذا القطاع، فالارتفاع الرهيب في أسعار القمح كان له وقع حاد على ميزانية الدولة وعلى الأموال المخصصة للحبوب عموما ولفرع القمح خاصة، فسياسة ضمان سعر الإنتاج والاستهلاك امتصت إجمالي المساعدات المخصصة من طرف الدولة بهدف تحقيق الأستقرار في الأسعار المحلية وضمن الامدادات للإنتاج والتي تحقق غالبا من وراء عوائد بيع المنتجين للقمح. هذه السياسة أثرت بضمن استقرار مستوى أسعار القمح المحلية أكثر من تأثيرها على تطويره.

لقد كان نظام ضبط أسعار القمح في الجزائر محل اهتمام الدولة منذ سنة 1962 إلى غاية يومنا هذا (2014)، وهو نظام يقوم على رصد الأسعار على طول سلسلة قيمة الإنتاج من المنبع إلى المصب، أي انطلاقا من التحكم في أسعار مدخلات عملية الإنتاج إلى غاية ضبط الأسعار النهائية للمنتوج الموجه للاستهلاك، وعلى الرغم من موجة الخصخصة التي شهدتها القطاع خاصة على مستوى التسويق، إلا أن ذلك لم يؤثر على نظام مراقبة الدولة للقطاع، فلا تزال سياسة التسعير هي الموجه للسياسة الغذائية في الجزائر. بالإضافة إلى استيراد القمح بكميات كبيرة لتلبية احتياجات الطلب المحلي الذي يعتبر أداة هيكلية أخرى تستخدمها الدولة لتغطية نقاط الضعف التي يعاني منها الإنتاج الوطني.

تعتمد الدولة لضبط آليات الأسعار على مخطط ثابت سواء في حالة ارتفاع الأسعار العالمية للقمح أو انخفاضها، بالاستناد على ثلاث فئات من الأسعار هي:¹

1. ضمان سعر الإنتاج: خاصة بالنسبة للقمح بنوعيه اللين والصلب، حيث يستفيد الإنتاج من منح تحفيزية، توزع عن طريق OAIC من خلال صندوق التعويضات. هذا السعر المضمون يدفع بالمنتجين إلى تحسين مستوى المحاصيل، وتسليم إجمالي الإنتاج إلى الدولة عن طريق تعاونيات CCLS.
2. تسقيف سعر الاستهلاك: وذلك بتسقيف أسعار المشتقات الأساسية للقمح (خبز، سميد وطحين) والتحكم في هامش (السميد والطحين الممتاز، المعكرونة، والكسكس)، مما يظطر جميع المتعاملين (مصانع، مطاحن، موزعين وخبازين) لاحترام مستوى السعر المحدد قانونا.
3. السعر الحر: تعنى بهذا السعر المدخلات الصناعية لإنتاج القمح (أسمدة، منتجات الصحة النباتية، البذور)، منذ سنة 1992، وامتد إلى السميد الممتاز، والطحين الممتاز منذ سنة 1995.

¹ Hilel Hamadache. OP.CIT. P : 47.

الفرع الثاني: سياسة دعم مستلزمات عملية الإنتاج والخدمات الزراعية

يستخدم دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي في تعويض انخفاض الأسعار التي يحصل عليها المنتجون، وهو يشمل دعم الأسمدة والبذور والوقود. وتتمثل قيم أنواع الدعم المقدمة كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم (6-9): المبالغ الداعمة لكل مدخلات عملية إنتاج القمح في الجزائر (دج/هكتار)

المجموع	مبيدات الحشرات	مبيدات الأعشاب	الأسمدة	البذور	الحرق العميق	مدخلات الإنتاج
10000	2000	2000	2000	2000	2000	القمح بنوعيه

- Le fonds national de développement de l'investissement agricole (FNDIA).

المصدر:

<http://www.filaha.net/soutiens/fndia.htm/>. Site visité le : 12.03.2015.

أولاً: الحرق وتحضير التربة

يفرق الاختصاصيون في مجال الفلاحة بين عدة أنواع لعمليات الحرق، منها العميق الذي يزيد عمقه عن 80 سم، والمتوسط الذي يقدر بحوالي 50 سم، والبسيط ما بين 20 سم إلى 30 سم، وأخيراً التسطیح. والقيام بمختلف هذه العمليات بالطريقة التقليدية يستلزم وقتاً طويلاً وهو ما يؤخر الدورة الانتاجية في كثير من الأحيان، لذلك أصبح استعمال الجرارات المختلفة الخاصة بالحرق تقوم بذلك في وقت قياسي، وهو ما يجعل الفلاح يقوم بالعملية الانتاجية في وقتها، إضافة إلى أن الكفاءة العالية للآلات بإعدادها للتربة وتفكيكها للطبقات الصماء التي تساعد كثيراً في أن تكون الدورة الانتاجية الفلاحية عادية وناجحة.¹

إن الحرق العميق يكون في السنة الأولى لعملية الإنتاج، عند وجود الطبقة الكلسية في عمق التربة، كما يعاد كل ثلاث سنوات لتفادي تراكم الأملاح في التربة، ونظراً لأهميته فإن الدولة وفي إطار برنامج التجديد الفلاحي 2010-2014، تمنح دعماً لكل من يحرق الحرق العميق ويقوم بعملية تسوية التربة فيستفيد من بلغ يقدر ب 2000 دج للهكتار كحد أقصى.²

¹ حازم البيلاوي، التنمية الزراعية، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، مصر، 1967، ص: 87.

² Le fonds national de développement de l'investissement agricole FNDIA. <http://www.filaha.net/soutiens/fndia.htm>. Site visité le : 16.08.2016.

تعتمد عملية الحرث بالدرجة الأولى على توفر العتاد الفلاحي، خاصة الجرار، وفيما يلي نوضح تطور توفره في حظيرة العتاد الفلاحي للفترة 1980-2014.

شكل رقم (6-7): تطور عدد الجرارات في حظيرة العتاد الفلاحي للفترة 1980-2014.



المصدر: - كتاب الاحصائيات الزراعية السنوية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلدات (33، 34)

- عماري زهير، "تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة في قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1988-2009"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 134.

بمطالعة البيانات في الشكل (6-7)، يبدو واضحا أن تطور عدد الجرارات في الفترة 1980-2007 كان مرضيا نوعا ما على الأقل من المنظور الكمي، لكن الواقع عكس ذلك تماما، فهذه الكميات من العتاد الفلاحي ما هي إلا كميات لفئات متفاوتة الأعمار، تشكل فيها نسبة العتاد الفلاحي الذي تتراوحه أعمارها 14 سنة حوالي 84.34%¹، حسب احصائيات سنة 2007، علما أن 08 سنوات هو العمر المعتمد تقنيا للجرار²، بالإضافة إلى ضعف معدل تجديدها حيث لا يتعدى 05%، على أساس أن مدة حياة الجرار المتوسطة هي 20 سنة، ويتم سنويا اقتناء 5000 جرار سنويا، كل هذا انعكس سلبا على عدد ساعات عمل الجرارات في السنة حيث يتم تضيق حوالي 55 مليون ساعة عمل في السنة، كما تشير تقديرات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في الاحصاء العام للفلاحة سنة 2001 أن عدد ساعات عمل الجرار الواحد في السنة تقدر بحوالي 108 مليون ساعة حيث تغطي نسبة 63.33% من الاحتياجات التي تقدر بـ 163.07 مليون ساعة في السنة أي بنسبة عجز تقدر بـ 36.6%.

¹ زهير عماري، "تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة في قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1988-2009"، مرجع سابق، ص: 133.

² المرجع نفسه، ص: 135.

بين سنتي 2007 و 2008 لم تشهد الحظيرة الوطنية للعتاد الفلاحي زيادة في عدد الجرارات، ويعود ذلك الى التزامات الدولة لتغطية عجوزات أخرى في مجال دعم الإنتاج الفلاحي خاصة الأسعار، مما سبب اضطراباً في نشاط المؤسسة الوطنية للجرارات، التي واجه مخزونها مشاكل تسويق عويصة، مما أدى إلى توقف سلسلة الإنتاج فيها منذ سنة 2007، كما ان عدم مواكبتها للتطور التكنولوجي كانت سبباً في ذلك أيضاً.

منذ سنة 2009 انفصلت المؤسسة الجزائرية للجرارات عن مؤسسة المحركات، وعملت على تطبيق برنامج تطوير وتأهيل من أجل اقتحام الأسواق الأفريقية والأوروبية، وهو ما شجع الاقبال من جديد على اقتناء الجرارات من قبل الفلاحين ومن طرف حظيرة العتاد الفلاحي للدولة التي شهدت زيادات في عدد الجرارات تجاوزت 2000 جرارة سنة 2014.

ترافق عملية الحرث العميق استخدام للمبيدات النباتية للتخلص من الحشائش الضارة، حيث إنه يتم اقتناء عوامل الإنتاج الزراعية كعمليات البذر والتسميد ومكافحة الأعشاب الضارة، مع الحرث المبكر، وأثناء ذلك يستفيد الفلاح من 2000 دج للهكتار، كما أنه في المناطق المعروفة بأفة الديدان البيضاء التي تضر المحصول يقدم دعم للفلاح على الهكتار الواحد للحماية ضد هذه الديدان، قيمته 1500 دج.¹

ثانياً: البذور

تلعب نوعية البذور دوراً هاماً في نجاح العملية الزراعية والإنتاجية، وهي من أساسيات الإنتاج وزيادته، إذا توفرت البذور التي تتلاءم مع بيئتها ونوعية التربة وخصائصها الكيميائية، وكذلك درجة مقاومتها للجفاف والمناخ. ومهما تطورت المكننة المستخدمة في القطاع الفلاحي من استخدام آلات وأسمدة ومعدات صحية فإنها لا تعطي النتيجة المنتظرة إن لم تكن البذور المستخدمة منتقاة وإن أحد أهم أسباب قلة الإنتاج الزراعي ترجع لعدم توفر البذور المحسنة التي تتلاءم مع البيئة الزراعية.

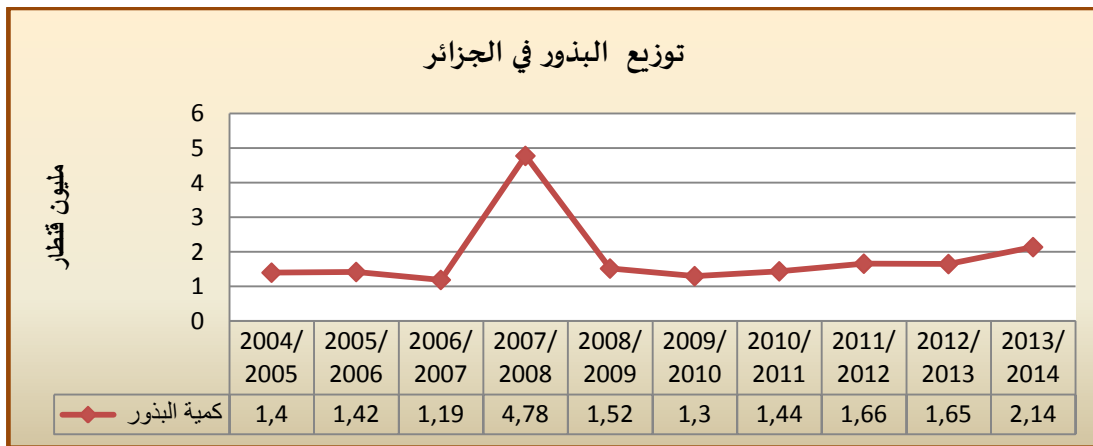
في الجزائر ونظراً لضعف الإنتاج الوطني من البذور المحسنة وعجزه عن تلبية حاجة الزراعة وارتفاع العبء المالي للفاتورة المستوردة من مختلف هذه البذور، فإن المعمول به من طرف الديوان الوطني الجزائري المهني للحبوب OAIC هو تموين المزارع بالبذور المراقبة والتي تتمثل في ثلاث أنواع من البذور:²

¹ بولحبال نادية، "أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 257.

² بويحي محمد، القطاع الفلاحي المسير ذاتياً ومشكلاته المالية، رسالة ماجستير، معهد الاقتصاد، جامعة الجزائر، 1987، ص: 141-142.

1. البذور المنتقاة: وهي بذور ذات مواصفات جيدة من حيث النوع والصف و وفرة المحصول، ومقاومة الآفات، حيث يتم التوصل إلى مثل هذا النوع بعد سلسلة من التجارب.
2. بذور إعادة الإنتاج: وهي الناتجة والمختارة من محصول الإنتاج الأول للبذور المنتقاة، بحيث تتميز مثل هذه البذور بالمحافظة على النوعية والصف.
3. البذور المختارة: وهي التي يتم الحصول عليها عن طريق إختيارها من مختلف البذور التي يتم جمعها وذلك عن طريق اختيار البذرة الجيدة التي لا توجد بها شوائب وغالبا ما يستعمل هذا النوع في القطاع الخاص.

شكل رقم (6-8): كمية البذور الموزعة على الفلاحين للفترة 2004-2014 الوحدة مليون قنطار



المصدر: بالاعتماد على:

- préparation de la campagne labours-semailles 2013/2014, et préparation de la campagne moisson – battages 2013/2014. MADR, OAIC.
- ONS , les statistiques de l'agriculture et de la peche 2008, 2009, 2010.

يمثل الشكل أعلاه كمية البذور التي يبيعها الديوان المني للحبوب OAIC للفلاحين سنويا، ومن خلاله نلاحظ أن كمية البذور المباعة في الفترة المبينة في الشكل (6-8) بلغ ذروته سنة 2007-2008 وذلك بكمية تقدر ب 4.78 مليون قنطار وهو ما يعادل ارتفاع يقدر ب 300% عن السنة التي سبقتها ويعزى ذلك لإقبال الفلاحين على الإنتاج نتيجة الارتفاع الذي شهدته أسعار القمح بنوعيه، ناهيك عن دعم تكلفة البذور و الذي يستفيد منه الفلاح قبل بداية كل عملية حرث حيث تقدم ما قيمته 2000 دج لزراعة كل 01 هكتار من بذور القمح بنوعيه.

إن اصطدام الفلاحين بواقع الامكانيات الفلاحية حال دون استمرار اقبالهم على شراء البذور في المواسم الموالية والتي شهدت انخفاضا بعد الموسم 2008/2007 ثم استقرارا نسبيا إلى غاية 2014/2013.

أما بخصوص البذور المستلمة هناك دعم آخر تقدمه الدولة للمنتجين، ففي إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 ولتشجيع الفلاحين على إنتقاء أنواع البذور الجيدة للحبوب وإعطاء نوع ممتاز من البذور، تقدم لهم منحة عند الإنتاج، تقدر على أساس الكميات الحقيقية بعد حفظ المنتوجات المسلمة والحصول على اعتماد نهائي مؤكد بتسليم شهادة اعتماد نهائية CAD من طرف المركز الوطني للمراقبة والتصديق على البذور والشتلات CNCC.

تسلم هذه المنحة حسب الصنف: G1-G4: 20 %، R1: 15 %، R2-R3: 10 %، * وتكون النسبة حسب السعر المرجعي 2000 و 2001، فبالنسبة للقمح الصلب 1900 دج للقنطار، والقمح اللين 1700 دج للقنطار. أما الشعير والخرطال بمبلغ 1000 دج للقنطار و 1100 دج للقنطار على التوالي.¹

بتطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014 و في إطار تشجيع المنتجين الفلاحين لإنتقاء أنواع البذور الجيدة للحبوب وإعطاء نوع ممتاز من البذور، تغيرت منحة الإنتاج المتحصلة على اعتماد نهائي مؤكد بتسليم شهادة اعتماد نهائية CAD من طرف المركز الوطني للمراقبة والتصديق على البذور والشتلات CNCC، وأصبحت تقدر وفقا للنسب الآتية حسب الصنف: G1-G4: 25 %، R1: 20 %، R2-R3: 15 %²، وتكون النسبة حسب السعر المرجعي للقمح، فبالنسبة للقمح الصلب 4500 دج للقنطار، والقمح اللين 3500 دج للقنطار. أما الشعير بمبلغ 2500 دج للقنطار.

في هذا الصدد شهدت كمية البذور المنتقاة المسلمة للديوان المهني للحبوب تطورا نوضحه من

خلال الشكل الموالي:

* G₀ هي بذور الانطلاق والتي بها تبدأ بها أول عمليات إنتاج البذور، G₁، G₂، G₃ هي بذور ما قبل الأساس ويتم التحصل عليها في مزارع تجارب تابعة للدولة، G₄ وهي بذور الأساس تمثل نتيجة آخر مرحلة للحصول على البذور قبل التصنيف، R₁، R₂: البذور المعتمدة للإنتاج ويتم التحصل عليها في المزارع العمومية والخاصة.

Institut technique des grands culture algerie. <http://www.itgc.dz/index.php/domaines-d-intervention/materiel-vegetal/50-activite-de-production-de-semences>

¹ Bahia bouchaafa, hanya kherch medjden, la politique céréalière en Algérie, www.enssea.dz, site visité le :

² <http://www.filaha.net/main2.html>

شكل رقم (6-9): تطور البذور المنتقاة المستلمة من طرف الفلاحين للفترة 2010-2014



المصدر: - préparation de la campagne labours-semailles 2013/2014, et préparation de la campagne moisson battages 2013/2014. MADR, OAIC

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن كمية البذور المصادق عليها شهدت ارتفاعا يقدر ب 30 % من الموسم 2013/2012 إلى الموسم 2014/2013 ، ويعود ذلك بسبب دعم الدولة بهدف التمكن من بذر أكبر قدر من المساحات ببذور ذات جودة عالية (مصادقة من طرف CNCC)، فتم تطوير برنامج لمضاعفة إنتاج البذور للوصول وضمن هذا البرنامج تحتل ITGC بمحطاتها التسع (09) حوالي 14000 هكتار.¹

وبما أنه يوجد حوالي 41 صنفا من البذور في الجزائر، ومن أجل تحسين نوعيتها سطر القطاع الفلاحي مجموعة من البرامج أهمها إنجاز محطات لمعالجة وتكييف البذور، أنجز منها 05 محطات. وإعادة تجديد نشاط اتحاد تعاونيات البذور ودعم الإنتاج (UCASCAP) وهي شركة إنتاج البذور متكونة من 85 محطة لمضاعفة المنتج المنتقى، ومعالجة وتكييف 03 مليون قنطار من الحبوب. وفي إطار الشراكة الأورومتوسطية تم إنشاء شراكة تقنية (فرنسية - جزائرية) لتحسين ظروف إنتاج البذور ودراسة إدخال أصناف جديدة.²

ثالثا: الأسمدة

¹ Ministère de l'agriculture et de développement rural. Offce interprofessionnel de céréales . *note de conjoncture. 3^{me} trimestre 2013*. Novembre 2013. P : 05.

² <http://cncc.dz/contrôle-et-certification/contrôle-au-champ-grandes-cultures/>. Consulté le :10.05.2015.

يستعمل في زراعة القمح الأسمدة الفوسفاتية بعد عملية الحرث، والأسمدة الآزوتية بعد عملية البذر. وتتمثل أهم الأنواع المستخدمة في الجزائر (الأمونيتيرات بنسبة 33.5% ثم السوبر فوسفات TSP ، و DAP لكن بطريقة عشوائية، وذلك بسبب الأسعار، النقل، وعدم الوعي بأهمية كل نوع¹.

يقوم استعمال الأسمدة على قيمة الزيادة التي يمكن أن تتحقق في الإنتاج (قيمة الناتج الحدي) حيث تكون نتيجة استخدام الأسمدة تزيد عن تكاليف السماد المضاف (التكلفة الحدية)، وتعتمد كمية السماد التي يجب إضافتها لتحقيق الربح على الزيادة المتوقعة في الإنتاج، الأسعار المتوقعة للمحصول، تكلفة السماد، وتوفر المال اللازم². ولتحقيق ذلك يجب أن يراعي الفلاح مقدار الأسمدة التي يستخدمها وفقا لطبيعة المنطقة واحتياجات الأرض، والجدول الموالي يوضح الاختلافات في مقدار الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية الممكن استخدامها حسب كمية الأمطار في الجزائر.

جدول رقم (6-10): مقدار الأسمدة اللازمة لإنتاج القمح وفقا للمناطق المطرية

معدل الأمطار		400 ملم		600-400 ملم		< 600 ملم	
نوع السماد		P ₂ O ₅	N	P ₂ O ₅	N	P ₂ O ₅	N
الوحدة		كيلوغرام/الهكتار					
القمح		46	34	46	67	92	100

المصدر: *Utilisation des engrais par culture en algerie*. Service de la gestion des terres et des nutrition des plantes. Division de la mise en valeur des terres et des eaux. Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture. Rome. 2005. P :19.

يختلف استخدام الأسمدة حسب درجة وفرة المياه في المنطقة، ويظهر ذلك الاختلاف جليا من خلال الجدول (6-10)، فالمناطق المطرية أكثر استهلاكاً للأسمدة نتيجة لتعرضها السريع لفقدان المكونات العضوية بسبب تسربها السريع في التربة.

ويتم توفير الأسمدة في الجزائر عن طريق مجمع أسميدال (ASMIDAL)، وهو الجهة الوحيدة المخولة لإنتاج الأسمدة في الجزائر وذلك لأسباب أمنية، كما يقوم بتوزيعها وتخزينها بالإضافة إلى عمليات التجارة الخارجية من الصادرات والواردات. ويتعامل المجمع مع خمسة زبائن هم: الفلاحون، التعاونيات الفلاحية، المزارع النموذجية، محطات البحوث والتجارب، والموزعين مثل تعاونية الحبوب والبقول الجافة CCLS ،

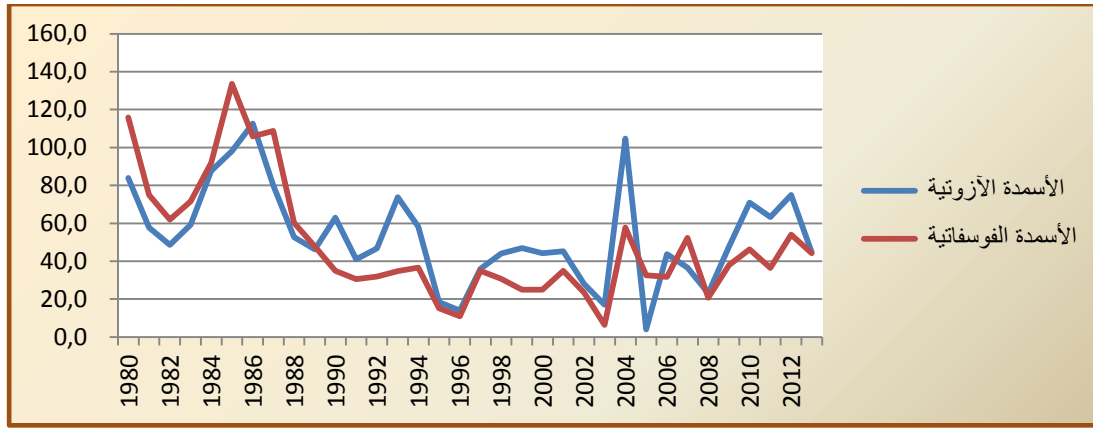
¹ FAO. *Utilisation des engrais par culture en algerie*. Service de la gestion des terres et des nutrition des plantes. Division de la mise en valeur des terres et des eaux. Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture. Rome. 2005. P : 19.

² Ibid. p : 31.

والتعاونية الفلاحية للخدمات المتخصصة والتموين CASSAP، ونظر لكون هذه الجهات هي المسؤولة عن توزيع الأسمدة للفلاحين توكل إليها أيضا مهمة الارشاد وتقديم النصح للفلاحين حول طرق وكيفيات استخدام الأسمدة والمحافظة على البيئة.¹

إن كميات الأسمدة المستعملة في إنتاج الحبوب في الجزائر لم تعرف انتظاما ولا استقرارا، بل شهدت تذبذبا وهو ما نلاحظه من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (6-10): تطور استعمال الأسمدة الزراعية في الجزائر (1981 – 2014) الوحدة: ألف طن



المصدر: بالاعتماد على الملحق رقم (02)

شهد استهلاك الأسمدة في الجزائر تذبذبا خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2013، وهو تذبذب مرتبط بالسياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر عبر هذه الفترة، حيث نلاحظ ارتفاعا في مستويات استهلاك الأسمدة ابتداء من سنة 1982 وذلك راجع لنشاط الجمعيات التعاونية الفلاحية التي عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR على تمويلها، حيث اشرفت على توزيع 70% من كمية الأسمدة المتوفرة في تلك الفترة.² لكن سرعان ما انخفض هذا المستوى الاستهلاكي ويبدو ذلك واضحا خلال سنة 1985 وذلك بسبب ارتفاع أسعار مختلف أنواع الأسمدة وذلك بنسبة فاقت 5200% خلال الفترة (1985 – 2004)، وهو ما نوضحه من خلال الجدول الموالي:

¹ FAO.Utilisation des engrais par culture en algerie. Op. cit. p : 33.

² Note de synthese sur les actions realisees par l'insid dans le cadre de la fertilisation(Insid). Institut national des sols de l'irrigation et du drainage. Mai 2009. http://www.insid.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=154:note-de-synthese-sur-les-actions-&catid=62:sol&Itemid=79. Site visité le : 15.03. 2015.

جدول رقم (6-11): تطور أسعار مختلف أنواع الأسمدة بالدينار الجزائري للفترة 1981 – 2004

السنة	AN نترات الأمونيوم	TSP الفوسفور الممتاز المركز	NPK 12-18-18 السماذ الثلاثي	PK -20-25 السماذ الثنائي
1981	302	414	505	552
1985	706	839	1006	794
1990	1109	1478	1627	1676
1993	2700	3900	3900	3900
2004	-	22675	27233	29855
نسبة الزيادة (2004-1981)	794	5377	5292.7	5308.5

المصدر: ¹ FAO. *Utilisation des engrais par culture en algerie*. Service de la gestion des terres et des nutrition des plantes. Division de la mise en valeur des terres et des eaux. Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture. Rome. 2005. P : 40.

يرجع ارتفاع اسعار الأسمدة الكيميائية إلى اتباع الجزائر لبرامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وفتح مجال الخصخصة للنشاط الزراعي، من أجل مواكبة التحولات والمستجدات التي فرضتها العولمة ومتطلباتها، وذلك بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية¹، وتحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي، ونتيجة لرفع الدعم عن أسعار الأسمدة الكيميائية، ارتفعت أسعارها في السوق الجزائرية، وهو ما نلاحظه من خلال الشكل (6-10) وانخفض استخدامها في الزراعة، حيث انخفض معدل استهلاك الأسمدة الكيميائية الأزوتية من 45.3 ألف طن سنة 2001 إلى 17 ألف طن سنة 2003 وذلك بنسبة تقدر بحوالي 62 %، كما انخفض معدل استهلاك الأسمدة الفوسفاتية في نفس الفترة من 35 ألف طن إلى 6.4 ألف طن وذلك بنسبة تقارب 82 % وهو ما يعكس ضعف القدرة المالية للمنتجين، مما اضطرهم إلى ممارسة زراعة تقليدية لاتماشى وأهداف التنمية الزراعية.

ابتداء من سنة 2000 ومع بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA عادت الدولة لممارسة سياسة الدعم الزراعي وذلك بنسبة 20 % من سعر بيع الأسمدة²، وهي تركز في ذلك على مواردها من الجباية البترولية، حيث يتضح من خلال الملحق (02) ارتفاع في استهلاك كمية الأسمدة بنوعها الأزوتية والفوسفاتية سنة 2004، حيث قفز استهلاك الأسمدة الأزوتية إلى 104700 طن بعدما كان

¹ فوزية غربي، *الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر*، مرجع سابق، ص: 139.

² Note de synthese sur les actions realisees par l'insid dans le cadre de la fertilisation (Insid). Op.cit. p : 08.

44300 سنة 2000، كما ارتفع استهلاك الأسمدة الفوسفاتية إلى 57800 طن بعدما كان 25000 سنة 2000، وذلك بسبب إقبال الفلاحين على زراعة الحبوب نظرا للدعم الذي اتاحته الدولة في هذا المجال، وهو ما يظهر جليا من خلال الشكل (6-10)، لكن سرعان ما انخفضت هذه الكميات سنة 2005 إلى 4100 طن بالنسبة للأزوت، و 32500 طن بالنسبة للفوسفات، ويرجع ذلك لتراجع المساحات المزروعة من القمح نظرا لانخفاض اسعارها عالميا ومحليا في السنة التي سبقتها، مما أثر على توجه الفلاحين.

وباعتبار أن الديوان الممنوع للحبوب OAIC هو المورد الرئيسي للأسمدة المدعمة الخاصة بزراعة الحبوب والتي حدد مبلغ الدعم لها ب 2000 دج للقمح بنوعيه اللين والصلب في الهكتار الواحد منذ سنة 2010، فهو يعرضها في بداية كل موسم فلاحي بالاستعانة بتعاونيات CCLS وذلك بكميات تتباين من سنة لأخرى معتمدا في ذلك على معدل الاستهلاك في السنة الماضية والمساحات الزراعية المتوقع زراعتها، إلا أن تعبئتها في عملية الإنتاج تختلف عن ما هو مسطر فعلا، فنجد مثلا في بداية الموسم الفلاحي 2013-2014 تم توفير 1000.000 قنطار من الأسمدة لقطاع الحبوب وذلك بزيادة قدرها 320000 قنطار مقارنة بالموسم الذي سبقه، في حين أن المبيعات للموسمين بقيت ثابتة وقدرت ب 326000 قنطار.¹

ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب أهمها:²

- ⊖ التسميد المعدني يتم بطريقة غير متجانسة و هو لا يتسم بالتوافق من حيث المقادير اللازمة للزراعة، والتواريخ المحددة لعملية التسميد، عدد المرات المطلوبة، ونوعية الأسمدة.
- ⊖ ضعف التسميد العضوي أو أنه يكاد ينعدم خاصة في المناطق غير المروية.
- ⊖ سيطرة أساليب السقي التقليدية وعدم الامام بكميات المياه المستهلكة واللازمة للسقي.
- ⊖ العوائد لا تغطي سقف النفقات لانتاج الحبوب خاصة تكاليف الأسمدة.
- ⊖ نقص وغياب الارشاد الفلاحي عموما، والارشاد الخاص باستعمال الأسمدة.
- ⊖ نقص اللجوء الى تحليل التربة، مما يؤدي الى عدم استجابتها للأسمدة المستعملة في كثير من الأحيان والتي لا تتماشى مع مكونات التربة.

¹ Ministère de l'agriculture et de développement rural. Office interprofessionnel de céréales . *note de conjoncture*. 3^{ème} trimestre 2013. P : 09.

² Note de synthèse sur les actions réalisées par l'insid dans le cadre de la fertilisation (Insid). Op.cit. p : 11.

رابعا : دعم الري والطاقة

تحتاج زراعة القمح إلى مياه كثيرة خاصة في المناطق الصحراوية ذات المساحات الشاسعة، ويرتبط تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح في الجزائر بتوسيع المساحات الزراعية المسقية المخصصة لهذا النشاط الزراعي.

إن بلوغ مساحة 600 ألف هكتار مسقية مخصصة للحبوب بمعدل 30 قنطارا للهكتار الواحد يتمكن الجزائري من الوصول بسهولة إلى مستوى الاكتفاء الذاتي، وهذا ما تصبو الجزائر إلى تحقيقه في آفاق 2019، وفي هذا الإطار يقوم الديوان الوطني للحبوب OAIC بتنشيط برنامج ترعاه السلطات العمومية موجه لتجهيز قطع الأراضي الفلاحية بأنظمة السقي، الرش المحوري والمرشات، لا سيما في جنوب الجزائر أين تتركز المساحات الشاسعة، بالاعتماد على القروض البنكية، فنجد أن المساحة المجهزة بلغت 24000 هكتار سنة 2014،¹ وتقوم الدولة بتغطية 50% من تكاليف الانجاز، بينما يقوم الفلاح بتسديد المبلغ المتبقي على مدار 03 سنوات من خلال تسليم إنتاجه للديوان OAIC الذي قام بطلب شراء معدات السقي من الشركة الوطنية للأنايب ANABIB لتجهيز الفلاحين في بداية موسم الإنتاج كما يوضح ذلك الشكل (11-6).

فالفلاح يطلب عتاد الري من ثلاث جهات حسب طبيعته، فإن كان يملك الطابع الرسمي فهو يطلبها من الديوان المهني للحبوب، ليستفيد من دعم الدولة، وإن كان غير ذلك فهو يلجأ للخوادم أو للتعاونيات التي تبيعه بأسعار غير مدعمة، وتتحصل OAIC والتعاونيات وكذلك التجار الخوادم (السماسرة) على العتاد من مؤسسة ANABIB وفروعها التي تقوم بتزويد السوق بعتاد الري، إما نقدا وإما عن طريق القرض الاجاري الذي تدعم به الدولة الفلاحين .

من أجل ضمان الحبوب المروية، بدأ الديوان المهني للحبوب OAIC في تنفيذ عمليات ضمان إنتاج الحبوب عن طريق السقي، بإطلاق عمليات شراء المعدات لصالح الفلاحين، وفي هذا الإطار طلب مركز مشتريات CCLS من شركة ANABIB/ IRRAGRIS 743 وحدة من معدات الرش المحوري، و 63 بكرة سقي، و 31 أعمدة الرش. وهي معدات تسمح بسقي 11500 هكتار إضافي من المساحات الزراعية، مما سمح للفلاح بمضاعفة مردودية إنتاجه من 18 قنطار/هكتار إلى أكثر من 40 قنطار/هكتار.²

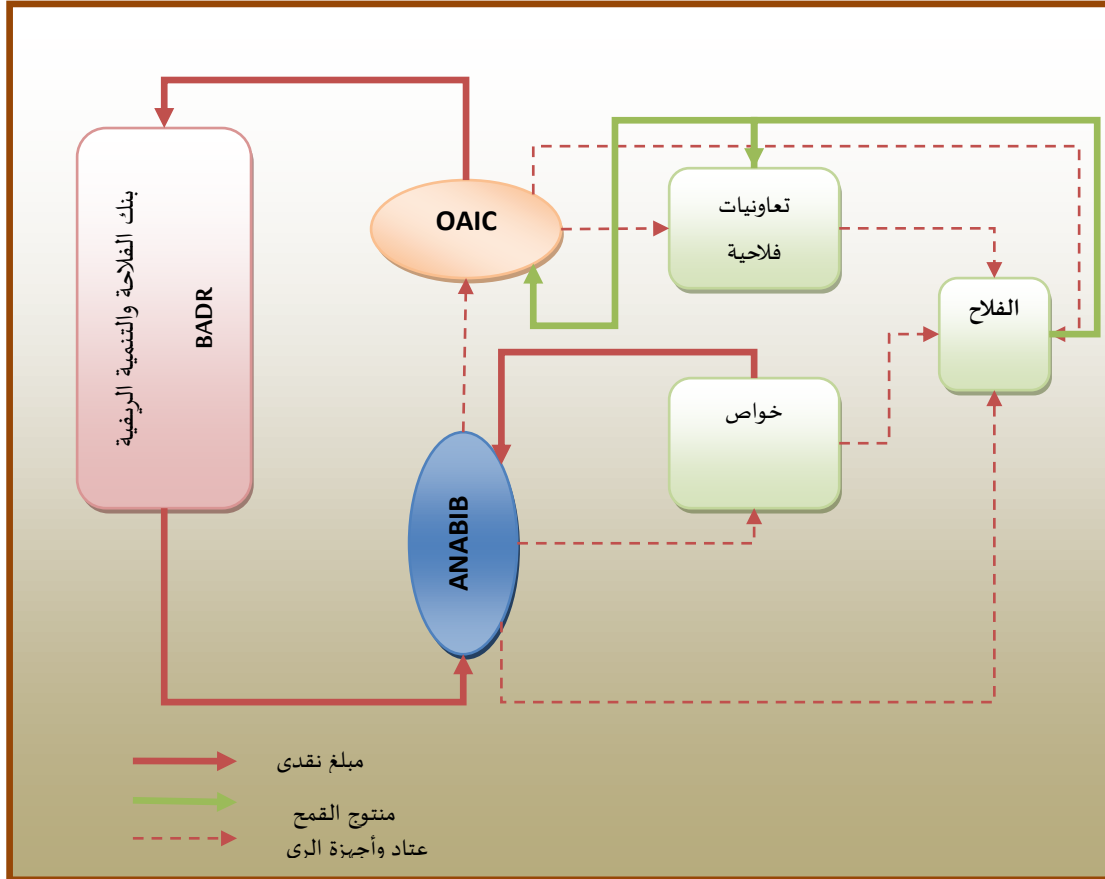
ولوحظ أن الفلاحين الذين قاموا بتجهيز أراضيهم بمعدات ري حديثة واحترموا جدول المواعيد التقني سجلوا مردودا أعلى من غيرهم بالرغم من الجفاف المحسوس الذي شهده الموسم الفلاحي وذلك ب

¹ <http://oaic-office.com/>

² 2 Ministère de l'agriculture et de développement rural. Office interprofessionnel de céréales . *note de conjoncture*. 3^{ème} trimestre 2013. Op.cit. p : 06.

معدلات تتراوح بين 10 و 50 قنطار للهكتار في الأراضي المرتبطة بتساقط الأمطار، مقابل 60 إلى 75 قنطار للهكتار في الأراضي المسقية لسنة 2014.

شكل رقم (6-11): الزراعة التعاقدية وتمويل سلسلة القيمة الزراعية للقمح في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة

وقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR عقدا مع شركة IRRAGRI التابعة لمجمع مؤسسة ANABIB، وهو عقد يتماشى وبرنامج عمل الحكومة 2009 – 2014 في السيطرة على الري كعامل أساسي لتحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي بهدف تحقيق الأمن الغذائي، وهو اتفاق يؤكد القرار الذي اتخذته السلطات التي تدعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لدعم المستثمرات الفلاحية بالحصول على معدات زراعية عن طريق التمويل الأيجاري (LEASING)، وينسجم مع إستراتيجية BADR في مرافقة القطاع الزراعي بصفة عامة وقطاع الحبوب بصفة خاصة، إذ يمكن المستثمرين الزراعيين من الاستفادة

من جهاز الدعم ضمن برنامج الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار الفلاحي FNDIA للحصول على معدات الري (الرش المحوري)، وبمساهمة شخصية تقدر بـ 10 %، مع الإعفاء من الضرائب¹.

وفي هذا الصدد تقوم شركة ANABIB بطلب قروض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل توفير عتاد الري الفلاحي، فتبيعها لتجار العتاد الخواص، أو للفلاحين مباشرة، كما أنها تتعامل مع الديوان المهني للحبوب OAIC الذي يقوم بدفع مستحقات هذه الشركة عبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية إما كدعم، أو كقرض إيجاري.

إن حساسية محاصيل الحبوب للتغيرات المناخية وكفاءة معدات الري جعل الدولة تقوم بدعم هذا القطاع للاستفادة الرشيدة من الموارد المائية بنسبة 50 % على المستوى الفردي، و 60 % على المستوى الجماعي من السعر المرجعي المحدد، بموجب اتفاقيات بين الدولة ومؤسسات تسويق عتاد الري.

وللفلاح الاختيار في تكملة باقي المبلغ إما بمساهمته الشخصية، أو عن طريق قرض إيجاري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، أو يمكنه عقد اتفاقية مع تعاونية الحبوب و البقول الجافة CCLS بحيث توفر له هذه الأخيرة العتاد اللازم مقابل عقد يلتزم الفلاح بموجبه بالتسديد بنسبة معينة بعد موسم الحصاد، ويستفيد الفلاح أيضا من مخطط تعدده مؤسسة تسويق عتاد الري توضح له من خلاله شبكة المياه اللازمة وكذلك نوعية العتاد.

لكن الدراسات المهمة بمورد المياه كضرورة لتنمية الزراعات المروية، أثبتت أن استعمال المياه للزراعة في الجزائر يتميز بتسيير وتنظيم غير مرضي بسبب عدم تنظيم توزيع المياه للمستثمرين، وبرمجة غير ملائمة للسقي، فالفلاح لا يشارك عملية التسيير، والموزعون لا يحترمون أولويات توزيع المياه، إذ يتحصل فلاحون عن غيرهم على مياه أكثر من الكميات اللازمة للسقي بسبب عدم وجود عدادات وكذلك بسبب خلل في المراقبة. كما أكدت هذه الدراسات أن أغلب عمليات السقي هي بطرق تقليدية، وذلك بسبب عدم تمكن الفلاحين وعدم اقتناعهم بفعاليات الري الحديثة، وذلك راجع لنقص في التأطير والخدمات غير الجيدة للإرشاد في مجال الري.²

وترتبط عملية السقي ارتباطا كبيرا باستخدام الطاقة، وفي هذا الإطار يستفيد المزارع من الدعم باستخدامه للموارد الطاقوية فبالنسبة للكهرباء إذا كانت الأراضي الزراعية متواجدة في الساحل وشبه الساحل يدعم بـ 170 دج للهكتار، وبالنسبة للمازوت بـ 140 دج للهكتار. أما إذا كانت الأراضي الزراعية المتواجدة بالهضاب العليا فدعم الكهرباء يقدر بـ 320 دج للهكتار، في حين يقدر دعم المازوت بـ 200 دج

¹ Office Interprofessionnel De Céréale OAIC.

² Amar imach et autre, Scénariologie participatives : une démarche d'apprentissage social pour appréhender l'avenir de l'agriculture irriguée dans le mitidja (algerie), cah agric, vol 18, n° 05, septembre 2009, p : 421.

للهاكتار. وفي حالة ما كانت الأراضي الزراعية متواجدة في الجنوب فدعم الكهرباء 2500 دج للهاكتار، في حين يقدر دعم المازوت ب 200 دج للهاكتار.

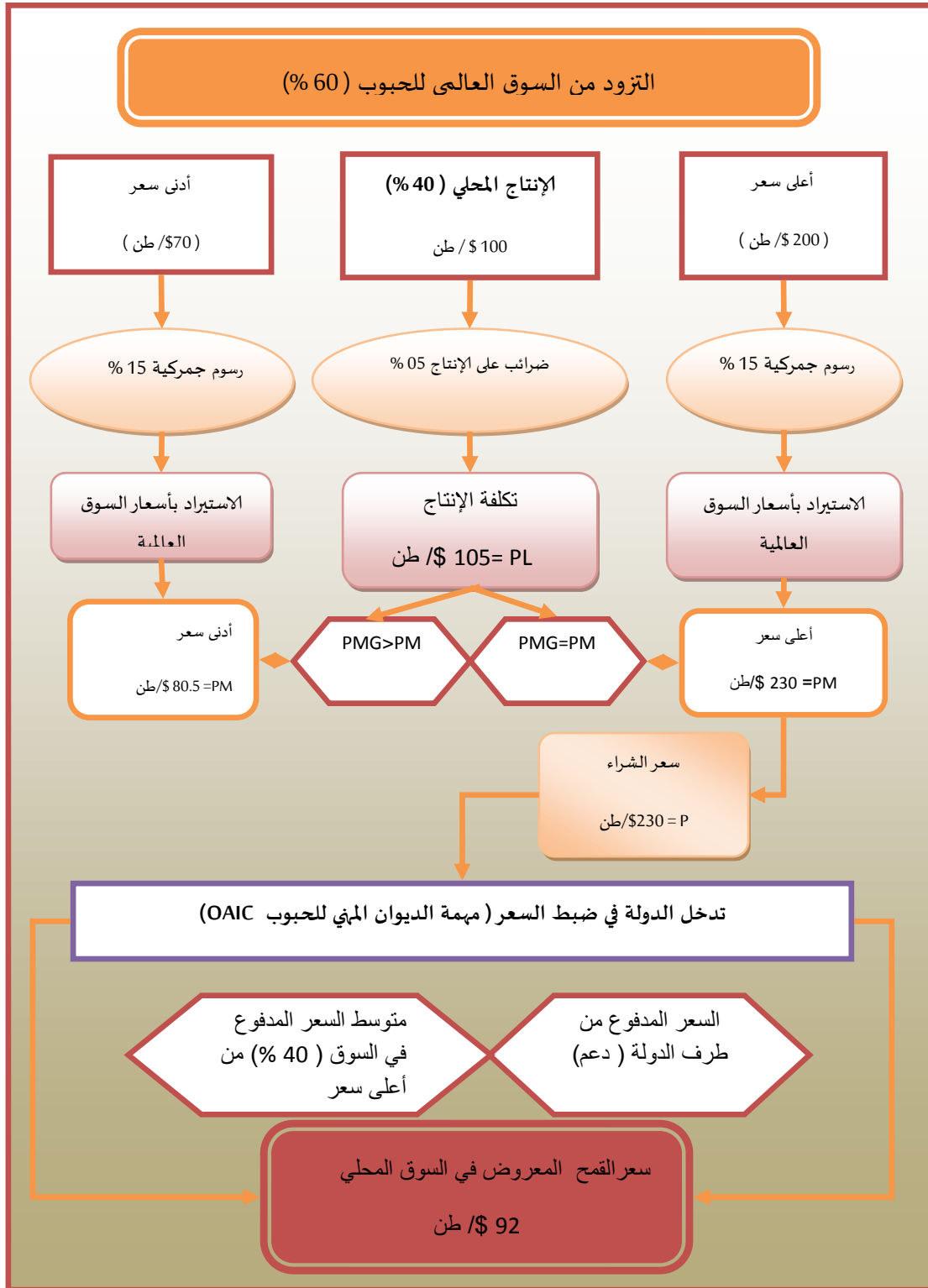
الفرع الثالث: سياسة التسعير وحماية مداخيل الفلاحين

تتدخل الحكومة في آلية تسعير منتج القمح لأسباب مختلفة، أهمها حماية مداخيل الفلاحين، وذلك بتحديد سعر القمح، وهو متوسط السعر المرجح بين السعر العالمي والسعر الأدنى المضمون¹ PMG، حيث تقوم بتعويض الفرق بين سعر الشراء (الاستيراد)، وسعر إعادة البيع في السوق المحلي مهما كانت التغيرات في الأسعار العالمية. هذه الأخيرة لا تؤثر في طريقة تحديد السعر بل تؤثر فقط على مستوى السعر الأدنى المضمون.

تقوم آلية تنظيم الأسعار على تعبئة ميزانية واحدة خاصة بدعم القمح، تسمى "دعم المستهلك"، وهو عبارة عن الفرق بين السعر المرجعي وسعر إعادة البيع في السوق، حيث تقوم الدولة بتعويض الخسارة التي يسجلها الديوان المهني للحبوب OAIC من خلال المساعدات الممنوحة من وزارة المالية، ودفع قيمتها ل OAIC، وينشر هذا المبلغ سنويا في قانون المالية تحت عنوان مساهمة الديوان الجزائري المهني للحبوب.

كما تشمل هذه الميزانية تمويل أسعار المنتجين، وهي أسعار تأخذ شكل الحد الأدنى للسعر المضمون PMG الذي يدفع للمنتجين المحليين، وهو مبلغ متغير باعتباره يعتمد على مستوى الإنتاج المحلي للقمح، كما يوضحه الشكل (6-12).

شكل رقم (6-12): ميكانيزمات تدخل الدولة في تسعير القمح في الجزائر



المصدر: Hilel Hamadache. Reforme des subventions du marché du blé en algerie : une analyse en equilibre central calculable. These pour obtenir le grade de docteur. Spécialité science économiques. Montpellier supagro. Novembre 2015. P : 48.

يكون سعر شراء القمح من المنتج المحلي أعلى عنه من الأسواق العالمية، والدولة بشرائها للقمح المحلي تدفع مبلغا إضافيا عن الذي تستورده من الأسواق العالمية، فتتحمل خسارة تعتبرها دعما غير مباشر يدفع للمزارعين بغرض تشجيع الإنتاج المحلي. هذا القمح الذي يشتري من المنتج المحلي والذي يمثل نسبة 40% من إجمالي القمح، يضاف للقمح المستورد الذي يمثل 60% من إجمالي القمح،¹ ويتم توجيهها للتصنيع بسعر أدنى (حوالي 40% بالنسبة للقمح الصلب سنة 2013).² وهنا تكون الدولة بصدد دعم نوعين من الأسعار: تمويل لضمان أسعار الانتاج، وتمويل الأسعار الموجهة للاستهلاك. وهو ما سنوضحه في الفروع الموالية من البحث.

أولا: تسعير الإنتاج

انطلاقا من سنة 1994، عرف نظام دعم أسعار المنتجات الزراعية في الجزائر تعديلات سببها الارتفاع المتزايد للعبء المالي للدعم على ميزانية الدولة وتم في ذلك في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وهو برنامج أوصى به صندوق النقد الدولي بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية وتحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي. ولعل إحدى النقاط الأساسية لهذا البرنامج ما تضمنته من إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها، وقد شمل الأسمدة والبذور وعلف المواشي والمعدات الزراعية.³ وقد استثنيت بعض المنتجات الزراعية الاستراتيجية من هذا التعديل ومنها القمح، حيث تم المحافظة على الحد الأدنى للسعر المضمون PMG.

جدول رقم (6-12): تطور أسعار إنتاج القمح في الجزائر

الفترة	سعر القمح الصلب (دج/طن)	سعر القمح اللين (دج/طن)
1989/1988	3200	3300
1990/1989	5000	4100
1994/1992	10250	9100
2005/1995	19000	17000
2006/2005	20000	18000
2007/2006	21000	195000
2014 /2007	45000	35000

المصدر: الديوان المني للحبوب OAIC

¹ Hillel hamadache. Op. cit. p : 80.

² Jean louis sébasten. Op. cit. p : 09.

³ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مرجع سابق، ص: 139.

حدد سعر القمح ب 19000 دج للطن بالنسبة للقمح الصلب، و 17000 دج للقمح اللين. وهو ما انعكس ايجابا على تطور انتاج القمح دون باقي المنتجات الزراعية الأخرى غير المدعومة. هذا السعر استمر ثابتا على امتداد عقد من الزمن، أي إلى غاية سنة 2005، مثلما يتضح من خلال جدول تطور أسعار إنتاج القمح في الجزائر (6-12).

في نهاية سنة 2007 تضاعف السعر الأدنى المضمون للقمح بعدما كان يرتفع تدريجيا في السنوات السابقة، فإثر الارتفاع المفاجئ للأسعار العالمية لجأت الدولة إلى رفع سعر القمح وتم تثبيت السعر الأدنى المضمون لسقف 45000 دج / طن للقمح الصلب، و 35000 دج/طن للقمح اللين، أي ما يعادل 690 دولار أمريكي و 538 دولار أمريكي، وهي مستويات أعلى مما هي عليه في الأسواق العالمية. فكانت الأسعار هي الآلية التنظيمية المحرصة على زيادة إنتاج القمح في الجزائر وتحسين مردوديته، والتي يقوم الديوان المهني للحبوب OAIC بتنفيذها من خلال تعاونيات CCLS فيعرض لهم السعر الأدنى المضمون لمنتج القمح، كما يضمن لهم شراء جل المحصول.

هذه السياسة والتي لا تزال إلى يومنا هذا (2014) لم تتغير رغم أزمة 2008، فلم يتم اتخاذ أي تعديل جديد يجعل الأسعار المحلية متناسبة مع الأسعار العالمية. والسبب في ذلك أن تجربة الجزائر في التجاوب مع الأسعار العالمية لم تعرف سوى الفشل؛ لأن ثبات أسعار القمح بمستويات أدنى من أسعارها عالميا في الفترة 1968-1975 عزز عجز الإنتاج المحلي منذ سنة 1983¹، فتسارعت التعديلات بتثبيت أسعار أعلى من الأسعار العالمية، وهنا بدأت مداخيل المنتجين تستفيد من دعم الدولة عن طريق الأسعار. وفيما يلي نوضح مدى تدخل الدولة في حماية مداخيل الفلاحين .

ثانيا: تحليل المعدل الاسمي لحماية القمح في الجزائر (2000-2014)

من أجل معرفة مدى تدخل الدولة في دعم المنتج الذي نحن بصدد دراسته اخترنا توظيف معامل الحماية الاسمي (TNP)، وهو معامل يقيس حماية سعر السوق الممنوحة لمنتج ما، وهو أبسط معامل يمكن استخدامه لتوضيح مدى دعم الدولة لفرع القمح. يحسب هذا المعامل من خلال العلاقة الآتية²:

¹ Chaib baghdad." *Les politiques des prix agricoles entre l'approche théorique et empirique : cas de l'algerie*". These de doctorat d'état en science économiques. Faculté des sciences économiques, de gestion et des sciences commerciales. Université Abou Bake Belkaid Tlemcen. 2002-2003. P-P : 296-297.

² Frank Flatters , Measuring the Impacts of Trade Policies: Effective Rates of Protectio, http://qed.econ.queensu.ca/faculty/flatters/writings/ff_measuring_impacts_of_trade_policy.pdf , site visité le : 19.02.2014.

$$TNP = [(p_n - p_m) / p_m] \cdot 100$$

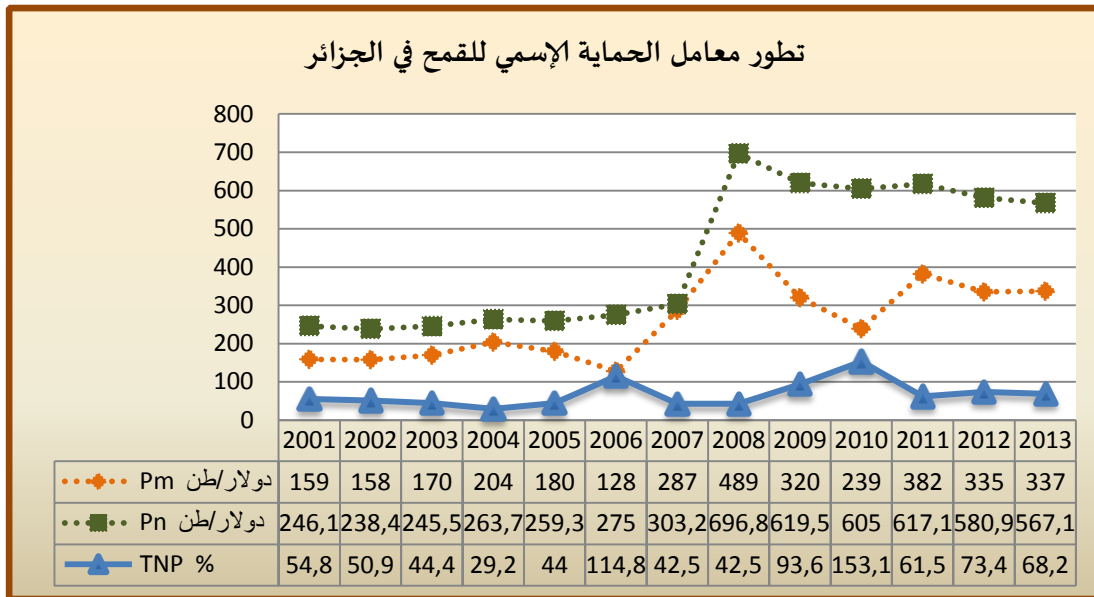
p_n : السعر المحلي السعر الذي يبيع به المزارع لمؤسسات الدولة

p_m : السعر العالمي (سعر بيع القمح من الدول المصدرة)

TNP: معامل الحماية الاسمي

إن تحليل تطور معامل الحماية الاسمي لمنتوج القمح خلال الفترة 2001-2013 يوفر لنا معلومات حول مدى دعم أسعار منتوج القمح في الجزائر خلال هذه الفترة، وتحليل تطور أسعار القمح يسمح لنا بتمييز أسباب التقلبات في معدل حماية هذا المنتوج، إما نتيجة للتغيرات في الأسعار المحلية أو بسبب التغيرات في الأسعار العالمية، وهو ما نوضحه من خلال الشكل الموالي :

شكل رقم (6-13): تطور معامل الحماية الاسمي لمنتوج القمح في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2013



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات : http://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx

نلاحظ في الشكل أعلاه تطورا في معامل الحماية الاسمي للقمح في الجزائر مع تقلبات كبيرة تميز هذا المؤشر خلال الفترة 2001-2013. وتحليل أسعار القمح يسمح لنا بمعرفة ما إذا كان مصدر هذه التقلبات ناتج عن الأسعار المحلية أو العالمية.

تميزت بدايات سنوات 2000 ومع انطلاق تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بزيادة في معامل الحماية الاسمي للقمح نتيجة الارتفاع المتناسب بين الأسعار العالمية والمحلية.¹ أما في سنة 2004 ومع الارتفاع المفاجئ في الأسعار العالمية انخفض معامل الحماية الاسمي فأصبح 29.2% بعدما كان 44.4% في السنة التي سبقتها، مما دفع بالدولة الى اتخاذ اجراءات تمثلت في زيادة مستوى أسعار الإنتاج المحلي (PMG) سنة 2006 لحماية مداخيل الفلاحين وهو ما انعكس فعلا على المعامل الاسمي لحماية القمح الذي ارتفع إلى 114.8%.

في سنة 2007 ومع الارتفاع المفاجئ للأسعار العالمية ارتفعت أسعار استيراد القمح إلى 287 دولار أمريكي بعدما كانت 128 دولار، مما أثر على معامل الحماية الذي انخفض إلى 42.5% رغم تدخل الدولة لرفع أسعار المنتجين مجددا، ومع الارتفاع غير المسبوق الذي شهدته أسعار القمح العالمي سنة 2008 والذي قدر بـ 489 دولار أمريكي، تم تحديد السعر الأدنى المضمون للقمح بقيمة جديدة تتماشى والمتغيرات الاقتصادية الدولية ليصبح سعر القمح المستورد 696.8 دولار سنة 2008 والذي تحقق به معامل حماية اسمي قدر بـ 42.5%. ونظرا لمحافظة الدولة على نفس مستوى السعر المحلي إلى غاية سنة 2013 نجد أن جميع التغيرات التي طرأت على هذا المعامل (TNP) في هذه الفترة كان نتيجة للتغيرات الحاصلة في أسعار القمح عالميا ، أو في التغيرات الطفيفة الحاصلة في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

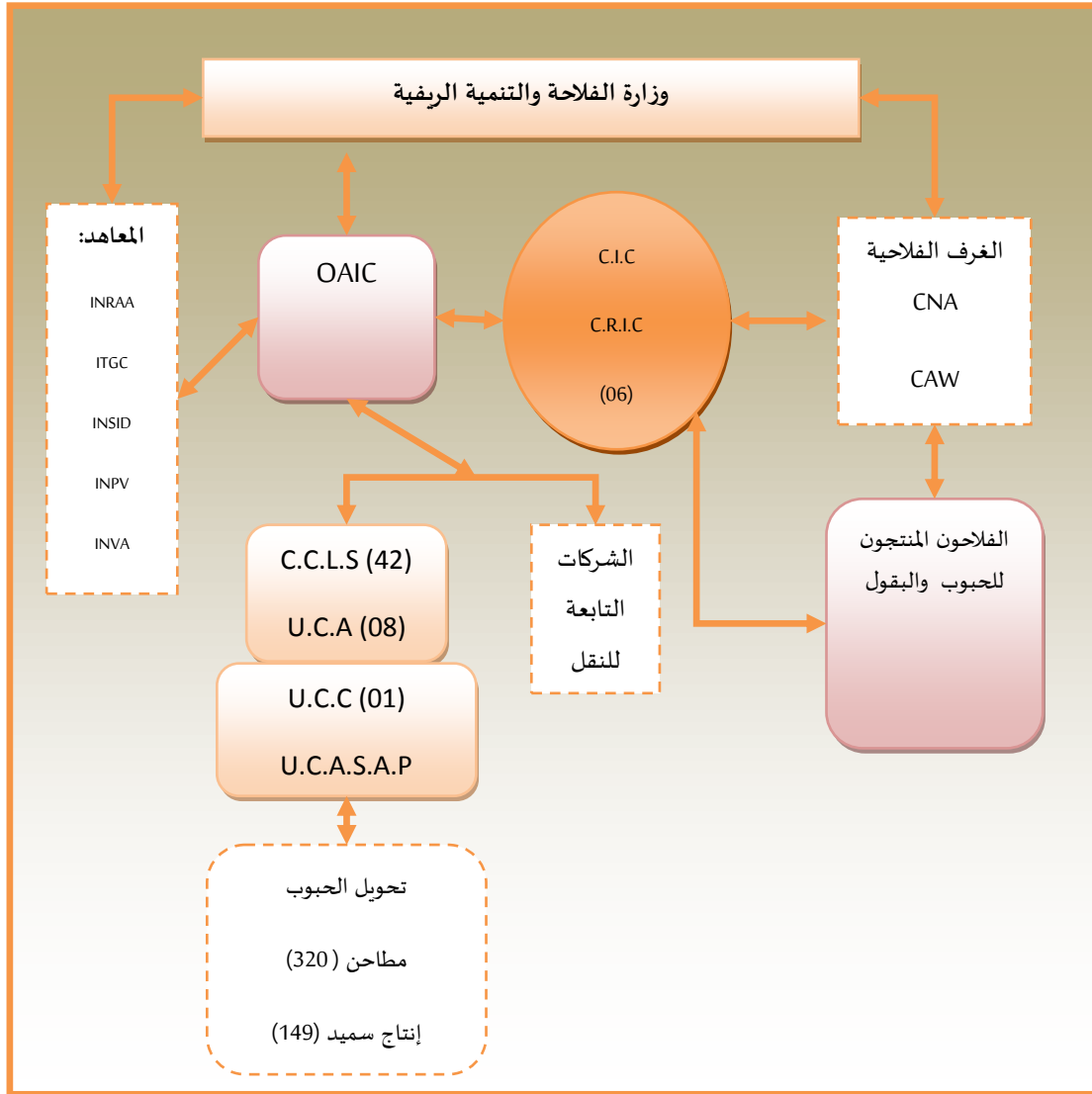
إن فارق السعر الذي تدفعه الدولة لشراء الإنتاج بسعر أعلى من السعر العالمي هو شكل من أشكال الدعم، يدفع بالمنتجين إلى تسليم كل منتوجهم إلى CCL إلى تخزينها ذاتيا، مما يمكن الدولة من السيطرة على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أسعار المنتجين، فالمنتج ليست له دراية بأحوال السوق، وهذا الإجراء يجعل فرص الإنتاج أكثر وضوحا مما يشجع الخواص على الإقبال أكثر عليه.

الفرع الرابع: سياسة دعم التخزين الاستراتيجي والنقل

تعتمد الجزائر للسيطرة على سوق القمح على شكل آخر من أشكال التنظيم والذي يتمثل في وظيفتين أساسيتين هما التخزين والنقل، وبما أن الديوان المهني للحبوب يسيطر OAIC على 80% من السوق الجزائري للحبوب، فهو تتحكم في شبكة قوية تضمن عملية جمع الحبوب، وتخزين وتوزيع الحبوب والبقول الجافة نوضحها كالاتي :

¹ Maghni billal. *Analyse des politiques de soutien à l'agriculture en algérie*. Communication à présenter lors des 7^{es} journées de recherches en sciences sociales inra – sfer – cirad. Agrocampus ouest. Centre d'angers. 12-13 décembre 2013. P : 08.

شكل رقم (6-14): شبكة تخزين وتوزيع ونقل الحبوب في الجزائر



المصدر: O.A.I.C.، 2014

أولاً: دعم التخزين كوسيلة لضبط السوق

يعتبر إنتاج القمح بصفة عامة موسمياً بطبعه، لكن استهلاكه يكون طوال السنة، وهو ما يتطلب في أغلب الحالات اللجوء إلى الواردات، وفي هذا الصدد يلعب التخزين دوراً كبيراً في توافر القمح طيلة السنة. كما أن النمو السكاني المتزايد والذي يعتمد في استهلاكه على مشتقات القمح جعل من الضروري الحرص على بناء مخزون استراتيجي لضمان عرض يغطي احتياجات الطلب المحلي.

تمت عملية تخزين القمح في الجزائر عن طريق هيئات غير حكومية، في شكل جمعيات تم إنشاؤها من طرف الدولة لكنها تتمتع بإدارة ذاتية، وهي:

42 تعاونية للحبوب والبقول الجافة (C.C.L.S) والتي تضمن تقريباً أغلب عمليات جمع الحبوب والبنذور والبقول الجافة عبر 600 نقطة جمع، بالإضافة إلى توزيعها وتعبئتها وتسويقها. كما أنه من مهامها

الإشراف ومساعدة المنتجين في جميع العمليات المتعلقة بالانتاج من خلال توفير كوادر فنية متخصصة ومواد وأجهزة زراعية ملائمة.

وحدات للتعاونيات الفلاحية (UCA) وعددها 08 ، موزعة على عدة مدن وموانئ (وهران، مستغانم، بجاية، الجزائر، سكيكدة)، ومهمتها تخزين وتوزيع المنتج المستورد نحو CCLS وغيرها من العملاء في الوطن. كما تقوم بالتنظيم ما بين التعاونيات من أجل ضمان توحيد العرض على مستوى التراب الوطني حسب الطلب، فلا تعاني أي منطقة من نقص الامدادات. كما أنها تهرم عقود تربطها بالفلاحين بالديوان فتقرضهم قرضا عينيا أو نقديا، وتجبرهم من خلاله على الإنتاج وعلى تسليم المحصول لسداد القرض.

تقدر طاقة تخزين الديوان المهني للحبوب OAIC ب 28 مليون قنطار، منها 18.5 مليون قنطار بصوامع قارية ومخصصة للموانئ . هذه القدرات تعد غير كافية لذلك يقوم الديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC بإحصاء طاقات التخزين الموجودة والتي تشمل طاقات التخزين الخاصة بتعاونيات الحبوب، وطاقات التابعة للقطاع الفلاحي العمومي، إضافة للطاقات التابعة للقطاع الخاص (المحولين والمتعاملين).

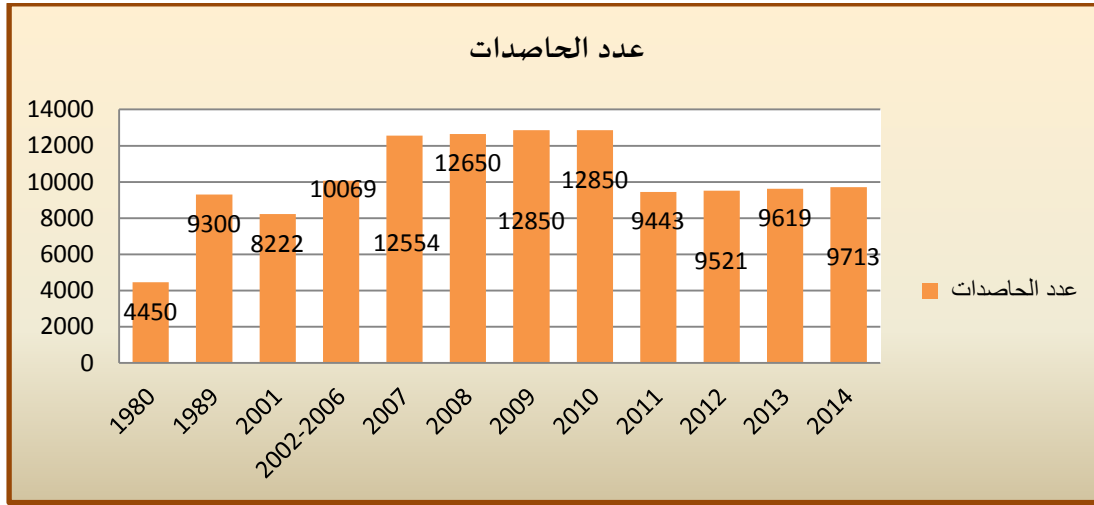
في حالة ما تبين أن طاقات الإنتاج المجنّدة غير كافية، يرخّص لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة أن تطلب من السلطات العمومية حجز وكراء المعدات العمومية والخاصة من غير تلك التابعة للقطاع الفلاحي.

من مهام تعاونيات الحبوب أن تضمن أمن نقاط جمع المحصول وأماكن التخزين، فلا يسمح لغير العمال المرخص لهم بالدخول إلى مناطق التخزين، بالإضافة إلى مراقبة سجلات التنقل اليومي للأشخاص والسيارات الناقلة للمنتج المسلم، كما تقوم بحجز مساحات تخزين في الهواء الطلق، تأمين وحماية المنتج. ومن جهة أخرى، يمكن لتعاونيات الحبوب الشروع في التسليم المسبق للحبوب، للمحولين الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة¹.

ونظرا لقصر مدة سير حملة الحصاد والدرس، يتم تسخير حظيرة الآلات (آلات الحصاد والجمع)، وذلك بعد المراقبة التقنية، وكذلك مخطط التدخل الخاص بكل بلدية، بطريقة تضمن إنتاج 400 هكتار على الأقل لكل آلة حصاد ودرس.

¹ كشف المعلومات الشهري حول التحضير لحملة الحصاد والدرس 2012-2013، OAIC، أبريل 2012.

شكل رقم (6-15): تطور عدد الحاصدات للفترة 1980-2014



المصدر: - كتاب الاحصائيات السنوية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد (28-29-30-31-32-33-34).

هذه التعاونيات تعمل على امتداد جميع أيام الأسبوع، لتتلقى المنتج تحت إشراف مختصين في نوعية الحبوب تلقوا تكويننا على مستوى الديوان الجزائري المهني للحبوب، وتقنيين مختصون في معاينة المنتج مكلفون بضمان سلامة الإنتاج المسلم، وعند كل عملية يتم اقتطاع عينات يتم توجيهها للمخبر الجهوي للنوعية التابع ل OAIC ، و لمسؤول نقطة الجمع لحفظها إلى غاية إنهاء الحساب النهائي لفائدة المزارع.¹ ولتسهيل عملية جمع الحبوب بعد جني المحصول تمنح منحة للذي يقوم بجمع الحبوب ويوصلها ويسلمها إلى CCLS ، وهذا يتم على أساس عقد مبرم بين وزارة الفلاحة والديوان الوطني للحبوب، والهدف من هذا هو ضبط السوق وأسعار الحبوب، إذ تقدر منحة جمع القمح الصلب ب 620 دج للقنطار، ومنحة القمح اللين ب 820 دج للقنطار.²

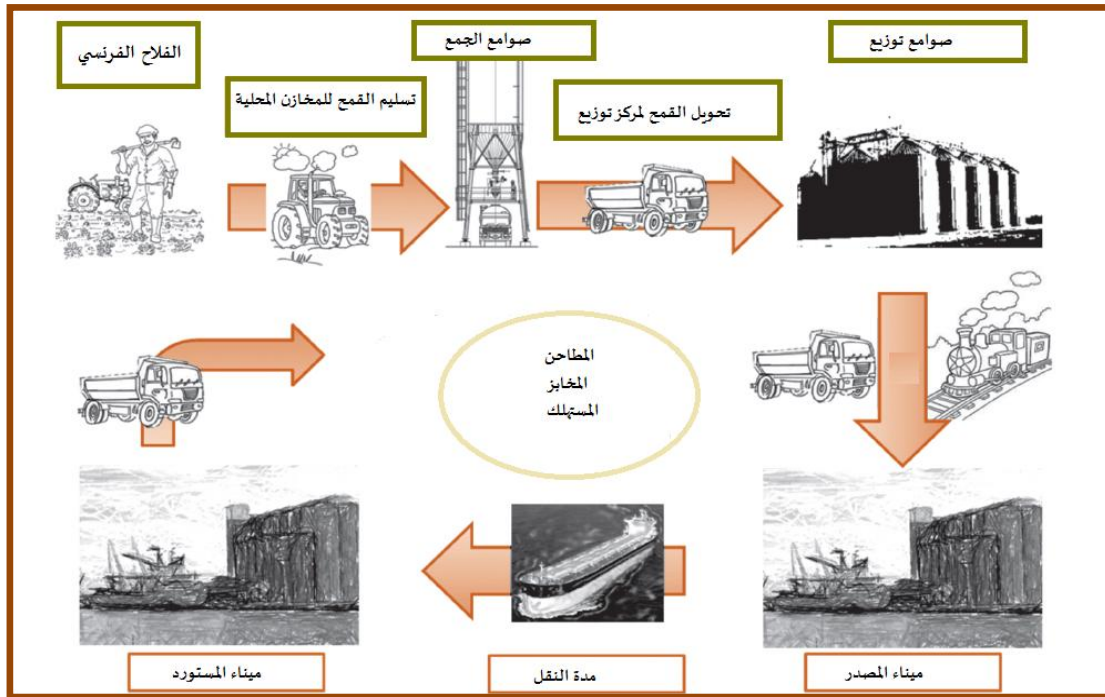
رغم أن للقمح خاصية الاحتفاظ لفترة طويلة إلا أن عملية تخزينه في الجزائر تعرف العديد من المشاكل، لأن شروط وظروف التخزين تحول دون تخفيض تكاليفه، فالفلاح يوازن بين تكلفة التخزين وإمكانية تحقيق الأرباح، مما يتطلب مراقبة دائمة وحذرا شديدا بالاستعانة بخبرات متخصصين لمعرفة ما هو الأفضل بالنسبة له. فقد يسهم عامل غياب المخازن الكافية لدى الفلاحين إلى لجوء الفلاحين إلى بيع

¹ Bulletin mensuel d'information sur la campagne céréalière 2013-2014. N° 40.OAIC. Février 2014. P:03.

² Le Fonds National De Regulation De La Production Agricole (FNRPA). <http://www.filaha.net/soutiens/fnrpa.htm>.

محاصيلهم بأسعار أقل من التي كانت متوقعة خاصة إذا كان هناك عرض كبير للمنتوج نفسه من قبل العديد من المنتجين. وهو ما دفع بالدولة إلى زيادة الانفاق وتعزيز أجهزة تنظيم منتجات الحبوب: وذلك من خلال العمل على تنظيم المخزون بإطلاق OAIK برنامج لإنجاز 09 صوامع خرسانية، و 30 صومعة معدنية ذات طاقة استيعاب تقدر ب 08.2 مليون قنطار من الحبوب، وتعد طاقة الاستيعاب لسنة 2014 ب 23900000 قنطار، منها 4500000 قنطار تخزن في صوامع إستراتيجية تابعة لمجمع الرياض سابقا. أما بالنسبة لتخزين القمح المستورد، فتخزينه يعاني أيضا من بعض المشاكل في المحافظة على جودة المنتوج وذلك بسبب الآفات التي تصيب المنتوج في الحقول والمزارع، أو بسبب طرق النقل ووسائل التخزين، ناهيك عن استخدام المبيدات الكيماوية الضارة للمحافظة على بقاء القمح مدة طويلة في المخازن. والتي يمكن تجنبها بوسائل بسيطة جدا وغير مكلفة. فمسار انتقال القمح من البلد المصدر (فرنسا مثلا) إلى الجزائر يتطلب أماكن مختلفة ووسائل نقل عديدة في آجال تتجاوز 15 يوما، وهو ما يوضحه الشكل (16-6).

شكل رقم (16-6): مسار 01 طن من القمح من بلد مصدر (فرنسا) إلى المستهلك الجزائري



المصدر: Sébastien Abis et autres, Commerce Logistique : Le Cas De La Filière Céréalière, CIHEAM et

UNION IN VIVO France, p : 148.

إن تكلفة النقل والتخزين، وكذلك تكلفة الفاقد من القمح نتيجة للآفات التي يمكن أن تصيبه، كلها تقع على عاتق المستورد، ويظهر لنا ذلك جليا من خلال كميات القمح الرديئة التي استوردتها الجزائر من فرنسا سنة 2011. فعلى الرغم من سهولة التعامل مع محصول جاف كالقمح، فإن مثل هذا المحصول

غالبا ما يصل إلى الأسواق بكميات ضخمة، مما يعني أن الأخذ بأسلوب العينات لفحصه قد يعطي نتائج متباينة، مما لا يمكن العينة من تمثيل الكمية المخزنة أو المستوردة ككل.¹ مما يستدعي مراعاة مجموعة من الشروط الضرورية لمخازن القمح والحبوب عموما حتى تكون مناسبة للإنتاج والاستهلاك وغير معرضة للتلف، أهمها:

- التطور الاقتصادي والتقني
- تحديد كميات المخزون المتاحة ونوعيته
- مراقبة مدة التخزين المطلوبة وحركة المخزون من مرحلة إلى مرحلة.
- توفير عاملة ماهرة وذات مستوى كفاءة
- القرب من مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك خاصة التي تنتج أو تستهلك كميات كبيرة.
- مراقبة حركة التجارة الداخلية وطبيعة قنوات التسويق

ثانيا: النقل

تعتبر عملية النقل من وسائل تنظيم قطاع الحبوب في الجزائر، وهي ترتبط ارتباطا مباشرا بعملية التخزين، حيث يقوم الديوان المهني للحبوب OAIC وهو المسؤول عن إعادة توزيع وتسويق الحبوب بتنظيم النقل وضمان سير تدفقات الحبوب في الجزائر. وهو يساهم في مواسم الحصاد بالنقل من مواقع الإنتاج إلى الصوامع ومخازن تعاونيات CCLS ، كما أنه يساهم في نقل الحبوب المستوردة داخل الوطن.

¹ أظهرت الدراسات الحديثة أن نوعية القمح اللين المستورد معرض لنسبة تلوث أكبر بالفطريات ، ويعرف هذا الفطرب aspergillus والممثل بأصناف متنوعة بنسبة تتراوح بين 41 % و 86 % وهي فطريات مفرزة للسموم. كما أظهرت الدراسات أن المستخلصات النباتية ومكوناتها لها تاريخ طويل كعامل مضاد للفطريات بينما استعمالها كحافظ للقمح نادرا ما تم دراسته، ففي الصحراء الجزائرية يتم الاستعانة بنشاط المستخلصات المائية والميثانولية لبذور نبات الحنظل وهو نوع من النباتات العطرية والطبية، ضد بعض الفطريات وسمومها وعزلها عن القمح اللين، ودراسة هذه المستخلصات أثبتت أن فيها مجموعات كيميائية (البوليفينول الكلي ، الستيرويد، والألكوليد) التي يمكنها أن تقوم بالأنشطة المطلوبة ضد الفطريات، وبذلك فهي تلعب دورا هاما في المراقبة البيولوجية للفطريات الموجودة في المواد الغذائية. أنظر:

Gacem mohamed amine, contribution de l'activité antifongique et antimycotoxinogène des extrais méthanolique et aqueux des grains de citrullus colocynthis sur la croissance de quelque moisissure d'altération de blé tendre stoké, mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de magister en biologie, option microbiologie appliqué, université kasdi merbah ouargla, 2011-2012, p : 122.

يضمن الديوان المهني للحبوب OAIC نقل الحبوب في الجزائر من خلال 04 شركات نقل تابعة له، منها 03 شركات نقل بري (AGROU ROUTE)، وشركة نقل للسكك الحديدية (STG).¹ وتدخله في هذه الوظيفة يكون منخفضا نوعا ما عن باقي الوظائف، فخدمات النقل والتوزيع تنطلق من الموانئ بالنسبة للواردات، ومن مناطق جمع المحصول في حالة الإنتاج المحلي، إلى وكالات التخزين أو التصنيع.

يعرف OAIC سنويا حركة نقل أكثر من 5.1 مليون طن من الحبوب (بما فيها الواردات)، و 40000 طن من البذور، و 100000 طن من المدخلات الزراعية (أسمدة ومبيدات)، وبسبب حجم القمح وتكاليف نقله قرر OAIC الاستعانة بمصادر خارجية مع إنشاء فرعين له لنقل الحبوب، الأول؛ أنشأ سنة 1998 ويتمثل في شركة نقل الحبوب STG وهي شركة تابعة للديوان المهني للحبوب وللمؤسسة الوطنية للنقل عبر السكك الحديدية SNTF معا، متخصصة في نقل الحبوب عن طريق السكة الحديدية، وتحمل مسؤولية نقل الحبوب انطلاقا من ميناء التفريغ إلى وكالات التخزين المختلفة تحتوي على 710 عربة نقل و 900 شاحنة.²

أما الفرع الثاني للنقل، فهو مؤسسة AGROU ROUTE، وهي شركة للنقل بالشاحنات، تم إنشاؤها سنة 2002، وتتضمن ثلاث وحدات إقليمية، الوسط (البليدة)، الشرق (قسنطينة)، الغرب (وهران)، ويتكون أسطولها من 400 شاحنة للوحدة الإقليمية، تتواجد بحظيرة OAIC.

يتم تنظيم قطاع النقل من خلال تخصيص صندوق معادلة تكاليف النقل FPCT، وهو مسؤول عن المحافظة على نفس سعر القمح في الجزائر، هذه التكاليف تكون متضمنة في سعر بيع القمح في السوق المحلية. لهذا فإن أي زيادة في تكاليف النقل ستؤدي حتما إلى ارتفاع سعر القمح أو منتجاته، وهنا تتدخل الدولة عن طريق صندوق FPCT للمحافظة على ثبات أسعار الاستهلاك ووصول المنتج النهائي بنفس السعر للمستهلك النهائي عبر كافة التراب الوطني، لذلك فإن تكلفة النقل العام للقمح مدعمة أيضا،

هنا تجدر الإشارة أن الديوان المهني للحبوب عن طريق صندوق FPCT بدفع مستحقات شركات النقل (AGROU ROUTE, STG) بعد تقييم تكاليفها للنقل، وتحقق هذه الامكانية من خلال وضع جدول سداد للمستحقات يقدر ب 60 دج / قنطار، يضمن من خلاله OAIC استقرار تكاليف النقل ويمنع تجاوز المبالغ المحددة وزيادة التكاليف أو التمييز فيما بين المناطق الشمالية والجنوبية، أو العمرانية والمعزولة.³

¹ Mohamed ammar. **Organisation de la chaine logistique dans la filière cereales en algerie, états des lieux et perspectives.** These présentée en vue de l'obtention du diplôme de hautes études de CIHEAM. Novembre 2014. Publié par : FRANCE AGRIMER. Edition novembre 2015. P : 57.

² Hillel hammadeche. Op. cit. p :

³ Ibid. p :

الفرع الخامس: سياسة دعم المستهلك

تعتبر الجزائر من أكثر الدول استهلاكاً للقمح لاعتماد سكانها بشكل أساسي على مادة القمح الصلب واللين، فنجد الفرد الجزائري يستهلك سنويا ما يقارب 250 كغ في السنة (أي بمعدل 600 غرام في اليوم) مقارنة ب 200 كغ للسنة على مستوى العالمي،¹ وهي كمية مرتفعة نسبة إلى استهلاك المجتمعات الأخرى للحبوب، حيث تعتبر الجزائر ثاني بلد عربي مستهلك للقمح بعد مصر في شمال إفريقيا، وتعتبر نسب استهلاكها لهذا المنتج مقارنة بغيرها من دول العالم ثابتة تقريبا خلال الفترة 2004-2013، بسبب أن هذه المادة تعتبر أساسية في الغذاء الجزائري، وهو ما يزيد من ارتفاع فاتورة الغذاء من خلال الواردات الغذائية، في ظل تزايد الاحتياجات المحلية وفي ظل الارتفاع المتوقع لأسعار السلع الغذائية.

ومن أجل ضمان توفر هذه المادة الاستهلاكية، يتم التحكم في ثلاث منتجات رئيسية متأتية من القمح وهي (السميد، الطحين والخبز)، حيث يظطر التجار (الجملة والتجزئة) لبيعها بأسعار تحددها الدولة، وذلك بوضع سعر بيع للمنتجات المحلية والمستوردة يتعامل به الديوان المهني للحبوب مع المطاحن والمخابز.

تطورت سياسة دعم أسعار المستهلك منذ سنة 1985، نتيجة استمرار ارتفاع أسعار الحبوب في السوق الدولية، حيث ارتفع السعر العالمي للقمح بمتوسط معدل سنوي قدر ب 7.75% بين سنة 1985 و 1995، وهنا تم تخصيص صندوق دعم الأسعار يتم من خلاله تقديم الدعم إلى الديوان المهني للحبوب؛ الهيئة المسؤولة عن تنظيم قطاع الحبوب، لكن الفجوة المتزايدة بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية للحبوب المصنعة زاد من مقدار الدعم الممنوح، مما أثر على تزايد ثقل وطأة الديون الخارجية في تلك الفترة.

في سنة 1994، اضطرت الحكومة لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي، الذي يقضي بالحد التدريجي من دعم الاستهلاك، حيث باشرت الدولة إصلاح آلية مراقبة الأسعار، التي ارتفع على إثرها سعر الخبز، السميد والطحين من أجل التقليل من مبالغ التعويض التي تمنح، لتصبح بذلك الأسعار المحلية أقرب جزئيا إلى السعر الحقيقي للقمح في الأسواق العالمية، واستمر ذلك إلى غاية 2005 أين بدأت الميزانية المخصصة للدعم في الارتفاع نتيجة للارتفاع الحاد لأسعار القمح في الأسواق الدولية.

¹ براكتية بلقاسم، الزراعة والتنمية في الجزائر: دراسة مستقبلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص:

جدول رقم (6-13): تطور أسعار دعم المستهلك للقمح (1996-2014)

منذ سنة	الصفة	السعر المحدد من طرف الدولة		المنتج
		سميد ممتاز	سميد عادي	
2007	سعر الدخول إلى المطاحن	2280 دج/ق	2280 دج/ق	القمح الصلب
	سعر الخروج من المطاحن	3500 دج/ق	3250 دج/ق	
	سعر البيع بالتجزئة	3700 دج/ق	3400 دج/ق	
	سعر البيع للمستهلك النهائي	4000 دج/ق	3600 دج/ق	
	2004	سعر الدخول إلى المطاحن	1285 دج/ق	
1996	سعر البيع للمخابز	2000 دج/ق		طحين صناعة الخبز
1996	سعر البيع للمستهلك النهائي	8.5 دج		خبز محسن (250 غ)
1996	سعر البيع للمستهلك النهائي	7.5 دج		خبز عادي (250 غ)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، 2007/12/26.

- Hillel hamadache. Reforme des subvention du marché du blé en algerie : une analyse en équilibre general calculable. These de doctorat en science économiques. Centre international d'études superieures en sciences agronomiques. Montpellier supagro. Novembre 2015. P : 52.

في سنة 2006 بدأت الميزانية المخصصة لدعم القمح في الارتفاع وذلك استجابة للتغيرات الحاصلة على مستوى أسعار القمح الدولية، وقد تضاعف مبلغ الدعم الذي تخصصه الدولة للديوان المهني للحبوب ب 14 مرة منذ سنة 2006 إلى غاية سنة 2013، وقدر ب 160 مليار دينار جزائري بعدما كان 11 مليار دينار جزائري، وكان ذلك رغبة من الدولة في المحافظة على أسعار استهلاك منخفضة للمنتجات المصنعة ، فتتحمل بذلك عبئ الفرق بين الأسعار العالمية؛ التي لايمكنها قطعا التحكم فيها.

إن تحديد السعر الذي يظهر في الجدول أعلاه (يتم بالأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل، أولها السعر الأساسي الذي يرتبط بالتكاليف التي يتحملها المنتج؛ وتشمل سعر شراء القمح وتكاليف الشحن بالإضافة إلى الرسوم الجمركية وتكاليف التمويل في بعض الحالات، والتأمينات، وخدمات الموانئ (تخزين)، يضاف إلى هذا السعراتاوات التمويل والتسويق والنقل، والتي بها يصبح السعر أعلى بكثير من السعر الأساسي. لهذا تتدخل الدولة بتحديد سعر إعادة البيع للمحولين والمصنعين والذي يتمثل في مبلغ 2280 دج للقنطار بالنسبة لقمح الصلب منذ سنة 2007 ، و 1285 دج للقنطار منذ سنة 2004 بالنسبة للقمح اللين .

المطلب الثالث: أهمية القروض الموجهة لمنتوج القمح في الجزائر

تحصل فرع الحبوب على نصيب مهم من الدعم المالي للدولة خاصة بعد انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2008، والتي بموجبها تم إطلاق قرض " الرفيق "، حيث عرف هذا القرض تطورا خلال سنوات تطبيقه نوضحه فيما يلي:

جدول رقم (6-14): تطور قرض الرفيق لقطاع الحبوب في الفترة 2008-2011

2011-2010	2010-2009	2009-2008	
3810000000	3015000000	2175000000	إجمالي قرض الرفيق لفرع الحبوب
7232000000	6331000000	5419000000	إجمالي قرض الرفيق

المصدر: Direction Des Activités Agricoles De Et De Pêche, Rapports Annuel (2006-2012), BADR.

من خلال الجدول (6-14) نلاحظ أن حوالي 64 % من قرض الرفيق خصصت لفرع الحبوب، كما يتضح أن الإقبال على قرض الرفيق يتزايد من موسم لآخر، حيث بلغت نسبة الزيادة في الموسم الفلاحي 2010-2009 39 % مقارنة بالموسم الفلاحي 2009-2008 ، وبلغت نسبة الزيادة في الموسم الفلاحي 2010-2011 27 % مقارنة بالموسم الفلاحي 2010-2009 . وترجع هذه الزيادات إلى الإقبال الشديد للفلاحين على القروض بدون فوائد ، إضافة أهمية المجالات التي يطلب لأجلها هذا القرض خاصة وأنها تمكن من توفير مدخلات ووسائل عملية الإنتاج خاصة البذور والأسمدة .

ولتبيان مكانة القروض الموجهة لقطاع الحبوب ضمن إجمالي القروض الممنوحة، نقوم بإدراج الجدول (6-15) و الجدول (6-16)، الذين يوضحان مجموع قروض الرفيق والتحتوي الموجهة لقطاع الحبوب ومقارنتها بباقي الأنشطة الزراعية خلال السداسي الأول لسنة 2013، ثم خلال سنة 2014.

جدول رقم (6-15): نسبة قرض رفيق الموجهة للحبوب مقارنة بباقي القطاعات

السداسي الأول لسنة 2013				نوع القروض
قرض غير مفوضة للاستفادة المباشرة من الدعم		قرض ذات تفويض باستفادة مباشرة من الدعم		
عدد الملفات	المبلغ	عدد الملفات	المبلغ	البيانات
31	204690475.90	2196	807399860	الحبوب
07	128589647	14	18711883	تربية الأبقار والمواشي
03	64442015.55	89	126270802	زراعة الخضروات
05	62190000	21	145940559	تربية الدواجن
02	123937251	02	420702	الأشجار المثمرة
05	328988951	-	-	خدمات زراعية أخرى
40	844548650.15	2322	1098743806	المجموع

المصدر: CGCI

يتضح من بيانات الجدول (6-15) أن الحبوب تحتل الصدارة في الاستفادة من قرض الرفيق وذلك بنسبة تقدر بحوالي 95% من إجمالي الملفات المقبولة ونسبة تقدر بحوالي 73% من إجمالي القروض ذات التفويض المباشر، وهي في أغلبها قروض موجهة لمدخلات قطاع الحبوب، من أسمدة وبنور ومواد للزراعة، وهناك تفادي كبير للدولة في تفويضها للقروض الخاصة بقطاع الحبوب التي تجاوزت السقف، حيث أن نسبة عدد الملفات المرفوضة تمثل 24.23% وهي أكبر نسبة من الملفات المرفوضة من إجمالي 40 ملفا لجميع القطاعات، ويرجع ذلك لعدم وضوح شروط الاستفادة للفلاحين والفلاحين وضعف وعيهم بإجراءات العملية الائتمانية.

أما بالنسبة لقرض التحدي فنوضح أهميته بالنسبة لقطاع الحبوب مقارنة بباقي القطاعات بالاعتماد على بيانات الجدول (6-16) كما يلي:

جدول رقم (6-16): نسبة قرض التحدي الموجهة لقطاع الحبوب مقارنة بباقي القطاعات

2014.12.31				
قروض ذات تفويض باستفادة مباشرة من الدعم		قروض غير مفوضة للاستفادة المباشرة من الدعم		نوع القرض
المبلغ	عدد الملفات	المبلغ	عدد الملفات	البيان
4502743168	10544	1573685838	106	الحبوب
736022081	161	1970745964	93	تربية الأبقار والمواشي
277615968	129	703295736	32	زراعة الخضروات
155305072	54	2156454543	68	تربية الدواجن
61044362	27	-	-	تعبئة الموارد المائية
54703093	19	155902112	03	الأشجار المثمرة
920000	01	43569941	02	زراعة النخيل
-	-	127903372	03	زراعة الزيتون
-	-	188331792	05	تجهيزات مخازن التبريد
-	-	91681000	02	مسالخ صناعية
-	-	146431090	03	صناعات غذائية (الحليب)
5788353744	10935	7158001387	317	المجموع

المصدر: CGCI 2015

إن تقسيم حافظة صندوق الضمان الفلاحي FGA حسب الأنشطة يظهر سيطرة قطاع الحبوب على إجمالي القروض المطلوبة من طرف الفلاحين والمدعومة من طرف الدولة في صيغة قرض التحدي حيث بلغت نسبة الملفات المقبولة بدون تفويض حوالي 96% من إجمالي الملفات المدعومة، كما بلغت نسبة مبالغ القروض الممنوحة بدون تفويض 78% من إجمالي القروض، كما مثلت ملفات قروض قطاع الحبوب أعلى نسبة فيما يخص القروض التي تجاوزت السقف، أما من حيث المبالغ نلاحظ أنه لم يتم الالتزام بالتمويل إلا لعدد من الملفات يمثل 33% بمبلغ تقدر نسبته بـ 21.98% من إجمالي القروض الممنوحة بعد قطاعي تربية الدواجن وتربية المواشي على التوالي. وذلك بسبب أن قرض التحدي يمنح غالباً للمشاريع الخاصة بإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتجهيزها وعصرنتها، وفي هذا تستند الدولة في قرارها لمنح القرض على موافقة يمنحها الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في إطار استصلاح الأراضي الفلاحية وفي هذا الصدد ينبغي على المستثمرين تقديم دفتر أعباء موافق عليه من طرف الديوان وعقد ملكية أو تنازل. فيما عدا ذلك يلاحظ بالنسبة لباقي العمليات والتي تعتبر ضرورية، فليس هناك أي حركة، فقطاع الصناعات الغذائية للحبوب مثلاً لم يشهد الاستفادة من أي قرض في هذا المجال.

أما فيما يخص توزيع هذه القروض الممنوحة وفقا لصيغة الرفيق والتحدي على المناطق الزراعية في الجزائر فبي على النحو الآتي :

جدول رقم (17-6): تطور القروض الممنوحة في إطار الرفيق والتحدي حسب المنطقة لسنة

2014

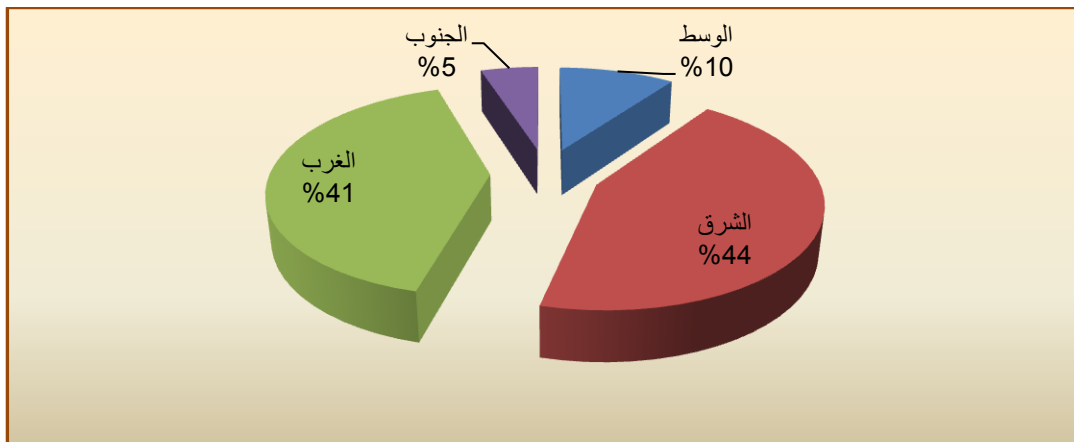
مجموع القروض			قرض الرفيق			قرض التحدي			المنطقة
النسبة %	المبلغ دج	عدد الملفات	النسبة %	المبلغ دج	عدد الملفات	النسبة %	المبلغ دج	عدد الملفات	
10	564189113	955	12	558098113	954	0.47	6100000	1	الوسط
44	2551652914	5106	51	2289650914	5062	20	262001999	44	الشرق
41	2385882137	4714	34	1508886622	4505	68	876995514	209	الغرب
5	286620581	160	3	143240360	117	11	143380221	43	الجنوب
100	5788353743	10935	100	4499876009	10638	100	1288477734	297	المجموع

- caisse des garanties des crédits d'investissement. CGCI. 2015.

المصدر:

يظهر جليا من خلال الشكل (17-6) الذي يترجم احصائيات الجدول (17-6) أن طبيعة المناخ المناسب للزراعات يتحكم في توزيع القروض الفلاحية، حيث تمثل إجمالي القروض الممنوحة لمنطقة الشرق 44% من إجمالي قروض الرفيق والتحدي، وتتخصص هذه المناطق أكثر من غيرها في زراعة القمح بنوعيه، مما يؤكد على أن الطابع التقليدي لا يزال يتغلب على زراعة الحبوب في الجزائر خصوصا في مجال الري.

شكل رقم (17-6): توزيع إجمالي قروض الرفيق والتحدي حسب المنطقة لسنة 2014



المصدر: بالاعتماد على الجدول (17-6)

إن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين تعتبر عائقا أمام استفادتهم من القروض البنكية، لكنها لا تعد العائق الوحيد في تحقيق أهداف القطاع الفلاحي، بل إن السياسة التمويلية أيضا وأنواع القروض لها أثر واضح في ذلك. فإذا كان البنك -مثلا- يفضل منح القروض النقدية قصيرة الأجل تحقيقا لسرعة دورة رأس المال مما يضمن له السيولة والعائد الأسرع، فإن ضعف الوعي الائتماني لدى الفلاحين يعمق ظاهرة الاقتراض قصير الأجل بإقبالهم على هذا النوع من القروض سواء أكان استخدامها في مشروعات طويلة الأجل مما يؤدي إلى وصول آجال القروض قبل أن تحقق المشروعات أي عائد، بل وربما قبل الانتهاء من تلك المشروعات، أو استخدمت في غير الأغراض المخصصة لها كبناء المنازل وتحقيق قدر من محاكاة سكان المدن، أو بتوظيفها في تمويل بعض مجالات الإنتاج الزراعي التي إن لم تكن بطيئة في تحقيق العائد فهي ذات عوائد متقلبة لا تتماشى مع طبيعة الاقتراض بالفوائد وما يتضمنه من ثبات تكلفة الاقتراض، بل وتزايدها كلما تعثر المشروع في السداد.

وتقر كل البنوك سواء كانت جزائرية أو أجنبية أن هناك قواعد منهجية عالمية لدراسة وتحليل وتقييم أي قرض، وخاصة مدى نجاعة المشروع مهما كان نوعه، وعدم معرفة هذه الشروط والقواعد المتعامل بها دوليا في التعاملات البنكية، والشعور بالإحباط من طرف المستثمر الذي يرى ملفه مرفوضا يفسر بصفة عامة الانتقادات الموجهة للبنوك العمومية، لهذا يجب تطوير التواصل بصفة واضحة وبتجاهات سهلة للمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين لكي يتعرفوا بصفة واضحة وجيدة على مهنة البنك وإحلال الثقة والفهم من أجل تنمية العلاقات بين البنوك والمستثمرين¹. ويكون ذلك إيجابيا أكثر كلما كانت مؤسسات التمويل أقرب إلى المستثمر.

في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لا يوجد مهندسون زراعيين يتأكدون من معلومات الفلاحين وخصائص التربة، كما أنه لا يوجد تنسيق بينهم وبين الديوان الوطني لاستصلاح الأراضي، إن اللجان المسؤولة عن معاينة الرهن الذي يقدمه للقرض لا تمت للزراعة بصلة من حيث التخصص، فالجولة الميدانية التي يقوم بها البنك هي جولة شكلية.

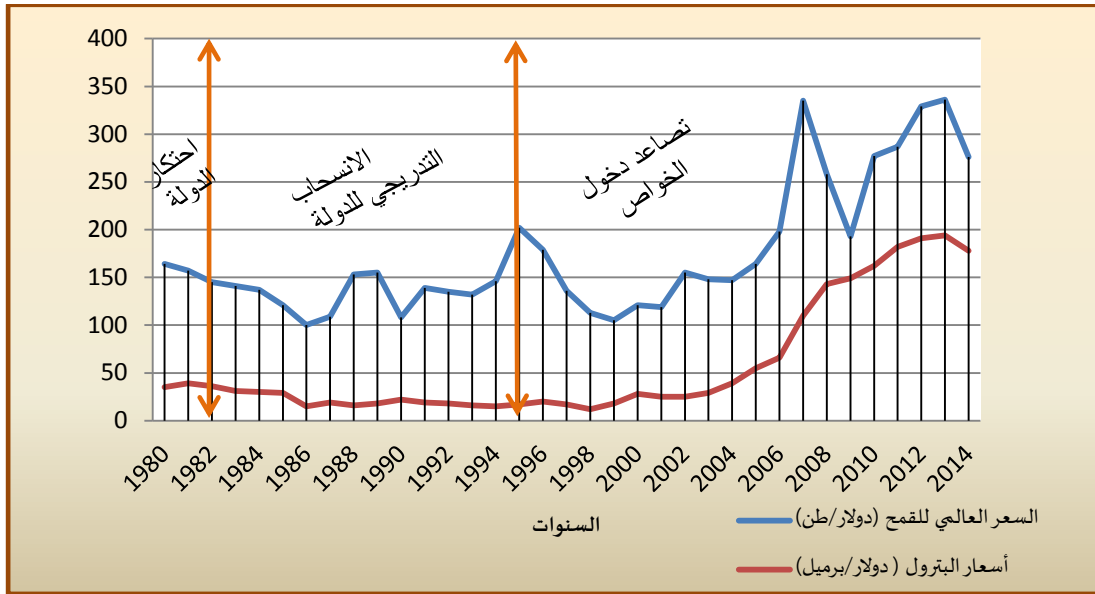
والفلاح بالرغم من مستواه الدراسي وأميته في أغلب الأحيان أصبح على دراية بكل الحيل والتلاعبات التي يمكن أن يطبقها للحصول على قرض و للتماطل في تسديده.

المطلب الرابع: تأثير الأسعار الدولية على دعم القمح في الجزائر

يعتمد تنظيم سوق القمح في الجزائر على نظام الأسعار، وهو نظام يسمح بالتأثير المباشر للأسعار العالمية على ميزانية الدعم المتأتية من عائدات المحروقات والتي تتغير سنويا حسب أسعارها العالمية. فيتأثر دعم فرع القمح في الجزائر بالمخصصات المالية المتأتية من الجباية البترولية، كما يتأثر بالأسعار العالمية للقمح.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن خاصية الاقتصاد الريعي التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري حيث تساهم المحروقات ب 92% من عائدات الصادرات ، و 34% من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر. لذلك تبرز علاقة بين سياسات تنظيم القطاع و أسعار القمح العالمية وكذلك الأسعار العالمية للبتترول نوضحها كما يلي :

شكل رقم(6-18) : تطور الأسعار العالمية للقمح والأسعار العالمية للبتترول



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق 03

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن هناك علاقة طردية بين الأسعار العالمية للقمح والبتترول، باستثناء بعض السنوات حيث نلاحظ تقريبا أن نفس التغيرات التي مسّت أسعار البترول مسّت أسعار القمح أيضا سواء بالارتفاع أو الانخفاض، باستثناء بعض السنوات، فعند كل ارتفاع للنفط ترتفع أسعار القمح لعدة اعتبارات أهمها المضاربة وكذلك أهمية النفط كأحد أهم مدخلات إنتاج القمح.

لكن ما يلاحظ ابتداء من سنة 1986، وفي أعقاب الصدمة البترولية عرفت أسعار البترول انخفاضا من 19 دولار للبرميل سنة 1987 إلى 16 دولار للبرميل سنة 1988، وفي الفترة نفسها شهدت أسعار القمح تصاعدا من 109 دولار للطن إلى 153 دولار للطن ، كما تكرر ذلك حيث انخفضت أسعار البترول من 22 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 19 دولار للبرميل سنة 1991، وفي نفس الفترة ارتفعت أسعار القمح من 108 دولار للطن إلى 139 دولار للطن وهو ما يعكس المشكلة المالية العويصة التي يمكن أن تتكبدها الحكومات من أجل تمويل الدعم السعري للقمح.

وبتحليلنا للمراحل التي مر بها توجيه قطاع الحبوب وأسعار القمح في الجزائر نجد أن البترول كان هو المحدد لسياسات توجيه القمح في الجزائر، عن طريق دعم الأسعار المحلية بغض النظر عن الأسعار العالمية. هذه السياسة كانت جد عملية في الفترة إلى غاية بداية سنوات الثمانينات أين كان بإمكان الدولة تخصيص جزء كبير من المساعدات المالية لتمويل سعر الحد الأدنى المضمون للقمح، حيث إن أسعار المحروقات كانت ملائمة جدا للمحافظة على نظام أسعار مدار. ومع الارتفاع المتزايد لسعر البترول أصبح دعم القمح من الجباية البترولية يعتبر الحل البديهي في الجزائر دون السعي لوضع آليات تنظيمية معقدة.

ابتداء من سنة 1982 عرف قطاع القمح في الجزائر تحريرا تدريجيا للأسعار وقد تزامن ذلك مع الانخفاض النسبي للأسعار العالمية للقمح، مما شجع الدولة على فتح المجال أمام الخواص للاستثمار في قطاع القمح، فالأسعار العالمية في تلك الفترة لم تكن تشكل تهديدا على الشركات الخاصة، ورغم الزيادة التي حصلت في الأسعار العالمية للقمح إلا أن الدولة لجأت إلى إنشاء صندوق لضمان الأسعار يشرف عليه الديوان المهني للحبوب oaic.

منذ سنة 1990 انخفضت أسعار البترول بشكل حاد من 22 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 15 دولار للبرميل سنة 1994، مما جعل الوضعية الاقتصادية للدولة تتأزم ولجأت حينها للمديونية. وتم وضع برنامج التكيف الهيكلي حيز التطبيق، وهو برنامج يتضمن الحد من الانفاق من العام والتخفيض التدريجي لدعم الاستهلاك. وهنا يمكن أن نرى بوضوح تأثير أسعار المنتجات (القمح والنفط) على تصميم السياسة الغذائية، فبمجرد ارتفاع أسعار النفط سنة 1996، عاد دعم الدولة للقطاع من الجديد ويمكننا أن نلاحظ ذلك من خلال تطور أسعار القمح المحلية وكذلك المنتجات الاستهلاكية المشتقة من القمح (أنظر الجدول 6-13).

إن وضعية دعم الدولة للقمح استمرت منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014، رغم ما شهده سوق القمح العالمي من ارتفاع شديد للأسعار في سنة 2007، فالتغير في سياسات توجيه القمح في الجزائر لا يرتبط بأسعار المنتج في حد ذاته بل بأسعار مواردها من المحروقات والتي تعتمد عليها اعتمادا له أضراره في الأجال القريبة.

المبحث الثالثالآثار الاقتصادية لسياسة دعم القمح في الجزائر

لدراسة الآثار الاقتصادية لسياسة دعم القمح في الجزائر، نتطرق للآثار التي حصلت على الإنتاج بما يشمله من آثار على المساحة المزروعة وكمية الإنتاج والمردودية، ثم الآثار على تحقيق الاكتفاء الذاتي ومدى الحاجة إلى الاستيراد والاستمرار ضمن حالة التبعية الغذائية.

المطلب الأول: الآثار على إنتاج القمح

لدراسة آثار الدعم على الإنتاج نتطرق أولا لآثاره على المساحة المزروعة حيث توجد علاقة بين السياسات التي اعتمدها الدولة لتشجيع زراعة القمح والمساحات المزروعة والمحصودة منه مما يمكننا من استنتاج ما إذا كانت الدولة نجحت في تحقيق أهدافها أم لا، لنستشف أهم التحديات والعقبات التي حالت دون ذلك.

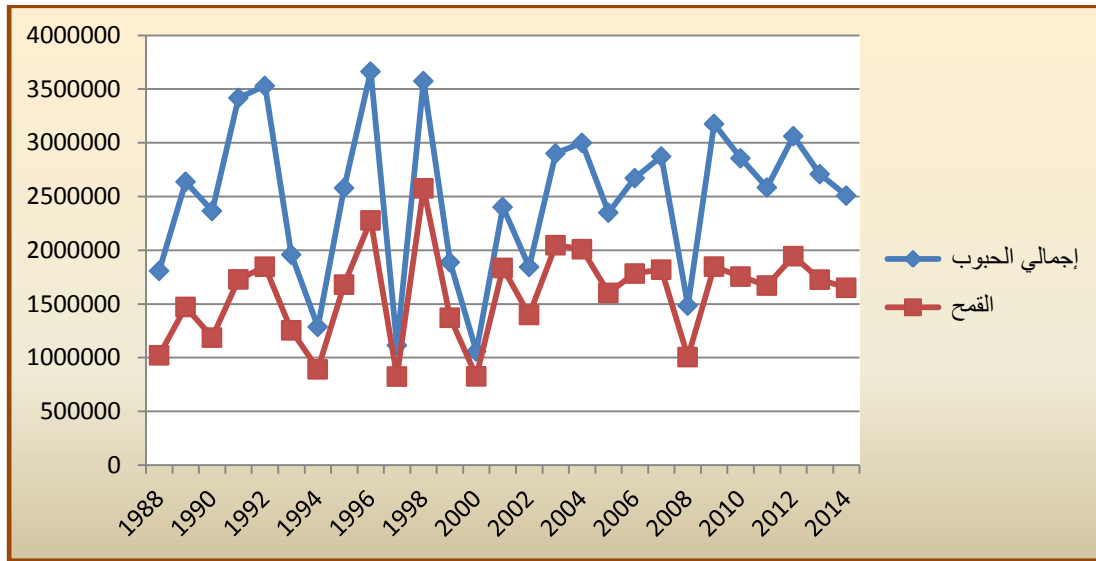
الفرع الأول: الآثار على المساحة المزروعة من القمح

تحتل المساحة المخصصة للحبوب نسبة كبيرة من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة بصورة عامة، ومن مجموع المساحة المخصصة للإنتاج النباتي بصفة خاصة، فهي على خمسة مناطق رئيسية بشمال البلاد وتقل في المناطق الصحراوية وتقدر المساحة المخصصة لها من 03 إلى 3.5 مليون هكتار. (حسب إحصائيات 2006) هكتار، علما أن أكثر من ثلثي أرض المساحات المزروعة من الحبوب تتركز في الهضاب العليا.¹

وتتغير الساحة المزروعة عموما من عام لآخر، لأسباب عديدة في مقدمتها التغيرات المناخية والمساحات المتروكة بورا، وهو كما نوضحه من خلال الشكل الموالي:

¹ فوزية غربي، ، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر، مرجع سابق، ص: 150.

شكل رقم (6-19): تطور المساحات المحصودة من القمح في الجزائر (1988 – 2014)



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول في الملحق رقم 04

نلاحظ من خلال الشكل (6-19) ، أن مساحة القمح تحتل جزءا كبيرا من مساحة الحبوب تجاوز 50 % خلال الفترة (1988-2014)، مما يدل على أهمية القمح ضمن إجمالي الحبوب في الجزائر حيث وصلت نسبتها إلى حوالي 78 % سنة 2000 نظرا لكون مركبات القمح الغذائية أكثر أهمية من باقي الحبوب، وهو يمثل القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لكل الجزائريين، بحيث يمكن اعتباره كمؤشر حقيقي لقياس مدى كفاءة الزراعة الجزائرية وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي والابتعاد عن حبل التبعية.

لقد سجلت الحبوب اجمالا، ومنها القمح انخفاضا في السنوات 1994، 1997، 2000، فمثلا في سنة 2000 كان معدل نمو مساحة القمح في الاتجاه السالب مقارنة بالسنة التي سبقتها والذي قدر بحوالي 39 - % ، ومقارنة بسنة 1998 يقدر بحوالي 68.9 - % ، بينما عرف سنة 2001 ارتفاعا قدر بنسبة 122.1 % مقارنة بالسنة التي سبقتها، وذلك بسبب العوامل المناخية الملائمة، اضافة إلى الدعم الذي قدمته الدولة لمنتجي الحبوب كأثر ايجابي لبداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA. أما في سنة 2002 فقد سجل انخفاض في المساحة بمعدل 24 % مقارنة بالعام السابق، ويرجع السبب في ذلك للعوامل المناخية خاصة قلة الأمطار، حيث سجل انخفاض في مساحة القمح بمعدل 24 % مقارنة بالسنة السابقة، بينما سجل سنة 2003 زيادة محسوسة في المساحة بمعدل نمو بلغ 46.4 % مقارنة بالسنة التي سبقتها. وفي السياق نفسه إذا قارنا المساحة المحصودة مع المساحة المزروعة فإننا نجد فرقا بين المساحتين نوضحه من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (6-18) : تطور المساحة المزروعة والمحصولية قمحا للفترة 1990-2013 الوحدة ألف هكتار

السنة	مساحة مزروعة	مساحة محصودة	الفرق	الفرق / المساحة المزروعة %
1990	1751.5	1187.8	663.7	35.8
1991	1931.5	1749.4	202.1	10.5
1992	2039.0	1848.0	190.0	09.3
1993	2203.1	1255.4	947.7	43
1994	2487.8	892.6	1595.2	64.1
1995	2431.1	1680.7	750.4	30.9
1996	2331.0	2278.5	52.5	02.3
1997	2245.0	825.2	1419.8	63.2
1998	2589.0	2577.1	12	0.5
1999	2279.0	1372.4	907	39.8
2000	2346.0	827.0	1519	64.7
2001	2254.0	1836.4	418	18.5
2002	2164.0	1398.4	766	35.39
2003	2134.0	2047.5	86.5	4.05
2004	2181.2	2010.6	170.6	7.82
2005	2035.5	1603.7	431.8	21.21
2006	2058.0	1783.8	274.2	13.32
2007	1911.0	1819.8	91.2	4.77
2008	1861.0	1006.5	854.5	45.91
2009	1924.0	1848.5	76	3.95
2010	1979.8	1755.7	224.1	11.31
2011	2128.5	1672.4	456.1	21.42
2012	2284.0	1945.7	338.3	14.81
2013	2199.8	1727.2	472.6	21.48

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص: 153.

- Madr. Rapport sur la situation du secteur agricole. 2005 et 2006.
- Madr. Observatoire des filières agricoles et agroalimentaire. 2014

يتبين من خلال الجدول (6-18)، أن المساحة المزروعة قمحا عرفت هدرا كبيرا خلال سنوات الفترة (1990-2004)، تجاوز في أقصى حالاته 60 %، وتعود هذه الوضعية إلى العوامل المناخية في بعض الحالات، إضافة إلى جملة من العوامل التقنية والفنية، بحيث كان للتأخر الذي تعرفه عمليتي البذر والحصاد أثارا كبيرة على المساحة المحصودة، وعلى كميات الإنتاج المحققة، فبدلا من أن يتم البذر في أقل من شهر لارتباطه بالظروف المناخية، فإنه في الجزائر يمتد إلى أكثر من شهرين، ونفس الشيء بالنسبة لعملية الحصاد، فبدلا من أن تتم في ظرف شهر واحد على أكثر تقدير لها فإنها تتعدى شهرين في الغالب، ويرجع المسؤولون في القطاع سبب هذا التأخر إلى النقص في العتاد الفلاحي، حيث أن عدد الحاصدات المتوفرة أقل من العدد المطلوب للقيام بعملية الحصاد (مثلا: سنة 1987 تم توفير 8000 حاصدة منها 2000 في حالة عطب، بينما كانت احتياجات المزارعين 12000 حاصدة)¹

وكذلك الأمر بالنسبة لسنة 2008، وبسبب ظاهرة الاحتباس الحراري قلت المساحات الزراعية المحصودة من القمح لاعتماد هذا المنتج على الأمطار بالدرجة الأولى. فلا توجد المحاصيل إلا في المواسم الباردة والممطرة. ويظهر ذلك جليا من خلال احصائيات الجدول (6-18)، حيث قدر معدل نمو المساحة المحصودة قمحا سنة 2008 ب 44- % مقارنة بسنة 2007. كما قدر الفاقد من المساحة المزروعة ب حوالي 46 %،

في سنة 2009 عرفت المساحة المحصودة من القمح نموا قدر ب 83 % مقارنة بالسنة التي سبقتها، ويرد ذلك لتدابير الدعم والإشراف التقني والاقتصادي المطبق من طرف القطاع منذ سنة 2009 في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وخاصة بعد تفعيل قرض "الرفيق" بدون فوائد يتحملها الفلاح، ودعم أسعار الإنتاج، والإعفاءات المختلفة، إضافة إلى دعم استخدام البذور المعتمدة والأسمدة المرخصة لمزاري الحبوب بواسطة CCLS. ناهيك عن الظروف المناخية الملائمة.

وتشهد المساحة المزروعة قمحا اختلافا من سنة لأخرى بسبب تبعات مشاكل الإدارة التي تنقصها الكفاءة والتي تعاني المزارع الجماعية والكبيرة، ويغلب عليها الطابع الروتيني والبيروقراطي، مما أدى إلى ضعف إنتاجيتها حتى وإن توفرت على تجهيزات تقنية وفنية كافية.

وبالرغم من الندرة النسبية لمورد الأراضي الزراعية فإن الإحصائيات تشير إلى وجود مساحات واسعة من الأراضي قابلة للاستثمار في الإنتاج الزراعي، منها المساحات الكبيرة من الأراضي المتروكة سنويا والتي تقدر مساحتها خلال الفترة (1989-2001) بحوالي مليون هكتار، أي ما يعادل 45.6 % من إجمالي الأراضي

¹ فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2004، ص:

الصالحة للزراعة، وهي أراضي تركت بورا إما لعدم توفر المياه الكافية، أو لعدم توفر الإمكانيات الزراعية من مدخلات زراعية وقدرات تقنية لازمة.

كما يلاحظ أن الكثيرين يلجئون لتترك الأراضي الزراعية بورا اعتقادا منهم أن ذلك سيزيد من إنتاجية الأرض وتجديد خصوبتها، غير أنه في ظل التقدم التكنولوجي فقد هذا الاعتقاد معناه.

إن الوضعية القانونية لطبيعة حيازة الأراضي الصالحة للزراعة غير التابعة للدولة حوالي 40% من مساحة الأراضي لا تملك سندات الملكية، الأمر الذي يصعب من الاستفادة من القروض، كما أن حوالي 40% من المستثمرات أراضي ملك خاضعة لقانون الإرث وهو مبني على الشيوخ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استغلال هذه الأراضي في كثير من الأحيان، وأحيانا يتم تقسيمها من أجل الانتفاع فقط.¹

لقد ظلت مساحات الحبوب في الجزائر تتأرجح بين ضعف فاعلية برامج الإصلاح وعدم توسيع الأراضي المزروعة، حيث إن المساحات المخصصة في الحبوب على العموم بقيت قارة على مدى طويل من الزمن، وفي مقابل هذا الاستقرار النسبي للمساحة المزروعة تعد الجزائر أفقر بلد مغاربي من حيث الأراضي الصالحة للزراعة، على اعتبار أن نسبة الأراضي القابلة للزراعة على عدد السكان لا تتجاوز هكتار لكل نسمة، ونضيف إلى الأسباب التي حالت دون ارتفاع محاصيل الحبوب ظاهرة الحرائق التي تقضي على نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي كل موسم حصاد، لأسباب منها ما هو تقني وفي بسبب تأخر عمليات البذر والحصاد المتكررة، فبدلاً أن يتم البذر في أقل من شهر لارتباطه بالظروف المناخية، فإنه في الجزائر يمتد إلى شهرين، ويرجع ذلك حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى نقص في العتاد الفلاحي وقدمه، فمثلاً من مجموع 8000 حاصدة نجد 2000 منها في حالة عطب، بينما تتعدى احتياجات المزارعين 12000 حاصدة للقيام بعمليات الحصاد في ظروف ملائمة، والجدير بالذكر أن الكثير من حرائق مزارع الحبوب تسبب فيها حاصدات حالتها التقنية متدهورة.²

كما تعد نسبة الفلاحين الذين لا يملكون عقود ملكية لأراضيهم كبيرة جداً، حيث يقدر عدد البلديات التي تملك سجلاً للأراضي 600 بلدية من مجموع 1541 بلدية مما يشكل صعوبة تحديد وضبط الحدود بين الأراضي العمومية والخاصة، كما أن الكثير من عقود الأراضي لا تحمل ختم الموثق نظراً لأن أغلب الأراضي منحت في إطار تطبيق طريقة الانتفاع الدائم لمجموعة من المستثمرين، ومع حدوث النزاعات تم تقسيم

¹ زهير عماري، إشكالية تنظيم العقار الفلاحي في الجزائر وأهم الخيارات الممكنة لتطويره، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13-2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 156.

² مفتاح صالح، رحال فاطمة، دور البرامج الوطنية في تطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 2013، ص: 19.

تلك الأراضي دون توثيق ذلك، وفي حالة طلب قرض من البنك فإن العقد الذي يمنح للبنك يمثل الأرض قبل تقسيمها.¹

الفرع الثاني: الآثار على كمية ومردودية إنتاج القمح في الجزائر (2000 – 2014)

عرف إنتاج الحبوب في الجزائر حالات مد وجزر خلال مراحل تاريخية مختلفة، حيث أنه لم يتطور بوتيرة عادية ووفقا للمنطق الاقتصادي، وإنما عرف تذبذبا واضحا وذلك لمجموعة من الأسباب نوردتها فيما يلي :

كان لإنتاج الحبوب في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي وزنا كبيرا في مجموع المزروعات، ويتجلى ذلك من خلال النسبة الكبيرة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تتركز بصفة خاصة في الأراضي الأكثر خصوبة والتي تعرف إنتاجا وفيرا ومزهرا، بحيث كانت الجزائر تغطي الطلب المحلي وتصدر الفائض منه، ويحتل القمح النصيب الأكبر من جملة المزروعات المصدرة. حيث كانت الجزائر من أكبر المصدرين، وقد كانت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أهم المستوردين للقمح الجزائري.² إلا أن هذا الاهتمام بزراعة الحبوب أصابه الوهن، بحيث تراجع بسبب تداخل عدة عوامل أهمها انخفاض أسعار القمح في السوق العالمية وارتفاع أسعار الخمور بالمقابل وخاصة في فرنسا، أين تم تخريب مساحات شاسعة مزروعة بأشجار الكروم لكونها مصابة ببعض الأمراض، ولسد هذا النقص على مستوى الخمور، تقرر تقليص المساحات المزروعة بالحبوب لصالح زراعة أشجار الكروم، وخاصة في الأراضي التابعة للمعمرين، ولم تتدارك الجزائر هذه الوضعية بعد الاستقلال، وطغى على زراعة الحبوب الطابع المتذبذب إلى يومنا هذا كما يوضحه الشكل (6-19) الموضح أدناه.

جدول رقم (6-19): نسبة مساحة وإنتاج وإنتاجية القمح إلى إجمالي الحبوب 1988-2014

السنة	المساحة ألف هكتار	النسبة	الإنتاج قنطار	النسبة	الإنتاجية ق/هكتار	إجمالي إنتاج الحبوب (ق)
1988	1023.1	56.6	6144200		6.0	10383030
1989	1473.0	55.8	11521670	57.5	7.8	20061300
1990	1187.8	50.2	7500800	46.1	6.3	16270350
1991	1749.4	50.6	18693880	49.1	10.8	38098570

¹ قلمين محمد هشام، بن مسعود آدم، دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة إنجازات البنك في تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 1982-2014 وأفاقه المستقبلية، الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات الأمن الغذائي بالدول العربية، مرجع سابق، ص: 17.

² فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مرجع سابق، ص: 264.

33302830	9.9	55.1	18367520	52.3	1848.0	1992
14535730	8.1	70	10165030	64.1	1255.4	1993
9651050	8	74.1	7139640	69.3	892.6	1994
21401750	8.9	70.1	14999200	65.1	1680.7	1995
49022690	13.1	60.7	29826040	62.2	2278.5	1996
8700170	8	76.1	6615140	74.0	825.2	1997
30258550	8.8	75.4	22800000	72.1	2577.1	1998
20209120	10.7	72.7	14700000	72.6	1372.4	1999
9345370	9.2	81.4	7603610	78.2	827.0	2000
265945580	11.1	76.7	20392130	76.4	1836.4	2001
19532580	10.7	76.9	15018030	75.8	1398.4	2002
42662940	14.4	69.5	29648520	70.6	2047.5	2003
40331750	13.5	67.7	27307000	67.0	2010.6	2004
35277720	15.0	68.4	24147300	68.2	1603.7	2005
40181180	15.0	66.9	26879300	66.7	1783.8	2006
36022890	12.7	64.4	23189630	63.3	1819.8	2007
15360620	11.0	72.3	11110330	67.2	1006.5	2008
52534150	15.9	56.2	29531170	58.2	1848.5	2009
40023200	14.8	65.1	26051780	61.5	1755.7	2010
37282630	15.2	68.5	25549260	64.7	1672.4	2011
51374550	17.6	66.8	34322310	63.5	1945.7	2012
49125510	19.1	67.1	32990490	63.7	1727.2	2013
3435530	14.7	70.9	24361970	65.8	1651.3	2014

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات FAOSTAT 2015

- يتضح من خلال احصائيات الجدول (6 19) الأهمية النسبية التي يحتلها إنتاج القمح ضمن قائمة الحبوب، وذلك يرجع الى اتساع المساحة المزروعة قمحا على حساب باقي أنواع الحبوب، مما يدل على أن هناك اهتماما متزايدا بإنتاج القمح، وذلك لارتفاع سعره بغيره من الحبوب. لكن بالتمعن في كميات الانتاج نلاحظ أنها عرفت تذبذبا خلال الفترة (1988-2014)، ففي نهاية سنوات التسعينيات من القرن الماضي عرف إنتاج الحبوب انخفاضا ملحوظا بالموازاة مع ارتفاع شديد في الواردات منها خلال نفس الفترة نتيجة للاحتياجات الوطنية المتزايدة، مما دفع بوزارة الفلاحة في الجزائر إلى إثارة ملف توجيه السياسة الوطنية للفلاحة في هذا القطاع، حيث تم إدراج أشكال متعددة للاستثمار في مجال الحبوب،

يهدف تغطية احتياجات 06 مليون طن سنويا من الحبوب، بسبب إنتاج ضعيف لا يتجاوز 03 مليون طن لتغطي ما بين 30% و 40% من الاحتياجات الوطنية، وهو ما يكلف الخزينة أكثر من 600 مليون دولار أمريكي. فالدولة لا تستطيع بقرارات سياسية أن تغير العادات الاستهلاكية المتأصلة في الفرد الجزائري خاصة فيما يتعلق باستهلاك الحبوب ومنتجاتها الغذائية، في الوقت الذي تعرف فيه الفلاحة الجزائرية نقصا كبيرا في الموارد المائية، إلى جانب مشاكل أخرى متعلقة بنوعية التربة.

أما إنتاج إنتاج القمح فقد شهد بدوره تذبذبا رغم أنه يعتبر المحصول الرئيسي سواء من حيث المساحة أو من حيث الإنتاج، فأهميته النسبية ضمن مجموعة الحبوب عرفت أعلى نسبة لها عام 2000 بمعدل 81.4%، وقد عرفت كمية الإنتاج للفترة المذكورة تأرجحا بين الانخفاض والارتفاع، فقد بلغ سنة 1991 حوالي 18.693.880 قنطارا لينخفض إلى 10.165.030 قنطارا عام 1993، وذلك بمعدل سالب قدر ب 44.65%، لينخفض مرة أخرى سنة 1994 إلى 7.139.640 قنطارا، أي بمعدل 29.7% وذلك لتردي الأحوال الجوية¹.

في عام 1996 عرف إنتاج القمح ارتفاعا محسوسا قدر بحوالي 29.826.040 قنطارا، أي بمعدل نمو موجب بلغ 98.8% مقارنة بالعام الذي سبقه، إلا أن وتيرة الإنتاج اتجهت عام 1997 نحو الانخفاض ببلوغها 6.616.140 قنطارا وذلك بمعدل نمو قدر بحوالي 77.8%، والسبب وراء ذلك هو تقلص المساحة المحصودة بحوالي 77.8% مقارنة بالعام الذي سبقه. والسبب وراء هذا الانخفاض هو تقلص المساحة الزراعية المزروعة بحوالي 63.72% نتيجة محاولة تكييف القطاع الزراعي مع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي نتج عنها ارتفاع كبير في أسعار مدخلات عملية الإنتاج، إضافة إلى الاجراءات الخاصة بإعادة هيكلة أراضي القطاع العام وإنشاء المستثمرات بنوعها الجماعية والفردية، مما أدى إلى تقليص المساحات الزراعية التي تتماشى بكبر مساحتها مع زراعة الحبوب. أما في سنة 1998 ونظرا لتحسن الظروف المناخية وارتفاع المساحات المحصودة بحوالي 212.3%، سجل الإنتاج زيادة قدرت بمعدل 244.6% حيث وصل إلى 22.800.000 قنطار.

عرف إنتاج القمح في سنة 2001 تحسنا في الإنتاج بمعدل نمو قارب 168.2% مقارنة بعام 2000، وبدوره سجل العام 2003 ارتفاعا في الإنتاج بمعدل نمو قارب 97.4%، وهذا التحسن يرجع إلى الظروف المناخية الملائمة التي سادت الموسم من جهة، وإلى الأثر الايجابي لبداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، وما تلقاه الفلاحون من دعم حيث تم منح ما قيمته 8245 مليون دج كإعانات سنة 2001 مقارنة ب 307 مليون دج سنة 2000.

¹ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر، مرجع سابق، ص: 158.

في سنة انخفض إنتاج القمح 2004 بمعدل 7.9%، ثم سجل انخفاضا آخر سنة 2005 بمعدل 11.6 % مقارنة بالسنة السابقة، ثم تلتها ارتفاعات بسيطة سنة 2006، ليسجل بعدها انخفاضا سنّي 2007 و 2008 على التوالي وذلك راجع لتأثير للأسعار العالمية للقمح فالقمح يعتبر أكثر المواد الغذائية تداولاً في السوق العالمية.

في سنة 2010، بلغ إنتاج الحبوب نسبة قياسية قدرت ب 17.5 مليون طن، وارتفعت نسبة المردودية في الهكتار الواحد إلى 56 قنطارا، فأعلنت الجزائر عن فائض في إنتاج الحبوب، حسب ما كشف عنه الديوان الوطني المني للحبوب ، الذي أعلن عن إمكانية الجزائر في تصدير الشعير ، وذلك لأول مرة بعد 43 سنة. لكن الجزائر عادت للاستيراد في أقل من سنة ونصف واستوردت 80 % من القمح من فرنسا.

أما بالنسبة للانتاجية فنلاحظ أن إنتاجية القمح عرفت تذبذبا ، لكن هذا التذبذب لا يعود للظروف المناخية فحسب، بل إن هناك عوامل أخرى تؤثر في حدوثه، ففي السنوات التي شهدت مناخا ملائما وجد أن هناك مستثمرات فلاحية تحقق حوالي 40 قنطارا في الهكتار الواحد من القمح ، في حين أن أخرى لم يتجاوز ما حققته 08 هكتارات، وفي المواسم ذات المناخ غير الملائم وجد أن هناك من المستثمرات الفلاحية التي حققت 15 قنطارا في الهكتار الواحد، في حين أن هناك أخرى حققت مردودية ضعيفة جدا. ويعود ذلك إلى نوعية الممارسات الزراعية من حيث تتبع برامج الارشاد الفلاحي و التمكّن من تقنيات استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية والنباتية التي يغفل الكثير من الفلاحين عن طرق استخدامها، حيث توصلت التجارب التي قام بها المعهد التقني للمحاصيل الحقلية ITGC حول الأنظمة الزراعية المطرية والتي طبقت هلى ولايات بشرق وغرب البلاد ، أنه في المواقع الاختبارية (التي تتوفر فيها جميع التقنيات المناسبة من طرق حرث، وبنور، وتسميد ومكافحة الأعشاب) ما بين سنة 1997 و 2003، حققت ولاية سطيف معدل مردود من القمح قدر ب 18.8 قنطارا في الهكتار، في حين عرفت حقول الفلاحين لنفس المنطقة مردودا قدر 10 قنطارا للهكتار أي بزيادة قدرت ب 87%، وكانت الزيادة في العائد النقدي تقدر ب 9610 دينار جزائري للهكتار. أما في ولاية تيارت غرب البلاد فقد كان معدل مردودية الهكتار الواحد في الحقول الاختبارية للمشروع نفس الفترة يقدر ب 17.5 قنطار للهكتار، في حين لم تتعد 10.9 قنطار بالنسبة لحقول المزارعين أي بزيادة قدرت ب 61% ¹.

¹ عبد المجيد حمداش، قراءة في السياسات الزراعية للجزائر ما بين 1962 و 2012، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية. ص:

ويرجع السبب في عدم اقبال الفلاحين على شراء هذه الأسمدة والمبيدات بالدرجة الأولى ، إلى التأخر الذي يعرفه تسليم مدخلات عملية الإنتاج المدعمة من طرف الدولة من جهة، ناهيك عن المبالغ الزهيدة التي تقدم في إطار دعم مدخلات عملية الإنتاج خاصة الأسمدة ، وفيما يلي ندرج جدول يوضح تكاليف عملية إنتاج 01 هكتار من القمح بنوعيه، من أجل تحقيق مردودية لا تقل عن 40 قنطاراً للهكتار الواحد، وهي القيمة التي تطمح الدولة من خلالها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

جدول رقم (6-20): تكاليف إنتاج الهكتار الواحد من القمح الصلب واللين الموجه للاستهلاك (دج/هكتار)

التكاليف	المدخلات	تكلفة إنتاج 01 هكتار من القمح الصلب الموجهة للاستهلاك	إجمالي التكاليف	تكلفة إنتاج 01 هكتار من القمح اللين الموجهة للاستهلاك	اجمالي التكاليف
تكاليف متغيرة	بذور	6300	60725	4900	59325
	أسمدة	25200		25200	
	وقود	2380		2380	
	مبيدات	9397		9397	
	الري (ماء + طاقة)	10000		10000	
	يد عاملة	7448		7448	
تكاليف ثابتة	اهتلاك	260	6760	260	6760
	التأمين	2000		2000	
	استئجار الحاصدات	4500		4500	
المجموع		67485		66085	

- fiche techniques valorisées : céréales.

المصدر:

<http://www.itgc.dz/index.php/documentation/centre-documentaire/35-fiche-technique-cout-de-production-d-un-ha-de-ble-dur> . consulté le: 14.05.2016.

تمثل قيمة الدعم الموجه لاقتناء مدخلات زراعة القمح 10000 دج للهكتار الواحد، دون احتساب تكاليف الطاقة التي تقدر بالنسبة للكهرباء والمازوت على التوالي ب 320 دج و 200 دج للهكتار في مناطق الهضاب العليا ، و 2500 دج و 200 دج للهكتار في الجنوب، و 170 دج و 140 دج للهكتار في الشمال، وهي قيمة لا تتجاوز في مجموعها 12700 دج كأقصى قيمة، وتشكل نسبة 18.81 % مقارنة بتكاليف إنتاج الهكتار الواحد من القمح الصلب ، و 19.21 % من تكاليف إنتاج الهكتار الواحد من القمح اللين. حيث يقدر إجمالي تكاليف القمح اللين 66085 دج للهكتار، في حين تقدر تكاليف إنتاج القمح الصلب 67485 دج للهكتار.

إن توفير الآلات والأجهزة المتطورة الخاصة بالزراعة عموما وزراعة القمح خصوصا صعب جدا في الجزائر، وإن اقتصر الفلاحين على استعمال الطرق العادية والتقليدية يؤدي إلى الحصول على محصول ضعيف أو متوسط لا يمكن أن يحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج هتين المادتين، إضافة إلى مشكل العقار الفلاحي، وهجرة الفلاحين والمستثمرين في هذا القطاع نحو حرف ومهن أخرى، مما ينقص في اليد العاملة ومن ثم الإنتاج.

مقارنة ببعض البلدان، تعد إنتاجية القمح في الجزائر منخفضة جدا، ففرنسا مثلا تصل إنتاجيتها في الهكتار الواحد إلى 70 قنطارا، وذلك راجع إلى التحكم في التقنيات الحديثة، والتنسيق بين القطاعات ناهيك عن الدعم المقدم لمدخلات عملية إنتاج القمح والتي قدرت ب 38.38% من تكاليف إنتاج القمح اللين سنة 2004¹. فعلى الرغم من الدعم المقدم من طرف الدولة إلا أن هذا لم يسمح بتحقيق المبتغى من زراعة القمح والحبوب عموما رغم شساعة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، لكن ما يجب الإشارة إليه أن الجزائر لم تستورد بذور الحبوب منذ 15 سنة تقريبا²، وذلك بسبب الاتفاقية المبرمة بين الديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC والمعهد التقني للزراعات الكبرى ITGC والمركز الوطني لمراقبة الجودة CNCC لتنفيذ برنامج مضاعفة إنتاج البذور وتوفير مخزون متجدد سنويا.

هنا يمكن تبرير انخفاض إنتاجية الهكتار الواحد من القمح لمجموعة من الأسباب عدا الظروف المناخية، والتي تحول دون إقبال الفلاحين على الاستفادة الفعالة من دعم الدولة والاقبال على اقتناء مدخلات عملية الإنتاج:

1. العديد من الفلاحين في الجزائر لا يحوزون على بطاقة فلاح، مما يعرقل عمليات الإحصاء والتقييم، فالجهات المسؤولة عن شراء الحبوب تطلب بطاقات الفلاح فقط عند البيع وليس عند الشراء، وهو ما يحول دون معرفة مصدر القمح وظروف إنتاجه وكذلك النظر في المبادرات اللازمة لتحسين نوعيته أو توقيف عملية الإنتاج واستبداله بمنتج له قيمة مضافة أكبر.
2. هناك أنواع من القمح تصلح زراعتها في المناطق الباردة وهناك أخرى يمكن زراعتها في المناطق الصحراوية، وهي أنواع لها خصائص تتلاءم مع طبيعة المناخ وندرة أو وفرة المياه ونوعية الأسمدة. الفلاحون في الجزائر يزرعون أنواعا من القمح لا تحتمل الحرارة ويستندون في ذلك إلى الأحوال المناخية التي تكون تارة في صالحهم وتارة أخرى في غير صالحهم، مما يبدد الكثير من المياه والأسمدة وكذلك

¹ Dominique desbois, bernard legris. Prix et couts de six grandes cultures. L'agriculture francaise et l'europe. L'agriculture nouveaux défis. Edition 2007. P : 70.

² Campagne labour-semailles : 2008-2009, cellule de communication, MADR.

- البذور وتكاليف تهيئة التربة في حالة عدم نجاح موسم الحصاد، وهنا تكمن وظيفة عامل الإرشاد الفلاحي بتفاصيله الدقيقة فيوجه الفلاح إلى نوعية المدخلات التي تخدم مستثمرته وفقا لعناصر الإنتاج المتوفرة.
3. يستطيع الإرشاد الفلاحي أن يدل الفلاح على الخدمات السليمة التي تحتاجها الأرض المعنية بزراعة القمح، فيوجه الفلاح إلى الآلات المناسبة لكل نوع من أجل المحافظة على الرطوبة اللازمة للتربة والمواد الغذائية فيها، هذا بالإضافة إلى تحديد الوقت المناسب للبذر وهو ما تفتقر إليه العملية الانتاجية.
4. تتم عمليات اقتناء الأسمدة في الجزائر بدون أي وثائق، مما يضعها أمام مشكل تسريب الأسمدة المدعمة في السوق الموازية، وهنا يجب لفت الانتباه إلى ضرورة وجود وثائق بحوزة المشتري تثبت جهة الاقتناء والكميات المشتراة حتى تتمكن الجهات المعنية بتوزيع الأسمدة من مراقبة استفادة الفلاحين منها والنظر في الأسباب التي حالت دون نجاح المحاصيل الزراعية، خاصة إذا تعلق السبب بالأسمدة نفسها.
5. يشتكي أغلب أصحاب المستثمرات الفلاحية من نقص في اليد العاملة، فيضطر الكثيرون للجوء إلى ولايات أخرى للحصول على العمالة لإنجاح موسم الفلاحي، وهنا يتضح أن الجزائر تفتقر لمكاتب إرشاد خاصة بالعمالة وتخصصها، فالفلاح الذي يجيد زراعة الأشجار المثمرة قد لا يفقه في زراعة الحبوب، والذي يفلح في تربية المواشي لا يرغب في ممارسة الزراعة. إن توفر مثل هذه المكاتب يسهل على المستثمرين إيجاد إجراء لهم الاستعداد للعمل ويكونون تحت مراقبة مكاتب الإرشاد الخاصة قبل مراقبة الفلاح.
6. يرتبط تطوير الإنتاجية الزراعية إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث الزراعية العلمية والتطبيقية بأنواعها المختلفة، وفي مراحل الإنتاج المختلفة بما في ذلك رصد العوامل المناخية والبيئية، واستثمار الموارد الأرضية والمائية، وحفظ المحاصيل وتصنيفها وتسويقها، ويعتبر الاستثمار والتوسع في الاستفادة من مخرجات البحث الزراعي واستخدامات التقنية الحيوية تعتبر الوسيلة الأفضل والأكفأ لدخول عالم المنافسة وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتطوير نوعيته وتحسين إمكانات حفظه وتصنيعه، كما تعتبر تقنية التنوع الوراثي للمحاصيل الزراعية أحد المحاور التي تهدف إلى التوسع في الإنتاج الغذائي من خلال استغلال السلالات النباتية المطلوبة في جميع أنحاء العالم.
7. يقدر معدل البطالة بالنسبة لحاملي شهادات مهندس زراعي في الجزائر ب 30 %، ويرجع ذلك لأسباب عديدة أهمها البيروقراطية في ظل عدم توفر مناصب شغل لأصحاب التخصصات¹، وقبلها المشكل العقاري الذي يحول دون السماح لأصحاب الشهادات بتطبيق مهاراتهم وعرض كفاءاتهم، حيث يلحظ سوق العمل في الجزائر حالة لعدم التوافق بين مخرجات الجامعة ومراكز التكوين الزراعي وبين متطلبات سوق العمل، مما يستدعي إصلاحات في مجال التدريبات والتخصصات أو محاولة تكييف محتوياتها مع احتياجات سوق العمل.

¹ Formation et employabilité des diplômés de l'Ecole nationale supérieure d'agronomie . journée d'étude .ENSA.11.12.2013.

هذا إضافة إلى أن مكاتب الدراسات التقنية على المستوى الوطني تعاني من عدم توفر دراسات ترصد وتقيم آثار التطبيقات في المجال الزراعي (BNEDER يضم 600 مكتب على المستوى الوطني ويعاني من هذا النقص)، كما أن المشاريع المقترحة لتنمية 800.000 هكتار من الأراضي الغابية تتطلب توظيف مهندسين متخصصين في تهيئة وتطوير الغابات (مثل تخصص علوم التربة)، ومهندسين يتقنون استعمال الآلات الزراعية الحديثة، كما أن المشكل العقار الفلاحي يعتبر عائقا للتوظيف، فالمحيطات الفلاحية التي لا تتعدى مساحتها 10 هكتار لا تناسب رغبات المستثمرين باعتبارها ليست ذات مردود عالي.

المطلب الثاني: الآثار على تحقيق الاكتفاء الذاتي

رغم المجهودات التي تبذلها الجزائر في إنتاج القمح بأنواعه والتخلص من التبعية الغذائية، إلا أن ذلك لم يمنعها من التوجه للاستيراد لتلبية الطلب الوطني من القمح، هذه الوضعية التي لم تتحسن منذ سنة 1961 إلى غاية سنة 2013، فبعد الاستقلال مباشرة أي في الفترة 1961-1970 كانت الكميات المنتجة من القمح تغطي نسبة كبيرة من الطلب على هذا المنتج، مع العلم أنه لم يكن يغطي كل الطلب، بل كانت الحكومة تستورد كميات تعتبر صغيرة نوعا ما لتغطية الفجوة الصغيرة بين الإنتاج المحلي والطلب الكلي¹. وبعد هذه الفترة زاد الطلب على القمح مع ثبات نسبي في الكميات المنتجة منه وبذلك ازدادت الفجوة بين العرض والطلب حيث عرف الميزان التجاري الزراعي للقمح عرف عجزا مستمرا، فزيادة الإنتاج الوطني للقمح لم تكف للحد من فاتورة الاستيراد في الجزائر، وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأخرى (الخضر الجافة، اللحوم الحمراء، الدواجن، وغيرها) أثر على تحويل توجه استهلاك الأفراد نحو طحين القمح المدعم ماليا. هذا الاستبدال في الاستهلاك الغذائي جعل هناك ضغطا على طلب منتج القمح، وهو ما يعتبر من الآثار الضارة لآلية دعم الاستهلاك، فمع مرور الوقت أصبحت عادة الجزائريين التكيف مع أسعار المواد الغذائية المعروضة في السوق المحلية، وبالتالي فإن وتيرة الواردات تتكيف هي الأخرى مع حجم الطلب المحلي مما يجعل الجزائر رائدة في استيراد القمح على المستوى العالمي، حيث احتلت أولى المراتب في استيراده وهو ما نوضحه من خلال الجدول أدناه.

¹ مكيد علي، مروان حديد، نمذجة واستشراف عجز إنتاج القمح في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014.

جدول رقم (6-21): مكانة الجزائر في الواردات العالمية للقمح سنة 2011

الدولة	الكمية (طن)	القيمة (1000 دولار أمريكي)	قيمة الوحدة (دولار/طن)
مصر	9800061	3199207	326
الجزائر	7486800	2848496	380
اليابان	6214220	2705620	435
إيطاليا	7321062	2612493	357
أندونيسيا	5604861	2193987	391
البرازيل	5740453	1832283	319
تركيا	4754682	1623089	341
كوريا	4671336	1482356	317
نيجيريا	4039669	1475304	365

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات http://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx

site visité le : 15.05.2016. .

احتلت الجزائر سنة 2011 المرتبة الثانية كأكبر مستورد للقمح في العالم من حيث القيمة بعد مصر، كما أنها احتلت المرتبة الأولى سنة 2009 بفاتورة تقدر ب 1.8 مليار دولار أمريكي، وعلى الرغم من البرامج التي سطرته لزيادة الإنتاج سنويا من أجل تغطية الطلب المحلي، إلا أن نمو الواردات لا يزال أقوى بكثير من الإنتاج، وهو ما يتضح جليا من خلال تطور واردات الجزائر من القمح خلال الفترة 1988-2013 المدرجة في الجدول (6-22).

جدول رقم (6-22): تطور الميزان السلعي للقمح في الجزائر (1988 - 2013)

السنة	الإنتاج ألف طن	الواردات ألف طن	قيمة الواردات ألف دولار	كمية المتاح للاستهلاك ألف طن	التغير في المخزون ألف طن	نسبة الفجوة (التبعية)	نسبة الاكتفاء الذاتي
1988	614.4	2825.6	372907	4562.1	700	61.93	13.46
1989	1152.2	4580.1	743460	4623.2	- 1825.3	99.06	24.92
1990	750.1	2611.9	421859	4826.4	1109.7	54.11	15.54
1991	1869.4	2321.8	254531	4796.4	- 60.0	48.41	38.97
1992	1836.7	2329.2	320401	5189.7	- 95.2	44.88	35.39
1993	1016.5	2588.2	353645	5313.1	594.8	48.71	19.13
1994	714.0	3511.9	635884	5329.7	- 69.9	65.89	13.39
1995	1499.9	3504.7	729153	5430.4	- 514.5	64.54	27.62

53.39	35.29	00	5586.4	495214	1971.6	2982.6	1996
12.20	62.64	500.3	5422.0	730842	3396.3	661.5	1997
37.44	59.21	464.7	6088.9	689309	3605.6	2280.0	1998
23.89	70.68	954.7	6152.9	662202	4349.0	1470.0	1999
13.30	93.89	474.8	5715.7	803913	5367.0	760.4	2000
34.40	76.55	248.0	5927.7	722734	4538.0	2039.2	2001
24.93	99.60	- 535.8	6022.2	946474	5998.4	1501.8	2002
46.41	81.13	-735.8	6388.2	878324	5182.8	2964.8	2003
42.87	79.04	- 456.5	6369.0	1026463	5034.4	2730.7	2004
37.45	88.15	-606.5	6447.3	1031355	5683.3	2414.7	2005
43.39	80.16	-459.1	6194.6	997024	4966.2	2687.9	2006
37.35	78.22	- 1.3	6208.0	1394315	4855.9	2319.0	2007
16.94	98.94	155.8	6555.4	3174187	6486.5	1111.0	2008
42.92	83.14	- 483.8	6879.2	1830346	5719.7	2953.1	2009
38.97	75.65	514.9	6685.1	1182266	5057.4	2605.2	2010
36.58	106.75	- 1050	6983.2	2848496	7454.6	2554.9	2011
47.80	88.40	-350	7179.4	2129041	6347.2	3432.2	2012
45.37	86.72	-180	7270.1	2120883	6304.7	3299.0	2013

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات FAOSTAT 2015

لقد ظلت قيمة الواردات من القمح مرتفعة طوال الفترة (1988-2013)، كما أن ارتفاع مستوى معيشة السكان في السنوات الأخيرة دفع بهم إلى تنويع سلة الغذاء بتوجيه الاستهلاك إلى منتجات زراعية أخرى، ويتضح جليا ضعف السوق المحلي وتبعية الجزائر للسوق العالمية، فرغم أن القمح هو أحد أهم السلع الرئيسية ضمن المنتجات الزراعية والغذائية في الجزائر، إلا أن معدلات الاكتفاء الذاتي¹ منه

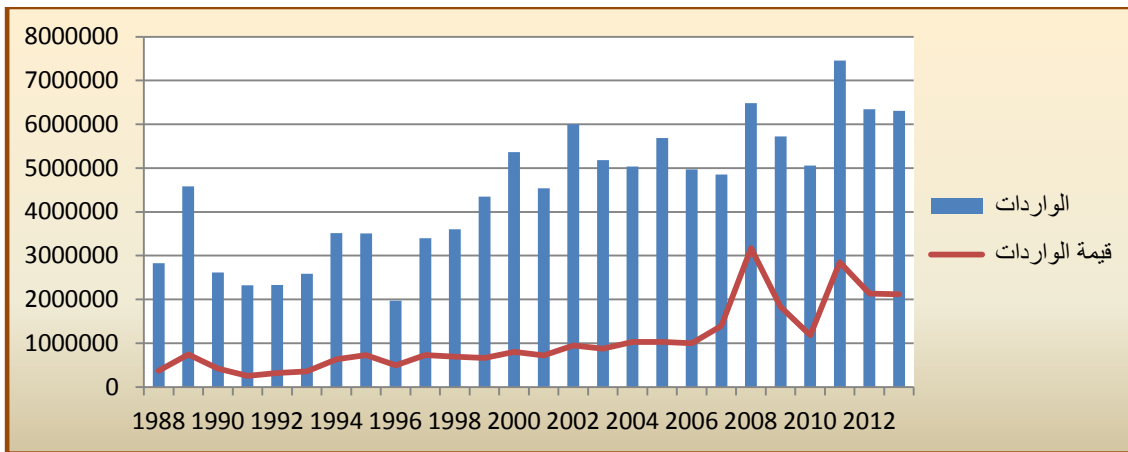
¹ الاكتفاء الذاتي هو:

- نسبة الاكتفاء الذاتي = الإنتاج المحلي / المتاح من القمح (الاستهلاك الظاهري) * 100
- المتاح من القمح = الإنتاج + الاستيراد - التصدير + التغير في المخزون
- المتاح للاستهلاك = المتاح - (البذور + الاستهلاك الحيواني + المعالجة + التالف + استخدامات أخرى)
- نسبة التبعية (أو الفجوة) = (الواردات - الصادرات) / المتاح للاستهلاك * 100
- الطلب المحلي = الإنتاج + (الصادرات - الواردات)

شهدت تدهورا واضحا من 53.39 % سنة 1996 إلى 13.30 % سنة 2000 وذلك بانخفاض نسبيته 75 % ومع تطبيق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية شهد هذا المعدل ارتفاعا وصل إلى 42.87 % سنة 2004 ، ثم تراجع من جديد وذلك تزامنا مع الارتفاع المفاجئ للأسعار العالمية سنة 2008 إذ وصل المعدل يقدر ب 16.94 % أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 60 % .

لقد بقيت الجزائر أكبر مستورد للحبوب والقمح ، حيث تضاعفت قيمة الواردات بين سنتي 2007 و 2008 ، ولم يكن هناك أي رد فعل انعكس على وتيرة الإنتاج فيها ، على الرغم من رفع مستوى الحد الأدنى للسعر المضمون للقمح، وذلك بسبب تأثير العوامل المناخية على كمية القمح المنتجة، إضافة إلى انخفاض مستوى الاعانات الموجهة لفرع القمح بسبب تغطية الفرق بين السعر المحلي والسعر العالمي لقيمة الواردات لسنة 2008 عرفت قفزة عالية قدرت بمعدل نمو 127.25 % مقارنة بالسنة التي سبقتها (أنظر الشكل أدناه)

شكل رقم (6-20): تطور قيمة وكمية واردات القمح في الجزائر (1988-2013)



المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 05

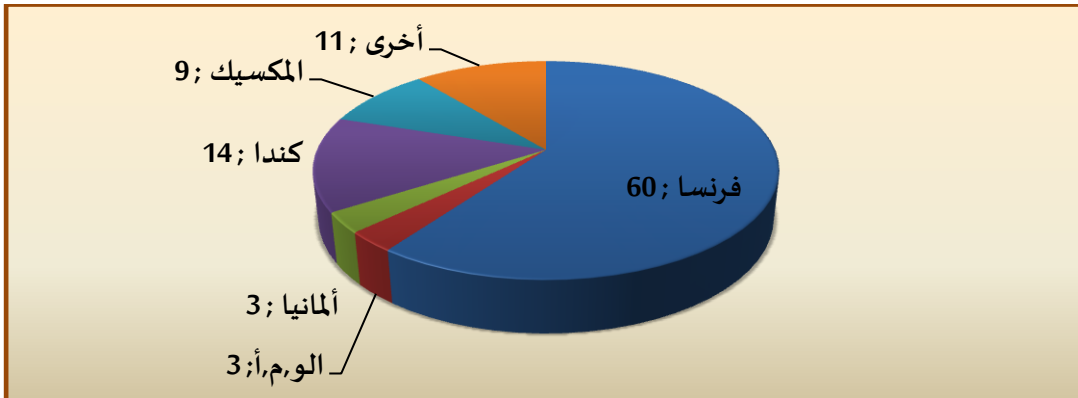
وفقا للمجلس الدولي للحبوب، استوردت الجزائر 8.2 مليون طن من الحبوب سنة 2012 منها حوالي 6.3 مليون طن من القمح، بينما بلغت عام 2011 ، 9.8 مليون طن منها 7.4 مليون طن من القمح، حيث قدر معدل استهلاك الفرد الجزائري ب 180 كغ سنويا من القمح مقابل إنتاج محلي متواضع ، رغم التوقعات التي تشير دائما إلى ارتفاع الإنتاج من القمح كل سنة ، ففي سنة 2010 تم الاعلان عن إمكانية تخصيص مخزون زراعي يكفي لمدة سنتين، إضافة إلى محصول نفس السنة، إلا أن الجزائر عادت للاستيراد من جديد خلال السنة الموالية وذلك باستيراد أكثر من نصف مليون طن من القمح سنة 2011، وهنا يظهر جليا أن استجابة الجزائر للتغيرات في الأسعار العالمية للقمح لم تكن إلا باستنزاف المخزون للسنة السابقة، حيث لوحظ انخفاض مستوى المخزون من سنة 2010 إلى سنة 2011 ب 1.05 مليون

طن. هذا بالإضافة للتغيرات الحاصلة في كمية الإنتاج المتاح للاستهلاك والتي تتغير بفعل مجموعة من العوامل منها التغير في التالف من القمح والذي قدر ب 700667 طن سنة 2011 مقابل 571379 طن سنة 2010 ، وذلك بنسبة زيادة تقدر ب حوالي 22 % ، والذي يعود بالدرجة الأولى إلى الاستعمال غير الرشيد لمعدات الحصاد والتي انخفض عددها سنة 2011 بنسبة 26.51 % مقارنة بسنة 2010 كما أن توجيه القمح للاستهلاك الحيواني ارتفع إلى 450 ألف طن سنة 2001 مقارنة ب 280 ألف طن سنة 2010 ، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 60 %¹ ، وتجدر الإشارة إلى التغيرات الحاصلة في الاستهلاك الذاتي للعائلات على مستوى المزرعة والتي لا يمكن قياسها بدقة.

إن التغير السلبي الذي حصل في المخزون سنة 2011 والذي قدر ب 1.05 مليون طن لم يشهد له مثيل منذ سنة 1989 ، فالجزائر لا زالت تبتعد كثيرا عن دعم منتج القمح بالمخزون الاستراتيجي الذي يجنبها صدمات السوق العالمية، فالاحتفاظ بالمخزون يعتبر أمرا مكلفا، فحسب معلومات المنظمة العالمية للتغذية والزراعة FAO حيث تبلغ تكلفة التخزين في البلدان العربية في المتوسط 2.15 دولار أمريكي لكل طن شهريا، مما يعني أن زيادة مدة التخزين لثلاثة أشهر يؤدي إلى زيادة التكلفة الاجمالية للاحتياطي بنحو 6.44 دولار أمريكي للطن الواحد من القمح.² الانفاق على هذه التكلفة يمكن أن يوفر على الدولة مواجهة صدمات الأسواق العالمية خاصة في حالة ارتفاع الأسعار أين يصبح الدعم الموجه لتكاليف التخزين عبئا على ميزانية الدولة خاصة وأن الجزائر تقلل تكاليف التخزين بالدعم فقط .

ومن أكثر الدول التي تستورد منها الجزائر القمح فرنسا حيث يحتل منتجها النصيب الأكبر في السوق الجزائرية مقارنة بباقي الدول المصدرة للقمح، وذلك كما يوضحه الشكل (6-21).

شكل رقم (6-21): أهم موردي القمح للجزائر لسنة 2011



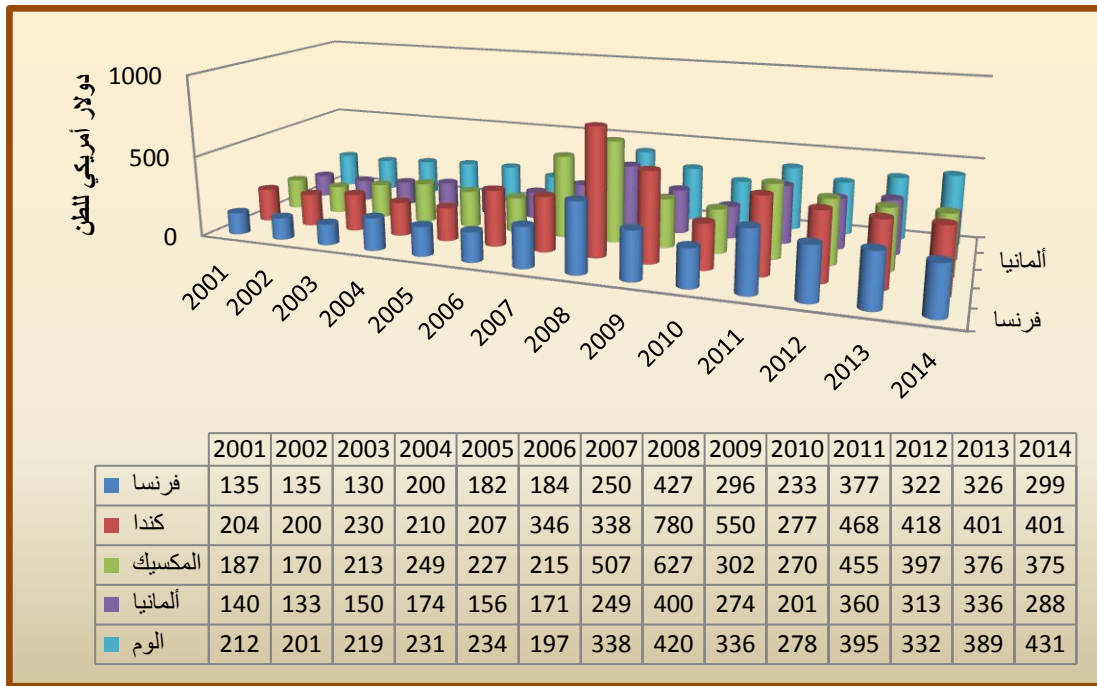
المصدر: بالاعتماد على احصائيات: faostat 2015

¹ بالاعتماد على احصائيات المنظمة العالمية للزراعة والتغذية. faostat 2015

² سلسلة الحبوب: الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في البلدان العربية، مرجع سابق، ص: 11.

للجزائر مجموعة من موردي القمح على مستوى العالم، تتصدرها 05 دول تسيطر على حوالي 90 % من الحصة في السوق، وهي كالاتي: فرنسا بنسبة (60 %)، كندا (14 %)، المكسيك (09 %)، الولايات المتحدة الأمريكية (03 %)، ألمانيا (03 %)، أما بقية الدول وعددها 39 دولة فصادراتها من القمح نحو الجزائر لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الحصة، ومعظم هذه الدول تعرض كميات قليلة ليست ذات أهمية كبيرة أمام زبون مهم مثل الجزائر. وهي تتواجد في المواسم التي تكون فيها الفرص في هذه السوق ملائمة لها، كما كان الحال بالنسبة لأكرانيا وروسيا في بدايات سنوات الألفية الثالثة، والتي دخلت السوق بنسبة تقدر ب 06 % والتي سرعان ما تناقصت لتبقى هذه السوق حكرًا على الإمدادات المتأتية من الأسواق الأوروبية خاصة فرنسا.

شكل رقم (6-22): تطور صادرات القمح الفرنسي للسوق الجزائري مقارنة بغيرها من الدول



المصدر:

http://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx:Site visité le :18.02.2016

رغم رداءة القمح الفرنسي ومحدودية قيمته، وتراجع الطلب عليه في الأسواق العالمية، إلا أنه لا يزال يسيطر على أكبر حصة في السوق الجزائرية منذ سنة 2003 بحصة في السوق تقدر ب 60 % سنة 2011، و 33 % سنة 2012 ثم 44 % سنة 2013¹، لأن نسبة الإنتاج في الجزائر تعد ضئيلة جدا مقارنة بفرنسا، التي يصل معدل إنتاجها في بعض المناطق منها إلى 70 قنطارا في الهكتار، وذلك لأنها تمتلك

¹ Jean-louis rastoin et hassan benabderrazik, op cit, p :10.

تقنيات وآليات حديثة إضافة إلى استغلالها لأراضي فلاحية متوسط مساحتها 50 هكتارا وفقا لنمط المساحات المزروعة الواسعة، وتدعم المزارعين وترافقهم برؤية السياسات طويلة المدى على الرغم من عضويتها في منظمة التجارة العالمية التي تمنع الدعم المباشر للمزارعين.

وترتبط الجزائر ارتباطا تجاريا وطيدا بفرنسا عن طريق وارداتها من القمح ، فوفرة الإنتاج الفرنسي بأسعار أقل من غيرها، وقربها جغرافيا من الجزائر ، وتعود الجزائر على الاستيراد منها جعل الديوان المهني للحبوب OAIC يضع دفتر شروط يلتزم فيه باستيراد القمح الفرنسي وذلك انطلاقا من تجربة السنوات السابقة خاصة وأنها قدمت تفضيلات للسوق الجزائرية تتمثل في تسهيلات في الدفع¹ ، لكن رغبة فرنسا في أن تخص السوق الجزائرية بهذه الكميات وبأسعار منخفضة ماهي إلا مقدمات للخوض في استثمارات مستقبلية تخطط لها في إطار الشراكة الأورومتوسطية وذلك بطرح تشكيلة واسعة من منتجات الصناعات الغذائية وكذلك الاستثمار في النقل والتخزين.²

إن الإمكانيات المتاحة من إنتاج القمح في الجزائر، ومعدل استهلاك الفرد منه والذي يتجاوز 250 كغ للفرد في السنة ، يمكن أن تقترب بالجزائر إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي على مشارف سنة 2020، وهي بذلك ستضطر للاستيراد ما يعادل 70% من احتياجات السكان من القمح ، قبل أن تتمكن برامج التنمية الفلاحية المسطرة تحقيق أهدافها الرامية لتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي.³ وهي لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، مادام إنتاج الحبوب يعرف تراجعا بصفة دورية مقارنة بالدول الأوروبية وحتى العربية، لأن قضية القمح والأمن الغذائي في الجزائر تخضع لعدة عوامل أهمها الطبيعية (المناخ، المياه والأرض)، فإذا كانت هناك أمطار كان هناك إنتاج والعكس صحيح. بينما في الدول الأوروبية والعربية المنتجة والمصدرة للقمح نجد أن لديهم سدودا مستغلة تحقق الفلاحة المروية، فبإمكانهم مضاعفة الإنتاج بدون انتظار العوامل المناخية، ومن جهة أخرى يلعب توفير الآلات الحديثة دورا مهما (آلات البذر المباشر أو البذر بدون حرث) ، وهو ما لا يتوفر في الجزائر، ناهيك عن المخازن وصوامع تخزين الحبوب التي يفتقر إليها القطاع.

¹ Hillel Hammadache. OP.CIT. P : 31.

² Rym Kellou-Harbous. **Les exportateurs cerealiers francais sur le marché Algerien du blé : oportunité et contraintes.** Les cahiers de CREAD n^o 94. 2010. P : 24.

³ Jean-Louis Rastoin, Elhassan Benabderrazik, **Céréales Et Oléo protéagineux Au Maghreb Pour Un Co-Développement De Filières Territorialisées**, Institut De Prospective Economique Du Monde Méditerranéen (IPEMED), mai 2014, p : 08.

فالمنتوج الوطني للقمح يتميز بتبعية شديدة للعوامل الموسمية، إلا أن معطيات الدعم التي لا تزال توفرها الخزينة للقطاع الفلاحي لا تبرر هذه النتيجة، كما أن وضوح اتجاهات الاستهلاك الوطني الكلي من الغذاء تتطلب تقديرا صحيحا للطلب الكلي على المنتجات الغذائية الرئيسية الذي يتزايد باستمرار تبعا لتوسع الفئات العمرية المستهلكة للغذاء، نظرا لشيوع نمط الاستهلاك الحضري بسبب تركيز السكان في المدن، وتردي شروط التبريد والتخزين تحت ضغط العراقيل الإدارية التي تواجه المستثمرين في فروع الصناعات الغذائية، وضعف آليات التسويق التي مازالت تثبط من عزيمة مجتمع الفلاحين وهم يواجهون اشتراطات الديوان المهني للحبوب، فيما يتعلق بسعر الشراء، و الغياب التام لآليات ضبط سوق الغذاء على المستوى الداخلي، سواء تعلق الأمر بسياسات المخزون الاستراتيجي أو سياسات مخزونات التدخل في حالة الطوارئ أو منظومة العلاقات بين متعاملي القطاع والحكومة.

المطلب الرابع: توافق السياسات المتعلقة بدعم القمح مع الاتفاق بشأن الزراعة في

منظمة التجارة العالمية

سعت الجزائر من خلال مخططاتها في التنمية الفلاحية لقطاع الحبوب وفرع القمح - منذ سنة 2000- لتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي متبعة سياسات تعتمد في تمويلها على الدعم بالدرجة الأولى، وباعتبار أنها تسعى للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سنحاول تبيان مدى توافق تلك السياسات مع قواعد اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: السياسات المتوافقة مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة

أولا: وجود صناديق الدعم للقطاع الزراعي

لم تتضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة نصوصا تبين تعارض وجود صناديق لدعم القطاع الزراعي مع قواعد المنظمة، لكن ما تمت الإشارة إليه مراعاة عدم تأثير الدعم الممنوح سلبيا بإحداث أثر تشويبي مباشر في التجارة الخارجية للمنتوج الزراعي الذي يحظى بالدعم، لذلك فإن صناديق الدعم التي خصصتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر لا تشكل أي عائق بمهامها المنوطة بها مع متطلبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وقواعد التي سيتم الاتفاق عليها مستقبلا.

ثانيا: سياسات دعم البنية التحتية والخدمات العامة الزراعية

إن قيام الدولة بمشاريع البنية التحتية للقطاع الزراعي من طرق و سدود ومشاريع للري تكون من خلال ميزانية سنوية ، و تقوم المصالح المعنية بالدعم الزراعي في الجزائر بتقديم خدمات الارشاد الفلاحي والبحوث الزراعية والتدريب والوقاية من الأمراض والآفات ، وهو ما يعتبر ضمن تدابير الصندوق

الأخضر المعفاة من التخفيض، وهي لا تدخل ضمن حساب مقياس الدعم الكلي طالما أنها تقدم لجميع المنتجين بشكل غير تمييزي.

الفرع الثاني: السياسات غير المتوافقة مع شروط المنظمة العالمية للتجارة

أولا: دعم مستلزمات عملية الإنتاج

يعامل القمح في الجزائر بتمييز عن باقي المنتجات الزراعية الأخرى سواء الموجه للاستهلاك أو البذور، كما أنه يحظى بدعم سعري مرتفع يميز الأسعار المحلية بفارق كبير بينها وبين الأسعار العالمية، وهو ما تعتبره المنظمة العالمية للتجارة دعما مشوها للتجارة مالم يكن موجها للمزارعين الفقراء فقط في الدول النامية وفق المادة 2.6 من اتفاقية الزراعة، فإذا تجاوز الدعم لمنتج محدد 10% من قيمة السلعة فإنها تدخل ضمن مقياس الدعم الكلي (التجميعي)، أما بالنسبة للدعم الذي يقدم بشكل غير تمييزي لجميع المنتجين فإنه يحسب كقيمة إجمالية ولا يدخل في حساب مقياس الدعم الكلي إذا لم تتجاوز قيمته 10% من قيمة الإنتاج الزراعي.

جدول رقم (6-23): نسبة الدعم الموجه لفرع القمح مقارنة بإجمالي الناتج الزراعي للفترة 2000-

2010

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إعانات القمح	0.307	8.245	5.921	9.089	9.545	5.401	6.125	5.602	0.534	1.150	0.979
الناتج الزراعي	346.20	412.10	417.20	515.30	581.00	579.70	642.00	708.10	727.40	931.30	1015.30
النسبة %	0.09	02	1.41	1.76	1.64	0.93	0.95	0.79	0.07	0.12	0.1

المصدر: بالاعتماد على احصائيات الجدول (5-13)، والجدول في الشكل (6-6)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الدعم الزراعي الموجه للقمح بالجزائر لم تتعد 02 % على مدار 10 سنوات (2000-2010)، وهو ما يثبت أن هذا الدعم مسموح في ظل هذه المبالغ وهذا الناتج الزراعي المحقق.

1. الدعم غير الخاص بمنتج محدد :

تحظى مستلزمات عملية الإنتاج من المحروقات والكهرباء والأسمدة ومياه الري وكذلك القروض التي يحصل عليها الفلاحون بدعم غير تمييزي، فلها شروط استفادة تنطبق على جميع المنتجات الزراعية بدون استثناء.

1.1 الري:

يعد الدعم المقدم لري منتوج القمح في الجزائر أحد أشكال دعم مستلزمات الإنتاج غير التمييزية، لأنه يقدم لكل المنتجات الزراعية بنفس القيم وبدون استثناء، كما أن الدعم المخصص للمنتجين الذين يستخدمون تقنيات توفير وترشيد المياه مثل الرش المحوري والتي تحافظ على التنمية المستدامة يعتبر ضمن تدابير الصندوق الأخضر غير المشوه للتجارة.

2.1 دعم القروض الزراعية

تستفيد المنتجات الزراعية في الجزائر ومنها القمح كأحد فروع الحبوب من قروض مختلفة تم توضيحها سلفاً، وهي RFIG، ETTAHADI و القرض الايجاري، وهي قروض تقدم بنفس المواصفات بدون تمييز منتوج عن آخر، فهي تمنح بمعدلات فائدة موحدة لجميع المنتجات الزراعية في كل نوع من القروض.

2. الدعم الخاص بمنتج معين: يعتبر الدعم المقدم للبذور المحسنة وكذلك منحة جمع الحبوب، من قبيل الدعم الخاص بمنتج محدد، وهي نسب تضاف إلى الدعم المشوه للتجارة الخاصة بمنتج محدد مثل الدعم السعري إلا إذا لم تتجاوز نسبة مجموعها 10 % من قيمة إنتاج القمح.

ثانياً: دعم المخزون

تعتبر عملية تخزين القمح لأغراض الأمن الغذائي من العمليات التي توافق عليها الكثير من الدول وتصنفها ضمن تدابير الصندوق الأخضر مالم تحدث تشوها في التجارة مثلما ما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحجج بالإعانات للدول النامية من أجل تغطية دعمها لتخزين فائضها من الإنتاج، وبالنسبة للجزائر فهي لا تزال رهينة التبعية للخارج في تحقيق أمنها الغذائي، ولا زالت نسب الاكتفاء

الذاتي فيها لا ترق لمصاف الدول المتقدمة. وفي حال ارتفاع المخزون من القمح وتحسن الأحوال الانتاجية ينبغي على الدول مراعاة تدابير وتشريعات تمنع الحاق الضرر بالتجارة.

ثالثاً: آلية عمل الديوان المهني للحبوب OAIC

يسمح في منظمة التجارة العالمية وجود مؤسسات تنظم وتوجه قطاع الحبوب انتاجاً وتجارة، مثل الديوان المهني للحبوب OAIC، لكن يبقى ذلك رهن شروط اتفاقية الزراعة، وما يتوافق مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، كما ينبغي على هذه المؤسسة أن تقدم اشعارات سنوية للمنظمة كل سنة، وهو ما قام به OAIC أثناء جولات مفاوضات الجزائر للانضمام للمنظمة.

رابعاً: سياسة دعم المستهلك

بما أن الدعم الاستهلاكي الذي تقدمه الجزائر للمنتجات الاستهلاكية من القمح موجه لجميع شرائح المجتمع فهو لا يعتبر من قبيل المعونة الغذائية ولا يتطابق مع تدابير الصندوق الأخضر وبالتالي ستظطر الجزائر في حالة انضمامها للمنظمة مراعاة توجيه الدعم لشريحة معينة من المجتمع وهي شريحة الفقراء.

الفرع الثالث: السياسات غير المتوافقة

أولاً: الدعم السعري

تقدم الجزائر دعماً سعرياً لمنتوج القمح يفوق في مقداره تكلفة الإنتاج في الكثير من السنوات، وهي نسبة تدرج ضمن مقياس الدعم الكلي مضاف إليه الدعم المقدم للبذور طالما أنه لم يوجه لفئة الفلاحين الفقراء في الجزائر، ليتم بعد ذلك تقدير التخفيض المتفق عليه في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة. ويؤثر في ذلك فترة الأساس المستخدمة، وهنا يمكن للجزائر أن تختار فترة أساس لا تكون فيها نسبة الدعم مرتفعة كما هو الحال في سنوات 2005-2008 في الشكل (6-6)، وللوصول إلى إجمالي الدعم المقدم وفق مقياس الدعم الكلي يتم إضافة الدعم المقدم للقمح إلى الدعم المقدم لبقية المحاصيل الزراعية الأخرى، وبعد ذلك يتم التخفيض كنسبة من مقياس الدعم الكلي وليس على أساس كل منتوج على حدى. هنا يمكن الإشارة أن الجزائر قد تتضرر من منحها للدعم السعري للقمح إما في حالة زيادة قيمة الدعم، أو في حالة منح هذه الميزة للعديد من المنتجات الزراعية الأخرى.

ثانياً: القيود الكمية على الواردات

تستورد الجزائر أكثر من 80% من القمح من أوروبا، وينص اتفاق الشراكة على تخفيض 100% من الرسوم الجمركية لكن في إطار نظام الحصص، ولا تفرض أي رسوم جمركية في جميع أنواع القمح لحصة لا تتجاوز 400000 طن، وإذا ما تجاوزت هذه الكمية تطبق رسوم جمركية تقدر ب 05%، هذه

الأحكام تبين أن الجزائر لا تزال محمية نسبيا مع العلم أن واردات القمح من الاتحاد الأوروبي لا تمثل سوى 09% من إجمالي الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي.

وقد نصت اتفاقية الزراعة على إلغاء جميع التدابير الكمية المطبقة على الواردات وتحويلها إلى قيود تعريفية لها نفس الأثر التقييدي على الاستيراد، وفي هذه الحالة تكون الجزائر أمام مفاوضات تشبه تلك التي تعرضت لها أثناء التفاوض في إطار الشراكة الأوروبيةمتوسطية واطعة القمح ضمن أولوياتها باعتبار أنه غذاء رئيسي لا يمكن الاستغناء عن إنتاجه محليا، وقد تسعى للحصول على ما يسمى بالمعاملة الخاصة له.

نظرا لما تمثله نسبة الواردات في تلبية الطلب المحلي من القمح في الجزائر والتي تجاوزت في بعض السنوات 100% (سنة 2011، أنظر الجدول 6-22) فإن جميع سياسات الدعم المطبقة لا تشكل خطرا على تشويه التجارة، لأن الجزائر لم ترق بعد لأن تصبح بلدا مصدرا للقمح ومنافسا في الأسواق الخارجية، وفي ظل الظروف التي لا تزال تمر بها من خصائص للقطاع الزراعي فإنه لا يمكنها اليوم أن تصدر سلعة تكلفها دعما قدر بضعف سعر المنتج في بعض السنوات، لذلك فهذه الصورة التي تم توضيحها ما هي إلا أرضية لطرح مجموعة من التصورات المستقبلية التي تحتل مجموعة من الحالات إما في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وإما في ظل عدم الانضمام .

المبحث الرابع

أولويات التدخل لحل مشاكل التمويل والسيناريوهات المقترحة

في ضوء ما تقدم من هذا الفصل ، و من خلال ما تضمنته جزئياته من تحليل لواقع تمويل فرع القمح يمكن القول أن اهتمام الجزائر بسياسات التمويل الزراعي والصيغ المطبقة للهوض به لم يبرهن فعاليتها، رغم الطاقات المجنّدة لذلك وقد أثبتت التبعية الخارجية ذلك من خلال كميات وقيم القمح المستوردة سنويا ناهيك عن التذبذب في الإنتاج الذي يبرر سنويا بالعوامل المناخية دون النظر إلى سوء ترشيد استخدام الموارد المالية المتاحة.

لأجل ذلك ارتأينا وضع بدائل لتمويل القطاع الزراعي في الجزائر، ونستند في تصورنا على حتمية انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في الآجال المتوسطة، لتركز بذلك على مبادئ الاتفاق بشأن الزراعة في منظمة التجارة العالمية، والذي تضمن ثلاث محاور أساسية هي النفاذ إلى الأسواق، والدعم المحلي وفق صناديق الدعم الثلاثة (الأصفر والأخضر والأزرق)، ودعم الصادرات، كما لا يجب التغاضي عن مسار هذا الاتفاق في إطار الصراعات بين الدول المسيطرة على تجارة المنتجات الزراعية في العالم والضغوطات التي تفرضها تدريجيا على باقي دول العالم المنضمة للمنظمة ومحاولة تحميلها لالتزامات تفوق قدراتها.

في هذا الإطار نكون بصدد وضع مجموعة من الافتراضات تستند في أساسها على السياسات المتبعة داخل القطاع الزراعي الجزائري وتحديد مجالات التدخل لها من جهة، وحدود قواعد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى، للمواءمة بين ما هو متوفر من موارد محليا وما هو مفروض دوليا لرفع المكاسب الايجابية التي يمكن التحصل عليها بموجب كل بديل .

المطلب الأول: تحديد أولويات مجالات التدخل لحل مشاكل فرع القمح

إن أكثر مشكل تعاني منه الحبوب في الجزائر هو الزراعات المروية، وفي هذا الإطار نستطيع وضع قائمة نحدد فيها أهم نقاط القوة ونقاط الضعف ، والفرص والتهديدات التي تميز هذا القطاع في الجزائر، وهو ما نوضحه في الآتي:

الفرع الأول: تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف

توصلنا من خلال ما استعرضناه من مكونات الفصل السادس من هذا البحث إلى أن قطاع الحبوب وفرع القمح تحديدا يتميز بمجموعة من النقاط تحسب له كنقاط قوة وهي :

1. سياسة الدولة القائمة على الاهتمام بالاشراف المالي والتقني لضمان إنتاج القمح من خلال أجهزتها وهيكلها العامة، مما يعكس صورة القطاع المنظم والمهيكل من خلال إشراف مؤسسي وتقني ومالي.
 2. أن الإنتاج المحقق من القمح ورغم عدم كفايته، إلا أنه ينم عن وجود معرفة وخبرة لدى الفلاحين في مجال زراعة وري القمح.
 3. وجود مساحات واسعة لزراعة الحبوب في الجزائر منها المستغلة ومنها التي لم تستغل بعد.
 4. وجود معاهد تقنية ومخابر مستحدثة مما يدل على تفعيل المعرفة التقنية.
 5. وجود مصادر متنوعة للمياه، ينبغي تميمها بما يؤثر على مردودية إنتاج الحبوب
- وفي هذا الصدد ينبغي التنويه إلى نسبة توفر هذه القوة في القطاع، ووجودها لا يعني أنها متوفرة بقوة وإنما هي إشارة صريحة لضرورة تميمها بما يخدم القطاع.
- أما بالنسبة لنقاط الضعف في فرع القمح فهي ليست طبيعية وإنما مصطنعة بفعل الانسان، حيث لاحظنا:

1. معاناة القطاع من شح الموارد المائية بسبب عدم تعميم أجهزة الدعم المتعلقة بالري التكميلي وممارسة تقنياته.
2. هناك مصنع وحيد في الجزائر لإنتاج وسائل الري وبالتالي توجد تشكيلة واسعة من المنتجات من وسائل الري التي تفتقر إليها الزراعة الجزائرية بصفة عامة.
3. ضعف الارشاد الفلاحي وعدم توفر المساعدة التقنية للفلاحين وعدم اوصول المعلومات اللازمة لهم بشأن الوسائل الواجب استخدامها، خصوصا أولئك الذين يقتنون منتجاتهم من الخواص.
4. تدخل ضعيف للمتخصصين، مثلا تم مؤخرا فقط إنشاء اللجنة المهنية للحبوب C.I.C.

الفرع الثاني: الفرص والتحديات التي تواجه فرع القمح

1. من أهم الفرص التي ينبغي على ممثني زراعة القمح استغلالها هو دعم الدولة لهذا المنتج لما له من أهمية في الطلب المحلي والقيمة الغذائية التي يوفرها للمستهلك، خاصة وأنه خص بالدعم السعري كونه من المنتجات الزراعية الاستراتيجية.
2. كما يمكن للمستثمرين في مجال الصناعات الغذائية الولوج إلى سوق المنتجات الغذائية المصنعة من مادة القمح خاصة وأن هناك إمكانية لسهولة تدفق الإنتاج من التعاونيات إلى المؤسسات الصناعية مباشرة.

3. يمكن للبنوك تشجيع صيغ الاستثمار حسب احتياجات القطاع وطموح الفلاحين بمراعاة التجربة والتحفيز.
 4. تعتبر البرامج التي تبعتها الدولة وتراعي فيها التكامل الزراعي والريفي وكذا التكامل بين القطاعات الاقتصادية فرصة لنجاح القطاع خصوصا لو تم التركيز على التكامل بين صناعات كل ما يتعلق بالري الزراعي مع القطاع الفلاحي.
 5. يعتبر تنوع الدولة لصيغ التمويل بما يتلاءم مع خصائص الفلاحين وقدراتهم انطلاقة جيدة تتطلب الحزم والجدية في التحصيل .
 6. إن تقديم الدولة للدعم والقروض الفلاحية من خلال أجهزة متخصصة يحسب كفرصة لنجاح القطاع الزراعي عموما، لكنه يتطلب التوسع أكثر والتخصص حسب الفروع .
 7. في حالة توفر مستلزمات الإنتاج ووسائل الري هناك فرص لزيادة الإنتاج والانتاجية، وبالتالي زيادة مستوى المداخيل .
- أما بالنسبة للتهديدات التي تواجه فرع القمح فقد اتضحت لنا في المجالات الآتية:
1. قدرات تخزين محدودة، رغم جهود الدولة في زيادة عدد المخازن، ففي حالة تحقيق وفرة في الإنتاج سيكون هناك مشكل في التخزين ، من ناحية المساحات الخاصة بالتخزين وجودة الصوامع التي تعتبر في أغلبها مهيأة لاستقبال منتج لا تتجاوز مدة تخزينه ثلاثة أشهر.
 2. لا مبالاة الكثير من الفلاحين واستهزائهم بقدرات المختصين في مجال الزراعة والري الفلاحي تحت شعار "خبرتي أحسن من شهادتك الجامعية" مما يجعلهم يبتعدون عن كل ما يخص برامج الارشاد الفلاحي، وهنا يمكن التنويه إلى أنه يمكن الزام العاملين في مجال الارشاد الفلاحي على ايصال المعلومة على ابعد نطاق بقوانين وضوابط معينة بحكم التزامهم بشروط مهنتهم، لكن لا يمكن ابداء اجبار الفلاح على الرضوخ لتدابير المرشدين ، مما يستدعي مرونة عالية في التعامل معهم.
 3. يعد توفر مستلزمات الزراعة و الري وحده بدون خدمات ما بعد البيع تهديدات يحول دون الاستمرار في ممارسة زراعة القمح.
 4. توفير مصادر المياه لكن بمسافات بعيدة عن المزارع يشكل تهديدا في الاقبال على الزراعات لذلك يجب الانفاق على انشاء سدود صغيرة مثلا تصل مواردها لعدد كبير من المستثمرات على إنشاء سد واحد كبير يصل لعدد قليل منها.
 5. يعتبر المشكل العقاري المفتعل والمتجذر حجر عثر امام تقدم الزراعات ذات المساحات الواسعة وهو يؤول للتزايد اذا ما لم يتم وضع حد له بطرق قانونية .
 6. إن إمكانية توقف الدولة عن دعم فرع القمح لأي سبب كان يعتبر تهديدا يؤدي إل احجام العديد من الفلاحين عن ممارسة هذه الزراعة.

7. كل ذلك بالإضافة إلى المشكل الطبيعي الوحيد والذي يتمثل في التهديدات المناخية وسوء الأحوال الجوية.

إن تحليل هذه العوامل من نقاط للقوة والضعف والفرص والتهديدات ، يمكن من فهم الوضعية المعقدة لعوامل التنمية المستدامة لقطاع الحبوب بما فيها فرع القمح ، والأنظمة التي تناسبها والآثار التي يمكن أن تنتج تبعاً لأوزان هذه العوامل ومدى الخطورة التي تشكلها ، وفي هذا الصدد تظهر مجموعة من المجالات ذات الأولوية التي ينبغي العمل عليها لتطوير استراتيجية تنمية مستدامة لقطاع الحبوب ، وهنا تظهر أمامنا المجالات الآتية التي ينبغي التدخل فيها:

- أ. سياسة الدولة: وذلك بالبحث في الطرق الأنجع للدعم بالنظر لمختلف مراحل سلسلة القيمة، وتحسين توظيف المؤسسات المالية، إضافة إلى ترقية التأمين ضد الظواهر المناخية كالجفاف، بالإضافة إلى العمل على تخفيف الإجراءات الخاصة بالتعريف بالأراضي ونوعية ملكيتها.
- ب. قطاع الحبوب منظم ومهيكل: مما يستدعي توجيه العمل نحو قطاع الحبوب المرورية لما لها من إنتاجية أكبر، بإنشاء وحدات خاصة بالدعم في مجال الري، وتنظيم الوصول إلى الموارد المائية المشتركة.
- ج. تجزئة المستثمرات الفلاحية: وهو ما يستدعي العمل على استغلال المساحات الزراعية الواسعة أو توسيعها .
- د. تفعيل دور البنك الحالي وتفعيل مساهمة القروض بما يتواءم مع خصائص الفلاحين.
- هـ. الإرشاد والدعم التقني: وذلك بتعزيز وتقوية الهياكل الخاصة بالإرشاد والدعم التقني، ومساهمة أكبر عدد من الفاعلين خلايا التوعية وإرشاد.

إن تعزيز نقاط القوة والفرص والتدخل في حل مشاكل القطاع الفلاحي يتطلب مجموعة من الآليات التي تفعل عملية الدعم والتمويل بصفة عامة، وهذا التفعيل يكون بشروط ، حيث إنه قد يكون ممكناً في حالة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة إذا ما توافقت مع قواعدها مثل البنى التحتية والخدمات الإرشادية وإذا ما تم تصنيفها ضمن الدعم المسموح بدون شروط، فيما عدا ذلك سيكون أمام الجزائر مجموعة من الاختيارات والبدائل للتمويل من أجل المحافظة على نقاط القوة واقتناص الفرص ، وتجنب التهديدات ومعالجة نقاط الضعف ، أما في حالة عدم الانضمام فستكون أمام مواجهة تحدي ضعف الموارد المالية الموجهة لدعم القطاع الزراعي وهو ما سنوضحه من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثاني: السيناريوهات البديلة المقترحة لتمويل فرع القمح

قبل طرح السيناريوهات البديلة نضع فرضيات نبني على أساس وجودها ما سنوضحه في هذا المطلب، وهي :

أولاً: تقدير شريحة الفقراء في الجزائر، وهي شريحة تحتاج لاحصائيات دقيقة لضبط نسبتها، وباعتبار أن هناك دعماً لا يسمح به حسب قواعد المنظمة العالمية للتجارة إلا في حالة الإعانات الغذائية لشريحة الفقراء في المجتمع، لذلك نعتد في تحليلنا نسبة 5.7%¹ وهي التي حددها صندوق النقد العربي لسنة 2014.

ثانياً: أن الجزائر لا تهدف إلى تصدير القمح في آجال حدودها على الأقل سنة 2020، بل تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي فقط وأن الوصول إلى إنتاج 69.8 مليون قنطار من القمح يحقق الاكتفاء الذاتي.²

ثالثاً: أن جميع الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة تلتزم بقواعد الاتفاق بشأن الزراعة

المخطط الموالي يوضح السيناريوهات المقترحة في حالتين: الأولى في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتي من خلالها سنجيب عن ما ستكون عليه حالة فرع القمح في الجزائر إذا ما تم إلغاء الدعم. أولم يتم إلغاؤه.

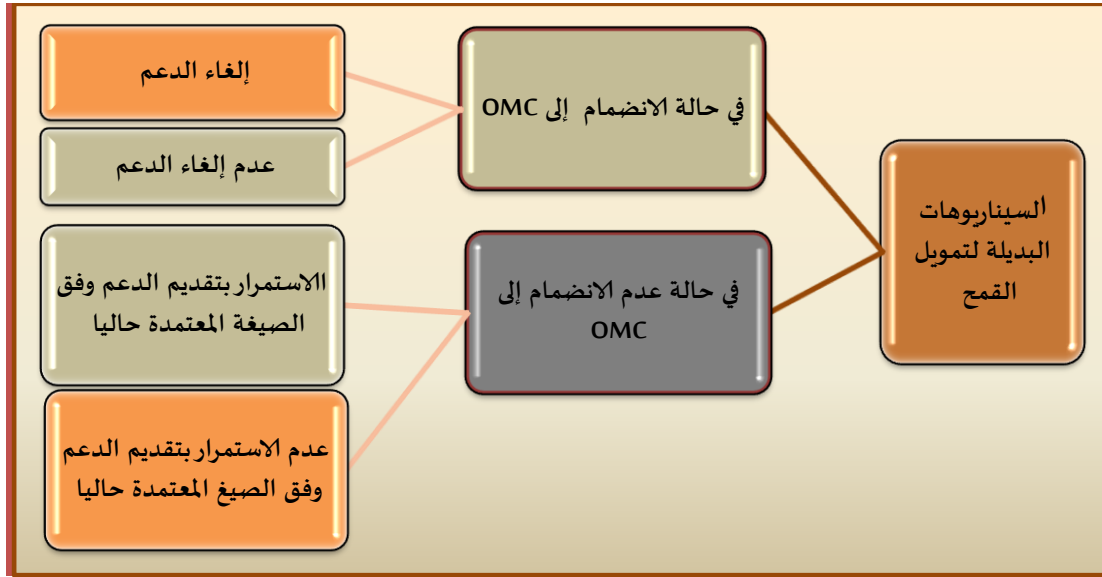
أما الحالة الثانية فستكون في ظل عدم انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، ووضعنا في هذا الصدد تصورين أحدهما عن إمكانية الاستمرار بتقديم الدعم وفق ما هو عليه حالياً (ونقصد بذلك سنة 2014) والتصور الثاني هو عن إمكانية استمرار الدولة بتقديم نفس الإمكانيات المالية في ظل عدم وفرة الموارد المالية المتأتية من قطاعات استراتيجية أخرى وهي المحروقات.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد العربي، 2014، ص: 34.

² <http://www.amf.org.ar/jointrep>. تاريخ الزيارة: 11.02.2016.

² Ministère de l'agriculture, du développement rural et de la pêche. Plan d'action filaha 2019. Réunion sectorielle. 02 juin 2016.

شكل رقم (6-23): السيناريوهات البديلة لتمويل القمح في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة

إن وضع هذه التصورات ما هو إلا للبحث عن أنواع إجراءات الدعم والتمويل التي يمكن استخدامها لضمان أن يرفع المنتجون الذي يريدون الاستمرار في النشاط الفلاحي من إنتاجيتهم وإنتاجهم الزراعي لمواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية، وماهي أنواع الدعم غير التشويهي التي يمكن أن تكون مناسبة في الجزائر، وما إذا كان المنتجين يتطلبون دعما مخصصا في الأجل القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة لتعزيز قدرتهم الانتاجية والتنافسية.

الفرع الأول: حالة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة مع الاستمرار بتقديم الدعم

أولا: الاستمرار بتقديم الدعم السعري

ضمن هذا البديل نفترض استمرار عمل الديوان المهني للحبوب OACI وتقديم الدعم السعري للقمح سواء للإنتاج أو للاستهلاك، وفي هذا الإطار يقوم OACI بجميع مهامه من شراء للقمح من الفلاحين، وتخزينه وتسويقه، حيث لا يمكن أن يتم الدعم السعري بدون هذه الإجراءات، لكن يكون ذلك في إطار إشعار المنظمة العالمية للتجارة عن حجم الدعم المقدم بشكل سنوي. كما تقوم الدولة بتقديم دعم سعري للاستهلاك لكنه يمس المستهلكين الأكثر احتياجا فقط.

كما أن تقديم الدعم السعري يفرض على الحكومة الاستمرار بتقديم الدعم وفق الصندوق الأخضر، كالانفاق على البنى التحتية وبرامج وخدمات الإرشاد الفلاحي ووسائل الري، وتعززها بما يرفع من إنتاجية القطاع.

في هذه الحالة سوف تظطر الحكومة لتخفيض الدعم السعري عن فروع أخرى (مثل الحليب) أو الشعير حتى لا يزيد الدعم السعري عن 10% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي. كما تجدر الإشارة إلى أن المفاوضات على تخفيض الدعم السعري لا تكون الا بطلب من المنظمة العالمية للتجارة.

بموجب هذا البديل ستبقى أسعار القمح المحلية مرتفعة مقارنة بالأسعار العالمية، لتغطي تكاليف الإنتاج وهوامش الربح، وفي ظل الاستعمال الجيد لمدخلات عملية الإنتاج سيكون له تأثير جد ايجابي على زيادة مردودية الهكتار من القمح والوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن في الوقت نفسه سيكون له تأثير سلبي على منتجات أخرى كانت تستفيد من الدعم السعري.

بالاستمرار بتطبيق الدعم السعري سيكون المخزون من القمح في أعلى مستوياته، خاصة في ظل تطبيق نظام الحصص على الواردات والذي من خلاله سوف تحدد الكميات المستوردة من الاسواق العالمية. مما يعكس الزيادات في مداخل الفلاحين، لكن هذا لا يعني العدالة في توزيع المداخل طالما أن المستثمرات الزراعية الكبيرة هي من يستفيد أكثر من أعلى دخل .

هذا البديل يتوافق مع سياسات الدولة في حالة استمرار الوفورات المالية المتأتية من قطاع المحروقات فقط، كما أن فرض تعريفات جمركية منخفضة سوف يؤدي بالمنتجات المنافسة من الأسواق العالمية إلى اكتساح السوق خاصة في التعامل مع الصناعات الغذائية.

أما في حالة تقديم الدعم السعري بمستوى يمكن من الاعفاء من التخفيضات، فإنه سيؤثر على انخفاض انتاجية المحاصيل من القمح، مما سيؤدي الى انسحاب مساحات زراعية كبيرة من زراعة القمح، مما سيعرض المخزون للانخفاض وتراجع الكميات المستلمة من طرف الديوان المهني للحبوب OAC، وبذلك لن يتشجع الفلاح على الاقبال لممارسة هذا النوع من الزراعات مهما كانت تسهيلات القروض المقدمة والامكانيات المتاحة من مدخلات عملية الإنتاج. بل سيفضل الفلاحون التعامل مع الخواص الذي سيدفعون سعرا أعلى، مما يظطر الدولة إلى اللجوء للاستيراد

رغم أن المبالغ المالية المخفضة على فرع القمح يمكن أن توجه لمحاصيل أخرى تتمتع بميزة نسبية، إلا أن هذا البديل سيؤثر حتما على تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم الأمن الغذائي في الجزائر.

ثانيا : تقديم دفعات مباشرة وفق الصندوق الأزرق

يتم الدعم وفق الصندوق الأزرق على أساس تقديم مدفوعات مباشرة للمنتجين بغرض الحد من الإنتاج، وهي مدفوعات مرتبطة بمساحات انتاج ثابتة، تدفع على أساس 85% من مستوى الإنتاج في فترة الأساس. هذا البديل يمثل إجراء تغيير جذري لطريقة الدعم القائمة في الجزائر، وذلك بإلغاء الدعم

السعري، وتعويضه بدفعات مباشرة للمزارعين على أساس المساحات المزروعة من القمح بحيث تكون ذات مردودية ثابتة نسبيا أي بالاستناد إلى فترة مرجعية وليس إلى سنوات مستقبلية، على أن لا تتجاوز قيمة الدعم المقدم وفق هذه الآلية 05 % من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي.

كما يتم في هذا الإطار فرض تعريفات جمركية منخفضة على الواردات في إطار تحرير التجارة، ويقوم الديوان المهني للحبوب OAIC بشراء القمح من المنتجين لكن بأسعار السوق، مع الاستمرار بتقديم الأشكال المقدمة من الدعم في إطار الصندوق الأخضر، إضافة إلى أن الدعم السعري للاستهلاك يقدم لشريحة الفقراء فقط.

هذا البديل يتطلب بالدرجة الأولى التعامل مع فلاحين ذوي درجة وعي ائتماني عالية، فالتعامل في هذه الحالة سيكون عبر حسابات مصرفية للمستفيدين من الاعانات، كما أن شرط تحقيق المردودية العالية ومعدلات الإنتاج المرتفعة لا يكون الا في المستثمرات الفلاحية التي تتجاوز مساحتها 10 هكتار، تكون مجهزة بعنق الري، لذلك سيظهر عائق تسوية العقود العقارية أمام هذا البديل، ناهيك عن الآثار التي ستنتج عن الانخفاض في الأسعار المحلية لتقارب الأسعار العالمية.

وإن تحققت وفرة في المنتج من القمح فهي لا تتحقق في المخزون الاستراتيجي منه، خاصة في ظل دخول الخواص في حلقات السلسلة، فالفلاح سوف يفضل بيع منتوجه إلى الخواص ولو بهامش ربح أعلى بقليل من الذي سيقدمه له الديوان المهني للحبوب، في هذه الحالة وإذا تحسنت مداخل أصحاب الحيازات الزراعية ويتحقق الأمن الغذائي جزئيا فقط.

الفرع الثاني: حالة عدم الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة مع تراجع الوفورات المالية

تعتبر الجزائر إلى غاية بداية سنة 2014 من الدول عالية الانكشاف على أسواق الغذاء العالمية، وهي تعتمد بشكل كبير على أسواق القمح العالمية لتلبية متطلباتها المحلية منه، لكنها تتمتع بوضع مالي جيد تبرره عائدات المحروقات، لذلك فإن انكشافها على المخاطر السعرية الناتجة عن صدمات أسواق السلع الغذائية العالمية أقل مقارنة بغيرها من الدول، وذلك بسبب فوائض موازينها التي تتحقق جراء ارتفاع أسعار النفط مما يعزز من أوضاعها المالية لامتناعها للتداعيات السالبة لارتفاع أسعار الغذاء، وعلى الرغم من ذلك فهي معرضة لأن تواجه مخاطر سعرية إذا ما تزامن ارتفاع أسعار الغذاء مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وما يترتب عن ذلك من ضغوطات على حيز السياسة الاقتصادية، كما أنها تظل في ضوء اعتمادها الكبير على واردات الغذاء لمقابلة الاستهلاك المحلي، عرضة للمخاطر الكمية الناتجة عن تراجع إمدادات الغذاء في الأسواق العالمية بسبب القيود التي قد تفرضها الدول المنتجة على

صادراتها الغذائية مثل تلك التي فرضتها روسيا سنة 2008 ، أو أي تداعيات أخرى تؤدي إلى تراجع عرض الغذاء في الأسواق العالمية.

إن زيادة واردات الجزائر من القمح لا يحكمها آثار المنظمة العالمية فحسب، بل ينبغي قبل ذلك النظر في تغيير خصائص القطاع الزراعي القائمة الإنتاجية منها والتسويقية على طول القطاع من المنبع إلى المصب ، أي من الزراعة إلى غاية التصنيع الزراعي، مما سيؤثر إيجابا على مواجهة فرص نفاذ المنتجات الأجنبية إلى السوق المحلية، التي سوف تنخفض أسعارها، ويمكن الدولة من مواجهة أثر ارتفاع أسعار الواردات في السوق (توفير مبالغ طائلة كانت توجه للدعم السعري). أما إذا استمرت بنفس هذه الخصائص فإن الواردات سوف تتزايد كما وقيمة، ذلك أنه في ظل المنظمة العالمية للتجارة لا تصبح المحلية حكرا على الأسواق المحلية فقط بل تمتد لفتح المجال للمنافسة الشرسة.

إن استمرار القطاع الزراعي الجزائري بخصائصه القائمة يمثل العامل الحاسم في إنجاح أو فشل استغلال فرص التمويل التي تمنحها الدولة في ظل الانضمام وعدم للمنظمة العالمية للتجارة، فما يملكه القطاع من معوقات داخلية ينعكس على تكلفة الإنتاج و استجابته للمتغيرات الخارجية. حيث يمكن لسيناريو تضاعف أسعار الحبوب الذي حدث سنة 2008 بسبب ما حدث في روسيا وأستراليا من نقص للإنتاج جراء حرائق صيف سنة 2007 أن يوقف التصدير مجددا، كما أن التوجه المتزايد لتخصيص جزء كبير من الأراضي الزراعية الأوروبية لإنتاج القمح الموجه لصناعة الوقود الحيوي يمكن أن يؤثر على ارتفاع أسعار واردات الجزائر من القمح وهو ما يكلفها هامشا ماليا ضخما لتغطية الفارق بين سعر الإنتاج وسعر الاستيراد.

إن الجزائر ينبغي أن تكون يقظة في مجال الأمن الغذائي للتصدي للمشاكل المستقبلية التي يمكن أن تعترضها خاصة منها تلك المتأتية عن طريق تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية، وفي هذا الصدد فإن أي مشكل يعترض طريق التمويل في أي مرحلة من مراحل الإنتاج يمكنه أن يؤثر على جميع الفاعلين في السلسلة من موردي المدخلات إلى المنتج ثم إلى المصنع، ويتباين تأثير الفاعلين في السلسلة حسب قوة مصدر التمويل ، والجدول الموالي يوضح تصورا لأهم الآثار التي يمكن أن تطرأ على مراحل سلسلة القيمة جراء نقص التمويل:

جدول (6-24): أثر ضعف الحصول على التمويل اللازم في سلسلة القيمة الزراعية

الأثر على المورد المدخلات	الأثر على المنتج	الأثر على المحول	
<ul style="list-style-type: none"> ☉ توريد المدخلات بأسعار مرتفعة. ☉ صعوبة المحافظة على المخزون من السلع. ☉ عدم اليقين حول الكميات التي يمكن بيعها 	<ul style="list-style-type: none"> ☉ إجبارية اقتناء المدخلات بأسعار مرتفعة. ☉ صعوبة توقع حجم المبيعات بسبب السعر. ☉ ارتفاع المخاطر المتعلقة بسداد القروض. 	<ul style="list-style-type: none"> ☉ انخفاض حجم الكميات المصنعة. ☉ عدم وجود اقتصاديات الوفرة. ☉ صعوبة الحصول على جودة عالية. ☉ تكاليف مرتفعة لإنتاج الوحدة الواحدة. 	نقص التمويل بالنسبة لموردي المدخلات
<ul style="list-style-type: none"> ☉ انخفاض الطلب على مدخلات الإنتاج. 	<ul style="list-style-type: none"> ☉ الحصول على منتجات سيئة. ☉ اعتماد منتج منخفض المخاطر وقليل العوائد. ☉ عدم تناسق المعلومات حول الأسعار بين المنتجين. ☉ الاستخدام المحدود لمدخلات عمليات إنتاج يضعف من المردود والنوعية الجيدة. 	<ul style="list-style-type: none"> ☉ انخفاض طلب المدخلات من المنتج. 	نقص التمويل بالنسبة للمنتج
<ul style="list-style-type: none"> ☉ لا يمكن إنتاج سلع ذات جودة عالية وبالتالي عدم التشجيع على طلب مدخلات أكثر. 	<ul style="list-style-type: none"> ☉ تأخر في التصنيع ، يكلف أعباء في التخزين وتلف للمنتجات المطلوبة . 	<ul style="list-style-type: none"> ☉ لا يمكن الحصول على كميات كافية. ☉ لا يمكن المحافظة على مخزون والعمل بأكبر قدر من الكفاءة. 	نقص التمويل بالنسبة للمحول

المصدر: من إعداد الباحثة

إن فكرة زيادة الإنتاج الزراعي بمعدلات مرتفعة فقط لم تعد تناسب سمات العصر الحالي، بل أصبح ضروريا جدا مراعاة استمرار عملية الإنتاج واستمرار تحقيق أعلى العوائد وعدم الخضوع لمفاجآت التقلبات المناخية ومحاولة تخفيف المخاطر إلى أدنى المستويات، وذلك بالنظر جليا في الربط بين مراحل عملية الإنتاج وانتقال المنتج بين الفاعلين في سلسلة القيمة مراعاة خصوصيات التمويل الزراعي والأهداف التي تطمح هذه الاستراتيجية لتحقيقها ومجموع الفاعلين فيها.

المطلب الثالث: آليات التمويل المقترحة في ظل وجود أو إلغاء الدعم الزراعي

إن الإنتاج هو مصدر خلق القيمة في القطاع الزراعي، وهو أضعف حلقة في سلسلة القيمة الزراعية للقمح في الجزائر، بسبب المشكل العقاري و مشاكل الري التكميلي والاعتماد بدرجة كبيرة على

الري المطري، وكذلك عدم الدراية الكافية بالاستخدام الرشيد للأسمدة والمبيدات النباتية والحشرية من قبل الفلاحين لذلك فهو الأساس الذي يجب الارتكاز عليه في عمليات الإصلاح الفلاحي ، وهنا نقترح مجموعة من آليات التمويل التي تتناسب وطبيعة الفلاح الجزائري وخصائص القطاع الزراعي القائمة في الجزائر حتى يمكن الدفع بعجلة الإنتاج للتطور دون الاعتماد بدرجة كبيرة على الدعم الفلاحي سواء في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة أو العكس. وهي آليات تقوم إما على مجهودات بتدخل الدولة (تفعيل دور البنوك الإسلامية مع الاستمرار بمنح الدعم وتنويعه بين الدعم السعري والمدفوعات المباشرة والدعم المخصص للصندوق الأخضر، وتنظيمية بفرض الضرائب) .أو بمجهودات تعتمد بدرجة كبيرة على مجهودات الفلاح ما يقوم به الفلاح (التعاونيات الخاصة ، التوجه للادخار)، كما يوضحه الشكل (6-24)

شكل رقم (6 - 24): استراتيجيات التمويل المقترحة



المصدر: من إعداد الباحثة

الفرع الأول : تطوير آليات عمل التعاونيات الفلاحية لدعم الفلاحين وحثهم على الادخار

إن مسألة التغلب على كل النواقص والعقبات المتعلقة بالتمويل الزراعي في الجزائر وترشيد استخدامه في المجال المناسب، مرتبط ارتباطا وثيقا بالإكثار من التثقيف والتعليم والإرشاد التعاوني والتدريب وتنمية الروح التعاونية والجماعية بين المزارعين، لأن ذلك أمر ضروري إذا ما أريد لبرنامج التمويل الزراعي النجاح في تحقيق أهدافه المرجوة، خاصة في ظل المساحات الزراعية الصغيرة التي تغلب على الزراعة الجزائرية، وانتشار المزارع الصغيرة مما جعل صغار الفلاحين يمثلون الأغلبية، وهم يفتقرون إلى الامكانيات المناسبة لتطوير وتحديث انتاجهم، الأمر الذي يجعل من تطوير مؤسسات تجمعهم أمرا حيويا لحماية وزيادة مداخيلهم الزراعية. وإذا كان الفلاحون في حياتهم العملية اليومية يطبقون بعض

أساليب العمل التعاوني بتبادل أدوات الزراعة (التويزة مثلا) ، فإنه من المتوقع وفي سبيل تسيير النهوض بالأنشطة الفلاحية أن يتجاوب الفلاحون و نظام التعاونيات .

لذا يفترض تشجيع التعاونيات الفلاحية وتعظيم انتشارها لما يمكن أن تحققه في حالة النهوض بها في ظل استعدادات ومبادرات الدعم الحالية ، وذلك عن طريق تنمية مصادر تمويلية وتوفير الائتمان الزراعي ، وتوسيع مجالات مصادره وترشيد الفلاحين إلى أحسن استخدام ممكن للقروض ، والاطمئنان على فاعليتها ومساعدتهم على الوفاء بديونهم عند وصول أجل السداد مع الأخذ في الاعتبار أن الإنتاج الزراعي موسمي بطبيعته ويرتبط بمواعيد معينة لزراعة المحصول وحصاده ، ومن ثم فإن هذه المواعيد يجب أن تراعى عند تحديد فترات الاقتراض وعند السداد ، وكذلك توفير مستلزمات الإنتاج طوال فترة نمو المحصول حتى تمام نضجه ، لذلك يجب ما يلي:

1. مراجعة وتطوير نظام التعاون الفلاحي في الجزائر والاستفادة من نظم وتجارب الدول المتقدمة تعاونيا في هذا المجال.
2. تقديم الدعم الزراعي بجميع أنواعه لتفعيل دور الجمعيات التعاونية في مجال الامداد بمدخلات عمليات الإنتاج (بذور وأسمدة ومبيدات وآلات) واستخداماتها، والارشاد لطرق الري السليمة.
3. إيجاد آليات سليمة لقيام هذه التعاونيات وتطويرها.
4. العمل على توفير مراكز للتدريب التعاوني داخل الجزائر من أجل تجهيز كوادر تعاونية مؤهلة.
5. دعم الجمعيات التعاونية بالأفكار والمقترحات لتطوير مواردها المالية لتشجيع تحسين خدماتها للفلاحين.
6. توفير جميع مستلزمات الإنتاج الزراعي للأعضاء في التعاونيات ومرافقة استخدامهما ميدانيا بإشراف متخصصين.
7. أن يقوم المتخصصون في التعاونيات الفلاحية بزيارات للفلاحين الأعضاء وتقديم المشورة لهم .
8. تأمين عمالة زراعية ماهرة ومدربة عن طريق التعاونيات للتأجير.

تتحصل هذه التعاونيات الزراعية على جميع أشكال الدعم الزراعي دون التزام بأي ضوابط اتجاة تجارة المنتجات الزراعية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية طالما أن الجزائر لم تحقق الاكتفاء الذاتي في المنتج المعني، ولأن منظمة الزراعة والأغذية العالمية FAO تعمل جاهدة لتشجيع انتشار التعاونيات الفلاحية في جميع أنحاء العالم للقضاء على الفقر وسوء التغذية، وبذلك فإن طابع المعونات للفقراء سوف يطغى على هذا النوع من الأنشطة، وهو ما يبرر لجوء الكثير من الدول المتقدمة لتشجيع التعاونيات الفلاحية ففي الأوروغواي مثلا تصدر التعاونيات الفلاحية 70 % من فائض القمح. لأن المزارعين الصغار عندما يعملون بمفردهم لا يستفيدون من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، في حين أن من

يعملون بشكل جماعي في منظمات منتجين وتعاونيات قوية قادرين على الاستفادة بصورة أكبر من فرص السوق المتاحة والتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات الغذائية وغيرها من الأزمات.

الفرع الثاني: العمل على فرض نظام جبائي زراعي عادل وفعال واتاحة المجال للاستثمار الأجنبي

في هذا الإطار ينبغي على الدولة أن تقوم بدراسة مسحية دقيقة لطبيعة ومكونات التربة لإجمالي المساحات الزراعية، وتوعية الفلاحين عن طرق حثهم على ضرورة الانضمام لجمعيات تعاونية، التي من خلالها يتم توعيتهم بالطرق الفعالة لاستغلال أراضيهم وتزويدهم بخطط إنتاج يشرف عليها فرق من المختصين في المجال الزراعي.

إذا لم يستجب الفلاحون لذلك ولم يستغلوا أراضيهم الزراعية، تفرض عليهم ضرائب عدم الاستغلال، ويخير الفلاح قبل دفعها بتأجير الأرض للتعاونيات لمدة يحددها المختصون حسب طبيعة استغلال هذه الأراضي.

حيث يتم إبراز دور الضريبة كحافز لحسن استغلال الأراضي وراوع لإساءة استخدامها، فالمنتجون الأكفاء سوف ينعمون بحوافز ضريبية وبالاستفادة من الخبراء في تبصيرهم بأفضل السبل لاستغلال مواردهم، أما ملاك الأراضي غير الأكفاء في الزراعة فسوف تنبههم الضريبة إلى ضرورة تصحيح أوضاعهم ومن ثم إعادة تخصيص مواردهم في مجالات تناسب وإمكاناتهم، أو يمكنهم بيعها أو تأجيرها لمن هو أحق بخدمتها.

الفرع الثالث: دمج تمويل القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي

إن مسار منتوج القمح في سلسلة القيمة الزراعية ينتهي عند حلقة التصنيع الغذائي وهي حلقة دافعة لاستمرار عجلة إنتاج القمح كمصدر أساسي لخلق القيمة، و تتمثل آفاق تطوير المواد ذات الاستهلاك الواسع المحققة للأمن الغذائي باستعمال منتوج القمح في فرع المطاحن والتصنيع الغذائي، حيث يعتبر القمح أحد أهم مدخلات هذا الفرع في الصناعات الغذائية، ويقوم هذا القطاع بتقدير احتياجاته المستقبلية قياساً على الاحتياجات الحالية، فمنتوج القمح يخضع لعمليات تصنيع قبل وصوله إلى المستهلك، لذا يتطلب التركيز على تقنيات وخطوط إنتاج صناعية تعتمد الحدود الدنيا من فواقد الإنتاج، واعتماد تقنيات تستهدف الاستفادة من النواتج الثانوية للتصنيع الغذائي أو بدائل التصنيع، كما يمكن أيضاً توجيه الاستثمارات نحو مستلزمات الإنتاج الزراعي من البذر والأصناف العالية من مدخلات عمليات الإنتاج التي لا تؤثر سلباً على الإنتاج المصنع، إضافة إلى دعم البحوث والدراسات والتطبيقات في هذا المجال.

لذلك يستحسن تدخل القطاع في الاستثمار الفلاحي باستغلال مساحات زراعية واسعة توفر له مدخلاته من أنواع القمح ، وذلك بالعمل على جعل القطاع الزراعي يتمتع بعلاقة قوية مع الصناعات الغذائية التي تقوم بتوفير التمويل للقطاع الزراعي لبدء دورة إنتاج جديدة، وللجزائر تجربة ناشئة في هذا الميدان ومثال ذلك مجموعة "عمر بن عمر" للصناعات الغذائية التي دخلت أبواب التنوع في إنتاج الحبوب ومشتقاتها من القمح الصلب، وتستمد مدخلات إنتاجها من 55 من المزارعين الأعضاء الذي يشغل نشاط انتاجهم الزراعي للقمح مساحة تقدر ب 3444 هكتار أنتجت 63285 قنطار سنة 2014¹، أي بإنتاجية تقدر ب 18.37 قنطار للهكتار والتي تزيد بنسبة تقارب 30% عن الانتاجية اجمالي انتاج القمح على المساحة المحصودة والذي قدر ب 14.7 قنطار للهكتار.

هذا بالإضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن يساعد على زيادة الطاقة الاستيعابية للمخزون الاستراتيجي من القمح وذلك بتوفير مخازن على مستوى المصانع، وهو ما قام مجمع عمر بن عمر حيث استحدث مخازن للحبوب بطاقة استيعاب تقدر ب 60000 طن من الحبوب.

هنا ينبغي الإشارة إلى أن الفلاح والمؤسسة الإنتاجية الصناعية والجمعيات التعاونية وكذلك التجار الخواص بحاجة إلى معلومات حيوية وأساسية وذلك لاتخاذ القرار المناسب لممارسة أي نشاط يتعلق بمنتج القمح ، خاصة أن معظم الظواهر الحديثة في السوق الزراعية بحاجة إلى قرار فوري لاستغلال الفرص المناسبة والمتاحة أمام مختلف الجهات في السوق، ومعلومات السوق تتمثل في الأسعار، العرض، الطلب، المخزون، سياسة الدولة وغير ذلك من العوامل التي يمكن أن تؤثر عليها

الفرع الرابع: الاعتماد على صيغ التمويل الزراعية الإسلامية في جميع مراحل سلسلة قيمة

المنتج

لعلنا بالتدبر في آيات الخالق عز وجل بقوله " فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا ه يرسل السماء عليكم مدرارا ه ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا ه² وهي نموذج لبحر من الآيات التي تحمل مثل هذه المعاني، فإننا نتبين أبعادا جديدة وأعمق من تلك التي يخطط لها المهتمون باقتصاد وشؤون العالم، ولعله من غير المنطقي أن نفترض أن الموارد الطبيعية المطلوبة لحياة البشر فيها قصور (الأكسجين مثلا). إن نظرة واحدة للإنسان في نفسه كمخلوق، وإمعان النظر في قدرة الخالق تجعل من الغريب الحديث عن خلل في الحياة الأرضية، أو عدم توازن بين الموارد وسكان الأرض، فما من مخلوق إلا وينزل معه رزقه كاملا ، لقوله سبحانه وتعالى: ه وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ه³

¹ <http://amorbenamor.com/nos-filiales/moulins-amor-benamor> . Site visité le : 25.08.2016.

² القرآن الكريم، سورة نوح، الآيات 10-12

³ القرآن الكريم، سورة هود، الآية 06.

فالأليات السابقة ودون الخوض في تفاصيلها تحتمل أبعادا مهمة تحدد من خلالها الوسائل المطلوبة لنزول الإمداد الإلهي سواء كان ذلك بالاستغفار أو التقوى والإيمان، فالحديث عن قلة الأمطار في ظل وضع كهذا سوف يتعدى الوسائل العلمية البشرية إلى وسائل أخرى لا يمكن نيلها إلا عبر نظام يصل الأرض بالسماء .

إن توفر فهم كهذا يصبح ضروريا لوقف التفكير الهدام الذي يبني على عدم كفاية موارد الأرض وما يفرضه ذلك التخطيط من نتائج وخيمة. لذا يجب أن ندرك جيدا أن هذا التخطيط يعني في منتهاه الفرد، وبذلك فإننا لا نستطيع أن نغفل الجوانب الروحية والأخلاقية، وإذا تناولنا موضوع التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد من هذا المنظور فإننا نجد أن هذا الفرد هو في الأصل وحدة لها مطالب مادية وروحية، اقتصادية واجتماعية. كما يشكل هذا الفرد الأساس لأي عمل أو نشاط، فلا يمكننا التخطيط دون مراعاة كافة العوامل والظروف المتصلة به.

وهنا نود الإشارة إلى أن القرآن الكريم والسنة المطهرة، لهما منظور استراتيجي يمكن النظر إليه من تجسيد رؤية إستراتيجية متكاملة تمتد من البناء الأخلاقي للأفراد لتشكل نظاما متقنا لإدارة شؤون الحياة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

وبذلك يكون تصورنا لصيغ تمويل مجدية ومستدامة مبنية على الابتكارات المالية التي شرعها ديننا الحنيف، وهي غير قابلة للنقد من حيث مبادئها.

إن الفلاحين في الجزائر يواجهون مشاكل إمداد بمدخلات عمليات الإنتاج الزراعي، وكذلك لتسويق محاصيلهم، حيث يحتل السماسرة مكانة كبيرة في سلسلة قيمة المنتجات الزراعية على حساب الفلاحين والمستهلكين، لذلك وجب النظر في نماذج تمويل للزراعة يدمج فيها التمويل ضمن كل مراحل سلسلة القيمة، بشرط أن يعتمد ذلك على مبادئ إسلامية، وهي صيغ التمويل الاسلامي: المزارعة، المساقاة، المغارسة، المضاربة، المرابحة، المشاركة، السلم، الإجارة، الاستصناع، وهي صيغ تتوزع وتشترك في جميع مراحل سلسلة القيمة من مرحلة التحضير للزراعة إلى غاية مرحلة التصنيع تشرف عليها بنوك متخصصة

إن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي تؤدي إلى سهولة المزج والتأليف بين عناصر الإنتاج، وخاصة عنصر العمل ورأس المال في صور متعددة من مضاربة ومشاركة ومرابحة وسلم... الأمر الذي يؤدي إلى فتح مجالات لتشغيل أصحاب المهن وذوي الخبرات في مختلف المجالات، ومن جهة أخرى تتجه الأموال المكتنزة أو المدخرة إلى الاستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات جذب ومحفزات استثمارية هامة.

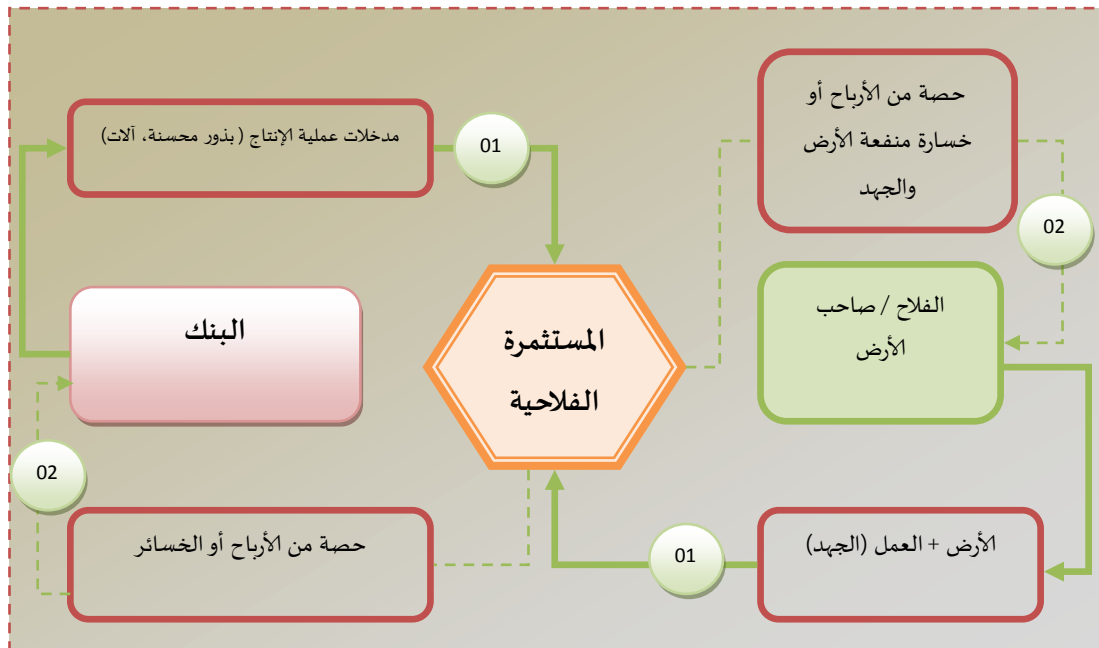
أولاً: عقد المزارعة

يمكن للبنك الإسلامي أو مؤسسة التمويل الإسلامي أن توفر مدخلات عملية الإنتاج الزراعي من بذور وآلات ومعدات زراعية لتحضير عملية الزرع ، فيقوم الفلاح بالعمل اللازم بمجهوده وتوفير الأرض، مقابل نصف او ثلث أو ربع الغلة بحسب الاتفاق، أما عائد مؤسسة التمويل فيزيد أو ينقص أو يساوي المصاريف التي تكبدها. ويحدد إسهام كل شريك قبل التوقيع على عقد المزارعة الذي يحدد أيضا استحقاقات الطرفين في الأرباح، وبعد الحصاد وعمليات التسويق تخصص التكاليف التي تكبدها كل من الشريكين من الربح الناتج عن المشاركة، ثم يوزع الباقي أرباحا. كما يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار الجهود التنظيمية التي تقوم بها المؤسسة لتمييز حقوقها عن حقوق البنك بما يضمن العدالة في استحقاق الأرباح. (الشكل 6-25)

من خلال هذه الصيغة التمويلية يمكن أن ضمان مناصب شغل تتميز بالاستقرار بل ويمكنها أن تعرف نموا يعكس تطور النشاط الزراعي بما يتوافق مع تحسن ظروف العمل والتمويل.

يضاف إلى ذلك أن هذه التقنية التمويلية تجعل المؤسسة تتقاسم مخاطر العمل فهي تتحمل نسبة من الخسارة إن وقعت، وهذا ما يجعل الدقة والتخصص في العمل لازمين عندئذ، مما يقلل من مخاطر وقوع خسارات تدخل ضمن الإطار الذي يمكن السيطرة عليه.

شكل رقم (6-25): صيغة المزارعة للتمويل الزراعي



المصدر: من إعداد الباحثة

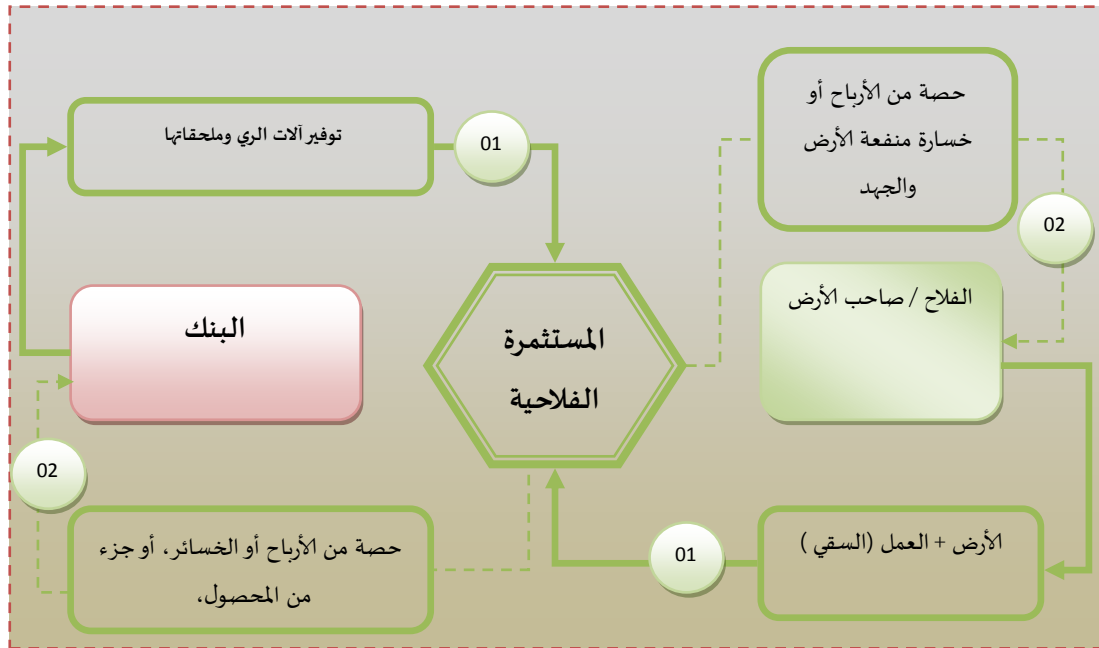
ثانيا: المساقاة

من خلال هذه الصيغة يمكن أن يلتزم البنك بتوفير آلات الري وملحقاتها، ويقوم بتركيبها في المزرعة مع السماح للمؤسسة بتشغيلها، والعقد المبرم بشأن هذه العملية، يمكن أن يشترط أن يدفع المؤسسة (الصغيرة أو المتوسطة) جزءا من إنتاجها، بينما يلتزم البنك بمقابلة كل النفقات المتعلقة بالتشغيل، والصيانة وجلب قطع الغيار.

وإحدى مزايا المساقاة أنها يمكن أن تتضمن تمويلا إضافيا (إضافة إلى الري) للمدخلات الأخرى، مثل البذور والمخصبات والمبيدات الحشرية. والشكل الذي يأخذه هذا التمويل الإضافي يخضع للاتفاق بين البنك والعميل، لكنه عادة ما يأخذ شكل عقد المربحة.

كما يمكن أن يأخذ التمويل بالمساقاة، شكل تزود البنوك المزارعين ببساتين أو حدائق أو أشجار تمتلكها أو تقع في حياتها، ويتم ذلك بغرض جمع محصول البساتين أو الحديقة أو تقسيمه بنسبة معينة محددة.

شكل رقم (6-26): التمويل بصيغة المساقاة



المصدر: من إعداد الباحثة

إن التمويل عن طريق صيغة المساقاة بإمكانه أن يحقق من الفائدة ما يساعد على النهوض بمستويات التنمية المحلية لما توفره من إمكانية لزيادة المحاصيل الزراعية في الموارد التي تساقى فيها فتتحقق الإكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع المحلي من الموارد الإستهلاكية، الزراعية و تقضي إلى الحاجة

بالمساهمة في توفير الموارد المالية المتأتية من بيع المحاصيل الزراعية وإستغلال حصيلة هذه الأموال في مشاريع البنى التحتية التي يحتاجها المجتمع.

ثالثاً: المغارسة

يمكن لمؤسسة التمويل أن توفر الأرض وفسائل الأشجار المراد غرسها ، إن زراعة الأرض وغرسها والقيام بكل ما يلزمها من أعمال تتطلب تخصصاً في المجال الزراعي، لذلك نجد من يمتلك الخبرة الزراعية لكنه لا يملك المال ولا يملك الأرض التي يمكنه أن يمارس نشاطاته عليها، لذلك وجب أن يوجد من يتكفل بتمويل وتموين هؤلاء بما يحتاجونه لممارسة نشاطهم الفلاحي.

ومن الصيغ التي يمكن على أساسها، التمويل والتموين، نجد صيغة المغارسة، التي يمكن أن تركز عليها البنوك الإسلامية لخدمة النشاط الزراعي على غرار المساقاة والمزارعة.

ويمكن أن تطبق المغارسة على النحو التالي:

1. المغارسة المشتركة:

يقوم البنك الإسلامي بتملك الأراضي الصالحة للزراعة، ثم يقوم بعدها بالاتفاق مع المؤسسات الخبيرة في المجال الفلاحي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة، وعادة ما تضم هذه المؤسسات مهندسين زراعيين متخرجين من المعاهد المتخصصة، الذين لديهم الخبرة المهنية والعلمية في هذا المجال، حيث يقومون بإجراء دراسة معمقة عن إمكانية غرس الأشجار المثمرة اللازمة والملائمة لنوعية الأرض محل العقد، ثم بعد ذلك يتم الاتفاق بينهم وبين البنك على أن يغرسوها ويكون لهم جزء من الأرض يملكهم البنك إياه، وكذا جزءاً من المحصول الذي ينتج من العملية – التي يجب أن تقيد بفترة زمنية محددة حسب نوعية الأشجار المتقاربة من حيث وقت إيتاء أكلها – بالإضافة إلى جزء من هذه الأشجار التي تكون باسمهم.

ومن خلال هذا الاقتراح يكون نصيب كل من المتعاقدين كما يلي :

أ. نصيب البنك: الجزء الأكبر من الثمار والأشجار والأرض.

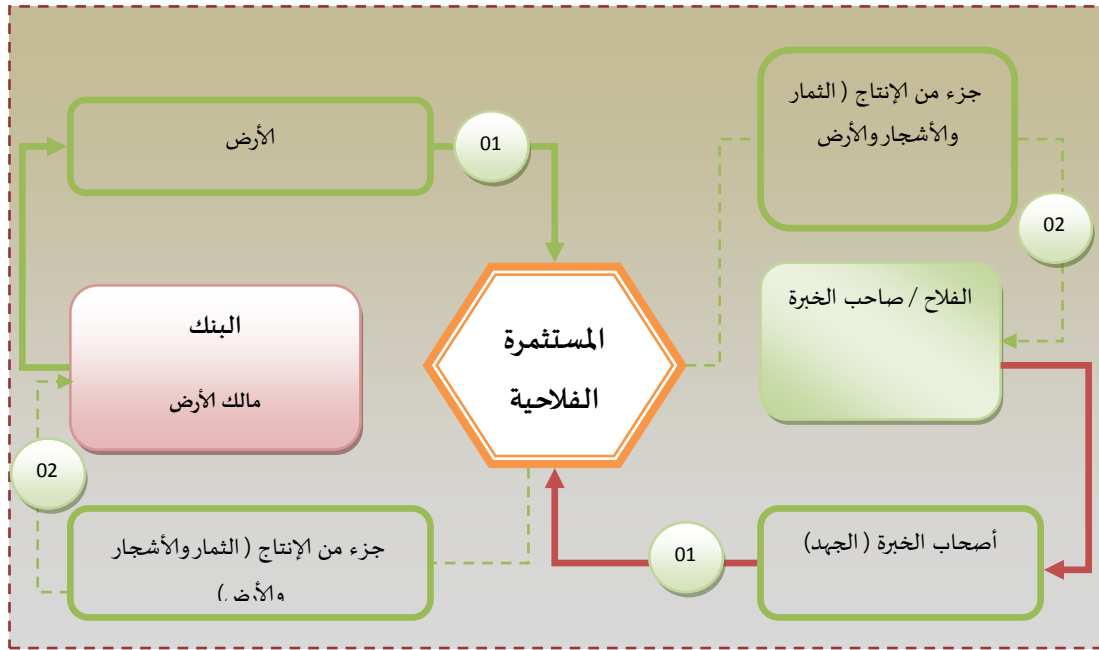
ب. نصيب المؤسسة الغارسة: الجزء الباقي من الثمار والأشجار والأرض التي امتلكتها برضا البنك.

2. المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة

أما الشكل الثاني فهو أن يقوم البنك بامتلاك أرض صالحة للزراعة، ويقوم ببيع جزء منها بسعر رمزي للمؤسسة، شريطة أن يقرن البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض، ويكون الأجر عبارة عن جزء من الشجر والثمر¹.

إن التمويل بالمغارسة قد يحل مشكلة كبيرة متعلقة بضيق طاقات متخصصة وذات خبرة مهنية راقية، تتمثل في الخبراء والمهندسين الزراعيين الذين أنفقت عليهم الدولة أموالا طائلة لتكوينهم، لكن عند تخرجهم لا يجدون من يقوم بمساعدتهم لتحقيق مشاريعهم، التي يمكن أن تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية، وإيجاد مصادر جديدة لإحلال الواردات، وكذا تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

شكل رقم (6-27): التمويل من خلال المغارسة



المصدر: من إعداد الباحثة

تسمح صيغة المغارسة في تحسين مستويات التنمية المحلية من خلال كونها صيغة تمويلية تسمح باستغلال الأراضي الصالحة للزراعة فبدل بقاء الأراضي بورا، فإن أصحابها يمكنهم الانتفاع منها من خلال عقد المغارسة التمويلي، يمنحها لمن يغرستها أشجارا مثمرة يستفيد صاحبها منها حسب الاتفاق المبرم بينهما

¹ كمال رزيق، فارس مسدور، صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، 2003.

فتحقق المنطقة التي تم فيها المشروع الاستثماري بصيغة المغارسة اكتفاء من ثمار معينة وتمتص نسبة من البطالة مما يحقق مستويات من التنمية المحلية و الرفاه الاقتصادي.

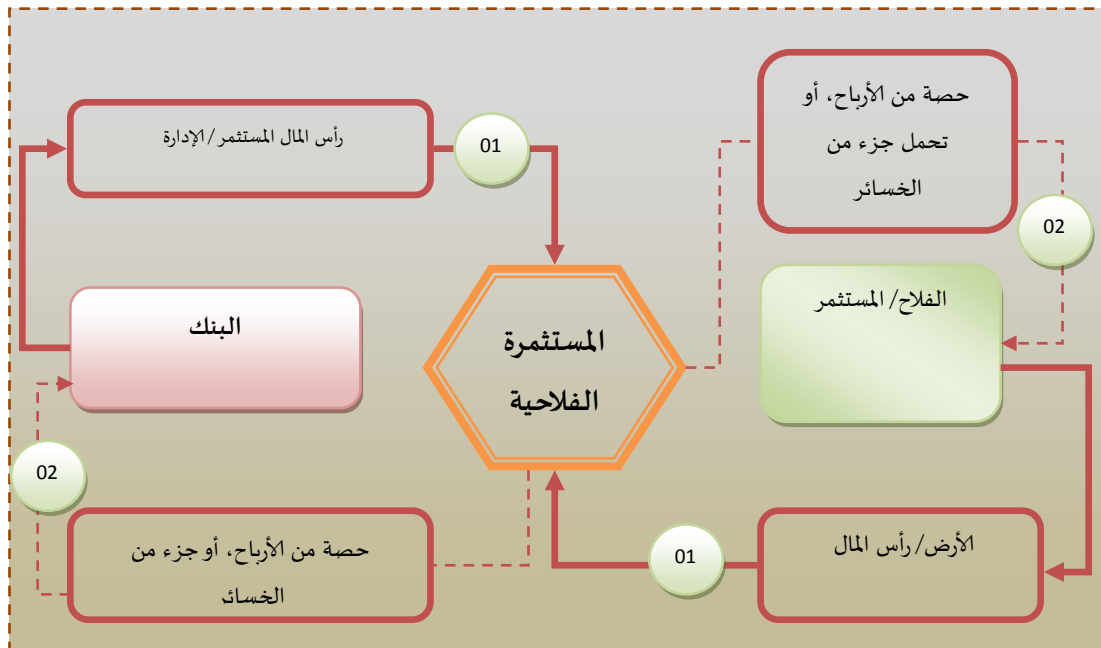
رابعا: التمويل بالمشاركة

إذا كانت المشاركة دائمة، يمكن أن تكون الأرض من المؤسسة والتمويل والتمويل من البنك، وهذا بعد تقدير قيمة الأرض وتحديد قيمة مشاركة كل منهما في المشروع، حيث يكون بينهما على قدر مشاركة كل منهما في رأسماله، وتكون النتيجة بين المتشاركين على حسب نسبة مشاركة كل منهما.

أما إذا كانت المشاركة متناقصة فقد يؤول المشروع - الذي دخلت المؤسسة شريكة فيه بأرضها- بأكمله إليهما، على أساس أن تتنازل للبنك عن حصة من أرباحها، وهذا يطفى حق البنك ويكون المشروع في النهاية ملكا لها.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة الفلاحية يمكن أن توكل إدارة المشروع- إداريا - للبنك وتهتم هي بالعمل الفني الذي يرتبط بخبرتها، بالإضافة إلى الاستعانة بكل التسهيلات التي يقدمها البنك خاصة ما تعلق منها بالتصدير والاستيراد. فالبنك يقوم بتوجيه الأموال واستثمارها في الشركات ذات المشاريع الأجدى والأعلى ربحية. وذلك بافتراض أنه ذا خبرة فنية في بعض الأنشطة الزراعية والصناعات الغذائية، بالإضافة إلى الخبرة الإدارية والمالية.

شكل رقم (6-28): التمويل من خلال المشاركة



المصدر: من إعداد الباحثة

خامسا: التمويل بالمضاربة

إن المصرف الإسلامي حين يمارس صيغة المضاربة لا يمارسها بكونه مجرد ممول فحسب، بل يمارسها باعتباره مستثمرا، فالعلاقة التي تربطه بالمستثمرين ليست علاقة الدائن بالمدين، كما هو الحال في المصارف التقليدية، ولكنها علاقة شراكة في كافة العمليات الاستثمارية بكل ما يتطلبه مفهوم الشركة من مقومات، وما يترتب عنه من نتائج.

وحتى ينجح التمويل عن طريق المضاربة يتعين على القائم بالعملية على مستوى المصرف الإسلامي أن يتوخى الحرص في كل قراراته في مختلف مراحل العملية وهي:

الخطوة الأولى: استكشاف العمليات: وتتمثل في البحث عن الفرص المتاحة في مختلف المجالات الاستثمارية والترويج لها قصد جلب المستثمرين نحوها.

الخطوة الثانية: اختيار الملفات: ويتم ذلك بتفحص الملفات المقدمة (في إطار المضاربة) والاتصال بأصحابها في حالة الضرورة لطلب توضيحات حول مشاريعهم.

الخطوة الثالثة: تقويم ودراسة الملفات المرشحة للتمويل من كافة جوانب الجدوى: الاقتصادية، الفنية والمالية. وتعد هذه الخطوة حاسمة في اتخاذ قرار التمويل.

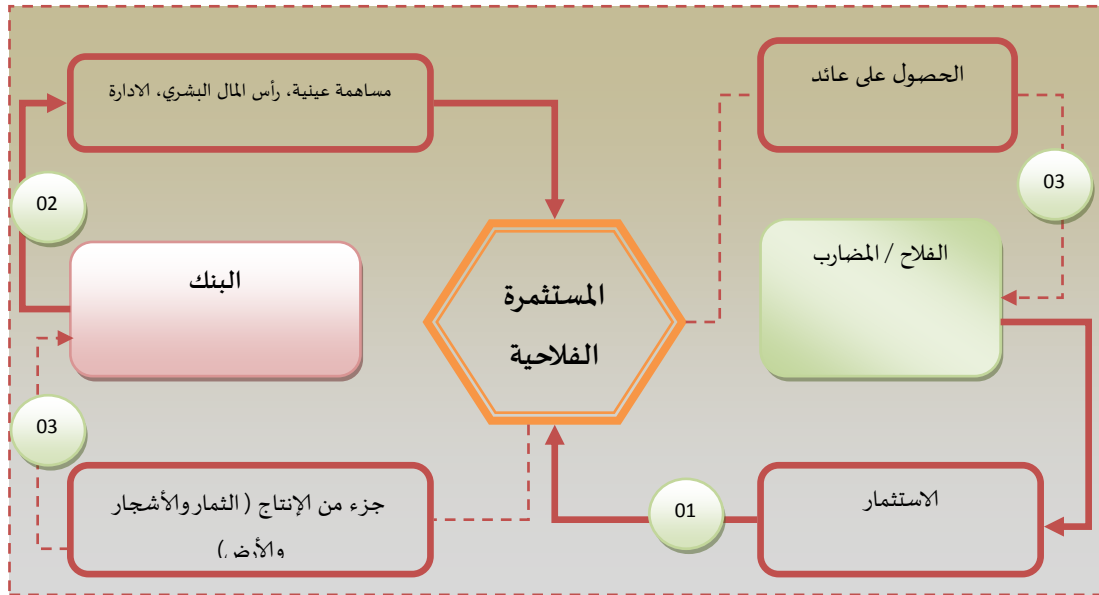
الخطوة الرابعة: تحديد رأس المال: أي اتخاذ القرار بشأن حجم رأس المال الذي سيتدخل به البنك في تمويل المشروع المطلوب تمويله، انطلاقا من مبدأ العائد والمخاطرة.

الخطوة الخامسة: تقديم التمويل ومتابعة العملية: بعد منح المبلغ المحدد في الخطوة الرابعة للمستفيد (المضارب) يبقى على البنك متابعة العملية من خلال طلب تقارير دورية حول مجريات المشروع موضوع التمويل، وذلك من أجل التأكد من السير الحسن وتفادي حالات التعثر والانحراف.

الخطوة السادسة: مسألة الضمانات: ولا يتعلق الأمر هنا بالضمانات العينية أو الشخصية، ولكن تلك الضمانات المرتبطة بالمنتج والسوق وشخصية المقاول، والتي يتوجب الحرص على مراعاتها.

وحيث إن المضاربة تقوم في جوهرها على تلاقي أصحاب المال وأصحاب الخبرات، بحيث يقدم الطرف الأول ماله، ويقدم الطرف الثاني خبرته، فإن صيغتها ملائمة لإقامة وتنظيم مشروعات صغيرة ومتوسطة، ويحقق هذا الأسلوب مصلحة كلا الطرفين: صاحب المال (المصرف)، والعامل (المضارب)؛ فقد لا يجد صاحب المال من الوقت أو من الخبرة ما يمكنه من تقليب المال والاتجار فيه، وبالمقابل، قد لا يجد العامل من المال ما يكفي لتجسيد أفكاره وممارسة قدراته وخبراته في مجالات الحياة المختلفة، ويتحمل صاحب رأس المال الخسارة في حالة عدم تقصير المضارب، وعدم إخلاله بشروط المضاربة.

شكل رقم (6-29): التمويل الزراعي بصيغة المضاربة



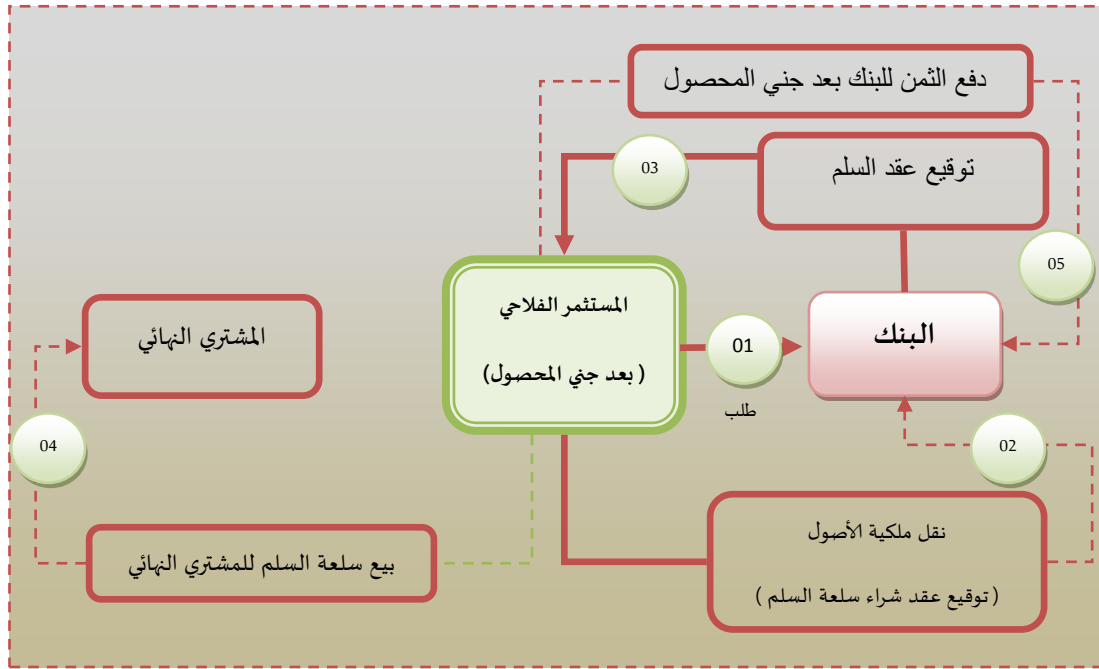
المصدر: من إعداد الباحثة

سادسا: التمويل عن طريق عقد السلم

إن بيع السلم يرتبط في الغالب بالتمويل القصير الأجل، ويعتبر مصدرا هاما لتغطية الاحتياج من رأس المال العامل، أي تمويل دورة الاستغلال (التشغيل). وكما إنه يصلح لتمويل عمليات زراعية، من خلال مساعدة الفلاحين في الفترة ما قبل تمام الإنتاج، فإن بيع السلم يستخدم أيضا في تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة، وذلك بشراؤها سلما وإعادة بيعها بأسعار أعلى، كما يطبقه أيضا المصرف الإسلامي من خلال تمويله للحرفيين وصغار المنتجين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج، كرأس مال سلم، مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة بيعها.

وهكذا يمكن تمويل المستثمرات الفلاحية عن طريق بيع السلم، سواء تم ذلك نقدا، أو تم من خلال توريدها بالآلات والمواد الأولية، أو بمختلف الخدمات التي تساعد في عملية الإنتاج، وذلك مقابل كمية من المنتجات للمصرف الممول. وبذلك فإن هذا النوع من التمويل يتيح الحصول على سيولة نقدية فورية متمثلة في الثمن الذي تقبضه عند التعاقد، مقابل التعهد بتسليم كمية الإنتاج المتفق عليها بعد فترة زمنية محددة.

شكل رقم (6-30): التمويل بصيغة السلم



المصدر: من إعداد الباحثة

كما يمكن استعمال السلم كصيغة تمويلية طويلة الأجل، مثل تمويل الأصول الثابتة، وبالتالي يكون بمثابة أسلوب بديل للتأجير التمويلي، حيث يقوم المصرف الإسلامي بتوفير الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع أو إحلالها بالمصانع القديمة القائمة، على أن تكون هذه الأصول كرأس مال السلم مقابل الحصول على جزء من منتجات هذه المصانع على دفعات في آجال مناسبة.

سابعاً: الإجارة

وتتمثل الخطوات العملية للإجارة المنتهية بالتمليك في القطاع الفلاحي في العناصر التالية

- ☉ أن يبدي العميل رغبة في إجارة منتهية بالتمليك لعين غير موجود لدى البنك الإسلامي كجرار مثلاً.
- ☉ يقوم البنك بشراء الجرار من البائع.
- ☉ يوكل البنك العميل باستلام الجرار، ويطلب منه إشعاره بأنه قد تسلمه حسب المواصفات المحددة في العقد.
- ☉ يؤجر البنك الجرار للعميل بأجرة محددة لمدة معينة، ويعده بتمليكه له إذا وقي بجميع أقساط الأجرة عن طريق الهبة أو عن طريق البيع بسعر رمزي.
- ☉ عند انتهاء مدة الإجارة و الوفاء بالأقساط المحددة، يتنازل البنك للعميل عن الجرار بعقد جديد.

إن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي تؤدي إلى سهولة المزج والتأليف بين عناصر الإنتاج، وخاصة عنصر العمل ورأس المال في صورة متعددة من مضاربة ومشاركة ومراوحة وسلم... الأمر الذي يؤدي إلى فتح مجالات لتشغيل أصحاب المهن وذوي الخبرات في مختلف المجالات، ومن جهة أخرى تتجه الأموال المكتنزة أو المدخرة إلى الاستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات جذب ومحفزات استثمارية هامة.

في جميع هذه الصيغ يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة عناصر من الضروري ضبطها بشكل جيد منها:

• دراسة الجدوى يجب أن تكون دقيقة في عقد المساقاة: حتى لا تكون النفقة أكبر من الإيراد المتوقع خاصة وأن للعوامل الطبيعية والمناخية تأثيرا كبيرا على هذه المشاريع.

• إن التأمين ضد الكوارث الطبيعية وعلى العتاد الفلاحي ضروري جدا وهذا لتغطية المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.

• إن الاعتماد على الموارد البشرية الكفأة أكثر من ضرورة حتى يكون الناتج وفيرا، و حتى يكون الاستثمار مربحا لكل الأطراف المتعاقدة.

• إن الاقتصاد في النفقة لا يعني بتاتا الاستغناء عن بعض الأعمال الهامة و إنما اعتماد قاعدة المفاضلة بين العروض المقدمة للاستثمار سواء من الناحية التقنية أو من الناحية المالية حتى إذا اعتمد عرض يكون أحسن تقنيا والأقل تكلفة ماليا.

• إن اعتماد التكنولوجيا الحديثة في المجال الفلاحي أمر يجب الارتكاز عليه ، خاصة و أنها أثبتت فعالية ونجاحا ملحوظا ، و منه فلا يجب الاستغناء عن الاستثمار في اقتناء هذه التكنولوجيا حتى و لو كانت مكلفة في بداية الأمر لكنها ستحدث نقلة نوعية في المنتج من حيث الكم والنوع وتستهلك على المد المتوسط والطويل وقد تكون في بعض الأحيان نافعة مع شساعة الأراضي المشجرة.

• يجب التفكير من البداية في تسويق المنتج فلا يكفي أن نعقد استثمارا بصيغة المساقاة ثم نعجز عن بيع المنتج ، لذا كان التعاقد المسبق مع المؤسسات المتخصصة في التصدير أو التسويق المحلي أو الدولي للمنتجات الفلاحية المتأتمية من عقد المساقاة أفضل سبيل لتفادي كساد المنتجات المحصل عليها في نهاية المواسم.

• وتجدر الإشارة إلى أن البنوك الإسلامية إلى غاية يومنا هذا لم تقم باستغلال هذا العقد المهم، الذي يمكنه أن يوسع دائرة التمويل الخاصة بالقطاع الزراعي، وأن لا تبقى مقتصرة على المزارعة والمساقاة فقط.

• كما يجب التأكيد بضرورة التخصص لدى البنوك الإسلامية، فلا يعقل أن يقوم بنك بكل هذه الوظائف التمويلية المتعددة بتعدد تقنياتها، فوجود البنوك الإسلامية الزراعية يعني تخصصا أكبر وخبرة أكثر في مجال التمويل الزراعي ذي المخاطر العالية نتيجة تغير الظروف المناخية الطبيعية، وكذا هروب الناس من الإيداع والادخار في هذا المجال، مما يعني نقص الاستثمار فيه، لذا وجب على البنوك الإسلامية

أن تفكر مليا في التخصص لأنه سيحل مشاكل كبيرة وسيعطيها مجالا استثماريا يمكنها أن تكون الرائدة فيه.

خلاصة الفصل السادس:

- رغم الانتشار الواسع لمساحات القمح المزروعة عالميا إلا أن المتداول منه لا يمثل أكثر من 20% من الإنتاج العالمي وهذا ما يبرز أهميته الغذائية وضرورة تأمينه محليا قبل توجيهه للسوق الخارجية.
- يتسم سوق القمح في العالم بخصائص منفردة من احتكار وقيادة سعرية يجب مراعاتها في استراتيجية التنمية الزراعية وكذلك في طرق التمويل الخاصة به لتحقيق الأهداف المرجوة من إنتاجه (اكتفاء ذاتي أو تصدير)
- يعتبر القمح من أهم محاصيل الحبوب الغذائية في الجزائر، ورغم الزيادة الكبيرة في إنتاجه إلا أنه لا يكفي لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية مما أدى إلى زيادة الاعتماد على استيراده من الأسواق الخارجية لسد الفجوة الغذائية وبالتالي أدى إلى تشكيل عبء كبير على ميزان المدفوعات وتعرض الأمن الغذائي الجزائري لمخاطر كثيرة وخاصة في ظل التغيرات العالمية الحالية، وهذا يدعو إلى ضرورة السعي وراء إيجاد الحلول والسبل الممكنة والمتاحة لزيادة إنتاج القمح في الجزائر وذلك لتضييق الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك وتخفيف العبء عن ميزان المدفوعات.
- إن التركيز على زراعة القمح مساحات واسعة من الأراضي ، يمكنه أن يحقق كفاءة إنتاجية عالية ويقلل من الخسائر الاجتماعية بالإضافة إلى إمكانية حسن التشغيل باستخدام أساليب إدارية وفنية متطورة من شأنها أن ترشيد استخدام الموارد المائية الملائمة دون تبذير للمياه وتعطيل للآلات و فرص الاستفادة منها.
- تسيطر الدولة على قطاع الحبوب في جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية ، وتحتل دورا بارزا في تسعير مدخلات عمليات الإنتاج وتوزيعها وإدارة المخزون، وهي بذلك تؤثر كثيرا على فعالية إنجاح المواسم الفلاحية بغض النظر عن العوامل المناخية، لكن الملاحظ أنها لا تؤثر على توجيه الفلاحين في اختيار زراعتهم وفقا للموارد المتوفرة.
- تتميز أغلب المساحات الموجهة لزراعة القمح والحبوب بصغر المساحة الزراعية، لذلك وجب النظر في إمكانية توجيه صغار المزارعين لتحويل نشاطهم من زراعة القمح إلى أنشطة أخرى من زيادة أرباحهم وتقليل الخسائر الاجتماعية التي يتحملها المجتمع جراء زراعة القمح .
- حتى تعطي إعانات ودعم الدولة مفعولها يجب ربطها باستخدام تقنيات ووسائل الري الحديثة التي تؤدي إلى ترشيد استخدام المياه.
- تفتقر الزراعة الجزائرية لقاعدة بيانات أساسا ، في حين أن الزراعات المتطورة بلغت أهدافها بسبب قواعد بيانات متكاملة مما يسهل قياس كفاءة الإنتاج بصفة دورية ومن ثم رسم السياسات الملائمة.

© إن تطبيق التقنية التمويلية بالصيغ الإسلامية التي تتناسب مع الخصائص الاجتماعية للفلاح الجزائري، تجعل المستثمرة الفلاحية تتقاسم مخاطر العمل، فهي تتحمل نسبة من الخسارة إن وقعت، وهذا ما يجعل الدقة والتخصص في العمل لازمين عندئذ، مما يقلل من مخاطر وقوع خسارات تدخل ضمن الإطار الذي يمكن السيطرة عليه.

إن سيادة الدول لا تكتمل بدون تحقيق الأمن الغذائي، الذي لا يمكن ضمانه بدون قطاع زراعي قوي وأغلب الدول النامية خاصة الدول العربية ومنها الجزائر تعاني من التبعية الغذائية.

فالمزارعون يفتقرون للموارد المالية لتطوير مستثمراتهم واستصلاح أراضيهم، مما يدفعهم لطلب قروض من البنك بشروط تفوق قدراتهم الائتمانية، لأن الملاحظ عموماً أن هته الفئة من العملاء ليس لها ضمانات أو ممتلكات يمكن رهنها، وبما أن الزراعة هي قطاع عالي المخاطر (خاصة المخاطر المناخية)، فإن البنوك تقلل من منح الفلاحين القروض ذات الأجل الطويل والمتوسط، فيطرح التمويل المصغر كحل لمشاكل التمويل، لكنه لا يقدم حلاً في جميع أنواع الزراعات والأنشطة الفلاحية، خاصة تلك التي تتطلب مساحات زراعية كبيرة.

من جهة أخرى يواجه الفلاحون مشاكل إمداد بمدخلات عمليات الإنتاج وكذلك لتسويق محاصيلهم مما يؤثر على تحفيزهم لإنتاج محاصيل إستراتيجية في الدولة. حيث يحتل السماسرة مكانة كبيرة في سلسلة قيمة المنتجات الزراعية على حساب الفلاحين والمستهلكين.

لذلك وجب النظر ملياً في تطبيق صيغ تمويل تتواءم مع خصائص المجتمعات الريفية وسلوكياتهم وطبيعتهم حيواناتهم، بدمج التمويل في جميع مراحل سلسلة القيمة، والاعتماد بالدرجة الأولى على صيغ لا ينفر منها الفلاح بحيث لا تتعارض ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف.

خاتمة عامة

تمتلك الجزائر من الإمكانيات الطبيعية والبشرية والرأسمالية ما يؤهلها لتحقيق معدل الاكتفاء الذاتي، والمحافظة على أمنها الغذائي، لكن رغم ذلك فإن مكانة القطاع الفلاحي من حيث النتائج المحصلة ومساهمته في الناتج الوطني الإجمالي لا تعكس أهميته، ومن خلال فصول بحثنا وبالنظر في استراتيجيات التمويل المنتهجة في الجزائر وموقعها ضمن ما ينتهجه العالم المعاصر اليوم توصلنا إلى أن الجزائر الزراعية وقبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الذي يحتم رفع الحواجز الجمركية وتقييد عمليات الدعم التي لا تعتبر كافية حتى في ظل الحماية، وجب عليها التوجه للتركيز على الاقتصاد المبنى على الموارد المحلية بإطلاق ثورة في القطاع الزراعي تثمن من خلالها كل القيم المادية والقاعدية بصيغ تتمحور حول الفلاح المنتج بالدرجة الأولى، لأن التركيز على التجارة الخارجية وحده سوف لن يصمد طويلا أمام اتجاه الأسعار العالمية وتوجه الدول الكبرى المنتجة نحو تكوين مخزونات استراتيجية.

وكانت جملة النتائج التي توصلنا إليها في البحث كالآتي:

- استمرار تفتت الحيازات الصغيرة في الجزائر، يعني بأن صغار المزارعين يشكلون الأغلبية في هيكل إنتاج القطاع الزراعي، وهذا بدوره يؤثر على إمكانية التوسع الأفقي لغايات زيادة الإنتاج الزراعي ويبرر جزءا من العجز الغذائي في مادة القمح.
- إن معظم قروض البنك للقطاع الزراعي هي قروض قصيرة ومتوسطة الأجل.
- إن التجار والوسطاء في أسواق الجملة لا يساهمون في عمليات التمويل الزراعي إلا بمقدار ما يحقق مصالحهم أولا، وهذا يعكس ضعف التنسيق بين الحلقات ذات العلاقة بالإنتاج والتسويق الزراعي.
- إن منح البنك لقروض فلاحية بدون فوائد يتحملها الفلاح تعكس المساهمة المتواضعة لدعم الدولة للقطاع الزراعي .
- إن تعامل البنوك بسعر الفائدة بغض النظر عن نسبتها إن كانت قليلة أو كبيرة يشكل عائقا لطلب قروض بالنسبة للفلاح الجزائري، فالوازع الديني يمنعه من ذلك لذلك وجب التزام مبادئ الشريعة الإسلامية في صيغ التمويل المطبقة على جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية.
- يطغى على تمويل سلسلة القيمة الزراعية في الجزائر مشكل عدم تقدير الفلاحين لقيمة توفّر رأس المال العامل قبل بدء عملية الإنتاج، وهم يبدؤون البحث عن الموارد المالية بعد بدء عملية الإنتاج، وغالبا ما يجدون أنفسهم يفتقرون لجودة الخدمات والآلات.
- يمثل تمويل التصنيع الزراعي موردا مهما لتوفير السيولة لمدخلات جديدة لعملية الإنتاج الزراعي، ووجود هذا النشاط مشجع جدا لامتهان الزراعة في الجزائر، ومطمئن للفلاح كسوق متوفرة ومضمونة تؤمن السيولة اللازمة لانطلاق موسم زراعي جديد.

❶ في المستثمرات الفلاحية غالبا ما يتنازل الفلاحون عن استخدام التكنولوجيا الحديثة لقلّة مداخلهم، وعدم كفاية رأس المال مما يسبب أضرارا للمشاريع الفلاحية في جميع المراحل، ويؤدي إلى ضعف تنافسيتها.

أما نتائج اختبار فرضيات البحث فتم التوصل إلى:

1. تفتقر سياسات التمويل الفلاحي في الجزائر إلى قاعدة ترتيب الأولويات في منح القروض، وتتبعها حسب مراحل سلسلة القيمة الفعلية، فالبنك يمنح قروضا أغلبها قصيرة وموسطة الأجل دون الإشراف والحرص على توفير التمويل اللازم لمرحلة سابقة أو لاحقة في سلسلة القيمة، وهو ما لا يتماشى ومتطلبات التمويل الفلاحي وفقا للابتكارات المالية المستحدثة في الدول المتقدمة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
2. يعتبر التنافس ضمن قواعد المنظمة العالمية للتجارة تنافسا غير عادل وغير كفاء، وأغلب الدول التي تنضم للمنظمة العالمية للتجارة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، وهو هدف يكاد يجزم الكثيرين أنه مستحيل التحقق في الدول النامية، فالجزائر وفي ظل وجود عوائق زراعية على الصعيد المحلي دون الاحتكاك الأجنبي ولم تحقق الاكتفاء الذاتي، هذا وأثبت الواقع في ظل الشراكة الأوروبيةمتوسطة عن ميل الكفة الايجابية لصالح الاتحاد الأوروبي، فالنتيجة المؤكدة إذا ما تم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية دون تحسين وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار الزراعي ستكون سلبية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
3. تقوم مؤسسات التمويل في الجزائر بمنح قروض زراعية بالتنسيق مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، لكن عملية المراقبة والإشراف تتوقف بمجرد حصول الفلاح على القرض، مما يؤدي به إلى التماطل ومن ثم العجز عن السداد، وهو ما يعيب عمليات التمويل الزراعي في الجزائر.
4. يعتمد القطاع الزراعي في تمويله على درجة كبيرة من الحماية خاصة السلع الزراعية الاستراتيجية، مما يجعله عرضة للمخاطر في حال تراجع الوفورات المالية المدعمة له، أو في ظل الرضوخ لشروط منظمة التجارة العالمية مستقبلا، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.
5. تمتلك الجزائر إمكانيات وموارد قيمة تمكنها من بناء مستقبل زراعي قوي، قادر على التمويل الذاتي من خلال تفعيل الاهتمام بالتهوض بجميع مراحل سلسلة قيمة المنتج زراعيًا وصناعيًا، حتى يتم ضمان رأس المال العامل لتمويل دورات الإنتاج المتتالية دون الحاجة إلى نظام إقراض ربوي، لكن هذه الإمكانيات لا تزال مهملة وتفتقر للعديد من مقوماتالتهوض بالتنمية الزراعية خاصة في ظل وجود عائق العقار الفلاحي ومشكل الإمداد بالمياه.

مما سبق دراسته ندرج مجموعة من التوصيات هي:

● إن فكرة إنشاء مكاتب للإرشاد الفلاحي تكون في شكل تعاونيات ينتسب إليها الفلاحون وأصحاب الحيازات الصغيرة الذي لا يمكنهم إدارة مزارعهم بشكل جيد، فيقومون بتوكيل أشخاص أصحاب كفاءات حيث يقوم المكتب بضم مجموعة من الحيازات الزراعية لإنتاج منتج معين ذو كثافة عالية مثل الحبوب، وبالتالي ستكون التكاليف منخفضة وعملية الإشراف تحت سيطرة جهة واحدة، فلا يتدخل أصحاب المستثمرات إلا كعمال إن رغبو في ذلك باتفاق حسب صيغ الاستثمار والتمويل الزراعي الاسلامي، ويتحصلون في آخر الموسم الفلاحي على عائد جراء تأجيرهم للأرض أو جهدهم المبذول، بحسب بتراضي جميع الأطراف.

● إن الجزائر بحاجة إلى جهاز رقابة يرافق أنظمة التمويل المعتمدة، لضمان تدفق الأموال اللازمة إلى القطاعات ذات الأولوية المحددة، ولا يكون ذلك إلا بإنشاء نظام معلومات مناسب يضم خلايا مراقبة تتوزع في كل منطقة مؤهلة للنشاط الزراعي. وباعتبار أن قطاع الزراعة جد حساس في الاقتصاد الجزائري (العوامل المناخية، الخصائص الاجتماعية) فإنه ينبغي تفعيل عقوبات عدم استغلال الأرض الزراعية بفرض ضرائب تعوض إهمال الأراضي غير المستغلة، مع وضع حلول تمكن المزارع من تجنب هذه العقوبات نظرا لوضعه الاقتصادي، كأن يؤجرها لمن هو أدرى باستغلالها وأولى بخدمة الأرض.

● تأجير الأراضي الزراعية التابعة للدولة للخوادم لمدة أقل من 40 سنة بأسعار تكون مدروسة وتدر عوائد على الفلاحين وعلى مداخل الدولة، من أجل حفظها للأجيال مستقبلا.

● إذا كان الفلاحون في حياتهم العملية اليومية يطبقون بعض أساليب العمل التعاوني بتبادل أدوات الزراعة، فإنه من المتوقع وفي سبيل تسيير النهوض بالأنشطة الفلاحية أن يتجاوب الفلاحون ونظام التعاونيات. لذا يفترض تشجيع هذا النوع من التعاونيات وتعظيم انتشاره لما يمكن أن يحققه في حالة النهوض به في ظل استعدادات ومبادرات الدعم الحالية، وذلك عن طريق تنمية مصادر تمويلية وتوفير الائتمان الزراعي، وتوسيع مجالات مصادره وترشيد الفلاحين إلى أحسن استخدام ممكن للقروض، والاطمئنان على فاعليتها ومساعدتهم على الوفاء بديونهم عند وصول أجل السداد مع الأخذ في الاعتبار أن الإنتاج الزراعي موسمي بطبيعته ويرتبط بمواعيد معينة لزراعة المحصول وحصاده، ومن ثم فإن هذه المواعيد يجب أن تراعى عند تحديد فترات الاقتراض وعند السداد، وكذلك توفير مستلزمات الإنتاج طوال فترة نمو المحصول حتى تمام نضجه .

● مراجعة الضمانات أو سقوف القروض ومعدلات الفائدة (إلغاء نظام الفوائد)، بتشجيع البنوك اللاربيوية بدلا من تكفل الدولة بتكاليف باهضة لمعدلات الفائدة تكاد تفوق قيمة المبالغ المقرضة، وتبسيط الإجراءات الإدارية بوضع جهاز إرشاد مرافق لمنح القروض قبلها وبعديا.

● تنفيذ برامج إرشادية للمسؤولين تكون ميدانية للاطلاع على الواقع الحقيقي للقطاع الزراعي.

● العمل على أن يتحصل كل مزارع على ترخيص زراعي يقيد الكترونيا، يكون كشرط لممارسة النشاط الزراعي والحصول على جميع الموارد اللازمة سواء بقرض أو بدونه ، يمكن الفلاحين من الاعفاء من الضرائب والاستفادة من الدعم والقروض وخدمات التأمين، كما يستعمل لاقتناء مدخلات عملية لإنتاج ، فيمكن من خلاله مراقبة تكاليف نشاط الفلاحين ونوعية المدخلات المستخدمة وكميتها لتجنب الآفات التي يمكن أن تظهر وتصيب المخزون، كما أنه يكبح من نشاط السماسرة في السوق الموازية والذي لهم تأثير كبير على الأسعار.

● يعاني الفلاحون من الاجراءات المطولة والمعقدة للحصول على القرض أو الدعم ، فالمؤسسات مثل ANSEJ، CNAC،ANGEM التي تقوم بدراسة ملف طالب القرض والموافقة عليه، وإرساله إلى البنك لإتمام اجراءات منح القرض يمكنها، أن تقوم بإنهاء اجراءات منح القرض من خلال إنشاء فروع للبنك المختص في وكالاتها، وبذلك يصبح للمستثمر الزراعي جهة واحدة يتعامل معها تستوعب ثقافته ومستواه.

● إعادة النظر في نظام الضمانات المطبق على القروض الفلاحية، فأعمدة البيوت البلاستيكية التي تهتك مع الزمن تباع وتشتري بين الفلاحين ولا يمكن أن تكون ضمانا فعالا لانجاح عملية التنمية الزراعية.

● إنشاء مكاتب لضمان عمال في القطاع الفلاحي خلال المواسم الفلاحية المختلفة، بعقود بين الفلاح طالب اليد العاملة ومكتب التشغيل. هذه المكاتب تكون مسؤولة عن دفع أجور العمال، تتكون من لجان مراقبة لنشاط الفلاحين تكون دوريا (شهر على الأقل) تتوزع على المستثمرات المتقاربة، والمستثمر مطالب بتقديم تقرير عن نشاط العامل المستأجر قبل انتهاء الموسم الفلاحي حتى لا يكون أمامه حجة لعدم دفع مستحقاته لمكتب التشغيل.

● تشجيع الصناعات الغذائية المعتمدة على المخرجات الزراعية المحلية والعمل على دراسة وتقييم سلاسل القيمة الزراعية الغذائية نظرا للترابط القوي الذي يجمع ويكمل القطاعات الزراعية والصناعات الغذائية.

وكأفاق للدراسة نشير إلى أنه ينبغي النظر في دراسات تشمل سلاسل قيمة لمجموعة المنتجات الزراعية التي تختص الجزائر وتتفوق في إنتاجها لأن الحلقة الأضعف تختلف حسب طبيعة كل منتج وحسب وفرته وندرته في الجزائر والأسواق العالمية ومن ثم تحديد صيغ التمويل المناسبة لكل مرحلة من مراحل إنتاج المنتجات الزراعية المختارة.

ويبقى في الأخير أن نشير إلى أنه مهما تنوعت الضمانات المادية والمعنوية في قيمتها، فإن الضمان الحقيقي هو عمل المقترض أو المزارع ومثابرتة في مزرعته أو مشروعه وحرصه الأكيد على استخدام القرض الاستخدام الأمثل والصحيح ليعطي أعلى عائد ممكن يستطيع المقترض من خلاله تأمين المقرض وطمأنته لحين موعد التسديد والإيفاء بالتزاماته تجاهه.

الملاحق

الملحق رقم 01: تطور أسعار القمح في العالم 1980 – 2014.

السنوات	السعر العالمي للقمح	السنوات	السعر العالمي للقمح	السنوات	السعر العالمي للقمح	السنوات	السعر العالمي للقمح
1980	164,0	1991	139,0	2002	155,0	2013	336,0
1981	157,0	1992	135,0	2003	148,0	2014	276,0
1982	145,0	1993	132,0	2004	147,0	المصدر: وزارة الزراعة الأمريكية 2014، http://www.fas.usda.gov/data	
1983	141,0	1994	146,0	2005	164,0		
1984	137,0	1995	202,0	2006	198,0		
1985	121,0	1996	179,0	2007	335,0		
1986	100,0	1997	136,0	2008	258,0		
1987	109,0	1998	113,0	2009	193,0		
1988	153,0	1999	105,0	2010	277,0		
1989	155,0	2000	121,0	2011	287,0		
1990	108,0	2001	119,0	2012	329,0		

الملحق رقم 02: تطور استهلاك الأسمدة الأزوتية والأسمدة الفوسفاتية 1980-2013

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	السنة
46,3	52,6	80,0	112,7	98,1	87,7	59,3	48,7	57,7	84,0	الأسمدة الأزوتية
47,7	60,2	108,7	105,8	133,5	91,9	71,6	61,9	75,0	115,9	الأسمدة الفوسفاتية
1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنة
47,0	44,0	36,0	14,0	18,4	58,2	73,8	46,7	41,0	63,0	الأسمدة الأزوتية
25,0	30,8	35,0	11,0	15,2	36,7	34,8	31,9	30,5	35,0	الأسمدة الفوسفاتية
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
47,8	23,1	36,6	43,8	4,1	104,7	17,0	28,0	45,3	44,3	الأسمدة الأزوتية
37,9	20,8	52,4	31,8	32,5	57,8	6,4	23,5	35,0	25,0	الأسمدة الفوسفاتية
المصدر: احصائيات منظمة الزراعة والأغذية العالمية FAOSTAT الوحدة: مليون طن						2013	2012	2011	2010	
						44,7	75,0	63,3	70,9	الأسمدة الأزوتية
						44,2	54,0	36,4	46,3	الأسمدة الفوسفاتية

الملحق رقم (03): تطور الأسعار العالمية للقمح والبتروال 1980-2014

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
سعر القمح	164	157	145	141	137	121	100	109	153	155
سعر البتروال	35	39	36	31	30	29	15	19	16	18
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر القمح	108	139	135	132	146	202	179	136	113	105
سعر البتروال	22	19	18	16	15	17	20	17	12	18
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر القمح	121	119	155	148	147	164	198	335	258	193
سعر البتروال	28	25	25	29	39	55	66	110	143	149
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	السعر العالمي للقمح : دولار/طن السعر العالمي للبتروال : دولار/ للبرميل				
سعر القمح	277	287	329	336	276					
سعر البتروال	162	182	191	194	178					

المصدر: - وزارة الزراعة الأمريكية 2014، <http://www.fas.usda.gov/data>

- Banque d'algerie, statistiques monétaires 1964-2011, statistiques de la balance de paiements 1992-2011. Juin 2012. Pp : 15-65.
- Banque d'algerie, rapports annual 2013-2014. P : 228.

الملاحق رقم (04): تطور المساحات المحصودة من إجمالي الحبوب والقمح في الجزائر

السنة	إجمالي الحبوب	القمح	السنة	إجمالي الحبوب	القمح	السنة	إجمالي الحبوب	القمح
1988	1808540	1023090	1997	1115670	825240	2006	2672157	1783825
1989	2638170	1473000	1998	3575557	2577150	2007	2873827	1819877
1990	2365999	1187820	1999	1888825	1372400	2008	1485453	1006571
1991	3418278	1729440	2000	1058047	827000	2009	3176300	1848575
1992	3530507	1848010	2001	2402583	1836410	2010	2856502	1755728
1993	1959575	1255420	2002	1845105	1398460	2011	2584714	1672431
1994	1287476	892600	2003	2901562	2047570	2012	3062449	1945776
1995	2579671	1680720	2004	3000600	2010600	2013	2709432	1727242
1996	3663945	2278500	2005	2350515	1603744	2014	2509193	1651311

الملحق رقم (05): تطور قيمة وواردات القمح في الجزائر للفترة 1988-2013

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
كمية الواردات	2825600	4580100	2611900	2321800	2329200	2588200	3511900	3504700	1971600	3396300
قيمة الواردات	372907	743460	421859	254531	320401	353645	635884	729153	495214	730842
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
كمية الواردات	3605600	4349000	5367000	4538000	5998000	5182800	5034400	5683300	4966200	4855900
قيمة الواردات	689309	662202	803913	722734	946474	878324	1026463	1031355	997024	1394315
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	كمية الواردات : ألف طن قيمة الواردات : مليون دولار أمريكي			
كمية الواردات	6486500	5719700	5057400	7454600	6347200	6304700				
قيمة الواردات	3174187	1830346	1182266	2848496	2129041	2120883				

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الزراعة والأغذية FAOSTAT 2015

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

I. القرآن الكريم

II. الكتب:

1. ابراهيم العيسوي، الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العربية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، الكويت، 1997.
2. ابراهيم عبد الرحمن، الاقراض الزراعي في المنظور التنموي، منشورات الاتحاد الاقليمي للاتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال افريقيا، عمان ، الاردن، 1992
3. ابن رشد ، المقدمات ، الجزء الثاني، دارصدار، بيروت، بدون تاريخ.
4. أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي، القوانين الفقهية ، دار القلم، بيروت ، ط2، بدون تاريخ
5. أبي سعيد الديوه جي، دوخي عبد الرحيم الحنيطي، التسويق الزراعي المفاهيم والأسس، دارالحامد، عمان ، الأردن، 2002.
6. أحمد جامع، اتفاقات التجارة العالمية، ج 1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001
7. أحمد محمد أبو الغار، أبو العز سامي، التمويل التعاوني، مكتبة الشباب ، القاهرة ، مصر، 1972
8. بثينة محمد علي المحتسب ، طالب محمد عوض، التنافسية والتنمية، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، 2010
9. بشير مصيطفى، الأصلاحات التي نريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري، دار جسر للنشر والتوزيع، 2012
10. بشير مصيطفى، حريق الجسد: مقالات في الاقتصاد الجزائري، دار جسر للنشر والتوزيع، 2011.
11. بهاجيراس لال داس- تعريب: أحمد يوسف الشحات، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
12. جميل محمد جميل الدباغ، اقتصاديات التسويق الزراعي، الجزء الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق، بغداد، 2008.
13. حازم الببلاوي، التنمية الزراعية، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، مصر، 1967
14. خوجة عز الدين، أدوات الاستثمار الإسلامي ، الطبعة الثالثة ،مجموعة دلة البركة إدارة التطوير والبحوث، المملكة العربية السعودية، 2002
15. رعد حسنا الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، دار الرضا للنشر والتوزيع، سوريا.
16. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005
17. سالم النجفي، السياسات الاقتصادية الزراعية في البلدان العربية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم ، 2006
18. سعد طه علام، التخطيط مع حرية السوق، دراسات اقتصادية، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2005.
19. سمير صارم، معركة سيائل: حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000.
20. سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي، مكتبة ومطبعة الأشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2000.

21. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، مكتبة الأشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997.
22. سوزان وفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005
23. سويلم محمد ، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (مدخل مقارن)، المعمورة ، مطبعة الإشعاع الفنية، 1998.
24. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر
25. صبيح محمد اسماعيل، محمد الحمد القنبيط، التسويق الزراعي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية
26. طایل مصطفى كمال ، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية ، طنطا ، مطابع غياشي، 1419 هـ
27. الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008،
28. عاكف الزعبي، مبادئ التسويق الزراعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006
29. عبد الحكيم شطا، مراد محمد علي، الإلتئمان الزراعي والتعاوني: الفكر والتطبيق، دن، مصر، 1991
30. عبد الستار إبراهيم الوقف دوره في التنمية، مكتبة الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني الوقفية العالمية، قطر، 1997.
31. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية : من أوجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، مصر، 2005.
32. عجة الجيلالي، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها: من تأميم الملك الخاص إلى خصخصة الملك العام ، دار الخلدونية، الجزائر، 200
33. عز الدين فراج، الصناعات الغذائية، دار الفكر العربي ، دمشق ، سوريا، 1977
34. عصام الدين خليل، إعنداب المياه، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2000.
35. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان ، الأردن، 2010
36. علي محمود فارس، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2005
37. فوزي الشاذلي ، المنظمات التعاونية عالميا وعربيا، دار التعاون للنشر، مصر، 1993
38. فوزية غربي، ، الزراعية العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر
39. كالفن ميلر، ليندا جونز، تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي – أدوات ودروس ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، FAO، ماي 2013
40. كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003
41. كمال حمدي أبو الخير، بحوث حول استراتيجية التنمية الزراعية
42. محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، الجامعة الأردنية. دار وائل للطباعة والنشر
43. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الأشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2001
44. محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009
45. محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005
46. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2000
47. محمود شافعي وآخرون ، مدخل إلى الاقتصاد الزراعي، مكتبة الأقصى، الطبعة الأولى، عمان، الأردن. 1986
48. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات،
49. مصطفى رشدي شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر،
50. منذر خدام، الاقتصاد الزراعي: دراسة فكرية، منشورات وزارة الثقافة، 2000، دمشق، سوريا

51. ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: أسباب الانضمام - النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية، الجزائر، 2003
52. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار يحي مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
53. الهيتي. عبد الرزاق. المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. دار أسامة للنشر والتوزيع، 1998
- III. الأطروحات والرسائل والمذكرات:**
54. براكيتية بلقاسم، الزراعة والتنمية في الجزائر: دراسة مستقبلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013-2014
55. برهوم عليه، نمذجة قياسية للسوق العالمية للقمح للفترة (1980 - 2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2012-2013
56. بوثلجة عائشة، اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة وأثرها على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006 - 2007.
57. بوخالفة علي، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015
58. بولحبال نادية، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006
59. بويبي محمد، القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشكلاته المالية، رسالة ماجستير، معهد الاقتصاد، جامعة الجزائر، 1987.
60. جرمولي مليكة، السياسات الفلاحية والإصلاحات الطارئة علميا: دراسة حالة ولاية البويرة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2005
61. حسينة حوحو، تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساته على البطالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2002-2003
62. حمدي باشا وليد، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000-2010: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.

63. خالفي علي، "واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - غير منشورة-، جامعة الجزائر، 1990،
64. خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011 – 2012
65. خير الدين وحيد، "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013
66. دهينة مجدولين، "استراتيجية التنمية الفلاحية في ولاية بسكرة: آفاق تطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006..
67. رابح زبيري، "الإصلاحات في القطاع الزراعي وأثارها على تطوره"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.
68. رباب علي جميل أمين الشوك، التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي: الأسباب والآثار، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط
69. رشا محمد سعيد، "تمويل القطاع الزراعي في الأردن"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 1999.
70. رولا رضوان محارب المعايطه، "دراسة اقتصادية لمديونية القطاع الزراعي في الأردن"، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2000
71. ساوس الشيخ، "أثر تطبيق إدارة البيئية في إطار سلسلة الإمداد على الأداء - دراسة تطبيقية على عينة من شركات الصناعات الغذائية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013
72. سايح بوزيد، "تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية"، رسالة ماجستير غير منشورة في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2006-2008
73. شريف زهار أمال قوسم، "دراسة تحليلية للقروض الفلاحي في التشريع الجزائري"، بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص عقود ومسؤولية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، ماي 2005
74. الطاهر زويتر، "إشكالية التشغيل في الزراعة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990
75. الطاهر زويتر، "إشكالية التشغيل في الزراعة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990.
76. طاهري فاطمة الزهراء، "تسيير المخاطر الزراعية: حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011

77. عبد المليك مزهودة، "مساهمة لإعداد مقارنة تسييرية مبنية على الفارق الاستراتيجي: دراسة حالة قطاع الطحن بالجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، جوان 2007.
78. عبيرات مقدم، "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2002.
79. عز الدين بن تركي، "تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية: أي سياسة زراعية للجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007.
80. عزاوي عمر، "استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
81. علي خالفي، "واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الجزائر.
82. عمار زيتوني، "المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر 1970 - 2004"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، 2006/2007.
83. عماري زهير، "تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
84. عمر شعبان، السياسة السعرية وأثارها على تطور الإنتاج الفلاحي، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.
85. عولمي عبد المالك، المساهمة لدراسة تباين المحتوى المائي النسبي، درجة حرارة الغطاء النباتي والبنية الورقية للجيل الثالث f3 عند القمح الصلب (triticum durum desf) ، مذكرة ماجستير تخصص بيولوجيا النبات ، قسم البيولوجيا، كلية العلوم، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010.
86. قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2011-2012.
87. لبنة جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة، تشابه المقدمات واختلاف النتائج، بحث علمي أعد لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2004.
88. متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003.
89. محمد حسن رستم العتبي، تحليل بعض الآثار الاقتصادية لسياسة دعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق (1997-1996)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999.
90. محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012.

91. محمد كرم قروف، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015.
92. مداني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
93. منصور صمودي، "التمويل الزراعي للحبوب في إطار السوق الدولية حالة الجزائر مرحلة: 1962/1967-1970/1978-1980/1990-2000/2000-2006"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2008-2009.
94. موسى رحمانى، "محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990.
95. مولاي عبد القادر، التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2007.
96. مولحسان آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة (الجزائر، مصر)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.
97. ندى عبد الحسين كنعان، تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج واستهلاك الشعير في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، 1998.
98. هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
- 99.
- IV. المجلات والدوريات :**
100. أحمد بدوي، تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصاديات الدول العربية، منشورات صندوق النقد العربي، 2013.
101. أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصادي بين الواقع والطموح، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، يومي 11، 12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر.
102. برودي نعيمة، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والانعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 04-05 ديسمبر 2006.
103. بلخريصات رشيد دراسة تقييمية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة قالمة .

104. بن سميحة دلال، بن سميحة عزيزة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية : دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ؛ دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية بالتعاون مع مخر العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.
105. بودخد كريمة، حناش الياس، أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية، الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي بجامعة سكيكدة: 7 و8 ديسمبر
106. بيبصار عبد الحكيم، سياسات التجديد الريفي والفلاحي كبديل استثماري تنموي للأقاليم الريفية الجزائرية – استشراف الأهداف وتقييم النتائج والآثار، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الأفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 28 و29 أكتوبر 2014.
107. جمال الصيام، سلسلة الغذاء والسياسات ذات العلاقة، ورشة عمل تدريبية حول سياسات الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل الأزمات المالية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دمشق، 07-08 مارس 2008.
108. حامد أسامة، التمويل غير الرسمي ومؤسسات الإقراض غير الربحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، 1998.
109. حامد أسامة، التمويل غير الرسمي ومؤسسات الإقراض غير الربحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، 1998.
110. حسن شري، حزمة بالي ضمن منظمة التجارة العالمية: نصر للشركات ؟، جانفي 2014، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.annd.org/arabic/data/wto/file/19.pdf>
111. حنان عبد المجيد محمود. دراسة اقتصادية تحليلية للوضع الراهن ومستقبل الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر. المجلة المصرية للبحوث الزراعية. العدد 92. فيفري 2014.
112. خياطة حسان، الخصوصصة في الجزائر: مبرراتها وعوائقها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، الجزائر، العدد: 06، 2006.
113. خوسيه ماريا غارسيا ألفاريس كوكه، التجارة والسياسات المحلية في الاقتصاد المفتوح ، مواد تدريبية منشورة من طرف المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003
114. دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2010.
- زغيب مليكة، نجار حياة، النظام البنكي الجزائري: تشخيص الواقع وتحديات المستقبل ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي: الواقع والتحديات، 14-15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، الجزائر.
115. زهير عماري، إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

116. سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.
117. سلطان أحمد الخلف، اقتصاديات القمح والأمن الغذائي، مجلة التقدم العلمي، العدد 13، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، اوت 2011،
118. سوزان وفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
119. صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، الدار الخلدونية، الجزائر 1999.
120. طواهر محمد تهامي، عبيرات مقدم، موقع الزراعة العالمية في إطار جولة أورغواي والاتفاق المتوصل إليه في الجوانب الزراعية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2002.
121. عادل السن، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة: الفرص والتحديات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة، الفرص والتحديات أمام الدول العربية، سوريا، 2008.
122. عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2013، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي: 23-24 نوفمبر 2014
123. عبد القادر العاللي، استقلالية المؤسسات العمومية عبر الإصلاحات الاقتصادية، مجلة جامعة الجزائر، مارس 1994
124. عبد المجيد حمداش، قراءة في السياسات الزراعية للجزائر ما بين 1962 و 2012، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية.
125. عبد الوهاب لطفي، أساسيات التمويل متناهي الصغر، ورشة عمل عن أساسيات التمويل متناهي الصغر، usaid، مصر، يومي: 25-26 أبريل 2013.
126. عزيزة الشريف، مدى التزام الدولة بمطابقة التشريعات الوطنية مع أهداف اتفاقيات وسياسات منظمة التجارة العالمية، ورقة بحثية مقدمة في أعمال مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
127. عمر باسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963 – 2002، مجلة إنسانيات، العدد 22، أكتوبر-ديسمبر 2003.
128. فراح رشيد، وضع الموارد المائية في الجزائر ومعوقات توفيرها، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسة الإدارة، مخبر الدراسات القانونية للبيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قلمة، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2014.
129. فرحات عباس، برهوم عليه، تأثير تغيرات الأسعار العالمية للقمح على الأمن الغذائي العالمي: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980 – 2011، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي

- ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 28-29 أكتوبر 2014.
130. فيلالتي بومدين، إشكالية تمويل المشروعات الاقتصادية في الوطن العربي، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، 2004.
131. قلمين محمد هشام، بن مسعود آدم، دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة إنجازات البنك في تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 1982-2014 وأفاقه المستقبلية، الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات الأمن الغذائي بالدول العربية.
132. كمال رزيق، فارس مسدور، صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، 2003.
133. لعى أحمد، عزوي عمر، انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يومي 22-23 أبريل 2003.
134. لعى أحمد، عزوي عمر، انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يومي 22-23 أبريل 2003.
135. ماركو ليا، ترجمة: فادي قطان، التمويل متناهي الصغر - نصوص وحالات دراسية، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006.
136. محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الندوة الدولية الرابعة حول: الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، مخبر البحث في علوم المياه، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات، الجزائر، 22-24 مارس 2008.
137. محمد حسن رستم العتيبي، "تحليل بعض الآثار الاقتصادية لسياسة دعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق (1997-1996)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999.
138. محمد حمدي سالم، الأزمة المالية الراهنة وآثارها المحتملة على أوضاع الزراعة والغذاء في المنطقة العربية، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، العدد السادس، 2008.
139. محمد خياطي، الممارسات الزراعية الجيدة في الجزائر، لقاء الخبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، ديسمبر 2007.
140. محمد شايب، نعيمة باريك، الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالمي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 65، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، 2014.
141. محمد شكرين، محمد بلهادي، أهمية الزراعة الأسرية في توفير الأمن الغذائي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي: 28 - 29 أكتوبر 2014

142. محمد صالح الشيخ، الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية،
143. محمد صالح حمد الشنفي، مطبوعات منشورة على موقع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،
144. محمد علي محمد، مؤشرات الدعم الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سوريا، آب 2008
145. محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي، مذكرة سياسات رقم 18 ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، منظمة الزراعة والأغذية العالمية، سوريا، 2006.
146. محمد كامل ربحان، محمد سيد شحاتة، التسويق الزراعي، مطبعة مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، مصر، 2008.
147. محمد هزاع الكوري، الدعم والتدابير التعويضية سياسة الدفاع التجاري بموجب اتفاقات التجارة العالمية. مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، الجزء الخامس، 09-11 ماي 2004، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص ص: 2153-2154.
148. محمود بيبلي، المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج، مذكرة سياسات رقم 09 ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، فيفري 2006
149. مصطفى مرضي، المجتمع الريفي من الاستقلالية إلى التبعية : معالم ودلالات. مجلة إنسانيات، مجلد 03، العدد 07، جانفي-أفريل 1999، الجزائر،
150. المعهد المصرفي ، برنامج أساسيات العمل المصرفي حسب المفاهيم الشرعية، 2003
151. مفتاح صالح، رحال فاطمة، دور البرامج الوطنية في تطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، جامعة سطيف، 2013
152. مكيد علي، مروان حديد، نمذجة واستشراف عجز إنتاج القمح في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014.
153. منى طعيمة الجرف، الإغراق في إطار منظمة التجارة العالمية: المفهوم، المحددات والآثار، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
154. ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث (02: 2003)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر: ص: 24.
155. نبيل بوفليح، طرشي محمد، دور القطاع الفلاحي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2012، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 28-29 أبريل 2004.

156. نصري حداد، الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي العربي، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد السادس، 2008.
157. هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدول التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.
158. هشام حنضل عبد الباقي، تقدير الحجم الأمثل للمنح والمعونات الخارجية للاقتصاد القومي بالتطبيق على مملكة البحرين، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2007.
159. وصاب سعيدي، التجارة الإلكترونية كأداة لتنشيط الصادرات، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، يومي 22، 23 أبريل 2003.
160. ياسر العيسى، سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الأوروبي: سلع مختارة، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، دمشق، سوريا، 2006.
161. ياسر علوي، المفاوضات التجارية من الدوحة إلى هونج كونج: معركة الجنوب، ورقة عمل أولية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.liban.attac.org/WTO.htm> ،

٧. التقارير والمنشورات الرسمية:

162. الاتفاق بشأن الزراعة ، منظة التجارة العالمية
https://www.wto.org/french/tratop_f/agric_f/ag_intro02_access_f.htm#schedule
163. الأمن الغذائي، مادة معلوماتية صادرة عن المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية، أبريل 2005.
164. انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية : تسريع مسار الانضمام في 2014، مادة إعلامية متوفرة شبكة الأنترنت،
www.fibladi.dz ،
165. بيان إعلامي حول مشاركة وزير التجارة في أشغال الندوة التاسعة للمنظمة العالمية للتجارة، اليوم الأول ،
<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=intben13ar> . تاريخ الزيارة: 15.02.2015.
166. بيان وزارة الشؤون الخارجية، اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول مراجعة رزمة التفكيك الجمركي، وازارة الشؤون الخارجية 2012/08/23، www.mae.dz .
167. التعاونيات الزراعية تغذي العالم، تقرير للمنظمة العالمية للزراعة والأغذية FAO، 16 أكتوبر 2012، متوفر على الموقع الإلكتروني لمنظمة الزراعة والأغذية www.fao.org
168. التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك 2005..

169. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد العربي، 2014..
<http://www.amf.org.ae/ar/jointrep> تاريخ الزيارة: 11.02.2016.
170. توقعات الأغذية، نشرة نصف سنوية تتناول الأسواق العالمية للغذاء، FAO ، 2014
171. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 03، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2004
172. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44 الصادرة بتاريخ 07 جويلية سنة 1994
173. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 03، الصادر بتاريخ 14 جانفي
174. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31
175. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008
176. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2000
177. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30 الصادر بتاريخ 21 ماي 2014.
178. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، قانون المالية التكميلي الصادر في 20 جويلية 2011.
179. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 67، الصادر بتاريخ 13 أكتوبر 2002
180. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 10 أوت 2008، العدد 46
181. الخطوط التوجيهية لعمليات الزراعة التعاقدية المسؤولة، تقرير صادر عن شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية ، منظمة الزراعة والأغذية العالمية FAO، 2003.
182. دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2010.
183. الدروس المستفادة من أزمة الغذاء العالمية في الفترة 2006 – 2008، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011، منظمة الأغذية والزراعة FAO، 2011.
184. ديباجة المؤتمر التاسع حول منظمة التجارة العالمية: نتائج المؤتمر الوزاري واهتمامات الدول العربية، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.arado.org.eg/wto2014> ،
185. رشيد بن عيسى، *الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية*، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مشروع جويلية 2004.
186. سلسلة الحبوب – الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في البلدان العربية ، البنك الدولي، 2012.
187. فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، روما، 2013
188. المادة 07 من القانون الداخلي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

189. المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية ، 2001.
190. مداخلة السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية. مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل. تقرير مجلس الوزراء، الجزائر، 22 فيفري 2011.
191. مراقبة أسعار الغذاء ، تقرير صادر عن البنك الدولي،
<http://www.albankaldawli.org/foodprices/foodpricewatch/November-2012.html#note13>
192. مرسوم تنفيذي رقم 118-2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير حساب الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 31، الصادرة بتاريخ: 04 جوان 2000.
193. منظمة الأغذية والزراعة. مذكرات فنية عن السياسات التجارية في القضايا المتصلة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة، www.fao.org/3/a-j5012a.pdf.
194. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 31، الخرطوم 2011
195. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، الخرطوم ، 2014
196. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 29، الخرطوم. 2009.
197. النشريات الاحصائية للمركز الوطني للإعلام الألي والإحصاء التابع للجمارك CNIS
198. وزارة التجارة، يوم تحسيسي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفات الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، فندق شيراطون الجزائر، 2012/08/28، أنظر الموقع:
<http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/semn280812/comagriculture.pdf>
199. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، العنوان الالكتروني للوثيقة:
<http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf> ،

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

I. Ouvrages :

200. Bernard A. wolfer, Agriculture paysanne du monde : monde en mouvement, politiques en transition, édition QUAE, Paris , 2010.
201. Gestion des risques dans l'agriculture : une approche holistique, OCDE, 2009.
202. Hocine ben Issad , Algérie Restriction et reformes économique (1979-1993) , Alger .
203. Jean-Louis Rastoin, Gérard Ghersi, Le système alimentaire mondial : concepts et méthodes, analyses et dynamiques, edition QUAE, paris, 2010

204. Jean-Pierre Butault, Les soutiens à l'agriculture, Théorie, histoire, mesure, Inra éditions, 2004,
205. Jesús Antón, Shingo Kimura, Roger Martini, La gestion des risques agricoles au Canada, OCDE, 2011
206. M. E. BENISSAD : L'Ajustement Structurel, l'expérience du Maghreb, O.P. U, Alger 1999
207. Pavel Vavra, l'agriculture contractuelle : rôle, usage et raison d'être. édition OCDE. France. 2009
208. Philippe Verhille, Les échanges internationaux, Ellipses, Paris, 1994
209. RABAH- BETTAHER : le Partenariat et la Relance des Investissements, ed- BETTAHER, Alger 1992
210. Sliman Badrani, L'agriculture Algérienne depuis 1966, opu, Alger, 1981
211. Tabet-Aoul Mahi, Développement durable et stratégie de l'environnement, OPU, 1998, Alger,
212. Mohamed El Hocine Ben Issad, Economie Du Développement De L'Algérie(1962 – 1978), 2° Edition, OPU Alger, 1981 .

II. Tésés :

213. Arnaud Bertheuil, " **Les mécanismes de protection du revenu en agriculture : L'assurance revenu et les dispositifs d'épargne**". Thèse pour le Doctorat en droit, faculté de droit et des sciences sociales, université de Poitiers, décembre 2008.
214. Chaïb Baghdad. " *Les politiques des prix agricoles entre l'approche théorique et empirique : cas de l'algérie*". Thèse de doctorat d'état en science économiques. Faculté des sciences économiques, de gestion et des sciences commerciales. Université Abou Bakr Belkaid Tlemcen. 2002-2003
215. Gacem Mohamed Amine, " **contribution de l'activité antifongique et antimycotoxigène des extraits méthanolique et aqueux des grains de Citrullus colocynthis sur la croissance de quelque moisissure d'altération de blé tendre stoké**", mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de magister en biologie, option microbiologie appliqué, université Kasdi Merbah Ouargla, 2011-2012,
216. Ghazi Nouria. " *Le commerce international de blé*". Thèse de doctorat d'état en science économiques. Faculté des sciences économiques, de gestion et de sciences commerciales. Université d'Aboubaker Belkaid Tlemcen. 2010-2011.
217. Hadia Kellil. " **Contribution à l'étude du complexe entomologique des céréales dans la région des hautes plaines de l'est algérien**". Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de magister sciences agronomiques. Option entomologie agricole et forestière. Université Hadj Lakhdar - Batna. 2009-2010.
218. Hilel Hamadache. " **Reforme des subventions du marché du blé en algérie : une analyse en équilibre central calculable**". Thèse pour obtenir le grade de docteur. Spécialité science économiques. Montpellier supagro. Novembre 2015

219. M'hamed Djaouti. "**Renforcement des capacité des acteurs de la filière céréales en algerie dans le cadre d'un partenariat nord_sud. Cas de la wilaya de sétif**". These de master of science institut agronomique méditerranéen de montepollier. Ciheam. 2010.
220. Mohamed ammar. "**Organisation de la chaine logistique dans la filière cereales en algerie, états des lieux et perspectives**". These présentée en vue de de l'obtention du diplôme de hautes études de CIHEAM. Novembre 2014. Publié par : FRANCE AGRIMER. Edition novemebre 2015.
221. Samahi ahmed. "**Microfinance et pauvreté : quantification de la relation sur la population de tlemcen**". These de doctorat en science économiques, faculté des sciences économiques et de gestion. Université abou bekr belkaid. Tlemcen. 2009-2010.
222. Samahi ahmed. "**Microfinance et pauvreté : quantification de la relation sur la population de tlemcen**". These de doctorat en science économiques, faculté des sciences économiques et de gestion. Université abou bekr belkaid. Tlemcen. 2009-2010.
223. Si Tayeb Hachemi. "**La Transformation De L'agriculture Algérienne Dans La Perspective D'adhésion A L'omc**". These en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en sciences agronomiques. Option : économie rurale. Faculté des sciences biologiques et des sciences agronomiques . Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou. 2015.

III. Articles et rapports :

224. A. Daoudi , S. Bedrani, **Le financement non institutionnel dans l'agriculture : quelques résultats d'une enquête rapide**, Institut National de Recherche Agronomique d'Algerie, revue semestrielle, 2001.
225. Abdou koulambigue. **Expérience de récépissés d'entreposage et de warrantage pour le financement en Afrique de l'ouest**. Regional capacity building workshop enhancing functioning of cereals markets in West Africa . Accra, Ghana 9-11 december 2010.
226. Alex Danau. **L'antidumping**. Document de travail. www.csa-be.org/IMG/doc_AD_anti_dumping.doc.
227. Ali Daoudi, Betty Wampfler, **Le financement informel dans l'agriculture algerienne : les principes pratiques et leurs déterminants**. Cah Agri, vol.19, N°04, juillet- aout 2010.
228. Alin pouliquin. **compétitivité et revenus agricoles dans les secteurs agro-alimentaire de peco, implications avant et après adhésion pour les marchés et les politiques de l'ue**. Octobre 2001.
229. Amal benkahla. **Instruments De Politique Agricoles. Quels choix en afrique de l'ouest? Initiative Prospective Agricole et Rurale(IPAR)**. Inter-reseaux développement rural. Octobre 2010.

230. Amar imach et autre, **Scénariologie participatives : une démarche d'apprentissage social pour appréhender l'avenir de l'agriculture irriguée dans le mitidja (algerie)**, cah agric, vol 18, n° 05, septembre 2009.
231. **An initial assessment of the payment – in kind program**. United states département of agriculture. March 31.1983.. www.ers.usda.gov .
232. Ananthakrishnan, P.V, **Structured finance through collateral management**, presented at international Conference on Agri Revolution: Financing the Agricultural Value Chain Grand Hyatt, Mumbai 15 – 17 March 2007.
233. **Argentine : la production de blé s'effondre au profit de l'orge** <http://www.rfi.fr/emission/20130315-argentine-production-ble-s-effondre-profit-orge>.
234. Ariène Alpha et autres. rapport d'étude sur l' Impact des mesures de soutien à l'exportation et de l'aide alimentaire sur la sécurité alimentaire. Groupe de recherche et d'échanges technologiques (GRET) . CIRAD. Octobre 2006.
235. Atelier de planification stratégique pour le développement de la céréaliculture en irrigué. Préparé par groupe de travail (BNEDER, INSID, DDAZASA, ITGC, OAIC, MRE, SIM, Cereaculteurs privés. BNEDER . Alger. 12-13 juin 2012
236. Bahia bouchafaa, hanya kherch medjden, la politique céréalière en Algérie, www.enssea.dz,
237. Bénédicte Hermelin. Exportations : les européen plaie des pay du sud ?. Alternatives internationales. N° 38- Mars 2008. http://www.alternatives-internationales.fr/exportations---les-europeens--plaie-des-pays-du-sud- fr_art_691_35965.html.
238. Bernard A. wolfer, **Agriculture paysanne du monde : monde en mouvement, politiques en transition**, édition QUAE, Paris , 2010.
239. **Bulletin mensuel d'information sur la campagne céréalière 2013-2014**. N° 40. OAIC. Fevrier 2014.
240. Butault pierce. Breau christophe. Institute for international integration studies. Wto contrains and the cap. Domestic support in eu25 agriculture. July 2006.
241. Calven miller. **Financement des chaines de valeur agricoles et modèles de fonctionnement de cv**. Briefing de Bruxelles sur le développement N° 35. Révolutionner le financement des chaines de valeur agricoles. 05 mars 2014.
242. Campagne labour-semailles : 2008-2009, cellule de communication, MADR.

243. cécile LAPENU, **Evolutions récentes dans l'offre et les stratégies de financement du secteur rural** :Echanges d'expériences et synthèse bibliographique ; rapport préparé par le réseau français de la micro- finance sous-commission n°03, , CERISE, Janvier 2008
244. Charles Eaton, Andrew W Shephard, **L'agriculture contractuelle des partenariats pour la croissance**, bulletin des services agricoles de la FAO , N° 145, Rome 2002.
245. Colette alsaraz. L'europe, la politique agricole commune et le monde.les notes d'analyse du CIHEAM N°65. Avril 2012.
246. Conférence sur la recherche et la finance rural- transformation des résultats en politiques et actions, rome. Fao. Fondation ford et fida. 19-21 mars 2007.
247. Conseil National des Assurances, le marché Algérien des assurances en 2011et en 2013,
248. Cristophe Gouel , **comment expliquer la flambée des prix agricole ?** l'économie mondiale 2009, http://www.cepii.fr/PDF_PUB/em/2009/em2009-05.pdf
249. Daniel Van Der Steen et autres, L'organisation Mondiale du Commerce et L'agriculture, La souveraineté alimentaire menacé par les accords commerciaux, collectif stratégies alimentaires, Novembre 1999,
250. David Kingsburg, **Questions de fond relatives aux chaines de valeur ; aux opportunités et à la croissance : Roles des projets finances conjointement par le FIDA**, Atelier régional sur l'exécution des projets en Afrique de l'ouest et du centre, 08-11 novembre 2010, Sénégal,
251. Direction Des Activités Agricoles De Et De Pêche, Rapports Annuel (2006-2012), BADR.
252. Djellab Said, **le traitement de la question agricole à l'omc soutien interne, subvention aux exportations et accès au marché.** <http://mcommerce.djweb.dz/files/pdf-2013/omc6.pdf>.
253. Djenane .A.M ; **le système coopératif agricole et mutuel durant la période coloniale en Algérie.** Journée nationale sur le système coopératif agricole en Algérie, Sétif, Algérie ; mars 2012.
254. Djenane Abdel-Majid, **Ajustement Structurel Et Secteur Agricole**, Un Les Cahiers De CREAD, N° 46, 1999.
255. Dominique desbois, bernard legris. Prix et couts de six grandes cultures. L'agriculture française et l'europe. L'agriculture nouveaux défis. Edition 2007.
256. Ekboitor javier. **World wheat overview and outlook 2000 – 2001.** Déveloping no till packages for small scale farmers. Mexico. 2002.
257. État d'avancement des travaux du groupe de travail de l'accession, https://www.wto.org/french/thewto_f/acc_f/a1_algerie_f.htm,
258. Evaluation des besoins en matiere de renforcement des capacites necessaires a la conservation et l'utilisation durable de la biodiversite importante pour l'agriculture, rapport de synthese sur La Biodiversité

- Importante pour l'Agriculture en Algérie, MATE-GEF/PNUD : Projet ALG/97/G31, ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Algérie 2003.
259. F.hartwich. j. Devlin . **Unleashing Agriculture in Nigeria through the value chain financing**. Working paper prepared by Agribusiness Development United. UNIDO. CBN. BOI. November 2010.
260. **FAO. Utilisation des engrais par culture en algerie**. Service de la gestion des terres et des nutrition des plantes. Division de la mise en valeur des terres et des eaux. Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture. Rome. 2005.
261. Formation et employabilité des diplômés de l'Ecole nationale supérieure d'agronomie . journée d'étude .ENSA.11.12.2013.
262. Frank Flatters , *Measuring the Impacts of Trade Policies: Effective Rates of Protection*, http://qed.econ.queensu.ca/faculty/flatters/writings/ff_measuring_impacts_of_trade_policy.pdf .
263. Frank Hollinger, **Financement des investissements agricoles à terme**, Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), Rome, 2012,
264. Fuel *Ethanol Production* in the *European Union*, 1992-2010, www.earth-policy.org ,
265. Gestion des risques dans l'agriculture : une approche holistique, OCDE, 2009
266. Ghazi Zohra, **politique de renouveau rural : impact et perspectives d'évolution**, séminaire sur la mise en place d'un dispositif de formation au développement rural, ITMAS, Ain Temouchent , Du 11 au 13 juin 2012
267. Groupe pilote, Rapport d'experts internationaux. **Financement innovants pour l'agriculture, la sécurité alimentaire et la nutrition**. Décembre 2012.
268. Groupe de travail : politiques agricoles et sécurité alimentaire. Politiques agricoles et engagement à l'omc. Note pasa. 1995.
269. Iram-GRET. Synthèse **sur le financement des agriculteurs familiales**. C2A- Coordination Sud. Novembre 2008.
270. Jean-Louis Rastoin, Elhassan Benabderrazik, **Céréales Et Oléo protéagineux Au Maghreb Pour Un Co-Développement De Filières Territorialisées**, Institut De Prospective Economique Du Monde Méditerranéen (IPEMED), mai 2014
271. Jean-Louis Rastoin, Gérard Ghersi, **Le système alimentaire mondial : concepts et méthodes, analyses et dynamiques**, édition QUAE, paris, 2010
272. Jermy coon, anita campion, **Financing agriculture value chains in central America**, technical notes N° IDB- TN- 146, June 2010
273. Jermy coon, anita campion, **Financing agriculture value chains in central America**, technical notes N° IDB- TN- 146, June 2010.

274. Jesús Antón, Shingo Kimura, Roger Martini, **La gestion des risques agricoles au Canada**, OCDE, 2011, p : 11.
275. Kofi Nove, John Staaz et autres. Promouvoir les échanges commerciaux pour réduire la pauvreté : Les accords de l'OMC et l'agriculture en Afrique de l'ouest. Un rapport de l'accord de coopération N °2 sur la sécurité alimentaire. MSU working paper. Michigan State University. USA. 2002.
276. Kofi Nove, John Staaz et autres. Promouvoir les échanges commerciaux pour réduire la pauvreté : Les accords de l'OMC et l'agriculture en Afrique de l'ouest. Un rapport de l'accord de coopération N °2 sur la sécurité alimentaire. MSU working paper. Michigan State University. USA. 2002.
277. L'union européenne premier exportateur et importateur mondial de produits agricoles.
<http://www.terredactu.com/lunion-europ%C3%A9enne-premier-exportateur-et-importateur-mondial-de-produits-agricoles.html>.
278. La Politique Agricole Commune. La PAC : Une déjà longue histoire. Les dossier de la PAC. Novembre 1997.
279. La Politique Agricole Commune. La PAC : Une déjà longue histoire. Les dossier de la PAC. Novembre 1997.
280. Lamon Rutten, Isolina Bote, Révolutionner le Financement des chaînes de valeur agricole, une séries de réunions sur les questions de développement ACP-EU, Briefings de Bruxelles sur le développement rural, Bruxelles, 05 mars 2014,. <http://bruxellesbriefings.net>,
281. Les notes de la coordination en question, **l'agriculture sous contrat peut-elle contribuer au renforcement des agriculteurs paysanes et la souveraineté alimentaire des populations de sud ?** numéro 16. Agence Française de Développement.. Mars 2014.
282. **Lowder, S., Skoet, J., & Singh, S.** 2014. What is the total number of farms in the world, and what do we really know about farm size and farm land distributions? A Comprehensive look at national agricultural censuses. Rome: FAO. Accessed 17 June 2014. <http://www.fao.org/docrep/019/i3729e/i3729e.pdf>
283. M. Hubert Testard, **L'OMC après Cancun**, A partir d'une conférence donnée le 04/12/2003 à l'IGPDE (Institut de la Gestion Publique et du Développement Économique - Minéfi), <http://www.institut.minefi.gouv.fr>
284. M. Hubert Testard, **L'OMC après Cancun**, A partir d'une conférence donnée le 04/12/2003 à l'IGPDE (Institut de la Gestion Publique et du Développement Économique - Minéfi), <http://www.institut.minefi.gouv.fr>
285. Maghni billal. **Analyse des politiques de soutien à l'agriculture en algérie**. Communication à présenter lors des 7^{es} journées de recherches en sciences sociales inra – sfer – cirad. Agrocampus ouest. Centre d'angers. 12-13 décembre 2013.
286. Mao Yushi, Zhao Nong, Yangwiaoqing. **Food security and farm land protection in china**. Series on chinese economics research. Vol 2. World scientific publishing. London. Decembre 2012.

287. Marc Roesch, **Quelques éléments d'information sur le financement de l'agriculture en algerie**, BIM n°02, 2003,
http://www.ruralfinance.org/fileadmin/templates/rflc/documents/1176989859283_BIM_02_09_03.pdf.
288. Marc Roesch, **Quelques éléments d'information sur le financement de l'agriculture en algerie**, BIM n°02, 2003,
http://www.ruralfinance.org/fileadmin/templates/rflc/documents/1176989859283_BIM_02_09_03.pdf.
289. Marc Schreiner, " **Informel finance and the desing of the finance**", Development in practice, volume 11, number 05, november 2001,
290. Mayranal karel. Dionne stephanie. **The economic and environmental impacts of agriculture subsidies : an assesement of the 2002 US Farm Bill of Doha Round**. Unisfera International Center. January. 2003.
291. Michel Ferret, le marché mondial des grains en 2014. Evolution récentes et perspectives . conference de France AGRIMER. 27 fevrier .sia 2014. 2013/2014.
292. Milthon.h ericksen , keith colins. Effectiveness of acreage reduction programs. www.ers.usda.gov.
293. MINAGRI www.minagri.dz/pdf/ONTA/RFIG.pdf .
294. Ministère de l'agriculture et de développement rural. Offoce interprofessionnel de céréales . **note de conjoncture.3^{eme} trimestre 2013**. Novembre 2013.
295. Ministere de l'agriculture, du developpement rural et de la peche. Plan d'action filaha 2019. Reunion sectorielle. 02 juin 2016.
296. Missing Food: The Case of Postharvest Grain Losses in Sub-Saharan Africa. Report number 60371-AFR, Washington, D.C.20433, The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank 2011.
297. Mumbi Kimathi, Calvin Miler et autres, **Financement de la chaine de valeur Agricole de l'afrique** , rapport de synthèse, 3^{eme} Forum des banques Agricole de l' AFRACA, FAO et AFRACA, Avril 2008.
298. **Note de synthese sur les actions realisees par l'insid dans le cadre de la fertilisation(Insid)**. Institut national des sols de l'irrigation et du drainage. Mai 2009.
http://www.insid.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=154:note-de-synthese-sur-les-actions-&catid=62:sol&Itemid=79.
299. Omar Bouazouni. **Etude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens**. Programme alimentaire mondial PAM. Bureau régional au Caire pour Moyen-Orient , Asie centrale et Europe de l'est. Octobre 2008.

300. Paul W. Heisey: International Wheat Breeding and Future Wheat productivity in Developing countries Economic Research service ,USDA- Wheat Yearbook/ WHS-2002, March 2011. P :37.
301. Pavel Vavra, *l'agriculture contractuelle : rôle, usage et raison d'être*. édition OCDE. France. 2009.P : 19.
302. préparation de la campagne labours-semences 2013/2014, et préparation de la campagne moisson battages 2013/2014. MADR, OAIC
303. Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en algérie et du programme quinquennal 2010-2014. Ministère de l'agriculture et de développement rural algérie. Novembre 2010. .
304. Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en algérie et du programme quinquennal 2010-2014, MADR, Novembre 2010, <http://www.minagri.dz/pdf/Presentat%20rar.pdf>
305. Présentation du Système de Régulation des Productions Agricoles de large consommation « SYRPALAC », MADR ? Juillet 2011,.
306. Profil de secteur blé : partie un, un aperçu (novembre 2010). Agriculture et agroalimentaire canada (aaa). <http://www.agr.gc.ca/fra/industrie-marches-et-commerce/statistiques-et-information-sur-les-marches/par-produit-secteur/cultures/information-commerciale-sur-les-cultures-industrie-canadienne/rapport-sur-les-perspectives-du-marche/profil-du-secteur-du-ble-partie-un-un-apercu-novembre-2010/?id=1378843495280>.
307. PROMODEV et CTA, Le financement des chaînes de valeurs un opportunité pour le développement économique d'Haïti , Briefing n° 05 sur le développement en Haïti, 27 février 2014, Haïti, <http://bruxellesbriefings.net>,
308. Ramiro Lturrioz, Assurance agricole, 2009 La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement. Banque Mondiale 2009. siteresources.worldbank.org/.../Resources/Issue12_French_AssuranceAgricole.pdf.
309. Renoüe Jean Claude, *La douane*, Paris, (Que sais-je, 0846), Presses universitaires de France ,1989,
310. Roger D. Norton. *Politique de développement agricole : concept et expériences*. Organisation Des Nations Pour L'alimentation Et L'agriculture. Rome. 2005.
311. Rym Kellou-Harbous. *Les exportateurs cerealiers francais sur le marché Algerien du blé : oportunité et contraintes*. Les cahiers de CREAD n° 94. 2010.
312. Sébastien Abis et autres , *Commerce Logistique : Le Cas De La Filière Céréalière*, CIHEAM et UNION IN VIVO France,
313. Sébastien abis, Le blé méditerranée : sociétés, commerce et strategies, économie et territoire – relation commerciales, 2012.

314. Sophie devienne, agriculture et politiques agricoles aux états-unis, politique agricole américaine, académie d'agriculture de France, séance du 12 mars 2008.
315. Terrones gavira, PH. Burny. Evolution du marché mondial du blé au cours des cinquante dernières années. Livres Blanc , céréales, ULG Gembloux Agro-Bio Tech et CRA-w Gembloux – février 2012.
316. Thierry Madies. **La PAC : Description, fonctionnement et effet.** Fribourg. 29 juillet 2008.
317. Tifouri m'hamed. Poles agricoles. Ministere de développement rural et de la peche. Algerie. Juin 2016.
[http://www.minagri.dz/..](http://www.minagri.dz/)
318. United Nations Environment Programme (UNEP), http://www.unep.org/pdf/foodcrisis_lores.pdf The American Journal for Clinical Nutrition, <http://ajcn.nutrition.org/content/78/3/660S.long>.
319. USAID, Utilisation de la chaine de valeur en financement de l'agriculture, Atelier sur le financement du secteur agricole, 22-23 juillet 2011.
320. World trade organization. **The legal texts , the result of the uruguay round of multilateral trade negotiations**, cambridge university press.1999.

ثالثا: مواقع الأنترنت

321. <http://amorbenamor.com/nos-filiales/moulins-amor-benamor>
322. <http://cncc.dz/controle-etcertification/controle-au-champ-grandes-cultures/>
323. <http://oaic-office.com/>
324. <http://oaic-office.com/>
325. <http://www.andi.dz>
326. <http://www.chemonics.com>
327. <http://www.filaha.net/main2.html>
328. <http://www.mfdgi.gov.dz>.
329. <http://www.mincommerce.gov.dz>
330. <http://www.ons.dz>
331. <https://www.wto.org>
332. www.cairnesgroup.org
333. www.cgci.dz
334. www.cna.dz.

335. www.faostat.org